

# شرح المقدمة للجزء الكبير

للأستاذ أبي علي عمرو بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبي

(٥٦٢ هـ - ٦٥٤ هـ)

درسه وحققه

د. تركي بن سهوب بن نزال الصبيحي  
أستاذ التاريخ في كلية اللغة العربية بالرياض

الناشر

مكتبة الرشيد

الرياض

شیخ الحدیث مولانا محمد رفیع صاحب مدظلہ العالی

---

صيف وطبع هذا الكتاب بمكتبة الخانجي بالقاهرة  
ص . ب : ١٣٧٥ القاهرة

□ حقوق الطبع محفوظة للنشر □

الطبعة الأولى

١٤١٣ هـ = ١٩٩٣ م

**الناشر**

مكتبة الرشد للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - الرياض - طريق الحجاز

ص.ب : ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٨٢٧١٢

تلکس ٤٠٥٧٩٨ فاكس ٤٥٧٢٢٨١



# شرح المقاصد الحرة ولينها الكبير

للأستاذ أبي علي عمرو بن محمد بن عمرو الأزدي الشلوبين

(٥٦٢ هـ - ٦٥٤ هـ)

درسته وحققه

د. تركي بن سهوب بن تنزال العتيبي  
أستاذ التاريخ في كلية اللغة العربية بالرياض

الجزء الثاني

مكتبة الرشد  
الرياض



## باب الأفعال

[ قوله <sup>(١)</sup> : والمبهم بالوضع له قريتان تصرفان معناه إلى الماضي وهما لو وربما <sup>(٢)</sup> .

مثالهما : لو يقوم زيد قام عمرو وربما يقوم <sup>(٣)</sup> زيد ، فالمبهم معهما ماض في المعنى بدليل عمله في الزمان الماضي تقول : لو يقوم <sup>(٤)</sup> زيد أمس لقام عمرو وربما يقوم فلان <sup>(٥)</sup> في المدة السالفة فيكون كذا ، ولا يكونان أعني لو وربما إلا كذلك أي لا تستعملان إلا بمعنى الماضي <sup>(٦)</sup> ، إلا أن يشذ شيء ، أما لو فلائها شرط <sup>(٧)</sup> ] فيما مضى <sup>(٨)</sup> كما كانت ( إن ) شرطاً فيما يأتي <sup>(٩)</sup> [ <sup>(١٠)</sup> .

[ وأما ربما فإنها <sup>(١١)</sup> عندهم جواب لقول مقدر بالفعل الماضي ، وهو أن يقدر أن قائلاً قال : ما لقيت قط رجلاً صالحاً فتقول في جوابه : رب رجل صالح قد لقيت ، قال ابن السراج : النحويون كالمجتمعين على أن رب رجل صالح قد لقيت جواب لمن قال ما لقيت رجلاً صالحاً <sup>(١٢)</sup> ] <sup>(١٣)</sup> ، وربما إنما تستعمل في كلام

(١) ساقط من : أ .

(٢) قال الجزولي قبل ذلك : والأفعال بالنسبة إلى الزمان ثلاثة أقسام : ماض بالوضع كقفل ونمستقبل بالوضع كافتل ومبهم بالوضع كقفل ، والمستقبل بالوضع لا قرية نزيله عما وضع له ، الجزولية ٦٠ .

(٣) ب : وما يقوم .

(٤) ب : لو قام .

(٥) أ : عمرو .

(٦) ب : كذلك تستعملان في الماضي .

(٧) ب : لأن لو إنما هي شرط .

(٨) قال سيبويه : « وأما لو ظمناً كان سيقع لوقوع غيره » ، الكتاب ٣٠٧/٢ .

(٩) قال المررد : « وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبل ، لأن الشرط لا يقع

إلا على فعل لم يقع » ، المنتصب ٤٩/٢ ، وقال الصيمري : « واعلم أن حروف الشرط تنقل الفعل الماضي إلى معنى المستقبل » ، التبصرة والتذكرة ٤١٣/١ .

(١٠) ساقط من : ج .

(١١) ج : فأنها .

(١٢) قال ابن السراج : « والنحويون كالمجتمعين على أن رب جواب ، إنما تقول : رب رجل عالم ، لمن

قال : رأيت رجلاً عالماً ، أو قدرت ذلك فيه ، فتقول رب رجل عالم ، تريد : رب رجل عالم قد رأيت فضارعت أيضاً حرف النفي إذا كان حرف النفي يلي الواحد المنكور وهو يراد به الجماعة » ، الأصول ٤١٧/١ .

(١٣) ساقط من : ب .

العرب أبداً مع الماضي لا مع المستقبل<sup>(١)</sup>، فإن جاء شيء من المستقبل معها<sup>(٢)</sup> حمل على معنى الماضي<sup>(٣)</sup>، ورد إلى الأصل المستعمل في ربما وهو الماضي<sup>(٤)</sup> .  
وقوله : وقرينة تخلصه إلى الحال وهي الآن<sup>(٥)</sup> .

ذكر سيويه قرينتين<sup>(٦)</sup> سواهما هما : لام الابتداء في قولك : إن زيدا يقوم في أكثر الكلام ، وما النافية في قولك ما يقوم زيد<sup>(٧)</sup> .  
وقوله : وما في معناها<sup>(٥)</sup> .

الذي في معناها هذه الساعة وهذا الحين<sup>(٨)</sup> وشبههما<sup>(٩)</sup> .

وقوله : والماضي بالوضع له قرائن تصرف معناه إلى الاستقبال دون لفظه وهي أدوات الشرط كلها إلا لو ولما الظرفية<sup>(٥)</sup> .

ليس<sup>(١٠)</sup> هذا على إطلاقه في مذهب بعض النحويين ، فإن ( كان ) إذا دخلت عليها إن التي للشرط لا ينصرف<sup>(١١)</sup> معناها إلى الاستقبال تقول : إن كنت فعلت هذا فقد كان فعل فلان كذا<sup>(١٢)</sup> . فهذا الماضي لم ينتقل معناه إلى

(١) ربما حذا أن تصلح مع الماضي انظر في ذلك :

الأصول ٤٢٩/٢ ، وصف البيان ٢٢٦ ، الجنى الداني ٣٠ ، حضي اللبيب ١٤٦/١ .

(٢) كقوله تعالى : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ ، [ الحجر : ٢ ] .

(٣) انظر : الأصول ٤١٩/١ - ٤٢٠ . (٤) تكلمة من : ب .

(٥) الجزولية : ٦٠ . (٦) أ : قرنتين .

(٧) هذا مفهوم كلام سيوه انظر : الكتاب ٣/١ ، ٣٠٥/٢ . وقال فيه عن ( ما ) النافية ... ولن

وهي نفي لقوله سيفعل ... وأما ( ما ) فهي نفي لقوله هو يفعل إذا كان في حال الفعل فتقول : ما يفعل .

(٨) ومنه قول الشاعر :

فإني لست بحاذلكم ولكن سأنسى الآن إذ بلغت أذلما

وانظر : التبوطة ١٣٦ ، شرح الجزولية ٢٤٧/١ ، ٢٥٥ .

(٩) ج : وشبهها . (١٠) ب ، ج : وليس .

(١١) ج : تصرف .

(١٢) ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُ ، تَعْلَمُوا مَا فِي تَفْسِي وَلَا تُعْلَمُوا مَا فِي تَفْسِكُمْ إِنَّكَ

أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ [ المائدة : ١١٦ ] .

الاستقبال<sup>(١)</sup> ] هنا<sup>(٢)</sup> ] .

وذكر المؤلف بعد أن الجواب قد يكون بالماضي لفظاً ومعنى وهو بعض هذا الذي نحن بسبيله في ظاهره وإن كان له تأويل / ١٨٢ يخرج عن ذلك .

وأما كون فعل الشرط الماضي لا تنقله هذه الأدوات فلم يذكر منه شيئاً ، لكن عذره في ذلك أحد وجهين : أما الحمل على الأكثر وهو أبداً يبنون قوانينهم عليه ، فلما كانت المواضي كلها إلا هذا تنتقل إلى الاستقبال حمل الأمر على الأكثر على عاداتهم .

أو يكون<sup>(٣)</sup> في ذلك على مذهب من يقول : إن أداة الشرط لم تدخل هنا على الماضي ، وإنما دخلت على فعل مستقبل تقديراً لأن النحويين يختلفون في هذه المسألة أعني في دخول أداة الشرط على ( كان ) على قولين :

أحدهما : أنها مخالفة لسائر الأفعال الماضية على حسب ما قدمناه<sup>(٤)</sup> .

والآخر : أنها لم تخالف سائر الماضي ، ولم تدخل أداة الشرط في ذلك على كان ، وإنما<sup>(٥)</sup> دخلت على فعل مستقبل محذوف<sup>(٦)</sup> وذلك مذكور في التوطئة<sup>(٧)</sup> .

(١) هنا ما ينسب للمبرد .

انظر : الأصول ١٩٠/٢ ، التوطئة ١٣٨ ، شرح المفصل ١٥٦/٨ ، شرح الجزولية ٢٥٩/١ ، شرح الكافية ٢٦٤/٢ .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) ج : ويكون .

(٤) وذلك من مذهب المبرد ، الذي يرى أن كان تبقى ضملاً ماضياً مع أدوات الشرط .

(٥) أ : إنما .

(٦) هو مذهب أبي بكر بن السراج حيث قال : « ولا يجوز أن تكون ( إن ) مخلو من الفعل المستقبل لأن الجزاء لا يكون إلا بالمستقبل ... فالتأويل عندي لقوله : إن كنت زرتني أمس أكرمتك اليوم ، إن تكن كنت ممن زرتني أمس أكرمتك اليوم ... فقلت كنت على تكن ، ، الأصول ١٩١/٢ .

(٧) التوطئة : ١٣٨ .

وقد رجحه أبو علي الشلوين حين قال بعد حكايته هذا القول : « هنا مذهب أبي بكر بن السراج وهو لولى من مذهب أبي العباس المبرد ، ، التوطئة ١٣٨ .



وقوله : وله <sup>(١)</sup> قرينتان تصرفان لفظه إلى المبهم دون معناه وهما لم ولما  
الجازمتان <sup>(٢)</sup> .

هذا وإن كان قد قال به غيره <sup>(٣)</sup> فإنه لا نظير له ، والأولى أن يقال في ( لم ولما  
الجازمتان ) إنهما تصرفان معنى المبهم إلى الماضي كرىما ولو <sup>(٤)</sup> .

### [ حروف المضارعة ]

وقوله : الهمزة من حروف المضارعة للمتكلم وحده وكذا وكذا .... إلى  
آخره <sup>(٥)</sup> .

هذا تفسير معاني [ الحروف <sup>(٦)</sup> ] المزبدة في أول المضارع وهي أربعة : الهمزة

(١) وله : الضمير يعود إلى الفعل الماضي ، أي للفعل الماضي .

(٢) الجزولية : ٦٠ .

(٣) كسيبويه رحمه الله تعالى حين قال : « إذا قال : فعل فإن نفيه لم يفعل ، وإذا قال : قد فعل فإن نفيه  
لما يفعل » ، الكتاب ٤٦٠/١ .

والمبرد حين قال : « ومنها ( لم ) وهي لنفي الفعل الماضي ، ووقعها على المستقبل من أجل أنها عاملة  
وعملها الجزم ولا جزم إلا للحرب ... » ، المقتضب ١٨٥/١ .

(٤) قال بهذا عدد من النحاة كالصيمري في التبصرة والتذكرة ٤٠٥/١ ، وابن الخشاب في المرجل ٢٦١ .  
وقد حاول الأبيدي الرد على الشلوين في هذا الاختيار . محضاً بأن لم ولما الجازمتان إنما هما لنفي الفعل الماضي ،  
وغير الفعل المضارع لاختصاصهما بالدخول عليهما في عملهما فيه ، ولأنه لا يجوز لم قام ولما قام . انظر شرح  
الجزولية ٢٦٤/١ - ٢٦٥ .

وعندي أنه مردود بأن المعاني تغير بحسب ما يدخل عليها ، ويبقى اللفظ ، أما دعوى أن الماضي غير  
إلى المضارع لعمل هذه الأصوات فيه فقول بلا دليل ثم إن القرائن لا أثر لها في الألفاظ المشككة والتباس  
٢٩/١ (ف) .

أما ما ذكر سيبويه بأنها لنفي الماضي فهي حكاية دلالة المعنى ، ولا يلزم منها هذا الإلزام الذي ذكره  
الأبيدي .

(٥) الجزولية : ٦٠ .

(٦) ساقط من : أ .

والنون والياء والتاء وقد تكلم النحويون في سبب زيادة هذه الحروف في أول الفعل المضارع دون غيرها (١) من حروف الزوائد .

فقال قوم : أصل الزيادة لحروف (٢) المد واللين (٣) ، ثم لما يشبه حروف المد واللين (٤) ، قالوا : وهي التي زهدت هنا ، فتعدرت زيادة الألف أول [ الفعل (٥) ] المضارع ساكنة فوجب تحريكها ، والألف إذا أدرك شيء إلى تحريكها ولم تكن منقلبة عن شيء قلبت همزة (٦) وكذلك إن كانت منقلبة عن شيء . وتعدرت انقلابها إلى أصلها (٧) ومثال ذلك [ أن (٨) ] من كره اجتماع الساكنين في [ نحو (٨) ] : دابة والضالين واحمأرت [ قلب الألف / ٨٣ب في ذلك كله همزة فقال : دابة (٩) والضالين (١٠) ]

(١) ج : غوه .

(٢) ب : حروف .

(٣) نتائج الفكر : ١١٨ .

(٤) ثم للمحروف المشبهة للمعروف المشبهة لحروف المد واللين . انظر ذلك في : المتبع ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٥) تكملة من : ج .

(٦) قال ابن جنى : ه الألف حرف ضعيف واسع المخرج ، لا يتحمل الحركة كما قلنا من وصفه فإذا

انظروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف منه وهو همزة ه ، سر الصناعة ٧٢/١ .

(٧) من ذلك ما حكاه الأحماني : بأز في باز ، أصل الله ولو بدليل جمعه أبولز ، ومنه قول الشاعر :-

كأنه بأز دجن فَرَقَ فَرَقًا جَلَى القَطَا وَسَطًا قَاعِ مَسْتَلَقِ مَسَلَقِ

وقول الآخر :-

يَا فَرَزِي بِذَكْوَيْكَ الرِقِّ حَسْرًا قَدْ هَبَّجَتْ شَرَقِ المَشَقِّ

أصلها المشتاق ، وأصل اللهها ولو ظنا حركتها انقلبت همزة . انظر : شرح المقصل ١٢/١٠ - ١٣ .

شرح الشافية ٢٠٤/٣ - ٢٠٥ .

(٨) ساقط من : أ .

(٩) قال أبو زيد سمعت عمرو بن عبد قراً ﴿ فَوَيْلٌ لِي لِمَا لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَلِكَ إِسْرًا وَلَا جَانًا ﴾ الرحمن :

[ ٣٩ ] فظنه قد لحن حتى سمعت العرب تقول شأبة ودأبة .

انظر : سر الصناعة ٧٣/١ ، المصنف ٢٨١/١ .

(١٠) قرأ أبو السخميان قول الله تعالى : ﴿ عِزَّاتُ القَيْنِ أَلْمَنَّتْ عَلَيْهِمْ غَيْرِ المَكْشُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا

المضالين ﴾ [ الفاتحة : ٧ ] ، يميز الضالين . انظر : مختصر في شواذ القراءات ، ١ ، المصنف ٤٦/١ .

واحمّارت (١) [ (٢) ، فكذلك هنا لما تعذرت زيادة الألف في أول الفعل المضارع ساكنة ووجب تحريكها قلبت همزة ، فقيل : أقوم وجعلت للمتكلم ، لأنه (٣) الأصل في الكلام للمخاطب والغائب ، و [ الألف (٢) ] هي الأصل في حروف المد واللين .  
ثم إنه تعذرت عليهم زيادة الواو في أول الفعل المضارع لأنها لا تزداد أولا في كلامهم (٤) فقلبوها تاء وزادوها مكان الواو (٥) .

ولم تتعذر الياء فزيدت كما هي من غير تغيير لها .

ثم زادوا النون التي هي مشبهة لحروف المد واللين (٦) .

فهذا قول قالوه في [ سبب (٧) ] زيادة هذه الحروف دون غيرها ، إلا أنه ليس فيه (٨) إلا سبب اختصاص الألف بالمتكلم وحده خاصة ، وتمم شيخنا الأستاذ أبو زيد السهيلي هذا القول بأن قال : أختص المتكلم عن نفسه وحده بالهمزة ،

(١) كقول كثير عزة :-

وأنت أين كئيلي غمّ قوميك مشهدا إذا ما احمّارت بالفييط العوامل

ديوانه ٩٧/٢ ، وانظر أيضا في همز احمّارت : الخصائص ١٢٦/٣ ، المختب ٤٧/١ .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) أي المتكلم .

(٤) قال المازني : « الولو لا تزداد أولا آتية وتزداد ثانية وثالثة ورابعة كالياء ، إلا في تول الكلمة فإنها تفارق

الياء » ، التصريف ١١٢/١ .

(٥) قال السيرافي : « وأما الواو فإنها لا تقع زائدة أولا في حكم التصريف ، فأبدل منها حرف يبدل من

الواو كثيرا وهو التاء » ، شرح الكتاب ١٠/١ .

وهذا أدق مما قال به الشارح - رحمهما الله - من أن الواو قلبت تاء ، ثم زيدت مكان الواو ، إذ لا دليل

ثبت يدل عليه .

(٦) قال السيرافي : « واحتاجوا بعد هذه الحروف - حروف المد واللين - إلى حرف زابع فكان أقرب

الحروف من حروف المد واللين النون ، وذلك أنها نغمة في الخيشوم تجرى فيه كما تجرى حروف المد واللين في

مواضعها » ، شرح الكتاب ١٠/١ .

(٧) ساقط من : ج .

(٨) أي : في هذا القول .

لأنهم كأنهم جعلوها مقطعة من أنا وهي للمتكلم عن نفسه وحده . واختصت النون  
 بالمتكلم عن نفسه وعن غيره لأنهم جعلوها كأنها مقطعة من نحن وهي للمتكلم عن  
 وعن غيره ، واختصت التاء بالخطاب والتأنيث لأنهم اقتطعوها من : أنت وأنتِ  
 واقتطعوا منها التاء دون الهمزة والنون إذ كان المتكلم عن نفسه وحده قد اقتطعت له  
 الهمزة والمتكلم عنه وعن غيره قد اقتطعت له النون (١) . فلم يبق للخطاب والتأنيث إلا  
 التاء التي هي للخطاب من أنت فكأنهم جعلوا التاء المفتوحة منها لخطاب (٢) المذكر  
 كما هي في أنت وجعلوا التاء المكسورة منها للتأنيث إذ كانت هناك مخصصة بالتأنيث  
 فأخلصوها هنا علامة للتأنيث ، وجعلوا تغيير لفظها عن الكسر إلى غيره علامة لتغير  
 معناها عن الخطاب إلى التأنيث ، وكان الفتح أولى لتقل الكسر والتأنيث والفعلية ،  
 ولكون حرف المضارعة من الثلاثي مفتوحا ، فاجتمعت هذه الأمور كلها وهي /أهـ  
 موجبة للفتح ففتحت في الثلاثي ، وأجريت فيما فوق الثلاثي مجرى حروف المضارعة  
 غير التاء ، ولم يبق للياء بعد الهمزة والنون والتاء إلا الغيبة ، ف جعلت علامة لها ما لم يكن  
 الغائب مؤنثاً فإنه يكون بالتاء نحو : هي تقوم وهما تقومان ، إلا أن يتعذر فيها (٣) التاء  
 بأن تجمع بين ما هو كعلامتي تأنيث في كلمة واحدة ، ف يرجع إلى الياء التي هي  
 الأصل في الغيبة ، وذلك قولك : يقمن ويقعدن (٤) .

وهذا القول لعمرى ممكن إلا أنه من التعليل الذي لا ينبغي أن يجعل مثله  
 معتمدا أعني أنه من تعاليل الاختصاص ، إذ كانت علة الاختصاص [ لا تلزم في أصل  
 وضعها ، إلا أن يكون هناك أمر يقرب أن يكون مقصوراً فيعمل الاختصاص به ،

(١) نتائج الفكر : ٦٨ - ٦٩ ، ١١٨ .

(٢) ب ، ج : الخطاب .

(٣) ب ، ج : فيه .

(٤) ما ذكره هنا يخالف ما نص عليه السهلي حين قال : « إن الأصل في هذه الزوائد الياء ، بدليل كونها  
 في الموضع الذي لا يحتاج فيه إلى الفرق بين مذكر مؤنث وهو فعل جماعة النساء . دليل آخر وهو أن أصل الزيادة  
 لحروف المد واللين ، والووا لا تزداد أولاً ككلا تشبه ولو العطف ، ولعلة أخرى ستذكر في باب التصريف ،  
 والألف لا تزداد أولاً لسكونها ، فلم يبق إلا الياء فهي أصل هذا الباب » ، نتائج الفكر : ١١٨ .

وليس كما ذكر الشارح أنه لم يبق للياء بعد الهمزة والنون والتاء إلا الغيبة .

وأما هذا النحو فتعليل يبعد فالأولى ألا يجعل للاختصاص (١) [ فيه سبب لكثرة الدعوى فيه .

وقوله : والياء للغائب المذكور مطلقا (٢) .

يعني مفردا كان كيقوم أو مثني كيقومان أو جمعا كيقومون .

وقوله : والغائبات .

يريد في مثل : هن يقمن .

وقوله : والتاء للمخاطب مطلقا (٣) .

[ أي (٣) ] في ثلاثة أنواع المذكور المخاطب المفرد : كتقوم يا زيد والمثني كقولك (٤) :

أنتما تقومان والمجموع كقولك (٤) : أنتم تقومون . وفي ثلاثة أنواع المؤنث الخطاب المفرد

كتقومين يا هند والمثني كقولك : تقومان يا هندان ، والمجموع كقولك تقمن يا هندات .

وقوله : والغائية (٥) .

يريد في مثل : هند تقوم .

وقوله : والغائبتين (٦) .

يريد في مثل قولنا : تقوم الهندان ، والهندان تقومان .

ويظهر من كلام المؤلف هنا أن التاء لا تكون للغائبات ، و [ هي (١) ] قد

تكون للغائبات [ على اللزوم كقولك : تقوم الهندات لا غير (٥) ، وعلى الجواز (٦) ]

(١) ساقط من : ب .

(٢) الجزولية : ٦٠ .

(٣) ساقط من : ج .

(٤) أ : كقوله .

(٥) تأنيث الفعل هنا واجب - عند البصريين - لأن الفاعل مؤنث حقيقي لم يفصل عن فاعله بفواصل قال المبرد : ه فأما ضرب جاريتك زيدا وجاء أمك وقام هند فغير جار ، لأن تأنيث هذا تأنيث حقيقي ، ولو كان من غير الحيوان لصلح وكان جيدا نحو : هليم دارك وهيمر بلدك ه ، المتعصب ١٤٤/٢ .

كقولك (١) : تقوم المنود ويقوم المنود (٢).

وقد تكون الغائبات لا تدخل في فعلها التاء أصلاً كما تقدم من قولنا : الهندات يقمن (٣) فإذا كانت نسبة الغائبات إلى التاء في فعلها على هذه الأوجه / ٨٤ ب الثلاثة من اللزوم والجواز والامتناع هذه النسبة فقد كان ينبغي للمؤلف ألا يدخل التاء عن الغائبات جملة فإن ذلك إخلال بها .

### [ نواصب المضارع ]

وقوله : وكى في أحد قسميها (٤) .

هذا القسم الذي تكون فيه كى ناصبة بنفسها هو القسم الذي تكون فيه كى مع ما بعدها بتأويل المصدر كأن (٥) .

والقسم الآخر هو الذي لا تكون فيه كذلك ولكن حرف جر كاللام (٦) .

وقوله : والفاء والواو في الأجوبة الثانية (٧) .

(١) أ : كقولك .

(٢) تأنيث جمع التكثير ليس حقيقياً قال المبرد : « ... جاز أن تذكر الفعل إن شئت فضول : أظنيء نارك وجيء نوء ؛ لأن هذا إما هو تأنيث جمع ، كما قال الله جل ثناؤه ﴿ وقال ينسوة في المدينة ﴾ ، المتنصب ٥٩/٤ .

(٣) وبيننا قرأ القراء في قوله تعالى : ﴿ والوالقات يرضعن أولادهن حولهن كما يلبن ﴾ [ البقرة : ٢٣٣ ] ، وفي قوله تعالى : ﴿ والمطلقات يترضعن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ [ البقرة : ٢٢٨ ] . وغير ذلك كثير .

(٤) قيله في الجزولية : « الحرف الذي يصب الفعل المضارع بهه ينقسم قسمين : ناصب بنفسه وغير ناصب بنفسه ، فالناصب بنفسه : أن ونن وإذن وكى في أحد قسميها ، الجزولية : ٦١ .

(٥) يعين ذلك في كى الواقعة بعد لام التعليل كما في مثال سيويه : « جعلت لكى تفعل ، الكتاب ٤٠٧/١ .

(٦) انظر هذين القسمين في : الكتاب ٤٠٧/١ - ٤٠٨ ، المتنصب ٨/٢ ، ٩ ، الإيضاح المضدي ٣١٠ .

(٧) قال الجزولي : « فالموضع الذي تضر فيه ولا تظهر بعد حتى وكى الجارة ولام المحجود والواو والفاء في الأجوبة الثانية ... ، الجزولية : ٦١ .

تمامه وما كان مثلها <sup>(١)</sup> مما هو غير واجب ، وإلا فقد يقال حسبته شتمني فأتب عليه <sup>(٢)</sup> بالنصب وليس من الأجوبة الثانية ، وقد أجاز سيويه إن تقم فتحسن إلى فلان أجرك ، بنصب فتحسن وليس من الأجوبة الثانية <sup>(٣)</sup> ، وقد قرئ <sup>(٤)</sup> : ﴿ وَإِنْ <sup>(٥)</sup> تَبَلَّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ [ مَنْ يَشَاءُ ] <sup>(٦)</sup> ﴾ <sup>(٧)</sup> بنصب فيغفر ويعذب وليس من الأجوبة الثانية .

وقد قرئ : ﴿ فَأَطَّلَعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى <sup>(٨)</sup> ﴾ نصبا <sup>(٩)</sup> وليس من الأجوبة

والأجوبة الثانية هي : جواب الأمر والنهي والتمني والحمد والمرض والأشهاد والتخصيص والدعاء ، كشف المشكل ٥٤٩/١ ، وانظر شرح الجزولية : ٢٩٤/١ .

(١) ج : مثلها .

(٢) من أمثلة : الكتاب ٤٢٢/١ ، شرح السيرافي ٢٠٩/٢ ب ، ٢١٢ ب ، شرح الجزولية ٢٩٥/١ .

قال السيرافي : وقال أبو عمر : حسبته شتمني فأتب عليه ، أي كان منه شتمني فسيكون مني الثوب عليه ، فلما جاء الثاني على غير مجيء الأول ، لأن الأول ماض والثاني غير ماض نصبت ، لأنه أشبه للنفي وجوابه ، وإن كنت قد وثقت رفعت لأن معناه حسبته كان منه شتمني فكان مني وثوب فيجوز الثاني في معنى الأول . شرح الكتاب ٢١٣/٣ ب .

(٣) قال سيويه : وبألت الخليل عن قوله : إن تأتني فحدثني أحدثك وإن تأتني وتحدثني أحدثك . فقال : هذا يجوز والجزم الوجه ، ووجه نصبه أنه حمل الآخر على الاسم كأنه أراد : إن يكن إتيان فحدث أحدثك ، فلما قبح أن يرد الفعل على الاسم نوى ( أن ) لأن الفعل معها اسم ، وإنما كان الجزم الوجه لأنه إذا نصب كان المعنى معنى الجزم فيما أراد من الحديث ، فلما كان ذلك كان أن يحمل على الذي عمل فيما يليه لولي ، الكتاب ٤٤٧/١ .

(٤) هي قراءة ابن عباس والأعرج وأبي حنيفة وأبي العالية وعاصم الجعفري .

انظر : تفسير القرطبي ٤٢٤/٣ ، والبحر المحيط ٣٦٠/٢ .

(٥) أ ، ب : إن ، دون حرف عطف . (٦) ساقط من : ج .

(٧) غامها : ﴿ ..... وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [ البقرة : ٢٨٤ ] .

(٨) ﴿ تَعْلَىٰ أُنْبُلُغِ الْأَشْيَابِ ، أَسْبَابِ السَّمَاوَاتِ ..... وَإِنِّي لَأَكْتُهُ كَذِبًا ، وَكَذَلِكَ زَمِنَ يُفْرَعُونَ سَوَاءً

عَمَلُهُ وَصَدَّ عَنْ السَّبِيلِ ، وَمَا كَيْفَ يُفْرَعُونَ إِلَّا فِي ثَابٍ ﴾ [ غافر : ٣٦ - ٣٧ ] .

(٩) قرأ بنصب الفعل ، أطلع : حفص والأعرج وأبو حنيفة وزيد بن علي والزعفراني وابن مفسم .

الغاية في القراءات العشر : ٢٥٤ ، للكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٤٤/٢ ، البصرة في القراءات

السبع ٦٦٣ ، الإقناع في القراءات السبع ٢٥٤/٢ ، البحر المحيط ٤٦٥/٧ ، النشر ٣٦٥/٢ ، الإتحاف ٣٧٩ .

الثانية<sup>(١)</sup> ، وجاز<sup>(٢)</sup> النصب في ذلك لكون هذا كله غير واجب في المعنى<sup>(٣)</sup> .  
ولو<sup>(٤)</sup> كان هذا كله حاضراً عند هذا المؤلف إذ قال : وقد أشرب لعل معنى  
ليت من قرأ ( فاطلح ) نصيباً لما قاله<sup>(٥)</sup> وسيأتي في موضعه<sup>(٦)</sup> .  
وقوله : فأما الفاء والواو [ وأو<sup>(٧)</sup> ] فلا تنصب بأنفسها إذ لو نصبت هنا ...  
إلى آخره<sup>(٨)</sup> .

يريد إذ لا علة توجب عملها في هذا الموضع ، وكونها غير عاملة في غيره ، فإنها  
في كل ذلك حرف عطف ، و[ هي<sup>(٩)</sup> ] على حالة واحدة ، وإن لم يكن مراده هذا

(١) في هذه المسألة خلاف على النحو الآتي :-

أ - يرى الكوفيون وابن مالك نصب الفعل بعد الفاء في جواب الترجي محتجين بهذه الآية ويقولون  
تعالى : ﴿ لَعَلَّهُ يَزَكِّي أَوْ يَذَكِّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى ﴾ [ عبس : ٤ ، ٣ ] .

ب - يرى البصريون منع نصب الفعل هنا وخرجوا الآيتين بتخريجين :

١ - أن لعل أشربت معنى ليت ، فجاءت للتصني ونصب الفعل بعدها .

٢ - أن ذلك من باب العطف على التوهم لأن خبر لعل كثيراً جاء مقروناً بأن في النظم كثيراً وفي  
النثر قليلاً ، فمن نصب توهم أن الفعل المرغوع الواقع خيراً كان منصوباً بأن .

انظر : شرح الجمل ١٥٣/٢ ، التسهيل ٢٣١ ، البحر المحيط ٤٦٥/٧ - ٤٦٦ ، التذيل والتكميل  
١٠٨/٥ ، الجنى الداني ١٢٨ - ١٢٩ ، ٥٢٩ ، المساعد ٨٨/٢ - ٨٩ .

والراجع عندي مذهب الكوفيين وابن مالك ليعده عن التكلف ، وسلامته من التقدير البعيد .

(٢) ب : وجا .

(٣) هذه هي علة النصب بعد الفاء ، وقد ذكرها المبرد عرضاً إذ قال : ... فالمنى : لم تكن زيادة  
فإكرام ، وكذلك كل ما كان غير واجب وهو الأمر والنهي والاستفهام ، المقترض ١٢/٢ .

(٤) أ ، ج : لو .

(٥) الشارح بقوله هنا كأنه يرى أي الكوفيين من انتصاب الفعل بعد الفاء وإن لم تكن من الأجوبة الثانية .

(٦) سيأتي إن شاء الله تعالى في باب : إن وأنحواتها : الجزولية : ٨٣ .

(٧) تكملة من : ب . (٨) الجزولية : ٦٦ .

ومراد الجزولي بهذا القول الرد على أبي عمر الجرمي والكوفيين الذين يرون أن الواو والفاء نامبتتان  
للفعل المضارع في جواب الثانية .

الإنصاف ٥٥٧/١ - ٥٥٩ ، شرح الجمل ١٤٣/٢ ، شرح الجزولية ٢٢١/١ .

(٩) تكملة من : ج .



لزمه الاعتراض بإذن فإنها تنصب في موضع ولا تنصب في آخر . اللهم إلا أن يقول :  
إذن <sup>(١)</sup> لو نصبت هنا نصبت في كل موضع لأن نواصب الفعل كلها إذا نصبت في  
موضع <sup>(٢)</sup> نصبت في كل موضع ، هذا أصلها وعلى ذلك جاءت ( لن <sup>(٣)</sup> وأن وكى )  
التي بمعناها <sup>(٤)</sup> ، ولم يجيء منها ما ينصب [ في موضع ولا ينصب <sup>(٥)</sup> ] في كل موضع  
إلا إذن لكونها تعمل وتلغى دون سائر أخواتها <sup>(٦)</sup> / ١٨٥ وذلك شاذ لا يعمل <sup>(٧)</sup> عليه  
وإنما العمل على الأصول ، فإذا قال ذلك كان لقوله وجه .

وقوله : والموضع الذي تضم فيه وتظهر هو بعد لام كي ... إلى آخره <sup>(٨)</sup> .

[ يريد <sup>(٩)</sup> ] نحو : جئت <sup>(١٠)</sup> لأتعلم ، [ ولأن أتعلم <sup>(١١)</sup> ] .

وقوله : إذا لم يكن معها لا <sup>(٨)</sup> .

يريد أنه إذا جاء بعدها <sup>(١٢)</sup> ( لا ) لزم ظهور أن هربا <sup>(١٣)</sup> من التقاء المثليين  
أعني [ اللامين <sup>(١٤)</sup> ] : اللام المكسورة ولام لا <sup>(١٥)</sup> نحو : ﴿ لَيْلًا تَكُونُ ﴾ <sup>(١٦)</sup> .

(١) ب ، ج : إذ .

(٢) ج : وضع .

(٣) ب : أن .

(٥) ساقط من : ج .

(٤) أي بمعنى : أن يعني بهذا كي المصدرية .

(٦) قال المبرد : « اعلم أن ( إذن ) في عوامل الأفعال كظنبت في عوامل الأسماء لأنها تعمل وتلغى

كظنبت ، « المقتضب ١٠/٢ ، وانظر : الأصول ١٤٨/٢ - ١٤٩ ، شرح السراي ١٥/١ ب .

(٧) كذا في النسخ ولعل الصواب : لا يعمل عليه .

(٩) ساقط من : ب .

(٨) الجزولية : ٦١ .

(١٠) بيأض في : ب .

(١١) ساقط من : أ .

يريد المصنف والشارح أن ( أن ) المصدرية يجوز إضمارها وإظهارها بعد لام التعليل ، قال سيويه :

« وكذلك ( أن ) بعد اللام إن شئت أظهرته وإن شئت أضمرته ، الكتاب ٤٠٨/١ ، وانظر : المقتضب

٧/٢ ، الأصول ١٥٠/٢ .

(١٣) أ : هروبا .

(١٢) أ : بعد .

(١٤) ساقط من : ب .

(١٥) انظر في ذلك : المناجح المحلى ١٣٩ ، المباحث الكاملة ١٤٥/١ ، شرح الجزولية ٣٢١/١ .

(١٦) تمامها ﴿ ... للناس على الله حجة بعد الرسل وكان الله عزيزاً حكيماً ﴾ [ النساء : ١٦٥ ] .

وقوله : وبعد <sup>(١)</sup> حرف العطف المعطوف به الفعل على المصدر الملقوظ به <sup>(٢)</sup> .  
صوابه على الاسم الملقوظ له ، لأن الاسم الملقوظ به أعم من المصدر <sup>(٣)</sup> ،  
وهذا الفعل المنصوب بإضمار أن الجائز إظهارها <sup>(٤)</sup> ، لأن [ أن <sup>(٥)</sup> ] هذه يعطف بها  
على المصدر [ مرة <sup>(٦)</sup> ] كما قال [ نحو <sup>(٧)</sup> ] [ (٨) ] :-  
لَلْبَيْسُ عِبَاةٌ وَتَقَرُّ عَيْنِي <sup>(٩)</sup> ... ..

(١) أ : بعد .  
(٢) الجزولية : ٦١ .  
(٣) نـه على ذلك اللورقي . انظر : المباحث الكاملة ١٤٦/١ ، والأبدي حين قال : وقوله : على المصدر  
الملقوظ به غلط ، بل كان ينبغي له أن يقول على الاسم الملقوظ به ... هـ ، شرح الجزولية ٣٢٢/١ .  
(٤) ب : إضمارها .  
(٥) حاقط من : أ .  
(٦) حاقط من : ب .  
(٧) تكلمة من : ج .  
(٨) القائل : ميسون الكلبي ( ... - ٨٠ هـ تقريباً ) .  
وهي ميسون بنت بحدل بن أنيف بن ولجة بن ثنافة من بني حارثة بن جناب الكلبي . وميسون هذه زوج  
معلوبة وأم ولد يزد ، كانت بدوية فكرهت الحضرة وقالت الأبيات التي منها الشاهد فطلقها معلوبة ورجعت  
إلى أهلها .  
تاريخ الطبري ٣٢٩/٥ ، ٤٩٩ ، البداية والنهاية ٢٢٦/٨ ، الخزانة ٥٠٥/٨ - ٥٠٦ ، أعلام النساء  
١٣٦/٥ - ١٣٧ هـ .

(٩) من البحر الوافر من قصيدة مطلعها :-

لَيْتَ تَخْفَى الْأَرْوَاحُ فِيهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرِ مُنَيِّفٍ

وعجز البيت :-

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لَيْسِ الشَّقِوْفِ ... ..

الشقوف جمع شف بكسر الشين وفتحها وهو الثوب الرقيق ، سمي بذلك لأنه يستشف ما وراءه .  
ويروى وليس قال البغدادي : وليس عباة : في غالب كتب النحو ( لبس ) بلامين وهو خلاف الرواية  
الصحيحة هـ ، الخزانة ٥٠٤/٨ .

الشاهد فيه : نصب الفعل المضارع ( تقر ) بأن المضمره بعد الواو معطوفاً على المصدر ( لبس ) .  
الكتاب ٤٢٦/١ ، المتضبط ٢٦/٢ ، الأصول ١٥٠/٢ ، الجمل ١٨٧ ، الإيضاح العضدي ٣١٢ .  
العناية ٢٧٣/١ ، المحاسب ٣٢٦/١ ، الصحاحي ١٤٦ ، ٢٥٥ ، الأمل الشجرية ٢٨٠/١ ، الحماسة البصرية  
٧٣/٢ ، شرح المفصل ٢٥/٧ ، المباحث الكاملة ١٤٦/١ ، شرح الجمل ١٢١/١ ، ١٤٠/٢ ، شرح الجزولية  
٣٢٢/١ ، الخزانة ٥٠٣/٨ - ٥٠٦ .

وعلى غير المصدر أخرى كقوله (١) :

وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعَزَّةٌ      وَأَلْ (٢) سَبِيحٌ أَوْ أَسْوَدُك (٣) عُلْفَمَا (٤)

وقوله : على المصدر الملفوظ به (٥) .

احترز من حرف العطف المعطوف به الفعل على المصدر المتوهم في قولك :  
ما تأتينا فتحدثنا لأن أن المضمر وما بعدها معطوفة على المصدر المتوهم قبل حرف  
العطف والتقدير : ما يكون منك إتيان فحديث ، إنما احترز منه لأن ( أن ) لا تظهر  
[ فيه أصلا (٦) كما تظهر (٧) ] فيما عطف على المصدر الملفوظ به نحو :

(١) القاتل هو الحصين المري ( ... - ١٠ ق هـ تقريبا ) .

هو الحصين بن الحمام بن ربيعة بن مساب بن حرام المري الذبياني ، فارس شاعر جاهلي يعد من أوفياء  
العرب ، قيل : إن أشعر المقلين ثلاثة : المسيب بن علس ، والحصين بن الحمام والتلمس .

وقيل : أدرك الإسلام وأسلم وعنده بعض المؤرخين من الصحابة ، وفي شعره ما يؤيد ذلك .

[ الشعر والشعراء ٣٢٧ ، الأغاني ١١٨/٢ - ١٢٣ ، سبط اللآلي ٢٢٦/١ ، الخزانة ٣٢٦/٣ - ٣٢٧ ]

(٢) ب : ألى .

(٣) ب : أسودك .

(٤) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

جَزَى اللهُ أَفْنَاءَ الْعَشِيرَةِ كُلَّهَا      بِنْدَاةٍ مَوْضُوعٍ غُفُوقًا وَمَائِمًا

ومروى : من رزام بن مازن ، وأيضاً من رزام بن مالك . انظر المفضليات ٦٦ .

ورزام هو : رزام بن مازن بن ثعلبة بن سعد بن ذبيان ، وسبغ بالتصغير هو سبيع بن عمرو بن فتيحة ابن

أمة بن بحالة بن مازن بن ثعلبة . أما علقمة فهو علقمة بن عبيد بن عبيد بن فتيحة .

الشاهد فيه : نصب الفعل المضارع ( أسودك ) بأن المضمر بعد ( أو ) معطوفاً على اسم هو غير مصدر .

الكتاب ٤٢٩/١ ، المفضليات ٦٦ ، سر الصناعة ٢٧٤/١ ، المختص ٣٢٦/١ ، المباحث الكاملة

١٤٦/١ ، شرح الجمل ١٣١/١ ، ٢٥٦/٢ ، شرح الجزولية ٣٢٢/١ ، المقاصد النحوية ٤١٦/٤ ، الخزانة ،

٣٢٤/٣ - ٣٢٧ .

(٥) الجزولية : ٦١ .

(٦) قال سيبويه : « وتفعل : لا تأتيني فتحدثني لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فقول :

لا تأتيني ولا تحدثني ، والكتك لما حولت المعنى عن ذلك تحول إلى الاسم كأنك قلت : ليس يكون منك إتيان

فحديث ، فلما أردت ذلك استحال أن تضم الفعل إلى الاسم فأضمرنا أن لأن أن مع الفعل بمنزلة الاسم ....

وأن لا تظهر هنا ، الكتاب ٤١٨/١ ، وانظر : المختص ١٣/٢ .

(٧) ساقط من : أ .

لَلْبَسِ عِبَانَةً وَتَقَرَّ عَيْنِي (١) ...

الذي يجوز فيه إظهار أن في سعة الكلام .

وقوله : كونه لا يربط بين مختلفي الحد (٢) .

أعني أنه لا يربط بين الاسم والفعل أي لا يعطف الاسم على الفعل ولا الفعل على الاسم إلا أن يكون أحدهما في تأويل الآخر (٣) كقوله (٤) في عطف الاسم على الفعل :

فَالْفَيْتَهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ وَمُجْرَ عَطَاءٍ يَسْتَحِفُّ الْمَعَابِرَا (٥)

وكقوله تعالى في عطف الفعل على الاسم : ﴿ إِلَى الْعَلِيِّ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضُنْ (٦) ﴾ أي وقابضات ، وإنما لم يجز عطف أحدهما على الآخر في الأصل لأن حرف العطف مشترك في العامل وعوامل أحدهما لا تعمل في الآخر (٧) .

(١) سبق ترجمته . انظر ص : ٤٦٩ - ٤٧٠ .

(٢) الجزولية ٦١ .

(٣) قال السهلي : « وقد جاء عطف الفعل على الاسم إذا كان الاسم في معنى الفعل نحو قوله تعالى : ﴿ صَافَاتٍ وَيَقْبِضُنْ ﴾ ونحو : ﴿ وَجِبَا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ . وَتَكَلَّمُ النَّاسُ ﴾ لأن الاسم المعطوف عليه حامل للضمير ، فصار بمنزلة الفعل مع الاسم ، نتائج الفكر ٣١٨ - ٣١٩ .

(٤) هو النايضة الذبياني .

(٥) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

كَنَنْتُكَ كَلًّا بِالنَّجْمَاتِ سَاهِرَا وَهَمِينَ : هَمًّا مُسْتَكِينًا وَظَاهِرَا

يبر عدوه : أي يهلكه ، المعابر : السفن التي يمر بها ، يستحيف المعابرا : يرمي بها لغوته وشدته . ويروي : ويحمر عطاء كما في الديوان ٧١ .

الشاهد فيه : عطف الاسم ( بحر ) على الفعل ( يبر ) لما كان في تأويل الاسم ( يبر ) .

الديوان : ٧١ ، شرح الجمل ٢٤٩/١ ، شرح الجزولية ٧٠/١ ، ٥٩٣ ، البسيط ٩٠٤/٢ ، وصف المياني ٤٧٤ ، البحر المحيط ٢٥٩/٧ ، شرح ابن عقيل ٢٤٤/٣ ، المقاصد النحوية ١٧٦/٤ .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ لَوْ لَمْ تَمْرُؤَا ... مَا مُسِكِّتَهُنَّ إِلَّا الرَّحْمَنُ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ ﴾

[ الملك : ١٩ ] .

(٧) قال السهلي : « ... وإنما استحال أن يعطف الفعل على الاسم كيلا يشترك معه في العامل الذي

يعمل فيه ، إذ لا تعمل عوامل الأسماء في الأفعال ، نتائج الفكر : ٣١٧ .

وقوله : وما عدا / ٨٥٠ ب ما ذكر تظهر فيه ولا تضمر في الأمر العام عند  
البصريين (١).

يريد أن المواضع التي تظهر فيها أن لا تضمر ما عدا ما ذكر نحو : يعجبني أن  
تفعل كذا وأمرك بأن تفعل كذا لأنها ليست من (٢) الموضعين المتقدمين أعني موضع  
التزام الإضمار وموضع جواز الإضمار والإظهار (٣).

واحترز بقوله في الأمر العام من مثل قوله (٤) :

ألا أيهنا الزاجري أخضر الوغي (٥) ... ..

(١) الجزولة : ٦١ . (٢) أ : في .

(٣) ج : الإظهار والإضمار .

(٤) القائل هو طرفة ( ... - ... ) .

هو أبو عمرو طرفة بن العبد بن سفيان بن مالك البكري الواسطي ، شاعر ضحل جاهلي ، قتله عامل عمرو  
ابن هند على البحرين ، بأمر عمرو بن هند ، لأبيات قلنا طرفة في هجائه ، كان عمره عشرين عاما ، وقيل ستة  
وعشرين عاما .

وأسماء للخطين من الأشراف ٢١٢ - ٢١٤ ، الشعر والشعراء ٧٦ - ٨١ ، سطر اللؤلؤ ٢١٩ ، الجزولة  
٤١٩/٢ - ٤٢٥ .

(٥) من البحر الطويل من معانته ومطامها :-

لخولة أطلال بركة تهسد  
تلوح كفاي الوشم في ظهير اليد

وعبر البيت :-

وَأَنْ تَشْهَدَ اللَّذَاتِ ، قُلْ كُنْتُ مُسْلِمِي

الزاجري : قلبي . الوغي : أصله الصوت في الحرب ، وقد يكتفى به عن الحرب نفسها ، أخضر : يروى  
بالرفع والنصب قال الأعمى الششمي : أخضر الوغي ، لولاء : أن أخضر ، فلما أسقط ( أن ) لرفع الفعل ، وقد  
يجوز نصبه على إعمال ( أن ) مضرة ، شرح ديوان طرفة ٣٢ .

الشاهد فيه : نصب ( أخضر ) بأن وليس من مواضع جواز الإضمار والإظهار ولا من وجوب الإضمار .

الديوان ٣٦ ، الكتاب ٤٥٢/١ ، معاني القرآن ٢٦٥/٣ ، المنتخب ٨٢/٢ ، ١٣٤ ، مجلس نطب  
٣١٧/١ ، الأصول ١٦٢/٢ ، ١٧٦ ، شرح أبيات سيبويه ٤٩/٢ - ٥٠ ، سر الصناعة ٢٨٥/١ ، الإيضاح  
٦٥٠/٢ ، شرح الفصل ٢٧/٤ ، الباحث في كنهية ١٥٠/١ ، الضمائر ١٥١ ، شرح الجزولة ٢٩/١ ، ٣٢٥ ،  
٨٩٥ ، الجزولة ١١٩/١ - ١٢١ ، ٥٠٧/٨ - ٥٠٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨٥ .

في رواية من نصب أحضر وأضر<sup>(١)</sup> ( أن ) وهو ليس واحداً من الموضعين<sup>(٢)</sup> ،  
وأما من رفعه فهو أشبه ، لأنه لم يعمل ( أن ) مضمره ولكنه لما حذفها حذف عملها ورفع  
الفعل ولكنه مع ذلك قليل<sup>(٣)</sup> لكنه أكثر من حذفها مع النصب<sup>(٤)</sup> .  
وقوله : ولن لنفي سيفعل ، وتقدم معمول معمولها عليها يدل على أنها ليست  
[ مركبة<sup>(٥)</sup> ] من : لا أن<sup>(٦)</sup> .

يريد في مثل : زيداً لن أضرب ، وبه استدلال سيويه - رحمه الله - على من قال  
في لن بالتركيب<sup>(٧)</sup> وهو الخليل<sup>(٨)</sup> ، وعورض في ذلك<sup>(٩)</sup> بأن التركيب تحدث معه  
ما لم يكن قبله<sup>(١٠)</sup> .

وإنما استدلال سيويه - رحمه الله - بذلك لأن يتيه على كثرة الدعوى في قول  
الخليل - رحمه الله - لأنه يحتاج فيه مع دعوى التركيب إلى دعوى أخرى وهو أن  
التركيب أحدث معنى لم يكن .

وللخليل - رحمه الله - أن يقول : مأخذنا في هذه الصناعة إنما هي لتقليل

(١) ب : فأضر .

(٢) من موضع وجوب الإضمار ، أو من موضع جواز الإضمار والإظهار .

(٣) قال سيويه : هـ ... لو قلت : مره أن يحضرها على الابتداء كان جيداً ، وقد جاء رفعه على شيء هو  
قليل في الكلام على : مره أن يحضرها ، فإذا لم يذكروا أن جعلوا المعنى بمنزلة في عسنا نفع ، وهو في الكلام قليل  
لا يكادون يتكلمون به ، فإذا تكلموا به فالفعل كأنه في موضع اسم منصوب .... وقد جاء في الشعر قال طرفة :  
ألا أيها الزاجري أحضر الوغي وأن أشهد اللذات هل أنت مُخلدي هـ

الكتاب ٤٥٢/١ .

(٤) أي مع نصب الفعل .

(٥) الجزولية : ٦٢ .

(٦) ساقط من : ب .

(٧) قال - رحمه الله - : هـ ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت : أما زيداً لن أضرب ، لأن هنا

اسم والفعل صلة فكأنه قال : أما زيداً فلا الضرب له هـ الكتاب ٤٠٧/١ .

(٨) قال سيويه : هـ ولن فأما الخليل فرغم أنها ( لا أن ) ولكنهم حذفوا لكثرة في كلامهم كما قالوا :

ويلسه يربدون : وي لأمه هـ ، الكتاب ٤٠٧/١ .

(٩) ب : هنا .

(١٠) قال السهلي : هـ ولا يلزم ما اعترض عليه سيويه من تقديم المقول عليها . لأنه يجوز في المركبات ما

لا يجوز في الباطن ، فإذا ثبت ذلك فمعناها نفي الامكان ( أن ) كما تقدم هـ ، نتائج الفكر - ١٣ .

الأصول ما أمكن لا لتكثيرها ، ولذلك لم يقل في : ( يَضْرِبُ واضْرِبِ وضَارِبِ ومضروب ومضْرَبِ وضْرَبِ ) إنها أصول كلها إنما <sup>(١)</sup> جعلنا واحداً منها أصلاً وهو ( ضْرَبِ ) وجعلنا الباقي فرعاً عليه .

ولم نجعلها كلها أصولاً فلذلك قلنا في الياء <sup>(٢)</sup> والتاء في يضرب وتضرب وفي الألف والواو في ضارب ومضروب إنها زوائد ولم نجعل هذه الكلم أصولاً آخر غير ضرب ، بل جعلنا هذه الحروف مزيدة على ذلك الأصل .

قال الخليل : فإذا كان المأخذ في هذه الصناعة هكذا أعني تقليل <sup>(٣)</sup> الأصول لا تكثيرها <sup>(٤)</sup> وجب أن نسلك ذلك <sup>(٥)</sup> المسلك في لا ولن ولا أن / ٨٦ فلا تقول : إنها ثلاثة أصول ولكن أحدها فرع عن <sup>(٦)</sup> الآخرين وتكون لن مأخوذة من لا وأن . [ إلا أن لسيبويه - رحمه الله - أن يعترض مع هذا <sup>(٧)</sup> عليه بقوله أيضاً : ولو كانت مركبة من لا وأن <sup>(٨)</sup> ] لما قلت : زيدا لن أضرب <sup>(٩)</sup> ، ولو كانت مركبة من لا وأن لكانوا خلقاء أن ينهوا على ذلك بأن لا يميزوا تقديم معمول معمولها عليها <sup>(١٠)</sup> فيكون منهم - ( زيدا لن أضرب ) منبهة <sup>(١١)</sup> على أن الأصل لا أن أضرب [ زيدا <sup>(١٢)</sup> ] ،

- (١) ب ، ج : بل .  
 (٢) أ : التاء .  
 (٣) ب ، ج : بتقليل .  
 (٤) ب ، ج : بتكثيرها .  
 (٥) ج : هون .  
 (٦) ب ، ج : على .  
 (٧) ج : مع هنا أن يعترض .  
 (٨) ساقط من : ب .  
 (٩) ب : لن أضرب ويكون معناه ، بزيادة ( ويكون معناه ) ولا فائدة لها .  
 (١٠) هذا وجه من أوجه التبيه على الأصل لو حصل ، وهناك وجه للتبيه على الأصل المتروك وذلك باستعمال العرب إياه ، وقد ورد في قول جابر بن ريان الطائي :-

فإن أُنسِكَ فإنَّ الغَيْشَ حُلُوْ  
 إليَّ كَأَنَّكَ عَسَلٌ مَشُوْبٌ  
 تُرْجِي السَّرَّهَ مَالاً أَنْ يَلَّحِي  
 وَتَهْرُضُ دُونَ أَذْنَلِ السُّطُوْبِ

نظر : نوادر أبي زيد ، ٢٦٤ ، شرح الكافية ٢/٢٣٥ ، الخزانة ٨/٤٤٠ - ٤٤٥ .

(١١) ب : منه .

(١٢) تكملة من : أ .

فلما لم يمنعوه وأجازوه ضعف القول بتركيبها <sup>(١)</sup> [ كذلك <sup>(٢)</sup> ] .

وقوله : وإذن لها ثلاثة أحوال أن تتقدم وأن تتوسط وأن تتأخر فإذا تقدمت وأريد بالفعل الذي بعدها الحال ألغيت <sup>(٣)</sup> .

كان ينبغي لإذن من حيث هي ناصبة من نواصب الفعل أن تكون كمائر النواصب التي هي : أن ولن وكى التي بمعنى أن <sup>(٤)</sup> ، وذلك أن هذه النواصب مستبدة بالأفعال المستقبلية لا تدخل أبداً على غير الأفعال ، ولا تدخل من الأفعال إلا على المستقبلية <sup>(٥)</sup> ولا تدخل على الحال [ أبداً <sup>(٦)</sup> ] ولا تكون أبداً إلا قبل الأفعال التي تدخل عليها لا متأخرة عنها <sup>(٧)</sup> .

لكن العرب اتسعت في إذن اتساعاً لم تتسعه في غيرها من النواصب فأجازوا

(١) ليس ذا وحده هو الذي يضعف التركيب وإنما يضعفه أن ( أن ) المصدرية تؤول وما بعدها بمصدر مفرد هنا المصدر يحتاج إلى خبر ، فيصير الكلام غير تام على هذا التأويل . ونحن نرى أن ( لن يقوم زيد ) كلام تام .

ويقال : إن الخبر ملتزم الحذف ، وهذا يورده أمران :

- ١ - أننا نعطف على الفاعل من غير تكرار ( لا ) الثانية فإذا قلنا : إن الأصل ( لا أن ) ولا النافية إذا دخلت على الجملة الاسمية ثم عطف عليها فلا بد من تكرارها تقول لا زيد في الدار ولا عمرو وهذا لم يرد في لن يقوم زيد وعمرو .
- ٢ - أن الخبر لم يظهر هنا أبداً وهنا مما يضعفه .

انظر في ذلك : شرح الكتاب ١٨٨/٣ ب ، التذييل والتكميل ١٩٠/٥ .

(٢) ساقط من : ج . (٣) الجزولية : ٦٢ .

- (٤) قال سيويه : « اعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتصحبها ، لا تعمل في الأسماء ، كما أن حروف الأسماء التي تصحبها لا تعمل في الأفعال وهي أن .... وكى .... ولن ... » ، الكتاب ٤٠٧/١ .
- (٥) قال ابن السراج : « فإن كان الفعل الذي دخلت عليه ( إذن ) فعلاً حاضراً لم يجر أن تعمل فيه ، لأن أحوالها لا يدخلن إلا على المستقبل ، « الأصول ١٤٨/٢ ، وانظر : نتائج الفكر ١٣٠ ، ١٣٦ .
- (٦) تكلمة من : ب .

(٧) قال سيويه عن إذن : « وهي تلفي وتقدم وتؤخر ، فلما تصرف هذا التصرف اجترؤوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل بالهمزة ، ولم يفصلوا بين ( أن ) وأحوالها وبين الفعل .... ولا تكون إلا في أول الكلام لازمة لموضعها لا تفارقه ففكرهوا الفصل لذلك لأنه حرف جامد ، « الكتاب ٤١١/١ .



ففي دخولها على الأفعال وعلى الأسماء فأجازوا إذن عبد الله يقول ذلك (١) .  
وكذلك أيضا أجازوا دخولها على فعل الحال ، فأجازوا أن تقول : إذن (٢) أظنك  
كاذباً ، لمن يحدثك بحديث وتظنه فيه كاذباً ، وأدخلوا في ذلك إذن على فعل الحال (٣) .  
وأجازوا أيضا أن تتأخر إذن عن الفعل فقالوا : أكرمك (٤) إذن (٥) .

فهذه اتساعات في إذن انفردت بها دون (٦) غيرها من نواصب الأفعال ، ومن  
ذلك أيضا أنهم أجازوا أن يفصلوا بين الفعل ومنصوبه بالقسم نحو : إذن والله أفعل  
ذلك (٧) ، ولا يجوز ذلك في سائر نواصب الفعل ، فلما اتسعوا في ( إذن ) هذه  
الاتساعات قويت بذلك عندهم ، فشبهوها بعوامل الأسماء الناصبة (٨) لقوتها بهذا  
التصرف الذي تصرفته (٩) ، ولكن لا بكل عوامل الأسماء الناصبة / ٨٦ ب لكن  
بأضعف عوامل الأسماء الناصبة لأن المشبه بالشيء لا يقوى قوة المشبه به ، وأضعف  
عوامل الأسماء الناصبة هي ظننت وأخواتها ، وإنما قلنا : إنها أضعف عوامل الأسماء  
الناصبة لأنه ليس من نواصب الأسماء (١٠) ما يلغى غيرها ، فكان عملها بذلك (١١)

(١) انظر ذلك في : الكتاب ٤١١/١ ، المقتضب ١١/٢ ، الأصول ١٤٨/٢ .

(٢) ج : إذن أن تقول أظنك .

(٣) انظر في دخول إذن على فعل الحال : الكتاب ٤١٢/١ ، المقتضب ١٢/٢ ، الأصول ١٤٨/٢ .

(٤) ج : ما أكرمك .

(٥) انظر في تأخرها عن الفعل : الكتاب ٤١١/١ ، الأصول ١٤٩/٢ .

(٦) أ : على .

(٧) ومنه قول حسان رضي الله تعالى عنه :-

إذن - والله - ترميتهم بحرب      تشيب الطفل من قبل الشيب

ديوانه : ٩٤ .

(٨) قال سيبويه : « اعلم أن ( إذن ) إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل ( أرى ) في

الاسم إذا كانت مبتدأة » ، الكتاب ٤١٠/١ ، وقال المبرد : « اعلم أن ( إذن ) في عوامل الأفعال كظنت في

عوامل الأسماء » المقتضب ١٠/٢ ، وانظر : الأصول ١٤٨/٢ .

(٩) ب : نصرفت .

(١٠) ب : نصرفت .

(١١) ب : ذلك .

ضعيفا لأنه غير لازم ، وكان تشبيهم لها بالظن من عوامل الأسماء الناصبة في أن أجازوا فيها إعمالها وإلغاءها كما كان ذلك في ظننت وأخواتها ، إلا أن ظننت كانت إذا تأخرت لا تعمل وكذلك إذن (١١) .

وكذلك (١٢) إذا توسعت يجوز فيها الإعمال والإلغاء [ أعني (٤) ظننت (٥) ] (٦) ، ولم تقو إذن قوتها لأن المشبه بالشيء لا يقوى قوة المشبه به فحطبت عنها بأن ألغيت ليس إلا . وإذا تقدمت (٧) أعني ظننت لم يكن فيها إلا الإعمال (٨) فلم يكن فيما شبه بها إلا الإعمال (٩) لكن بشرط أن يجيء الناصب على أصله ، وهو ألا تدخل إلا على مستقبل ، فإذا أدخلناها على فعل حال لم تعمل أصلاً وإن كانت متقدمة ، لأنه ليس في الدنيا ناصب يدخل على فعل حال ، فوجب لها هنالك (١٠) الإلغاء (١١) .

وإن شئت قلت : إذن جواب وجزاء (١٢) ، فمن حيث كانت كذلك كان [ الواجب (١٣) ] لها صدر الكلام ، لأن الجزاء له صدر الكلام (١٤) وكذلك الجواب أعني أدوات الجواب التي هي : لا وبلى ونعم (١٥) ، فلما اتسع فيها وأخرت عن الفعل

(١) قال ابن السراج : « وتقول : أنا أفعل كذا إذن فتؤخرها وهي ملغاة أيضا » ، الأصول ١٤٩/٢ .

(٢) بعده في أ : وكانت إذن إذا تأخرت لا تعمل .

(٣) ب ، ج : كانت .

(٤) ب : يعني .

(٥) انظر في إعمال ( ظن ) وأخواتها متوسطة وإعمالها : الكتاب ٦١/١ ، المقتضب ١٠/٢ ، الأصول

١٨٣/١ .

(٦) ساقط من : ج .

(٧) ج : قدمت .

(٨) قال المبرد : « فالذي تلفه لا يكون مقدماً إنما يكون في أضعاف الكلام ، ألا ترى أنك لا تقول :

ظننت زيد مطلق » ، المقتضب ١١/٢ .

(٩) أ : اعمال .

(١٠) ب : هناك .

(١١) انظر ما سبق من : ٤٧٥ هـ .

(١٢) قال سيويه : « وأما إذن فجواب وجزاء » ، الكتاب ٣١٢/٢ .

(١٣) ساقط من : ب .

(١٤) حروف الجزاء لها الصدارة انظر في ذلك : المقتضب ٦٦/٢ ، الفصل ٣٢٢ ، شرح المفصل ٧/٩ .

(١٥) حروف الجواب لها الصدارة يؤيد ذلك قول ابن الحاجب : « ... إن العرب تجعل صدر الكلام

كل شيء على قسم من أقسام الكلام كالاستغهام والنفي والتعريض ... » ، لأمانى النحوية ١٢٩/٤ .

أَوْ وَسَطَتْ (١) | كَانَ لَهَا بِذَلِكَ حَالَانِ ؛ أَحْوَاهَا التَّقَدُّمُ عَلَى الْفِعْلِ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ ،  
وغير ذلك من أحوالها يضعف عن هذه الحال ، فلما شبهت بالظن من عوامل الأسماء  
وكان أقوى حالي (٢) الظن الإعمال يخص به أقوى حالي إذن وهو التقدم في صدر  
الكلام ، وأضعف حالي الظن الإلغاء فخص به الحالة الأخرى الضعيفة .

وقوله : وإن أريد به الاستقبال أعملت (٣) .

فقد / ٨٧ تقدمت علة ذلك (٤) وحكى سيويه إلغائها إذا كانت متقدمة وكان  
الفعل بعدها مستقبلاً (٥) .

وقوله : وإذا توسعت وافتر ما قبلها إلى ما بعدها (٦) .

احترز به من مثل قولهم (٦) :-

أَرَدَدَ جِمَارَكَ لَا يَرْتَعُ بِرُوضَتِنَا      إِذْنُ يُرَدُّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ

وقول الرضي : كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفاً فترته الصدر كحروف  
النفي ... ، شرح الكافية ٢/ ٣٤٧ .

(١) ساقط من : ج .

(٢) ج : حالي .

(٣) الجزولية : ٦٢ .

(٤) انظر ص : ٤٧٥ .

(٥) قال - رحمه الله - : وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون : إذن أفعل ذلك في الجواب ،  
فأخبرت بونس بذلك ، فقال : لا تبعثن فا ، ولم يكن لهروي إلا ماسع ، الكتاب ١/ ٤١٢ .

(٦) القائل : هو ابن عتبة ( ... - بعد ١٥ هـ ) .

وهو عبد الله بن عتبة بن حريث بن ثعلبة الضبي ، شاعر إسلامي محضرم ، عاش في الجاهلية ورث بسطام  
ابن قيس ، وأهدرك الإسلام وأسلم وشهد القادسية ، نزل في بني شيان وتزوج منهم .

شرح المفضليات ٧٤١ ، ٧٤٨ ، الإشتقاق ١٩٩ ، الإصابة ٢٠٢/٤ ، ٩٤/٥ ، الخزانة ٢٧١/٨ .  
٤٧٣ .

(٧) من البحر البسيط من تصبئة مطلعها :

مَا إِنْ تَرَى السَّيِّدَ زَيْدًا فِي نَفْسِهِمْ      كَمَا تَرَاهُ بَنُو كَوْزٍ وَمَرْهُوبٌ

وبيت الشاهد يروي : فازجر . انظر : الحماسة ٣٠/١ ، ويروي : لا تنزع سيوته ، انظر : الكتاب ١/ ٤١٠ .

[ لأن قوله : اردد حمارك لا يرتع بروضتنا كلام تام يستغنى عما بعده <sup>(١)</sup> ]  
 فقوله بعد ذلك إذن يُردّ وقيد العير مكروب كلام مستقل بنفسه لا يحتاج إليه ما قبله ،  
 فليست ( إذن ) فيه متوسطة [ وإنما <sup>(٢)</sup> تكون إذن متوسطة <sup>(٣)</sup> ] إذا افتقر ما قبلها لما  
 بعدها لا في هذا البيت فإن ما قبلها غير مفتقر إلى ما بعدها فلذلك قال بعد قوله :  
 وإذا توسطت واقتر ما قبلها إلى ما بعدها ليحترز به من مثل إذن في هذا البيت ،  
 إذ كانت إذن فيه متوسطة لكنها لم يفتقر ما قبلها إلى ما <sup>(٤)</sup> بعدها ، فكأنها مبتدأة غير  
 متوسطة .

وقوله : مثل أن تتوسط بين الخبير وذئ الخبير <sup>(٥)</sup> .

مثال ذلك : أنا إذن أكرمك وأما قوله <sup>(٦)</sup> :-

لَا تُرْكُنِي فِيهِمْ شَطِيرًا      إِنِّي إِذْنًا أَهْلِكَ أَوْ أُطِيرًا <sup>(٧)</sup>

= الرد : الارجاع ، يرتع : رعت الماشية رتعا إذا رعت كيف شاءت ، الروضة : المكان المعجب بالزهور  
 سمى بذلك لا ستراضة المياه السائلة فيه . أي سكونها لها ، مكروب : من كربت الشيء إذا أحكمته وأوثقته .  
 و اردد حمارك : مثل أي اكفف لسانك ولا تعرض لنا .

الشاهد فيه : نصب الفعل المضارع بإذن ، لأن ما قبلها غير مفتقر إلى ما بعدها .

• المفضليات ٣٨٣ ، الكتاب ٤١٠/١ ، الأصحاحات ٢٢٨ ، الحماسة ٢٠٠/١ ، المعاني الكبير  
 ٧٩٣/٢ ، المنتخب ١٠/٢ ، الأصول ١٤٨/٢ ، شرح أبيات سيويه ١٠٠/٢ ، معاني أبيات الحماسة ٢٦٢ -  
 ٢٦٣ ، إصلاح ما غلط فيه المهري ٨٠ - ٨١ ، شرح ديوان الحماسة ٥٨٦/٢ ، شرح المفصل ١٦/٧ ، المباحث  
 الكاملة ١٦١/١ ، شرح الجزولية ٣٢٩/١ ، شرح الكافية ٢٣٨/٢ ، الحزانة ٤٦٢/٨ - ٤٧٣ .

(١) ساقط من : ج .

(٢) أ : إنما .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) أ : لما .

(٥) الجزولية : ٦٢ وفيها : بين المبتلى والخير .

(٦) نسبة عبد السلام هارون إلى رؤية بن العجاج ، ولم أقف على من نسبة لرؤية غيره . انظر : معجم

شواهد العربية ٤٧٦/٢ . وليس في ديوان رؤية المطبوع .

(٧) من بحر الرجز .

شطيروا : من شطر عني فلان أي بعد ، والشطيروا : الغريب .

- فهو ضرورة أو على حذف الخبر كأنه قال : [ إني <sup>(١)</sup> ] لا أحتمل ذلك <sup>(٢)</sup> .  
 وقوله : أو بين <sup>(٣)</sup> الشرط والجزاء <sup>(٤)</sup> .  
 مثاله : إن تزرنى إذن أكرمك <sup>(٥)</sup> .  
 وقوله : أو بين <sup>(٦)</sup> القسم والجواب ألغيت <sup>(٧)</sup> .  
 مثال ذلك : والله إذن لا أفعل <sup>(٨)</sup> .  
 وقوله : وإذا تقدمها حرف العطف <sup>(٩)</sup> .  
 [ مثاله <sup>(١٠)</sup> : ] فإذا أحسن إليك . جوابا لمن قال : أزورك .

— الشاهد فيه : أوضحه الشارح - رحمه الله تعالى - .

معاني القرآن : ٢٧٤/١ ، ٣٣٨/٢ ، الصحاح ٦٩٨/٢ ، الإنصاف ١٧٧/١ ، التوطئة ١٤٢ ، شرح  
 المفصل ١٧/٧ ، المنهاج الجلي ٤١ ، المباحث الكاملة ١٦١/١ ، القرب ٢٦١/١ ، شرح الجزولية ٣٣٠/١ ،  
 شرح الكافية ٢٣٨/٢ ، المبتنى ١٦/١ ، المقاصد النحوية ٣٨٢/٤ ، شرح شواهد المغني ٧٠/١ ، شرح أبيات  
 المغني ٨٧/١ - ٨٩ ، الخزانة ٤٥٦/٨ - ٤٦٢ ، وليس في ديوان رؤية المطبوع .

(١) ساقط من : ج .

(٢) هذا التصريح نسبة البغدادي إلى السويدي ، وفيه تحريجات أخر هي على النحو الآتي :-

أ - أن الخبر هو مجسوم ( إذن أهلك ) لا أهلك وحده فتكون إذن مصدرية . وهذا مردود لأن مقتضى  
 ذلك أن يجوز : زيد إذن يقوم بالنصب على جعل الخبر هو المجموع . وصرح كلام العرب بأبانه .

ب - أن هذه لغة حملت فيها ( إذن ) على ( لن ) وهي لا تلغى بحال .

ج - قيل : إن هذا البيت شاذ ولا يحتاج به لأن قائله مجهول .

وهذا عندي مردود بقول الفراء : « أتشدقني بعض العرب ... وذكر البيهقي » ، معاني القرآن ٢٧٤/١ ،

وهو حجة في النقل عن العرب .

انظر هذه التحريجات في : الخزانة ٤٥٦/٨ - ٤٥٧ .

(٣) ج : وبين . (٤) الجزولية : ٦٢ .

(٥) مثال سيبويه : « إن تأتي إذن أتك » ، الكتاب ٤١١/١ .

(٦) قال سيبويه : « ومن ذلك : والله إذن لا أفعل من قبل أن أفعل معتمد على الجون وإذن لغو » ،

الكتاب ٤١١/١ .

(٧) الجزولية : ٦٢ . وفيها : وإذا تقدمها ولو العطف .

(٨) ساقط من : ب .

وقوله : جاز فيها الأمران (١) على اختلاف التأويلين (٢) .

التأويلان أحدهما : أن إذن ابتداء الجملة المعطوفة قبل ارتباطها بالأول  
ولا التفات إلى الربط (٣) .

والثاني : أن الجملة الثانية قد ربطت بالأول فالتفت إلى الربط الآن فصارت إذن  
بذلك متوسطة .

وقوله : وكى إذا لم تدخل عليها اللام احتملت الجارة والناصبية (٤) .

مثاله : جئت كى أتعلم وإنما كان ٨٧/ب ذلك لأنه يمكن تقديرها باللام ،  
فتكون قبل اللام جارة (٥) ، ونصب الفعل بإضمار ( أن ) ويمكن أيضا تقديرها بأن  
على تقدير حذف اللام فتكون مثل أن ناصبة بنفسها (٦) .

والدليل على أنها تكون بمعنى ( أن ) أنها لو لم تكن بمعناها لم يكن لدخول لام  
الجر عليها وجه في قوله تعالى : ﴿ لَكَيْلًا تَأْسُوا [ على (٦) ] ..... ﴾ (٧) و ﴿ لِكَيْلًا تَكُونَ  
دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ ﴾ (٨) وما أشبه ذلك ، فإن لام الجر إنما تدخل على الاسم أو  
ما هو بتأويله ولا اسم تدخل عليه هنا ، فهي إذن داخلة على ما هو في تأويل الاسم  
وهو أن المضمره بعدها مع الفعل المنصوب بها ، فلو أن ( كى ) ها هنا مع ما بعدها  
بتأويل الاسم وأنها كأن في ذلك لما دخلت اللام عليها .

(١) إعمال إذن وإعمالها .

(٢) الجزولية : ٦٢ .

(٣) أ : الرابط .

(٤) ب : مثل الجارة .

(٥) قال المبرد : ..... أما من أدخل اللام فقال : لكي تقوم يا هي ، فهي عنده والفعل مصدر ، كما كان  
ذلك في ( أن ) ، وأما من لم يدخل عليها اللام فقال : كيه كما تقول : له - فإن عنده بعدها مضمره لأنها من  
عوامل الأسماء كاللام ، المقضب ٨/٢-٩ .

(٦) تكلمة من : أ .

(٧) ﴿ ... مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَعْرَضُوا بِنَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُجِبُّ كُلَّ سُخْطٍ فَخُور ﴾ [ الحديد : ٢٣ ]

(٨) ﴿ ... وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ، وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾

[ الحشر : ٧ ]

والدليل على أنها تكون بمعنى اللام كما تكون بمعنى ( أن ) قوله : كيم فعلت  
 كذا ؟ بمعنى لم فعلت كذا ؟ فلولا أن كي بمعنى اللام لما دخلت على ما  
 الاستفهامية <sup>(١)</sup> ؛ لأن أن المصدرية لا تدخل عليها ولا على شيء من الأسماء بوجه  
 [ لأنها مختصة بالدخول على الفعل <sup>(٢)</sup> ] ، فلم يكن لدخولها على ما الاستفهامية وجه ،  
 إلا كونها بمعنى اللام ، وبين <sup>(٣)</sup> ذلك حذف ألف ما الاستفهامية معها ، وألف  
 ما الاستفهامية لا تحذف إلا إذا انجرت <sup>(٤)</sup> ، فلولا أن كي بمعنى اللام وما الاستفهامية  
 مجرورة بها لما حذفت ألفها ، وأتاها <sup>(٥)</sup> هذان الوجهان <sup>(٦)</sup> من جهة أنك إذا قلت :  
 جئت كي أتعلم أمكن أن تقدر بمعنى : أن أتعلم ، أو أن تتقدر بمعنى : لأتعلم .

### [ الجوازم ]

وقوله : الجازم <sup>(٧)</sup> قسمان : جازم فعل واحد و جازم فعلين <sup>(٨)</sup> .

هذا بناء على أن أدوات الشرط هي الجازمة لفعل الشرط والجواب معاً ، أو على  
 أن أدوات الشرط وفعل الشرط هما الجازمان لفعل الشرط لأنه قد يقال فيما جزم مع  
 غيره : إنه جازم كما يقال فيما <sup>(٩)</sup> جزم وحده : إنه جازم ، وهذان المنهيان اللذان

(١) قال سيوريه : وبعض العرب يجعل كي بمنزلة حتى ، وذلك أنهم يقولون : كيمه ؟ في الاستفهام  
 فيعملونها في الأسماء ... - إلى أن قال - ومن قال : كيمه جعلها بمنزلة اللام ، ، الكتاب ٤٠٨/١ .

(٢) ساقط من : ب . (٣) ب : ومن .

(٤) قال ابن الأثير : « ألف ما الاستفهامية إذا اتصلت بحرف الجر حذفت نحو : فيم وعم وم ولم » .  
 اليبع ٥٥٣/٢ ، وانظر : أدب الكاتب ١٩٤ ، الخط لابن السراج : ١٣١ ، الفرة ٢/٣٣٢ .

(٥) يعني كي .

(٦) الوجه الأول أن تكون مصدرية بمعنى ( أن ) . والوجه الثاني : جارة بمعنى اللام .

(٧) ب : والجازم . (٨) الجزولية : ٦٢ .

(٩) زيد هنا سطر كامل في نسخة : ب ونصه : [ قوله : فالجازم لفعل واحد لم ولما ولما الأمر والدعاء ،

هذا قول غير محرر فيما ] .

لا ينبغي كلامه إلا على أحدهما ١٨٨١ نيس المذهب المعول عليه | منهما <sup>(١)</sup> | عند النحويين إلا أن أدوات الشرط وفعل الشرط هما اللذان جزما الجواب .

والمسألة محتمل <sup>(٢)</sup> أن يقال فيها : إن أدوات الشرط هي التي جزمت الشرط والجواب معاً لأنها مقتضية لهما معاً من حيث لم تكف <sup>(٣)</sup> بأحدهما دون الآخر ، والمقتضي هو الذي ينبغي أن يجعل العامل وكذا هو أبداً ، ألا ترى أنك إذا قلت : ضرب زيد عمراً ، فإن ضرب يقتضي ضارباً ومضروباً ، فلذلك نسبنا <sup>(٤)</sup> [ العمل <sup>(٥)</sup> ] في الفاعل والمفعول إليه <sup>(٦)</sup> ، وهذا قد <sup>(٧)</sup> قال به جماعة من النحويين <sup>(٨)</sup> .

ومحتمل أن يقال فيها : إن ( إن ) إنما هي كلمة شرط فلا تقتضي إلا فعل الشرط فلا تجزم إلا إياه ، وفعل الشرط هو الذي يقتضي <sup>(٩)</sup> الجواب فهو الذي ينبغي أن يجزم الجواب دون الشرط ، وهذا <sup>(١٠)</sup> أيضاً قد قال به جماعة أخرى <sup>(١١)</sup> .

ومحتمل أن يقال [ إن <sup>(١٢)</sup> ] فعل الشرط لا يقتضي الجواب وحده إلا مع أداة الشرط ، و( إن ) تقتضي فعل الشرط خاصة ، كما قال بذلك الذي <sup>(١٣)</sup> قبل هذا

- 
- (١) تكلمة من : ب .  
 (٢) ج : تحمل .  
 (٣) ج : تكب .  
 (٤) أ : نسبت . وفي ب : بينا .  
 (٥) ساقط من : أ .  
 (٦) هذا قول من الأقوال التي قيلت في العامل في الفاعل وكذلك المفعول . انظر : الإنصاف ٧٨/١ - ٨٢ ، التبيين ٢٦٣ - ٢٦٥ .  
 (٧) أ : الذي .  
 (٨) منهم السمرائي حين قال : وقوله : وينجزم الجواب بما قبله ، يجوز أن يكون بجملة ما قبلها وهو ( إن ) والشرط ويحتمل أن يكون بإن وحدها ، والاختيار عندي أن يكون بإن وحدها ، شرح الكتاب ٢٩٩/٣ . وينسب للفارسي والجزولي . انظر : المكشاة والنبراس ٨٨/١ (ف) .  
 ونسب للجزولي وغيره من النحاة من غير تعيين في المباحث الكاملية ١٨٠/١ ، شرح الجزولية ٣٥١/١ .  
 (٩) أ : المقتضي .  
 (١٠) ب : وهو .  
 (١١) ينسب للأخفش . انظر : شرح الكافية ٢٥٤/٢ ، منهاج الطالب ٧٢١/٢ .  
 وهذا الرأي مردود لأنه يقتضي أن يعمل فعل في فعل وهذا غير معروف .  
 (١٢) ساقط من : ب .  
 (١٣) يناض في : ب .



فينبغي أن ينسب جزم الشرط لإن ، [ وجزم الجواب لإن <sup>(١)</sup> ] وفعل الشرط ، وهذا أيضاً قد قال به جماعة أخرى <sup>(٢)</sup> ، إلا أن هذا هو أحق <sup>(٣)</sup> هذه الأقوال من جهة النظر فلذلك عول عليه الأكثر <sup>(٤)</sup> ، فإن قيل : فكيف يجزم الفعل والفعل ليس مجازم ؟ قيل : كما يجزم الاسم في الشرط والاسم ليس مجازم <sup>(٥)</sup> ، فكما جزم الاسم في الشرط لما معه في التقدير من معنى ( إن ) التي ضمنها ، كذلك يجزم الفعل في الشرط لما معه من ( إن ) التي للشرط لفظاً <sup>(٦)</sup> .

[ وقوله : فالجزم لفعل واحد ثم ولما ولام الأمر والدعاء <sup>(٧)</sup> .

(١) سقط من : ج .

(٢) هو ظاهر قول سيوريه كما سيأتي ص : ٥٠١ .

وبه يقول البصريون . انظر : المقتضب ٤٨/٢ ، شرح الكافية ٢٥٤/٢ ، منهاج الطالب ٧٢١/٢ .

(٣) ب : أحد .

(٤) هذا عند الشلوبيين ومن سبقه من النحاة الذين قالوا بذلك ، وقد رجحه بأسباب ذكرها في ص :

٥٠١ .

والراجع عندي القول الأول الذي قال به السمرقاني والقرمي والجزولي لما يأتي :-

أ - أن الحرف يقتضي الفعلين معاً ، فلما اقتضاهما عمل فيهما .

ب - أن قولهم : إن الجازم ضعيف كحرف الجر ، فلا يعملان إلا في واحد ، أقول : إن هذا قياس مع

الفارق ضحرف الجر لا يقتضي سوى شيء واحد فقط لذا عمل فيه ، أما الجازم فيقتضي شيئين

فعل شرط وجوابه ، فحق له أن يعمل فيهما .

ج - قولهم : إن الأداة وفعل الشرط عملاً في الجواب ، أما عمل الأداة فمعهم وأما عمل الفعل فمردود

بما يرد به على القائلين بعمل الفعل وحده . والله أعلم .

(٥) قياس مع الفارق : فإن الاسم ضمن معنى الأداة فلها بني ، أما الفعل فلم يضمن معنى الشرط

حتى يعمل ، أو يقوى عاملاً ، أما المية فلا تكفى للصل .

(٦) هناك أقوال أخرى هي :-

أ - قول المازني : إن الجواب مبني على الوقف .

ب - قول الكوفيين : إن جواب الشرط مجزوم على الجوار .

انظر هذين القولين والرد عليهما في : الإنصاف ٦٠٢/٢ - ٦٠٩ ، المباحث الكاملة ١٦٥/١ ، ١٨١ ،

شرح الكافية ٢٥٤/٢ ، منهاج الطالب ٧٢١/٢ .

(٧) الجزولية : ٦٢ .

هذا قول غير محرر<sup>(١)</sup> ، لأن ( اللام ) الجازمة لا تختص بالأمر والدعاء دون الطلب والرغبة<sup>(٢)</sup> وكذلك قوله بعد هذا و ( لا ) في النهي والدعاء غير محرر أيضا ، لأن ( لا ) الجازمة لا تختص أيضا بالنهي والدعاء دون الطلب والرغبة<sup>(٣)</sup> ٨٨/ب فإذا قلت : ( اللام ) الطلبية أو ( لا ) الطلبية عمت أربعة المواضع من الأمر والدعاء والطلب والرغبة<sup>(٤)</sup> فهكذا<sup>(٥)</sup> الصواب في كل واحد منهما أن يقيد بالطلبية كما قلنا .

وكانه ذهب - أعني المؤلف - من ذهب تحقيق ما في كلام الزجاجي من المجاز في قوله : « واللام في الأمر و ( لا ) في النهي »<sup>(٦)</sup> ، وأراد [ الزجاجي اللام في الأمر<sup>(٧)</sup> ] وما يجري<sup>(٨)</sup> مجراه مما اللام فيه لطلب إيجاد<sup>(٩)</sup> الفعل ، و ( لا ) في النهي وما يجري مجراه مما ( لا ) فيه لطلب<sup>(١٠)</sup> إعدام الفعل<sup>(١١)</sup> ، فتجوز وأسقط هذا الذي زدناه ، فكان المؤلف ذهب إلى جبر<sup>(١٢)</sup> هذا الذي نقصه أبو القاسم ، وتجوز فيه ولم يصل إليه ، ولكنه توسط الأمر لم يتجاوز تجوز أبي القاسم ، ولا حقق تحقيقنا .

(١) هذا السطر تقدم مقحما في نسخة : ب في غير موضعه . انظر : ص ٤٨٢ هـ ٩ .  
(٢) الطلب عند بعض النحاة يشمل الدعاء والافتحاش والأمر قال الأندلسي « إنما تختلف - يعني لام الأمر - باستعلاء الطالب وانعطافه ، فإن صدر الطلب من الأدنى إلى الأعلى فهو دعاء ، وعلى العكس أمر ، وكذلك في النهي ، وإن صدر من المكافء سمي افتحاشا » ، المباحث الكاملة ١/١٦٥ .

ولعل الشلوين يعني بالرغبة هنا الافتحاش على ما يظهر لي . ويعني بالطلب هنا غير الدعاء ، وأن بينهما فرقا ، فالدعاء طلب يتوجه به الطالب إلى ربه سبحانه ، والطلب أمر يتوجه به الطالب إلى من فوقه كوالديه أو رؤسائه ، فلا يسمى دعاء لأنه لغير الله ، ولا يحسن أن يكون أمرا ، لأنه لا يأمر من هو أعلى فصيح أن يكون طلبا ، فالدعاء على هذا غير الطلب ، والطلب غير الأمر والافتحاش ، وهذا تفريق دقيق جدا ، لم أقف على من سبق الشارح إليه .

(٣) يقال فيه : ما قيل في سابقه .

(٤) هذا مما يؤكد ما أشرت إليه آنفا . من أن الطلب عند الشلوين غير الأمر والدعاء .

(٥) ب : فهذا . (٦) الجمل : ٢٠٧ وفيه : « ولام الأمر » .

(٧) ساقط من : ب . (٨) ب : وأراد واللام وما يجري .

(٩) ب : مما الطلب فيه لإيجاد . (١٠) ب : مما الطلب فيه .

(١١) قيل عنه : « النهي : طلب الترك » ، المباحث الكاملة ١/١٦٥ .

(١٢) طمست في : ب .

وهذا الذي توسط به هذا المؤلف بين ما قلناه وهو الحقيقة ، وبين ما قاله الزجاجي وهو المجاز توسط مذموم لأنه لا تجوز كما تجوز أبو القاسم <sup>(١)</sup> ولا حقق كما حققنا ، والصواب أن يحقق أو يتجوز ، وإما ألا يحقق ولا يتجوز فضعيف <sup>(٢)</sup> .

وقوله : والفاء والواو <sup>(٣)</sup> المتوسطة بينهما وبين الهمزة للعطف <sup>(٤)</sup> .

يريد الفاء والواو في : أو لم وأو لهما وفي : أفلم وأقلما ، وهذه الفاء والواو عاطفتان هذه الجملة الاستفهامية [ على ما قبلها فقوله تعالى : ﴿ لَوْ كُنَّا (٥) عَاهِدُوا عَهْدًا تَبَدُّهُ ..... (٦) ﴾ و ﴿ أَوْ لَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ (٧) ﴾ و ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ ... (٨) ﴾ ] وما أشبه ذلك <sup>(٩)</sup> [ إنما الواو والفاء فيها عاطفة للجملة الاستفهامية <sup>(١٠)</sup> ] على ما قبلها من الكلام ، إلا أن فيها شذوذاً عن حكم حرف العطف ، وذلك أن حرف العطف حقه ألا يتقدم عليه شيء من المعطوف به ، وهنا قد تقدم من الجملة المعطوفة به همزة الاستفهام على حرف العطف ، وجاز ذلك في همزة الاستفهام دون غيرها لكون الاستفهام له صدر الكلام ، ولكون الألف أصلاً في هذا

(١) يعني أبا القاسم الزجاجي .

(٢) هذا المقطع من قوله : لأن اللام الجارمة لا تخص ... إلى هنا ، تقدم في نسخة : ب ، وجاء قبل قوله : ه ، وقوله : والجازم مسان ... ، وهو اضطراب من الناسخ . إذ قدم وأعر في ورقة واحدة مرتين .

(٣) أ : والواو والفاء .

(٤) الجزولية : ٦٢ . وفيها : ه ... المتوسطتان بينهما ... .

(٥) أ : أفكلما ، وأثبت ما في ج ، لموافقته ما في المصحف وقراءة القراء .

(٦) تمامها : ﴿ ... فَرِيقٌ مِنْهُمْ ، نَلَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [ البقرة : ١٠٠ ] .

(٧) تمامها : ﴿ ... فَتَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ غَلَابَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ بِنَاءً عَمَرُوهَا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ ، فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ [ الروم : ٩ ] .

وانظر هنا الجزء المستشهد به في سورة طاهر ٢٤ ، وسورة غافر ٢١ .

(٨) تمامها : ﴿ ... فَتَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ غَلَابَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ، كَانُوا أَكْثَرَ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا فِي الْأَرْضِ

فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [ غافر : ٨٢ ] ، وانظر هذا الجزء المستشهد به في سورة محمد ١٠ .

(٩) تكملة من : ج .

(١٠) ساقط من : ب .

الباب ، فخصت بتقديمها على حرف العطف دون سائر الألفاظ / ١٨٩ للإشعار بأصالتها في باب ما له صدر الكلام <sup>(١)</sup> ، وهو باب الاستفهام [ وهذا جيد جدا لا يحتاج معه إلى تقدير معطوف عليه بعد همزة <sup>(٢)</sup> الاستفهام <sup>(٣)</sup> ] على ما ذهب إليه الزمخشري <sup>(٤)</sup> ، وذلك <sup>(٥)</sup> الذي ذهب إليه من تقدير المعطوف عليه <sup>(٦)</sup> بعد حرف العطف <sup>(٧)</sup> تكلف مع وجود هذا الوجه ، فلا ينبغي أن يعرج عليه وقد رجع الزمخشري في أثناء كتابه في القرآن <sup>(٨)</sup> إلى أن أجاز هذا الوجه الذي ذهب إليه سيويه مع الوجه

(١) انظر في هذا : الكتاب ٤٩١/١ ، المتعصب ٣٠٧/٣ - ٣٠٨ .

(٢) ج : همزة . (٣) ساقط من : ب .

(٤) الزمخشري : ( ٤٦٧ - ٥٣٨ هـ ) .

أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الزمخشري أخذ عن ابن المظفر النيسابوري وأبي مضر الأصبهاني وأبي سعد الشقائي وأبي منصور الخارثي ، له مصنفات جليلة منها : الكشف ، المفصل ، المستقصى ، الفائق في شرح غريب الحديث ، الأمودج في النحو وغيرها . « مجمع الأدباء ١٢٦/١٩ - ١٣٥ ، إنباء الرواة ٢٦٥/٣ - ٢٧٢ ، إشارة التصيين ٣٤٥ - ٣٤٦ .

(٥) ج : وذلك .

(٦) قال الزمخشري : « ( أو كلما ) الولو للعطف على محذوف معناه أكثرها بالآيات البيئات وكلما عاهدوا » ، الكشف ٣٠٠/١ .

وقال أيضا : « ( أو عجم ) همزة للإتكار والولو للعطف والمعطوف عليه محذوف كأنه قيل : أكنتم وعجم » ، الكشف ١٨٦/٢ .

(٧) كذا في النسخ كلها ، ولعل صحة العبارة : بعد همزة الاستفهام .

(٨) قال أبو حيان : « وقد رجع الزمخشري عن اختياره إلى قول الجماعة » ، البحر المحيط ٣٢٣/١ ، وقال أيضا وقد رجع - أي الزمخشري - عن هذا القول في بعض تصانيفه إلى قول الجماعة ، التذليل والتكميل ١٤١/٥ .

وقال ابن أم قاسم المرادي عن رأي الزمخشري : « قيل : وقد رجع إلى مذهب الجماعة في سورة الأعراف » ، الجني الثاني ٩٧ - ٩٨ .

ولم أقف على رجوعه عن رأيه الأول ، بل كرر ما ذهب إليه في مواطن كثيرة . انظر منها في : الكشف ٣٠٠/١ ، ٨٦/٢ ، ٣٤١/٣ ، ٥١٣ . وغيرها من المواطن الكثيرة .

وقول الزمخشري عن همزة في الفصل ٣١٩ وتوقعها قبل الولو والغاء وتم ..... لا يؤيد ما ذكر هؤلاء الأئمة من رجوع الزمخشري ولا يعارضه . خصوصاً إذا علمنا أن الفصل فرغ من تأليفه سنة ٥١٥ هـ . والكشف بعنه إذ فرغ من تأليفه سنة ٥٢٨ هـ .

الذي قاله ، ويظهر من هذا <sup>(١)</sup> أنه لم ير مذهب سيوييه إلا بعد ما صدر عنه مذهبه من تقدير المعطوف عليه ، فلم يرجع عنه لكونه ممكناً ، إلا أن فيه تكلفاً ، وأجاز في المسألة الوجهين ولا ينبغي عندي القول بالتكلف مع وجود المندوحة عنه إلا على ضعف .

وقوله : وتنفرد ( لما <sup>(٢)</sup> ) بالاستغراق <sup>(٣)</sup> .

ليس هذا بصحيح ، إنما هي لنفي الماضي المتوقع خاصة <sup>(٤)</sup> ، والذي غره من هذا قولهم : عصى إبليس ربه ولما يندم <sup>(٥)</sup> ، والمعنى على نفي الزمان الماضي كله ، وإنما هو نفي للندم في الزمان الماضي القريب من الحال فيبدأ أنه لم يندم في هذا الزمان القريب مع طول الزمان عليه في عصيان خالقه ، فقال القائل : عصى إبليس ربه ولما يندم نافية للندم في الزمان الماضي القريب من الحال ، ويتضمن ذلك من جهة المعنى في الكلام لا من جهة لفظ ( لَمَّا ) أي <sup>(٦)</sup> : أنه إذا لم يندم في هذا الزمان الأقرب <sup>(٧)</sup> مع طول الزمان عليه في العصيان فأحرى ألا يندم فيما تقدم هذا الزمان ، فالاستغراق في ذلك إنما أتى من جهة المعنى في الكلام لا من جهة لفظ ( لَمَّا ) ، وكان الأصل في قولهم : عصى إبليس ربه ولما يندم ، عصى إبليس ربه ولم يندم ولما يندم ثم حذف قوله : ولم يندم ، واكتفى بقوله : ولما يندم [ للدلالة قوله ولما يندم <sup>(٨)</sup> ] عليه <sup>(٩)</sup> من حيث ذكرنا

(١) أ : منه .

(٢) ب : ما .

(٣) الجزولية : ٦٢ .

(٤) قال ابن الخشاب : هـ ولما فرع عليها - أي على لم - لأنها ( لم ) في الأصل زيدت عليها ( ما )

فصارت في أكثر الأمر لنفي الأفعال المترتبة هـ ، المرجل ٢١٣ .

ثم قال : هـ وقد تنفي بها غير المترقب ، كقولك : لما يذهب زيد بمعنى لم يذهب تنفي ذهابه من غير أن

يكون مترقباً هـ المرجل ٢١٤ .

وبهذا يرد على فصر الشارح للتأ على نفي الماضي المتوقع فقط . إذ أفاد كلامه هذا باستعماله أداة الحصر

( إنما ) .

(٥) انظر : شرح الجمل ١٨٧/٢ ، شرح الكافية الشافية ١٥٧٤/٣ ، شرح الجزولية ٣٣٦/١ ، المعنى

٣٠٩/٦ .

(٦) ب : القريب .

(٦) ج : أتى .

(٩) أ ، ج : عنه .

(٨) تكلمة من : ب .

من أنه إذا كان لم يندم عليه في الزمان الأقرب مع طول الزمان عليه فأحرى ألا يندم فيما مضى لأن طول الزمان عليه / ٨٩ ب أذعى إلى الندم من قصره ، فلما كان الأمر على هذا الذي ذكرناه من اقتضاء هذا الكلام الاستغراق من جهة ما دل عليه معناه لا من جهة ما دلت عليه ( لَمَّا ) لأن وضع ( لَمَّا ) ليست للاستغراق ، وإنما هي لنفي الماضي المتوقع خاصة ، فاختلط الأمر في ذلك على المؤلف وتوهم أن ذلك من جهة لفظ ( لَمَّا ) ، وإنما هو من جهة معنى الكلام لا من جهة لفظ ( لَمَّا ) .

ولو كان هذا الذي قاله هنا صحيحاً من أن لما تستغرق الزمان الماضي بالنفي لكان هذا الموضع مناقضاً لما قدمه قبل من أن ( لَمَّا يفعل ) نفي لـ ( قد فعل )<sup>(١)</sup> من حيث كان ذلك يقتضي نفي ما أوجب في الزمان الماضي القريب من الحال<sup>(٢)</sup> ، وهذا الآخر الذي قاله المؤلف<sup>(٤)</sup> هنا يقتضي نفي الماضي كله .

وقوله : والوقف عليها<sup>(٥)</sup> .

مثاله : شارفت المدينة ولما . أي ولما أدخلها ولا تقل ولم<sup>(٦)</sup> ، وإنما كان كذلك لأن الجوازم لضعفها لا تتصرف في معمولاتها بأن تظهر معمولاتها بعدها [ وتضمير ، والأصل ألا يضمير الفعل بعد الجوازم وإن<sup>(٧)</sup> دل عليه المعنى<sup>(٨)</sup> ] كما لا يضمير<sup>(٩)</sup> إذا

(١) ج : نفي قد ...

(٢) قال الجزولي - رحمه الله - : « ولما لنفي ( قد فعل ) » . الجزولية : ٦٢ ، وهو موافق لما في الكتاب

٣٠٧/٢ .

(٣) قال الزمخشري : « ... قد تقرب الماضي من الحال إذا قلت : قد فعل ، ومنه قول المؤذن : قد قامت

الصلاة لا بد فيها من معنى التوقع » ، للفصل ٣١٦ .

(٤) من قوله : « تنفرد ( لَمَّا ) بالاستغراق في الزمان » ، الجزولية : ٦٢ .

(٥) الجزولية : ٦٢ .

(٦) قال سيويه : « وما في ( لَمَّا ) مخبرة لها عن حال ( لم ) كما غيرت ( لو ) إذا قلت : لو ما ونحوها ، ألا

ترى أنك تقول : لما ولا تبعها شيئاً ولا تقول ذلك في لم » ، الكتاب ٣٠٧/٢ .

وانظر في ذلك أيضاً : الإيضاح العضدي ٣١٩ ، المرتجل ٢١٤ ، شرح الجمل ١٨٩/٢ .

(٧) ج : فإن .

(٨) ساقط من : ب .

(٩) ب : كما انضم .

دل عليه اللفظ ، ألا ترى أنه لا يجوز : لم زيدا أضربه <sup>(١)</sup> . لأن الجزم في الأفعال نظير  
الجر في الأسماء <sup>(٢)</sup> ، والجر أضعف إعراب الأسماء فنظيره الذي هو الجزم أضعف  
إعراب الأفعال ، وقد كان ما هو أقوى منه من إعراب الأفعال لا يضمم بعده الفعل  
وهو الناصب ، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : لن زيدا أضربه <sup>(٣)</sup> قالا تضرر بعد  
الجزم الفعل أخرى وأولى لأنه أضعف من الناصب .

فلذلك <sup>(٥)</sup> إذا دل الدليل على معمول ( لم ) في قولك : شارفت المدينة ولم  
أدخلها ، لم <sup>(٦)</sup> تحذف الجزم للدلالة ما قبله عليه ، وكان ينبغي على هذا أن يجرى ( لَمَّا )  
يجرى ( لم ) في ذلك فكان ينبغي ألا يجوز شارفت المدينة ولَمَّا <sup>(٧)</sup> يحذف أدخلها  
لدلالة شارفت المدينة قبله عليه . غير أنه لما كان لما يفعل تقيال ( قد فعل ) كانت ( لَمَّا )  
في النفي نظيرة ( قد ) في الإيجاب في ذلك وقد أضمر الفعل بعد / ١٩٠ ( قد ) كثيراً  
للدلالة عليه <sup>(٨)</sup> في نحو <sup>(٩)</sup> :-

أَفَدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رَكَابَنَا لَمَّا تَرَّلُ بِرَحَائِنَا وَكَأَنَّ قَدَ <sup>(١٠)</sup>

(١) قال ابن الخشاب : « وتتصل لم بما دخلت عليه من الأفعال اتصالاً يجعلها معه كالجزء الواحد ، فلها  
لا يجوز في الكلام المشور ، وهو في حال السعة والاختيار الفصل بينها وبينه ، أعني ( لم ) وما نقتله . المرجل  
٢١٢ .

(٢) الكتاب ٥/١ . وانظر ذلك في : المقتضب ١٣١/٢ ، الأصول ١٧٥/٢ .

(٣) جـ : لنا .

(٤) قال سيويه : « ولا تفصل بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى إذن ، لأن إذن أشبهت  
أرى ... ولم يفصلوا بين أن وأحوالها وبين الفعل كراهية أن يشبها بما يعمل في الأسماء ، الكتاب ٤١٠/١ -  
٤١١ ، وانظر ص ٤١٢ أيضاً .

(٥) هذه الفقرة تختلف في نسخة : جـ ، وسوف أوردتها كاملة في آخر موطن الاختلاف .

(٦) ب : ولم . (٧) ب : فلا .

(٨) انظر في حذف الفعل بعد ( قد ) : الخصائص ٢٦١/٢ ، الفصل ٣١٧ ، شرح المفصل ١١٠/٨ -  
١١١ ، ١٤٨ ، شرح الجمل ١٨٩/٢ .

(٩) القائل هو النابغة الذبياني .

(١٠) من البحر الكامل ، من قصيدة مطلعها :-

أَبْنُ آلِ تَمِيَّةٍ رَاحَ لَوْ مَضَى عَجَلَانٌ قَا زَلِوْ وَغَمَّرَ مُرُودِ

أَفَدَ التَّرْحُلُ : أي قرب الرحيل ودنا ، والركاب الإبل .

أي وكأن قد زالت ، وقد حمل على ذلك أيضاً قوله (١) :-

..... إذا قلت : مهلاً قال حاجزُه : قد (٢)

أي قد كان (٣) .

فلما كانت ( لما ) في النفي نظوة ( قد ) في ذلك وقد يحذف الفعل بعدها كثيراً إذا دل عليه الدليل حملت ( لما ) على ( قد ) في حذف الفعل بعدها إذا دل الدليل عليه ، فلذلك جاز شارفت المدينة ولما ، يريد ولما أدخلها ، ولا يجوز ذلك في لم .

= الشاهد فيه : وكأن قد ، إذ أضمر الفعل بعد قد لدلالة المعنى عليه . تقديره : وكأن قد زالت ، وقد بينه الشارح .

ديوانه ٨٩ ، المتعصب ١٨٠/١ ، الخصائص ٣٠٢/٢ ، ١٣١/٢ ، سر الصناعة ٣٣٤/١ ، ٤٩٠/٢ ، ٧٧٥ ، الأزهية ٢٢١ ، الفصل ٣١٧ ، شرح الفصل ٥/٨ ، ١١٠ ، ١٤٨ ، ١٨/٩ ، ٥٢ ، المباحث الكاملة ١٦٩/١ ، شرح الجمل ١١٠/١ ، ١٨٩/٢ ، رصف المباني ١٥٩ ، ٢٠٤ ، ٣٥١ ، ٥٠٩ ، المغني ١٨٦/١ ، ٣٧٨ ، شرح شواهد المغني ٤٩٠/١ - ٤٩١ ، الخزانة ١٩٧/٧ - ٢٠٥ ، شرح أبيات المغني ٩١/٤ - ٩٥ .

(١) القائل هو طرفه بن العبد البكري .

(٢) من البحر الطويل من معلقته ومطعمها :-

يخزلة أطلال يرقية تهمد  
تلوح كئيب الوشم في ظمير اليد

وصدر البيت :-

أخي ثقة لا بشي عن ضريبة

ورواية ديوان : إذا قل ... ه .

الشاهد فيه : قد ... إذ حذف الفعل بعدها كما خرج الشارح ، وذكر الأعلام وجهاً آخر فقال : قد ي : أي قد فرغ ومضى ، ويكون قد أي أيضاً بمعنى حسبي ، شرح ديوان طرفه ٤٣ .

ديوانه ٤٢ ، شرح التصانيد السبع الطوال ٢١٤ ، الخصائص ٣٦١/٢ ، اللسان ٣٤٧/٣ .

(٣) نص عبدة : ج ٩٨ ب : فلذلك لم يجر شارفت المدينة ولم ، لأنه يكون في ذلك ضمير الفعل بعد الجازم وأجازوه في ( لما ) في قولهم : شارفت المدينة ولما ، لما كانت ( لما ) فيها بإزاء ( قد ) في قولهم : قد فعل ، من حيث كان لم يفعل شيئاً لفعل ، ولما يفعل شيئاً لقد فعل ، وقد ضمير بعدها الفعل في كلامهم كقولك : لما نزل وكأن قد .

أي وكأن قد زالت ، ويمكن أن يكون منه قوله :

إذا قلت : مهلاً قال حاجزُه قد .

أي قد كان .



وقوله : ولام الأمر والدعاء إذا بُني الفعل للمفعول لزمته مطلقاً (١) .

أى سواء كان المفعول (٢) متكلماً أو مخاطباً أو غائباً ، فمتكلماً مثاله : لأَعَنَ بكذا ، على معنى إلزامه لنفسه ذلك ، ومنه في إلزام المتكلم نفسه لا في أنه فعل مبني للمفعول قوله ﷺ : « قوموا فَلأَصِلْ لَكُمْ » (٣) .

والمخاطب (٤) كقولك يُتَعَنَ بكذا ، ويُتَوَضَّعُ في تجارتك (٥) ، والغائب كقولك : يُتَعَنَ زيد بكذا .

وقوله : وإذا بُني للفاعل لزمته مسنداً إلى المتكلم (٦) .

مثاله : « قوموا فَلأَصِلْ لَكُمْ » (٧) كما قلنا .

وقوله : أو الغائب (٨) .

مثاله : لِيَفْعَلَ فلان كذا ، وهذا القول منه مشعر بأن اللام إنما تلزم في الفعل المبني للفاعل إذا كان الفاعل متكلماً أو غائباً ، وأنه إذا كان مخاطباً لا يلزمه اللام ، لأن الفاعل إذا كان مخاطباً في أمره وجهان :-

(١) الجزولية : ٦٢ . (٢) أ : الفعل .

(٣) عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - « أن جدته مليكة دعت رسول الله ﷺ لطعام صنعته له ، فأكل منه ثم قال : « قوموا فَلأَصِلْ لَكُمْ » . قال أنس : قدمت لي حصيداً لنا قد اسود من طول ما ليس ، ففضحته بماء فقام رسول الله ﷺ ، وصفت واليتم وراه والمعوز من ورائنا فقبل لنا رسول الله ﷺ ركعتين ، ثم انصرف . رواه البخاري : فتح الباري ٤٨٨/١ ، وانظر شواهد التوضيح والتصحيح ١٦٠ .

ويروى هذا الحديث « ... قوموا فلأصل بكم » ويروى « فلأصل لَكُمْ » ويروى أيضاً « فأصل لَكُمْ » . انظر : المطاوعة ، ١٠٨ ، مسند الإمام أحمد ١٣١/٣ ، ١٦٤ ، ١٦٤ ، فتح الباري ٢٤٥/٢ ، مسلم بشرح النووي ١٦٣/٥ ، جامع الأصول ٤٦٥/٥ - ٤٦٦ ، أمالي السهلي ٩٤ - ٩٥ ، شواهد التوضيح والتصحيح ١٦٠ . ولا شاهد فيه على هذه الروايات الأخيرة ، وإنما الشاهد في الرواية الأولى .

(٤) ب : المخاطبة .

(٥) وضع الرجل في تجارته فهو موضوع فيها وأوضع ووضيع وضماً : عُجِنَ وعسر فيها ، وصيغة ما لم يسم فاعله أكثر .

انظر : التخبیب ٧٤/٣ ، اللسان ٣٧٩/٨ مادة (وضع) .

(٦) الجزولية : ٨ ب (لام) . (٧) سبق تحريجه . انظر : ٣٠ .

أحدهما : أن <sup>(١)</sup> يبنى فعل الفاعل بناء مخصوصاً بالأمر وهو بناء ( افْعَل ) وما هو بمعناه .

والثاني : أن <sup>(٢)</sup> تدخل لام الطلب على فعله المضارع فيقال : **لِتَقُمْ** و**لِتَقْعُدْ** وما أشبه ذلك .

وهذا الذي أشعر به هذا الكلام من هذا المعنى أعني من جواز هذين الأمرين في أمر المخاطب صحيح إلا أن الأجود منهما أن يبنى فعل الفاعل بناء مخصوصاً بالأمر وهو / ٩٠ ب اذهب واضرب ، وإنما كان ذلك الأجود لأنه أخصر من قولك : **لِتَفْعَلْ** و**لِتَذْهَبْ** ، فاستغنوا بالأخصر عن غيره <sup>(٣)</sup> . كما <sup>(٤)</sup> استغنوا بالضمير المتصل في قولك **قمت ولم يقولوا** <sup>(٥)</sup> قام أنا ، وقمت ولم يقولوا قام أنت <sup>(٥)</sup> .

إلا أنه قد جاء المستغنى عنه في الأكثر في الأمر ولم يجيء في الضمائر في حال السعة فجاء قوله : ( **لِتَذْهَبْ** و**لِتَضْرِبْ** ) ولم يجيء ( قام أنا ولا قام أنت ) إلا في ضرورة <sup>(٦)</sup> وعلى مجيئه قرأت القراء <sup>(٧)</sup> ﴿ **فَبِذَلِكَ** فَلتَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا تَجْمَعُونَ ﴿٨﴾

(١) ب : بأن .

(٢) قال سيويه : ... كما استغنيت بقولك : اضرب عن يضرب ، الكتاب ٣٦٠/١ ، وانظر المقضب ٤٤/٢ .

(٣) أ : أي .

(٤) ج : ولم تقل .

(٥) قال سيويه : ولا يقع ( أنا ) في موضع البناء التي في ضلت لا يجوز أن تقول : فعل أنا ، لأنهم استغنوا بالهاء عن ( أنا ) ، ولا يقع ( نحن ) في موضع ( نا ) التي في ضلتاً لا تقول فعل نحن ، الكتاب ٣٧٧/١ .

(٦) كقول طرفة :-

أصرت خيل النبي أم صرتوا يا صاج بل صرت الوصال مم

ديوانه ١٩٣ .

(٧) رخصت هذه القراءة إلى النبي ﷺ ، وقرأ بها عثمان بن عفان وأبي بن كعب وأنس بن مالك رضي الله عنهم والحسن وأبو رجاء وابن هرمز وابن سيرين وأبو جعفر المدني والسلمي وقناة والمجدي وهلال بن يساف والأعمش وعمرو بن قائد والعباس بن الفضل الأنصاري .

انظر : البحر المحيط ١٧٢/٥ ، النشر ٢٨٥/٢ ، إتحاف فضلاء البشر ٢٥٢ .

(٨) أول الآية ﴿ قل : بفضل الله وبرحمته ... ﴾ [ يونس : ٥٨ ] .

بالتاء في فلتفرحوا ، ولا يكون ذلك [ إلا <sup>(١)</sup> ] في الفعل المبني للمفعول إذا كان مسنداً إلى المخاطب ، لأن المأمور هنا <sup>(٢)</sup> أعني في فعل المفعول إذا قلت : لثُمَّنَ بِمَاجَتِي ، وإن كان مخاطباً فإن لام الأمر هناك لم تدخل في الحقيقة إلا على فعل مبني لفاعل غائب ، ألا ترى أن المعنى لثُمَّنِكَ بِمَاجَتِي اهتمامك بها بسبب أنه لا فعل إلا وله فاعل في المعنى فلما كان معناه : لثُمَّنِكَ بِمَاجَتِي اهتمامك بها كان الفعل في ذلك كأنه فعل مسند إلى غائب مبني للفاعل ، والفعل المبني للفاعل إذا كان مسنداً إلى الغائب تلزمه اللام <sup>(٣)</sup> فلزمت ما هو بمعناه لذلك .

وقوله : وما لم تدخل عليه اللام من فعل المخاطب حذف منه حرف المضارعة ... إلى آخره <sup>(٤)</sup> .

يعني أنه إن كان مسنداً إلى المخاطب جاز دخول اللام فيه ، وأن يوثق به على بنية فعل الأمر للواحد نحو : اضْرِبْ وَتَضْرِبْ كَمَا قُلْنَا <sup>(٥)</sup> .

وقوله : فإن كان متحركاً <sup>(٤)</sup> .

مثاله : قُمْ وَقُلْ .

وقوله : ترك على حركته <sup>(٤)</sup> .

أتم من هذا [ أن يقول <sup>(٦)</sup> ] : ولم يحدث في لفظه الباقي حادث ، إلا أن يكون ماضيه رباعياً في أوله همزة ، فإن تلك الهمزة تحذف في المضارع لمعاقبة حرف المضارعة لها فتدرد إليه - عند حذف اللام ، وحرف المضارعة - الهمزة التي حذفت من مضارعه

(١) تكملة يقتضيهما السبيل .

(٢) ب : هناك .

(٣) لذا قال الجرجاني : « وأما اللام فتخص بالغائب في الأثر نحو : لثُمَّنَ زَيْدًا ، ويحتمل الأمر » ،

المقتصد ١٠٩٣/٢ .

(٤) الجزولية : باب ( فاس ) .

(٥) انظر ما سبق : ص ٤٩٢ - ٤٩٣ .

(٦) ساقط من : ب .

لأجل المعاقبة<sup>(١)</sup> نحو قوله<sup>(٢)</sup> : [ في<sup>(٣)</sup> ] أُطِع<sup>(٤)</sup> / ٩١/أ فإن لم يكن كذلك ترك على حركته ولم يحدث في اللفظ الباقي حادث .

وقوله وإن كان ساكناً اجتلبت له<sup>(٥)</sup> همزة الوصل<sup>(٦)</sup> .

أتم من هذا أيضاً أن يقول : لم يحدث في لفظه شيء إلا أن يكون ماضيه رباعياً في أوله همزة وتلك الهمزة تحذف في المضارع فتزد إليه الهمزة التي حذفت من مضارعه نحو قولك في : لَتَكْرِمَ أَكْرِمَ وهذا بناء [ منه<sup>(٧)</sup> ] على مذهب الكوفيين ، فإن الكوفيين يقولون : إن بنية فعل الأمر محذوفة من أمر المخاطب الذي هو باللام<sup>(٨)</sup> ، ويقتضيه<sup>(٩)</sup> ذلك أن تكون بنية فعل الأمر محذوفة ، والسكون الذي في آخره جزم ، وهذا المذهب خطأ<sup>(١٠)</sup> .

فكان ينبغي لقائل هذا<sup>(١١)</sup> ألا يعول عليه<sup>(١٢)</sup> لخطئه وشهرة ذلك من أمره ،

(١) مثل أطاع وأقام الماضيين ، فعطراعهما للمخاطب تطيع وتقيم وتحذف الهمزة لمعاقبة التاء التي هي حرف المضارعة ، فإذا دخلت لام الأمر صدر إيطِع وتقيم ، فإن أردت صحة الأمر وحذفت اللام لم حرف المضارعة وبناء على قول الجزولي [ وما لم تدخل عليه اللام من فعل المخاطب حذف منه حرف المضارعة ونظر إلى ما بعده ، فإن كان متحركاً ترك على حركته ] الجزولية ٨ ب .

فهذان الفعلان ثانيهما متحرك وجريا على قول الجزولي هنا ينبغي أن تقول : طيع وقيم ، وهذا غير صحيح في الأمر عنهما ، وينبغي أن ترد الهمزة لمعاقبة حرف المضارع - كما قال الشلوبين - فتقول أطع وأقم .  
(٢) ب : قولك .  
(٣) ساقط من : ج .

(٤) ج : لتطمع أطمع ، ولا تصلح للتمثيل هنا .

(٥) أ ، ج : إليه . وما أثبتته من ب : موافق لما في نسخ الجزولية .

(٦) الجزولية : ٨ ب .  
(٧) ساقط من : ب .

(٨) انظر مذهب الكوفيين هنا في : معاني القرآن ١/٤٦٩ - ٤٧٠ ، إيضاح الوقف والابتداء ٢٢٢ - ٢٢٣ ، شرح القصائد السبع الطوال ٣٨ ، إعراب ثلاثين سورة ٥٤ ، ١٢٧ ، المقتصد ٢/١٠٩٤ ، أسرار العربية ٣١٩ - ٣٢١ ، الإنصاف ٢/٥٢٤ - ٥٤٩ ، التبيين ١٧٦ - ١٨٠ .  
(٩) ب : يقتضي .

(١٠) قال المبرد : « وقد كان قوم من التحويين يزعمون أن هذا - يعني فعل الأمر - مجزوم ، وذلك خطأ فاحش وذلك لأن الإعراب لا يدخل من الأفعال إلا فيما كان مضارعاً للأسماء » ، المقتضب ٢/١٢٩ .  
(١١) يعني الجزولي .  
(١٢) أي على قول الكوفيين .

وبيان خطئه أن الإعراب في الفعل ضعيف <sup>(١)</sup> ، وعوامله ضعاف فلا يحتمل إضمار <sup>(٢)</sup> العوامل وإبقاء عملها كما تحتمله عوامل الأسماء لقوة الإعراب في الأسماء وضعف الإعراب في الأفعال ، وقوة عوامل الأسماء وضعف عوامل الأفعال ، وإذا كان النصب في الفعل الذي هو نظير النصب في الاسم الذي تضمير عوامله لا تضمير عوامله إلا [ أن <sup>(٣)</sup> ] في مواضع معلومة تحفظ ولا يقاس عليها ، فالجزم أحق بالأحكام تضمير عوامله لأنه في الفعل نظير الجزم في الاسم <sup>(٤)</sup> الذي لا تضمير عوامله ، فلذلك ينبغي أن يكون قول الكوفيين <sup>(٥)</sup> خطأ وما أدى إليه ينبغي أن يكون خطأ مثله .

وهذا القول بأن هذا البناء محذوف من قوله لتفعل يؤدي إلى القول بجزمه <sup>(٦)</sup> ، فإنه إذا كان محذوفاً منه اتبى أن يكون مجزوماً ، وقد صدح القياس بخطأ الجزم ، وقد زعم هو أنه ليس بجزم في قوله - في آخر هذا الفصل - : « ويعامل آخر الفعل في ذلك كله معاملة آخر الفعل المجزوم » <sup>(٧)</sup> . إلا أن المؤلف ربما اعتذر عن هذا بعذر لكنه عذر لا يقبل ، وسيأتي العذر بعد هذا ورده <sup>(٨)</sup> . ٩١/ ب .

وقوله : ونظر إلى ما قبل الآخر <sup>(٩)</sup> .

أعم من هذا ونظر إلى الثالث من المضارع <sup>(٩)</sup> .

وقوله : فإنه كان مفتوحاً <sup>(١٠)</sup> .

مثاله : اذهب وانطلق واستخرج .

(١) لأن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال ، والفرع لا يقوى قوة الأصل .

انظر : الإيضاح في علم النحو ٧٧ - ٨٢ ، المفصل ٦٣/١ ، التبصرة والتذكرة ٧٦/١ ، المرجل ٣٥ ، أسرار العربية ٢٤ ، التبيين ١٥٣ - ١٥٥ .

(٢) أ : ضميره . (٣) ساقط من : ب .

(٤) ب ، ج : الأسماء . (٥) ب : النحويين .

(٦) انظر المراجع في ص : ٤٩٥ هـ فقد أشارت إلى أن فعل الأمر عند الكوفيين معرب مجزوم .

(٧) الجزولية : ٨ ب . (٨) انظر ص : ٤٩٧ - ٥٠١ .

(٩) لأنه يعترض عليه بطل استقام لسكون ما قبل الآخر ، ولكن النظر إلى الثالث يكفي في الحكم على

المسألة ، من غير أن يهوج إلى الرجوعها إلى الأصل .

وقال اللورقي : لو قال : ونظر إلى الحرف الثالث كان أعصر وأضبط ، المباحث الكاملة ١٧٥/١ .

وقوله : أو مكسورا<sup>(١)</sup> .

[ مثاله<sup>(٢)</sup> ] : اضْرِبْ .

وقوله : وإن كان مضموما ضمت<sup>(٣)</sup> .

مثاله : اَقْتُلْ ، وينقصه هنا أن يقول مضموماً ضمّاً أصلياً<sup>(٤)</sup> لأنه إذا لم يكن الضم أصلياً نحو : امشُوا واقضُوا إنما تكون الهزمة فيه مكسورة لا مضمومة كما تضم مع كون الثالث مضموماً<sup>(٥)</sup> [ ضمة<sup>(٦)</sup> ] أصلية نحو : اقتل .

وقوله : ويعامل [ آخر<sup>(٧)</sup> ] الفعل في ذلك كله معاملة آخر [ الفعل<sup>(٨)</sup> ] المجزوم<sup>(٩)</sup> .

المراد بهذا الفصل أن فعل الأمر أحكامه كأحكام الفعل المجزوم ، ولفظه في البناء كلفظ [ الفعل<sup>(٨)</sup> ] المجزوم ، والمجزوم من الأفعال على ضربين :-

إما أن يتصل بالفعل المجزوم أحد الضمائر الثلاثة<sup>(٩)</sup> .

أو لا يتصل [ به<sup>(١٠)</sup> ] أحد الضمائر الثلاثة .

فإنه لا يكون فيه نون بعد تلك الضمائر<sup>(١٠)</sup> نحو قولك : لم يضربا ولم يضربوا ولم تضربني وكذلك الأمر يكون أيضاً بغير نون نحو قولك : اضربا واضربوا واضربني .

وما لم يتصل به أحد الضمائر ينقسم إلى قسمين :-

(١) في الجزولية : أ ب : هـ ونظر إلى ما قبل الآخر فإن كان مفتوحاً أو مكسوراً كسرت الهزمة هـ .

(٢) ساقط من : جـ . (٣) ضمت أي الهزمة ، الجزولية أ ب .

(٤) قال الأبهني : هـ وانضمام الثالث أو كسره إنما يدعى بشرط أن تكون الضمة والكسرة غير

عارضتين ، فإن كانتا عارضتين لم يرعيا ، بل يرعى ما للثالث من الحركة بحق الأصالة هـ ، شرح الجزولية ١/٣٥٠ .

(٥) أ : مضمومة . (٦) ساقط من : أ .

(٧) الجزولية : أ ب . (٨) ساقط من : ب .

(٩) الضمائر الثلاثة هي : ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة ، وانظر في لاحقون الفعل : الكتاب ٥/١ .

(١٠) قال سيويه - عن النون هنا : هـ فأثبتوها في الرفع وحذفوها في الجزم كما حذفوا الحركة في الواحد .

الكتاب ٥/١ .

إما أن يكون آخره حروف (١) المد واللين ، أو لا تكون .

فإن كان آخره حرف مد ولين حذف ذلك الحرف نحو قولك : لم يفتض ولم يفتز ولم يفتش (٢) ، وكذلك الأمر من هذا النوع تقول : اغز وأقتض وانحش .

وإن لم يكن آخره حرف مد ولين كان ساكن الآخر نحو : لم يضرب ولم يقتل ولم يذهب . وكذلك الأمر من هذا النوع نحو : اذهب واقتل واضرب ، وكون ما اتصل به أحد الضمائر من الأمر بلا نون بين ، لأن النون إنما هي علامة الرفع ، والأمر في نحو : اضرب واقتل مبني ليس بمعرب لأنه فعل ليس فيه علة توجب إعرابه ، لأنه بناء مخصوص بالمستقبل فليس فيه العلة الموجبة لإعراب الفعل التي هي اشتراك البناء واختصاصه بعد ذلك بالحرف لأنه مختص / ١٩٢ في أصل وضعه (٣) ، فإذا لم يكن فيه علة توجب إعرابه انبنى (٤) أن يبقى على أصل الفعل وهو البناء .

وإذا كان مبنياً ولم يكن معرباً لم يكن مرفوعاً ، وإذا لم يكن مرفوعاً لم يكن لدخول النون فيه وجه .

فكون هذا الأمر إذا اتصل به أحد الضمائر الثلاثة دون نون على ما يجب وكذلك مسكون آخر الأمر فيما لم يتصل به أحد الضمائر الثلاثة [ في نحو (٥) ] اضرب واقتل بين أيضاً ، لأنه لما وجب له كما قلنا البناء ، والبناء (٦) أصله المسكون (٧) ، جاء على أصل البناء وهو المسكون كما يجب ، وليس كذلك حذف الياء والواو والألف في

(١) ج : حرف .

(٢) قال سيويه : « واعلم أن الآخر إذا كان يسكن في الرفع حذف في الجزم فلا يكون الجزم بمنزلة الرفع فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجمع وذلك قولك : لم يرم ولم يمز ولم يفتش وهو في الرفع ساكن الآخر تقول : هو يرمي ويمز ويفتش » ، الكتاب ٧/١ .

(٣) فصل العيصري لوجه مشابهة الفعل المضارع للاسم . انظر : البصرة والتذكرة ٢٦/١ - ٢٧ .

(٤) أ : ينبنى . (٥) ساقط من : أ .

(٦) ج : له البناء ، والبناء كما قلنا .

(٧) قال عبد القاهر الجرجاني : « وأصل البناء المسكون ، لأنه إذا كان نقيض الإعراب وجب أن يكون

بنقيض الحركة التي باختلفها يحصل الإعراب » ، المقصد ١٢٥/١ - ١٢٦ .

نحو : اقضي واغز [ وارم <sup>(١)</sup> ] واخش ؛ لأنه ليس حذف هذه الحروف من وجوه البناء ، إنما هو من وجوه الجزم <sup>(٢)</sup> ؛ لأن البناء إنما له وجهان : السكون والحركة خاصة [ لا الحذف <sup>(٣)</sup> ] ، فقد كان ينبغي أن تكون هذه الأفعال مثبتة <sup>(٤)</sup> حروف المد واللين في آخرها ، ويكون سكونها وجه البناء فيها لا حذفها ، لكنه لما كان قولك : اغز في معنى لَتَغز ، واقضي في معنى لَتَقضي ، واخش في معنى لَتَحش . عومل المبني في ذلك معاملة المجزوم لكونه في معناه ، لأن من كلامهم أن يحكم للشيء بحكم ما هو بمعناه نحو ما فعلوه من تصحيح عين عور ؛ لأنه في معنى أعور ، وتصحيح عين اعتنوا واجتوروا لأنه في معنى تعاونوا وتجاوروا <sup>(٥)</sup> ، وهذا الاعتذار إنما يحتاج إليه من يقول في هذا البناء المخصوص بأمر المخاطب : إنه مبني <sup>(٦)</sup> ، لأنه بناء مختص بالاستقبال وضعا <sup>(٧)</sup> ، لا من يقول : إنه معرب باق <sup>(٨)</sup> على إعرابه الذي كان عليه .

فالمؤلف [ إذن <sup>(٩)</sup> ] على هذا لم يجعل بناء الأمر نحو : اضرب واقتل محذوفاً من [ بناء <sup>(١٠)</sup> ] المضارع المجزوم بلام الأمر [ وباقياً على إعرابه <sup>(٩)</sup> ] الذي كان كما كان

(١) تكملة من : ج .

(٢) لأن علامة جزم الأفعال المحذوفة حرف العلة ، انظر ما سبق : ٤٩٨ هـ .

(٣) ساقط من : ج .

(٤) أ : مشبهة .

(٥) قال سيويه : « فأما قولهم : اجتوروا واعتنوا وازدوجوا واعتصروا فزعم الخليل : أنها إنما ثبت لأن هذه الأحرف في معنى تفاعلوا ، ألا ترى أنك تقول : تطلونوا وتجاوروا وتزوجوا ، فالمعنى في هذا وتفاعلوا سواء ، فلما كان محلها معنى ما تلزمه الولا على الأصل أثبتوا الواو ، كما قالوا : عور إذ كان في معنى فعل يصح على الأصل ، وكذلك احتوشوا واحتوشوا وإن لم يقولوا تفاعلوا فاستعملوه لأنه قد يشرك في هذا المعنى ما يصح ، كما قالوا : صيد لأنه قد يشرك ما يصح والمعنى واحد فهما يجوران باب أفعل ... » ، الكتاب ٣٦٣/٢ .

(٦) هذا من ذهب البصريين .

انظر : الكتاب ٤/١ ، المقضب ١٢٩/٢ ، الأصول ٥١/١ ، الإيضاح الضمني ١٥ ، البصرة والتذكرة ٩٠/١ .

(٧) قال الصيرفي : « فعل الأمر وهو مبني على السكون نحو : اذهب وانطلق واضرب ، فهو يختص بالاستقبال ، ويحسن معه غد تقول : قم غداً وانطلق غداً » ، البصرة والتذكرة ٩٠/١ .

(٨) ب : باقياً .

(٩) ساقط من : ب .

(١٠) ساقط من : أ .



قبل الحذف كما قال الكوفيون لأن إضمار الجازم لا يجوز ، لكنه عنده هنا بناء على حده وهذا ٩٢/ب يعارض قوله أولاً : إنه محذوف من المضارع (١) لأن قوله فيه : إنه مبني (٢) يقتضي (٣) أنه غير محذوف كما قلنا .

ولكن المؤلف جعل بناء الأمر في ذلك مع القول بينائه محذوفاً من المضارع ، واستبدل على ذلك بموافقة عينه عين المضارع ، إذ كان (٤) تحركة على حد تحرك عين المضارع دليلاً على ما زعمه من أنه محذوف من المضارع الذي فيه اللام ، وأقيم ذلك البناء مقام ما كان فيه [ من (٥) ] اللام والتاء قبل الحذف ، لأنه بناء مخصوص بأمر المخاطب لما كانت بنية اللام والتاء لفظاً مخصوصاً بأمر المخاطب ، وإذا فعل ذلك كان (٦) بناء مختصاً (٧) بالاستقبال (٨) كاختصاص بنية المضارع الذي فيه اللام بالاستقبال (٩) ، فإذا كان مثله فلا ينبغي (١٠) أن يجعل أحدهما أصلاً للآخر لاستوائهما في الاختصاص [ بأمر المخاطب (١١) ] ، وإذا لم يكن المضارع الذي فيه اللام أصلاً ارتفعت عنه علة الإعراب من الاشتراك والاختصاص (١٢) بعده بالحرف ، فيبقى على أصل الفعل من البناء وعمول آخر الفعل في ذلك معاملة آخر المجزوم . وكما عمول الحرف (١٣) في لم يَغْزُ ولم يَقْضِ معاملة الحركة فحذف للجزم لمعاقبتها له ، وأجرى حذفه مجرى حذف الحركة في الجزم ، كذلك عمول هذا معاملة الحركة فحذف ، وأجرى حذفه مجرى حذف الحركة للبناء في قولك : اغْزُ واقْضِ .

إلا أن هذا القول الذي قاله المؤلف من جعل البناء كأنه غير محذوف ، وهو يعتقد فيه أنه محذوف ، وليس ثم ضرورة تضم إليه إلا اتفاق عينه مع عين المضارع ،

(١) انظر ما سبق ص : ٤٩٤ وما بعدها .

(٤) أ ، ج : فكان .

(٦) ج : وكان .

(٨) يعني فعل الأمر كضرب ونحوه .

(١٠) ب ، ج : لم يَنْبَغ .

(١٢) يخاض في : ب .

(١) انظر ما سبق ص : ٤٩٤ .

(٣) أ : يقتضي .

(٥) ساقط من : ب .

(٧) ج : مخصوصاً .

(٩) يعني المضارع في نحو : لضرب .

(١١) ساقط من : ج .

(١٣) ب : الجزم .

ولعل ذلك لاتفاقه مع المضارع الذي [ فيه <sup>(١)</sup> ] لام الأمر في معناه ، لا لأنه محذوف منه كما زعمه فصار ادعاء الحذف فيه دعوى مجردة من الدليل ، وانضاف إلى ذلك هذه الدعوى الأخرى التي هي جعل المحذوف كأنه غير محذوف وذلك دعوى على دعوى ومثل هذا لا ينبغي / ١٩٣ أن يقال [ به <sup>(١)</sup> ] .

### [ أدوات الشرط ]

وقوله : والجازم لفاعلين قسمان .... إلى آخره <sup>(٢)</sup> .

ليست جوازم لفاعلين عند سيبويه والتحليل فيما قاله الناس ، وهذا ظاهر حكاية سيبويه عن <sup>(٣)</sup> التحليل أيضا <sup>(٤)</sup> ، والذي يقتضيه النظر أيضا [ كما <sup>(٥)</sup> ] قدمنا <sup>(٦)</sup> ، وإنما الجازم للجواب أداة الشرط وفعله ، لكون الجازم والمجزوم كالشيء الواحد ، وذلك أولى من أن يجزم الجازم فاعلين وهو أضعف من الجار ، ومن أن يكون الفعل جازما <sup>(٧)</sup> . وقد كان أن يقيد جزم هذه الجوازم لفاعلين بما يدل به على الخلاف الذي في الجازم للفعل الثاني أولى من إطلاقه على ما التزمه في تقييد ما اختلف فيه الآراء ، والخلاف فيه مشهور ، فإن التحويين اختلفوا في الجازم للفعل الثاني من هذا الباب على ثلاثة أقوال قد تقدم ذكرها وذكر الأصح منها <sup>(٨)</sup> .

وقوله : فالخرف <sup>(٢)</sup> .

(٢) الجزولية : ٨ ب .

(١) ساقط : ج .

(٣) عن معادة في : أ .

(٤) قال سيبويه : « واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال ، وينجزم الجواب بما قبله ، وزعم التحليل أنك

إذا قلت : إن تأتني أنك ، فأنتك الجزمت بـ ( إن تأتني ) ، الكتاب ٤٣٥/١ .

(٥) ساقط من : أ .

(٦) انظر ترجيح الشارح - رحمه الله تعالى - ص : ٤٨٣ - ٤٨٤ .

(٧) انظر الرد عليه في ص : ٤٨٤ هـ .

(٨) انظر ص : ٤٨٢ - ٤٨٤ .

إن الحروف عند سيويه من أدوات الشرط إن وإذ ما<sup>(١)</sup> ، وإذ ما عند المؤلف ليست بحرف ولكنها ظرف زمني ، وسيدكرها بعد ، [ يعني<sup>(٢)</sup> ] في الظرف الزمني<sup>(٣)</sup> ، ومذهبه في ذلك مذهب المبرد وأبي علي في الإيضاح<sup>(٤)</sup> وسيأتي الكلام في المذهبين بعد<sup>(٥)</sup> .

وقوله : والاسم ظرف وغير ظرف ، فغير الظرف من وما ومهما وأي وكيف<sup>(٦)</sup> .

فذكر ( مهما ) مع ( ما ) وهي عند الخليل ( ما ) الشرطية ضمت إليها ( ما ) الزائدة كما تضم إلى غيرها من أدوات الجزاء<sup>(٧)</sup> نحو : ﴿ أَنْتُمْ تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾<sup>(٨)</sup> إلا أنها لما ضمت هذه الزائدة إلى ما الشرطية ، وكان لفظهما<sup>(٩)</sup> واحداً كرهوا تكرار اللفظ فأبدلوا من ألف الشرطية هاء<sup>(١١)</sup> لذلك<sup>(١٢)</sup> ، من حيث كان منقطع الألف عند الهاء<sup>(١٣)</sup> وكانت مثلها في الخفاء<sup>(١٤)</sup> ، وأختها في أنهما مختلفان

(١) قال - رحمه الله تعالى - : ... فما يجازى به من الأسماء غير الظروف : من وما وأيهم ، وما يجازى به من الظروف أي حين ومتى وأين وألى وحيثما ، ومن غيرها : إن وإذ ما ، الكتاب ٤٣١/١ - ٤٣٢ . وقال به المبرد انظر : المقتضب ٤٥/٢ .

(٢) ساقط من : ج .

(٣) انظر الجزولية : ٨ ب ، وهذا الشرح ص : ٥٠٧ .

(٤) مذهب المبرد في المقتضب ٤٥/٢ ، وانظر ص ٤٦ ، ٥٢ وسيأتي التعليق عليه ص : ٥٠٧ م ٢ ، ومذهب الفارسي في الإيضاح ٣٢١ .

(٥) انظر ص : ٥٠٧ - ٥١٠ .

(٦) انظر رأي الخليل في الكتاب ٤٣٣/١ .

(٧) ج : يدرككم .

(٨) ﴿ وَأَنْتُمْ تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾ ، وإن تُصِيبَهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا : هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا : هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَيْثُهَا ﴿ [ النساء : ٧٨ ]

(٩) ب : لفظها .

(١٠) ذهبت بعض حروفها في : ج .

(١١) قال سيويه ناقلاً عن شيبخه الخليل : ... ولكنهم استقيموا أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا :

تَمَامًا فَأَبْدَلُوا مِنَ الْأَلْفِ الَّتِي فِي الْأَوَّلِ ه ، الكتاب ٤٣٣/١ .

(١٢) قال سيويه فحدثنا عن مخارج الحروف : ... فللحلق منها ثلاثة فأقصاها مخرجاً : الحمزة والهاء والألف ، الكتاب ٤٠٥/٢ .

(١٣) قال الصيمري : ... إن الهاء تشبه الألف في الخفاء ، التبصرة والتذكرة ٨٣٨/٢ .

للوقف في قولهم : كيمه <sup>(١)</sup> وحيلا <sup>(٢)</sup> ، لكنها وإن كانت ما الشرطية ضمت إليها ما الزائدة فإنهما قد صارا بالتركيب كأنهما كلمة [ واحدة <sup>(٣)</sup> ] أخرى غير اللتين تركيبا منهما ، فلذلك جاز أن تذكر ٩٣/ب ( مهما ) مع ( ما ) على هذا القول ، وللتحويين في هذه المسألة ثلاثة أقوال :-

أحدها : ما ذكرناه من مذهب الخليل <sup>(٤)</sup> .

والثاني : أنها ( مة <sup>(٥)</sup> ) التي بمعنى اكفف ضمت إليها ما وتركبا فصارا كلمة واحدة <sup>(٦)</sup> ، وحدث فيهما <sup>(٧)</sup> بالتركيب معنى لم يكن ، وهو معنى الشرط ولهذا نظائر كثيرة <sup>(٨)</sup> ، فإذا كثرت نظائر هذا القول كان أولى من قول الخليل : إنها <sup>(٩)</sup> ( ما ) الشرطية أبدلت ألفها هاء لقلعة الدعوى فيه <sup>(١٠)</sup> ، أو كانت مساوية بذلك لقول الخليل بسبب ما فيها من قلعة الدعوى ، وما في كلام الخليل من أن ( ما ) الشرطية أقرب إلى الشرط من ( مة ) ، بل ينبغي أن يكون هذا الوجه الآخر أجود من الأول ، فلما استوى <sup>(١١)</sup> الوجهان وكان <sup>(١٢)</sup> هذا أجود ، ذكر سيويه هذا الوجه على [ وجه <sup>(١٣)</sup> ] أنه أجود <sup>(١٤)</sup> أو على وجه أنه جائز كجواز مذهب الخليل لا على أنه المختار عنده .

(١) أ ، ب : كيف .

(٢) قال الصيمري : إذا وقعت بين حركة اللام بالألف فتقول : حيلا ، ومنهم من بينها بالهاء فيقول : حيله ، فلما تناسبت الألف والهاء في هذا وكاتبا من خرج واحد أبدلت الياء عنها ... ، التنصير والتذكرة ٨٣٨/٢ .

(٣) ساقط من : ب . (٤) سبق تخريجه انظر ص : ٥٠٢ هـ .

(٥) ب : ما .

(٦) قال سيويه : وقد يجوز أن يكون ( مة ) كإذ ضم إليها ( ما ) ، الكتاب ٤٣٣/١ ، وبه قال الفراء . انظر : شرح القصائد السبع الطوال ٤٥ .

(٧) ب ، ج : فيا .

(٨) نظائرها : لولا وهلا ولوما وآلا التي للتمني ، فهي حروف مركبة وأفادها التركيب معنى جديدا ونظائرها كثيرة . انظر : شرح المفصل ١٥٥/٩ .

(٩) أ : وأنها .

(١٠) أي في القول الثاني الذي يرى أنها ( مه ) ركبت مع ( ما ) .

(١١) ب : استوت . (١٢) أ ، ج : لو كان .

(١٣) عبارة سيويه مطلقة تفيد الجواز من غير ترجيح . انظر : الكتاب ٤٣٣/١ .

ولعل سيبويه لم يقل : إنها مركبة من ( مة وما ) وهو (١) يعني من ( مة ) التي بمعنى اكفف ، ولكن من ( مة ) أخرى غير [ مة (٢) ] التي بمعنى اكفف (٣) كما [ التي (٤) ] في قولك : إذ ما التي هي غير إذ الظرفية على مذهبه (٥) ، فيكون مذهبه بذلك أقل دعوى مما تقدم وأجود وأرى أن هذا هو الذي ذهب إليه لأنه مثلها بها .

وكل واحد من هذين المذهبين أعني مذهب الخليل ومذهب سيبويه أجود من المذهب الثالث الذي بقي علينا وهو قول من يقول : إنها مرتجلة للشرط لا أصل لها في الكلام معروف إلا الشرط (٦) ، لأن الإتيان بغير المعروف دعوى فمذهبيهما أولى لأنهما أقرب إلى أن يقال فهما : إنهما (٧) لم يأتيا إلا بـ معروف ولا أدري له (٨) حجة إلا كتبها بالياء (٩) ، ولا تكتب ألف ما بالياء

(١) أ : وهي . (٢) ساقط من : أ .

(٣) كلامه - رحمه الله - لا يشعر بشيء من هذا .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) لعل الشلوين بنى رأيه هذا - في إذ ما - على مذهب سيبويه من أنها حرف وقد سبقت الإشارة إليه انظر ص : ٥٠٢ والمماش ١ ، ولكن كلام سيبويه لا يفهم منه هذا الذي ذهب إليه الشلوين بل الرجوع أنها ( إذ ) الظرفية لما دخلت عليها ( ما ) صار لها مع التركيب معنى جديد قال السويدي : فرق سيبويه بين حيثما وبين إذ ما فجعل حيثما في حيز الظروف التي يجازى بها فهي اسم مثل أين ومتى ، وجعل ( إذ ما ) في حيز الحروف لأنه ذكر ما كان من غير الأسماء والظروف فذكر إن وإذ ما والفرق بينهما أن ( إذ ) لما ضمت إليها ( ما ) وجوزي بها خرجت عن معناها ، لأنها كانت قبل دخول ( ما ) عليها لما مضى من الزمان وبعد دخولها للمستقبل كان ، وقد يركب الشيخان فيخرجان عن حكم كل واحد منهما إلى حكم مفرد ... شرح الكتاب ٢٢٦/٣ ب .

(٦) انظر هذا المذهب في : المرئيل ٢٧٦ ، المنهاج الجلي ٤٤ ، شرح الجمل ١٩٥/٢ ، شرح الجزولية

٣٥٦/١ ، المساعد ١٣٧/٣ .

(٧) ج : أنها . (٨) أي لصاحب القول الثالث .

(٩) هنا أمور ينفي الإشارة إليها وهي :-

أ - ألف ( مهما ) رابعة ، وحقها لو كانت كلمة واحدة أن تكتب بالياء لأن ... كل كلمة كانت ألفها رابعة فصاعدا منقلبة من ولو أو من ياء أو لم تكن من واحدة منهما بمائة كانت أو غير مائة وجب كتابتها بالياء ، كتاب الكتاب ٤٤ .

ب - نص الرضي على أن من زعم أن ( مهما ) بسيطة ينفي أن يكتبها بالياء قال : ... قال بعضهم -

فلهما <sup>(١)</sup> أن يقولوا : إنه لما صارت الكلمتان كلمة واحدة صارت الألف رابعة فلذلك كتبت بالياء .

وقوله : وقلما يجازى بكيف <sup>(٢)</sup> .

لا يجازى بكيف عند البصريين [ على الإطلاق <sup>(٣)</sup> ] ، والكوفيون يجازون بها على الإطلاق <sup>(٤)</sup> [ <sup>(٥)</sup> ١٩٤/١ ] والصواب ألا يجازى بها <sup>(٦)</sup> إذ لم يثبت الجزم بكيف منقولاً ، ولا أعرف للكوفيين نقله . فالذي يسبق أنهم قاسوه <sup>(٧)</sup> وليس بموضع قياس ، فإنه جزم بالاسم لتضمنه معنى أداة الشرط <sup>(٨)</sup> ، وكيف ما كان فهو جزم بالاسم وليس الجزم للأسماء في الأصل <sup>(٩)</sup> ، فجعلها جازمة إخراج <sup>(١٠)</sup> لما عن أصلها ؛ لا ينبغي أن يقال منه إلا بما قيل <sup>(١١)</sup> ، وهو لم يُقل في [ كيف فيما أعلم <sup>(١٢)</sup> ] <sup>(١٣)</sup> فينبغي أن يبقى

= هي كلمة غير مركبة على وزن ( قَلْبِي ) فتحققها على هنا أن تكتب بالياء ، شرح الكافية ٢٥٣/٢ ، ونص الشنبي على مثل ذلك . انظر : حاشية الشنبي على المضي ٩٣/٢ ، وكذلك الأمير في حاشيته على المضي ٢٠/٢ .

ج - قول الشلوين - رحمه الله - تعالى : لا أدري له حجة ... إلى آخره .

المقاتلون بهذا القول احتجاجوا كذلك : بأنها موضوعة مفردة لأن دعوى التركيب لم يقم عليها دليل

انظر : شرح الجمل ١٩٦/٢ ، التذيل والتكميل ١٤٣/٥ ب .

(١) أي لصاحبي القولين الأول والثاني . (٢) الجزولية : ٨ ب .

(٣) بل قال به من البصريين قطرب والزجاجي انظر : الجمل ٢١١ ، شرح الجمل ١٩٦/١ ، البسيط

٢٤٠/١ ( الغرب ) ، التذيل والتكميل ١٤٤/٥ .

(٤) انظر مذهب الكوفيين بالإضافة إلى المراجع السابقة : في شرح الكتاب ٢٢٨/١ - ب ، شرح

المقدمة ٢٤٨/١ ، ثمار الصناعة ١٣ ، إصلاح الخلل ٢٦٤ - ٢٦٥ ، الفرة ٨٣/٢ ب ، الإنصاف ٦٤٣/٢ -

٦٤٥ ، التسهيل ٢٣٦ ، شرح الجزولية ٣٦٢/١ ، المضي ٢٢٥/١ .

(٥) ساقط من : ج . (٦) ب : والصواب الأول .

(٧) مستنلهم في جواز الجزم بكيف القياس نص على هذا الأبيدي في شرح الجزولية ٣٦٢/١ ، وابن

عصفور في شرح الجمل ١٩٦/٢ .

(٨) قال ابن أبي الربيع : « فقد تحصل مما ذكرته أن الأسماء التي تضمنت معنى ( إن ) عشرة : من وما

وكيف وحتى ... » ، البسيط ٢٤٠/١ ( الغرب ) .

(٩) لأن الجزم بالأسماء محمول على الحرف وهو ( إن ) لفا قال ابن جنبي : وعرفه المستولي عليه ( إن ) ،

ويشبهه به أسماء وظروف ، اللمع ٢١٢ .

(١٠) ج : إخراجا . (١١) أي قيل عن العرب يقصد به السماح .

(١٢) ج : نعم . (١٣) ساقط من : ب .

فيه على الأصل ويمنع الجزم به ، وكان العرب استغنت عن الجزم به <sup>(١)</sup> بالجزم بغيره <sup>(٢)</sup> مما هو في معناه على عاداتهم من أنهم قد يستغنون بالشيء عما هو في معناه ، وكان هذا هنا أولى ليكون ذلك كالتنبيه على أن الجزم عندهم بالأسماء ليس أصلاً ، كما فعلوا <sup>(٣)</sup> في الاستغناء بتصغير المفرد وجمعه بالألف والتاء في اللاتي فقالوا : اللتيات <sup>(٤)</sup> واستغنوا بذلك عن اللوتيات <sup>(٥)</sup> في تصغير اللاتي <sup>(٦)</sup> لعدم تمكن التصغير في الأسماء المهمة . واستعمل هذا المؤلف لفظاً <sup>(٧)</sup> مثل لفظ سيويه في إيهامه <sup>(٨)</sup> الجواز فإنه قال : إنها في الجزاء مستكرهة <sup>(٩)</sup> ، وظاهر هذا أنها أسماء يجازى بها قليلاً <sup>(١٠)</sup> ، ولكن سيويه قد يستعمل مثل هذا اللفظ كثيراً في المنع ، وعليه مداره <sup>(١١)</sup> في كلامه أبداً ، إلا أن يقترن به ما يدل على الجواز ، فلذلك كان استعمال سيويه له أحسن من استعمال المؤلف له .

وقوله : والظرف زماني ومكاني فالزماني متى <sup>(١٢)</sup> ... [ إلى آخره <sup>(١٣)</sup> ] .

(١) ب : استغنت به عن الجزم .

(٢) قال السويدي : ... لم تكن ضرورة يضطر إليها في المجازة . يعني بكيف - إذ كانت ( على أي حال ) تغني عنها ، شرح الكتاب ٢٢٨/٣ ب .

(٣) ج : فعلوه .

(٤) قال سيويه : اللاتي لا تحمر استغنوا بجمع الواحد إذا حقر عنه وهو قولهم : اللتيات ... ، الكتاب ١٤٠/٢ .

(٥) ج : اللوتيات .

(٦) ب : فقالوا اللتيات فصغروا التي وجمعوها ولم يصغروا اللاتي .

(٧) انظر ص : ٥٠٥ فيه نص الجزولي . (٨) ب : فأوهم .

(٩) قال سيويه - رحمه الله - : وسألت الخليل عن قوله : كيف تصنع أصنع فقال : هي مستكرهة ، وليست من حروف الجزاء ، ومخرجها على الجزاء لأن معناها : على أي حال تكن أكن ، الكتاب ٢٣٣/١ . (١٠) هنا إذا وقعت عند قوله : مستكرهة ، فإن أتممت العبارة فإن الظاهر يوافق ما نسب للبصريين من منع الجزاء بها .

(١١) ب : وعليه جرى مراده . (١٢) الجزولية : ٨ ب .

(١٣) ساقط من : ب .

جعلها ظرفاً زمانية لأنها في معنى اسم زمان منصوب مقرر بفي ألا ترى أنها كلها في معنى أي حين .

وقوله : وإذ مقرونة بما (١) .

[ هذا على مذهب أبي العباس (٢) ] لا على مذهب سيبويه ، وإنما مذهب سيبويه فيها أعني في إذ من إذ ما أنها حرف (٤) ، وهو الصحيح لأنها لم تبق لها دلالتها على الزمان التي كانت لها قبل تركيبها مع ما ، والاشتراط بها وإذا لم تبق لها دلالتها على الزمان / ٩٤ ب لم يبق فيها من معنى الاسمى شيء [ لأنها لم تكن اسماً إلا بما فيها من الدلالة على الزمان وإذا لم يبق فيها ] (٥) من معنى الاسمى [ شيء (٦) ] فهي كلمة تدل على أن ما يتصل بها شرط في الجواب (٧) ، فإذا كانت كذلك فهي كلمة تدل على

(١) الجزولية : ٨ ب .

(٢) تابع الشلوين على نسبة هذا الرأي إلى المبرد عند من النحلة كابن عصفور في شرح الجمل ١٩٥/١ ، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٦٢٢/٣ ، والرضي في شرح الكافية ٢٥٤/٢ ، وابن عقيل في المساعد ١٤١/٣ وغيرهم . وكلهم في هذا متأبون للشلوين .

والمبرد نص صراحة على حرفية إذ ما قال : « هذا باب المجازاة وحروفها ... فمن عواملها الظروف أين ومتى وأنى وحيثاً ومن الأسماء : من وما وأي ومهما ومن الحروف التي جاءت بمعنى إن وإذ ما ، المتعصب ٤٥/٢ . هذا نص صريح على حرفية إذ ما عنده ، إذ فرق في هذا النص بين الظروف والأسماء والحروف تفرقاً دقيقاً . وأخرج إذ ما في الحروف فهذا يدل على مذهبه فيها .

ثم جاء بعد هذا النص حديث تناول فيه المبرد ظرفية إذ وحيث وزيادة ( ما ) عليهما لتكفيهما عن الإضافة وتصل في الأفعال . انظر : المتعصب ٤٦/٢ ، ٥٣ .

وليس فيه دليل على تخصيص ( إذ ) بإسمية أو حرفية لأنه حديث عن الأصل ، أما بعد الزيادة فلا يحكم بهذا عليه ، لاحتجال حدوث معنى بالتركيب .

وتحدث المبرد في الكامل ٣٧٨/١ - ٣٧٩ ( التالي ) عن حروف الجواز وذكر منها حيثاً وإذ ما ، وصفهما بأنهما حرفان ويمكن القول هنا : إنه لم يرد الحرف بالمعنى الاصطلاحي وإنما لرد الأدلة مطلقاً .

(٣) ساقط من : ج . (٤) الكتاب ٤٣٢/١ .

(٥) تكملة من : ج . (٦) ساقط من : أ .

(٧) قال الأبيدي : « ألا ترى أنها - أي إذ - وقت أن كانت اسماً كانت اسم زمان ماض ، وأنتك إذا جازيت بها بعد لحاق ( ما ) لها لا تشمل إلا فيما يستقبل كأن ، فدل ذلك على أنها غير اسم إذ قد زال عنها المعنى الذي كانت تقع عليه وقت أن كانت اسماً ، شرح الجزولية ٣٥٣/١ .



معنى في غيرها ، وكل ما هو كذلك فأصله أن يكون حرفاً إلا أن يقوم دليل على  
اسميته (١) .

فلذلك قال سيويه في إذ ما : إنها حرف .

وأما المبرد فزعم أن أصلها أن تكون اسماً ظرفاً ، وإن كانت قد ذهبت دلالتها  
على الزمان الذي كانت تدل عليه . قال : فلا ينكر أن يكون التركيب يحدث فيها  
حكماً لم يكن ، فالذي أحدث التركيب فيها أن نقلها إلى أن صارت تعطي الزمان  
المستقبل ، قال : فهذا أولى أن يقال [ به (٢) ] فيها ، لأن ذلك هو الذي يقيها على  
أصلها من الاسمية . وإن قلنا : إنها حرف لم يقيها ذلك على أصلها ، والأولى إبقاؤها  
على أصلها متى وجد السبيل إليه .

فيقال له : كذلك ينبغي أن يكون لو لم تكن ( إذ ) شرطاً (٣) في جوابها ،  
[ وأما (٤) وهي شرط في جوابها (٢) ] فمعناها في غيرها ، والأصل فيما معناه في غيره  
أن يكون حرفاً إلا أن يقوم دليل الاسمية ، فينبغي أن تبقى هنا على أصلها من الحرفية ،  
وقد كانت في أصلها معناها في غيرها إذ لا يفهم لها معنى إلا بغيرها ، ولكنه حكم لها  
بالاسمية ، لكونها بمعنى ما له معنى في نفسه من حيث قلت : قمت إذ قمت كأنك  
قلت : قمت الوقت الذي قمت فلما كانت بمعنى الوقت ، والوقت اسم حكم لها  
بالاسمية ، ولذلك أضيفت إليها الأسماء في [ نحو (٢) ] يومئذ وحيث (٥) أي يوم إذ كان

(١) قال الأبيدي أيضاً : « قد تقدم الدليل على أن ( إذ ) المقرونة بـ ( ما ) حرف بمنزلة ( إن ) ويقوى  
ذلك أن معناها في غيرها ، والأصل فيما معناه في غيره أن يقال : إنه حرف حتى يقوم دليل على أنه اسم » ، شرح  
الجزولية ٣٦٣/١ .

واستدل لذلك أيضاً ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٦٢٢/٣ - ١٦٢٣ .

وذكر منه العجوة اللورقي في المباحث الكاملة ١٨٦/١ .

(٢) ساقط من : ج . (٣) ج : شرط .

(٤) أ : والما .

(٥) ج : حيثئذ ويومئذ .

وقد أخذ هذا القول كله اللورقي في المباحث الكاملة ١٨٦/١ .

كذا وحين إذ كان كذا ، وحذف منها ما أضيفت إليه من الجملة ، ثم غرض من المحذوف في ذلك التنوين<sup>(١)</sup> والتنوين من خواص الأسماء<sup>(٢)</sup> ، فإذا دخلها معنى إن التي للشرط قوي بذلك معنى الحرف فيها إذ الذي كانت به اسماً إنما كان معنى الزمان الذي كان فيها ، وقد ذهب الآن إذ صارت شرطاً / ١٩٥ أضعف بذلك معنى الاسمية [ فيها ، وقوي معنى الحرف فانبغى أن يحكم لها بالحرفية حتى يقوم دليل الاسمية<sup>(٣)</sup> ] .

ودعوى انتقالها إلى الظرفية المستقلة ضعيفة لأنها تقوية<sup>(٤)</sup> لما لم يكن أصلاً فيها لا أولاً ولا ثانياً وهو الاسمية من جهة الظرفية ، وذلك المعنى الذي كان [ فيها<sup>(٥)</sup> ] من الظرفية قد زال ، فصار دعوى انتقالها إلى ظرفية أخرى ضعيفاً جداً ، وأولى منها تقوية أصلها الأول [ أي الأصل<sup>(٦)</sup> ] الذي كان لها قبل الشرط ، إذ كان أصلها قبل الشرط أن تكون حرفاً لكون معناها في غيرها ، لكن نقلناها عن ذلك إلى الظرفية من حيث كانت بمعنى الاسم في قولك : قمت إذ قمت ، إذ كان معناه قمت وقت قيامك وحكم لها بحكمه في الإضافة إليه في يومئذ وحينئذ وتقوية أصلها الثاني مع ذلك أي الأصل الحادث فيها من معنى الشرط .

وذلك أيضاً يوجب لها الحرفية ، لأن الشرط معناه في غيره ، فيقوى فيها جانب الحرفية من جهة أنه أصلها أولاً قبل الشرط وأصلها ثانياً في وقت الشرط ، فكان تقوية هذين الأصلين فيها أولى من تقوية معنى الاسمية الذي [ هو<sup>(٦)</sup> ] كونها ظرفاً لأنه ليس بأصل لها لا أولاً ولا ثانياً . مع أن تقوية كونها ظرفاً يحتاج فيها إلى دعوى أخرى ، وهو أن كونها ظرفاً مستقبلاً كأنه إبقاء لها على أصلها من الظرفية ، وأصلها من الظرفية إنما هو في الزمان الماضي لا في الزمان المستقبل .

فضعف بذلك قول المبرد جداً وقوي قول سيبويه جداً ، هذا مع ما في قول المبرد من مخالفة الظاهر ، وأن يكون تركيبها مع ما يحدث فيها الحرفية التي هي موافقة لما

(١) التنوين في ( إذ ) تنوين عوض وقد سبقت الإشارة إليه : انظر ص : ٢٧٤ م .

(٢) انظر ما سبق : ص ٢٧٣ - ٢٧٤ .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) ج : لا تقوية .

(٥) ساقط من : ج .

(٦) ساقط من : ج .

يقتضيه أصلها . الأول قبل الشرط ، وأصلها الثاني الذي هو ما حدث فيها من معنى الشرط على ما تقدم ذكره أولى من أن يحدث فيها اللدالة على الزمان المستقبل <sup>(١)</sup> ، لأن ذلك غير موافق لما يقتضيه أصلها الأول والثاني / ٩٥ ب وما فيه من دعوى إبقائها على أصلها الثالث من الظرفية ، وليس كذلك على ما تقدم ، ولكن المؤلف قال في ( إذ ما ) بقول المبرد وترك قول سيويه <sup>(٢)</sup> في ذلك ، وكذلك فعل أبو علي في الإيضاح <sup>(٣)</sup> ، ولعل ذلك هو الذي حمل المؤلف على مذهب المبرد دون مذهب صاحب الكتاب <sup>(٤)</sup> .  
وقوله : والمكانى أين وأنى وحيث مقرونة بما <sup>(٥)</sup> .... إلى آخره .

جعلها ظروفا مكانية ، لأنها في معنى اسم مكان منصوب مقدر بفي ، ألا ترى أنها كلها <sup>(٦)</sup> في معنى أي مكان : إذا قلت : أين تجلسن أتجلسن وأنى تجلسن أتجلسن وحيثا تجلسن أتجلسن كان المعنى في ذلك كله [ كمعنى <sup>(٧)</sup> قولك <sup>(٨)</sup> ] أي مكان تجلسن أتجلسن أي في أي مكان تجلسن أتجلسن .  
وقوله : مقرونة بما <sup>(٩)</sup> .

وجب أن تفرق حيث بما إذا جزم بها لتكفها عن الإضافة إذ كانت مضافة إلى ما بعدها إذا <sup>(١٠)</sup> لم تكن جزءا <sup>(١١)</sup> ، وكانت الإضافة مخصصة لها <sup>(١٢)</sup> والجزء موضوع

(١) يُتَقَرَّرُ عَلَى الشَّارِحِ بِأَنْ مَخْرُوجَ ( إذ ) عَنِ الزَّمَانِ الْمَاضِي إِلَى الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ أَمْرٌ لَهُ تَطَاوُرٌ ، فَالْفِعْلُ الْمَضَارِعُ قَدْ يَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ الْمَاضِي إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ لَمْ ، وَالْمَاضِي قَدْ يَدُلُّ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ أَدْوَاتُ الشَّرْطِ ، وَلَمْ يَدُلُّ أَحَدٌ مِنْ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ قَدْ مَخْرُوجٌ عَنِ حُدُودِ الْفِعْلِ بِهَا وَكَذَلِكَ الْمَاضِي .

وأمر ثان أنه لم يبعد خروج اسم عن حد الأسماء إلى الحروف بمجرد تغير زمنه ، ولا نظير لذلك فمخروجه من زمن ماض إلى زمن مستقبل مع بقاء إسميته فيه محافظة على النوع ، بخلاف ما يرى انتقاله من الإسمية حال كونه دالا على زمن ماض إلى الحرفية حال كونه دالا على زمن مستقبل ، لأنه بذلك يخرج من نوع إلى نوع آخر . أي من نوع الاسم إلى نوع الحرف .

(٢) ٣٢١ .

(٣) سبق تخريجه : انظر ص ٥٠٧ .

(٤) ج : كلمة .

(٥) الجزولية : ٨ ب .

(٦) ساقط من : أ .

(٧) ب : معنى .

(٨) أ . ب : إذا .

(٩) قال المبرد : « ولا يكون الجزء في ( إذ ) ولا في ( حيث ) بغير ( ما ) لأنها طرفان يضافان إلى

الأفعال ، وإذا زدت على كل واحد منهما ( ما ) منطقتا الإضافة فصلا ، المتعصب ٤٦/٢ .

(١٠) إضافة اسم الزمان معنوية أي مخصصة إذ كانت إلى الحرف ، انظر الفصل ٨٦ ، ولما كانت إذ وإذا =

على الإبهام<sup>(١)</sup> وأيضاً فإن الإضافة تقتضي أن يكون الفعل واقعاً موقع الاسم ، والفعل المجزوم لا يقع موقع الاسم إنما الذي يقع موقعه المرفوع ، والوقوف<sup>(٢)</sup> موقع الاسم إنما هو سبب الرفع لا سبب الجزم<sup>(٣)</sup> فلا ينبغي أن يكون في موضع الجزم ، فاحتجنا إلى ما يكف الطالب به عن طلبه .

وقوله : إذ وحيث عوضاً من الإضافة<sup>(٤)</sup> .

أما لحاقها لإذ على مذهب سيويه فلتتركب معها ويحدث فيها من الحرفية معنى لم يكن قبل أن تكون جزءاً<sup>(٥)</sup> ، وأما على مذهب أبي العباس فلتتركب معها ويحدث فيها من معنى الاستقبال معنى لم يكن قبل أن تكون جزءاً<sup>(٥)</sup> .

وأما لحاقها لحيث فلتكون عوضاً من الإضافة كذا قال المؤلف ، والصواب لتكفها عنها<sup>(٦)</sup> لأنه لا يعوض من الإضافة إلا ما هو طالب لها ، وإذا قدرنا أن حيث

= لا تضافان إلا إلى الجملة استفادنا التخصيص ، لأن الجملة نكرة ، شرح الفصل ٥٤/٣ ، ومعلوم في الإضافة المعنوية أن المضاف إليه إن كان معرفة أفاد المضاف تعريفاً وإن كان نكرة أفاد المضاف تخصيصاً .  
انظر الفصل ٨٢ ، شرح الفصل ١١٨/٢ .

(١) ذهبت بعض حروفها في : ج .

وقال هذا الشارح لأن حروف الجزاء مبيحة . انظر : الكتاب ٤٣٢/١ ، المقتضب ٥٤/٢ .

(٢) ج : والموقوف .

(٣) هذا منه على مذهب البصريين . قال الفارسي : « فأما الرفع فيها - أي في الأفعال المضارعة - خاصة فلو وقعها موقع الاسم خاصة كقولنا : مررت برجل يكب ، فيكب ارتفع لوقوعه موقع كاتب » ، الإيضاح المضدي ١٤ .

أما الكوفيون فيرون أن الرفع للفعل هو التعري عن الناصب والجزم .

انظر : معاني القرآن ٥٣/١ ، الإنصاف ٥٥٠/٢ - ٥٥٥ ، شرح الفصل ١٢/٧ .

ومذهب الكوفيين هو الأظهر لسهولته والطراوة وجريانه على ألسنة المعريين . انظر : شرح عمدة الحفاظ

. ١٠٩

(٤) الجزولية : أ ب .

(٥) سبقت الإشارة إليه . انظر ص : ٥٠٧ .

(٦) قال المبرد عن ( إذ وحيث ) : « وإذاً زدت على كل واحد منهما ( ما ) متعاً للإضافة ... » .

المقتضب ٤٦/٢

طالبة للإضافة فهي من ٩٦/ عوامل الجر ، وعوامل الجر لا تجزم في شيء من الكلام ،  
فيأتي (١) هذا لا نظير له ، وهي قد جزمت فلا تطلب الإضافة اللهم إلا أن يريد بقوله :  
إنها عوض من الإضافة أنها كافة لها عن طلب الإضافة ومهيئة لها للجزم فعاقبت بذلك  
الإضافة فصارت لذلك كأنها عوض منها فيمكن (٢) .

وقوله : وأياً توكيداً وعوضاً من الإضافة (٣) .

أصولها أن تكون توكيداً (٤) ، وأما كونها عوضاً من الإضافة فيبعد إثبات  
التنوين معها ولو كانت [ ما (٥) ] عوضاً من الإضافة لا يقتضي ذلك أن يسقط التنوين  
معه (٦) كما يسقط مع الإضافة التي هي عوض منها ، اللهم إلا أن يكون معناه على ما  
قلناه من الكف والتهيبه والمعاقبة فيصح .

وقوله : وإذا توكيداً وعوضاً إن شئت (٧) .

يعني إذا (٨) جوزي بها في الشعر ولحقها ما ، فلحاق ( ما ) لها توكيد لأنه قد  
يجازى بها وحدها في الشعر (٩) ، فيكون لحاق ما [ لها (١٠) ] توكيداً على هذا (١١) .

(١) أ : فأتى . (٢) ب : فسكن .

(٣) الجزولية : ٨ ب ، يريد أي ( ما ) تلحق أياً .... إلى آخره .

(٤) وافق الجزولي ابن جعفر في أنها للتوكيد والعرض عن الإضافة . المنهاج الجلي ٤٥ أ .

وعخالفه الشارح كما ترى هنا وكذلك اللورقي في المباحث الكاملة ١/١٩١ ، والطار في المشكاة والنيراس

١/٨٩ ( فاس ) ، والأبدي في شرح الجزولية ١/٣٦٨ .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) اجتمع المخالفون بهذا الذي ذكره الشارح - رحمه الله - ، انظر : المراجع السابقة .

(٧) الجزولية : ٨ ب . (٨) ج : إذ .

(٩) كقول قيس بن الخطيم :

إذا قصرت أسيافنا كان وصلها . سطنا إلى أعدائنا فنضارب

ديوانه ٨٨ . الكتاب ١/٤٣٤ ، المقضب ٢/٥٥ .

(١٠) ساقط من : أ .

(١١) مما جوزي بها في الشعر مقرونة بما قول الشاعر :

ترفع لي بخندق والله يرفع لي . لرا إذا ما حبت نيرانهم قيد

الكتاب ١/٤٣٤ ، المقضب ٢/٥٥ .

وقد يمكن أن تكون عوضاً من الإضافة على ألا يقدر الجزاء بها وحدها ، ولكن تقدر إضافتها إلى ما بعدها إذا كانت وحدها ، فيمنع ذلك من الجزاء بها ، فإذا اضطر إلى الجزاء بها مع ( ما ) قدرها عوضاً من الإضافة أي معاقبة للإضافة <sup>(١)</sup> وكافة لإذا عما تطلب من ذلك فيكون أحسن ما يجازى به منها في الشعر ما كان فيه ( ما ) لهذا الوجه ، وتكون المجازاة بها دون <sup>(٢)</sup> ( ما ) لا تقوى قوة الجزاء بها مع ( ما ) ، وهذا يقوي أنه أراد بالعوض في الموضعين المتقدمين <sup>(٣)</sup> أنها بالمعنى <sup>(٤)</sup> الذي استدركتناه آخرها فيها <sup>(٥)</sup> .  
وقوله : الجازم لفعلين إما أن يدخل على مضارعين <sup>(٦)</sup> .

ثبت [ بعد قوله مضارعين <sup>(٧)</sup> ] في بعض النسخ وضعا <sup>(٨)</sup> ولا ينبغي أن يثبت فإنه مشعر بأن المضارع مع أداة الشرط ليس بمضارع ، وإنما هو مضارع [ في <sup>(٧)</sup> ] أصل وضعه ، وأما الآن فهو غير مضارع / ٩٦ ب .

وليس كذلك فإنه الآن مضارع [ كما هو في أصل وضعه <sup>(٩)</sup> ] مضارع [ بدليل جزمه ، فإن جزمه إعراب <sup>(١٠)</sup> ، وإعراب الفعل لا يكون إلا بمضارعة الاسم ، فلولا أن فيه مضارعة لم يجزم <sup>(١١)</sup> ] ، والمضارعة إنما هي بالإيهام في الأصل والاختصاص بعد ذلك بالحرف <sup>(١٢)</sup> ، وذلك موجود هنا .

(١) عبارة : أي معاقبة للإضافة ، معادة في : أ .

(٢) ج : ينجز . (٣) يعني مع ( حيث وإذ ) ثم مع ( أي ) .

(٤) ج : بمعنى .

(٥) من أنها تكون لكف الأداة عن الإضافة ، وعينها للعمل ، ومعلقها للإضافة فصارت كأنها عوض .

(٦) الجزولية : ٨ - ٩ . (٧) ساقط من : أ .

(٨) انظر : نسخة القرويين من الجزولية ٩ ، والنسخة السمرية ٦٣ .

(٩) تكملة من : أ .

(١٠) قال سيويه : « فالنصب والجر والرفع والجرم لحروف الإعراب » ، الكتاب ٣/١ .

(١١) ساقط من : ب .

(١٢) هنا يوافق قول المبرد : « والأسماء تكون معرفة ونكرة ، وهذه الأفعال المعربة تقع لا يعرف وقتها

ما كان منه في الحال وما يكون منه لما يستقبل ، فإن أدخلت على الأسماء الألف واللام صلت معرفة ، وإن أدخلت على هذه الأفعال السين أو سوف صارت لما يستقبل وخرجت من معنى الحال » ، المقضب ٨١/٤ .

وقيل <sup>(١)</sup> : إنه يريد بالمضارع هنا <sup>(٢)</sup> المبهم لا المشبه للاسم وهذه العبارة موجودة في اصطلاح المتأخرين كثيراً ، أعني أن يقال : مضارع بمعنى مبهم ومشترك <sup>(٣)</sup> - ، فلذلك زاد وضاعاً في بعض النسخ <sup>(٤)</sup> على هذا الاصطلاح الذي ذكرناه آخراً لأنك إذا قلت : إن يقيم زيد أقم فليس الفعلان الآن مبهمين لأنهما مختصان ، وإنما هما مبهمان وضاعاً .

ولو أراد أنهما مشبهان للاسم لم يحتج إلى قوله وضاعاً لأن شبههما بالاسم <sup>(٥)</sup> إنما هو لكونهما أولاً مبهمين ثم مختصين بعد ذلك وهذا المعنى موجود هنا كما تقدم .

وقد قال بعض الناس <sup>(٦)</sup> : إن الصواب في تأويل قوله وضاعاً هنا أن المضارع هنا على أصله وهو الذي فيه المضارعة ، وارتكب أن شبه الاسم إنما هو يكون اللفظ مبهماً صالحاً للتخصيص بالحرف فلذلك احتاج إلى قوله وضاعاً ليقوم له ذلك مقام قوله قبل دخول الجازم ، يريد أنهما إنما هما مضارعان قبل دخول الجازم يكون اللفظ

(١) هذا القول بهذه الصيغة في الشرح الصغير ٨٠ ، وقد عزاه اللورني للشلوبين . انظر الباحث الكاملة ١٩٢/١ علماً بأن الشلوبين صدره بقوله : ( قيل ) في شرحه .  
(٢) أ : لا .

(٣) لم أقف على من عني بالمضارع المبهم ، وإنما عتوا بالمضارعة المشابهة قال الصغار : والأفعال المضارعة إنما سماها مضارعة لأنها لما أشبهت الأسماء جعلت كأنها وضعت معها ضرباً واحداً فهي من لفظ الضرع ، ومن الناس من جعل المضارعة مقلوب من المراضعة وهذا خطأ لأن اللفظ إذا وجد متصرفاً فلا يدعى أنه مقلوب من غيره على ما بيناه في التصريف ٤ ، شرح الكتاب ١٠/١ ب .

وقد يصفون المضارع بالمبهم كما قال السيرافي : إذا قلت : زيد يقوم فهذا يصلح لأحد زمانين مبهماً فهما ، كما أنك إذا قلت : رأيت رجلاً فهو لواحد الجنس مبهماً فهم . . . ثم يدخل على الفعل المضارع المبهم في الزمانين ما يقصره على أحدهما ويخلصه له ، شرح الكتاب ١١/١ ب .

وانظر : شرح المفصل ٦/٧ ، شرح التسهيل ٣٦/١ .

وكذلك يصفون المضارع بأنه مشترك . انظر : المفصل ٢٤٤ ، شرح المفصل ٦/٧ ، شرح التسهيل ٣٦/١ ، شرح ألفية ابن معطي ٣٠٧/١ .

(٤) أي نسخ الجزولية من ذلك نسخة فاس . انظر الورقة : ١٩ ، والنسخة التيمورية انظر ص : ٦٣ .

(٥) ب ، ج : للاسم .

(٦) القائل هو الشلوبين نفسه في : الشرح الصغير ٨٠ - ٨١ ، ونسبه إليه اللورني في الباحث الكاملة

مبهما<sup>(١)</sup> [ في اللفظ<sup>(٢)</sup> ] صالحاً للتخصيص<sup>(٣)</sup> بالحرف ، ويكون هذا مذهباً له وإن كان غيره على خلافه .

قال هذا القائل<sup>(٤)</sup> : وقول من قال : إن معنى المضارعة موجود الآن خطأ<sup>(٥)</sup> لأن المضارعة إنما هي الإبهام وصلاحيته للتخصيص<sup>(٦)</sup> معاً وهما إنما هما موجودان معاً قبل دخول الجازم<sup>(٧)</sup> لا مع دخوله<sup>(٨)</sup> .

[<sup>(٩)</sup> قال هذا القائل<sup>(١٠)</sup> : وتخييل من قال بالقول الأول أن وجود واحد منهما<sup>(١١)</sup> هو المضارعة فلذلك قال : إنه لو أراد /٩٧ أ بالمضارعة شبه الاسم لم يحتاج إلى قوله وضعاً ، وقد تبين فساده .

قال هذا القائل : ويكون هذا الذي قلناه مذهباً لهذا المؤلف [ وإن كان غيره<sup>(١٢)</sup> ] على خلافه ، وهذا المعنى هو الذي يحاول من يقول مضارع بمعنى أنه مبهم ومشترك ، لأنه إذ ذاك فيه شبه الاسم الذي هو الإبهام والصلاحية للتخصيص ، فقول من قال مضارع بمعنى مبهم ومشترك بمعنى قول من يقول : إنه مشبه للاسم لا يخالف له على ما توهم هذا القائل .

قال<sup>(١٣)</sup> : ويبين هذا أنهم لا يقولون في مثل ( سيقوم ) إنه مضارع إنما يقولون ،

(١) أ ، ج : مبهما . (٢) ساقط من : أ .

(٣) ذهبت بعض حروفها في : ج .

(٤) يعني الشارح نفسه . انظر الشرح الصغير : ٨٠ .

(٥) أ : أنطأ .

(٦) أ : وصلاحيته للتخصيص .

التخصيص ذهبت بعض حروفها في : ج .

(٧) لأن الجازم إذا كان أداة شرط أو اللام و ( لا ) الطليين - يخلص المضارع للمستقبل فيزول إبهامه وصلاحيته للتخصيص .

(٨) أ : لا مع دخول الجازم . (٩) بداية سقط في : ب مقدره صفحة .

(١٠) الشرح الصغير : ٨١ .

(١١) هما : شبه الاسم أو الإبهام وصلاحية للتخصيص .

(١٢) هو الشارح نفسه .



إنه مستقبل ، وينكرون قول من قال : إنه مضارع <sup>(١)</sup> .

قال هذا القائل <sup>(٢)</sup> : وإنما احتجج إلى هذه المحاولة كلها لتقييده المضارعين بقوله :  
وضعا <sup>(٣)</sup> مخول له ما ذكرته ، وقد رأيت في بعض النسخ ساقطاً هنا أعني قوله : وضعا  
فلا يحتاج على ذلك إلى شيء من هذه المحاولة ، ولعمري إن الذي تقدم أولى <sup>(٤)</sup> .

وهذا الذي قاله هذا القائل كله قد اعترف بفساده في آخره في موضعين <sup>(٥)</sup> :

أحدهما <sup>(٦)</sup> قوله : « وقد رأيت في بعض النسخ أعني قوله وضعا ساقطاً فلا  
يحتاج على ذلك إلى شيء من هذه المحاولة » <sup>(٧)</sup> ، ولو كان ما قاله في هذا الفصل  
صحيحاً من أن المضارعة إنما هي وجود الإبهام وصلاحيته للتخصيص <sup>(٨)</sup> لكان  
قوله - فلا يحتاج على ذلك <sup>(٩)</sup> إلى شيء من هذه المحاولة - غير صحيح لأنه [ لو <sup>(١٠)</sup> ]  
كان يكون قوله وضعا على ذلك محتاجاً إليه <sup>(١١)</sup> ولا بد .

والموضع الثاني : قوله : ولعمري إن الذي تقدم <sup>(١٢)</sup> أولى <sup>(١٣)</sup> . فإن هذا اعتراف  
بأن القول المتقدم أولى من قوله . فإذا كان أولى من قوله كان صحيحاً ولا بد . وقد قال هو  
في هذا الكلام إنه فاسد ، وليست المضارعة ما قاله من الإبهام وصلاحية التخصيص وإنما  
المضارعة / ٩٧ ب تخصصه بالحرف بعد أن كان في أصل وضعه مبهماً وهذا موجود فيه مع  
أداة <sup>(١٤)</sup> الشرط ومع المخصصات كلها ، والذي قاله غلط ولا بد <sup>(١٥)</sup> .

- (١) الشرح الصغير : ٨١ .  
(٢) سبق الإشارة إليه ص : ٥١٤ هـ .  
(٣) ذهب بعض حروفها في : ج .  
(٤) الشرح الصغير : ٨١ .  
(٥) أي على إسقاط كلمة ( وضعا ) من بعض نسخ الجزولية .  
(٦) تكلمة من : أ .  
(٧) (٩) ج : إليها .  
(٨) المتقدم نصان أولهما ليس فيه كلمة ( وضعا ) ثم قال الشلوبين : « ثبت بعد قوله مضارعين في  
بعض النسخ وضعا » . انظر ما سبق ص : ٥١٤ فهذا القول الثاني .  
(٩) بعض هذا نص الشرح الصغير ص ٨١ حين قال : « وقد رأيت في بعض النسخ - أعني قوله ( وضعا )  
- ساقطاً هنا فلا يحتاج على ذلك إلى شيء من هذه المحاولة ولعمري إنه الأول » .  
(١٠) الشرح الصغير : ٨١ .  
(١١) (١٢) ج : أحولة .  
(١٢) نهاية سقط : ب الذي بدأ من قوله : « قال هذا القائل وتحليل ... ص : ٥١٥ هـ .

وقوله : فيجب العمل فيهما (١) .

مثاله : إن يَقُمْ زيدٌ أقمَّ معه ، ومراده فيجب ظهور العمل ، وإلا فالعامل واجب تقديراً في مقابله (٢) أيضاً وهو الماضيان (٣) .

وقوله : ما لم تحل الفاء بينه وبين الثاني فيجب [ فيه (٤) ] الرفع (٥) .

أي قد اقتضت ( إن ) وأخواتها الفاء الذي هو جوابها ، فلم يقتض مع ذلك فعلاً مجزوماً يكون جوابها لأن اقتضاءها (٥) للفاء قد حال بينها وبين ذلك ، إذ لا يكون للشرط إلا جواب واحد ، وجواب الشرط كما يأتي بعد الفاء وإذا (٦) ، والقفل المجزوم لفظاً أو تقديراً (٧) ، فإذا اقتضى الشرط منها واحداً لم يقتض غيره وهذا صحيح .

وعلة أخرى وهي أن الفاء لا تدخل في الجواب إلا إذا كان منافراً لإن (٨) ، من حيث لا تدخل عليه ( إن ) فينبغي [ إذن (٩) ] ألا تدخل الفاء على الفعل المضارع لأنه غير منافر لإن بل هو مرتبط بها فلا يحتاج إلى الفاء فيه ، فإذا أدخلت الفاء عليه لم تدخل عليه إلا وهو خبر مبتدأ محذوف (١٠) ، حتى يكون المبتدأ وخبره منافراً

(١) الجزولية : ١٩ . (٢) ب : معاملة .

(٣) الفعلان الماضيان إذا جانا شرطاً وجواباً فهما في محل جزم .

انظر : المقتضب ٤٩/٢ ، المرجل ٢١٩ ، كشف المشكل ٦٠٣/١ .

(٤) ساقط من : ج . (٥) ذهبت بعض حروفها في : ب .

(٦) يعني إذا الفجائية ، التي تقوم مقام الفاء في الربط وقد يجتمعان فيتعلوتان على ذلك .

(٧) قال سيويه : « وأعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بالفعل أو الفاء » . الكتاب ٤٣٥/١ ، وانظر :

المقتضب ٤٨/٢ ، ٥٨ ، والأصول ١٦٠/٢ - ١٦١ . وتحدث عنه بشيء من التفصيل الفارسي في الإيضاح ٣٢٠ .

(٨) قال الجرجاني : « فينبغي أن يعلم أن الفاء يدخل حيث لا يقدر فيه على الجزم فضلاً عن ما بعده أو

اسماً » . المقتصد ١١٠٠/٢ .

(٩) ساقط من : ب .

(١٠) قال سيويه : « ..... إن تأتي فأكرمك أي فأنا أكرمك فلا بد من رفع فأكرمك إذا سكث عليه

لأنه جواب ، وإنما ارتفع لأنه مبني على مبتدأ ، ومثل ذلك قوله عز وجل : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ... ﴾ ،

الكتاب ٤٣٧/١ - ٤٣٨ .

وانظر هذه المسألة في : الأصول ١٩٤/٢ - ١٩٥ ، المقتصد ١٠٩٩/٢ - ١١٠٠ .

لأن فيحتاج حينئذ إلى دخول الفاء فيجب الرفع للفعل حينئذ من حيث كان غير  
المبتدأ في ذلك واقعاً موقع الاسم والوقوع موقع الاسم يوجب الرفع .

وقوله : وإما أن تدخل على ماضي (١) الوضع (٢) .

مثاله : إن قام زيد قام عمرو ، وقال (٣) فيهما : إنهما ماضيان في أصل  
وضعهما يريد وليسا ماضيين (٤) الآن لأنهما إذا قلت : إن قام زيد قام عمرو  
مستقبليان في (٤) المعنى لا ماضيان (٥) لكنهما مع ذلك ماضيان في وضعهما أي في  
أصل وضعهما (٤) .

وقوله : فلا يعمل (٦) .

يريد فلا يظهر العمل فيهما (٦) كما (٧) كان المراد / ٩٨ بقوله في مقابله (٨)  
فيجب العمل (٦) فيجب ظهور العمل ولا بد من حملة على (٤) هذا ، لأنه إن لم يحمل  
عليه اقتضى ذلك أن الجازم لفعلين على قوله مع الفعلين الماضيين غير جازم وهذا  
لا يقوله أحد أعني أن ( إن ) تكون مرة تجزم ومرة لا تجزم فيثبت بذلك أنه يريد بقوله  
فلا يعمل فلا يظهر (٤) العمل (٩) كما قدمنا .

وقوله : فلا يعمل لعدم المسوغ (١٠) .

[ المسوغ (١٠) ] للإعراب في الفعل إنما هو المضارعة بكونه مشتركاً في أصل  
وضعه ثم يخصص (١١) بعد ذلك بالحرف ، وذلك معدوم هنا أعني في الماضي .  
وقوله : وإما أن يدخل على ماضي ومضارع فيجب العمل (١٢) في المضارع إن  
تقدم (٢) .

- (١) جـ : ماضي الوضع .  
(٢) أ : قال .  
(٣) لأن أدوات الشرط تحول الأفعال إلى المستقبل . انظر : القنطرب ٤٩/٢ ، ٥٩ .  
(٤) ب : فيها ١٠ .  
(٥) مقابل الماضي هنا المضارع .  
(٦) أ : المسوغ .  
(٧) ب : يتخصص .  
(٨) ب : يتخصص .  
(٩) ب : يتخصص .  
(١٠) ب : يتخصص .  
(١١) ب : يتخصص .  
(١٢) العمل معادة في : أ .

مثاله : **إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو وَهُوَ قَلِيلٌ** <sup>(١)</sup> **وَعَلَيْهِ إِشَادَةُ أَبِي عَلِيٍّ** <sup>(٢)</sup> **وغيره** <sup>(٣)</sup> **لَأَبِي** <sup>(٤)</sup> **زَيْدٍ** <sup>(٥)</sup> :-

**مَنْ يَكْذِبُنِي بَسْتِيءٍ** <sup>(٦)</sup> **كُنْتُ مِنْهُ** **كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالتَّوْرِيدِ** <sup>(٧)</sup>  
**وقوله : ولا يجب إن تأخر** <sup>(٨)</sup> .

مثاله : **إِنْ قَامَ زَيْدٌ أَقَمَ** وليس المراد **يجب العمل ولا يجب العمل** في هذين

(١) بل خصه بعض النحاة بالشعر وقالوا : إنه ضرورة ، والصحيح جوازه شعراً وترواً لكثرة المسوع

منه .

انظر : المقرب ٢٧٥/١ ، شواهد التوضيح والتصحيح ١٤ ، شرح الجزولية ٣٧٢/١ .

(٢) أنشده أبو علي الفارسي شاهداً على المجازة بمن قال : « ونظر الجزاء في ما الجزاء بمن ... » ، ثم أنشد

البيت : الشوازيات ١٢٣١ .

(٣) كآبي زيد الأنصاري في التوادر ٢٨٠ ، والمبرد في المقتضب ٥٨/٢ .

(٤) أ : الأبي .

(٥) أبو زيد الطائي ( ... - نحو ٦٠ هـ ) .

حرملة بين المنذر بن معديكرب الطائي ، شاعر جاهلي إسلامي ، أدرك الإسلام واختلف في إسلامه كان

رجلاً طويلاً جميلاً وكان زواراً للملك العجزم علماً بسرهم رثى عثمان وعلياً رضي الله عنهما .

انظر : تاريخ الطبري ٢٧٢/٤ - ٢٧٤ ، سبط اللؤلؤ ١١٨/١ - ١١٩ ، معجم الأدباء ١٩١/١٠ -

٢٠٩ .

(٦) ج : بشي .

(٧) من البحر الخفيف من قصيدته في رثاء ابن أخته اللجلاج مطلعها :-

**إِنْ طَوَّلَ الْحَيَاةَ غَيْرُ مَعْمُودٍ وَضَلَّالٌ ثَائِبِلٌ نَيْلُ الْخُلُودِ**

ويروي البيت من يردني : الجمهرة ٧٣٩/٢ ، والديوان ٦٠٠ .

الشجا : ما اعترض في خلق الإنسان أو الدابة من عظم أو حود أو غيرها .

انظر : اللسان ٤٣٢/١٤ ( شجا ) .

الشاهد : مجيء فعل الشرط مضارعاً وجوابه ماضياً .

ديوانه ٦٠٠ ، التوادر ٢٨٠ ، المقتضب ٥٨/٢ ، المباحث الكاملة ١٩٥/١ ، شرح الجمل ٦١٤/١ ،

المقرب ٢٧٥/١ ، شرح الجزولية ٣٧٢/١ ، المشكاة والنبراس ٩١/١ ( ف ) ، رصف النهائي ١٨٨ ، المقاصد

النحوية ٤٢٧/٤ - ٤٢٨ ، الخزانة ٧٦/٩ - ٧٧ .

(٨) الجزولية : أ٩ .

القسمين (١) المتقابلين (٢) آخر ما كان المراد بيجب العمل في القسم المتقدم (٣) من القسمين المتقابلين (٤) أولاً لأنه إن كان معنى قوله : إنه لا يجب العمل إذا تأخر المضارع (٥) لا يجب ظهور العمل اقتضى ذلك أن ظهور العمل في هذا النوع جائز غير واجب ، وإنا إذا قلنا : إن قام زيد يُقَمِّ عمرُ قد أظهرنا العمل ، وإذا قلنا : إن قام زيد يُقَمِّ عمرُ ، فثم عمل [ لم (٦) ] يظهر إذ قد قلنا : إن ظهور العمل غير واجب ، وإنما هو جائز وهذا شيء لم يقله أحد ولا يضح ، فإن المعنى الذي اتبني عليه جواز الجزم والرفع في المضارع من هذه المسألة أنه يكون مجزوماً إذا (٧) جعل جواباً ، ومرفوعاً إذا لم يجعل جواباً ، ونوي به التقديم (٨) لأنه يصح أن تقول : أقوم إن قام زيد على أن يكون جواب الشرط / ٩٨ ب محذوفاً فإن التقديم أقوم إن قام زيد يكن ذلك ، فإذا كان الرفع على هذا التقديم فليس في هذا المضارع المرفوع عمل لا ظاهر ولا مقدر ، لأنه مقدم في التقديم ، فلو قلنا : إنه مجزوم الموضع لأدى ذلك إلى تقديم الجزوم على الجازم .  
ولذلك قال ابن جني في هذه المسألة - أعني في تقديم جواب الشرط عليه -  
« ومعاذ الله أن يتقدم جواب الشرط عليه (٩) ، فلذلك قدر النحويون معه جواباً محذوفاً بعده (١٠) على ما قلناه (١١) . وعلى ( إن قام زيد أقوم ) قول زهير :-

(١) يعني إذا كانا مضارعاً وماضياً أو ماضياً ومضارعاً .

(٢) ج : المتقابلين . (٣) يعني إذا كان الفعلان مضارعين .

(٤) يردد به إذا كانا مضارعين أو ماضيين .

(٥) لا يجب العمل إذا تأخر المضارع ، معادة في : أ .

(٦) ساقط من : أ . (٧) ج : إذ .

(٨) هذا على رأي سيويه الذي يرى التقديم في مثل : إن أتيتني أتيتك ، انظر : الكتاب ٤٣٦/١ .

أما الميرد فيرى أنه على نية الفاء قال - رحمه الله - « وهو عندي على زيادة الفاء ، والبصريون يقولون : هو على زيادة الفاء ويصلح أن يكون على التقديم ... ، المقتضب ٧٠/٢ ، وانظر : ٦٨/٢ وما بعدها .

(٩) الخصائص ٢٨٣/١ وفيه : أن يقدم جواب ...

(١٠) قال ابن جني في مثل : أنت ظالم إن فعلت : « وإنما قوله : « أنت ظالم » دال على الجواب وساد

صنعه ، فأما أن يكون هو الجواب فلا الخصائص ٢٨٣/١ . ( لأنه لا يتقدم الجزوم على الجازم ) .

(١١) ج : قلنا .

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلِهِ يَقُولُ لَا غَائِبَ مَالِي وَلَا حَرَمٌ <sup>(١)</sup>

ويقول آخر <sup>(٢)</sup> :-

وَإِنْ بَعُدُوا لَا يَأْمَنُونَ أَقْبَرَانِهِ تَشْوَفُ أَهْلَ الْغَائِبِ الْمُتَنَظِّرِ <sup>(٣)</sup>

ولا يصح هذا التقدير الذي قدرناه من التقديم والتأخير إذا تقدم المضارع من الفعلين في قولك : إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ أَقَمَ ، فلا يجوز في هذا الرفع في أقم لأنه لا يصح أن

(١) من البحر البسيط في مدح هرم بن سنان المري من قصيدة مطلعها :-

يَفْ بِالذُّبُرِ الَّتِي لَمْ يَغْفُهَا الْقَدَمُ نَلَى وَغَرَّهَا الْأَرْوَاحُ وَالذَّنَمُ

وعروى ( يوم مسغبة ) الخزانة ٧٠/٦ .

الخليل : الفقير من الخلة ، حرم : بفتح وكسر أو يفتحون ، وحرم أي محروم بمعنى ممنوع . انظر : شرح

أبيات المغني ٢٩٦/٦ .

الشاهد : رفع المضارع ( يقول ) بعد فعل الشرط الماضي ( أتاه ) على نية التقديم .

الديوان ١٢٠ ، الكتاب ٤٣٦/١ ، المختضب ٦٨/٢ ، الكامل ١٧٤/١ ( الثاني ) ، الأصول ١٩٢/٢ -

١٩٤ ، المختص ٦٥/٢ ، البحرة والتذكرة ٤١٣/١ ، شرح سقط الزند ٣٢٨/١ ، تهذيب إصلاح المنطق

٤١٢ ، الإنصاف ٦٢٥/٢ ، شرح المفصل ١٥٧/٨ ، المباحث الكلامية ١٩٥/١ ، شرح الجزولية ٣٧٤/١ ،

المغني ٤٧٢/٢ ، شرح شواهد المغني ٨٣٨/٢ - ٨٣٩ ، الخزانة ٤٨/٩ ، ٧٠ ، شرح أبيات المغني ٢٩٠/٦ -

٢٩٢ .

(٢) القائل هو : عروة الصماليك ( ..... - ٣٠ ق هـ ) .

وهو عروة بن الورد بن زيد بن عبد الله العيسى من شعراء الجاهلية وفرسانها المدعوين وصماليكها

الأجواد المقدمين ، عرف بعروة الصماليك لحسنه لإيهم وقبائه بأمرهم إذا أخفقوا في غزواتهم ولم يكن لهم معاش

ولا مغزى .

انظر : الشعر والشعراء ٦٧٥/٢ - ٦٧٧ ، الاشتقاق ١٧٠ ، صمط اللآلي ٨٢٣/٢ - ٨٢٤ .

(٣) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

أَقْلِي عَلَى اللَّوْمِ يَا أَتَّةَ مُثَلِّبٍ وَأَيُّمِي فَإِنْ لَمْ تَشْتَهِي التَّوْمَ فَاسْتَهْرِي

الشاهد فيه : رفع المضارع ( يأمنون ) بعد فعل الشرط الماضي ( بعُدوا ) على نية التقديم .

الديوان ٣٧ ، الأصمعيات ٤٦ ، الحماسة ٢٣٨/١ ، الكامل ١٧٢/١ ( الثاني ) ، جوهرة أشعار العرب

٥٨٣/٢ ، شرح ديوان الحماسة للبرزوقي ٤٢٤/١ ، شرح ديوان الحماسة للبريزي ٢٢٠/١ ، البحر المحيط

٤٢٩/٢ ، المقاصد النحوية ٦٥٢/٣ ، الخزانة ١٣/١٠ - ١٥ .

تقول : أقوم إن يتم زيد على حذف جواب الشرط ، لأن جواب الشرط لا يحذف إذا كان الشرط قد ظهر عمله في فعل الشرط ، وإنما يحذف إذا كان الشرط بلفظ الماضي <sup>(١)</sup> ، ولذلك قال المؤلف في الفعلين إذا كانا مضارعين إنه يجب العمل فيهما أي يجب أن يكون ظاهراً ، وقد <sup>(٢)</sup> جاء <sup>(٣)</sup> [ في <sup>(٤)</sup> ] ضرورة الشعر إن يتم زيد أقوم <sup>(٥)</sup> قال <sup>(٦)</sup> :-  
 يَا أَقْرَعُ <sup>(٧)</sup> بِنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ <sup>(٧)</sup>      إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أُخْوِكَ تُصْرَعُ <sup>(٨)</sup>

(١) انظر في هنا : الكتاب ٤٣٦/١ ، الباحث الكاملة ١٩٦/١ .

(٢) أ : أو قد . (٣) ب : جاءت .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) يعني برفع المضارع بعد فعل الشرط المضارع .

(٦) اختلف في القائل على قولين هما :-

أ - عمرو بن الخطاب البجلي ، شاعر جاهل له أراجيز قالها في منافرة جرير البجلي وعالم بن أوطاة

الكلبي . انظر : فرحة الأديب ١٠٧ - ١١٣ ، الخزانة ٢٤/٨ .

ب - جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه ( ... - ٥٤ هـ ) .

صحابي جليل كان سيداً من سادات اليمن وكان وسيماً طويلاً ، قال عنه عمر بن الخطاب رضي الله عنه :

جرير يوسف هذه الأمة و اعترل الفتنة وأقام بالجزيرة حتى توفي رحمه الله .

المعارف ٢٩٢ ، ٥٨٦ ، الطليقات الكبرى ٣٤٧/١ - ٣٤٨ ، الخزانة ٢٢/٨ .

والصحيح أن القائل هو عمرو بن الخطاب لنقل ابن الأعرابي للخير كاملاً وتصليه في

مناسبه ، وهم بعض الأئمة من نسب إلى جرير البجلي . انظر : التكملة والذيل والصلة

٢٦٦/٥ .

(٧) أ : يا قرع .

(٨) من بحر الرجز قيلت هذه الأرجوزة في منافرة جرير بن عبد الله البجلي وعالم بن أوطاة الكلبي

بخطاب بها الشاعر الأقرع بن حابس ، وجاء بين البيتين قوله :-

إِنِّي أُخْوِكَ فَأَنْظُرُنَّ مَا تُصْرَعُ

ومعروى ( تصرعوا ) بإسناد الفعل المضارع إلى واو الجماعة ولا شاهد فيه حيثئذ . انظر : شرح أبيات

سيويه ١٢٢/٢ ، الكتاب ٤٣٦/١ ، الكامل ١٢٥/١ ( الثاني ) ، المقضب ٧٠/٢ ، الأصول ١٩٢/٢ ،

٤٦٢/٣ ، شرح أبيات سيويه ١٢١/٢ - ١٢٢ ، التبصرة والتذكرة ٤١٣/١ ، فرحة الأديب ١٠٥ - ١١٣ ،

الأمالي الشجرية ٨٤/١ ، الإنصاف ٦٢٣/٢ ، شرح المفصل ١٥٧/٨ ، التكملة والذيل والصلة ٢٦٦/٥ ،

للباحث الكاملة ١٩٣/١ ، شرح الجمل ١٩٨/٢ ، المغرب ٢٧٥/١ ، شرح الجزولية ٣٦٨/١ ، اللسان

٤٦/١١ ( كل ) المنى ٦١٠/٢ ، المقاصد النحوية ٤٣٠/٤ ، الخزانة ١٩/٨ - ٣٠ .

فيكون هذا إما على تقدير التقديم والتأخير وإن كان الشرط مضارعاً ضرورة<sup>(١)</sup> ،  
وإما على حذف الفاء فيكون التقدير : إنك إن يصرع أخوك فتصرع<sup>(٢)</sup> ويكون ذلك  
في حذف الفاء ضرورة كقول القائل<sup>(٣)</sup> :-

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ (٤)

- (١) هذا منسوب سيويه - رحمه الله تعالى - . انظر : الكتاب ٤٣٦/١ - ٤٣٧ .  
(٢) هو منسوب المراد - رحمه الله تعالى - . انظر : المقضب ٧/٢ ، الكامل ١٧٥/١ ( التالي ) .  
(٣) اختلف في قائله على النحو الآتي :-  
أ - حسان بن ثابت رضي الله عنه ( ..... - ٥٤ هـ ) .  
وهو حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام بن عمر بن الخزرج عاش ستين سنة في الجاهلية ومثلها في  
الإسلام كف بصره في آخر عمره ، وكان شاعر النبي ﷺ .  
الشعر والشعراء ٣٠٥/١ - ٣٠٨ ( شاعر ) ، سير أعلام النبلاء ٥١٢/٢ - ٥٢٣ ، الخزانة  
٢٢٧/١ - ٢٢٨ .  
ب - عبد الرحمن بن حسان ( ٦ هـ - ١٠٤ هـ ) .  
وهو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري ، أمه سيرين خالة ابراهيم بن النبي ﷺ ، كان  
شاعراً ابن شاعر ، روى الحديث عن أبويه وزيد بن ثابت .  
الشعر والشعراء ٣٠٧/١ ( شاعر ) ، سير أعلام النبلاء ٦٤/٥ - ٦٥ ، الخزانة ٥١/٩ .  
ج - كعب بن مالك الأنصاري ( ..... - ٥٠ هـ ) .  
وهو كعب بن مالك بن عمرو بن القين السلمي الخزرجي ، شهد العقبة وروى عدة أحاديث ،  
وكان من شعراء النبي ﷺ ، وأحد الثلاثة المخلفين الذين تاب الله عليهم . كف بصره في آخر  
عمره .  
سير أعلام النبلاء ٥٢٣/٢ - ٥٣٠ ، الخزانة ٤١٧/١ - ٤١٨ .  
ولم يترجح لذي وجه فقد روي في ديوان عبد الرحمن بن حسان ولي ديوان كعب أول مقطوعة  
من أربعة أبيات .

(٤) أ : مِثْلَانِ .

من البحر البسيط وقبله بيتان هما :-

إِنْ نَسِيتِ الْمَرْءَ مِنْ قَتْلِ وَبِئْسَ هَرَمٌ  
فَأَلَمَّا هَذِهِ الدُّنْيَا وَزَيْتُهَا  
بَلَدَةُ الْعَيْشِ أَقْبَاهُ الْجِدْبَانِ  
كَلْبَرَادٍ لَأَبْدُ يَوْمًا أَنَّهُ قَانِي

روى الأصمعي :-

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ

.....



وقوله : والجواب إما بالفعل وإما بالفاء وإما بإذا (١)

يريد بالفعل الفعل / ٩٩/ المجزوم لفظاً إن (٢) كان مضارعاً أو موصلاً إن كان ماضياً مع ما اتصل به كل واحد منهما من معمولاته .

ويريد بقوله - إما (٣) بالفاء : الفاء مع ما تدخل عليه وكذلك مراده بإذا ، وإلا فكل واحد من الفعل والفاء وإذا لا يكون جواباً وحده .

وقوله : وتلزم الفاء مع الجملة الاسمية مطلقاً (٤) .

يريد طلبية كانت أو غير (٥) طلبية ، فالطلبية (٥) كقولك : إن قام زيد فهل عمرو قائم ، وغير الطلبية : [ كقولك (٦) ] إن قام زيد فعمرو قائم (٧) وقول الشاعر :-

مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا (٨) ... ..

- انظر : النواذر ٢٠٨ ، ولا شاهد فيه حيثئذ . ورد عليه البغدادي في الخزانة ٥٠/٩ ، ويروي بيان مكان مثلان : الكتاب ٤٣٥/١ .

الشاهد فيه : حذف الفاء من جواب الشرط ( الله يشكرها ) لضرورة الشعر .

والبيت ليس في ديوان حسان ط البرقوقي وهو في ديوان عبد الرحمن بن حسان ٦٦ ، ديوان كعب بن مالك ٢٨٨ ، الكتاب ٤٣٥/١ ، ٤٥٨ ، معاني القرآن ٤٧٦/١ ، النواذر ٢٠٧ ، المقتضب ٧٠/٢ ، الأصول ١٩٥/٢ ، ٤٦٢/٣ ، مجالس العلماء ٢٦٦ ، الحصائص ٢٨١/٢ ، سر الصناعة ٢٦٤/١ ، ٢٦٥ ، المحبب ١٩٣/١ ، النصف ١١٨/٣ ، البصرة والتذكرة ٤١٠/١ ، الأمالي الشجرية ٨٤/١ ، ٢٩٠ ، ٣٧١ ، المفصل ٣٢١ ، شرح المفصل ٢/٩ ، ٣ ، المباحث الكاملة ١٩٨/١ ، شرح الجمل ١٩٩/٢ ، ٥٩٢ ، الضرائر ١٦٠ ، المقرب ٢٧٦/١ ، شرح الجزولية ٣٧٥/١ ، المعنى ٥٨/١ ، ١٠٢ ، ١٤٩ ، ١٧٨ ، ٢٦٠ ، ٤٧٢/٢ ، ٤٧٣ ، ٥٧١ ، ٧٠٧ ، ٧٢١ ، المقاصد النحوية ٤٢٣/٤ ، شرح شواهد المعنى ١٧٨/١ - ١٧٩ ، الخزانة ٤٩/٩ - ٥١ ، شرح أبيات المعنى ٣٧١/١ - ٣٧٧ .

(١) الجزولية : أ٩ . (٢) أ : وإن .

(٣) ب : وإما . (٤) ذهبت بعض حروفها في : ج .

(٥) ج : بالطلبية . (٦) نكلمة من : ج .

(٧) انظر : في مواطن لزوم الفاء في جواب الشرط :-

المقتضب ٤٨/٢ - ٤٩ ، المفصل ٣٢١ ، شرح المفصل ٢/٩ - ٣ ، شرح الكافية الشافية ١٥٩٤/٣ -

١٥٩٧ ، شرح الكافية ٢٦٢/٢ - ٢٦٣ .

(٨) سبق تخريجها من : ٥٢٣ .

حذفت فيه [ الفاء <sup>(١)</sup> ] ضرورة .

وقوله : ومع [ الفعلية <sup>(٢)</sup> ] الطلية <sup>(٣)</sup> .

مثاله : إن قام زيد فقم إليه ، وإن قام زيد فلا تقم <sup>(٤)</sup> إليه ، وإن قام زيد فهل يقوم عمرو إليه ، وجملة ذلك كل جملة فيها اقتضاء لشيء <sup>(٥)</sup> من المخاطب كالاستفهام الذي فيه اقتضاء الجواب منه والأمر الذي فيه اقتضاء الفعل منه والنهي الذي فيه اقتضاء الترك منه ، ويجرى مجرى ذلك كل جملة فيها طلب كالتحني والترجي وما أشبه ذلك <sup>(٦)</sup> .

وقوله : ومع الفعل المقرون بحرف التنفيس <sup>(٧)</sup> .

مثاله : إن قام زيد فسيقوم <sup>(٧)</sup> عمرو وإن قام زيد فسوف يقوم عمرو <sup>(٨)</sup> .

وقوله : أو ما ينفيه <sup>(٩)</sup> .

مثاله [ إن قام زيد <sup>(١)</sup> ] فلن يقوم عمرو وأطلق القول في لزوم الفاء الفعل المقرون بما ينفي الفعل المستقبل وليس ذلك إلا في لن مما ينفي المستقبل خاصة نحو ما قدمناه <sup>(٩)</sup> ، وإن كان نفيه بلا النافية نحو : إن يقوم زيد لا يقوم عمرو فليس كذلك <sup>(١٠)</sup> فكان حقه أن يقول أو لن مما ينفيه .

(٢) ساقط من : أ .

(٤) أ : تقد .

(١) ساقط من : ج .

(٣) الجزولية من : أ٩ .

(٥) ج : شيء .

(٦) فصله الرضي فقال : ثبت بهذا أن الجزاء إن كان جملة طلبية كالأمر والنهي والاستفهام والتحني

والعرض والحضيض والدعاء والثناء يجب مقلتها لعلامة الجزاء ، شرح الكافية ٢٦٢/٢ .

(٧) ذهبت بعض حروفها في : ج .

(٨) انظر : شرح الكافية الشافية ١٥٩٧/٣ ، شرح الكافية ٢٦٣/٢ .

(٩) ليس ذلك في لن وحدها بل إن وما مما ينفي الفعل قال الأبنسي : ونقصه - يعني الجزولي - أيضا

نفيه بما نحو قولك : إن قام زيد فما يقوم عمرو أو فما قام عمرو ، شرح الجزولية ٣٧٧/١ .

(١٠) لأن دخول ( الفاء ) مع لا النافية جائز فمما جاء مقترناً بالفاء قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنْ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضِيمًا ﴾ [ طه : ١١٢ ] ، وما جاء بدون الفاء قوله تعالى : ﴿ إِنَّ

نَدْعُوهُمْ لَا يَسْتَجِيبُوا دَعَاءَكُمْ ... ﴾ [ فاطر : ١٤ ] وبعضهم يقدر مبتدأ ينفي عليه المضارع - أي فهو لا يخاف .

قال الرضي : بقي المضارع المجرد والمصدر بلا فتقول يجوز فيها الفاء وتركه ، أما الفاء فلائها كانا قبل

أداة الشرط صالحين للاستقبال ... وأما تركه فتقدير تأثيرها فيهما ... ، شرح الكافية ٢٦٣/٢ .

وقوله : ومع الماضي لفظاً ومعنى (١)

مثاله : إن قام زيد فقد قام عمرو أمس ، والسبب في لزوم الفاء في هذه المواضع التي ذكر لزوم الفاء فيها أن ما كان من هذه الجمل التي تكون جواباً أو تكون في موضع الجواب وإن لم تكن جواباً عما يمكن اتصاله بأداة / ٩٩ ب الشرط وولايته إياها لم يحتاج إلى واصل يصله بها ولا رابط يربطه بها ، وما كان من ذلك لا يمكن اتصاله بها ولا ولايته إياها (٢) احتاج إلى واصل يصله بها ويربطه بها (٣) ، فالجملة الاسمية كيفما كانت لا تتصل بأداة الشرط ولا تليه لأنها جازمة والجازم لا يدخل على الاسم (٤) فاحتاجت إلى رابط يربطها به ويصلها به وذلك (٥) الرابط هو الفاء لأنه الذي وضع للربط في هذا الباب وما كان مثله . وكذلك الفعلية الظلية لا يتصل منها شيء بأداة الشرط لا الأمر ولا النهي ولا الاستفهام فاحتاجت أيضاً إلى رابط وهو الفاء .

وكذلك الفعل المقرون بحرف التنفيس لا يلي أداة الشرط أيضاً لأنه لا يجمع بين حرفين لمعنى واحد ، ومعنى ذلك أن أداة الشرط (٦) [ تخلص (٧) ] للاستقبال (٨) وحرف التنفيس يخلص له .

وكذلك ما ينفيه وهو لن إذا قلت : إن قام زيد فلن يقوم عمرو لأن (٩) لن لا تلي أداة الشرط (١٠) لأنه (١١) يخلص للاستقبال كأداة الشرط فمحال أن يلي حرف الشرط ، فدخلت الفاء لربطه (١٢) [ به (١٣) ] وجاز ذلك في لا نحو : إلا يقوم زيد يقوم عمرو ،

(١) الجزولية : ١٩ .

(٢) بياض في : ب .

(٣) انظر قول الجرجاني ص : ٥١٧ هـ . وانظر شرح الكافية ٢/ ٣٩٢ .

(٤) قال الجرجاني : .... قيل : إن تأتني فأنت مكرم لأن قولك : أنت مكرم ليس مما يندرجم إذ هو جملة من الاسم والأسماء لا تجزم ، فلما أريد أن تجعل هذه الجملة جزءاً أتى بالفاء قبيل : إن تأتني فأنت مكرم هـ المقصد ٢/ ١٠٩٩ .

(٦) جـ : إن شرط .

(٥) أ : وهو لك .

(٨) ب : تخلص الاستقبال .

(٧) ساقط من : أ .

(١٠) ب : أداة الشرط أيضاً .

(٩) جـ : ولأن .

(١٢) ب : ليربط .

(١١) يعني لن .

(١٣) ساقط من : جـ .

وإن كانت لا تخلص للاستقبال لأنها موضوعة في كلامهم على أن يكون دخولها كخروجها (١) نحو : غضبت من لا شيء وجئت بلا زاد (٢) ، ﴿ وَمَا مَتَّعَكَ إِلَّا نَسِجَدًا ﴾ (٣) ﴿ (٤) .

وأما الفعل الماضي لفظاً ومعنى فهو أكثر مباينة لأن من هؤلاء لأنه ليس بجواب للشرط أصلاً (٥) وهذه غالباً أجنبية ، فكان احتياجه إلى الرابط أكثر من احتياجها ولذلك لم تدخل الفاء في نحو : إن قام زيد قام عمرو لأن الماضي لفظاً وهو (٦) مستقبل في المعنى يتصل به أداة الشرط فلم يحتاج إلى الفاء .

وكذلك كان ينبغي في الفعل المستقبل الذي ليس معه حرف التنفيس نحو : إن قام زيد يقيم عمرو ، وإن يقيم زيد يقيم عمرو ألا يدخل عليه الفاء أصلاً لأنه يتصل / ١٠٠ أ بأداة الشرط فينبغي أن يسأل كيف دخلت الفاء فيه وحقها (٧) ألا تدخل فيه ؟ وإذا كان حقها ألا تدخل في الموضع فكان ينبغي ألا يكون لدخولها أثر من

(١) قال سيوطي : هـ .... إن ( لا ) ليست كإذ وأشباهاها وذلك لأنها لغو بمنزلة ( ما ) ... ألا تراها دخل على الجرور فلا تغيره عن حاله ... وتدخل على المنصوب فلا تغيره عن حاله تقول : ( لا مرحباً ولا أهلاً ) فلا تغير الشيء عن حاله التي كان عليه قبل أن تغيه ولا تغيه مغيراً عن حاله يعني في الإعراب الذي كان هـ ، الكتاب ٤٤١/١ .

(٢) في بعض كتب النحو : غضبت من لا شيء وجئت بلا مال .

انظر : المقتضب ٣٥٨/٤ ، الاصول ٣٨٠/١ .

(٣) يياض في : ب .

(٤) تنسها : ﴿ .... إِذْ أَمَرْتُكَ ، قَالَ : أَنَا نَحْوُ مِثِّهِ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ ﴾

[ الأعراف : ١٢ ]

(٥) قال الأبيدي :- هـ تلزم إن كان الفعل ماضياً في اللفظ ، والمعنى ، لأنه لا تسلط لأداة الشرط عليه ، ولو تسلطت عليه لخاصته للاستقبال ، ولا بد مع الفعل إذ ذاك من ( قد ) تفرقة بين الماضي الذي هو في المعنى مستقبل وما ليس كذلك هـ ، شرح الجزولية ٣٧٦/١ .

وتكون ( قد ) ظاهرة كما في قوله تعالى : ﴿ ... إِنْ كُنْتَ قَائِلًا فَقَدْ عَلِمْتَهُ ... ﴾ [ المائدة : ١١٦ ] . وقد تكون مضمرة كما في قوله تعالى : ﴿ ... إِنْ كَانَ قَائِمًا فَذُنُوبُهُ كَذِبٌ فَصَلِّ عَلَى مَنْ هُوَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾ [ يوسف : ٢٦ ] .

انظر : شرح الكافية ٢٦٣/٢ .

(٦) ذهب بعض حروفها في : جـ .

(٧) أ : هو .

إيجاب الرفع لأن دخولها دخول في غير موضعه ، فأما دخولها فليس كما يسبق إلى الخاطر من أنها دخلت على الفعل المستقبل وإنما دخلت على جملة من مبتدأ وخبر ، والمبتدأ هو ضمير الأمر والشأن <sup>(١)</sup> في مثل قولك : إن قام زيد فيقوم عمرو أو غيره <sup>(٢)</sup> في مثل : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ <sup>(٣)</sup> أو في مثل إن يقيم فأقوم <sup>(٤)</sup> .

والسبب في هذه الدعوى ما استقر بالاستقراء مما تقدم من أن الجواب متى كان مما يرتبط بأداة الشرط لا يحتاج إلى الفاء ، ومتى كان لا يرتبط به احتاج إليها ، فلما وجد النحويون الفاء في هذه المواضع <sup>(٥)</sup> ، أعني في مثل : إن يقيم زيد فيقوم عمرو ، ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ <sup>(٦)</sup> . وإن يقيم فأقوم ، وكان هذا الذي بعدها في الظاهر مما يرتبط بأداة الشرط دل ذلك على أن الفاء لم تدخل عليه ، وإنما دخلت على جواب لا يرتبط بأداة الشرط ، والذي يمكن أن يكون من ذلك هنا جملة المبتدأ والخبر فتكون هذه الجملة الظاهرة هي الخبر والمبتدأ مضمرة بعدها ، لأن الفاء مما يضمن المبتدأ بعدها كثيراً <sup>(٧)</sup> ، ولذلك ارتفع الفعل المضارع فيها لأنه واقع موقع الخبر ، والخبر أصله أن يكون اسماً مفرداً والموقوع موقع الاسم <sup>(٧)</sup> هو <sup>(٧)</sup> سبب الرفع في الأفعال فيستقيم ذلك الاستقراء ويستتب على هذا الذي ذكرناه ، ويجيء على قياس <sup>(٧)</sup> كلام العرب .

فإن <sup>(٨)</sup> لم يقل ذلك لم يجيء على قياس كلام العرب ولا على ما استقام عليه الاستقراء واستتب ، فلذلك ادعى النحويون في ذلك ما ادعوه من إضمار المبتدأ على

(١) ب : الثاني .

(٢) أي : غير ضمير الأمر والشأن .

(٣) تنميتها ﴿ ..... والله عزير ذو انتقام ﴾ [ المائدة : ٩٥ ] .

وتفسير الضمير في هذه الآية « فهو ينتقم الله منه » انظر الكشاف ١/٦٤٥ ، البحر المحيط ٣/٢٢٠ .

(٤) التقدير فأنا أقوم .

(٥) ب : هذا الموضع .

(٦) قبله بعضهم في باب المجازة قال السراي : « ويكرر في المجازة حذف المبتدأ بعد الفاء لأنه يجري

ذكره في الشرط ، كقولك : إن تأتني فسمو وإن يزري زيد فسكرم ، لأن المخاطب قد جرى ذكره في الشرط

كقولك : إن تأتني فسمو وإن يزري زيد فسكرم فتدبره فأتت سمو ، لأن المخاطب قد جرى ذكره في تأتني ،

وإن يزري زيد فهو مكرم لأنه قد جرى ذكره ، شرح الكتاب ٣/٢٣٠ .

(٨) ج : وإن .

(٧) ذهبت بعض حروفها في : ج .

ما ذكرناه من تنويعه فاعرف هذا كله واقدر قدره / ١٠٠ ب فإنك لست واجده في غير هذا الموضع إلا قليلا .

وأما السبب الذي في كون الفعل الماضي لفظاً ومعنى تلزمه ( قد ) كما أشار (١) المؤلف إلى هذا بقوله : « ولا بد مع هذا من ( قد ) » (٢) .

فهو الفرق بين الماضي الذي يجيء في موضع الجواب وليس بجواب (٣) ، وبين الماضي الذي يجيء في موضع الجواب وهو جواب (٤) ، والإشعار بأن أحدهما جواب والآخر ليس بجواب ؛ والذي هو جواب منهما هو مثل قولك : إن قام زيد قام عمرو ، والماضي فيه بمعنى المستقبل والذي ليس بجواب منهما هو مثل قولك : إن فعل زيد اليوم كذا فقد فعل عمرو كذا أمس ، فأرادوا أن يشعروا بأن أحدهما جواب ، والآخر ليس بجواب (٥) ، فالذي هو جواب منهما لم يدخلوا فيه ( قد ) لأن الماضي فيه بمعنى المستقبل و ( قد ) تحقيق للمضي (٦) . والذي ليس بجواب منهما أدخلوا فيه قد وحققوا فيه المضي بها للدلالة على أنه ليس بجواب فقالوا : إن فعل زيد كذا اليوم فقد فعل عمرو كذا أمس .

والدليل [ على (٧) ] أن قولك [ فقد (٨) ] فعل عمرو كذا أمس ليس بجواب أن جواب الشرط إذا كان ماضياً فإن معناه معنى الاستقبال ، وهذا ليس معناه الاستقبال .

وأيضاً فإن جواب الشرط مسبب عنه ومحال أن يكون ما هو ماضٍ في المعنى مسبباً (٩) عن الشرط لأن إن إنما هي شرط في الاستقبال فكيف يكون ما مضى مسبباً عما يأتي هذا محال .

(١) ج : قد أشار .

(٢) (٢) الجزولية : ١٩ .

(٣) معنى الماضي لفظاً ومعنى .

(٤) معنى الماضي الذي تؤثر فيه أدوات الشرط فيصير ماضياً لفظاً مستقبلاً معنى .

(٥) انظر في هذا : المباحث الكاملية ١٩٩/١ ، شرح الكافية الشافية ١٥٩٥/٣ ١٥٩٦ .

(٦) قال أبو حيان : « ... الذي تلقيناه من أفواه الشيوخ بالأندلس أنها حرف تحقيق إذا دخلت على الماضي وحرف ترفع إذا دخلت على المستقبل » التذهيل والتكميل ١١٨٨/٥ .

(٧) ساقط من : ج .

(٨) ساقط من ب .

(٩) أ : مسبب .

فقد بان بهذين الوجهين أن قولك فقد فعل عمرو كذا أمس<sup>(١)</sup> ليس بجواب للشرط وأن الشرط هنا حذف جوابه لدلالة<sup>(٢)</sup> المعنى عليه ، والتقدير : إن فعل زيد اليوم كذا فعل ما ينبغي له فقد فعل عمرو كذا أمس .

وكذلك الاستفهام في قولك : إن قام زيد فهل قام عمرو ليس بجواب للشرط أيضاً لأن جواب الشرط [ يقال فيه مع شرطه<sup>(٣)</sup> ] صدق وكذب<sup>(٤)</sup> والاستفهام لا يقال فيه مع الشرط صدق ولا كذب فلا بد أيضاً من جواب شرط محذوف هنا / ١٠١ كما كان في الأول والتقدير : إن قام زيد احتجت إلى أن أعرف أمر عمرو في القيام فهل قام عمرو ، فحذف قوله : احتجت إلى أن أعرف أمر عمرو في القيام<sup>(٥)</sup> لدلالة قولك فهل قام عمرو عليه من جهة المعنى .

وربما استهوى - هذا الظاهر من قولك : إن قام زيد اليوم فقد قام عمرو أمس - بعض الناس فزعم أن جواب الشرط المجزوم بأن قد يكون قبل الشرط كما يكون بعده<sup>(٦)</sup> وأنه<sup>(٧)</sup> على وجهين :-

(١) ج : أمس كذا .

(٢) ج : للدلالة .

(٣) ساقط من : أ .

(٤) قال الرضي : « لأن وضع أداة الشرط على أن تجعل الخير الذي يليها مفروض الصدق » ، شرح

الكافية ٢/٢٦٢ .

(٥) ج : القياض . ( ولا معنى له ) .

(٦) الذي يرى جواز تقدم جواب الشرط المجزوم قبل الشرط هو أبو زيد قال ابن جنبي رحمه الله : فأما

قوله :-

قَلَمَ أَرْقَهُ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا وَإِنْ يَنْتُ فَطَلَقَتْهُ لَا غَسْرٌ وَلَا بِمُقَشَّرٍ

فذهب أبو زيد إلى أنه أراد : إن ينج منها فلم أرقه ، وقدم الجواب ، وهذا عند كافة أصحابنا غير جائز والقياس له دافع وعنه حاجز ، وذلك أن جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط ومحال تقدم المجزوم على جازمه .

المختصر ٢/٢٨٨ .

أما الذين يرون جواز تقدم الجواب على الشرط مع رفع الجواب فهم الكوفيون والمبرد . انظر : المختضب

٢/٦٦ ، التسهيل ٢٣٨ ، التمهيل والتكميل ٥/١٥٧ - ١٥٨ ب .

والراجع في ذلك ما ذكره الشارح - رحمه الله - من المنع لما ذكره من استحالة تقدم المسبب على السبب .

(٧) ذهب بعض حروفها في : ج .

قبل الشرط وبعده وقد بينا استحالة ذلك فإنه يؤدي إلى أن يكون المستقبل مسبباً للماضي فيكون السبب على ذلك متأخراً عن المسبب وهو قبله ولا بد<sup>(١)</sup> ، فقد أدى<sup>(٢)</sup> هذا القول إلى ما هو محال عقلاً فلا بد من الارتفاع عن هذه المحطة فإن<sup>(٣)</sup> هذا الذي في اللفظ ليس بجواب وأن الجواب محذوف دل عليه المعنى كما قلنا .

وكذلك أيضاً الأمر والنهي في قولك : إن قام زيد فاضرب عمراً ، وإن قام زيد فلا تضرب عمراً ليس شيء من ذلك جواب الشرط ، إنما جواب الشرط فيه محذوف ، لأن جواب الشرط يقال فيه مع شرطه صدق وكذب ، وهذا ليس كذلك فإنك لا تقول لمن قال : إن قام زيد فاضرب عمراً ، ولا لمن قال : إن قام زيد فلا تضرب عمراً صدق ولا كذب .

فالجواب إذن في ذلك محذوف والمعنى إن قام زيد استوجب عمرو الضرب فاضربه ، وإن قام زيد استوجب عمرو ألا يضرب فلا تضربه ، فحذف الجواب في ذلك كله لدلالة المعنى عليه<sup>(٤)</sup> واستحق ذلك كله الربط بالفاء ، وتأكد لمبايئته للشرط من حيث لم يكن جواباً له في الحقيقة ، وإنما الجواب غيره فقف على هذا كله واعرف قدره فإنه غير موجود في غير هذا الكتاب إلا قليلاً إن وجد .

وقوله : وإذا<sup>(٥)</sup> إنما تجيء مع الجملة الاسمية<sup>(٦)</sup> .

مثاله : إن قام زيد إذا عمرو قائم قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُضَيِّبْتَهُمْ سَيِّئًا بِمَا قَدَّمْتَ / ١٠١ أَبْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾<sup>(٧)</sup> .

وقوله : مَنْ وَأَخْوَاتِهَا<sup>(٨)</sup> .

(١) قال أبو حيان : والصحيح أنه لا يجوز تقديم الجواب لأنه مسبب عن الأول والعرب إذا اجتمع لها مسبب ومسبب قدمت السبب نحو : جئت كمي تكرمي ، التذييل والتكميل ١٥٨/٥ ب .  
(٢) ب : فأدى .  
(٣) ج : بأن .  
(٤) هذا قريب مما قرره ابن الحشاش في : المرجل ٢١٨ - ٢١٩ .  
(٥) ج : إذا .  
(٦) الجزولية : ١٩ .  
(٧) الروم : ٣٦ .



يريد بمن وأخواتها الأسماء التي يجازى بها من غير الظروف -

وقوله : إذا كانت شرطاً أو استفهاماً (١) .

لا يريد أنها كلها تكون شرطاً أو استفهاماً لأن ( مهما ) منها لا تكون استفهاماً (٢) ، وإنما يريد إذا كان ما يكون منها متردداً بين الشرط والاستفهام شرطاً أو استفهاماً ، وما يكون منها غير متردد شرطاً ، وإنما أراد بذلك الأسماء التي يجازى بها من غير الظروف ، لأن الظروف لا يحتاج فيها كلها إلى شيء يتبين به موضعها لأنها كلها في موضع نصب على الظرف ، وأما الحروف منها فبين أنه ليس في الدنيا حرف له موضع من الإعراب ، لأنه لا عامل لها يطلب بذلك الإعراب فيها كما كان في الأسماء المبنية عامل يطلب بذلك الموضع فيها (٣) .

وقوله : غير كيف (١) .

إنما أخرج كيف منها لأن كيف أيضاً كالظروف لا تحتاج إلى شيء يتبين به موضعها كما لا تحتاج الظروف إلى ذلك ، فإنها أبدأ إذا كانت في جملة فعلية في موضع نصب على الحال (٤) ، وإن كانت في جملة اسمية فتكون في موضع رفع خيراً للمبتدأ ، فلما كانت كيف هنا في جملة فعلية [ كانت (٥) ] لازمة للنصب على الحال كما ذكرنا ،

(١) الجزولية : ١٩ .

(٢) حكى أبو زيد الأنصاري الاستفهام بها واستشهد بقول عمرو بن ملقظ الطائي :-

مَهْمَا لِي اللَّيْلَةُ مَهْمَا لِي لُؤْدَى بِنْتِ لَيْسَى وَسِيرْبَالِيَّةِ

الرواد : ٢٦٧ - ٢٦٩ ، وانظر : شرح الجزولية ٢٨٨/١ .

وهذا قليل ، وكلام الشارح - رحمه الله - جارٍ على الكثير المطرد فيها .

(٣) انظر في هذا : المقتصد ١٢٥/١ .

(٤) جرى الشارح في هذا على مذهب الأخفش والسيوطي إذ يجعلانها اسماً غير ظرف ، أما سيبويه فيرى

أنها ظرف وتفديرها عنده على أي حال ؟ ، ووافقته الأبيدي على ظرفيتها .

انظر : الكتاب ٣١١/٢ ، شرح الكتاب ١٩٣/٥ ب - ١٩٤ ، شرح الجزولية ٣٦٢/١ ، المنص ٢٢٦/١ .

(٥) ساقط من : أ .

وإذا كانت كذلك (١) لم يحتج إلى ذكر موضعها كما لم يحتج إلى ذكر مواضع الظروف للزومها النصب أبدا .

وقوله : وكان الفعل الذي بعدها ويلها (٢) .

جعل الاعتبار بالفعل الذي يليها دون الذي هو جوابها لأنها مع شرطها في جملة واحدة ، وجوابها إنما هو جملة غير الجملة التي هي فيه ، ولا ينبغي أن يعمل في الاسم إلا ما هو معه في جملة واحدة لا ما هو معه في جملة أخرى ، فلذلك لم يعمل في أدوات الشرط إلا فعل الشرط لا فعل الجواب (٣) .

وقوله : مسندا إلى ظاهر (٤) ١٠٢/أ .

مثال ذلك في الشرط من يضرب زيد (٥) أضربه وفي الاستفهام : من يضرب

زيدا يا هذا ؟

وقوله : أو مضمرا للمتكلم (٦) .

مثال ذلك في الشرط : من أضرب يضربه زيد ، وفي الاستفهام : من أضرب يا زيد ؟

وقوله : أو للمخاطب .

مثال ذلك في الشرط : من تضرب أضربه ، وفي الاستفهام : من تضرب يا زيد ؟

وقوله : أو لغائب ليس إياها (٧) .

مثال ذلك في الشرط : هند من تضرب أضربه أي : هند ، أي رجل تضرب

أضربه ، وفي الاستفهام : هند من تضرب ؟ أي : هند أي رجل تضرب .

(١) ج : ذلك لك ، كذا رسمت . (٢) الجزولية : ١٩ .

(٣) انظر في إعمال فعل الشرط في أدوات الشرط في الأسماء الظروف وغير الظروف .

الأصول ١٩٤/٢ ، التبصرة والتذكرة ٤١٥/٢ ، ٤١٦ ، شرح الجزولية ٣٨٩/١ .

(٤) الجزولية : ١٩ . مسندا إلى ظاهر معادة في : أ ، وفي ج : ظاهرا .

(٥) أ : زيدا .

وقوله : وإن أخذ مفعوله كانت مبتدآت (١)

يعني في الوجه المختار (٢) ، ويجوز أن تكون مفاعيل أي مفعولات وجمع مفعولا جمع تكسير (٣) لأنه هنا اسم ، وإذا كان صفة لم يكسر إلا شادا (٤) ، وانتصابها (٥) إذ ذاك بأفعال مضمرة تفسرها الأفعال الظاهرة ، وإنما كان الأمر كذلك لأنه إذا اشتغل (٦) الفعل الظاهر عن المفعول بضميره [ أو ما اتصل بضميره (٧) ] جاز فيه الرفع والنصب على ما ذكر في الاشتغال ، وأسماء الشرط هنا مفعولات اشتغل الفعل فيها عن المفعول بضميره ، ولكن المؤلف لم يذكر النصب بإضمار الفعل واعتمد على الوجه الذي ذكره من الوجهين الجائزين في الباب لكونه المختار في الباب منهما ، ومثال ذلك : من يَضْرِبُهُ (٨) زَيْدٌ أَضْرِبُهُ أو من أَضْرِبُهُ يَضْرِبُهُ زَيْدٌ ، ومن تَضْرِبُهُ أَضْرِبُهُ أو هُنْدٌ من تَضْرِبُهُ أَضْرِبُهُ (٩) هذا في الشرط والاستفهام كذلك تقول من يَضْرِبُهُ زَيْدٌ ؟ ومن أَضْرِبُهُ ؟ ومن تَضْرِبُهُ ؟ وهند من تَضْرِبُهُ ؟ (١٠) ؟

وقوله : وإن لم يَتَّعَدَ ولم يَتَجَرَّ فهي مبتدآت (١١)

مثاله : مَنْ يَقُمُ يَقُمُ إِلَيْهِ زَيْدٌ ، وجعلنا الفعل في هذه المثل كلها غير متعد لأن

(١) نص الجزولي : ... كانت مبتدآت ولزم العائد ، الجزولية : ١٩ .

(٢) هناك وجه آخر وهو أن يكون اسم الشرط مفعولا به لفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعدها ويكون من باب الاشتغال . انظر : المباحث الكاملة ٢١٧/١ .

(٣) يعني الشارح الجزولي إذ قال : « أو لغالب ليس إياها وطلب مفعولا ولم يأخذه كانت مفاعيل وإن أخذ مفعوله كانت مبتدآت ولزم العائد » الجزولية : ١٩ .

(٤) قال سيوريه : « والمفعول نحو مضروب تقول : مضروبون غير أنهم قد قالوا : مكسور ومكاسير وملعون وملاعين ومشعوم ومشاتيم ومسلوخة ومسالمخ شبهوها بما يكون من الأسماء على هذا الوزن » ، الكتاب ٢١٠/١ .

وقال الرضي : « كل ما جرى على الفعل من اسمي الفاعل والمفعول وأوله ميم فإيه التصحيح لمشابهة الفعل لفظاً ومعنى وجاء في اسم المفعول من الثلاثي نحو : ملعون ومشعوم وميامين وميامين تشبيهاً بمفرد ومُلْمُولٌ » شرح الشافية ١٨٠/٢ - ١٨١ . وانظر : البديع ٣١٨/٢ .

(٥) أ : وانتصابه . (٦) ذهب بعض حروفها في : جـ .

(٧) ساقط من : جـ . (٨) ب : يضرب .

(٩) يعني إذا كان الفعل مسنداً إلى ظاهر أو متكلم أو مخاطب أو غائب .

(١٠) وهنا كذلك على الترتيب السابق . (١١) الجزولية : ١٩ .

المتعدي عن النحويين هو ما نصب المفعول به ، والفعل في هذا كله لم ينصب مفعولاً به ،  
إلا أن قوله : من يقيم إليه زيد وما / ١٠٢ ب أشبهه يجوز أن تكون من فيه في موضع  
نصب بفعل مضمير يفسره هذا الظاهر ، ويكون التقدير من يُعَظِّمُ زيد يقيم إليه زيد أقم  
إليه ، والمختار الرفع بالابتداء <sup>(١)</sup> كما كان المختار فيما قبل هذا فلذلك اقتصر عليه المؤلف  
دون الوجه الآخر <sup>(٢)</sup> .

وقوله : وإن انجرت فيه يتعلق الجار <sup>(٣)</sup> .

مثاله : إلى مَنْ تَقُمُ أَقْمُ <sup>(٤)</sup> .

وقوله : وإن كان الفاعل مضمراً غائباً يعود عليها فهي مبتدآت على الإطلاق <sup>(٥)</sup> .

يعني كان الفعل متعدياً آخذاً مفعولاً نحو : من يضرب زيدا أضربه ، أو غير  
آخذه <sup>(٥)</sup> نحو : مَنْ يَضْرِبُ زَيْدًا أَضْرِبْهُ <sup>(٦)</sup> ، أو كان الفعل غير متعد نحو : مَنْ يَقُمُ  
أَقْمُ معه وكون الاسم مبتدأ في هذا القسم <sup>(٧)</sup> ليس على الاختيار كما كان في القسمين  
قبله لكن على الإيجاب لأن اسم <sup>(٨)</sup> الشرط هنا فاعل في المعنى والفاعل إذا <sup>(٩)</sup> تقدم  
على فعله لم يكن فاعلاً <sup>(١٠)</sup> وكان الضمير العائد عليه هو الفاعل في ذلك وكان هو مبتدأ  
نحو : زيد قام ولا يد فلذلك قلنا : إن الرفع في هذا النوع على الإيجاب لا على الاختيار ،  
وقد كان ينبغي للمؤلف أن يشير إلى ذلك وينبه عليه وإلا أوهم التساوي بينهما .

(١) ب : في الابتداء .

(٢) استتدرك الأبهني على الجزولي تعييناً للعبارة فقال : « وكان ينبغي له أن يقول : وإن لم تعد ولم تنجر  
ولم يكن الاسم اسم مصدر فهي مبتدآت ألا ترى أنك تقول : أي قيام تقيم أقم مثله ، فتنصب (أي) على  
المصدر ، وإن لم يكن الفعل الذي بعده متعدياً ولا اسم شرط منجراً » ، شرح الجزولية ١/٣٩١ .

(٣) الجزولية : أ٩ .

(٤) هذا : إذا كان الجار حرفاً ، وإن انجرت أسماء الشرط بإضافة أسماء إليها ، فحكم المضاف في الإعراب  
« حكم اسم الشرط أو اسم الاستفهام نحو : غلام من تضرب أضرب ، فنصب الغلام لأنك لو قلت : من  
تضرب أضرب ، كانت من في موضع نصب » ، شرح الجزولية ١/٣٩٢ .

(٥) ب : آخذ .

(٦) في هذا التمثيل نظر ؛ لأن زيدا هو الفاعل ، و ( مَنْ ) هي مفعول متقدماً .

(٧) ب : الاسم .

(٨) ج : أن لا اسم .

(٩) أ : إنما .

(١٠) خلافاً للكوفيين الذين يرون جواز تقدم الفاعل على فعله . انظر : التذليل والتكميل ١/١٢٣ ب .



## [ باب العلة والجمع ]

قوله : الاسم المثني [ إما صحيح<sup>(١)</sup> ] وتعني به ما ليس في آخره ياء ولا واو ولا ألف ولا همزة<sup>(٢)</sup> .

مثال ذلك : زيد وعمرو وما أشبههما لأنه لا اعتلال<sup>(٣)</sup> فيه بنقص ولا بقصر ولا في آخره الحرف<sup>(٤)</sup> الذي كان في آخر المعتل بالنقص أو بالقصر ولا حرف يشبه وهو الهمزة<sup>(٥)</sup> .

واقضى كلام المؤلف بظاهرة أن حروف العلة هي الواو والياء والألف والهمزة لأنه قال : إن الصحيح هو ما لم يكن آخره ياء ولا واو ولا ألفاً ولا همزة ، فظاهر هنا أن ما في آخره واحد من هذه فهو معتل<sup>(٦)</sup> وليس كذلك لأن / ١٠٣ أ حروف العلة إنما هي الواو والياء<sup>(٧)</sup> والألف خاصة<sup>(٨)</sup> .

ولكن الصحيح ضربان صحيح مطلق وصحيح مشبه للمعتل<sup>(٩)</sup> ، والصحيح المشبه للمعتل ما في آخره همزة أو ما في آخره ياء أو واو ساكن ما قبلهما<sup>(١٠)</sup> ، وإنما قيل لهذا النوع صحيح مشبه للمعتل<sup>(١١)</sup> لأنه لم يعتل آخره بوجه من وجوه

(١) ساقط من : أ .

(٢) الجزولية : ١٩ - ب .

(٣) ب : الاعتلال .

(٤) ج : المذف .

(٥) ج : ولا همزة .

(٦) القول بأن هذه الحروف الأربعة حروف علة ينسب للفراء والفراسي وأبي عمرو الداني ومكي ،

وقال به ابن مالك .

انظر : المباحث الكاملة ١/ ٢٢٠ ، التسهيل ٣٢٠ ، التذيل والتكميل ٥/ ٢١٩ ب .

(٧) ب : الياء والواو .

(٨) هنا اختيار الشارح - رحمه الله - ، ومنهيب كثير من النحاة منهم سيويه .

انظر : الكتاب ٢/ ١١١ ، والفراسي في بعض كتبه . انظر : الحلبيات ١٢٧ .

(٩) قال ابن القواس : « إذا كان في آخر الاسم واو أو ياء قبلها ساكن ، مشددين أو مخففتين أو كان

آخره همزة مطلقاً جرى في الإعراب مجرى الصحيح في تعاقب الحركات عليه » ، شرح ألفية ابن معطي ١/ ٢٤٨ .

(١٠) ج : ما قبلها .

(١١) ج : بالمعتل .

الاعتلال<sup>(١)</sup> ، فهو إذن صحيح<sup>(٢)</sup> إلا أنه مشبه للمعتل .  
 أما ما في آخره ياء أو واو ساكن ما قبلهما<sup>(٣)</sup> فلأن آخره كآخر المعتل من حيث كان آخره الحرف الذي يعتل هناك<sup>(٤)</sup> .  
 وأما ما في آخره همزة فلأن همزة حرف يطرأ عليه من الاعتلال بالحذف والنقل<sup>(٥)</sup> وتسهيل بين بين والبدل شبيه<sup>(٦)</sup> بما يطرأ على حروف العلة<sup>(٧)</sup> .  
 فالذي يبقى إذن بعد الصحيح المطلق ضربان : الصحيح المشبه بالمعتل والمعتل لا المعتل وحده ، فإذا كان الأمر كذلك لم يكن في قوله فالصحيح ما لم يكن آخره ياء ولا واو ولا ألفاً ولا همزة ما يدل على أن همزة من حروف العلة أصلاً .  
 وقوله : وإما معتل وهو ضربان : منقوص<sup>(٨)</sup> .  
 أي محذوف الآخر<sup>(٩)</sup> على غير قياس كأب وأخ<sup>(١٠)</sup> ، أو على قياس كقاض<sup>(١١)</sup> .

(١) لأن المعتل من الأسماء هو ما كان آخره ألفاً أو ياء قبلها كسرة .

انظر : الكتاب ٢/٣٨٠ - ٣٨١ ، المرجل ٤٠ ، أسرار العربية ٣٧ .

(٢) لظهور حركات الإعراب عليه ، وبين الشارح وجه مشابهته للمعتل .

(٣) ب : قبلها .

(٤) قال سيويه : « وإذا كان قبل الياء والواو حرف ساكن جرتا مجرى غير المعتل وذلك نحو : فنبى وذئب لأنه لم يجتمع ياء وكسرة ولا واو وضمة ، ولم يكن ما قبلها مفتوحاً فتجري مجرى ما قبله الكسرة أو ما قبله الضمة في الاعتلال وقويماً حيث ضعف ما قبلها » ، الكتاب ٢/٣٨١ .

(٥) ب : النقل . (٦) ج : شبيهة .

(٧) قال سيويه : « اعلم أن همزة تكون فيها ثلاثة أشياء التحقيق والتخفيف والبدل ، فالتحقيق قولك : قرأت ورأس وسأل ولؤم وبس وأشياء ذلك ، وأما التخفيف فتصير همزة فيه بين بين وتبدل وتحذف » ، الكتاب ٢/١٦٣ .

(٨) الجزولية : ب .

(٩) قال العطار : « ويعنى بالمتفوس ما سقط آخره فاعتل إعرابه المعتاد في الأسماء والمعتاد فيه المشكاة والنياس ٩٨/١ (ف) » .

(١٠) له نظائر أخرى سيأتي الحديث عنها بعد ققرة ..

(١١) قال العطار : « ... إنه مطرد في كل اسم فاعل من فعل لانه ياء أو واو فإنه منقوص في الرفع والجر نحو : قاض وشبهه مما حذف آخره قياساً » المشكاة والنياس ٩٩/١ (ف) .

وقوله . ومقصود (١)

أي ممنوع الإعراب كله لأن في آخره ألفاً (٢) ، وجعل هذا محلاً لأن ما كان منه أصله واو أو ياء [ كعصا ورحى (٣) ] فأصله أن يكون متحركاً بحركة الإعراب ، والياء والواو متى تحركت طرفاً وقبلها فتحة قلبت ألفاً (٤) ما لم يمنع مانع (٥) ، وإذا صارت ألفاً لم يظهر فيها الإعراب أصلاً ، لأن الحركات لا تحملها (٦) الألف ، فاعتل اعتلالين اعتلال القلب أولاً واعتلال امتناع ظهور الإعراب فيه بعد .

ومالم يكن منه أصله واو أو ياء كحبل وذكري ففيه من ذينك الاعتلالين اعتلال واحد وهو أن لم يظهر الإعراب فيه ، والأصل ظهور الإعراب في المعرب .  
وقوله : والمنقوص ضربان : خاص وعام ، فالخاص نعتي به الأسماء التي منها ١٠٣/ب فوق (٧) .

جعل هذا منقوصاً خاصاً لأن نقصه خاص ببعض الأسماء وليس بمطرود في القياس (٧) .

ومن المنقوص الخاص أيضاً ما كان مثل هذه الأسماء التي منها فوق في أن نقصه على غير قياس كدم ويد [ وغيد (٨) ] ، إلا أن المؤلف لم يعرض له في هذا الموضع ،

(١) الجزولية : ٩ ب .

(٢) قال ابن الخشاب : « وما كان من المفضل في آخره ألف سمي مقصوداً ، لقصر إعرابه فيه أي حسبه » ، المرجل ٤٥ ، وانظر : أسرار العربية ٤٠ - ٤١ .

(٣) ساقط من : أ .

(٤) انظر في قلب الواو والياء ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما :

الكتاب ٣٨١/٢ ، المقضب ٢٣٤/١ ، ٣٢٤ ، ٧٩/٣ ، سر الصناعة ٦٦٧/٢ .

(٥) مثل أن يضطره أمر لى ترك قلبها : « وذلك نحو قولك للاتنين : قضيا ورميا وعلوا ودعوا ، وإنما صحنا هنا ولم تقلبا ألفاً ، لأنهم لو قلبوها ألفاً وبمدها ألف كتبت الضمير لوجب أن تحذف إحداهما لالتقاء الساكنين ، فيزول لفظ التثنية ويلتبس الاثنان بالواحد » سر الصناعة ٦٦٧/٢ - ٦٦٨ .

(٦) أ : تحملها .

(٧) قال الأبهدي : « وهو كل اسم حذف آخره اعصاطاً من غير علة لوجبت ذلك وليس طريق إثباته إلا

السماع نحو : يد ودم وأخ وأب » ، شرح الجزولية ٤٠١/١ .

(٨) ساقط من : ب .



وإنما عرض للأسماء الستة المعتلة المضافة بدليل قوله بعد :-  
 « وإذا ثبتت المنقوص رددت المحذوف فيما عدا فوك وذو »<sup>(١)</sup> ، والمحذوف في يد ودم  
 إنما قياسه ألا يُردَّ في التثنية كما لا يُردَّ في الإضافة<sup>(٢)</sup> .  
 ولعله جعل هذا النوع الآخر<sup>(٣)</sup> من الصحيح وألحقه به لما كان حكمه حكم  
 الصحيح في التثنية إذ تلحقه العلامتان من غير تغيير<sup>(٤)</sup> ، ولأن ذلك الذي نقص منه  
 كما قلنا لم يرجع إليه في حال من الأحوال ، فصار بذلك كأنه لم يحذف منه شيء ، إذ لم  
 يرجع إليه [ ذلك<sup>(٥)</sup> ] المحذوف في حال فكأنه بذلك لم يكن فيه قط . ولذلك لم يذكر  
 له حكماً في هذا الباب .

وقوله : ونعني به الأسماء التي منها فوك<sup>(٦)</sup> .

ويعني في حال أفرادها ، وإنما زدنا هذه الزيادة أعني في حال أفرادها لأنه  
 لا ينقص آخرها إلا حينئذ ، وأما إذا أضيفت فإنه لا ينقص آخرها في تلك الحال  
 نحو : أخوك وأبوك وأخو زيد وأبو عمرو .

وقوله : ونعني به الأسماء التي منها فوك<sup>(٧)</sup> .

قد يتصور للتأخر فيه أن يريد به [ نعني به<sup>(٨)</sup> ] الأسماء التي منها فوك في نقص  
 آخرها على غير قياس نحو : أخ وأب ودم وما أشبه ذلك ، ويتصور أيضاً [ له<sup>(٩)</sup> ]  
 أن يريد به الأسماء التي منها فوك في نقص آخرها في حال الأفراد وتثنيته في حال  
 [ الإضافة<sup>(١٠)</sup> ] كما تقدم لنا<sup>(١١)</sup> ولكننا حملناه على هذا الوجه دون الأول لقوله بعد :

(١) الجزولية : ٩ ب .

(٢) انظر في عدم رد المحذوف من يد ودم وغيد في التثنية والإضافة ، وأنه يجب رد المحذوف في أب وأخ  
 وأخواته : الكتاب ٧٩/٢ - ٨٠ ، المقتضب ١٥٢/٣ ، الأصول ٧٦/٣ .

واستدلال الشلوين - رحمه الله تعالى - على مراد الجزولي - رحمه الله - بالمنقوص هنا الأسماء الستة  
 المعتلة دون يد ودم ونظائرها ، حسن ، خلافاً للعطار . انظر المشكاة والبراس ٩٨/١ (ف) .

(٣) يعني يدا ودمما .

(٤) انظر المصادر السابقة هـ ٢ .

(٥) ساقطة من : ب .

(٦) ساقط من : ج .

(٧) تكملة من : أ .

(٨) ساقط من : أ .

(٩) ج : قولنا .

« وإذا ثبت المنقوص رددت المحذوف فيما عدا فوك وذو »<sup>(١)</sup> وهذا إنما هو حكم هذه الأسماء الستة المضافة خاصة أعني رد المحذوف فيما عدا فوك وذو<sup>(٢)</sup> لا [ في<sup>(٣)</sup> ]  
 ٤/ ١٠ أ الأسماء التي نقص آخرها على غير قياس كلها كأب ودم وأخ ؛ لأن من تلك الأسماء ما يرد إليه المحذوف ولابد وهو هذه الأسماء الستة إلا فوك وذو ، ومنها ما لا يرد إليه المحذوف نحو يد ودم ألا ترى أنك تقول يده ، قال الله تعالى ﴿ يَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾<sup>(٤)</sup> ... وكذلك تقول العرب في تثنيته الدم بغير رد للمحذوف ودماهما ولا ترد المحذوف [ أبدا<sup>(٥)</sup> ] إلا في الشعر قال<sup>(٦)</sup> :

(١) سبق تخريجه انظر ص : ٥٤٠ هـ .

(٢) انظر ص : ٥٤٠ .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) قال تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَا لَئِن لَّمْ يَكْفُرْ اللَّهُ لَنَنبُوهُنَّ لَأَكْفُرَنَّ اللَّهُ بِمَا كَفَرْنَا ، يَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ

يَتَفَقَّحُ كَيْفَ يَشَاءُ ... ﴾ [ المائدة : ٦٤ ] .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) ب ، ج : قال جرير .

ولم أجد أحدا نسيه إلى جرير ، وديوانه خال منه .

واختلف في قائل هذا البيت على عدة أقوال أهمها :-

أ - علي بن بنّال من بني سليم ، ولم يلق في ترجمته على غير هذا .

نسب ابن جرير البيت لعلي بن بنّال . انظر : المجتبى ٩٧ - ٩٨ ، وانظر : الخزانة ٤٨٨/٧ .

ب - المثقب العيني ( ..... - ..... ) .

أبو عدي عاتق بن محسن بن ثعلبة بن والدة ، شاعر جاهل ، كان معاصراً لعمر بن عبد منديح له .

نسب البيت له في الحماسة البصرية ٤٠/١ .

انظر : في ترجمته « الاشتقاق ١٩٩ ، سبط الألب ١١٣/١ - ١١٤ ، الخزانة ٨٤/١١ - ٨٥ .

ونسب لغيرهما كعمرداس بن عمرو . انظر : الوحشيات ٨٤ ، والفرزدق والأعطل انظر : الخزانة ٤٨٩/٧ .

والراجح أن القائل هو علي بن بدال السلمي ، للأدلة التي ذكرها البغدادي انظر : الخزانة ٤٤٨/٧ - ٤٨٩ .

..... [ جزى (١) ] الدَّمِيَانُ بِالْحَبِيرِ الْيَقِينِ (٢)

[ قلما (١) ] قال : إنك إذا ثبت المنقوص رددت إليه المحذوف فيما عدا فوك  
وذو دل ذلك على أنه إنما يريد الأسماء الستة خاصة [ دون غيرها ، وأنه لم يعرض من  
الأسماء المنقوصة على غير قياس إلا لهذه الأسماء الستة خاصة (١) ] ، وأنه ألحق غيرها  
من المنقوص على غير قياس بالصحيح كما تقدم (٣) لما ذكرناه (٤) .

وقوله : والعام ما في آخره ياء قبلها كسرة (٥) .

جعل هذا منقوصاً عاماً ؛ لأن نقصه عام للأسماء التي في آخرها ياء قبلها  
كسرة إذا كانت منونة في حال الرفع والخفض (١) .

(١) ساقط من : ب .

(٢) من البحر الوافر وصلته :-

قَلَوْنَا عَلَى حَبِيرِ دِيْمَانَا ...

وقوله بيتان هما :-

لَعَنُوكَ إِنِّي وَأَبَا رِيْمَانِ      عَلَى حَالِ التَّكَاشُرِ تَنَدُّ جِينِ  
لَيِيضُنِي وَأَيْضُهُ وَأَيْضاً      تَرَانِي دُونَهُ وَأُرْلُهُ دُونِي  
فلو أنا ...

ومعنى : (أبا ذراع) ، ( حال التجاور ) ، ( على جهر ) .

قال البغدادي : « أراد بالحبر اليقين ما اشترى عند العرب من أنه لا يمتزج دم المتباغضين ... قال ابن  
الأعرابي : معناه لم يخلط دمي ودمه من بغضي له وبغضه لي بل يجري دمي بدمه بسرة » الخزانة ٤٨٧/٧ .

الشاهد فيه : تشبيه ( دم ) على ( دميان ) ، برد المحذوف لضرورة الشعر .

المقتضب ٣٦٦/١ ، ٢٣٦/٢ ، ١٥٣/٣ ، الأصول ٣٢٤/٣ ، الوحيات ٨٥ ، البيان والبيان ٦٠/٣ ،  
الجنهرة ٣٠٣/٢ ، ٤٨٤/٣ ، المصنى ٩٨ ، مجالس العلماء ٢٥١ ، التصريف الملوكي ٤٢ ، المقام ٢٥ ، سر  
صناعة الإعراب ٣٩٥/١ ، المنصف ٢٤٨/٢ ، الأزهية ١٤١ ، البحرة والتذكرة ٥٩٩/٢ ، المخصص ٩٢/٦ ،  
١٦٨/١٥ ، الأمالي الشجرية ٣٤/٢ ، ٣٤٤ ، الإنصاف ٣٥٧/١ ، شرح المفصل ١٥١/٤ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ،  
٨٤/٥ ، ٥/٦ ، ٢٤/٩ ، الحماسة البصرية ٤٠/١ ، شرح الجمل ١٤٠/١ ، ٣١٤/٢ ، المقرب ٤٤/٢ ، المتع  
٦٢٤/٢ ، شرح الجزولية ٤٠١/١ ، تعليق الفرائد ٢٨٢/١ ، الخزانة ٤٨٢/٧ - ٤٨٩ ، شرح شواهد الشافية  
١١٣ - ١١٢/٤ .

(٤) انظر ص : ٥٤٠ - ٥٤١ .

(٣) انظر ص : ٥٤٠ .

(٦) انظر ص : ٥٣٨ - ١١٣ .

(٥) الجزولية : ب .

وقوله : وإما مشبه <sup>(١)</sup> بالمعتل <sup>(٢)</sup> .

هذا النوع صحيح ولكنه شبه بالمعتل لأن في آخره الحرف الذي كان في آخر المعتل بالنقص أو بالقصر <sup>(٣)</sup> أو ما يشبه وهو الهمزة .

وهذا القول - أعني قوله في هذا النوع إنه صحيح مشبه بالمعتل - أولى من أن يقال فيه : [ إنه <sup>(٤)</sup> ] معتل شبه بالصحيح ، فإن هذا النوع لم يعتل أصلاً فيقال فيه : معتل ، إنما هو صحيح لم يطرأ فيه علة ، فينبغي أن يقال فيه : صحيح إلا أنه مع صحته يشبه المعتل ، فإن آخره الحرف الذي من شأنه أن يعتل فيقال فيه بذلك إنه مشبه <sup>(٥)</sup> بالمعتل <sup>(٦)</sup> .

وقوله : وهو ما في آخره ياء أو واو ساكن ما قبلهما مشددتان <sup>(٧)</sup> .

مثاله : فُلُو <sup>(٨)</sup> و وُلِي .

وقوله : أو مخففتان <sup>(٧)</sup> .

مثاله : غَزُو و ظَنِي .

وقوله : وما في آخره همزة <sup>(٧)</sup> .

(١) ج : شبه .

(٢) الجزولية : ب .

(٣) تابع للورقي الشلوين على الأخذ بهذا القول ، انظر : المباحث الكلامية ٢٢١/١ .

ولم يظهر لي وجه كون الصحيح مشبهاً للمعتل بالقصر ، لأن المقصور آخره ألف ، والألف لا تظهر عليها حركات الإعراب ، مع أن الصحيح المشبه للنعتل تظهر عليه حركات الإعراب .

(٤) ساقط من : ج .

(٥) ج : شبه .

(٦) اختيار الشلوين لقول الجزولي : « صحيح مشبه بالمعتل » أقوى من اختيار الأبي لقولهم : معتل مشبه بالصحيح محجاً بأن : « ما في آخره همزة عند النحويين من قبل الصحيح الآخر ، وما في آخره ياء أو واو من قبل المعتل الآخر عندهم » ، شرح الجزولية ٤٠٦/١ .

ويرد عليه بأن الأصل في الأشياء الصحة ، والعلة أمر طارئ ، فمتى اجتمعت أعراض العلة وصف بأنه معتل ، ومتى انقصد شيئاً منها بقي على أصله .

(٧) الجزولية : ب .

(٨) الفلو : المهر . انظر : تهذيب اللغة ٣٧٥/١٥ ، الصحاح ٢٤٥٦/٦ ، وفيه : « إذا فحمت الفاء

شدت الواو وإذا كسرت خفت قلت : فُلُو مثل : جَزُو » .

مثاله : مقرأ / ٤ - ١٠ ب ورشاً<sup>(١)</sup> ومقروء<sup>(٢)</sup> ورياء وماء وما أشبه ذلك .

وقوله : فإذا ثبت الصحيح ألحقت الكلمة العلامتين<sup>(٣)</sup> .

يعني الألف والنون في الرفع والياء والنون في النصب والحفص ، وجعلهما علامتين للثنوية - أعني الألف والنون - وإن كانت علامة الثنية منهما إنما هي الألف خاصة ، والنون ليست علامة للثنوية إنما هي عوض من حركة الواحد والتنوين ما قاله بعد<sup>(٤)</sup> ، لكنه جعلها علامة للثنوية مع الألف لأنهما يزدان معا في الثنية ، إلا أن يعاقب النون معاقب<sup>(٥)</sup> فلما زيدا معا في الثنية واصطحبا ، نقص<sup>(٦)</sup> أحدهما صيغة في الآخر ، فجعلنا معا علامتين للثنوية مجازاً ، وكذلك القول في الياء والنون .

وأحسن من هذا أن يقال : إنه يعني بالعلامتين الألف في الرفع ، والياء في النصب والحفص ، لأنهما اللذان هما علامة الثنية ، والأظهر أنه يحيل<sup>(٧)</sup> بالعلامتين عليهما<sup>(٨)</sup> ، وأما النون فليست بعلامة ثنية ، إنما هي عوض من حركة الواحد والتنوين ، ويمكن التأويل الآخر لأن النون وإن لم تكن علامة فهي عوض من الحركة والتنوين كما قلنا ، وكل واحد منهما علامة [ فكأنها علامة<sup>(٩)</sup> ] بذلك لكن الأول أظهر لما تقدم .

وقوله : من غير تغيير إلا ما جاء من قولهم أليان<sup>(١٠)</sup> .

قال هذا لأنه ثنية آية عنده فكان حقه ألا يقال فيه أليان أبداً ولكن أليتان .

(١) ذهبت بعض حروفها في : أ .

الرشاً : على فقل ولد العلية الذي قد تحرك ومثى . انظر : تهذيب اللغة ٤٠٦/١١ ، الصحاح ٥٣/١ .

(٢) ج : مقروءة . (٣) الجزولية : ٩ ب .

(٤) لم يقله الجزولي وإنما ذكره قبل ذلك قال : « حقيقة المثى ما ألحقته ألفا رفعا وياء مفتوحا ما قبلها نصبا وجرأ ، كتناهما حرف الإعراب ، ونونا في الأحوال الثلاثة عوضا من حركة الواحد وتنوينه ، لأنها تثبت مع الألف واللام كما تثبت الحركة وعوضا من التنوين لأنها تسقط للإضافة كما يسقط التنوين في الجزولية ٥٠ .

(٥) كالإضافة ، لأن نون النصب تحذف للإضافة . انظر : قول الجزولي السابق .

(٦) كذا في النسخ كلها . (٧) ب : يحيل .

(٨) ب ، ج : عليهما . (٩) ساقط من : أ .

(١٠) ج : أليان ومصيان . وانظر الجزولية : ٩ ب .

وقوله : وَخُصِيَّانُ (١) .

لأنه عنده تثنية خُصِيَّة ، فكان حرفه : أ لا يقال فيه خُصِيَّانُ أبداً ولكن خُصِيَّتان وقد قيل - وهو الصواب - : إن ( أليان وخصيان ) تثنية ألي وخصي وأتت من المثني الذي لم ينطق له بواحد كمذروين وثنائين (٢) ، وكذا (٣) قال الفارسي (٤) وغيره من المحققين (٥) .

وقال غيره (٦) : إنهما لغتان مستعملتان في ألية وخصية .

ولا أعلم / ١٠٥/ أحداً حكى خُصِيَّتَيْنِ وَأَلِيَّتَيْنِ فإن كانا قد سمعا في لغة من يقول ألية وخصية في تثنيتهما فحسن (٧) ، وإلا فذلك من تداخل اللغات والاستغناء ببعضها عن بعض (٨) .

(١) الجزولية : ٩ ب .

(٢) المذروان : قيل طرف كل شيء وقيل : طرف الأيمن أو الشكين ولا واحد لهما

انظر : تهذيب اللغة ٦/١٥ - ٩ ، الصحاح ٦/٢٣٤٦ .

الثنائين : وأصلها ثناء ولم يفرده واحده . وهو جبل تشد بأحد طرفيه يد البحر وبالطرف الآخر اليد الأخرى . انظر : تهذيب اللغة ١٥/١٣٤ - ١٣٥ ، الصحاح ٦/٢٢٩٣ - ٢٢٩٤ .

(٣) ب ، ج : كنا .

(٤) تابع الشارح على نسبة هذا القول إلى الفارسي اللورقي في المباحث الكلامية ١/٢٢٢ ، والرضي في

شرح الكافية ٢/١٧٦ .

وما ذكره الفارسي يخالف ما نسبوه إليه قال : « وقد جاء حرفان لم يلحق في تثنيتهما التاء وذلك قولهم :

خصيان وأليان . فاذا أفرسوا قالوا في الواحد خصية وألية ... » ، التكملة ١١٨ .

(٥) كسيبويه إذ يقول : « ... خصيان لم يتنه على الواحد المستعمل في الكلام ولو أُرِدَ ذلك لقال :

خصيتان » ، الكتاب ٢/٣٨٣ .

أما المبرد فيرى أن ( خصيان وأليان ) تثنية خُصِيَّيْنِ وَأَلِيَّيْنِ ، وخصيتان وأليتان تثنية خصية وألية ، المقتضب

٤١/٣ .

(٦) كاهن السكيب في إصلاح المنطق ١٦٨ . والرضي في شرح الكافية ١٧٦ .

(٧) انظر : المقتضب ٢١٠٣ ، وإصلاح المنطق ١٦٨ . قال ابن منظور : « ... » ، المقتضب ٢١٠٣ .

خصيان وأليان بالتاء فيها ... ، وأنشد عدة شواهد لذلك . اللسان ١٤ ، ٢٣ .

(٨) اللغات إذا تداخلت فهي فصيحة ، وقد تحدث عن ذلك ابن جنى في باب الفصيح يجمع في كلامه

لغتان فصاعداً . الخصائص ١/٣٧٠ - ٣٧٤ ، وباب في تركيب اللغات ١/٣٧٤ - ٣٩١ .

(٢٥ - شرح القاموس المحيطة الفكر)

وقوله : وإذا ثبت المنقوص رددت المحذوف (١) ... إلى آخره .

وهذا حكم المنقوص الذي ذكرنا أنه أرادته ، وهو المنقوص الخاص وهو الأسماء التي منها فوك ، والمنقوص العام .

وأما المنقوص الذي ترك ذكره نحو دم ويد (٢) فإنه لا يرد إليه المحذوف ، وكان المؤلف أخرجه من المنقوص وألحقه بالصحيح ، لأن المنقوص عنده نوعان : عام وخاص (٣) .

والعام عنده نحو : قاضي وغازي ، والخاص عنده الأسماء التي منها فوك .

فقد خرج هذا النوع - أعني دماً وبدأ - عن نوعي المنقوص عنده وليس من المقصور (٤) . والمعتل عنده : إما مقصور وإما منقوص (٥) ، وقد خرج هذا النوع - أعني دماً وبدأ (٦) - عنهما .

وخرج عن المشبه بالمعتل ، لأن المشبه بالمعتل عنده : هو ما في آخره ياء أو واو مشددتان [ أو مخففتان (٧) ] أو همزة (٨) ، فإذا خرج هذا النوع - أعني دماً وبدأ - عنهما ، والأسماء عنه إنما هي ثلاثة صحيح ومعتل ومشبه بالمعتل (٩) ، وقد خرج هذا النوع - أعني يداً ودماً (١٠) - عن المعتل والمشبه بالمعتل فقد لحق إذن بالصحيح ، وهذا كله مذهب المؤلف في هذا (١١) ، لأن المنقوص فيه لما لم يرجع في الإضافة ولا في التثنية كان بذلك كأنه لم ينقص منه شيء إذ لم يرجع ذلك المنقوص فلما لم [ يرجع (١٢) ] كان كأنه ليس بمنقوص عنده بهذا الوجه ، فألحقه بالصحيح لذلك .

ولو جعل المؤلف هذا النوع من المنقوص - أعني يداً أو دماً - لكان ،

(١) الجزولية : ٥٩ ب .

(٢) انظر ما سبق ص : ٥٢٩ .

(٣) انظر ما سبق ص : ٥٢٨ - ٥٢٩ .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) انظر ما سبق ص : ٥٢٧ - ٥٢٨ .

(٦) أ : هـ .

(٧) ب : يد ودم .

(٨) لأنه ليس في آخره ألف .

(٩) ب : يداً ودماً .

(١٠) انظر ما سبق ص : ٥٢٣ .

(١١) ج : دماً وهدأ .

(١٢) ساقط من : ج .

وكان يجب عليه إذ ذاك أن يجمع الكلام في المنقوص كله . ويقول : وإذا تثبت المنقوص فإن كان يرجع نقصه في الإضافة رجع في التثنية ، وإن كان لا يرجع نقصه في الإضافة لم يرجع / ١٠٥ ب في التثنية <sup>(١)</sup> ، ولو فعل ذلك لم يحتج مع هذا القول [ إلى <sup>(٢)</sup> ] استثناء ( فوك وذو ) ، أما <sup>(٣)</sup> ( فوك ) فلأن <sup>(٤)</sup> محذوفه لم يرجع إليه أصلاً لا في حال إضافته ولا في حال إفراده <sup>(٥)</sup> ، وما كان كذلك فلا يرجع إليه محذوفه في حال تثنيته أصلاً ، وأما ( ذو ) فلأن المحذوف الذي نقص منه وهو الياء وإن كان نقصه موجوداً في الإضافة خاصة ؛ فلأنه ليست له حالة أخرى سوى الإضافة إذ لا تفرد بوجه فصارت له تلك الحال قائمة مقام الإضافة والإفراد اللذين لغيره فجرباً مجرى ما وجد نقصه في الإفراد والإضافة نحو يد ودم فلم يرد محذوفه في التثنية كما لم يرد محذوف يد ودم <sup>(٦)</sup> . غير أنه يعرض من الواو ميم في تثنية فوك كما يعرض منها في الإفراد <sup>(٧)</sup> ، ولا توجد الواو فيه في التثنية كما لا توجد في الإفراد لأن الاسم لا يكون معرفة إذا ثني إنما تثني النكرة ، وهو إذا نكر لا تبقى فيه الإضافة ، لكن يفرد عنها ، فلذلك عوض من واو ميم في التثنية . إلا أن المؤلف قد جمع بينهما عنده <sup>(٨)</sup> - أعني بين البديل والمبدل منه - إذ قيل : فموان في قوله <sup>(٩)</sup> :-

- (١) هذا مفهوم قول الأئمة السابقين كسيبويه والمبرد وابن السراج . انظر : الكتاب ٧٩/٢ - ٨٠ ، المنتضب ١٥٢/٣ ، الأصول ٧٦/٣ .
- (٢) ساقط من : ب .
- (٣) أ : وأما .
- (٤) ج : فإن .
- (٥) انظر في عدم رد لام ( فوك ) : الشرازيات ١٨٦ - ب ، شرح المقدمة الحسبية ١٢٤/١ - ١٢٥ .
- (٦) قال ابن الشجري : « ولم يردوا لامه في التثنية كما لم يردوا لام فم في تثنيته فلم يقولوا : فويا مال كما قالوا أبو زيد وأخوه عمرو وحوا بكر » ، الأمالي الشجرية ٤٣/٢ . وانظر : المباحث الكاملية ٢٢٤/١ .
- (٧) انظر : في التعويض من الواو ميم في فم :
- الخدادات ١٥٥ ، المضديات ١٨٥ ، الأمالي الشجرية ٤٠/٢ ، المخصص ١٣٥/١ - ١٣٦ .
- (٨) في قوله - رحمه الله - : « وتعويض من واو فوك ميم ، ولك أن تجمع بينهما » ، الجزولية ٩ ب .
- (٩) الفرزدق : ( ..... - ١١٠ هـ ) .
- أبو فراس همام بن غالب بن صمصمة التميمي الدارمي ، كان شريعياً في قومه عزيز الجانب ، سمي الفرزدق لجهامة وجهه وغلظه . والفرزدقة قطعة الصجين ، مهاجراته لجرير والأخطل مشهورة معروفة .
- « وفيات الأعيان ٨٦/٦ - ١٠٠ ، معجم الأدباء ٢٩٧/١٩ - ٣٠٣ ، الخزانة ٢١٧/١ - ٢٢٣ . »



هُمَا نَفْسًا فِي فِي مِنْ فَمَوِيَّهَمَا عَلَى النَّابِجِ الْعَاوِي أَشَدُّ رِجَامٌ (١)

والناس في ذلك مختلفون ، فقيل : إن ذلك جمع بين العوض والمعوض منه وعليه كثير منهم (٢) ، وعلى هذا ينبغي ألا يكون هذا إلا في ضرورة الشعر ، لأن الجمع بين العوض والمعوض منه لا يكون إلا فيها .

وقيل : إن ذلك مما اعتقب فيه على اللام والواو والهاء كسنية وسنية وعلى هذا لا ينبغي أن يختص بضرورة الشعر وهو ظاهر كلام سيبويه (٣) .

(١) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

إِذَا شِئْتَ هَاجَتِي دِيَارُ سَجِيَّةٍ وَمَرْتَبَطُ أَقْلَاءِ أَسْمَاءِ رِجَامِ

النابج العاوي : صفتان من صفات الكلب ، استعارهما لمن يحاجيه من الشعراء ، رجام : مصدر راحه بالحجارة أي رماه ، وراجم فلان عن قومه : إذا دافع عنهم . الخزانة ٤/٤٦٣ .  
وبروي : ( تفلأ ) ، الديوان ٧٧١/٢ .

وفد وهم الأعلام في معنى البيت فظن أنه يعني شاعرين من قومه . انظر : تحصيل عين الذهب ٢/٨٣ ، والقصيدة هي آخر ما قاله الفرزدق معلنا توبته هاجيا إليهم وابه . انظر : الخزانة ٤/٤٦٣ .

الشاهد فيه : الجمع بين العوض وهو ( الميم ) والمعوض عنه وهو ( الواو ) في فمويهما .

الديوان ٧٧١/٢ ، الكتاب ٢/٨٣ ، ٢٠٢ ، المتعصب ٣/١٥٨ ، مجالس العلماء ٣٢٧ ، الحلبيات ٣٤٦ ، البغداديات ١٥٨ ، المضدييات ٣٦ ، المسائل المسكرة ١٨٢ ، الخصائص ١٧٠/١ ، ١٤٧/٣ ، سر الصناعة ١/٤١٧ ، ٢/٤٨٥ ، المتعصب ٢/٢٣٨ ، التبصرة والتذكرة ١/٣٥٦ ، ٢/٨٦١ ، المخصص ١/١٣٦ ، أسرار العربية ٢٣٥ ، الإنصاف ١/٣٤٥ ، المباحث الكاملة ١/٢٢٤ ، المقرب ٢/١٢٨ ، شرح التسهيل ١/٥١ ، شرح الشافية ٢/٦٦ ، ٣/٢١٥ ، شرح الكافية ١/٢٩٦ ، ٢/١٧٥ ، تعليق القرائد ١/١٥٨ ، ٢٨٣ ، الخزانة ٤/٤٦٠ - ٤٦٦ ، شرح شواهد الشافية ٤/١١٥ .

(٢) منهم سيبويه إذ قال : د وأما ( فم ) فقد ذهب من أصله حرفان لأنه كان أصله ( فوه ) فأبطلوا الميم مكان الواو ليثبه الأسماء المفردة من كلامهم فهذه الميم بمنزلة العين نحو ميم ( م ) ... فمن ترك دم على حاله إذا أضاف ترك ( فم ) على حاله ، ومن رد إلى ( م ) اللام رد إلى ( فم ) العين فجعلها مكان اللام كما جعلوا الميم مكان العين في فم ... ، الكتاب ٢/٨٣ .

وأين جنى في الخصائص ٣/١٤٧ ، والصيرفي في التبصرة والتذكرة ١/٣٥٦ وعمومهم .

(٣) قول سيبويه - رحمه الله - في الخامس السابق صريح بخلاف ما ذكره الشراح

ولكن هذا الرأي هو ظاهر قول المبرد إذ قال : ه فأما قوله ( فمويهما ) فإنه جعل الواو بدلاً من الهاء لحذفها للين وأن الهاء حذفت ، المتعصب ٣/١٥٨ .

وقوله وإذا ثبتت المقصور قلبت الألف إلى أصلها في الثلاثي (١)

مثاله : رحيان وعصوان (٢) ومعنى ذلك أن تنظر كيف تتصرف الكلمة فإن تصرفت على أن يكون في مكان الألف واو كقولهم : / ١٠٦ أ في العصا عَصَوْتُ بالعصا ، قلبت الألف في التثنية واواً فقلت : عصوان . لأن الألف أصلها الواو بدليل ظهور الواو في ( عصوت ) ولأن الكلمة لا تختلف غالباً ، فوجب أن يكون لام ( عصا ) كلام ( عصوت ) وأن يكون أصله الواو ، فأصله إذن ( عَصَوَّ ) إلا أن الواو تحركت وانفتحت ما قبلها فانقلبت ألفاً فإذا ثبتنا رددنا الألف إلى أصلها فقلنا : عَصَوَان ، لأننا لو تركناها على انقلابها لوجب أن نقول : عصان بألفين لأننا نزيد على المفرد في التثنية حرف المد واللين إلا أنه لا يجتمع ساكنان في كلام العرب فنحذف الألف لالتقاء الساكنين فنقول : عصان .

فإذا قلنا ذلك (٣) أدى ذلك إلى التباس المعاني ، فإننا (٤) إذا أضفنا وجب أن نقول عصاك : فلم ندرِ أهو مفرد أضيف أم مثني أضيف ؟ فلما أدى ذلك إلى الالتباس - أعني قلب الواو ألفاً - لم نعلها وأبقيناها على أصلها ، ثم حملنا حالة

- كما أن هذا القول صرح بجوازه الفارسي إذ قال : « وقد يجوز أن تكون الواو في ( فمويهما ) لغة أخرى تعاقبت مع الهاء على الكلمة كما تعاقبتا في سة وعضة يدل على ذلك أنهم قالوا : سوات ، وقالوا : مسانة وقالوا مسانة وسناه ، العضديات ٧

وقد نسب ابن جنى جواز ذلك إلى شيخه أبي علي الفارسي . انظر : سر الصناعة ٤١٧/١ ٤١٨  
يفي في هذه المسألة قولان هما :-

أ . أن ( فمويهما ) تثنية ( فمأ ) مقصوراً كعصا ، ذهب إلى ذلك ابن جنى في سر الصناعة ٤٨٥/٢ .  
ويؤيده أنه سمع عن العرب القصر في ( فم ) فقالوا : ( فمأ ) وحكى ابن الأعرابي عنهم ( فموان ) و( فميان ) انظر : شرح السهيل ٥١  
ب - أن الميم بدل من الهاء التي هي اللام قدمت على العين أي أن في الكلام قلباً مكانها .  
انظر : الخزانة ٤٦٠/٤

(١) الجزولية : ٩ ب .

(٢) تثنية . حتى ، عصا

(٤) ح - هـ

(٣) أي عصان .

النصب والحفض على حالة الرفع في ذلك<sup>(١)</sup> وكذلك القول فيما تصرفت الكلمة فيه على أن يكون لام الكلمة ياء كقولهم :- في الرحي - رحيت بالرحى<sup>(٢)</sup> ، أعني في رد الألف إلى أصلها من الياء في التثنية لما يؤدي إليه من الإلباس<sup>(٣)</sup> إبقاء الألف فيها على إعلاها في التثنية فردت إلى أصلها من التثنية .

وقوله : وإلى الياء فيما زاد<sup>(٤)</sup> .

مثاله : مرميان وملهيان وحُبليان<sup>(٥)</sup> وما كان من هذا النوع تصريفه على الياء مثل مرمى<sup>(٦)</sup> فالعلة في رده إلى أصله كالعلة في الثلاثي سواء ، وما كان منه تصريفه على الواو مثل ملهى ومدعى<sup>(٧)</sup> فإنه كان قياسه أن يرد إلى أصله من الواو كما رد ما كان من الياء إلى أصله ، إلا أنه اعترض هذا أمر آخر وهو أن الواو فيه رابعة ، والواو إذا وقعت رابعة وهي لام قلبت ياء على ما سيأتي في التصريف<sup>(٨)</sup> ، فلذلك قلبنا الواو هنا ياء فقلنا / ١٠٦ ب ملهيان ومدعيان .

وما لم يكن له من الألفات في هذا النوع أصل كألف التأنيث في حبل وألف الإلحاق في نحو علقى<sup>(٩)</sup> في من تَوَّن<sup>(١٠)</sup> فلا بد من قلب ألقه أيضا لأننا إن لم نقلبها

(١) في عدم الإعلال .

(٢) رحيت الرحي وبالرحى ورحوتها : إذا عملتها وأدرتها . انظر : الصحاح ٢٣٥٣/٦ ، اللسان ٣١٢/١٤ ( رحي ) وبجوز في تنية الرحي : الرحيان والرحوان لقول العرب : رحيت الحية ترحو ، ورحوت الرحي . والياء أكثر . انظر : المصدرين السابقين ومجمل اللغة ٤٢٥/٢ ، معجم مقاييس اللغة ٤٩٨/٢ - ٤٩٩ .

(٣) ب ، ج : الإلباس . (٤) الجزولية : ب .

(٥) تنية مرمى وملهى وحبلى . (٦) فعله : رميت ياء اللام .

(٧) فعلهما : طوت ودعوت ولوبا اللام .

(٨) انظر ص : ١١٤٩ ، وما بعدها ولم ترد فيها هذه القضية .

(٩) العلقى شجر تلوم حضرته في القبط ولها ألقان طوال دقاق وورق لطاف : تهذيب اللغة ٢٤٥/٦ ،

اللسان ٢٦٤/١٠ ( علق ) .

(١٠) من تَوَّن ألقها بجمهر وسلب ، ومن لم تَوَّن يجعل ألقها للتأنيث فيستعملها الصرف .

انظر : الكتاب ٩/٢ ، ١٩٠ ، المقضب ٣٣٨/٣ .

أدى ذلك إلى إلباس التثنية بالمفرد في الإضافة على ما قلناه<sup>(١)</sup> فقلبت الألف في هذا النوع إلى الياء لما كان مما زاد على الثلاثة ، وكان ما زاد على الثلاثة قد غلبت فيه الياء الواو فكان قلبها إلى الياء أولى من قلبها إلى الواو<sup>(٢)</sup> ، لأن الياء هي الغالبة هنا .

وهذا الذي ذكره<sup>(٣)</sup> المؤلف من حكم الثلاثي هنا هو الذي يذكره<sup>(٤)</sup> النحويون في الباب الذي يربونه لتثنية<sup>(٥)</sup> المقصور ، وقد نقصه منه أن يذكر حكم ما جهل تصريفه من الثلاثي ، فلم يدر هل ألفه منقلبة عن ياء أو واو ؟ . وقد ذكره النحويون في الباب وهو أن ما لزم ألفه من هذا النوع التفتيح ولم يمله من لغته الإمالة ، وألزموه الفتح حكم له بحكم ما الألف فيه منقلبة عن واو .

وما أميل منه ولم يلزموه الفتح حكم له بحكم ما الألف فيه منقلبة عن ياء<sup>(٦)</sup> ، لأنه لا يمال من هذا النوع<sup>(٧)</sup> إلا ما كانت ألفه منقلبة عن ياء<sup>(٨)</sup> ، ولا يميلون ذوات الواو إلا شاذاً<sup>(٩)</sup> نحو<sup>(١٠)</sup> : العشا<sup>(١١)</sup> في العين . فحمل المجهول من هذا النوع على

(١) انظر ص : ٥٤٩ .

(٢) انظر : في قلب الألف الزائدة على ثلاثة أحرف في التثنية .

الكتاب ٩٢/٢ - ٩٤ ، المقضب ٣٩٣/١ - ٣٩٤ ، ٨٧/٣ ، الأصول ٤١٨/٢ .

(٣) ب : ذكر .

(٤) ب : ذكره .

(٥) أ ، ج : بثنية .

(٦) انظر في هذا الكلام الذي ذكره الشارح من حكم الألف المجهولة الأصل : المفصل ١٨٤ - ١٨٥ ،

البدیع ٢٣٢/٢ ، التخدير ٣٦٣/٢ - ٣٦٤ ، شرح المفصل ١٤٧/٤ - ١٤٨ ، المقرب ٤٥/٢ ، التسهيل ١٦ .

(٧) ما كان اسماً ثلاثياً ألفه ثلاثة .

(٨) قال ابن يمش : « وليس شيء من الأسماء أصله الياء وتمتنع منه الإمالة هنا أصل مستمر عند

البصريين » ، شرح المفصل ١٤٧/٤ - ١٤٨ .

(٩) قال سيويه : « وقد يتركون الإمالة فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو نحو : قفا وعصا

والقنا والقطا وأشباههن من الأسماء » ، الكتاب ٢٦٠/٢ ، وعن نص على علم إمالة بنات الواو من الثلاثي

المرد في المقضب ٤٤/٣ ، وابن السراج في الأصول ١٦٢/٣ ، والزمخشري في المفصل ٣٣٦ . ( شاذ ) .

(١٠) ( نحو ) معادة في : أ .

(١١) العشا : مفسور سوء البصر بالليل والنهار يكون في الناس والذباب والإبل والقطر .

الصحاح ٢٤٧/٦ ، معجم مقاييس اللغة ٣٢٢/٤ ، اللسان ٥٦/١٥ ( عشى ) .

الأكثر ولم يحمل على الشاذ والأكثر مما يمال من هذا النوع أن تكون ألفه منقلبة عن ياء (١) فحمل هذا المجهول عليه .

وما لم يمله المميلون من هذا النوع فألفه منقلبة عن واو ، فحمل هذا المجهول عليه .

فإن جهل أمر الإمالة - أعني وجودها أو عدمها - في هذا النوع حمل على ما ألفه منقلبة عن الياء (٢) ، لأن الأكثر زعموا فيما لامه ألف منقلبة أن يكون انقلابها عن الياء لا عن الـواو ، لأن الياء أغلب على اللام من الـواو (٣) ، وبما يقوي ذلك أن ذوات الـواو ترجع في الأربعة إلى الياء نحو مَلْهَيَان وَمَذْعَيَان ولا ترجع الياء / ١٠٧ إلى الـواو [ نحو مرميان ، وإن سمع التصريف ، لكونه (٤) من ذوات الـواو (٥) ] ومن ذوات الياء ثم ( عارض كونه من الـواو أن سمع فيه الإمالة (٦) ) أو عارض كونه من الياء أن ضعه أهل الإمالة .

فإن اتفق أن يكون ذلك اعتمد في ذلك على ما جاء به التصريف ولم يلتفت إلى الإمالة ولا إلى الفتح .

وقوله : والمشبه بالمعتل كالصحيح ما لم يكن في آخره همزة قبلها ألف (٧) .

= ونص على شذوذ إمالة العشا وبابه الزمخشري في الفصل ٣٢٧ ، وابن الحاجب في شافيته : انظر : شرح الشافية ٨/٣ ، والرضي في شرح الشافية ١٢/٣ .

(١) مثلوا لما أسبل بجى ويل مسمى بهما فيثيان : ميان وبلان ، ومثلوا لما لم يبل بلدى وإلى فيثيان : لسوان وإلوان . انظر : الفصل ١٨٥ ، شرح المفصل ١٤٧/٤ .

(٢) قال الأبنسي : وإن جهلت الجمع قلبت الألف ياء ، لأنها الغالبة على اللام ، شرح الجزولية ٤-٤/١ .

(٣) الياء أغلب على اللام من الـواو . انظر في ذلك : الكتاب ٢٦٠/٢ ، ٢٦٤ ، الأصول ١٦٢/٣ .

(٤) ج : يكونه .

(٥) ساقط من : أ .

(٦) ما بين القوسين معادى : أ .

(٧) الجزولية : ٩ ب .

مثاله : قراء (١) ووضاء (٢) وحمراء وعلباء (٣) ، وهذا النوع هو الذي يبوب عليه النحويون باب تشية الممدود .

ويشترط [ فيه (٤) ] أن تكون الألف (٥) التي قبل آخره زائدة (٦) فكان حقه أن يقيد ذلك وقد رأيت في بعض النسخ (٧) - أعني قوله زائدة - بعد قوله : ( ألف ) ثابتاً .

وقوله : فإن كان كذلك مما همزته أصل (٨) .

يريد نحو قولك : جاءني رجلان قراءان .

وقوله : كالصحيح (٨) .

أي لا تغير همزته ، وأجاز الفارسي قلب همزته على قياس من قال في قراءة : قراوي (٩) .

(١) قراء كخسبان وجمال : الناسك ، وبالفتح : حسن القراءة .

انظر : الصحاح ٦٥/١ ، المحكم ٢٩٠/٦ ، اللسان ١٣٠/١ ( قرأ ) .

(٢) وضاء : الحسن النظيف .

انظر : الصحاح ٨١/١ ، مجمل اللغة ٩٢٨/٤ ، اللسان ١٩٥/١ ( وضأ ) .

(٣) العلباء : عصب في المتق يأخذ إلى الكاهل .

انظر : الصحاح ١٨٨/١ ، مجمل اللغة ٦٢٥/٣ ، اللسان ٦٢٧/١ ( علب ) .

(٤) ساقط من : ج . (٥) الألف ، معادة في : أ .

(٦) مجمل هنا استترك ابن يعيش على الزمخشري في قوله : الممدود ما في آخره همزة قبلها ألف ،

المفصل ٢١٧ .

فقال ابن يعيش : وقد احتاط بعضهم فقال : كل اسم وقعت في آخره همزة قبلها ألف زائدة ، وذلك

قيد زائد في الحقيقة ، شرح المفصل ٣٨/٦ .

(٧) هو موجود في نسخة فاس التي اعتمدها ٩ب ، وفي النسخة التيمورية ٦٤ .

(٨) الجزولية : ٩ب .

(٩) قال الفارسي : وأما ما همزة فيه أصل نحو : ( قراء ) فثبته : ( قراءان ) بإثبات همزة . ولا يحسب

فيه غير ذلك ، ويجوز هندي في فحاش قول من قال في النسب : ( قراوي ) أن يثنى بالواو ، التكملة ٤٢ ، وانظر

البيضايات ٤٨١ .

وليس [ معنى <sup>(١)</sup> ] ذلك عندي تجويز ( قراوين ) لأن قرواياً من شاذ النسب <sup>(٢)</sup> ، والشاذ لا يقاس عليه ما هو من بابيه فضلاً عما هو من غير بابيه ، وإنما أراد أن لقراوي وإن كان شاذاً علة لشذوذه ، وهي <sup>(٣)</sup> تشبيهه بغيره مما آخره همزة قبلها ألف زائدة ، فعلى هذا يمكن أن يجيء قراوان شاذاً كما جاء قراوي شاذاً .

هذا قدر ما أراد بقوله <sup>(٤)</sup> ويجوز قراوان في قياس من قال : قراوي لا إجازة القياس على الشاذ ، فإن الشاذ لا يقاس عليه وعلته لا تطرد .

وكأنه أراد الإشعار بالعلة - أعني علة الشذوذ - بهذا القول الذي قاله وهذا الحكم الذي ذكره فيما همزته أصل جاء على أصل التثنية ، فإن أصلها أن تلحق الكلمة العلامتان <sup>(٥)</sup> من غير تغيير وما جاء على أصله فلا سؤال فيه .

وقوله : وما انقلبت فيه عن زائد محض ( قلبتها فيه <sup>(٦)</sup> ) / ١٠٧/ ب واوا <sup>(٧)</sup> .

مثال ذلك : حمراء وصفراء وسبب قلب الهمزة وأوا في هذا النوع اجتماع الأثقال في قولك : حمراءان وصفراءان وذلك يتوالي الزيادات [ آخرها <sup>(٨)</sup> ] أولاً ،

= أقول : لقد أجازته قبل الفارسي المبرد على فتح فقال : ويجوز أن تبدل الواو من الهمزة فتقول : كساوان وردوان وليس بالجيد ، فإن قلت : قراوان فهو أفتح ، لأن الهمزة أصل وليست منقلبة عن ياء أو وواو وهذا جائز ، المقضب ٨٧/٣ .

(١) ساقط من : ج .

(٢) نص النحويون على أن الأصل في النسب إلى المعلوم الذي همزته أصلية إنقاؤها ، وقالوا : وقد تقلب واواً كما في قراء قراوي ( وهو شاذ ) .

انظر : الكتاب ٧٦/٢ - ٧٧ ، المقضب ١٤٩/٣ ، الأصول ٦٧/٣ ، التكملة ٤٢ ، البديع ٣٧٠/٢ ، شرح الشافية ٥٥/٢ .

(٣) أ : وهو .

(٤) يعني أبا علي الفارسي .

(٥) ج : العلامتين .

(٦) ما بين القوسين معاد في : أ .

(٧) الجزولية : ٩ ب .

(٨) ساقط من : ج .

آخرها يعني آخر الكلمة .

ثم بالهمزة ثانياً فإنها حرف ثقيل <sup>(١)</sup> ، ثم بكونها للتأنيث ثالثاً ، ثم بكون التأنيث لازماً <sup>(٢)</sup> رابعاً ، ثم باجتماع الأمثال خامساً .

فإن هناك ألفين وبينهما همزة ، والهمزة قريبة من الألف <sup>(٣)</sup> ، فلما اجتمعت هذه الأتقال كان هذا الموضع موضع تخفيف ، ومن أقل منه في اجتماع الأمثال هُرب . فحففوا هذه الهمزة بأن قلبوها ، والهمزة تقلب في التخفيف إما إلى الألف وإما إلى الواو وإما إلى الياء <sup>(٤)</sup> ، فقلبها إلى الألف غير ممكن [ هنا <sup>(٥)</sup> ] ، وقبلها إلى الياء كأنه قريب مما نحن فيه من اجتماع الأمثال فإن الياء أكثر شبيهاً بالألف من الواو فإنها تشبهها من أربعة أوجه :-

أحدهما : المد ، والآخر : اللين ، والآخر : الاعتلال ، والآخر : أنها أقرب إلى الألف من الواو إليها <sup>(٦)</sup> لأنها بينها وبين الواو <sup>(٧)</sup> .

والولو تشبهها إلا من ثلاثة أوجه فقط ، فكانت الواو أولى بأن تقلب هذه الهمزة

(١) قال ابن جني : ... تقل الهمزة الواحدة لأنها حرف سفلي في الحلق ويبعد عن الحروف وحصل طرفاً فكان النطق به تكلفاً ، سر صناعة الإعراب ٧١/١ .

(٢) قال الفارسي : « فما كان في آخره ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة فإنه لا يتصرف في التنكرة ، للزوم الحرف وبناء الكلمة عليه » الإيضاح المعصدي ٢٩٧ ، ومعنى يلزوم الحرف : لزوم حرف التأنيث .

(٣) انظر في قرب الهمزة من الألف : سر صناعة الإعراب ٧٢/١ .

(٤) انظر في تخفيف الهمزة من الألف أو الواو أو الياء .

الكتاب ١٦٤/٢ ، ١٦٩ ، المقضب ٢٩٤/١ ، الأصول ٣٩٨/٢ - ٣٩٩ .

(٥) مناقط من : ب .

(٦) ب : والياء .

(٧) مخرج الألف من أسفل الحلق وأقصاه ، ومخرج الياء من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى ومخرج الواو مما بين الشفتين . انظر سر صناعة الإعراب ٤٦/١ - ٤٨ . قاله أقرب مخرجاً إلى الألف .

قال الفارسي : « حينئذ نوا نحو : صحراء وطرفاء وجمعوا قالوا : صحراوان ، فأبدلوا الواو ولم يبدلوا الياء ، لمقاربة الياء الألف ، وأنها لو أبدلت من الهمزة المنقلبة عن ألف التأنيث الياء دون الواو لا اجتمعت حروف متقاربة متشابهة ، فأبدلت الواو دون الياء من حيث كانت الواو أبعد من الألف ، والياء أقرب إليها » ، الشرازيات ١٢ ب .



إليها من الياء ، ولم تجتمع هذه الأثقال الموجبة لقلب هذه الهمزة هنا في القسم الأول التي الهمزة فيه أصل (١) فقيت على أصلها من الإقرار .

وجعل النحويون همزة التانيث منقلبة عن ألف التانيث بدليل قولهم : في صحراء صحاريّ وصحاريّ وصحاريّ (٢) ، وأصله صحاريّ مشدد (٣) ، ثم صحاريّ (٤) مخفف ، ثم صحاريّ (٥) منون أو (٦) صحاريّ (٧) ولم يقل قط فيه صحاريّء بهمزة بعد الياء (٨) .

[ ولو كانت الهمزة أصلاً في التانيث غير منقلبة عن ألف لقليل صحاريّء بهمزة بعد الياء (٩) ] وجعل المؤلف الألف التي انقلبت عنها الهمزة زائدة محضاً لأنه زائد للتانيث لا يلحق بحرف أصلي .

وعلى ذلك / ١٠٨ . أ تبنى قولهم في جمع صحراء صحاريّ وصحاريّ وصحاريّ ،

(١) لأنه ليس فيه زيادة ولا تانيث .

وانظر هذه الأثقال ص : ٥٥٤ - ٥٥٥ .

(٢) قال أبو علي الفارسي : ... وإنما أبدلت همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة بذلك على ذلك أن هذه الصورة إذا زالت زالت الهمزة ، وذلك في قولك في جمع صحراء : صحاريّ فزالت الهمزة وعاد حرف اللين ، الإيضاح العضدي ٢٩٧ .

(٣) صحراء جمعت الجمع الأقصى ، قلبت ألفه ياء لأجل كسرة ما قبلها كما في مصاييح ، فلما قلبت ألفاً رجعت الهمزة إلى أصلها ، فصارت ألفاً لزوال موجب انقلابها همزة ، ثم قلبت الألف ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها ، ثم تدغم الياء في الياء فصارت : صحاريّ . انظر : سر صناعة الإعراب ٨٥/٢ - ٨٦ ، شرح الشافية ١٦١/٢ - ١٦٢ .

(٤) حذف الياء الأولى لاستقبال الياء المشددة في آخر الجمع . انظر : شرح الشافية ١٦٢/٢ .

(٥) كجوار سواء في جميع أحواله . انظر : شرح الشافية ١٦٣/٢ .

(٦) أ : ثم .

(٧) قال الرضي : « والأولى بعد الانتقال إلى هذا الحال - يعني جوار - الانتقال إلى درجة ثالثة وهي قلب الياء ألفاً لصورته كدعوا يسقوط المد الذي كان قبل ألف التانيث فتقول : صحاريّ وعغاريّ وصلاقيّ ، شرح الشافية ١٦٣/٢ .

(٨) قال ابن جني : « ولم نسمعهم أظهروا الهمزة في شيء من ذلك ، فقالوا - صحاريّء وصلاقيّء .

(٩) ولو كانت الهمزة في غير منقلبة لجاءت في الجمع ، سر صناعة الإعراب ٨٥/١ .

(٩) ساقط من : ج .

وذلك أنهم إذا جمعوا صحراء ينبغي أن تنقلب الألف التي بعد الراء ياء بسبب انكسارها بعد ألف الجمع ، فإذا انقلبت هذه الألف ياء بعد الكسرة انبغى ولا بد أن ترجع الهمزة إلى أصلها [ إذ كانت ] في <sup>(١)</sup> [ أصلها <sup>(٢)</sup> ] ألفاً ، وإنما انقلبت همزة في صحراء لاجتماع ألفين فلم يمكن النطق بهما <sup>(٣)</sup> فقلبت همزة لذلك ، فإذا ذهبت الألف الأولى التي أوجبت قلب الثانية همزة انبغى أن ترجع الألف الثانية إلى أصلها فيأتي الألف الذي هو أصلها بعد الياء المنقلبة عن الألف التي بعد الراء <sup>(٤)</sup> والألف إذا جاءت بعد ياء [ كالألف إذا جاءت بعد كسرة يجب <sup>(٥)</sup> ] قلبها ياء ، كما يجب قلبها بعد الكسرة [ كما <sup>(٦)</sup> ] تقول في كتاب كُتِب .

فينبغي أن تقول صحاري فيجتمع في ذلك أفعال الجمع والكسرة والياء أن فتخفف فيصير صحاري خفيفا كجوارِي في جمع جارية ، ثم يفعل به ما يفعل بجواري من تهويض التنوين من يائه على ما سيأتي في موضعه <sup>(٧)</sup> فيصير صحاري متوناً في موضع الرفع والخفض ، وصحاري في موضع النصب غير متون كما فعل ذلك في جوار سواء .

وقوله : وما انقلبت فيه عن أصل <sup>(٧)</sup> .

مثاله : قضاء وكساء <sup>(٨)</sup> .

وقوله : أو عن زائد ملحق بالأصل <sup>(٧)</sup> .

مثاله : علباء لأن همزته منقلبة عن ياء <sup>(٩)</sup> بدليل قولهم علابِي <sup>(١٠)</sup> ، ولو كانت

(١) تكلمة من : ب .

(٢) ساقط من : ج .

(٣) جـ : بها .

(٤) ب : الزائد .

(٥) ساقط من : ب .

(٦) انظر من : ١٠٧٠ - ١٠٧١ .

(٧) الجزئية : ب .

(٨) أصلهما : قضاي وكسلو . انظر : الأصول ٢٤٤/٣ - ٢٤٥ ، سر صناعة الإعراب ٩٣/١ .

(٩) قال سيويه : « فإن قلت : ما بال علباء وجرباء ؟ فإن هذه الهمزة التي بعد الألف إنما هي بدل من

ياء ، كالياء التي في بَرخابه وأشباهاها ، وإنما جاءت هاتان الزائدتان هنا لتلحقا علباء وجرباء بسر داح وسر بال ،

الكتاب ١٠/٢ ، وانظر : سر صناعة الإعراب ٩٩/١ .

(١٠) يجب فيه أن يكون مشدداً أو مخففاً . شرح الشافية ١٦٣/٢ .

أصلاً لقالوا : علائء بهمزة بعد الياء ، وسبب جواز الوجهين في هذين النوعين -  
 أعني الإقرار والقلب - شبيهما (١) بكل واحد من النوعين المتقدمين (٢) ؛ فشبيهما  
 بالنوع الأول الذي همزته أصل من جهة أن الهمزة فيما انقلبت فيه عن أصل ليست  
 بزائدة كما هي في قرآء ووضأ غير زائدة ، وأن الهمزة فيما انقلبت فيه عن زائد ملحق  
 بالأصل كأنها ليست بزائدة من جهة / ١٠٨ ب أنها ملحقة بالأصل فكانت بذلك  
 كأنها لم تتخلص زيادتها وشبيها بالنوع الثاني (٣) من جهة أن الهمزة فيما انقلبت فيه عن  
 أصل ليست من أصل الكلمة ، وإنما (٤) الذي هو من أصل الكلمة ما انقلبت عنه .  
 وأما ما الهمزة فيه ملحقة بالأصل فكونها ليست من أصل الكلمة فيه أبين ،  
 فلما تجاذب الهمزة في هذين النوعين شبه كل واحد من النوعين المتقدمين أجري فيها  
 حكم كل واحد منهما ولم يجعل المؤلف الياء التي انقلبت عنها الهمزة في هذا النوع  
 زائداً محضاً ، كما جعل ألف التانيث التي انقلبت الهمزة في حمراء عنها ، لأنها زادت  
 لتلحق بحرف أصلي وهي الحاء من ميرداح ، أو ما كان مثله كاللام من سربال (٥) .

ودليل زيادتها قولهم (٦) :-

..... بالسّمهريّ المَعْلَبِ (٧)

(١) ج : وشبيهما .

(٢) ما كانت همزته أصلية أو منقلبة عن زائدة .

(٣) ما كانت همزته منقلبة عن زائد . (٤) ب : وإنما .

(٥) انظر ص : ٥٥٧ هـ ، والمباحث الكاملية ٢٢٨/١ .

(٦) القائل هو : امرؤ القيس .

(٧) قطعة من بيت من البحر الطويل تمته :-

وظلّ ليران الصريم غمّاجمٌ يُداعِبُها .....

والبيت من قصيدة مطلعها :-

تخليلني مزابني علقى أم جندبٍ نفضُ لُباتٍ الفؤادِ المَعْدِبِ

أم جندب : زوج امرؤ القيس التي طلقها وعلقه عليها علقمة الفحل ، لباتات : جمع لباتة وهي الحاجة .  
 الصريم : المنقطع من معظم الرمل ، الضامم : جمع غمضة وهي أصوات الثيران عند الذعر : اللسان  
 ٤٤٤/١٢ (خمم) .

فسقط ما بعد الباء من علباء فدل على زيادته .

والهمزة التي للإلحاق منقلبة عن ياء بدليل رجوعها إلى الياء إذا لحقتها تاء التانيث في هذا المثال نحو : دِعْكَايَة <sup>(١)</sup> وِدْرَحَايَة <sup>(٢)</sup> . وانتقلابها همزة إذا لم يلحقها ذلك نحو : علباء وحرباء .

وإنما قلنا : إنها ملحقة بالأصل لأن ذلك أولى من أن تقول : إنها زيدت للشيء ، فإنها إذا زيدت للشيء كانت زيادتها عبثاً ، وذلك مما لا ينبغي أن يكون فعل حكيم على كل واحد من القولين - أعني قول من يقول : إن اللغة إلهام أو اصطلاح <sup>(٣)</sup> .  
وقوله : فأجره إن شئت على الأصل [ وإن شئت على الزائد <sup>(٤)</sup> ] .

= بداعسها : يطاعها . المطب : المشعور بالعباء .

شرح ديوان امرئ القيس ٤٠ ، ٥٢ .

ويروى : فطل . الديوان ( ٣٨٨ ) .

الشاهد فيه : المطب فسقوط ما بعد الباء دليل على زيادته .

الديوان ٥٢ ، المعاني الكبير ١٠٩٥/٢ ، تهذيب اللغة ٤٠٦/٢ ، ٧٢/١٢ ، التكملة والذيل والصلة

٢٢٠/١ ، المباحث الكاملية ٢٢٨/١ ، المشكاة والبراس ١٠٣/١ ( ف ) ، اللسان ٦٢٧/١ ( علب ) ٤٤٤/٢

( غمم ) .

(١) الِدِعْكَايَة : كثير اللحم طال أو قصر . المحكم ١٥٨/١ ، التكملة والذيل والصلة ١٩٦/٥ ، اللسان

٤٢٤/١٠ ( دهك ) .

(٢) الِدِرْحَايَة : كثير اللحم قصير سمين ضخم البطن ليم الخلفة . انظر : تهذيب اللغة ٤١٦/٤ ،

الصحاح ٣٦١/١ ، اللسان ٤٢٤/٢ ( درح ) .

قال ابن جني : ه فإن قيل : ما الدليل على أن الأصل : جِرْنَي وِعْلَنَي دون أن يكون علباو وحرباو

بالواو ؟ فالجواب : أن العرب لما أتت هذا الضرب بالهاء فأظهرت الحرف المنقلب لم تظهره إلا بياء وذلك نحو :

درحاية ودعكاية ، فظهور الباء في المؤنث بالهاء دليل على أن همزة إنما قلبت في حرباء وعلباء عن ياء لا عمالة ه ،

سر صناعة الإعراب ٩٩/١ ، وانظر : الكتاب ١٠/٢ ، ١٠٨ ، المقتضب ٤/٤ .

(٣) قال الفارسي وابن جني وابن فارس إن اللغة إلهام وتوفيق من الله ، وقال كثير من أهل اللغة : إن

اللغة اصطلاح ومواضعة .

انظر تفصيل ذلك في : الخصائص ٤٠/١ - ٤٧ ، الصاحبي ٦ - ٩ ، المزهر ٨/١ - ٢٦ .

(٤) تكملة من : ب . وانظر : الجزولية ٩ب - ١١٠ .

أي على حكم ما همزته أصل في إقرار همزته فتقول علباءان كما تقول : قراءان وكذلك قوله : وإن شئت على الزائد .

أي على حكم ما انقلبت فيه عن زائد محض في قلب همزته واواً فتقول : علباوان كما <sup>(١)</sup> تقول : حمراوان .

وقوله : والأول أحسن <sup>(٢)</sup> .

أي إقرار الهمزة أحسن من قلبها واواً لأن الأصل في التثنية أن تلحق فيها العلامتان من / ٩ ، ١٠ غير تغيير ، وينبغي أن يتم هذا الترجيح بأن يقال : كما أن قلب الهمزة في علباء أحسن من قلبها في كساء مما يجوز فيه الوجهان لأن شبه علباء بحمراء أقوى من شبه كساء به من حيث كانت همزة علباء زائدة كهمزة حمراء وليست كذلك همزة كساء <sup>(٣)</sup> .

### [ جمع المذكر السالم ]

وقوله : وفي <sup>(٤)</sup> المحل : تحذف ما كنت تقلبه في التثنية <sup>(٥)</sup> .

يعني أنك تقول : في موسى مُوسون <sup>(٦)</sup> وتحذف الألف التي كنت تقلبها في

(١) ج : كأن .

(٢) الجزولية : ١٠ .

(٣) قال سيويه : « واعلم أن ناساً كثيراً من العرب يقولون : علباوان وحراباوان شيوها ونحوهما بحمراء حيث كان زنة هذا النحو كثرته وكان الأعر زائداً كما كان آخر حمراء زائداً وحيث مدت كما مدت حمراء .

وقال ناس : كساوان وغطاوان وفي رداء رداوان .... وعلباوان أكثر من قولك كساوان في كلام العرب لشيها بحمراء ، الكتاب ٩٤/٢ - ٩٥ .

وانظر : المقتضب ١٤٩/٣٧ ، والبيِّنات ٤٨١ .

(٥) الجزولية : ١٠ .

(٤) أ ، ج : في .

(٦) قال سيويه : « واعلم أنك لا تقول في حبل وعيسى وموسى إلا حَبْلُون وعيسُون ومُوسُون ،

الكتاب ٩٦/٢ .

التثنية في قولك : موسيان ، وكذلك في رحي اسم رجل رحون وفي : عصا عصون  
فيعني بقوله ما كنت تقلبه في التثنية ألف المقصور ، فإن ألفه تقلب في الثلاثي إلى  
أصلها ياء كان أو واوا أو (١) إلى الياء فيما زاد .

ولا تقلبها في هذا الجمع المذكور السالم بل تحذفها كما قلنا ، وسبب قلبها هناك  
وحذفها هنا ما قلناه هناك من أنه كان ينبغي أن يحذف ألف المقصور بحرف التثنية  
هناك من أجل التقاء الساكنين ، إلا أنه أدى حذفه هناك إلى اللبس (٢) في قولك  
إذا (٣) أضفت عصان عصاك ، فلما أدى حذفها من أجل التقاء الساكنين هناك إلى  
اللبس رددنا الألف إلى أصلها في الثلاثي ، وقلبتاها إلى الياء فيما زاد على ما ذكرناه فيما  
تقدم (٤) لأن الإعلال هناك يؤدي إلى الالتباس (٥) كما تقدم (٤) ، وذلك اللبس معدوم  
هنا .

فإنا (٦) إذا أضفنا قولك : مُوسُون وعيسُون نقول : مُوسُوك وعيسُوك فلا يؤدي  
ذلك إلى اللبس ، فلما لم يكن هنا لبس يؤدي إليه الإعلال بقينا على ما ينبغي من  
الإعلال ولم يرجع إلى الأصل ، لأنه إنما كان رجوعنا إلى الأصل [ هناك (٧) ] ضرورة ،  
[ وقد زالت الضرورة هنا ، فبقينا على ما ينبغي في الموضع من الإعتلال ولايد (٨) ] .  
وقوله : ولا ترد ما كنت ترد (٩) .

يعني أنك تقول في جمع قاض / ١٠٩ ب قاضُون (١٠) ، وتحذف الياء التي كنت

- |                     |                    |
|---------------------|--------------------|
| (١) أ : ولى .       | (٢) انظر ص : ٥٤٩ . |
| (٣) أ : إذ .        | (٤) انظر ص : ٥٤٩ . |
| (٥) ج : الألباس .   | (٦) أ : فكأنا .    |
| (٧) ساقط من : ج .   | (٨) ساقط من : ب .  |
| (٩) الجزولية : ١٠ . |                    |

(١٠) قال سيبويه : « واعلم أن كل اسم آخره ياء تلي حرفاً مكسوراً فطحته الواو والنون في الرفع والياء  
والنون في الجر والنصب للجمع حذفت منه الياء التي هي آخره ... وذلك قولك : قاضون وقاضين وأشبه  
ذلك » ، الكتاب ١٠٥/٢ .

وانظر شرح المقدمة المحسبة ١٣٤/١ ، البدع ٢٤٩/٢

تردها في الثنية في قولك : قاضيان ، وكذلك تقول في تثنية أخ وأب أخوان وأبوان ، وفي جمعهما جمع السلامة ، أخون وأبون<sup>(١)</sup> ، ولا تقول : أخوون ولا أبوون في الجمع فتبين بذلك أن ما كنت ترده في الثنية لا ترده في هذا الجمع .

وسبب رده في الثنية في قولك : قاضيان أن العلة الحاذفة له في ( قاض ) معدومة في الثنية كما هي معدومة في النصب في قولك : رأيت قاضياً ، وذلك أنه إنما حذفت الياء في ( قاض ) في الرفع والخفض لوجوب سكونها فيهما من أجل استئصال<sup>(٢)</sup> الضمة والكسرة في الياء فالتقى ساكنان فحذفت لالتقاء الساكنين .

فإذا ثبت طلب حرف الثنية بفتح آخر الاسم وهو الياء ، فتحركت الياء بحركة خفيفة وهي حركة الفتح التي تطلب بها ألف الثنية ، فإذا تحركت بالفتح ، وحركة الفتح خفيفة لم يكن هناك التقاء ساكنين يوجب الحذف كما كان ذلك في قولك : رأيت قاضياً ، لأن العامل يطلب بفتح آخر الاسم كما يطلب به حرف الثنية ، وإذا فتح لم يسكن ، فلم يكن هناك ساكنان يجب الحذف لهما ولا بد .

فإن قيل : إن حذف الولا من ( أخ وأب ) لم يكن لالتقاء الساكنين وإنما كان على غير قياس<sup>(٣)</sup> فكان يجب أن يبقى المحذوف في الثنية إذ لم يكن لعله أزالها الثنية فكان ينبغي ألا يرجع هذا المحذوف في الثنية ولا في الجمع إذ لم يكن المحذوف في ذلك لعله ، وإنما كان على غير قياس كما تقدم .

فالجواب [ أن<sup>(٤)</sup> ] السبب في رد المحذوف في الثنية في هذا النوع إنما هو

(١) قال سيويه - رحمه الله - : « وسأله عن أب ، فقال : إن ألحقت به النون والزيادة التي قبلها قلت : أبون وكذلك أخ تقول : أخون لا تغير البناء » ، الكتاب ١٠١/٢ ، وانظر : المقنضب ١٧٣/٢ ، الأصول ٤٢٢/٢ .

(٢) ج : استئصال .

(٣) لذلك سمي المحذوف آخره اعتباطاً ( أي من غير علة تصريفية ) .

انظر ما تقدم من : ٥٣٩ ص ٧٨ .

(٤) ساقط من : ج .

رجوع المحذوف في الإضافة في هذه الأسماء ، فلما رددوا المحذوف في هذه الأسماء شبهوا تشبيها بإضافتها من حيث كانت الإضافة ليست بموضع يتغير فيه الاسم عن حاله / ١١٠/ في الأصل كما أن التثنية ليست بموضع يتغير فيه الاسم عن حاله في الأصل فلما أشبهتها - أعني التثنية - للإضافة حكم لأحدهما بحكم الآخر في رد المحذوف إبانة للشبه الذي بينهما (١) .

فإن قيل : وكذلك الجمع المذكور السالم ليس بموضع يتغير فيه الاسم أيضا في الأصل ، وكان ينبغي أن يرد إليه المحذوف فيقال : أخوون وأبوون .

فالجواب : أنهم لم يردوا المحذوف هنا لما يؤدي إليه ذلك من الثقل فإنك إذا رددت المحذوف يتبع ما قبل الآخر الآخر فيؤدي إلى اجتماع ضمات كثيرة أو كسرات كثيرة ، فلما أدى ذلك [ الرد إلى (٢) ] الثقل في الجمع (٣) لم يرد وحكمتنا له بحكم مفرده فكأن الرد كان في التثنية للشبه بالإضافة بشرط الخفة فإذا زال الشرط زال الرد .

وقوله : ويضم ما قبل الواو في الصحيح وفي كل موضع يخاف انقلابها فيه ياء [ من المعتل (٤) ] .

قال بعض الناس (٥) : هذا الفصل محتمل لأنه جعل ضم ما قبل الواو في

(١) انظر ما تقدم [ ص ٥٤٠ هـ ٢ ] . (٢) ساقط من : ب .

(٣) قال ابن بابشاذ : هؤلاء الداعون والفاضون وداعوكم وقاضوكم ، فأق بالضمه قبل الواو وبالكسرة قبل الياء ، وكان أصله : القاضيون والداعيون ، فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت ، فالتقى ساكنان الياء والواو فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وضم ما قبل الواو لتصح الواو لأن الكسرة لو بقيت لا نقلبت الواو ياء على حد ميزان وميماد ، شرح المقدمة المحسبة ١/١٣٤ .

ومثله أبوون وأعوون لو ردت لصارت : أبوون وأخوون ، استثقلت الضمة على الواو فحذفت فالتقى ساكنان ( الواوان ) فحذفت الأولى منهما ، ثم ضم ما قبل الواو ، وكذلك في حالي التصيب والجر نصير أبوين وأخوين ، استثقلت الكسرة على الواو فحذفت ، فالتقى ساكنان الواو والياء فحذفت الواو ثم كسر ما قبل الياء . (٤) ساقط من : ج . وانظر الجزولية : ١٠ .

(٥) القائل هو الشلوبين نفسه إذ كان هو المعترض بهذا الاعتراض ، قال معترضنا على الجزولي : هـ وأتم من هذا وأخصر وتضم ما قبل الواو في جمع غير المقصور . . . شرح الصغير ٩٥ . هـ خلاصه هذا الاعتراض الذي تراه .



الصحيح وفيما يخاف انقلاب الواو فيه ياء من المعتل ، لأنه لا يخلو أن يريد يضم ما قبل الواو ضمه في الأصل أو ضمه في اللفظ فإن كان أراد ضم ما قبل الواو في الأصل ، فكل ما قبل الواو الجمع في الأصل مطرد في الأقسام كلها في الصحيح وفي المشبه بالمعتل ( وفي المعتل كله <sup>(١)</sup> ) بأقسامه الثلاثة المنقوص العام <sup>(٢)</sup> والمنقوص الخاص <sup>(٣)</sup> والمقصور ، ألا ترى أننا نقول في الصحيح زيدون <sup>(٤)</sup> ، ونقول في المشبه بالمعتل ( غزؤون ) إذا جمعنا غزوا اسم رجل ، وفي المنقوص العام : قاضيون في الأصل وفي المنقوص الخاص : أخون وأبون ويون ودمون إذا سمينا بيد ودم رجلا هذا هو الأصل فيها كلها - أعني ضم ما قبل الواو - إلا أنه طرأ في بعض هذه الأسماء <sup>(٥)</sup> / ١١٠ ب اعتلال ولم يطرأ في بعضها اعتلال ، وبعض ما طرأ فيه الاعتلال هو الذي يكون فيه ما قبل الواو في اللفظ [ غير <sup>(٦)</sup> ] مضموم ، وهو المقصور خاصة .

فإن كان أراد المؤلف يضم ما قبل الواو ضمه في الأصل فلا معنى لتخصيصه بعض الأنواع دون بعض حتى يقول في الصحيح وفي كلها .

وإن كان أيضا أراد المؤلف ضم ما قبل الواو في اللفظ لا في الأصل سواء طرأ في المجموع <sup>(٧)</sup> اعتلال أو لم يطرأ ، فما قبل الواو في اللفظ يضم في الأنواع كلها إلا في المقصور خاصة ، فلا معنى لاختصاصه الصحيح ، والموضع الذي يخاف فيه انقلاب الواو فيه ياء من المعتل <sup>(٨)</sup> وهو المنقوص العام نحو : ( قاض ) في قولك : ( قاضون ) دون المشبه بالمعتل ودون المنقوص الخاص .

فإن هذين الضريين أيضا يضم ما قبل الواو فيهما في اللفظ كما يضم في الضريين

(١) ما بين القوسين معاد في : أ .

(٢) كقاض وبابه . انظر ما سبق ص ٥٤٢

(٣) فوك وأحواته . انظر ما سبق ص ٥٣٩

(٤) ج : الزيدون .

(٥) أ . ج : الأشياء

(٦) ساقط من : أ

(٨) انظر كلام ابن بلهفة السابق ص ٥٦٣ ح ٣

الذين ذكرهما ، فلا معنى لتخصيصه الضربين اللذين ذكرهما دون الضربين اللذين أسقطتهما وقد كان حقه إذا أراد هذا أن يقول ما هو أتم من هذا وأحضر وذلك أن يقول : ويضم ما قبل الواو في جمع غير المقصور <sup>(١)</sup> فإن <sup>(٢)</sup> هذا يعم الأربعة الأنواع التي يضم ما قبل الواو فيهما في اللفظ . فهذا أحصر لفظاً <sup>(٣)</sup> وأتم معنى بما ذكره .

[ قلنا <sup>(٤)</sup> ] وللمؤلف أن يقول : الذي ذكرته أحسن فإنه يعطى أن الأصل فيما قبل الواو في هذا الجمع أن يكون مضموماً في الأصل ، وأنه إذا حذف ذلك الذي كان مضموماً في الأصل اتبغى أن يبقى ما قبل الواو في اللفظ بعد [ حذف <sup>(٥)</sup> ] ذلك المحذوف على أصله ، ولذلك كان ما قبل الواو في جمع المقصور مفتوحاً .

وكذلك كان يتبغى أن يكون جمع المقصور العام في نحو : ( قاضي ) فإن الأصل فيه قاضيون إلا أنه استثقلت الضمة في الياء فسكت كما يسكن في رفع المفرد ، والتقت الياء ساكنة هي وواو الجمع <sup>(٦)</sup> فكان / ١١١ أ يتبغى أن يحذف ويبقى ما قبل واو الجمع مكسوراً فيقال : قاضون كما كان ذلك في المقصور <sup>(٧)</sup> ، ولا يتبغى أن يضم لواو الجمع لأنه قد ضم لها الحرف الذي حذف كما كان ذلك في المقصوره ، لكن إنما ضم ما قبل واو الجمع في ذلك لأننا لو [ لم <sup>(٨)</sup> ] نضمه لجاءت واو ساكنة بعد كسرة ، وذلك لا يكون في كلام العرب ، فأبدلنا من الكسرة ضمة لأنه قد خلف الحرف المحذوف في كونه قبل واو الجمع متصلاً بها فحكم له بحكمه ، وذلك لأننا لو قلبنا الواو التي <sup>(٩)</sup> بعد الكسرة ياء كما فعلنا ذلك في ميزان وميماد الذي أصله مؤزان وموعاد <sup>(١٠)</sup>

(١) انظر الشرح الصغير : ٩٥ .

(٢) ج : ان .

(٣) ب : أيضا .

(٤) نكلمة من : ج .

(٥) ساقط من : ب .

(٦) انظر ص : ٥٦٣ هـ .

(٧) لفتح ما قبل الواو فيه نحو : مصطفي : مصطفون .

(٨) ساقط من : ب .

(٩) ب : التي .

(١٠) الواو الساكنة بعد كسر قلب ياء .

انظر في ذلك : الكتاب ٣٥٧/٢ ، المختضب ٢٣٠/١ ، الأصول ٢٦٤/٣ ، سر صناعة الإعراب

لأدى ذلك إلى ذهاب علامة الرفع ، فلما أدى قلب الواو ياء إلى ذهاب علامة الرفع  
 آثرنا عليه أن حكمنا لما ولي الواو في اللفظ بحكم ما يليها في الأصل فضممناه .  
 وإلى ذلك أشرت بقولي : وفي كل موضع يخاف <sup>(١)</sup> انقلابها فيه ياء من المعتل ،  
 فقد أعطى كلامي هذا بمفهومه ما أعطاه كلامكم ، وفوائد كثيرة لم يعطها كلامكم  
 منها : - كيف ينبغي أن يكون ما قبل الواو في اللفظ بعد حذف ما حذف مما كان  
 قبلها في أصله ، وأن الأصل في ذلك [ أن <sup>(٢)</sup> ] يبقى على حاله .  
 وأعطي بمفهومه أيضاً مع ذلك السبب في أن لم يبق على حاله <sup>(٣)</sup> ما لم يبق من  
 ذلك على حاله <sup>(٤)</sup> .

وأعطى أيضاً بمفهومه ما ينبغي أن يكون فيما قبل واو الجمع من الحركات في  
 الأصل .

[ فلما أعطى هذا الكلام ما ينبغي أن يكون فيما قبل الواو من الحركات في  
 الأصل <sup>(٥)</sup> ] وبعد الحذف ، وسبب ما نخرج عن ذلك ما هو كان <sup>(٦)</sup> بمفهومه يعم  
 الأربعة <sup>(٧)</sup> الأنواع ، ويعطي مع ذلك أصل ما قبل الواو فيما لم يقع فيه حذف .  
 وأصل ما قبل في الواو في اللفظ فيما وقع فيه حذف ، وأن ما وجد فيه السبب  
 يخرج عن الأصل <sup>(٨)</sup> يخرج عنه <sup>(٩)</sup> ، وما لم يوجد فيه ذلك يبقى على الأصل <sup>(١٠)</sup>  
 فكان ولا بد أتم فائدة وأعم <sup>(١١)</sup> من ذلك الذي أصلحته به ، وقلم : إنه أتم

(١) ب : بحذف . (٢) ساقط من : ج .

(٣) أي ما قبل الواو .

(٤) أي من الواو فإن كانت ستغير بالإعلال فلا يبقى الآخر على حاله .

(٥) ساقط من : ب . (٦) ب : ما كان .

(٧) من الصحيح والمشبه بالمعتل والمنقوص بقسميه عام وخاص والمقصود .

(٨) للواو بالإعلال .

(٩) عنه أي عن أصله . وذلك في المنقوص العام فخرج الضمة عن أصلها وتقلب ضمة .

(١٠) يعني به المقصود فيبقى ما قبل الواو على فتحه .

(١١) أ : أتم .

وأخصر<sup>(١)</sup> ، فإنه وإن جمع ما قلتم : إنه / ١١١ ب جمعه فإنه نقصه أن يعطي الأصل في النوعين<sup>(٢)</sup> كما أعطاه كلامي ، والسبب فيما عرج عن الأصل كما أعطاه كلامي فقد صار اختصار ذلك الكلام الذي أصلحتم به [ كلامي<sup>(٣)</sup> ] اختصاراً ( افتعلاً من الحسران ) ، لما خسر فيه من القوائد التي ذكرناها فلذلك لم أكتفته وآثرت ما أتيت به عليه .

### [ الجمع بالألف والتاء ]

وقوله : الاسم المجموع بالألف والتاء إما عاري من علامة التأنيث<sup>(٤)</sup> .

مثاله : هندات وزينات .

وقوله في هذا العاري من علامة التأنيث : فلا إشكال فيه<sup>(٥)</sup> .

إن أراد فلا إشكال فيه أصلاً فهو خطأ ، لأنه ليس كل أحد يعرف ما يجمع من هذا النوع بالألف والتاء وما لا يجمع منه ، والذي يجمع من هذا النوع بالألف والتاء هو العلم وما سواه لا يجمع بهما إلا ما شذ<sup>(٥)</sup> .

وإن أراد فلا إشكال في كيفية جمعه إذ ليس فيه إلا إلحاق الألف والتاء [ خاصة فهو صحيح .

والسبب في أن لم يجمع بالألف والتاء<sup>(٦)</sup> ] إلا العلم لأن<sup>(٧)</sup> الجمع بالألف

(١) الشرح الصغير : ٩٥ .

(٢) هما المشبه بالمحل والمنفرد الخاص .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) الجزولية : ١٠ .

(٥) قال ابن بابشاذ : « فما كان مثل زينب وسعاد وعقرب مما لا علامة للتأنيث فيه ، نظرت فإن كان معرفة زدت على جميع ذلك ألفاً ولا ما من أوله . . . . وإن كان نكرة كعقربات وسلهيات لم يلزمك ذلك إلا أن تريد تعريف من تحيره أو تحاطبه » ، شرح المقدمة الفحشية ١١٠/١ ، وانظر : شرح الجمل ١٤٩/١ ، المقرب ٥١/٢ .

(٦) ساقط من : ج .

(٧) أ : أن .

والتاء في المؤنث نظير الجمع بالواو والنون في المذكر ، فكما أن غير الأعلام من المذكر لا تجمع بالواو والنون <sup>(١)</sup> ، كذلك <sup>(٢)</sup> أجروا غير العلم من المؤنث مجراه فلم يجمع بالألف والتاء ، وأيضا فإن حق ما وضع على ألا يكون فيه علامة التأنيث ألا يجمع بالألف والتاء ، لئلا يكون ذلك نقض وضعه من ألا تكون فيه علامة ، استثنوا من ذلك الأعلام لأنهم حملوها على جمع الأعلام المذكورة فجمعت جمع سلامة المؤنث كما جمعت أعلام المذكر جمع سلامة المذكر لاشتباه أحد جمعي السلامة بالآخر فحكموها له بحكمه <sup>(٣)</sup> .

وقوله : فإن كانت هاء حذفها <sup>(٤)</sup> .

مثال ذلك : شجرة وشجرات .

وقوله : وألحقت العلامتين <sup>(٤)</sup> .

يعني الألف والتاء ، وإنما حذف تاء التأنيث من هذا النوع ، وحيث أن الحقت العلامتان ولم تلحق العلامتان مع إثبات <sup>(٥)</sup> التاء كراهية للجمع بين علامتي تأنيث فاستغنى بإحدى التائين عن الأخرى ، وكان المستغنى به تاء تأنيث الجمع لأن تاء تأنيث المفرد / ١١٢ [ لا تعطي إلا تأنيث المفرد <sup>(٦)</sup> ] خاصة ، وتاء تأنيث الجمع تعطي تأنيث الجمع فكانت أولى بالإثبات من التاء التي لا تعطي إلا تأنيث المفرد خاصة <sup>(٧)</sup> .

(١) انظر في اختصار الأعلام بجمعها جمع المذكر سالم .

الإيضاح العضدي ٢١ ، اللع ١٠٥ ، شرح المقدمة المحسبة ١٣٦/١ ، الفصل ١٨٨ ، شرح الفصل ٣/٥ .

(٢) ب : فكذلك .

(٣) ولذلك قلوا : ... إن جمع المؤنث السالم فرع على جمع المذكر السالم ، شرح الفصل ٦/٥ .

(٤) الجزولية : ١٠ .

(٥) ب : ثبات .

(٦) ساقط من : ج .

(٧) قال ابن بابشاذ : « حذف التاء الأولى فلا تجمع بين علامتي تأنيث ، وخصصت الأولى بالحذف

دون الثانية لأن الثانية تدل على معنيين وهما التأنيث والجمع ، والأولى تدل على معنى واحد وهو التأنيث لا غير

فكانت أولى بالحذف » ، شرح المقدمة المحسبة ١١٠/١ - ١١١ ، وانظر : شرح الفصل ٦/٥ .

وقوله : وإن كانت همزة قلبتها واواً وألحقت (١) .

مثال ذلك صحراوات ، وإنما قلبت همزة في هذا النوع كراهية للجمع بين علامتي التانيث ولم يكن ثقل الجمع بين علامتي التانيث [ هنا (٢) ] كثقله فيما علامتا (٣) التانيث فيه في المفرد تاء ، فإن الثقل هناك من وجهين :-

من جهة ثقل التانيث ، ومن جهة تكرير اللفظ (٤) .

والثقل هنا من وجه واحد وهو ثقل التانيث خاصة ، وما كان الثقل أكثر ينبغي أن يكون تغييره أكثر ، فكان تغيير ما كثر فيه الثقل بالحذف ، وتغيير ما قل فيه الثقل بالقلب ، لأن القلب أقل تغييراً من الحذف ، وكان قلب همزة إلى الواو أولى من قلبها إلى الياء ، لأن الياء قريبة كما تقدم لنا (٥) من الألف (٦) ، والواو ليست في قرب الياء منها (٧) ، والجمع بين الأمثال مكروه عندهم فكان قلب همزة إلى الواو أذهب في ألا يجمع بين الأمثال من قلبها إلى الياء ، وهمزة إنما تنقلب إلى أحد حروف المد واللين التي هي الألف والياء والواو (٨) ، فتعذرنا الألف هنا ، لأنه لا يمكن أن يجمع بين ثلاث ألفات فلم يبق إلا الواو والياء ، فكانت الواو أولى لما ذكرناه .

وقوله : وإن كانت ألفاً قلبتها ياء وألحقت (١) .

مثال ذلك : حُجَلِيَّات وإِنما قلبت الألف في هذا النوع ياء لأنه لم يمكن الجمع بين ألف حيلي وألف الجمع ، لأنه لا يمكن النطق بهما ، ولو أمكن لا ينبغي ألا يجمع بينهما كما لم يجمع بين علامتي التانيث في [ جمع (٩) ] ما تقدم .

(١) الجوزية : ١٠ .

(٢) ساقط من : ج .

(٣) ج : علامتي .

(٤) يعني تاء تانيث المفرد وتاء تانيث الجمع .

(٥) ج : لما .

(٦) انظر ما سبق من ٥٥٥ .

(٧) انظر ما سبق من ٥٥٥ .

(٨) انظر ما سبق من ٥٥٥ هـ .

(٩) تكلمة من : ب .

فلم يكن بد من قلب الألف في ذلك ، وقلبت إلى الياء ولم تقلب إلى غير ذلك لأن ألف التانيث تكون رابعة فصاعداً (١) .

والألف إذا كانت رابعة فصاعداً يقلب عليها الياء وبدليل أنها إذا كانت واوياً في الأصل ترجع إلى الياء في مثل قولهم : ملهيان ومغزيان ومدعيان (٢) فلما غلبت عليها الياء / ١١٢ ب في هذا الموضع ، كانت الياء أولى ما تقلب إليه .

وقوله : ولا يجمع بالألف والتاء فعلاء أفعال (٣) .

مثال ذلك : حمراء مؤنث أحمر صفة لا علم .

وقوله : ولا قُتِلَ فَعَلان (٤) .

مثال ذلك : غَضِبِي مؤنث غَضِبان صفة لا علم .

وكان ينبغي له أن يتم هذا الفصل إذ أخذ فيه أعني فصل ما لا يجمع بالألف والتاء بأن يقول : ولا يجمع بالألف والتاء ما كان من المؤنث بغير علامة التانيث ، ولم يكن علماً إلا ما شذ ولا فعلاء أفعال ولا قُتِلَ فَعَلان مادامتا وصفين (٥) ، وقد تقدم أن العرب أجرت مجرى هذا النوع ندماناً فلم تجمع على ( ندمانون ) (٥) ولم يكن مؤنثه ندمى .  
وقوله : مادامتا وصفين (٦) .

يريد أنهما إذا نقلتا عن الوصف إلى تسمية المؤنث بهما جاز جمعهما بالألف والتاء (٦) . [ والسبب في أن لم تجمع فعلاء أفعال ولا فعلى فعَلان بالألف والتاء (٧) ] مادامتا وصفين أن الغالب على الأوصاف أن يكون تانيثها والفرق بينها (٨) وبين المذكور بالهاء ، إلا أن فعلاء أفعال خرج على ذلك ، فلم يكن تانيثه بالهاء ، وكذلك قُتِلَ فَعَلان ،

(١) انظر : الكتاب ٢/ ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٣٨ ، المقضب ٢/ ٢٥٩ ، الأصول ٢/ ٤١٠ .

(٢) انظر ما سبق من : ٥٥٠ . (٣) الجزولية : ١٠ .

(٤) أضاف الشارح قوله : - ولم يكن علماً - والباقي في الجزولية ١٠ .

(٥) انظر من : ٣٩٨ ثم انظر : ٢٥ ، ٣٥ .

(٦) قال سيوريه : وليس شيء من الصفات آخره علامة التانيث يمتنع من الجمع بالتاء نحو ( فعلاء أفعال وفعلى فعَلان ) ، ووافق الأسماء كما وافق غيرهم من الصفات الأسماء وقالوا بطحاوات حيث استعملت اسمثال الأسماء كما ظنوا : ضحروا ، الكتاب ٢/ ٢١٣ .

(٧) ج : بينها .

(٨) ساقط من : ب .

فكان وضعهما بذلك على مخالفة الصفات ، في ألا يكون تأنيثهما <sup>(١)</sup> بالتاء فضموا لهما هذا الغرض بأن لم يجمعوهما بالألف والتاء ، لئلا يكون تأنيثهما إن جمعا [ بالألف <sup>(٢)</sup> ] والتاء <sup>(٣)</sup> ، ووضعهما على خلاف ذلك ، ثم لم يجمعوا مذكرهما بالواو والتون <sup>(٤)</sup> ، فلم يقل : ( أحمران ولا غضبانان ) حملا على امتناعهم من حمراوات وغضبانات <sup>(٥)</sup> ، لأن الجمع بالألف والتاء نظير الجمع بالواو والتون فحملوا أحدهما على الآخر في الامتناع منه ، وصار أحدهما كأنه الآخر عندهم ، فإذا أرادوا جمع النوعين جمعوهما بالتكسير <sup>(٦)</sup> ، واستغنوا بذلك عن جمع السلامة فيهما .

وكانت العلة الجالبة لذلك [ كله <sup>(٧)</sup> ] مخالفة هاتين الصفتين لسائر الصفات في التأنيث بالتاء فلم يكن الامتناع إلا مادامتا وصفين <sup>(٨)</sup> ، فإذا انتقلتا عن الوصفية [ إلى الاسمية <sup>(٩)</sup> ] زال سبب / ١١٣ الامتناع .

وقوله : ولا شيئا من الأوصاف .... إلى آخره <sup>(١٠)</sup> .

مثاله : صبور وشكور <sup>(١١)</sup> .

وقوله : ولا من الخاصة بالمؤنث <sup>(١٢)</sup> .

مثاله : حائض وطاهر .

وقوله : وليس فيها علامة التأنيث <sup>(١٣)</sup> .

- (١) ب : تأنيثها .  
 (٢) تكملة من : أ .  
 (٣) ب ، ج : بالتاء .  
 (٤) ج : غضباوات .  
 (٥) فيقولون في جمع أحمر : حُمُرٌ وحُمُرَانٌ ، وحمراء : حُمُرٌ . انظر : الكتاب ٢١١/٢ .  
 (٦) وغضبانان وغضبي يكسران على غضاب ، بحذف الزيادة التي في آخره ويوافق مؤنثه مذكوره ، انظر الكتاب ٢١٢/٢ .  
 (٧) تكملة من : ب .  
 (٨) انظر في امتناع جمعهما جمع نصحيح مادامتا صفتين :-  
 الكتاب ٢١٣/٢ ، شرح المقدمة المحببة ١١٢/١ ، المباحث الكاملية ٢٣٤/١ ، شرح الجزولية ٤١٧/١ .  
 (٩) ساقط من : ج .  
 (١٠) الجزولية ١٠ ، أ ، وفيها : هـ .... الواقعة على المذكر والمؤنث بلفظ واحد هـ .  
 (١١) قال سيويه عن الوصف الذي يستوي فيه المذكر والمؤنث : هـ وليس شيء من هذا وإن عيت به =



يريد في الأوصاف المشتركة <sup>(١)</sup> أو الخاصة <sup>(٢)</sup> ، وقد كان أبين منه أن يشئ الضمير فيقول : وليس فيهما علامة التانيث ، لأنه أبين في إرادة الأوصاف المشتركة التي ذكر والخاصة .

وكون هذين النوعين لا يجمعان بالألف والتاء على القياس فإنهما جاءا بغير هاء على إرادة الشخص ، فالصفة إذن صفة مذكر وصفة المذكر لا تجمع بالألف والتاء <sup>(٣)</sup> .

وإنما نبه المؤلف على أنهما لا يجمعان بالألف والتاء مع العلم بأن صفة المذكر لا تجمع بالألف والتاء لأنه ليس كل أحد يعرف أن هذين النوعين من صفات المذكر ، ولا هو أيضا شيء وقع عليه إطباق <sup>(٤)</sup> النحويين ، وإنما هو مذهب سيبويه <sup>(٥)</sup> - رحمه الله - خاصة وينبغي أن يكون تعليل امتناع جمعه بالألف والتاء على مذهب غيره ، كتعليل امتناع جمع فَعْلَانِ وفَعْلَاءِ أَفْعَلِ ، والمؤنث الذي ليس فيه علامة من غير الأعلام .  
وقوله : ما لم ينقل إلى العلمية <sup>(٦)</sup> .

هذا كما تقدم في فَعْلَاءِ <sup>(٧)</sup> أَفْعَلِ وفي فَعْلَانِ <sup>(٨)</sup> .

= الآمين يجمع بالواو والنون كما أن مؤنثه لا يجمع بالتاء ، لأنه ليس فيه علامة التانيث لأنه مذكر الأصل ، الكتاب ٢٠٨/٢ - ٢٠٩ .

(١) بين المذكر والمؤنث .

(٢) بالمؤنث .

(٣) هذا مفهوم قول سيبويه : ..... كما أن مؤنثه لا يجمع بالتاء لأنه ليس فيه علامة التانيث لأنه مذكر

الأصل ، ، الكتاب ٢٠٨/٢ - ٢٠٩ .

(٤) ج : اتفاق .

(٥) انظر الهامش رقم : (٣) .

(٦) الجزولية : أ .

(٧) أ ، ب : فعل .

(٨) انظر ما سبق ص : ٥٧٠ .

وهنا تنهى نسخة ج ، وجاء في آخرها : [ كمل الجزء الأول بحمد الله وعموته وتأيدته وتوفيقه وتسديده وصلّى الله على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما .

يلوه في الجزء الثاني - إن شاء الله تعالى - بعد ذكر اسم الشيخ وعموته والخطة المتقدمة في أول الكتاب باب الفاعل ، رحم الله كاتبه وصاحبه وقراءه ونفع به المسلمين أجمعين وصلّى الله على محمد وآله .

وافق الفراغ من نسخة [ كذا ] هذا الجزء نفع الله به صاحبه ومن قرأه والمسلمين أجمعين وذلك في يوم الثلاثاء سابع عشر شوال المبارك الذي من سنة أربع وخمسين وستة مائة غفر الله لكاتبه ولصاحبه .

### باب الفاعل

قوله : إذا ذكر الفعل أدرك أنه لا بد له من فاعل ، وأدرك أنه أقل ما يكون واحداً ، وأن أصله التذكير <sup>(١)</sup> .

هذه مقدمة يبنى عليها الجواب عن سؤالين يسأل عنهما من هذا الباب :-

أحدهما : لِمَ جُعِلَ في الفعل علامة لتأنيث الفاعل في قولك : ضربت هند زيدا ، أو لتثنيته <sup>(٢)</sup> وجمعه في لغة من فعل ذلك <sup>(٣)</sup> ، ولم يُجْعَل في الفعل علامة لتأنيث المفعول <sup>(٤)</sup> إذا قلت : ضرب زيد هنداً <sup>(٥)</sup> أو تثنيته وجمعه <sup>(٦)</sup> في لغة أولئك ؟ والثاني : لِمَ جعلت العلامة في الفعل في ذلك لتأنيث دون التذكير وللتثنية والجمع دون الإفراد ؟

فأما السؤال الأول / ١٣١ ب فجوابه قوله : إذا ذكر الفعل أدرك أنه لا بد له من فاعل <sup>(٧)</sup> . ومعنى كون هذا جواباً لذلك أن كل فعل متى ذكر فإنه يدل على أن له فاعلاً ولا بد ، وليس كل فعل إذا ذكر يدل على أن له مفعولاً ولا بد .

فدلالة الفعل على الفاعل أقوى من دلالة على المفعول لأنه لا يستغني عن الفاعل وقد يستغني عن المفعول ، فلما كان الفعل لا يستغني عن الفاعل ، وكان يستغني عن المفعول صار الفعل والفاعل كالشيء الواحد <sup>(٨)</sup> .

- (١) الجزولية : ١٠ .  
 (٢) سنائي انظر ص : ٥٧٦ .  
 (٣) ب : ضرب زيد هنداً فلم يقل : ضرب زيد هنداً .  
 (٤) يعني تثنية المفعول وجمعه .  
 (٥) قال سيويه : « الفعل لا بد له من فاعل » ، الكتاب ١ / ٤٠ . وانظر : المقتضب ١ / ١٥٧ ، ٢ / ٥٩ ، ٥٠ / ٤ ، الأصول ١ / ٧٥ .  
 (٦) فاعلاً ومفعولاً .  
 (٧) قال الزمخشري : « والأصل أن على الفعل لأنه كالجزء منه » ، المفصل ١٨ ، وقال الأنباري : « فاعل فاعل . فلم لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل ؟ » . قيل : لأن الفاعل ينزل منزلة الجزء من الكلمة هو والفعل ، أسرار العربية ٧٩ ثم استدل الأنباري على ذلك بسبعة أدلة . انظر : أسرار العربية ٧٩ - ٨٢ .

فلما صار الفعل مع الفاعل كالشيء الواحد واحتيج إلى أن يجعل في الفعل علامة لحال غيره<sup>(١)</sup> من تأنيث أو تثنية أو جمع كان أولى ما يلحق له العلامة<sup>(٢)</sup> في الفعل ما كان مع الفعل كالشيء الواحد ، لأن حق علامة التأنيث أن تكون في المؤنث لا في غيره ، وكذلك علامة المثني أو المجموع حقها أن تلحق أيضا في المثني والمجموع لا في غيرها فينبغي إذا ألحقنا علامة الشيء في غيره أن يكون ذلك الغير<sup>(٣)</sup> معه كالشيء الواحد ، فلذلك لحقت<sup>(٤)</sup> العلامة في ذلك الفعل للفاعل لا للمفعول لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد ، والمفعول ليس مع الفعل كذلك .

وأما السؤال الثاني : وهو لِمَ جُعِلت العلامة في الفعل في ذلك للتأنيث دون التذكير وللتثنية والجمع في لغة من فعل ذلك دون الإفراد ؟

فجوابه في قوله : إذا ذكر الفعل أدرك أنه لابد له من فاعل ، وأنه أقل ما يكون واحدا فمعنى ذلك : أنه - أعني الفعل - لا يستغني عن فاعل واحد ، ويستغني عن فاعل مثني وعن فاعل مجموع ، فإذا كان الواحد لا يستغني عنه والتثنية والجمع يستغني عنهما كان ما لا يستغني عنه تقوى الدلالة عليه ، وما يستغني عنه تضعف الدلالة عليه ، فلما انقسم ما لا يستغني الفعل عنه وهو الذي مع الفعل كالشيء الواحد ، ويمكن أن يجعل في الفعل علامة له لكونه معه كالشيء الواحد إلى قسمين / ١١٤ : أحدهما : يستغني عنه ، والآخر لا يستغني عنه ، جعلوا العلامة مع الذي يستغني عنه منهما دون الذي لا يستغني عنه لأن قوة الدلالة فيه أغنت عن جعل العلامة له ، وضعف الدلالة في الآخر أحوجت إلى جعل العلامة له .

فلذلك جعلوا العلامة للتثنية والجمع دون الإفراد ، لقوة الدلالة على الإفراد وضعفها في غيره .

- وانظر : شرح المفصل ١/ ١٤ ، ٧٥ ، وفي ( ص ١٤ ) بحسب أدلة على أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد .  
 (١) ب : لحاله غير معنى .  
 (٢) ب : يلحق الألف لأنه .  
 (٣) ( ال ) حرف التعريف لا تدخل على غير ، وقد سبقت الإشارة إلى هذا انظر ص ٢٠٨ ٢٠٧ .  
 (٤) ب : ألحقت .

وكذلك جعلوا العلامة مع التانيث دون التذكير ، لأن التذكير هو الأصل والتانيث فرع <sup>(١)</sup> ، والحاجة إلى الأصل أمس مها إلى الفرع ، وإذا كانت الحاجة إليه أمس فدلالته عليه أقوى ، فلم يحتج الأصل الذي هو التذكير إلى العلامة ، واحتاج الفرع الذي هو التانيث إليها ، فلذلك لحقت العلامة مع التانيث دون التذكير .

ورعنا كان في هذه المقدمة [ أيضا <sup>(٢)</sup> ] ما هو جواب لسؤال ثالث وهو : لم - إذا أضمر الفاعل في فعل الغائب <sup>(٣)</sup> - ظهرت صورة الضمير إذا كان مثنى أو مجموعا ، ولم يظهر إذا كان واحدا ، ألا ترى أنك تقول : إن زيدا قام ، وإن الزيدين قاما ، وإن الزيدين <sup>(٤)</sup> قاموا فتظهر صورة الضمير الغائب إذا كان مثنى أو مجموعا ، ولا تظهر إذا كان مفردا هذا في الفاعل والمفعول الذي لم يسم فاعله فيسأل السائل : لم خص الأفراد بعدم الظهور دون التثنية [ والجمع <sup>(٥)</sup> ] ؟

فيكون جوابه : لما قويت الدلالة على الفاعل في ذلك من وجهين ، وكذلك المفعول الذي لم يسم فاعله لأنه يجري مجرى الفاعل ، أحدهما : من حيث كان الفعل لا بد له من فاعل ، والثاني : من حيث كان الفاعل <sup>(٦)</sup> أقل ما يكون واحدا ، صارت دلالة على الفاعل المفرد في ذلك من وجهين مع تقدم ذكره فاستغني عن إظهاره ، والمثنى والمجموع لم يقو قوة المفرد في ذلك فأظهر ضمير كل واحد منهما .

فإن قيل : فالتانيث كالتثنية والجمع في عدم قوة الدلالة عليه فكان ولا بد ينبغي أن يظهر / ١١٤ ب الضمير المفرد إذا كان مؤنثا في نحو : إن هندا قامت ، لأنه لا تقوى الدلالة عليه قوته على التذكير ، كما لا يقوى الدلالة على المثنى والمجموع قوته على الأفراد .

(١) المذكر أصل الأشياء والمؤنث فرع عنه وثان له . انظر في ذلك :-

الكتيب ٢٢/٢ ، المقضب ٣٥٠/٣ ، التبصرة والتذكرة ٦١٣/٢ ، البديع ١٨٩/٢ .

(٢) ب : أضمر في فعل الغائب الفاعل .

(٣) تكلمة من : ب .

(٤) تكلمة من : أ .

(٥) أ : الزيدون .

(٦) أ : الفعل .

فالجواب :- أن التانيث ليس كالتثنية والجمع في الفرعية ، لأن التانيث في (١) المؤنث لا يفارقه ، أعني بذلك المؤنث في الأصل الذي هو الحقيقي ، لأن غير الحقيقي مشبه ، والتثنية والجمع قد يفارقان كل واحد من المثني والجمع فيصير مفردا ، فلما كان التانيث لا يفارق المؤنث ضعفت فرعيته ، فألحقوه بالأصل [ الذي هو التذكير ، والتثنية والجمع بقيا على فرعيتهما ولم يلحقا بالأصل (٢) ] ونحو هذا راعى من لم يلحق الفعل علامة لتثنية الفاعل المثني ، وجمع الفاعل المجموع ، إنما هم أهل لغة : « أكلوني البراغيث » (٣) ، وهي لغة ضعيفة (٤) .

فإنما راعى هؤلاء الأكر أيضا لزوم التانيث فاعتدوا به ، وعدم لزوم التثنية والجمع فلم يعتدوا به انتحاء لاعتدادهم باللازم (٥) وعدم اعتدادهم بالعارض .

وقوله : ولا يدرك التانيث (٦) .

يريد : ولا يدرك التانيث بوجه من الوجوه الثلاثة المتقدمة ؛ التي هي أن المدلول

(١) في ، معادة في : أ . (٢) تكلمة من : أ .

(٣) لغة تنسب إلى القبائل الآتية : بنو الحارث بن كعب ، وطىء ، وأزد شنؤة .

انظر هذه اللغة في : الكتاب ٥/١ ، ٦ ، ٣٩ ، ٨/٢ ، معاني القرآن للأخفش ٢٦٢/١ ، الأصول ٧١/١ ، ١٣٦ ، ١٧٢ ، ٨٢/٢ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، [عرب القرآن ٥١١/١ ، البصريات ٨٢٦/٢ ، الضادات ١٠٩ ، الأمالي الشجرية ١٣٢/١ ، ١٣٤ ، شرح المفصل ٢٩/٣ ، ٧/٧ ، البحر المحيط ٢٩٧/٦ ، التذيل والتكميل ١١٧/٢ ، منج السالك ١٠٢ ، توضيح المقاصد ٧/٢ - ٨ ، الجنى الثاني ١٩٧ - ١٩٨ ، المغني ٤٠٤/١ ، شرح ابن عقيل ٨٠/٢ - ٨٥ .

(٤) قال أبو حيان : « قيل : وهي لغة شاذة ، قيل : والصحيح أنها لغة حسنة وهي من لغة أزد شنؤة » ، البحر المحيط ٢٩٧/٦ ، وجاء في التذيل والتكميل ١١٧/٢ : « ... أئمة هذا العلم متفقون على أن ذلك لغة قوم من العرب مخصوصين فوجب تصديقهم في ذلك كما تصديقهم في غيره » .

وقال ابن أم قاسم : « ولا يقبل قول من أنكرها » ، يعني هذه اللغة ، توضيح المقاصد ٧/٢ - ٨ .

وللمسألة شواهد كثيرة من الحديث كقوله ﷺ : « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » ، وشواهد من الشعر . جاءت في التذيل وفي غيره من المصادر السابقة .

(٥) ب : بالزوم .

(٦) الجزولية : ١٠ - بعده : « ... ولا التثنية ولا الجمع » .

عليه لا بد أن يكون أو أنه أقل ما يكون أو أنه الأصل (١) .

وقوله : فيحتاج ما لا يدرك إلى علامة (٢) .

يريد ما لا يدرك بوجه من تلك الوجوه الثلاثة ، أي أن العرب فرقت بين ما يدرك بوجه ما ، وبين ما لا يدرك فجعلت ما يدرك بوجه ما دون علامة ، وما لا يدرك بوجه بالعلامة فرقا بينهما (٣) .

وقوله : فإذا أسند الفعل إلى المفرد والمثنى (٤) .

مثاله : قامت هند ، وقامت الهندان ، واستظهر بهما على المجموع نحو قولك : قام الهنود ، وقامت الهنود ، لأنه يجوز (٥) تذكير الفعل له (٦) وتأنيته (٧) .  
وقوله : من ظاهر المؤنث (٤) .

استظهر بالظاهر في ذلك على المضمرة / ١١٥ لأنه إذا أسند الفعل إلى المضمرة أنت لا غير (٨) نحو : قاطمة قامت ، إذ لا لغة هنا غير لغة التأنيث (٩) .  
وقوله : الحقيقي (٣) .

(١) أخذنا من قول الجزولي : إذا ذكر الفعل أدرك أنه لا بد له من فاعل ، وأنه أقل ما يكون واحداً وأن أصله التذكير ، الجزولية : ١٠ .

(٢) الجزولية : ١٠ .

(٣) فالفاعل المفرد يدرك فلا يحتاج إلى علامة ، والتثنية والجمع والتأنيث على هذا لا تترك فحتاج إلى علامة . انظر : المباحث الكاملة ٢٣٨/١ ، شرح الجزولية : ٤١٩/١ .

(٤) الجزولية : ١٠ - ب . (٥) أ : لا يجوز . وما أثبتته هو الصحيح .

(٦) للمجموع . (٧) سبأني بيان حكمه من : ٥٨٠ .

(٨) زعم ابن هشام أن قولهم ( لا غير ) لحن . انظر المعنى ١٦٩/١ .

وقد رد عليه شراح المعنى بأنه مسجوع عن العرب كقول الشاعر :-

جواباً به . تنجو اعتمد قورينا      لئن عمل أسلفت لا غير نأل

ونقل الأئمة كالزحشري وابن الحاجب والأندلسي .

انظر : النصف للشمني ٣١٠/١ ، وحاشية الدماميني على المعنى ٣٠٩/١ ، حاشية الدسوقي ٢٣١/١ ،

حاشية محمد الأمر ١٣٦/١ .

(٩) انظر في وجوب تأنيث الفعل المسند إلى ضمير مؤنث :-

نتائج الفكر ١٦٧ ، ١٦٩ ، المباحث الكاملة ٢٣٨/١ ، البسيط ٢٦٥/١ .

استظهر به على المؤنث غير الحقيقي ، لأنه إذا أسند إليه الفعل جاز فيه الأمران نحو : طلعت الشمس وطلع الشمس .

وقوله : ولم يفصل بينهما (١) .

استظهر به على ما فصل [ فيه (٢) ] بين الفاعل المؤنث الذي فيه الشروط المتقدمة (٣) وبين فعله نحو : حضر القاضي اليوم المرأة و :-

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطَلُ أُمَّ سُوءٍ (٤) . . . . .

وقوله : فالعلامة لازمة في اللغة المشهورة (١) .

استظهر به على ما حكاه سيويه من قول بعض العرب : قال فلانة (٥) .

وقوله : وحذفها مع الفصل (٦) أسهل منه بلا (٧) فصل (١) .

هنا ذكر حكم (٨) ما فصل فيه بين الفاعل الذي فيه الشروط المتقدمة (٩) وبين

(١) الجزولية : ١٠ ب .

(٢) تكلمة من : أ .

(٣) انظر ص : ٥٧٧ .

(٤) القائل هو : جرير ، وهنا صدر بيت من البحر الوافر عجزه :-

عَلَى بَابِ اسْتَبْهَأَ صُلْبٌ وَشَامٌ . . . . .

من قصيدة في هجاء الأخطل مطلعها :-

مَتَى كَانَ الْبَيْتُ يَلْوِي طُلُوجَ سَبَبِ اللَّيْلِ لَيْتَ لَيْتَ لَيْتَ لَيْتَ لَيْتَ لَيْتَ لَيْتَ

الصلب : جمع صليب معروف ، شام : جمع شامة وهي الأثر الأسود في البدن .

اللسان ٣٢٩/١٢ ( شيم ) .

الشاهد فيه : فصل بين الفعل ( ولد ) ، وفاعله المؤنث الحقيقي بفصل لذلك لم تلزمه تاء التأنيث .

الديوان ٥١٥ ، المقضب ١٤٥/٢ ، ٣٤٩/٣ ، شرح الكتاب ١٧٢/٢ ، ضرورة الشعر ٢١٢ ، التكملة

١١٥ ، الخصائص ٤١٤/٢ ، الأمالي الشجرية ٥٥/٢ ، ١٥٣ ، الإنصاف ١٧٥/١ ، شرح المفصل ٩٢/٥ ،

المباحث الكاملة ٢٣٩/١ ، المشكاة والنباس ١٠٩/١ ( ف ) ، المقاصد النحوية ٤٦٨/٢ .

(٥) قال سيويه : وقال بعض العرب : قال فلانة ، وكالما طال الكلام فهو أحسن نحو قولك : حضر

القاضي امرأة ، لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل ، الكتاب ٢٣٥/١ .

(٦) ب : الأصل .

(٧) ب : لا .

(٨) ب : ذكر فيه حكم .

(٩) انظر ص : ٥٧٧ - ٥٧٨ .

فعله نحو : حضر القاضي اليوم امرأة<sup>(١)</sup> [ و :-

.... وَ لَدَّ الْأَخْيَطَلُ أُمُّ سُوَيْبٍ<sup>(٢)</sup> ] .....

وقوله هنا<sup>(٣)</sup> : ( أسهل ) ، ولم يقل : ( أحسن ) إشارة إلى أن الحذف هنا قبيح مثله مع عدم الفصل<sup>(٤)</sup> ، إلا أن احتمال قبحه مع الفصل أسهل ، والذي سهله أنه لما كان حذف العلامة قد يجوز مع الفاعل في ذلك إذا اتصل على لغة ضعيفة وهي قول من قال : قال فلانة وكان هنا بين الفعل والفاعل ما طال به الكلام ، والطول يجوز معه من الحذف ما لا يجوز دونه سهل الحذف هنا ، وهذا معنى قول سيويه في هذا كأنهم جعلوا ذلك على المعاقبة كاهاء في زنادقة وما أشبه ذلك<sup>(٥)</sup> ، أي أن الطول هو الذي سهل الحذف [ فيكونه قد سهل الحذف<sup>(٦)</sup> ] كأنه قد عاقب ما كان في الكلام قبل هذا الطول من لزوم التأنيث ، كما عاقبت التاء<sup>(٧)</sup> في زنادقة ما كان في اللفظ قبلها من الياء في نحو زناديق ، إذ سبب المعاقبة في ذلك أنهم استقلوا اجتماع الزادتين في الكلمة عند إرادتهم تأنيث / ١١٥ ب الجمع فجعلوها على المعاقبة . وسبب ذلك إنما هو ثقل اجتماعهما كما كان سبب حذف التاء هناك [ استقفاهم<sup>(٨)</sup> ] الطول الحادث بالفصل<sup>(٩)</sup> .

وقوله : ولا تلزم في الجمع مطلقا<sup>(١٠)</sup> .

- (١) أ : المرأة ، ثم انظر كلام سيويه السابق .  
 (٢) تكملة من : أ .  
 وقد سبق تخريجه . انظر ص : ٥٧٨ هـ .  
 (٣) ب : قلنا .  
 (٤) استعمل سيويه هنا كلمة أحسن . انظر : الكتاب ٢٣٥/١ .  
 (٥) قال سيويه : ..... نحو قولك : حضر القاضي امرأة لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل ، وكأنه شيء يصير بدلا من شيء كالمعاقبة نحو : زنادقة وزناديق ، فيحذف الياء لئلا تكون الهاء ، وكأقولوا في ( مختلم ) : مفيلم ومفيلم ، وكأن الياء صارت بدلا لما حذفوا ، الكتاب ٢٣٥/١ .  
 (٦) تكملة من : ب .  
 (٧) ب : الهاء .  
 (٨) تكملة من : أ .  
 (٩) ب : بالفعل .  
 (١٠) الجزولية : ١٠ ب .



يعني بقوله مطلقا سواء كان جمع تكسير أو جمع سلامة وسواء كان جمع مؤنث حقيقي أو غير حقيقي ، وسواء كان جمع مبكر أو مؤنث جمع تكسير كان ذلك أو جمع سلامة ، وسواء كان فيه الفعل أو لم يكن ومثال ذلك : قامت الهنود وقام الهنود وقامت الهندات ونفعت المواعظ ونفع المواعظ ، وكذلك نفعت المواعظ ، [ ونفع المواعظ (١) ] وقام الرجال وقامت الرجال ، وقام الزيدون وقامت الزيدون .  
وبالفصل بين الفعل وفاعله في ذلك كله : قامت اليوم الهنود وقام اليوم الهنود ، وكذلك في باقي المثل (٢) المتقدمة .

وهنا ذكر أيضا حكم الفاعل المؤنث الذي فيه الشروط المتقدمة ، وإذا لم يكن مفرداً أو مثنى وكان مجموعاً .

وهذا ليس كما ذكره المؤلف في مذهب المحققين إلا في جمع التكسير واسم الجمع (٣) ، وأما جمع المؤنث السالم نحو : قامت الهندات فتحكمه حكم المفرد والمثنى . وكذلك حكم جمع المذكر السالم حكم المفرد منه أيضا والمثنى (٤) .

وإنما (٥) افرق المجموع من المفرد والمثنى عنده لأن المجموع في ذلك كله إن كان مؤنثاً غير حقيقي فمجواز الوجهين فيه على أصل جوازهما في المؤنث الحقيقي (٦) وسيأتي ذلك (٧) .

وإن كان مؤنثاً حقيقياً أو مذكراً (٨) فإنه قد حدث فيه بحدوث معنى الجمع في

(١) تكلمة من : ب . (٢) ب : المسائل .

(٣) قال اللورقي : ... إنما يعني في جمع التكسير واسم الجمع ، أما جمع السلامة فلا ، وذلك أن جمع التكسير تؤول تارة بالجماعة وتارة بالجمع ، ولا ينظر فيه إلى الواحد قال تعالى : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ﴾ ، وقال سورة ﴿ ... المباحث الكاملة ٢٤١/١ . وانظر : الكتاب ٢٣٦/١ ، نتائج الفكر ١٦٩ .

(٤) قال السهيلي : ... فإن كان الجمع مسلماً فلا بد من التذكير لسلامة لفظ الواحد ، فلا تقول : قالت الكافرون كما لا تقول : قالت الكافر ، لأن اللفظ بماله لم يتغير بطوره الجمع عليه ، نتائج الفكر ١٦٩ .

(٥) أ : إنما .

(٦) كذا في النسخين ، ولعل الصحيح في المؤنث غير الحقيقي .

(٧) انظر ص ٥٨٢ - ٥٨٤ . (٨) ب : ومذكراً .

الاسم تأنيث غير حقيقي ، وهو معنى الجماعة والحكم للطاريء أهدأ كما قال (١) :-  
.... وإنما توكل بالأدنى وإن جُل ما يمضي (٢)

فلما كان [ تأنيث (٣) ] الجماعة تأنيثاً (٤) غير حقيقي جاز معه الوجهان ، كما  
جاز في المؤنث غير الحقيقي هذا توجهه / ١١٦ للمذهب المؤلف (٥) .

(١) القائل : هو أبو عراش الحلبي .

(٢) من البحر الطويل وكلمة البيت :-

بلى إنما تنفى الكلوم وإنما

وهو من قصيدة لأمالي في رثاء أخيه عمرو ونجدة ابنه عراش مطلقها :-

حملت إلهي بقذ غزوة إذ نجا بعراش وتغنى الشعر أقرن بين تغنى

الكلوم : جمع كلم وهو الجرح . اللسان ٥٢٤/١٢ (كلم) . توكل : بالبناء للمفعول ، من وكفه بأمر  
كنا توكلنا إذا فرضته إليه وألزمته به إلزاماً . الخزانة ٤١١/٥ .

قال اليزدادي : قال الفاري : يقول : إنما نحون على الأكراب فالأقرب ، ومن مضي لسبناه ولو عظم ما  
مضى ، الخزانة ٤١١/٥ - ٤١٢ .

ويروى على أنها .... الحماسة ٣٨٦/١ .

الشاهد فيه : ذكر الشارح هذا البيت معطلاً - إذ ليس فيه تأنيث على معنى الجماعة - وجه العمل ، أنا  
موكلون بالأقرب والأدنى حتى لو كان طارئاً .

ديوان الحلبيين ١٥٩ ، الكامل ٧١٣/٢ ، الحماسة ٣٨٦/١ ، حاشية البحري ٢٥٧ ،  
المصانص ١٢٠/٢ ، المحصب ٢٠٩/٢ ، الزهرة ٥٥٠/١ ، العقد الفريد ٣٨/٣ ، الأمل ٢٢١/١ ، الأمان  
٤٣/٢١ ، أمالي المرتضى ١٩٩/١ ، سبط الآل ٦٠١/١ ، شرح الكافية ٢٨/٢ ، شرح المفصل ١١٧/٣ ،  
المغني ١٥٥/١ ، شرح شواهد المغني ٤٢١/١ - ٤٣٣ ، الخزانة ٤٠٥/٥ - ٤١٩ ، شرح آيات مضي اللبيب  
٢٥٢/٣ - ٢٥٩ .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) أ : ثانياً .

(٥) هنا عند الشارح ، وأقول : لعل الجزولي جرى على ملهيب الكوفيين ، فزعمهم يهرون الجمع السالم  
مجرى جمع التكسير ، والجمع المكسر مجرى مجرى المؤنث غير الحقيقي .

انظر : البسيط ٢٦٧/١ ( الغرب ) ، منجج السالك ١٠٥/١ ، توضيح المقاصد ١٤/٢ .

ولمّا هذا أشار أبو حيان رحمه الله تعالى بقوله : « وظاهر قول الجزولي جواز لامت الزيدون وقلم المندبات  
لأنه قال :- قلصدا الماء - ولا تلزم في الجمع مطلقاً » ، القليل والتكميل ١١٥/٢ .

وأما مذهب المحققين <sup>(١)</sup> فأنهم فرقوا في ذلك بين ما ذهب فيه ما كان أولاً بالجملة ، وبين ما لم يذهب فيه ما كان أولاً بالجملة .

قالوا : فجمع التكسير ذهب فيه حكم المفرد الذي كان أولاً بالجملة فكان الحكم للطارئ ، وجمع السلامة كان ذهاب الأفراد منه كلا ذهاب ، لأن لفظ المفرد فيه باقٍ ، وغاية ما زيد عليه ليدل على الجمع هو وما زاد <sup>(٢)</sup> عليه أن ينوب متابه مفرداً مع معطوفين مؤثرين فصاعداً ، فالحكم مع الزيادة ينهي أن يكون كالحكم مع العطف ، وأنت لو عطفت قلت قامت هند وهند وهند لم ينبغ أن يكون الفعل إلا مؤثراً ، فكذلك إذا كان مع ما ناب متابه <sup>(٣)</sup> ، وبهذا أقول . لأنه الذي يُعني <sup>(٤)</sup> حكم التأنيث على أصله ، فلا ينهي أن يخرج عنه ، كما خرجنا عنه مع الخروج الذي هو أقوى من هذا الذي إنما هو موجود مع التكسير .

فإن قلت : هذا المذهب يقتضي أنك لا تقول : قامت الزيدون أصلاً ، كما لا تقول : قامت زيد وزيد وزيد <sup>(٥)</sup> ، ونحن قد وجدنا قامت الزيدون في كلام العرب وهو قولها <sup>(٦)</sup> :-

(١) هنا مذهب البصريين .

انظر : المصادر السابقة .

وهو ما رجحه الشارح - رحمه الله - وهو مذهب قوي قال أبو حيان : « ولا عدوله عن ما ذهب إليه الشيخ أبو علي الشلوين في هذه المسألة من أنه لا يجوز : قامت الزيدون ولا قام المنتات ... » ، التذليل والتكميل ١١٥/٢ .

(٢) ب : وما زيد .

(٣) قال أبو حيان : « لأن لفظ الواحد في جمع التصحيح على الحال التي كان عليها في الأفراد والتثنية ، فهتزل قولك : قامت المنتات منزلة قولك : قامت هند وهند وهند هنا هو الصحيح » ، التذليل والتكميل ١١٥/٢ .

(٤) ب : ينهي .

(٥) انظر في منع هذا :

البيضاوي ٢٦٨/١ ( الغرب ) ، التذليل والتكميل ١١٥/٢ .

(٦) أ : قولها .

والفاعل هو : التابئة للذبياني .

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ : خَالُوا بَنِي أَسَدٍ (١) ...

وما أشبه ذلك .

قلنا : لا سواء فإن بني عامر قبيلة ، وأسماء القبائل قد كثر فيها حملها (٢) مرة على معنى القبيلة ، ومرة على معنى الحي ، فحملت قولهم : قالت بنو عامر على معنى قالت قبيلة بني عامر (٣) .

فإن قلت : هذا المذهب يقتضي ألا تقول : قام الهندات ، كما لا تقول : قام هند وهند وهند (٤) وقد جاء قام الهندات . في كلام العرب قال (٥) :

فَبِكَيِّ بَنَاتِي شَجَوْنَهُنَّ وَقَلْنَ لِي (٦)

(١) من البحر البسيط مطلع قصيدة عجزه :-

بَاهُوْسٍ لِنَجْهَلٍ ضَرْبًا لِأَقْرَابِ ... ..

خالوا بني أسد : أي فارقوهم وقطعوا حلفهم ، يقال : خالته بخالة وخلاء إذا فارقته . انظر : شرح ديوان النابغة ٨٢ .

الشاهد فيه : تأنيث الفعل ( قالت ) مع فاعله الملاحق بجميع المذكر السالم .

الديوان ٨٢ ، الكتاب ٣٤٦/١ ، الأصول ٣٧١/١ ، الجمل ١٧٣ ، المقام ٧٧ ، الخصائص ١٠٦/٣ ، المحاسب ٢٥١/١ ، ٩٣/٢ ، ١١٥ ، ٢١١ ، الحلال ٢٤٣ ، الأمالي الشجرية ٨٠/٢ ، ٨٣ ، الإنصاف ٣٣٠/١ ، شرح للفصل ٦٨/٣ ١٠٤/٥ ، الخزانة ١٣٠/٢ - ١٣٨ .

(٢) أ : خلتنا .

(٣) قال ابن الأنباري : « اعلم أن أسماء القبائل مؤنثة كقولك : هذه نجم تشهد عليك ، وقد حضرتك هاشم وأنت في ( نجم وأسد ) بالخيار ، إن شئت أجريت وإن شئت لم تجر ، فمن أجراه قال : هو اسم معروف مذكر سميت القبيلة به فأجريته إذ كان مذكرا ، ومن لم يجره قال هو اسم للقبيلة فبفتحته الإجراء للتعريف والتأنيث ، المذكر والمؤنث ٥٣٥ .

(٤) انظر ما سبق ص : ٥٨٠ ، ٤٥٠ ، ٤٥٠ . (٥) لعله عجمة بن الطيب .

(٦) شطر من البحر الكامل . لم أظف عليه بهذه الرواية إلا في التذييل والتكميل ١١٥/٢ ، ولعل أبا حيان متابع للشارح في ذلك إذ نقل رأي الجرجولي والشلوبوني في هذه المسألة . انظر : التذييل والتكميل ١١٥/٢ - ب .

والرواية المشهورة في كتب النحويين :-

فَبِكَيِّ بَنَاتِي شَجَوْنَهُنَّ وَزَأْوَجِي وَتَطَايُونِ إِلَيَّ ثُمَّ صَنَدُوا

من قصيدة لعجمة بن الطيب مطلعها :-

فالجواب : أن البنات لا تشبه (١) الهندات ، فإن واحد الهندات هند فله حكم هند ، وواحد البنات المنطوق به (٢) بنت ، ولم يسلم فيه لفظ بنت كما هو بل غيره عند جمعه / ١١٦ ب وبتوه على بناء أمة فقالوا بنتة ثم جمعوه ولم ينطقوا بانه أصلا ، فمن حيث فعلوا به ذلك أشبه بهذا التغيير جمع التكسير فحكموا له بحكم جمع التكسير (٣) ، وجمع التكسير يجوز فيه الوجهان ، فحكم لما أشبهه بحكمه .

وقوله : ويجوز حذفها إذا أسند الفعل إلى ظاهر المؤنث غير الحقيقي مطلقا (٤) .  
هنا ذكر أيضا بحكم الفاعل المؤنث الذي فيه الشروط المقدمة (٥) إذا كان غير حقيقي ، ومثاله : طلعت الشمس وطلع الشمس .

ويريد بقوله : مطلقا سواء كان معه باقي الشروط المقدمة الذكر أو لم يكن ، وإنما جاز الوجهان في المؤنث غير الحقيقي ولم يكن كالمؤنث الحقيقي في الاختصار على التانيث ، لأن المؤنث غير الحقيقي تانيثه مجاز (٦) ، فمن لم يلحق العلامة لم يعتد به

أُنثِي إني قد كَثُرَتْ وزيَّني بغيري وفي مُصنِّعٍ مُسْتَمْتَعٍ

الشجر : الحزن ، اللسان ٤٢٢/١٤ ( شجا ) ، تصدعوا : تفرقوا ، اللسان ١٩٤/٨ ( صدع ) .  
ويروي : الأفرعون . المفضليات ١٤٨ . والراغبون . النوادر ١٩٣ .  
الشاهد ثابت في الروايتين : وهو تذكير للفعل ( بكى ) مع فاعله المؤنث ( بناتي ) .  
المفضليات ١٤٨ ، النوادر ١٩٣ ، مجالس العلماء ١٥٠ ، المذكر والمؤنث ٣٧٥ ، الخصائص ٢٩٥/٣ ،  
الخصائص ٢٤/١٧ ، أوضح المسالك ٢٤٧ ، تطبيق الفرائد ١٣٢٦/٢ ( ر ) ، المقاصد النحوية ٤٧٢/٢ ، التصريح  
٢٨٠/١ .

(١) أ : تشبه . (٢) ب : بها .

(٣) قال ابن مالك : وحكمها - يعني التاء - مع البنين والبنات حكمها مع الأبناء والإماء ،  
التسهيل ٧٥ . وانظر : التذيل والتكميل ١١٥/٢ - ب ، تطبيق الفرائد ١٣٢٦/٢ ( ر ) ، أوضح المسالك  
٢٤٦ - ٢٤٨ ، التصريح ٢٠٨/١ .

(٤) الجزولية : ١٠ ب .

(٥) وهي أن يكون الفاعل مفردا أو متبعا من ظاهر التانيث لم يفصل بينه وبين فعله . انظر من : ٥٧٧ - ٥٧٨ .

(٦) لذلك لا روا ، التانيث حقيقي ومجازي ، ويختص بالمجازي غير الحقيقي . انظر : نتائج الفكر ١٦٧ .

الهدى ١٨٩/٢ .

لكونه مجازا ، ومن ألحق العلامة أجرى المجاز في ذلك مجرى الحقيقي مراعاة لما جرى عليه لفظه من أحكام التأنيث ، فأشبهه (١) بذلك المؤنث الحقيقي فحكم له بحكمه .

وقوله : إلا أن الحذف مع الفصل أحسن منه بلا فصل (٢)

مثاله : طلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس ، هذا أحسن من طلع الشمس وقد تقدم سبب ذلك (٣) .

وقوله : ولا تحذف إذا أسند الفعل إلى مضمرة المؤنث مطلقا (٤) .

هنا أيضا ذكر حكم الفاعل المؤنث الذي فيه الشروط المتقدمة ، إذا لم يكن ظاهرا ويعني بقوله : مطلقا سواء كان مؤنثا حقيقيا أو لم يكن ، ومثاله : هند قامت والشمس طلعت .

والعلة في أن لم يجوز (٥) إن هنداً قام كما جاز قام هند في من يقول : قال فلانة . أن كون الفعل والفاعل كالشيء الواحد (٦) تؤكد مع إضماره واستتاره في الفعل ، فتأكدت قوة لحاق التاء في الفعل في ذلك / ١١٧ أ .

إذ إنما كان لحاق علامة التأنيث في الفعل والتأنيث للفاعل لكونهما كالشيء الواحد ، فلما تأكدت قوة لحاق التاء (٧) في ذلك لأن كونهما كالشيء الواحد تؤكد . ولأن من يقول : قال فلانة كأنه استغنى عن العلامة (٨) في الفعل ، يكون (٩) الفاعل بعده ظاهرا وهذا بادى (١٠) التأنيث فعندما يكون الإضمار واستتار الضمير

(١) ب : فأشبهت .

(٢) ب : بالفصل .

وانظر الجزولية : ١٠ ب .

(٣) انظر ص : ٥٧٨ .

(٥) ب : لم يجوز .

(٧) ب : التاء .

(٩) أ : يكون .

(١٠) أي ظاهر . انظر اللسان ٦٥/١٤ ( ب ) .

(٤) الجزولية : ١٠ ب .

(٦) انظر ما سبق ص : ٥٧٣ هـ .

(٨) ب : بالعلامة .

يزول ذلك (١) فانيضي أن يلزم هذا النوع العلامة .

وقوله : إلا في الضرورة (٢)

يريد في نحو قوله (٣) :

... .. وَلَا أَرْضَ أَيْقَلْ يُبْقَالَهَا (٤)

(١) أي يزول ظهور الفاعل وظهور التانيث .

(٢) الجرونية : ١٠٠ ب .

(٣) القائل : علم الطائي ( ..... - ..... ) .

وهو علم بن جوين بن عبد رضا بن قمران الطائي ، شاعر فارس ، أحد الخلفاء الفتناء ، تيرا قومه من جرائره ، وكان من المعمرين قتله بنو كلب وهو شيخ كبير .

انظر : المعمرين ٥٣ ، أسماء المختارين ضمن المجلد الثاني من نوادر المخطوطات ٢٠٩ ، الأختاني ٦٩/٨ ، الخزانة ٥٣/١ - ٥٤ .

(٤) من البحر المتقارب صدره :-

... .. فَلَا مَزْنَةَ وَذَقَتْ وَفَقَهَا

وقوله ثلاثة أبيات هي :-

وَجَارِيَةٌ مِنْ بَنَاتِ الْمُلُوكِ (ك م)	قَضَمَتْ بِالرَّمْحِ يَحْمَلُهَا
كَكِرْفَةٍ التَّيْبِ ذَاتِ الصَّبْرِ (م)	تَرْمِي السُّحَابَ وَتَرْمِي نَهَا
تَوَاعِدُهَا بِحَدِّ مَرِّ الْجُحُومِ (م)	كَأَنَّهَا تَكْتَبِرُ نَهْطًا

فلا مزنة ....

الكرفة : السحابة العظيمة التي يركب بعضها بعضا حملا للماء ، الصبر : سحب أبيض ، ترمي السحاب هذه الكرفة أي تنضم إليه وتصل به .

انظر : الخزانة ٥١/١ - ٥٢ .

المزنة : واحدة المزن السحابة البيضاء ، الودق : المطر ، أيقل : يقال يقل المكان يقل إذا نبت بقله . انظر :

الخزانة ٤٧/١ - ٤٨ .

الشاهد فيه : تذكير الفعل ( أيقل ) للسند إلى ضمير المؤنث غير الحقيقي وهو ( الأرض ) .

الكتاب ٢٤٠/١ ، معاني القرآن ١٢٧/١ ، مجاز القرآن ٦٧/٢ ، ١٢٤ ، الكامل ٨٤١/٢ ، ٩٩٤ ( الدليل ) ، إعراب القرآن ٦١٩/١ ، المحاصص ٤١١/٢ ، المحصب ١١/٢ ، المذكر والمؤنث ٣٧٥ ، شرح أبيات سيويه ٥٥٧/١ ، فرحة الأدب ١٠١ - ١٠٣ ، الفصل ١٩٨ ، الأمالي الشجرية ١٥٨/١ - ١٦١ =

وكان ينبغي أن يقول : إلا أن يكون ضمير المؤنث غير الحقيقي في الضرورة ، فإن ضمير المؤنث الحقيقي لا يجوز فيه ذلك أصلاً لا في ضرورة ولا غيرها (١) .

وسبب جواز ذلك في الضرورة في ضمير المؤنث غير الحقيقي دون ضمير المؤنث الحقيقي أن المؤنث [ غير (٢) ] الحقيقي التأنيث فيه مجاز ، فالأصل فيه ألا تلتحق (٣) علامة التأنيث بعد ما تضم الضرورة برد المؤنث غير الحقيقي إلى أصله (٤) ، وتشبيهه بما ليس فيه [ تأنيث (٥) ] أصلاً ، وهذه علة الضرائر (٦) أعني التشبيه لشيء بشيء أو الرد (٧) إلى أصله (٨) .

وقوله : وعلامة التثنية وعلامة الجمع يجوز إثباتهما وحذفهما ، وحذفهما أفصح (٩) .

مثال ذلك : قام الزيدان وقاما الزيدان وقام الزيدون وقاموا الزيدون .

وقوله : لكونهما يوهمان الضمير (٩) .

يريد من حيث كان أصلهما أن يكونا ضميرين ، فكان الاثنيان بهما موهماً لما

= الرد على النحاة ٨٣ ، نتائج الفكر ١٦٨ ، شرح المفصل ٩٤/٥ ، شرح الجمل ٣٩٢/١ ، ٥٤٩ ، ٦١١ ، ضرائر الشعر ٢٧٥ ، المقرب ٣٠٣/١ ، البسيط ٢٦٥/١ ، ٧٤١/٢ ، ٩٩١ (المغرب) ، رصف الجبال ٢٤١ ، شرح اللوحة البدرية ٣٦٢/٢ ، الخزانة ٤٥/١ - ٥٥ .

(١) قال الطاهر : « ولما لم يذكر سينويه إلا المؤنث غير الحقيقي قال بعض التحريين : لا يوجد منه شيء في المؤنث الحقيقي ، وكلام المؤلف مطلق في الحقيقي وغيره ، فإن سينويه سكنت عن الحقيقي ولم يمنعه تكلمة ظاهر المؤنث الذي يعود عليه ، المشكاة والنهاس ١١٢/١ (ف) .

(٢) تكلمة من : أ . (٣) ب : أن تلتحق .

(٤) من التذكير ، فالذكر أصل للمؤنث . انظر ما سبق ص : ٥٧٥ .

(٥) تكلمة من : ب .

(٦) لم أقف على من سمي هذه العلة بعلة الضرائر غير الشارح . وإن كانت تسميتها بذلك مقبولة ، لأن المباحث عليها الضرورة . وما ذكره قد يدخل تحت علة التشبيه في أن الشيء قد يحمل على ما يشبهه ، أو تحت علة الأصل في أن الشيء قد يحمل على أصله . انظر في هذه العلة : ثمار الصناعة ٤ ، الاخراج ١١٥ - ١١٩ .

(٧) ب : والرد . (٨) ب : الأصل .

(٩) الجزولية : ١٠ ب .



لا يجوز من الإضمار قبل الذكر ، وإن كان الذي أتى بهما لم يأت بهما على أتبعهما ضميران ، لكنه جعلهما حرفين فكان ذلك أيضاً إخراجاً لهما عن أصلهما ، فاجتمع في ذلك وجهان كل واحد منهما يُقْبَحُ الاتيان بألف التثنية وواو الجمع .  
أحدهما : أنك كأنك تضر قبل الذكر لكون الواو والألف أصلهما أن يكونا ضميرين (١) .

والثاني : أنك مع كونك تشبه بمن (٢) يضر (٣) قبل الذكر تخرج الألف والواو عن أصلهما (٤) ( من الاسمية (٥) ) / ١٧٧ ب إلى ما ليس أصلهما (٤) من كونهما حرفين وعلامتين (٦) .

[ وقوله (٧) ] : ولكون معناهما غير ملائم للاسم (٨) .

أي لأن (٩) المثني والمجموع قد تفرد فيهما الأسماء فكان معناهما غير لازم وغير اللازم لا يمتد به في أكثر اللغة ، فكان المثني والمجموع باق على أصله من الأفراد فانيفى ألا يلحق ألف التثنية ولا واو الجمع لهما .

(١) وهذا مجمع غالباً لأن الأصل أن يقدم مفسر الضمير عليه .

انظر : الكتاب ٢٢٠/١ ، المقضب ١٨٦/٣ ، الخصائص ٢٩٥/١ .

(٢) أ : تم . (٣) ب : يضم ، أ : تضر .

(٤) أ : أصلها . (٥) معادة في : أ .

(٦) هذا على أحد الأقوال في تخرج هذه المسألة ، وبقي قولان تكون الواو والألف فيهما ضميرين

وهما :-

أ - الواو والألف فاعلان ، وما بعدهما بدل منهما .

ب - الواو والألف فاعلان ، وما بعدهما مبتدأ مؤخر ، والجملة من الفعل والفاعل خير مقدم .

انظر : إصلاح الخلل ٢٧ - ٣٩ ، التبصرة والتذكرة ١٠٨/١ ، الأمالي الشجرية ١٣٤/١ .

وقال اللورقي : هـ وكونهما - يعني الألف والواو - ضميرين هو الأصل والكثير ، وإخراجهما عن الأصل

وجعلهما علامتين خلاف الظاهر فيحصل اللبس ، الباحث الكاملة ٢٤٣/١ .

وعول اللورقي يؤيد القولين الآخرين .

(٧) تكلمة من : ب . (٨) الجزولية : ١٠ ب .

(٩) ب : أن .

وقوله : بخلاف علامة التأنيث (١) .

أي لأن المؤنث الحقيقي يلزم التأنيث [ ولا ينقلب مذكراً بخلاف التثنية (٢) ]  
والجمع اللذين لا يلزمان الاسم (٣) ، لأنه قد يفرد ، وكذلك المؤنث غير الحقيقي يلزم  
التأنيث ولا يُذكر إلا [ في (٤) ] لغة آخرين يذكرونه فهو في لغة المؤنثين له لازم له التأنيث .

وقوله : الفاعل مرتبه أن يلي الفعل (١) .

مثال ذلك : ضرب زيد عمراً ، وإنما كان كذلك لأن فعل الفاعل إنما هو  
مبني للفاعل لا للمفعول به (٤) ، فكان أطلب بالذي يبنى له منه بما لم يبن له (٥) ،  
وهو فضلة فيه مستغنى عنه (٦) ، وأيضاً فلأنه الذي يُصير غيره مفعولاً به بأن يوقع (٧)  
به فعله .

وأيضاً فإنه لا يستغنى المتكلم بالفعل عنه (٨) ، والمفعول قد يستغنى عنه (٩) .

وقوله : ثم يجوز وقوع كل واحد منهما في مرتبة الآخر (١٠) .

(١) الجزولية : ١٠ ب .

(٢) تكلمة من : ب .

(٣) قال ابن السيد : إن التأنيث لازم للاسم ، والتثنية والجمع ليسا كذلك ، لأنهما قد يفارقان الاسم  
فيصير إلى الواحد ، فللزوم التأنيث لزمت علامته ولزوال التثنية والجمع لم تلزم علامتهما ، اصلاح الحقل ٤١ ،  
وانظر : التكلمة ٨٧ .

(٤) قال الصيرفي : واعلم أن الفاعل في حكم العربية هو : ما يبنى على فعل صيغ له على طريقة فعل ،  
التبصرة والتذكرة ١٠٦/١ .

(٥) يبنى المفعول به .

(٦) قال ابن السراج عن الفاعل : « وهم الكلام به دون مفعول والمفعول فضلة في الكلام » ،  
الأصول ٧٥/١ .

(٧) ب : يرفع .

(٨) لأنه لا يهد لكل فعل فاعل .

انظر : الكتاب ٤٠/١ ، المقضب ١٥٧/١ ، ٥٩/٢ ، الأصول ٧٥/١ .

(٩) هذا معنى قولهم : إنه فضلة . انظر الهامش (٦) .

(١٠) نص الجزولية : « الفاعل مرتبه أن يلي الفعل ، ومرتبة المفعول ألا يليه ثم يجوز وقوع كل

واحد ... » ، الجزولية : ١٠ ب .

مثاله : ضَرَبَ زَيْدًا عَمْرُو .

وقوله : وَقَدْ يَجِبُ .

تفسير هذا فيما بعد (١) .

### [ وجوب تقديم المفعول به ]

وقوله : فكل فاعل اتصل بضمير يعود على المفعول (٢) .

مثاله : ﴿ وَإِذَا ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ [ بكلمات (٣) ] ﴾ (٤) .

وقوله : أو مقرون بإلا (٥) .

مثاله : ما ضرب زيداً إلا عمرو وامتناع تقديم الفاعل على المفعول هنا لمكان اللبس وذلك أن قولنا ما ضرب زيداً إلا عمرو معناه ما ضرب زيداً أحد إلا عمرو (٥) .

وإذا قلنا : ما ضرب إلا عمرو زيداً على تقديم الفاعل على المفعول التيسر بقولك : ما ضرب إلا عمرو زيداً الذي يكون معناه ما ضرب أحد أحداً إلا عمرو زيداً ، وهذان معنيان فالزم كل واحد منهما لفظه ولم يجر دخول أحدهما على الآخر لمكان اللبس ، فقد كان تمام هذا اللفظ أن يقول : أو مقرون بإلا / ١١٨ أ والمفعول متقدم عليهما (٦) .

(١) سيأتي بعد هذه الفقرة مباشرة مواضع وجوب تقدم المفعول به ، ثم مواضع وجوب تقدم الفاعل .

(٢) الجزولية : ١٠ ب . (٣) تكملة من : أ .

(٤) صحتها : ﴿ ... فَأَتَمَّهُنَّ . قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا . قَالَ : وَمِنْ ذُرِّيَّتِي . قَالَ لَا تَبْتَلُ عَهْدِي

الْعَالَمِينَ ﴾ [ البقرة : ١٢٤ ] .

(٥) لأن « ما قبل إلا أبداً منحصر فيما بعدها ، وما بعدها ليس منحصراً فيما قبلها ، فيصور المفعول

منحصراً في الفاعل الذي يمتد إلا ، والفاعل الذي يمتد غير منحصر في المفعول الذي قبل إلا ، المشككة

والنبراس ١١٤/١ (ج) .

(٦) أ : عليها . وهو يعني إلا والفاعل .

وإذا <sup>(١)</sup> قلنا : ما ضرب إلا عمرو زيدا على معناه الذي قدمناه له فالفاعل فيه مقرون بإلا وهو لم يتأخر عن المفعول .

وقوله : أو في معنى المقرون بإلا <sup>(٢)</sup> .

مثاله : إنما ضرب زيدا عمرو و ﴿ إنما يخشى الله من عباده العلماء ﴾ <sup>(٣)</sup> .

### [ وجوب تقديم الفاعل على المفعول ]

وقوله : وكل فاعل لا قرينة تفصل بينه وبين المفعول <sup>(٤)</sup> .

مثاله : ضرب موسى عيسى <sup>(٥)</sup> .

وقوله : [ لا <sup>(٥)</sup> ] في اللفظ <sup>(٦)</sup> .

يعني بالذي <sup>(٦)</sup> فيه القرينة اللفظية : ما ظهر فيه الإعراب من الفاعل أو المفعول أو أحدهما ، وسواء كان ظهوره فيهما أو في تابعهما <sup>(٧)</sup> .

وكذلك إن كان هناك ما يقوم مقام الإعراب في بيان الفاعل منهما <sup>(٧)</sup> نحو ضربت سعدى موسى ، فإنه بمنزلة الإعراب لأن تاء التانيث إنما تلحق الفعل علامة لتانيث الفاعل ، فهذا - أعني سعدى - تقدم هنا أو تأخر يعلم كونه <sup>(٨)</sup> فاعلا بالتاء <sup>(٩)</sup> فيجوز أن يكون مقدماً أو مؤخراً للعلم بأنه فاعل من جهة التاء .

(١) ب : وإلا إن . (٢) الجزولية : ١٠ ب .

(٣) تمتها ﴿ ... إن الله عزيز غفور ﴾ [ فاطر : ٢٨ ] .

(٤) قال اللورقي : « والمتبعضان - يعني الفاعل والمفعول - هما اللذان لا يظهر فيهما إعراب وذلك يكون في أربعة مواضع المقصورات والمبهمات والموصولات والمضاف إلى ما يتكلم أو ما يتركب منها بعضها مع بعض مثال المقصورات : أكرم موسى عيسى ، ومثال المبهمات أكرم هنا هذا ، ومثال الموصولات أكرم الذي في الدار الذي في السوق ومثال المضاف إلى ما يتكلم أكرم صاحبي غلامي ، ومثال المتركب أكرم موسى هذا ... » ، المشكاة والنيراس ١١٤/١ (ف) .

(٥) تكملة من : ب . (٦) ب : الذي .

(٧) انظر : المباحث الكلامية ٢٤٦/١ ، المشكاة والنيراس ١١٤/١ (ف) .

(٨) أ : يكونه . (٩) بالهاء .

وقوله : ولا في المعنى (١) .

يعني بالذي فيه القرينة المعنوية وليست فيه قرينة لفظية نحو (٢) : أكل موسى كُثْرَى ، لأنه قد علم أن الفاعل إنما هو موسى لا كُثْرَى من جهة [ المعنى (٣) ] .  
فسواءً تقدم موسى هنا أو تأخر أيضاً يعلم كونه فاعلاً بالمعنى وإن لم يعلم باللفظ فيجوز أن يكون مقدماً أو مؤخراً للعلم بأنه فاعل من جهة المعنى (٤) ، وإن لم يكن في اللفظ ما يدل على الفاعل والمفعول .

وقوله : وإن كان الفاعل مضمراً ليس متصلاً بإلا (١) .

مثال ذلك : ضربت زيدا ، واستظهر بقوله : ليس متصلاً بإلا على ما اتصلت به إلا من الفاعل على المضمّر لأنّ الفاعل هناك [ لا (٥) ] يكون إلا مؤخراً كالظاهر الذي يتصل بإلا من الفاعل وقد تقدم (٦) ، ومثاله مضمراً متصلاً بإلا قولنا : ما ضرب زيدا إلا أنا .

وقوله : ولا أسند إليه وصف جارٍ على غير من هو له (٧) .

يعني هند زيد ضاربتة هي (٨) .

وقوله : أو مصدر مضاف إلى مضمّر هو أبعد رتبة منه (٧) .

مثاله عجبت من ضربه أنت أو / ١١٨ ب ضريك أنا .

(١) الجزولية : ١٠ ب .

(٢) ب : تقول .

(٣) تكلمة من : ب .

(٤) انظر في هذا : المباحث الكاملية ٢٤٦/١ ، المشكاة والنيّاس ١١٤/١ (ف) .

(٥) تكلمة من : أ .

(٦) انظر ما سبق ص : ٥٩٠ - ٥٩١ .

(٧) هذا من المصنف والشارح جرماً على مذهب البصريين أما الكوفيون فلا يرون وجوب إبرازة إلا عند علم أمن اللبس .

انظر : الأمالي الشجرية ٣١٤/١ - ٣١٧ ، الإنصاف ٥٧/١ - ٦٥ ، التبيين ٢٥٩ - ٢٦٢ ، شرح

الكافية ١٦/٢ - ١٧ ، التلخيص ٣٢ - ٣٣ .

(٨) الجزولية : ١٠ ب - ١١١ .

ولا معنى لهذا الشرط لأنه كذلك يكون ، وإن كان مضافاً إلى مضمَر هو أقرب رتبةً منه نحو : عجبت من ضربتي أنت أو من ضربك هو .

والصواب أو مصدر مضاف إلى المفعول به كما قال في ذكر وجوه [ جواز <sup>(١)</sup> ] ارتفاع المضمَر المنفصل في باب النعت فانظره هناك <sup>(٢)</sup> .

ووقع هذا الموضع في هذا الباب [ في النسخ <sup>(١)</sup> ] تخلفاً فقي بعضها ما ذكرناه ، وقد بينا ما فيه وفي بعضها : أو مصدر مضاف إلى المفعول به كما أصلحناه وهو الصحيح <sup>(٣)</sup> ، لأنه إذا كان المصدر مضافاً إلى المفعول به لم يصح تقديم الفاعل فيه ، لئلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه ولم يقع اختلاف في النسخ في الموضع الذي يباب النعت <sup>(٤)</sup> .

وهذا يدل على أنه الذي قاله [ صاحب <sup>(١)</sup> ] هذا التأليف ، وأن الآخر تغيير عليه لأن ذلك الفصل هناك في معنى هذا ، ولم تختلف النسخ هناك ، فينبغي ألا تختلف هنا لما لم تختلف هناك .

وقد كان أخصر مما ذكره أن تقول فإن كان الفاعل مضمراً ليس متصلاً بالآ ولا مسنداً إليه ما أضيف إلى مفعوله وجب تأخيره ، لأن <sup>(٥)</sup> الصفة الجارية على غير من هي له إنما تأخر الفاعل فيها وهو مضمَر لَمَّا أضيفت الصفة إلى مفعول الفاعل ، وكذلك المصدر المضاف إلى المفعول <sup>(٦)</sup> .

وعلة <sup>(٧)</sup> تأخير الفاعل فيها إضافة الرفع إلى المفعول به فكان ينبغي [ أن <sup>(١)</sup> ] يأتي

(١) تكلمة من : ب . (٢) انظر من : ٦٢٥ - ٦٢٦ .

(٣) النسختان اللتان وقعت عليهما فيما النص الأول . نسخة قاس : ١٠٠ ب - ١١١ أ ، النسخة السبوية ٦٥ . أما النسخة التي اعتمدها اللورني في شرحه ففيها : أو مصدر مضاف إلى المفعول به . انظر : المباحث الكاملة ٢٤٥/١ ، ووصف هذه النسخة بأنها متأخرة فقال : « وزاد في المتأخرة صورة رابعة وهي ما إذا أضيف المصدر إلى المفعول فإنه يجب تأخير الفاعل » ، للمباحث الكاملة ٢٤٦/١ .

(٤) انظر من : ٦٢٦ . (٥) أ : فإن .

(٦) ب : مفعول . (٧) ب : علة .

(٢٨ - شرح القلعة الجوزية للكثير )

بما ذكرناه ليكون ذلك أحصر ، وليكون <sup>(١)</sup> تصریحاً بالعللة في تأخر الفاعل وهو مضمر .  
 وقوله : وللإضافة والإضمار وترتيب <sup>(٢)</sup> المضمرات تأثير في هذا الباب <sup>(٣)</sup> .  
 مثال تأثير الإضافة إلى قولك : أعجبنى ضرب زيد عمرا أو ضرب زيد عمرو <sup>(٤)</sup> .  
 فهذا قبل الإضافة كان يجوز فيه تقديم كل واحد من الاسمين وتأخيره ، فإذا كانت  
 الإضافة كان المقدم المضاف والمؤخر غيره ولا بد ، فعلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه .  
 ومثال / ١١٩ تأثير الإضمار قولنا : ضربت زيدا وضربتك زيد <sup>(٥)</sup> ، فهذان  
 الاسمان قبل إضمار أحدهما ، كان يجوز في كل واحد منهما التقديم والتأخير ، فإذا كان  
 الإضمار كان المقدم المضمر ليتصل بالفاعل والمؤخر غيره ولا بد ، لأنك إن أخرت  
 المضمر انفصل <sup>(٦)</sup> من العامل ، ولا ينبغي أن يوثق بالانفصال في موضع يمكن فيه  
 الاتصال <sup>(٧)</sup> .

وكذلك إذا كان الفاعل والمفعول مضمرين يؤثر الإضمار أيضا في الفاعل  
 والمفعول ، إذ <sup>(٨)</sup> كانا قبل الإضمار يجوز فيهما التقديم والتأخير ، فعندما أضمرنا معا  
 اقتضى حكم المضمرات أن يتقدم الفاعل على المفعول ، وأن يقال ضربتك وضربته  
 وضربتني ، ولا يقدم المفعول في ذلك ، بل يكون الفاعل في ذلك مقدماً والمفعول مؤخراً  
 ولا بد <sup>(٩)</sup> ، من حيث كان الفعل والفاعل كالشيء الواحد فيكون <sup>(١٠)</sup> المفعول بذلك  
 متصلاً بعامله .

- (١) ب : يكون .  
 (٢) الجزولية : ١١١ .  
 (٣) ب : عمرو .  
 (٤) ب : أو ضرب عمرو زيدا .  
 (٥) ب : للفصل .  
 (٦) قال المراد : إذا قدرت على الضمير المتصل لم يجوز أن تأتي بمفصل ، المقضب ١١٩/٣ .  
 (٧) ب : إنا .  
 (٨) قال الأبيدي : ... إذا اجتمع لك ضميران في هذا الباب ، أحدهما مرفوع والآخر منصوب  
 اتصالاً ، وبدأت بالمرفوع ، فضول : ضربته وضربتني ولا يجوز : ضربت إليك إلا في الضرورة .  
 شرح الجزولية ٤٣٨/١ .  
 (٩) ب : يكون .  
 (١٠) ب : يكون .

ولو تقدم ضمير المفعول وأخر ضمير الفاعل قلت : ضَرَبْتُكَ لم يجوز لكون  
ضمير الفاعل - [ الذي هو التاء <sup>(١)</sup> ] - [ كأنه <sup>(٢)</sup> ] غير متصل بعامله <sup>(٣)</sup> .

(١) تكملة من : أ .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) علق العطار على هذا المقطع من قول الجزولي :- للإضافة والإضمار وترتيب المضمورات ... إلى  
آخره قائلا :- « وقد فسر - يعني الجزولي - ترتيب المضمورات بتقديم الفاعل لا يصح ، فإن المقاطب أبعد من  
المتكلم فهذا عكس الترتيب ، فإن الفاعل يتقدم في الفعل وإن كان أبعد رتبة من المفعول ، لأن الفعل بني له ،  
فلذلك وجب تقديم الفاعل كان أقرب رتبة أو أبعد ، فلا أثر لترتيب المضمورات في الفعل بين الفاعل والمفعول ،  
فإن العرب آثرت مرتبة الفاعل على مرتبة المضمورات ... » ، المشكلة والنوامس ١١٧/١ - ١١٨ (ف) .





## [ باب (١) ] [ الموصولات ]

نوع منه آخر :

قوله : وذا (١) إذا كانت مع ما الاستفهامية وأريد بها معنى الذي (٢) .

هذا مذهب البصريين أعني أن ( ذا ) لا تكون من الموصولات إلا إذا كانت مع ( ما ) الاستفهامية (٤) وأريد بها معنى الذي (٥) ، وإنما استظهر بقوله وأريد بها معنى الذي على الوجه الآخر الذي يجعل فيه ( ما وذا ) اسما واحدا بمعنى ( ما ) وحدها (٦) .

وأما الكوفيون فإنهم يميزون إجراء أسماء الإشارة مجرى الموصولات (٧) نحو قوله (٨) :-

(١) تكلمة من : ب .

(٢) ب : إذا . (٣) الجرولية : ١١٧ .

(٤) أو مع ( من ) الاستفهامية . انظر : الكتاب ٤٠٤/١ .

(٥) انظر مذهب البصريين في هذا في :-

الكتاب ٤٠٤/١ - ٤٠٥ ، الجمل ٣٤٩ ، البغداديات ٣٧٦ ، الأمالي الشجرية ١٧١/٢ .

(٦) قال سيويه : « وأما إجراءهم إياه مع ( ما ) بمنزلة اسم واحد فهو قولك : ماذا رأيت ؟ فتقول : خيرا كأنك قلت : ما رأيت ؟ ومثل ذلك قولهم : ماذا ترى فتقول : خيرا ، وقال الله عز وجل ﴿ ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا ﴾ فلو كان ( ذا ) لغوا لما قالت العرب : عماذا تسأل ، ولقالوا : عم ذاتسأل ؟ كأنهم قالوا : عم تسأل ؟ ، ولكنهم جعلوا ( ما وذا ) اسما واحدا كما جعلوا ( ما وإن ) حرفا واحدا حين قالوا : إنما ، ، الكتاب ٤٠٥/١ .

(٧) انظر مذهب الكوفيون في :- معاني القرآن ١٣٨/١ ، الأمالي الشجرية ١٧١/٢ ، الإنصاف ٧١٧/٢ - ٧٢٢ .

(٨) القائل : هو يزيد بن مفرغ ( ..... - ٦٦٩ هـ ) .

وهو يزيد بن زياد بن ربيعة الحميري ، شاعر غزلي ، هجاء مقدح الهجاء ، سجنه عبيد الله بن زياد في العراق ثم نقل إلى سجستان عند عماد بن زياد فحبس بها ثم أمر معاوية بإطلاقه .

« الشعر والشعراء ١٧٠ - ١٧٢ ، الأغاني ٥١/١٧ - ٥٣ ، وغيات الأعيان ٣٤٢/٦ ، ٣٦٢ ، الخزائن ٣٢٥/٤ - ٣٢٤ .

عَدَسٌ مَا لِعِبَادِ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نُجُوبٌ وَهَذَا تَحْمِيلِينَ طَلِيقٌ (١)

أي والذي تحمّلين طليق ونحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَلَّكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾ (٢) ونحو قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ (٣) أي أنتم الذين تقتلون أنفسكم .

وأسماء الإشارة في هذا كله عند البصريين على أصلها (٤) .

وقوله : والحرفيات / ١١٩ ب ( أن ) الناصبة للأسماء وأن وما وكى المصليات (٥) .

جعلت هذه الحروف دون غيرها موصولات ، وإن كان كل حرف لابد له من الذي يكون (٦) بعده لأنها وما بعدها في تأويل اسم واحد كالموصولات التي هي مع ما بعدها في تأويل اسم واحد (٧) ، واستظهر بقوله : المصليات على ( أن ) التي هي

(١) من البحر الطويل مطلع قصيدة قالها بهو خلاصه من السجن وبهذه :-

طَلِيقٌ الَّذِي نُجِي مِنَ الْكَرْبِ بَعْدَمَا تَلَاخَمَ فِي قَرْبِ عَلَيْكَ نَضِيقُ

عَدَسٌ : زجر للبلل . اللسان ١٣٢/٦ (عَدَسٌ) .

الشاهد فيه : (هذا) فهي عند الكوفيين اسم موصول وإن لم تقترن بما أو من تفسيره والذي تحمّلين .

الديوان ١٧٠ ، ١٧٢ ، وفي تخرّج واف ، معاني القرآن ١٣٨/١ ، معاني القرآن واعرابه ٢٧٩/١ .

المحسب ٩٤/٢ ، البصرة والتذكرة ٥١٩/١ ، الأمالي الشجرية ١٧٠/٢ ، الإنصاف ٧١٧/٢ ، شرح المفصل

١٦/٢ ، ٢٣/٤ ، ٢٤ ، ٧٩ ، المباحث الكلمية ٢٥٤/١ ، شرح الجمل ١٦٩/١ ، ٣٦٠/٢ ، شرح الجزولية

٤٤٨/١ ، المشكلة والتهراس ١١٩/١ (ف) ، شرح الكافية ٤٢/٢ ، المغني ٨٥٩/٢ ، ٨٦٠ ، الخزانة ٤١/٦ -

٥٦ ، شرح أبيات معنى اللبيب ٢٠/٧ - ٢١ .

(٢) طه : ١٧ .

(٣) بعده : ﴿ ..... وَتَخْرُجُونَ قَرِيبًا مِنْكُمْ مِنْ دِفَائِرِهِمْ تَطَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِيمِ وَالْعَمَلِ وَإِنْ يَأْتُواكُمْ

أَسَارَى تَفَادَوْهُمْ وَهَوْ مُحْرَمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ... ﴾ [ البقرة : ٨٥ ] .

(٤) انظر المصادر السابقة ص : ٥٩٧ هـ و ٧٥ .

(٥) الجزولية : ١١١ . (٦) أ : تكون .

(٧) كما يدل على هذا قول سيوريه : د و (أن) بمنزلة الذي تكون مع الصلة بمنزلة الذي مع صلها اسما

فمصدر : يريد أن يفعل بمنزلة يريد الفعل كما أن : الذي ضرب بمنزلة الضارب ، الكتاب ٣٠٩/٢ .

حرف عبارة وتفسير ، وعلى ( أن ) الزائدة وعلى ( ما ) غير الموصولة ، وعلى ( كي ) التي هي حرف جر .

وقوله : ولا تكون إلا جملة أو في معنى جملة محتملة للصدق والكذب (١) .

هذا إنما يشترط في الجملة التي تكون (٢) صلة إذا كان الموصول اسماً ، وأما إذا كان الموصول حرفاً ، فقد تكون جملة لا تحمل الصديق والكذب نحو : أمرتك بأن قم (٣) ، وأمرته بأن قم ، هذا قول أكثرهم (٤) ، ويجوز أن يكون المعنى أمرتك بأن تقوم وأمرته بأن يقوم ولكنه حكى لفظ الأمر كيف كان ، أو يكون المعنى أمرتك بأن قلت لك قم فيكون ذلك على حذف القول (٥) ، وعلى كل واحد من هذين الوجهين يكون كلام هذا المؤلف صحيحاً غير محتاج إلى تقييد .

وقوله : ولا يفيد المقصود (٦) .

يعني بذلك الموصول .

(١) الجزولية : ١٦١ .

(٢) ب : كانت .

(٣) جاءت في أ : بأن تقوم وكسب فوق كلمة تقوم قم الخط نفسه .

(٤) انظر : الكتاب ٣٧٩/١ - ٣٨٠ ، المقتضب ١٨٨/١ ، ٢٥٩/٢ ، قال أبو سعيد السمرقاني : هـ فإن قال قائل : الذي لا توصل بفعل الأمر ، لا يجوز الذي قم إليه زيد ، فلمَ جاز وصل ( أن ) بفعل الأمر ؟ قبل له : ( الذي ) يحتاج إلى صلة هي إيضاح ولا يجوز وصلها بما ليس بجزء من الفعل والجملة ، ولو وصلتها بالاستفهام أو بغيره مما ليس بجزء لم يجوز ، لا يجوز : الذي هل هو في النار زيد ؟ ولا مررت بالذي اللهم اغفر له . وأما ( أن ) فإنما توصل بما يصور معه مصدراً وهو الفعل المحض فسواء كان أمراً أو خبراً ، لأن المعنى المراد به يحصل فيه ، ألا ترى أنك إذا قلت : أمرته بأن قم فمحل أمرته بالقيام هـ ، شرح الكتاب ٤٠/٤ ب .

(٥) قال المطار : هـ وقد قُتر بعض النحويين القول بين ( أن ) والأمر ، وجعل ذلك المقدر هو الصلة . قال تفديره : أمرته بأن قلت له : قم أو لا تقم ، ولا يحتاج إليه هـ ، المشكاة والنبراس ١٢٠/١ (ف) .

وقال قبل هـ . . . . . ونم يتلوه الأمر بالخبر ولا قتر إضمار القول إذ لا حاجة إليه ولا فائدة فيه مع أنه

حذف لبعض الصلة وإبقاء بعض هـ المشكاة والنبراس ١٢٠-١١ (هـ) .

(٦) الجزولية : ١٦١ أ ويعد هـ ... إلا والصلة معلومة للسامع هـ .

وقوله : ولا يخبر عن الموصول ولا يستثنى منه ولا يتبع إلا بعد استيفائه ما يطلب من ذلك (١) .

مثال ذلك : الذي قام أبوه ذاهباً ، وجاء الذين ذهبوا إلا زيدا ، وجاء الذين ذهبوا والزهدون ، وجاء الذين ذهبوا أنفسهم (٢) .

وقوله : وأكثر ما توصل ما بالجملة الفعلية (٣) .

إن أراد ( ما ) المصترية فإنها لا توصل عند سيويه إلا بالجملة الفعلية (٤) ، وغير سيويه يميز وصلها بالجملة الفعلية والاسمية (٥) والفعلية عندهم أكثر وعليه اعتمد المؤلف والله أعلم .

وإن أراد أن ( ما ) في الجملة أكثر ما توصل بالجملة الفعلية فهو غير صحيح ، لأن وصلها إذا كانت بمعنى الذي بالجملة أكثر في كلام العرب وعلى السواء (٦) .

وقوله : الذَّ والذِّ والذِّي / ١٢٠ لغات في الذي (٧) .

الدليل على أنه يقال الذَّ في الذي قوله (٨) :

(١) الجزولية : ١١١ .

(٢) مثل بالمثل الأول على ما أخبر به عن الموصول ، وبالثاني على ما استثنى من الموصول ، وبالثالث على ما عطف على الموصول وهو من أنواع التوابع ، وبالأخير على تأكيد الموصول وهو نوع آخر من أنواع التوابع .

(٣) قال - رحمه الله - : ..... ولا تكون صلها إلا الفعل هنا ، وهي ( ما ) التي في قولك : أفعل ما فعلت ، ، الكتاب ٣٧٧/١ .

(٤) نسب المطار هذا المذهب إلى القراء . انظر : المشكاة والنبراس ١٢٣/١ (ف) ، وانظر : مجازي القرآن للقراء ٤٠٠/٢ ، وقيل : قال به الأكثرون . انظر : المباحث الكاملة ٢٦٠/١ ، المشكاة والنبراس ١٢٣/١ (ف) ، شرح الكافية ٣٨٦/٢ .

(٥) قال المطر : « واعلم بأن ( ما ) الاسمية توصل بالجملة من غير ترجيح قال تعالى : ﴿ فاقض ما أنت فاض ﴾ فهذه اسمية ، وقال تعالى : ﴿ لا أعبد ما تعبدون ﴾ فهذه فعلية » ، المشكاة والنبراس ١٢٣/١ (ف) .

(٦) الجزولية : ١١١ - ب .

(٧) جل من هديل . انظر : شرح أشعار الهذليين ٦٥١/٢ ، والأبيات الثلاثة الأولى في ملحقات ديوان

رؤبة ١٧٣ .

كَالَّذِ تَزْبِي زَيْتَةً قَاصِطِيْدًا (١)

وعلى الذي بالشديد قوله (٢) :

وَلَيْسَ الْمَالُ فَاعِلُهُ بِنَمَالٍ      وَإِنْ أَنْفَقْتَهُ إِلَّا الْبِذِي  
تَنَالُ بِهِ الْعَلَاءَ وَتَصْطَفِيهِ      لِأَقْرَبِ أَقْرَبِكَ وَلِلصِّقِي (٣)

وعلى الذ بكسر الذاو ذال دون باء قوله (٤) :

وَالِدٌ لَوْ شَاءَ لَكُنْتُ صَخْرًا      أَوْ جَبَلًا أَضْمَمْتُ مُشْمِجِرًا (٥)

(١) سادس ستة أبيات من الرجز مطلعها :

لَزَيْتٌ إِنْ نَجِغَتْ بِهِ أُمَّسُودَا .....

الأملود : الناعم الأملس . اللسان ٤١٠/٣ ( ملد ) ، الزيتة : حفرة تحفر للأسد والصيد ويغطى رأسها بما يسترها ليقع فيها . اللسان ٣٥٣/١٤ ( زى ) .

شرح أشعار الهدلين ٦٥١/٢ ، الكامل ٢٧/١ ( الثاني ) ، ضرورة الشعر ١٦٧ ، الصحاح ٢٣٦٦/٦ ، الأزهية ٢٩٢ ، الأمالي الشجرية ٣٠٥/٢ ، الإنصاف ٦٧٥/٢ ، شرح المفصل ١٤٠/٣ ، المباحث الكاملة ٢٦٣/١ ، شرح الجزولية ٤٧١/١ ، المشكاة والنيراس ١٢٣/١ ( فـ ) ، شرح الكافية ٤٠/٢ ، اللسان ٣٥٣/١٤ ( زى ) ، الخزانة ٣/٦ - ٦ ، تاج العروس ١٦٢/١٠ ( زى ) .

(٢) قائلها مجهول . ونسبه محقق شرح الجمل لى الخطبة وليس في ديوانه طبعة د . طه : انظر شرح الجمل ١٧٠/١ .

(٣) من البحر الوافر ولا تنمة لهما .

الصفى : المصاق وأنحوه الذي يضافه الأحاء . اللسان ٤٦٣/١٤ ( صفا ) .

بروى : وإن أغناك إلا ( الأزهية ٢٩٣ ، الخزانة ٥٠٤/٥ ) يريد به ( الأزهية ٢٩٣ وغيره ) ، تجوز به ( الخزانة ٥٠٥/٥ ) . العلاء ويمتهه ( الأزهية ٢٩٣ ) ، أفريه وللقصي ( الأزهية ٢٩٣ ، تعليق الفرائد ١٨٤/٢ ... وغيرهما ) .

الشاهد : الذي بتشديد الباء لغة في الذي .

شرح القصائد السبع ٣٠١ ، الأزهية ٢٩٣ ، الأمالي الشجرية ٣٠٥/٢ ، الإنصاف ٦٧٥/٢ ، البديع ٧٨٧/٢ ، شرح الجمل ١٧٠ ، شرح التسهيل ٢١٢/١ ، شرح الكافية الشافية ٢٥٤/١ ، شرح الجزولية ٤٧٠/١ ، المشكاة والنيراس ١٢٣/١ ( فـ ) ، شرح الكافية ٤٠/٢ وصف المباني ١٦٣ ، اللسان ٢٤٥/١٥ ( لذي ) ، تعليق الفرائد ١٨٤/٢ ، مع الهوامع ٢٨٣/١ ، الخزانة ٥٠٤/٥ ، الملد ٥٠٥ ، اللوامع ٥٥/١ .

(٤) قائله مجهول .

(٥) بيتان من الرجز لا يعرف لهما تنمة .

[ وهذا <sup>(١)</sup> ] الذي قلته من الاستشهاد على هذه اللغات بهذه الشواهد إنما هو مني مشي مع <sup>(٢)</sup> المؤلف ومع اللغويين على ما قالوه ولي أن أقول : إن هذه كلها <sup>(٣)</sup> ضرائر [ من ضرورات الشعر <sup>(٤)</sup> ] لا لغات <sup>(٥)</sup> فقلوه : إلا الذي من تشديد المخفف هو من [ ضرائر الشعر <sup>(٦)</sup> ] ، وقوله : وألذ لو شاء من الاكتفاء بالحركات عن الحروف من ضرورات الشعر <sup>(٧)</sup> كقلوه <sup>(٧)</sup> :-

جوداً وأخرى تُعطي بالسيف الدما <sup>(٨)</sup> ... ..

وقوله :

= أصل : الصم في الحجر الشنة ، وحجر أصم : صلب مصمت ، اللسان ٣٤٦/٢ ( صمم ) مشخرا : المعالي المتطول وقيل الراسخ . الخزانة ٥٠٥/٥ .

وبروي : لكنت برا ( الأزهية ٢٩٢ ) أشم مشخرا ( الخزانة ٥٠٥/٥ ) .

الشاهد : كسر النال دون ياء لغة في الذي .

التمام ٤٢ ، الأزهية ٢٩٢ ، الأمالي الشجرية ٣٠٥/٢ ، الإنصاف ٦٧٦/٢ ، شرح الجمل ١٧٠/١ ، المباحث الكاملية ٢٦٣/١ ، شرح الجزولية ٤٧١/١ ، المشكلة والنيراس ١٢٣/١ ( ف ) ، شرح الكافية ٤٠/٢ ، مع الموامع ٢٨٤/١ ، الخزانة ٥٠٥/٥ - ٥٠٦ ، الدرر اللوامع ٥٦/١ .

(١) تكلمة من : أ . (٢) ب : على .

(٣) ب : الكلمة . (٤) تكلمة من : ب .

(٥) ممن يرى أنها ضرورات وليست لغات ابن الأثير في البديع ٧٨٧/٢ ، واللورقي في المباحث الكاملية

٢٦٣/١ - ٢٦٤ ، والمطر في المشكلة والنيراس ١٢٣/١ ( ف ) ، والرضي في شرح الكافية ٤٠/٢ .

(٦) قال الرضي : ... الخفف يشدد للضرورة ، وكذا يكفى لها بالكسر عن الياء ، وت حذف الحركة

بعد الاكتفاء ، شرح الكافية ٤٠/٢ ، وهو يعني اللذي واللذ واللذ على التوالي .

(٧) قاله مجهول .

(٨) من الرجز وقيل :-

كفأك كف لا ثليق يزهما ... ..

الشاهد : ( تعط ) حيث اكفى بالحركة وهي الكسرة عن الحرف وهو الياء ، أصله تعطي .

معاني القرآن ٢٧/٢ ، ١١٨ ، ٢٦-٣ ، الأضداد ٢٦٤ ، إيضاح الوقف والابتداء ٢٦٤/١ ، ضرورة الشعر

١١٣ ، إعراب ثلاثون سورة ٢١٥ ، الخصائص ٩٠/٣ ، ١٣٣ ، سر صناعة الإعراب ٥١٩/٢ ، ٧٧٢ ، المنصف

٧٤/٢ ، درة النواص ٦٥ ، أساس البلاغة ٥٢٩ ، الأمالي الشجرية ٧٠/٢ ، الإنصاف ٣٨٧/١ ، المباحث

الكاملية ٢٦٣/١ ، اللسان ٣٣٤/١٠ ( ليق ) ، الأشباه والنظائر ٦٥/١ .

## كَاللَّذِ تَزَيَّ

على تقدير أنه كأنه أولا قال :

[ كاللذ<sup>(١)</sup> ] تَزَيَّ .

بكسر الذال [ على الاكتفاء بها عن الياء<sup>(٢)</sup> ] ، ثم أجرى المنفصل مجرى المتصل فأجرى لَذَّت<sup>(٣)</sup> مجرى فَجَذَّ تكون في ذلك ضرورتان في التقدير<sup>(٤)</sup> ، وإذا أمكن هذا التأويل في هذه الآيات ، وكانوا لم يذكرها هذه اللغات إلا من هذه الآيات اتبغى ألا تثبت لغات لاحتمال أن تكون ضرورات ، اللهم إلا أن يتقلوها في حال السعة فسمعا وطاعة<sup>(٥)</sup> .

وقوله : وتحذف النون .... إلى آخره<sup>(٦)</sup> .

دليل ذلك قوله<sup>(٧)</sup> :

أَتَيْتُ كَلْبًا إِنْ عَمِيَ اللَّذَا قَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَ<sup>(٨)</sup>

(١) تكملة من : ب .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) يماض في ب .

والشارح هنا جمع بين اللذ وتاء تزي فصارا كأنهما كلمة واحدة بدليل قيامها على فتحذ ، فالذال عنده مكسورة مقابلة للخاء للكسورة من فتحذ .

(٤) الضرورة الأولى حذف الياء والاكتفاء بالكسرة عنها ، والثانية إسكان الذال تخفيفاً كما تحذف فتحذ فيقال : فتحذ .

(٥) لم أقف عليها منقولة في كلام مشور ، وقد قال ابن عقيل عن هذه اللغات : إنها لغات في الذي والتي كذا نقله أئمة العربية ، وليس مختصاً بالشعر خلافاً لبعضهم ، المساعد ١/١٤٠ .

زعم ابن عقيل أن ذلك ليس مختصاً بالشعر لم يؤيده بدليل ، فيبقى الأمر محتملاً للكلام الشلوبيين حتى يأتي دليل ينفيه ، وما دام أن الدليل لم يرد فتبقى ضرائر شعرية .

(٦) نص الجزولية ١١ب : « والشية اللذان رفعا واللذين نصبا وجرا وتحذف النون فيقال : باللذا لظول الاسم بالصلة » .

(٧) القائل هو الأنطلي .

(٨) من البحر الكامل من قصيدة هجا بها جريرا مطلعها :-

كذبتك عثك أم رأيت تواسيط غلس الظلام من الزباب غريلا =



وقوله : وتحذف النون أيضا للطول فيقال الذي في الذين (١)

دليل ذلك قوله (٢) :-

وإن الذي حانت يقلج ديماءهم هم القوم كل القوم يا أم تحاليد (٣)

= بنو كليب : رهط جرير ، عما الأخطل : هما عصم بن النعمان أبو حنش قاتل شرحبيل بن الحارث بن عمرو وآكل المرار . والثاني : دوكس بن الفلوكنس بن مالك بن جشم ، وقال : إنما عماء تجوزا . انظر الخزانة . ٨٠٧/٦ .

ويروى : كنزا الكتوز . المشكاة والنيراس ١٢٣/١ (ف) .

الشاهد : حذف نون ( اللذان ) تخفيفا لاستطالة الكلام .

الديوان ١٠٨/١ ، الكتاب ٩٥/١ ، معالي القرآن للأخفش ٨٥/١ ، القنضب ١٤٦/٤ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ٨٤ ، المذكر والمؤنث ٢٠٦ ، الحجة ٩٣/١ ، ١١٢ ، المسائل العسكرية ٢٨١ ، المسائل المضديبات ١٧٩ ، سر الصناعة ٥٣٦/٢ ، المنتجب ١٨٥/١ ، النصف ٦٧/١ ، التبصرة والتذكرة ٢٢٣/١ ، الأزهية ٢٩٦ ، القنصد ٥٣٠/١ ، إصلاح الخلل ٢٠٥ ، الفصل ١٤٣ ، الأمانى الشجرية ٣٠٦/٢ ، شرح الفصل ١٥٤/٣ ، ١٥٥ ، البديع ٢٣٩/٢ ، ٦٩١ ، المباحث الكاملة ١٠٦/١ ، ٢٦٥ ، شرح الجمل ١٧١/١ ، ضرائر الشعر ١٠٩ ، شرح الجزولية ٤٧١/١ ، المشكاة والنيراس ١٢٣/١ (ف) ، شرح الكافية ٤٠/٢ ، المساعد ١٤١/١ ، تطبيق الفرائد ٢٠١/٢ ، الخزانة ٦/٦ - ١٣ .

(١) الجزولية : ١١١ ب .

(٢) اختلف لي قتله على النحو الآتي :-

أ - الأشهب بن ربيعة ( ... - بعد ٨٦ هـ ) .

وهو الأشهب بن ثور بن أبي حارثة بن عبد المذان النهشل الدارمي الهيمي ، شاعر مخضرم ولد في الجاهلية وأحدك الإسلام وأسلم ، وربيعة أمه أمة اشتراها أبوه في الجاهلية .

طبقات فحول الشعراء ٥٨٥/٢ - ٥٨٧ ، سبط اللآلي ٣٥/١ ، المؤلف والمختلف ٣٢ - ٣٣ ،

الخزانة ٢٧/٦ - ٢٩ .

ب - حربث بن محفض ( ... - نحو ٦٥ هـ ) .

وهو حربث بن سلمة بن مرارة بن محفض الخراصي المازني الهيمي ، شاعر مخضرم ، كان ينزل بالشام له شعر مشهور مع الحجاج . عده ابن سلام في الطبقة العاشرة من الجاهليين .

طبقات فحول الشعراء ١٩٢/١ - ١٩٥ ، الشعر والشعراء ٣٢٣ ، الخزانة ٢٩/٦ ، ٣٢ -

١٣٩ .

(٣) من البحر الطويل أول ثلاثة أبيات في شعر الأشهب وبه :-

هَمْ سَأَجِدُ النَّفْرَ الَّذِي كَفَى بِهِ      وَمَا نَجْرٌ كَفَى لَا شَوْءَ بِسَائِدِ  
أَسْوَدَ عَرَى لَمَثَ لَشَوْءَ عَجِبَةٍ      لَسَقُوا عَلَى عَرَى ذَمَاءَ الْأَسَاوِدِ

=

على أن هذا البيت يحتمل وجهاً آخر ، وهو أن يكون نعتاً للجمع في المعنى أو للجنس <sup>(١)</sup> مجازاً ، وكأنه قال : وإن الجمع الذي حانت بفلج دماؤهم حملاً للضمير على المعنى / ١٢٠ ب ، أو أن الجنس الذي حانت بفلج دماؤهم ، وجعل الجمع <sup>(٢)</sup> جنساً مجازاً ، ولكن التحويين أنشدوه على هذا مع احتمال لثبوت جواز هذا الوجه في قوله <sup>(٣)</sup> :

إِنْ عَمِيَ اللِّدَا <sup>(٤)</sup> .....

= وهو آخر خمسة أبيات في قصيدة لمخض لوفا :-

أَلَمْ تَرِ أَنِّي بَعْدَ عَشْرٍ وَمَالِكٍ وَعُرْوَةٌ وَابْنُ الْقَوْلِ نَسْتُ بِخَالِدٍ

ورواية بيت الشاهد فيها على هذا النحو :-

فَإِنَّ الْأَى حَانَتْ بَفَلَجٍ دَمَاؤُهُمْ .....

ولا شاهد فيه حيثذ .

حانت : من الجين وهو الهلاك ، وحان الرجل هلك ، وحانت دماؤهم لم يؤخذ لهم بدمية ولا قصاص .

المخرانة ٢٦/٦ .

فلج : اسم بلد ومنه قيل لطريرق تأخذ من طريق البصرة إلى البجامة طريق بطن فلج ... وقيل : فلج وادي بين

البصرة وحمى ضرية من منازل عدي بن جندب بن العنبر ، معجم البلدان ٢٧٢/٤ .

الشاهد : ( الذي ) يريد الذين فحذف التون .

ديوان الأشهب ٢٣١ ، الكتاب ٩٦/١ ، مجاز القرآن ١٩٠/٢ ، معاني القرآن للأخفش ٨٥/١ ،

المقتضب ١٤٦/٤ ، البصريات ٧٣٩/٢ ، الحجة ١٢١/١ ، سر الصناعة ٥٣٧/١ ، المنصب ١٨٥/١ ،

المنصف ٦٧/١ ، الصحاح ٣٣٥/١ ، البصرة والتذكرة ٢٢٢/١ ، شرح ديوان الحماسة ٣٤/١ ، إصلاح

الحلل ٢٠٥ ، الأمالي الشجرية ٣٠٧/٢ ، المفصل ١٤٤ ، البديع ٢٥٤/٢ ، التخصير ٢١٦/٢ ، معجم البلدان

٢٧٢/٤ ، شرح المفصل ١٥٤/٣ ، ١٥٥ ، المباحث الكاملة ٢٦٦/١ ، شرح الجمل ١٧٢/١ ، ٢٣٧/٢ ،

ضرائر الشعر ١٠٩ ، شرح التسهيل ٧٨/١ ، ٢١٤ ، المشكاة والنبيراس ١٢٤/١ (ف) ، شرح الكافية ٤٠/٢ ،

المغني ٢١٢/١ ، ٦٠٩/٢ ، تعليق الفرائد ١٩٠/٢ ، شرح شواهد المغني ٥١٧/٢ - ٥١٨ ، المخرانة ٢٥/٦ -

٣٤ ، شرح أبيات المغني ١٨٠/٤ - ١٨٤ .

(٢) ب : الجنس .

(١) ب : والجنس .

(٤) سبق تخريجه . انظر ص : ٦٠٣ .

(٣) هو الأخطل .

## [ موصولات مشتركة ]

[ أي ]

وقوله : أي تكون موصولة (١) .

مثال ذلك : جاءني أيهم جاعك ، ورأيت لابن الباذش من المتأخرين أن ( أي )  
 هذه لا تكون أبداً مع الماضي ، وإنما تكون بعد المستقبل (٢) ، وهذا الكلام يحكى عن  
 الكسائي (٣) ، إلا أنه نازع فيه من تقدم ونازعه فيه ذلك المتقدم (٤) . فلم يكن له  
 مستند إلا أن يقول أي كذا خلقت (٥) . فقال له الآخر : استحيت لك يا شيخ (٦) .

(١) الجزولية : ١١ ب .

(٢) انظر : رأي ابن الباذش في الشرح الصغير ١٠٧ ، المباحث الكاملة ٢٦٨/١ ، شرح الكافية ٤١/٢ .

(٣) الكسائي ( ... - ١٨٩ هـ ) .

أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي ولاء ، الكوفي ، أحد القراء السبعة إمام في اللغة والنحو  
 والقراءة أخذ عن مفضل الهراء والخليل بن أحمد ، وأخذ عنه القراء وهشام والأجر وأبو عبيد القاسم بن سلام ،  
 وغيرهم . له معاني القرآن ، والمصادر والحروف ، وما يلحق فيه العوام وغيرها .

له : معاني القرآن ، والمصادر ، والحروف ، وما يلحق فيه العوام وغيرها .

ومعجم الأدياء ٥/١٣ - ١١ ، انباء الرواة ٢/٢٥٦ - ٢٧٥ ، معرفة القراء الكبار ١/١٠٠ - ١٠٧ ،

غاية النهاية ١/٥٣٥ - ٥٤٠ .

(٤) يحيى مروان بن سعيد للهلي .

(٥) قال مروان بن سعيد للكسائي : فكيف تقول : ضربت أيهم في النار ؟ قال : لا يجوز . قال : لم ؟

قال : أي كذا خلقت .

انظر : مجلس العلماء ١٨٦ ، الخصائص ٣/٢٩٢ ، الزهر ٢/٣٧٣ .

(٦) القتال هو مروان بن سعيد في مجلس آخر غير المجلس الذي سأله فيه عن أي وهو مجلس سأله فيه

عن وزن : أولق فقال الكسائي : أفضل ، فقال مروان : استحيت لك يا شيخ ، والظاهر عندنا أنها فعمل من

قولهم : ألق الرجل فهو مألوق .

انظر : الأشباه والنظائر ٥/٢ - ٢ ، الزهر ٢/٣٧٣ .

وقد صيغ صيغ الشارح الرضي في شرح الكافية ٤١/٢ ، وهو ناقل عن اللورقي في المباحث الكاملة

٢٦٨/١ ، لهذا الموضع بهامه ولم يشر إلى ذلك ، كما أن اللورقي ناقل عن الشلوين وقد أشار إلى ذلك بقوله قال

الشلوين ونقل هذا الموضع كاملاً . انظر : المباحث الكاملة ١/٢٦٨ - ٢٦٩ .

يعني أن مراده بذلك كذلك وجدتها ، وليس في وجودها كذلك ما يوجب ألا تكون إلا مع المستقبل ، إذ لا أمر مخيل <sup>(١)</sup> هنا يفرق بين المستقبل والماضي ، فإذا لم يكن هناك أمر مخيل فلا فرق بينهما إلا أن ابن الباذش زاد هنا أن قال : لأنها مبهمة ، فجاءت مع المستقبل ، لأن المستقبل مبهم البناء بينه وبين الجمل <sup>(٢)</sup> ، [ وهذا لا معنى له <sup>(٣)</sup> ] .

وقوله : ونكرة موصوفة <sup>(٤)</sup> .

مثال ذلك : مررت بأيّ معجب لك .

وقوله : وشرطا <sup>(٤)</sup> .

مثاله : أيهم يكرمني أكرمه .

وقوله : واستفهاما <sup>(٤)</sup> .

مثال ذلك : أيهم جاعك يا هذا ؟

وقوله : ومنادى <sup>(٤)</sup> .

مثال ذلك : يا أيها الرجل ، وقوله في أي هنا لأنه منادى مجاز من القول لما جاء بلفظ المنادى <sup>(٥)</sup> ، وإلا فالحقيقة ما قاله غيره <sup>(٦)</sup> من أنها وصلة لنداء ما فيه الألف واللام .

(١) « يقال : خيلت السحابة إذا أغلقت ولم تمطر ، وكل شيء كان خليفاً فهو مخيل » ، اللسان

٢٢٧/١١ ( عجل ) .

(٢) قال الرضي : « وقد علل له ابن الباذش بأن قال : ( أي ) موضوعة على الإيهام ، والإيهام لا يتحقق إلا في المستقبل الذي لا يدري مقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضي والحال فإنهما محصوران فلما كان الإيهام في المستقبل أكثر منه في غيره استعملت معه ( أي ) الموضوعة على الإيهام » ، شرح الكافية ٤١/٢ .

(٣) نكسة من : أ . (٤) الجزولية : ١١١ .

(٥) تابع الشارح على القول بأن هنا مجاز وتسامح من المؤلف العطار في المشكاة والنيراس ١٢٥/١ ( ف ) ، والأبدي في شرح الجزولية ٤٧٨/١ .

(٦) كسيويه حين قال : « إنما جاعوا بيا أيها ليصلوا إلى نداء الذي فيه الألف واللام فلذلك جيء به » ، الكتاب ٢٦٩/١ ، والمبرد في المقتضب ٢١٦/٤ ، والصميمري في التبصرة والتذكرة ٣٤٤/١ ، والمرجاني في المقتصد ٧٧٧/٢ وغيرهم .

وقوله : ووصفا (١) .

مثاله : مررت برجل أي رجل .

وقوله : وإذا كان موصولا لم يكرهوا أن يجيء موصولا ... إلى آخره (٢) .

يقول : إن ذلك مكروه في غير ( أي ) من الموصولاب ، فيكره أن يقال : جاءني الذي أفضل ولكنه قد جاء قليلا ، وعليه قراءة من قرأ (٣) : ﴿ مَا يَعْوِضُهُ فَمَا قَوْفَهَا (٤) ﴾ يرفع بعوضة ، وأحسنه إذا طال الكلام (٥) نحو : ما أنا بالذي قاتل لك سويا (٦) ، ويمكن أن يتأول قراءة من قرأ (٧) : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾ (٨) يرفع / ١٢١ التون عليه (٩)

(١) الجزولية : ١١ ب .

(٢) الجزولية : ١١ ب ، قلته : أن يجيء موصولا بأحد جزئي الجملة الابتدائية في حال السعة .

(٣) قرأ بها : الضحاك وإبراهيم بن أبي عميلة ورواية بن الصجاج وخطرب .

انظر : مجاز القرآن ٣٥/١ ، إعراب القرآن ١٥٣/١ ، مختصر في شواذ القرآن ٤ ، المحاسب ٦٤/١ .

الكشاف ٢٦٤/١ ، الجامع لأحكام القرآن ٢٤٣/١ ، البحر المحيط ١٢٣/١ ، الدر المنصون ٢٢٥/١ .

(٤) الآية : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَجِيبُ أَنْ يُضْرَبَ تَفْلًا مَا يَعْوِضُهُ فَمَا قَوْفَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا تَفْلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ ﴾ [ البقرة : ٢٦ ] .

(٥) هذا عند البصريين ، أما الكوفيون فلا يشترطون طول الصلة . انظر : الكتاب ٣٩٩/١ ، معاني

القرآن وإعرابه ٧١/١ ، البحر المحيط ١٢٣/١ .

(٦) روى الخليل أنه سمعه من أعرابي : الكتاب ٢٩٩/١ ، الأمل الشجرية ٧٥/١ ، المباحث الكاملة

٢٧٠/١ .

(٧) قرأ بها : الحسن البصري ويحيى بن يعمر والأعمش وابن أبي إسحاق .

انظر : المحاسب ٢٣٤/١ ، الكشاف ٦٢/٢ ، الجامع لأحكام القرآن ١٤٢/٧ ، البحر المحيط ٢٥٥/٤ .

انحاف فضلاء البشر ٢٢٠ .

(٨) الآية : ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ ..... وَتَفْصِيلاً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهَدَىٰ وَرَحْمَةً لِّقَلْبِهِمْ لِيَقْبَأَ رَبِّهِمْ

مُؤْمِنُونَ ﴾ [ الأنعام : ١٥٤ ] .

(٩) حل هذا الوجه من حذف المبدأ ليكون الضمير على الذي هو أحسن ، والضمير في عليه يعود على

قوله : وأحسنه إذا طال الكلام .

لأنه لابد من تقدير ( من ) وما يعمل (١) فيه معها فطالت (٢) [ بذلك (٣) ] في التقدير .

وقوله : في حال السعة (٤) .

لأنه إذا كانت الضرورة لم يقبح ذلك في ( أي ) ولا في غيره من الموصولات .

وقوله : فالمعروف أن يبنى على الضم (٤) .

مثاله : ﴿ لَنْتَرَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمُّ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتْبًا ﴾ (٥) في قول سيويه (٦) ، وقال : فالمعروف لأنه قد قرئ بالنصب (٧) ، والبناء على الضم (٨) وهو الأكثر والأشهر .

### [ من ]

وقوله : ومن تكون موصولة (٤) .

مثاله : جاءني من جاعك .

وقوله : وشرطا (٤) .

- (١) ب : تعمل .  
 (٢) تكملة من : ب .  
 (٣) مريم : ٦٩ .  
 (٤) ب : ضال .  
 (٤) الجزولية : ١١١ .  
 (٦) الكتاب ١/٣٩٨ .  
 (٧) قال سيويه : ... حدثنا هارون أن الكوفيين يقرؤونها « ثم لنترعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتبا » وهي لغة جيدة نصيرها كما جروها حين قالوا : امرر على أيهم أفضل ، الكتاب ١/٣٩٧ .  
 وقد قرأ بالنصب : طلحة بن مصرف ومعاذ الهراء وزائدة عن الأعمش .  
 انظر : مختصر في شواذ القرآن ٨٦ ، الكشاف ٢/٥٢ ، البحر المحيط ٦/٢٠٩ .  
 (٨) هي قراءة الجمهور . انظر المراجع السابقة .  
 وهذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . فالكوفيون يرون أنه معرب ، والبصريون يرون أنه مبني لكون الصلة جملة اسمية حذف صدرها .  
 انظر : الإنصاف ٢/٧٠٩ - ٧١٦ ، شرح المفصل ٣/١٤٥ - ١٤٧ .  
 (٣٩ - شرح لفظة الجزولية للكثير )

مثاله : من يكرمني أكرمه .

وقوله : واستفهاما (١) .

مثاله : من جاعك يا هذا ؟

وقوله : ونكرة موصوفة (١) .

مثاله : مررت بمن معجب لك .

وقوله : ولا تزداد عند البصريين (١) .

[ يريد أن الكوفيين (٢) يزيدونها وينشدون على ذلك (٣) :-

يا شاة من قنص لمن حلت له (٤) ... ..

(٢) تكملة من : ب .

(١) الجزولية : ١١ ب .

(٣) البيت لعترة ( ... - ٢٢ ق هـ ) .

وهو عترة بن شداد بن عمرو بن معلوية بن قراد الصبي ، أمه أمة سوداء يقلل لها زينة ، وهو أحد أشهر العرب الثلاثة خلف بن نذبة والسليك بن السلكة ، من فرسان العرب وشجعانها وشعرائها .

ه الشعر والشعراء ١١٠ - ١١٢ ، الأغاني ٧/١٤١ - ١٤٥ ، الخزانة ١/١٢٨ - ١٢٩ .

(٤) صدر بيت من البحر الكامل عجزه :-

حَرَمْتُ غَلِيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تُحْرَمِ ... ..

وهو من حلقته ومعلمها :-

قَلَّ نَحَاذِرُ الشُّبْرَاءِ مِنْ تُحْرَمِ أُمِّ حَلِّ عَرَفَتِ الدَّارَ بَعْدَ نَوْمِ

ورواية الديوان :-

يا شاة ما قنص ... ..

ولا شاهد فيها حيثخذ ، والرواية التي أوردتها الشارح هي رواية الكوفيين قال ابن الأنباري : ه قال القراء :

أنشدني الكسائي بيت عترة :-

يا شاة من قنص لمن حلت له ... ..

قال : وزعم الكسائي أنه إما أراد : يا شاة قنص ، وجعل ( من ) حشوا في الكلام كما تكون ( ما ) حشوا ،

شرح القصائد السبع الطوال ٣٥٢ .

الشاة : كناية عن المرأة ، القنص : مصدر بمعنى الصيد أريد به اسم الفاعل ، أي يا شاة اتسلان قانص ،

الخزانة ١/١٣٠ - ١٣٤ .

وغيرهم (١) يجعلها في ذلك موصوفة بالمصدر (٢).

### [ ما ]

وقوله : والاسمية تكون موصولة (٣).

مثاله : أعجبتني ما أعجبتك .

وقوله : وشرطية (٣).

مثال ذلك : ما تفعل أفضل مثله .

وقوله : واستفهامية (٣).

مثاله : ما تفعل يا هذا ؟

وقوله : ونكرة موصوفة (٣).

مثاله : مررت بما أعجبك لك .

وقوله : ونكرة غير موصوفة (٣).

مثاله : ما أحسن زهدا في قول سيويه ودقته دقا نعمًا (٤) ، وقوله تعالى :

= الشاهد فيه : زيادة ( من ) عند الكوفيين . وهي عند البصريين والفراء من الكوفيين نكرة موصوفة .

الديوان ٢١٣ ، تأويل مشكل القرآن ٢٦٦ ، الإصحاح ٣٤٨ ، شرح التصانيد العشر ٣-٤ ، شرح

الفصل ١٢/٤ ، المباحث الكاملية ٢٧٣/١ ، شرح الجمل ٤٥٨/٢ ، ٥٦٠ ، الضرائر ٨١ ، شرح الجزولية

٤٨٨/١ ، شرح الكافية ٥٥/٢ ، لفضي ٣٦٦/١ ، شرح شواهد المضي ٤٨١/١ - ٤٨٣ ، ٧٤٢/٢ ، الخزانة

١٣٠/٦ - ١٣٢ ، شرح أبيات مضي اللب ٣٤١/٥ - ٣٤٣ .

(١) غير الكوفيين ، يعني البصريين والفراء .

(٢) انظر مذهب البصريين في : شرح المفصل ١٢/٤ ، المباحث الكاملية ٢٧٣/١ ، شرح الجزولية

٤٨٨/١ .

(٣) الجزولية : ١١ وقبله : ( ما ) اسمية وحرفية والاسمية ... .

(٤) قال سيويه : ... قولك : ما أحسن عبد الله زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبد الله ...

ونظير جعلهم ( ما ) وحدها اسما قول العرب إن بما أن أصنع أي من الأمر أن أصنع فجعل ( ما ) وحدها اسما

ومثل ذلك : غسله غسلًا نعمًا أي نعم الغسل ، الكتاب ٣٧/١ .



﴿ إِنْ تَبَدَّلُوا الصَّدَقَاتِ فَيَعْمًا هِيَ ..... ﴾ <sup>(١)</sup> أي نعم شيئاً هي <sup>(٢)</sup> . وقد قدره بعضهم فنعم الشيء هي <sup>(٣)</sup> ، والذي ذكرناه أظهر <sup>(٤)</sup> ، إلا أن يكون من قدره كذلك قصد به تقدير المعنى لا تقدير الإعراب .

وقوله : وصفة .

كقولك : شيء <sup>(٥)</sup> ما ، ولم تثبت ( ما ) هذه <sup>(٦)</sup> ، ويحتمل أن تكون ( ما ) في قولك شيء ما زائدة لتوكيد الإبهام المقصود به التعظيم <sup>(٧)</sup> ، وحذفت صفة شيء إبهاماً لما أريد من ذلك المعنى وزيادة ( ما ) قد ثبتت ، وكونها وصفاً لم تثبت فبينى ألا تحمل إلا على ما ثبت .

وقوله : فالمصدرية توصل بالجملة الفعلية <sup>(٨)</sup> .

(١) تماماً ﴿ .... وَإِنْ تُخَفُّوهُمَا وَتُرَثُّوهُمَا الْفَقْرَاءُ فَهُوَ عَمْرٌ لَكُمْ ، وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ [ البقرة : ٢٧١ ] .

(٢) وفاقاً للفارسي قال في تقدير الآية : « وتقديرها عندي : إن تبدلوا الصدقات فالصدقات نعم شيئاً أي : نعم الشيء شيئاً إبهاماً ، فحذفت الإبهام ، وأقيم الضمير المضاف إليه مقامه للدلالة عليه » . ثم قال : « ولا تكون ( ما ) في هذه الآية تفسيراً لفاعل ( نعم ) كما أن رجلاً ونحوه من الأسماء المنكورة المنصوبة بعد هذا الفعل وما أشبهه تفسيراً لفاعلها وتبيين ، فهذا مما جاء فيه ( ما ) منكورة غير موصوفة ، « البيضايات : ٢٥٩ . (٣) ممن قدره معرفة سيويه في : الكتاب ٣٧/٦ ، والمبرد في : المقتضب ١٧٥/٤ . (وعليه فهي فاعل) . (٤) رجح ابن مالك خلافه وأن ( ما ) معرفة تامة . انظر : التصهيل ١٢٦ ، كما رجحه أبو حيان واستدل عليه بأدلة كثيرة منها : « أن التمييز إنما يجاء به ضمير جنس المميز إذا أبهم و( ما ) في غاية الإبهام فلا تكون تمييزاً ، التصهيل والتكميل ١٥٩/٣ ب .

(٥) ب : متى .

(٦) أثبتها كثير من النحاة منهم ابن السيد قال : « ( ما ) التي تجرى مجرى الصفة وهي تنقسم ثلاثة أقسام ، قسم يراد به التعظيم للشيء والتحويل به ... وقسم يراد به التحقير للأمر ... وقسم لا يراد به تعظيم ولا تحقير ولكن يراد به التوبيخ كقولك : ضربته ضرباً ما ، أي نوعاً من الضرب » ، إصلاح الخلل ٣٥٠ ، وابن عصفور في شرح الجمل ٤٥٦/٢ .

(٧) ممن يرى أنها زائدة منبهة على وصف لائق المراد في الجنى الثاني ٣٢٣ .

وانظر : رصف المياني ٢٨٣ .

(٨) الجزولية : ١١ ب .

مثال ذلك : أعجبني ما ضربت / ١٢١ ب زيدا أي ضربك زيدا .

وقوله : في الأمر العام <sup>(١)</sup> .

قال ذلك لما أجازته الكوفيون من كونها موصولة بالجملة الاسمية ، والبصريون لا يميزون وصلها إلا بالجملة الفعلية خاصة وقد تقدم ذلك <sup>(٢)</sup> .

و [ قوله <sup>(٣)</sup> ] : عاملة <sup>(١)</sup> .

مثال ذلك : ما زيد قائما في لغة أهل الحجاز <sup>(٤)</sup> .

وقوله : وغير عاملة .

مثاله : ما زيد قائم في لغة بني تميم <sup>(٤)</sup> .

وقوله : مغيرة <sup>(١)</sup> .

[ مثاله <sup>(٥)</sup> ] : قلما <sup>(٦)</sup> يقوم زيد <sup>(٧)</sup> .

وقوله : وغير مغيرة <sup>(١)</sup> .

(١) الجزولية : ١١ ب .

(٢) انظر ما سبق ص : ٦٠٠ والمواش ٣ ، ٤ .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) انظر في عمل ( ما ) الحجازية وإمالتها في لغة تميم .

الكتاب ٢٨/١ ، المقضب ١٨٨/٤ - ١٨٩ ، الإيضاح العضدي ١١٠ - ١١٣ ، شرح المقلمة الحسية

٢٧٦/١ - ٢٧٧ .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) ب : قلما .

(٧) قال المروزي : « قولهم : قلما يخرج زيد ، والأصل فيها : ( قل ) و ( ما ) زائدة زهدت ليصلح بعدها

وقوع الفعل ، لأن ( قل ) فعل ، والفعل لا يليه فعل ، لأن الفعل لا يعمل في الفعل وإنما حق الاسم أن يقع

بعدها ، فإذا أرادوا أن يقع بعدها الفعل أدخلوا ( ما ) فقالوا : قلما يخرج زيد ، وقلما يكون كذا وكذا ،

الأزهية ٩١ .

مثاله : ﴿ فِيمَا رَحْمَةً مِّنَ اللَّهِ ... ﴾ (١) .

وقوله : وجائز معها الأمران (٢) .

مثاله : ليتنا زيدا قائم وليتنا زيد قائم (٣) .

(١) تمامها ﴿ ... إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ ، وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَا نَفَعْتُمَا مِنْ حَوْلِكَ فَاسْتَجِيزُوا عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرُوا لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ [ آل عمران : ١٥٩ ] .

(٢) الجزولي : ١١١ ب - ١١٢ .

(٣) انظر في جواز عمل ليت مع ( ما ) وإعمالها :-

الكتاب ٢٨٢/١ - ٢٨٣ ، التهوية والتذكرة ٢١٥/١ ، الأزهية ٩٠ ، الأمالي الشجرية ٢٤١/٢ .

## [ باب النعت (١) ]

قوله : للفرق بين المشتركين في الاسم (٢) .

مثاله : جاءني زيد العاقل ، ومررت برجل كاتب .

وقوله : وربما جاء لجرّد المدح (٣) .

مثاله : بسم الله الرحمن الرحيم .

وقوله : أو النّم (٤) .

مثاله : إبليس اللعين (٥) .

وقوله : وشرطه أن يكون هو المنعوت (٦) .

مثاله : ما تقدم .

وقوله : أو من سببه (٧) .

مثاله : مررت برجل قائم أبوه ، ويزيد الطويل أخوه .

وقوله : ومشتقاً (٨) .

مثاله : كل ما تقدم .

وقوله : أو في حكمه (٩) .

مثاله : مررت برجل ذي مال ونحوه لأنه في معنى مالك مالي وصاحب مال

وما أشبه ذلك (١٠) .

(١) تكملة من : ب .

(٢) الجزولية : ١٦٢ ، وقوله : « النعت يجاء به للفرق ... » .

(٣) يعني أن ( إبليس ) غير لئيم مخلوف ، واللعين نعت .

(٤) الجزولية : ١٦٢ .

(٥) قال الأزهري : « والذي هو في حكمه هو الاسم الذي هو في معنى اسم مأخوذ من المصدر وليس

هو بنفسه مأخوذاً من مصدر نحو قولك : مررت برجل أسد ، فأسد ليس بمشتق ، لكنه في معنى شجاع ،

وشجاع مشتق من الشجاعة ، شرح الجزولية ١٤٤/٢ .

وقوله : تبعه في ماله من الأفراد ... إلى آخره (١) .

تمامه : ما لم يمنع من ذلك مانع (٢) وهو مراده نحو : مررت برجل أفضل من زيد ومررت بامرأة أفضل من رجل وبرجلين أفضل من الزيديين ، وبرجال أفضل من الزيديين .  
ومنه أيضا [ مررت (٣) ] بامرأة حائض وبابه (٤) .

منع من تبعه لما قبله إرادتهم الفرق بين الجاري على الفعل من الصفات وغير الجاري فتأول تأويلا اقتضى له ألا يتبعه ، هذا عندي مذهب سيويه (٥) ، ومذهب الخليل إرادتهم الفرق بين النوعين خاصة (٦) .

وقوله : والمشتق هو ما بني من المصدر (٧)

مثاله : قائم وقاعد وعائل لأنها مبنية من القيام والقعود / ١٢٢ أ والعقل (٨) .

(١) الجزولية ١١٢ وفيها د من الأفراد أو التثنية أو الجمع لفظا أو معنى أو المذكر والتأنيث .  
(٢) من أن يكون قبل الوصف به لا ينشئ ولا يجمع ولا يؤنث ، فإنك إذا وصفت به الأول وجعلته لم يتبع الموصوف أيضا في تنية ولا جمع ولا في أفراد ولا في تذكير ولا في تأنيث ، بل يكون مفردا مذكرا على كل حال وذلك نحو : (أفضل من) التي للمفاضلة إذا كانت مفروقة بمن ، شرح الجزولية ٥٢٢/٢ ، وانظر : الكتاب ٢٢٩/١ .  
(٣) تكملة من : ب .

(٤) مما وصف به المؤنث وهو مذكر في اللفظ - انظر : الكتاب ٩١/٢ .  
(٥) قال سيويه : ه هنا باب ما يكون مذكرا بوصف به المؤنث وذلك قولك : امرأة حائض وهذه طامت كما قالوا : ناقة ضامر ، بوصف المؤنث وهو مذكر ، وإنما الحائض وأشباهاه في كلامهم على أنه صفة شيء والنبي مذكر فكأنهم قالوا : هذا شيء حائض ، لم وصفوا به للمؤنث ، الكتاب ٩١/٢ .  
(٦) قال سيويه : ه ... زعم الخليل أنهم إذا قالوا : حائض فإنه لم يخرج على الفعل كما أنه حين قال : دارع لم يخرج على فعل وكأنه قال : فرعي وإنما أراد ذات حيض ولم يجيء على الفعل وكذلك قوله : مرضع إذا أراد ذات رَضَاع ولم يجرها على أرضعت ولا ترضع ، فإذا أراد ذلك قال : مرضعة ، وتقول : هي حائضة غدا لا يكون إلا ذلك لأنك إنما أجريتها على الفعل على : هي تحيض غدا ، هذا وجه ما لم يجز على فعله فيما زعم الخليل مما ذكرنا في هذا الباب ، الكتاب ٩١/٢ .

(٧) الجزولية : ١١٢ .

(٨) هنا على رأي البصريين من أن المصدر أصل المشتقات ، أما الكوفيون فيرون أن الأصل هو الفعل ، الإيضاح في علل النحو ٥٦ - ٦٣ ، أسرار العربية ١٧١ - ١٧٦ ، الإنصاف ٢٣٥/١ - ٢٤٥ ، التبيين ١٤٣ - ١٤٩ .

وقوله : وليس به .

سقط هذا في هذا الموضع من كثير من النسخ (١) وهو أصوب وثبتت في بعضها ، ووجه ثباته أنه يريد وليس بالمصدر ، أي ليس قائم بالقيام ، أي ليس هو إياه أي مثله في امتناع الوصف به إلا على التأويل ، وقال ذلك لئلا يتخيل أن المصدر من المشتق لكونهما مشتركين في الحروف والوصف بهما .

وأراد بذلك أن يمرر (٢) أن المصدر ليس مما ينعت به إلا على التأويل ، لأن النعت إنما ينبغي أن يكون بالمشتق ، فإن جاء من ذلك شيء نحو رجل عدل خرج على وجهين (٣) :-

إما على أنه موضوع موضع المشتق لمشاركته المشتق في الحروف فعاملوا رضى معاملة مرضي ، وعدل معاملة عادل .

أو يكون ذلك على حذف المضاف والتقدير : مررت برجل ذي رضى ، وذي عدل ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه مبالغة فجعلوه كأنه الرضى والعدل بنفسه .

وقوله : و [ ما (٤) ] في معناه : هو ما رادف ما بُني من المصدر (٥) .  
كذي مال لأنه مرادف لقولك صاحب مال ، وصاحب مبني من الصحبة .  
واستظهر بقوله : « وليس به » (٥) : على ما رادف ما بُني من المصدر وهو مبني أيضا من المصدر كقولك : مررت بزيد المعزى إلى قريش ، فإنه مرادف لقولك المنتسب

(١) ليس في النسخين الفاسية ١١٢ ، ولا البغدادية ٦٧ .

(٢) ب : يمرر .

(٣) قال بهما أيضا اللورقي في المباحث الكلامية ٢٩٣/١ .

(٤) تكلمة من : أ .

(٥) الجزولية : ١١٢ .

إلى قریش فهذا ليس في معنى المشتق ، وإن كان مرادفا لما بني من المصدر ، بل هو مشتق (١) لأنه مبني أيضا من المصدر كالذي رادفه (٢) .

---

(١) قال الفوري : « المرادف على قسمين : مشتق وغير مشتق ، فالمشتق نحو : معزو لأنه مرادف لنسوب وكلاهما مشتق من المصدر ، وعن هذا احترز بقوله : وليس به ، وغير المشتق نحو : ذي مال فإنه مرادف لصاحب مال إذ ملووظهما واحد » ، المباحث الكاملية ١/٢٩٤ .

(٢) ب : رادف .

## [ النكرة ]

وقوله : قبوله للألف واللام (١) .

مثاله : رجل لأنك تقول الرجل .

وقوله : أو أداؤه (٢) معنى ما لا يكون إلا نكرة (١) .

مثاله : ( ما ) في قولك مررت بما معجب لك (٣) . وإيه منونا أي حديثا ،

وصيه منونا أي سكوتا ، فإن لم تنونهما كان المعنى الحديث أو السكوت (٤) .

وقوله : قبول ما أضيف إليه مباشرة (٥) .

مثاله : مائة من مائة درهم ، لأن درهما الذي أضيف إليه مائة مباشرة يقبل

الألف واللام فيقول / ١٢٢ ب مائة الدرهم التي تعلم .

وقوله : أو بواسطة (٦) .

مثاله : ثلاثمائة درهم ، يريد أن ثلاثمائة درهم نكرة ، لأن درهما الذي أضيفت

إليه مائة التي أضيفت إليها ثلاث يقبل الألف واللام حين تقول : عندي ثلاثمائة

الدرهم التي تعلم .

وقال في ثلاث : إنه (٧) أضيف إلى الدرهم بواسطة ، وإن كان الظاهر أن

المضاف إلى الدرهم إنما هو المائة ، لأن المائة لما تخصصت بالدرهم ، وتخصصت ثلاث

(١) الجزولية : ١١٢ ، وقيله : « وعلامة الاسم النكرة إذا كان مفردا قبوله ... » .

(٢) ب : أدائه .

(٣) ( ما ) هنا نكرة موصوفة ، انظر ما تقدم ص ٦١١ ، والكتاب ٢٦٩/١ .

(٤) لأن تنونهما تنوين تنكير ، فهما متونين نكرتان ، فإن لم تنونا فهما معرفتان .

انظر : الكتاب ٥٣/٢ .

(٥) الجزولية : ١١٢ ، وقيله : « فإن كان مضافا لقبول ... » .

(٦) ب : إدا .

(٧) الجزولية : ١١٢ .



بالمائة التي أضيفت إلى الدرهم صارت الثلاث كأنها تخصصت بالدرهم بواسطة المائة فكانت الثلاث بذلك كأنها مضافة (١) إلى الدرهم بواسطة المائة (٢) .

وقوله : أو جواز جرّه على النكرة (٣) .

مثاله : مررت برجل مثلك (٤) وبرجل ضارب (٥) زيد بمعنى الحال أو الاستقبال .

### [ المعارف ]

وقوله : إضافة تخصيص لا تخفيف (٦) .

سيأتي إضافة التخصيص والتخفيف في باب حروف الجر (٧) .

### [ المضمرات ]

وقوله : [ ومضمر (٨) ] يفسره ما قبله بوجه ما (٩) .

يريد إما لفظاً ومعنى نحو ضرب زيد غلامه ، أو لفظاً لا معنى نحو : ضرب زيداً

(١) ب : مضاف .

(٢) انظر هنا في : المباحث الكاملية ٢٩٥/١ ، المشكاة والبراس ١٣٩/١ (ف) ، شرح الجزولية

٥٢٧/٢ .

(٣) الجزولية : ١٢ .

(٤) استشهد شراح الجزولية بقوله تعالى : ﴿ إِنْ تَحْنُ إِلَّا نَحْنُ بِمَثَلِكُمْ ... ﴾ [ إبراهيم : ١١ ] .

انظر : المشكاة والبراس ١٣٩/١ (ف) .

(٥) كقولته تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ غَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أُوْدِيَّتِهِمْ ، قَالُوا : هَذَا غَارِضٌ مُنْظَرْنَا ... ﴾

[ الأحقاف : ٢٤ ] . وانظر : المباحث الكاملية ٢٩٥/١ ، المشكاة والبراس ١٣٩/١ (ف) .

(٦) الجزولية : ١٢ ، وقوله : « والمعارف من الأسماء خمسة أجناس المضمرات والمبهمات والأعلام ،

والداخل عليها الألف واللام والمضاف إلى شيء من ذلك إضافة تخصيص ... » .

(٧) انظر ص : ٨٤٣ . (٨) تكملة من : ب .

(٩) الجزولية : ١٢ ، وقوله : « المضمر بالنسبة إلى التفسير خمسة أقسام ... » . وهذا هو القسم

الثاني منها .

غلامه . أو معنى لا لفظاً نحو : ضرب غلامه زيداً<sup>(١)</sup> .

وقوله : ما يفهم من سياق الكلام<sup>(٢)</sup> .

مثاله : إذا كان غدا فأتني<sup>(٣)</sup> ، أي : إذا كان ما نحن عليه من السلامة غدا  
[ فأتني<sup>(٤)</sup> ] ، لأن هذا كلام سبق وعدا ، والمواعيد أبداً إنما هي مبنية على السلامة من  
الآفات التي لا تتأني المواعيد بها .

وقوله : ومضمر يأخذ شيئا من هذا ومن الذي يليه [ قبله<sup>(٥)</sup> ] .

مثاله : من كذب كان شراله<sup>(٦)</sup> ، فشبه هذا المضمر الذي يليه من قبله في أنه  
عائد على الكذب ، ولم يتقدم هذا اللفظ الذي يعود عليه الذي هو الكذب ، كما  
لم يتقدم ما أضمرته فيما يليه قبله - أعني قوله : ما نحن عليه من السلامة قبله أيضا - .  
وشبهه بالمضمر الذي يفسره ما قبله بوجه ما أن كذب كأنه الكذب ، فكأن  
الكذب بهذا اللفظ قد تقدم<sup>(٧)</sup> ١٢٣/أ .

(١) قال المطار : « فسر قوله - يعنى الجزولي - بوجه ما بثلاثة أوجه إما لفظا ومعنى وهو الذي يكون  
ظاهره قبله لفظا ، وفي مقتضى وضع الكلام كقولك : ضرب زيد غلامه ( ونأذى نوح أبته ) . ويريد بالمعنى  
المرتبة فالفاعل هنا هو المفسر للمضمر وقد تقدم لفظا ورتبة ، المشكاة والنيراس ١٤٢/١ - ١٤٣ (ف) .  
وأحثة الشارح - رحمه الله - في الأول تقدم المفسر لفظا ورتبة ، وفي الثاني تقدم المفسر لفظا لا رتبة فإن  
رتبة المفعول التأخير عند الجمهور ، وفي الثالث تقدم المفسر رتبة لا لفظا .

(٢) الجزولية : ١٢٠ ب ، وقيله : « ومضمر يفسره .... » .

(٣) انظر : المباحث الكاملية ٢٩٩/١ ، المشكاة والنيراس ١٤٣/١ (ف) .

(٤) تكملة من : أ .

(٥) تكملة من : ب .

وانظر : الجزولية ١٢٠ ب ، وهذا هو القسم الرابع من مفسر الضمير .

(٦) الضمير في كان يعود على الكذب المفهوم من ( كذب ) .

انظر : الكتاب ٣٩٥/١ ، المباحث الكاملية ٢٩٩/١ ، المشكاة والنيراس ١٤٤/١ (ف) ، شرح الجزولية

٥٤٠/١ .

(٧) قال المطار شارحا قول الجزولي : « يريد الذي فيه شائبة من الذي يفسره سياق الكلام ، ومن الذي

قبله وهو الذي يفسره ما قبله بوجه ما » .

وقوله : وهو ضمير الشأن (١) .

مثاله : هو زيد قائم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (٢) .

وقوله : والمضمر في نعم ونعم (١) .

مثاله : نعم [ رجلا (٣) ] زيد ، ونعم رجلا [ عمرو (٣) ] .

وقوله : فيما يطلبه الأول فاعلا (٤) .

مثاله : ضربني وضربت زيدا (٥) .

وقوله : أو مفعولا لم يسم فاعله (٤) .

مثاله : ضربت ولم يتته زيد (٦) .

وقوله : وتفسيره إما كذا وإما كذا (٧) .

يعني وتفسير المضمر الذي يفسره ما بعده لفظا ومعنى .

وقوله : إما جملة (٨) .

المفسر بهذا هو ضمير الشأن والقصة (٩) .

وقوله : وإما مفرد بإزاء الجملة (١٠) .

المفسر بهذا : المضمر في نعم ونعم وفي باب رب ، وقال بإزاء الجملة لأن المفرد

(١) الجزولية : ١٢ ب ، وقوله : « ومضمر يفسره ما بعده لفظا ومعنى وهو ... » وهو القسم الخامس

في مفسر الضمير .

(٢) الإخلاص الآية الأولى . (٣) تكملة من : ب .

(٤) الجزولية : ١٢ ب ، وقوله : « وفي باب عطف الفعل على الفعل عند إعمال الثاني فيما ... » .

(٥) فالفعل الأول يطلب فاعلا فأضمر لإعمال الثاني فيه التصب على المفعولية .

(٦) الفعل الأول يطلب نائب فاعل فأضمر فيه ، لإعمال الثاني فيه الرفع على الفاعلية .

(٧) ليس هذا النص في نسخة فاس ١٢ أ ، وهو في التيمورية ٦٨ .

(٨) الجزولية : ٦٨ تيمور .

(٩) انظر : المباحث الكلامية ٣٠١/١ ، المشكاة والبراس ١٤٦/١ (ف) ، شرح الجزولية ٥٤٤/٢ .

(١٠) الجزولية : ٦٨ تيمور ، وبهذه : « ويلزمه التصب » .

لفظ يستعمله النحويون في وجوه فيستعملونه مقابلا للمضاف ، فيقال : مضاف ومفرد ، وقد يكون عندهم بإزاء المثني والمجموع فيقال : مفرد ومثنى ومجموع . وقد يكون عندهم بإزاء الجملة فيقال مفرد وجملة .

وهذا هو المقصود هنا لأنه قابل به الجملة ، وقد أكد بيان ذلك بقوله بعد ذلك <sup>(١)</sup> بإزاء الجملة ، ولو لم يذكره لاستغنى عنه بما قابله به من الجملة .

وقوله : ومثنى ويجمع أو لا يثنى ولا يجمع <sup>(٢)</sup> .

الضمير في يثنى ويجمع في الموضوعين يراد به المضمير الذي يفسره ما بعده لفظا ومعنى ، وتفسيره مفرد يلزمه النصب كالمضمير في نعم وهن وفي باب رب <sup>(٣)</sup> . ويريد أن ذلك المضمير يجوز فيه الوجهان ، لكن أشهرهما والأفصح إفراده <sup>(٤)</sup> ،

(١) ب : بعده .

(٢) الجزولية : ٦٨ تيمور .

(٣) انظر في وجوب نصب مفسر الضمير في باب نعم وهن وفي باب رب : الكتاب ٣٠٠/١ ، المختضب ١٤٢/٢ ، ١٤٧ ، الأصول ١١٤/١ ، ٤١٩ .

(٤) هذا على مذهب الكوفيين الذين يجوزون في الضمير بعد ( رَبِّ ) التثنية والجمع محذرين على السماع حكاه عنهم ابن السراج من نحو : ربه رجلا قد رأيت ، وربهما رجلين وربهم رجلا وره رجلا وربين نساء وره نساء . الأصول ٤٢٢/١ .

أما البصريون فلا يجوزون ذلك بل ينعونه . انظر : الأصول ٤١٩/٢ .

وانظر القولين في : شرح الجمل ٥٠٤/١ ، المساعد ٢٩١/٢ .

والراجع هنا مذهب الكوفيين لاعتمادهم على السماع ، ورجحه كثير من الأئمة كالجزولي والشلوبين كما في هذا الموضوع وابن مالك في التسهيل ١٤٨ .

وقال الأبهدي : « أما نعم فإن الضمير لا يكون إلا مفردا مذكرا على كل حال نحو قولك : نعم رجلا زيد ونعم امرأة هند ... لا خلاف في ذلك بين البصريين والكوفيين » ، شرح الجزولية ٥٤٥/١ .

وقد حاول العطار توهيم أبي علي في كلامه هنا فقال بعد أن ذكر كلامه هنا : « ولم يذكرها غير أبي علي توهمها على صاحب هذا الكتاب ، بما لم يرد ، وقد ذكرنا بما يقطع أنه مراده وهو كما نص ، وأما شبهتنا بمر ذكرها فقال : إنه يريد بالذي يثنى ويجمع مضمير ( رب ) وبالذي لا يثنى ولا يجمع مضمير نعم وهن وهذا شبه . ولكنه مخالف لما نص عليه الفراء من جواز تثنية المضمير في نعم وهن وجمعه ، ويمكن أن يقال : لعلة يريد مذهبي سيويه والفراء ، ويريد يثنى ويجمع على رأي الفراء :

وقد كان أحسن من إضمار هذا المضمرة في يثنى ويجمع إبرازه وكشفه ، فيقال : ويثنى  
المضمرة في ذلك ويجمع أو لا يثنى ولا يجمع .

وكذلك أيضا خص ذكر الاختلاف في التثنية <sup>(١)</sup> والجمع دون ذكر الاختلاف  
في التذكير والتأنيث ، والأمر في ذلك كله واحد <sup>(٢)</sup> .

وأظن هذا الفصل ليس من أصل التأليف وأنه من زيادة /١٢٣ ب بعض الطلبة  
أعني من قوله : وتفسره إما كذا وكذا لأنني وجدته ناقصاً من كثير من أصول هذا  
التأليف <sup>(٣)</sup> ولأن التسوية بين التثنية والجمع في هذا المضمرة وبين إفراده <sup>(٤)</sup> وستره ليس  
من عند متقن <sup>(٥)</sup> .

وقوله : وإما مفرد يجرى بالإعراب <sup>(٦)</sup> .

هو المفسر به المضمرة في باب عطف الفعل على الفعل عند إعمال الثاني ،

ولا يثنى ولا يجمع على رأي سيويه ، المشكاة والبراس ١٤٧/١ (ف) .

وهنا أمور يرد بها على العطار هي على النحو الآتي :-

أ - قوله : لم يذكرها غير أبي علي ، هذا مردود فقد ذكر ما ذكره أبو علي كل شراح الجزولية الذين  
وقفت على شروحيهم : انظر : المباحث الكاملة ٣٠١/١ ، وفيه نص كلام الشلوين من غير  
عزو . وانظر شرح الجزولية ٥٤٤/١ ، والمتاهج الجمل ٦٧ ب .  
ب - تفصيل أبي زكريا بأنه يريد بالذي يثنى ويجمع مضمرة رب ... إلى آخره قول يحتاج إلى دليل  
يدعمه .

ج - قول العطار بأن الجزولي يريد قول سيويه والقراء بعهد جلتا ، إذ لو أراد ذلك الجزولي لصرح  
باصحاحهما لتبين مدرستيهما .

وبهذا يقى قول الشارح - رحمه الله - قريبا من مراد الجزولي .

(١) ب : اختلاف التثنية .

(٢) انظر : التسهيل ١٤٨ ، المساعد ٢٩١/٢ .

(٣) سبقت الإشارة إلى أن هذا النص غير موجود في نسخة فاس ١١٢ ، وموجود في التيمورية ٦٨ .

وانظر ص : ٦٢٢ هـ .

(٤) ب : إبرازه .

(٥) نقل هذا التشكيك اللورقي في المباحث الكاملة ٣٠١/١ ولم يقب عليه بشيء .

(٦) الجزولية : ٦٨ تيمور .

وبما يطلبه الأول فاعلا أو مفعولا لم يسم فاعله .

وقوله : وثنى ويجمع (١) .

الضمير فيهما للمضمر المفسر بالمفرد الذي يجري بالإعراب نحو : ضرباني  
وضربت الزيدين وضربوني وضربت الزيدين .

### [ إعراب الضمائر ]

وذكر المؤلف - بعد هذا - المرفوع الموضع المنفصل والكلام فيه في  
موضعين :-

أحدهما : في حصر ألفاظه إذ لا يكون أبداً إلا واحداً من اثني عشر لفظاً .  
والثاني : في حصر وجوه ارتفاعه .

ولم يذكر المؤلف من هذين الموضعين إلا الثاني منهما ، وأهمل الأول ، وقد كان  
ذكره وكيدا ، فلنذكر ما أهمله من ذلك .

فيقول (٢) : المرفوع الموضع المنفصل اثنا عشر لفظاً اثنان للمتكلم وهما أنا  
للمتكلم وحده ونحن للمتكلم عن نفسه وعن غيره واحداً كان أو أكثر .

وخمسة للمخاطب : أنت للواحد المذكور بفتح التاء ، وأنت بكسرها للمؤنث  
الواحد وأنتا للثنتين من القبيلين (٣) ، وأنتم لجماعة المذكورين ، وأنتن لجماعة المؤنث .

وخمسة للغائب : هو للغائب المذكور ، وهي للغائبة ، وهما للثنتين من القبيلين (٣) .  
وهن لجماعة المذكورين وهن لجماعة المؤنث ، وقد فرغ مما أهمله قلنعد إلى ما ذكره .

(١) الجزولية : ٦٨ تيمور .

(٢) كنا في النسختين ، ولو قال . فنقول لكان أوى .

(٣) يعني المذكور والمؤنث .

وقوله : والمرفوع الموضع المنفصل يقع مبتدأ (١) .

مثاله : أنا قائم .

وقوله : وخبر مبتدأ (١) .

مثاله : القائم أنا .

وقوله : وخبر إن (١) .

مثاله : إن القائم أنا .

وقوله : بشرط الاقتران بإلا (٢) .

مثاله : ما قام إلا أنا ، وما قصد هذا إلا أنا .

وقوله : أو إسناد الصفة الجارية على / ١٢٤ غير من هي له إليه (١) .

مثاله : هندٌ زيدٌ ضاربتُهُ هي .

وقوله : أو إسناد مصدر مضاف إلى المفعول إليه (٣) .

مثاله : عجبت من ضرب زيد أنت .

وقوله : ويجري توكيدا (٣) .

يريد أنه يجري على ما قبله في الرفع ، كما يجري سائر الأسماء المؤكدة توكيدا لفظا ، أو معنويا ، إلا أنه ينفرد بجواز جري ضمير الرفع على ضمير النصب والخفض ، وإن كان لا يجري المرفوع على المنصوب ولا المنخفض في موضع من المواضع سوى هذا الموضع ومثاله ضربتُك أنت ومررت بك أنت (٤) .

(١) الجزولية : ١٢ ب .

(٢) الجزولية : ١٢ ب ، وقيله : د و فاعلا ومنعولا لم يسم مفعوله بشرط ... .

(٣) الجزولية : ١٢ ب ، وفي التيمورية ٦٩ إلى المفعول به إليه .

(٤) قال سيويه : « هنا باب ما تكون فيه أنت وأنا ونحن وهو وهي وهم وهن وأنتن وهما وأنتا وأنتم وصفا . اعلم أن هذه الحروف كلها تكون وصفا للمضمر المجرور والمنصوب والمرفوع وذلك قولك : مررت بك أنت ورأيتك أنت وانطلقت أنت وليس وصفا بمنزلة الطويل إذا قلت : مررت بزهد الطويل ، ولكنه بمنزلة نفسه ، إذا قلت : مررت به نفسه وأتاني هو نفسه » ، الكتاب ١/٣٩٣ .

وقوله : [ ويقع فاصلة <sup>(١)</sup> ] .

مثاله : [ كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبُ ] <sup>(٢)</sup> فِيمَنْ نَصَبَ <sup>(٣)</sup> .

### [ المرفوع المحصل ]

وقوله : يتصل بالفعل الماضي <sup>(١)</sup> .

مثاله : ضَرَبْتُ .

وقوله : وبالمضارع <sup>(١)</sup> .

مثاله : يضرب ويضريان ويضربون <sup>(٤)</sup> .

وقوله : وبالصفة <sup>(١)</sup> .

مثاله : أنا الضارب <sup>(٥)</sup> .

وقوله : ويرتفع فاعلا <sup>(٦)</sup> .

مثاله : كل ما ذكر .

وقوله : ومفعولا <sup>(٧)</sup> .

(١) الجزولية : ١٢ ب .

(٢) تمامها ﴿ ... عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [ المائدة : ١١٧ ] .

(٣) هي قراءة جميع القراء أما الرفع فقال ابن خالويه : ﴿ كنت أنت الرقيب ﴾ بالرفع حكاه أبو معاذ ، مختصر في شواذ القرآن ٣٦ . أما العكبري فقال : « ... ويقرأ بالرفع على أن يكون مبتدأ وخبراً في موضع نصب » ، التبيان ٤٧٧/١ . ولم يزل القراءة إلى أحد .

(٤) قال اللوري : « يتدرج في اتصاله بالماضي البارز نحو : ضربت والستر نحو : زيد ضرب » وكذلك بالمضارع نحو : زيد يضرب والزيدان يضربان والزيدون يضربون وضميرين « ، المباحث الكاملية ٣٠٥/١ .

(٥) ولا يكون الضمير فيها إلا مستترا .

انظر : المباحث الكاملية ٣٠٥/١ ، شرح الجزولية ٥٥١/١ .

(٦) الجزولية : ١٢ ب ١٣ .

(٧) الجزولية : ١٣ ومثته « لم يسم فاعله » .



مثاله : ضَرَبْتِ .

وقوله : واسم كان (١) .

مثاله : كنت قائما .

وقوله : ولا علامة له في الصفة (١) .

يريد أن الألف في ( قائمان ) والواو في ( قائمون ) ليستا ضميرين ، وإنما هما تنبيه الصفة أو جمعها كالألف في ( زيدان ) ، والواو في ( زيدون ) بدليل تغيرهما بالعوامل والمضمر لا يتغير بهما (٢) .

وقوله : أبرز منها الضمير (٣) .

يريد كأنه جعل ذلك عوضا مما منع من العلامة (٤) .

وقوله : إلا مضمر الواحد (٥) .

(١) الجزولية : ١١٣ .

(٢) استدل على كون الألف والواو هنا ليسا ضميرين بل هما علامتان بتغيرهما بالعوامل بخلاف الضمير فلا يتغير بالعوامل . اللورقي في المباحث الكاملية ٣٠٦/١ ، والقطار في المشكاة والنيراس ١٥٠/١ (ف) .

(٣) الجزولية : ١١٣ ، وقوله : « ولذلك إذا جرت على غير من هي له ... » .

(٤) ذهب الكوفيون إلى عدم وجوب إبرازه ، ولوجب البصريون إبرازه إذا جرى على غير من هو له .

انظر : الإيضاح ٥٧/١ - ٦٥ ، التبيين ٢٥٩ - ٢٦٢ ، التلخيص ٢٢ - ٢٣ .

وقد تعقب القطار الشارح في هذا الموضع وقال بعد إيراد نصه هنا : « وهو بعيد عن ظاهر لفظه - أي لفظ الجزولي - لأنه جعل عدم العلامة في الخالصة علة في إبراز ضمير غير الخالصة ، وأن يعبر بهذا عن العوض ضرب من اللغو ، ثم يكون العوض في غير محل العوض منه ، المشكاة والنيراس ١٥١/١ (ف) .

أقول : لقد تحمل القطار على الشيخ ، فإن من أسمن النظر في عبارة الجزولي وهي قوله : « ولا علامة له في الصفة ولذلك إذا جرت على غير من هي له أبرز منها الضمير » فقوله : ولذلك : مشعر بالعوض فقوله الشارح قريب من لفظ الجزولي ، علما بأن الشارح قدم لكلامه بقوله : كأنه ... مما يفيد التقريب لا القطع بالأمر .

وقوله : ثم يكون العوض في غير محل العوض منه . ليس بلازم ، فالميم في ( اللهم ) عوض من أداة النداء ، وأداة النداء في أول الكلمة والميم في آخرها . مع أننا نعلم أن الضمير موصول للصفة هنا متأخر عنها . كتأخر للمستتر فيها .

(٥) الجزولية : ١١٣ ، وقوله : « وله علامة في الماضي إلا مضمر الواحد الغائب ... » .

مثاله : زيد قام .

وقوله : والواحدة الغائبة <sup>(١)</sup> .

مثاله : هند قامت .

وقوله : إلا مضمير المتكلم <sup>(٢)</sup> .

مثاله : أقوم ونقوم .

وقوله : ومضمير المخاطب الواحد .

مثاله : تقوم يا زيد ، واستظهر بقوله الواحد على المثني في : تقومان يا زيدان وعلى الجمع في : تقومون يا زيدون ، ولم يقل الواحدة المخاطبة كما قال : والواحدة الغائبة لأن ضمير الواحدة المخاطبة له علامة نحو : تقومين يا هند .

وقوله : وضمير <sup>(٣)</sup> الواحد الغائب <sup>(١)</sup> .

مثاله : زيد يقوم ، وهذا أيضا كذلك في الاستظهار بقوله الواحد / ١٢٤ ب على الثنية والجمع نحو : الزيدان يقومان والزيدون يقومون .

وقوله : والواحدة الغائبة <sup>(١)</sup> .

مثاله : هند تقوم <sup>(٤)</sup> ، واستظهر أيضا بالواحدة على الغائبتين نحو : الهندان تقومان والغائبات نحو : الهندات يقمن .

ثم ذكر المنصوب المتصل والكلام فيه في مواضع :-

إحداها : في حصر ألفاظه وهي اثنا عشر لفظا ، وهذا الموضع لم يذكره المؤلف ، فلندكر من ذلك ما أهمله .

(١) الجزولية : ١١٣ .

(٢) الجزولية : ١١٣ ، وقوله : وله علامة في الفعل المضارع إلا ... .

(٣) ب : مضمير .

(٤) أ : يقوم .

فقول : أَلْفَاظُهُ اثْنَا عَشَرَ [ لَفْظًا <sup>(١)</sup> ] ، لِلْمَتَكَلِّمِ اثْنَانِ . وَخَمْسَةٌ لِلْمَخَاطَبِ  
وَخَمْسَةٌ لِلغَائِبِ .

فَلَفْظًا التَّكَلِّمِ : ضَرَبْنِي ، ضَرَبْنَا . وَخَمْسَةٌ الْمَخَاطَبِ : ضَرَبْتُكَ ، ضَرَبْنَاكَ ،  
ضَرَبْنَاكُمْ ، ضَرَبْنَاكُمْ . وَخَمْسَةٌ الْغَائِبِ : ضَرَبَهُ ، ضَرَبَهَا ، ضَرَبَهُمَا ، ضَرَبَهُمْ ،  
ضَرَبَهُنَّ .

وقوله : ويتصل بالماضي <sup>(٢)</sup> .

مثاله : ضَرَبْتُكَ .

وقوله : وبالمضارع <sup>(٣)</sup> .

مثاله : يَضْرِبُكَ .

وقوله : وبالصفة <sup>(٤)</sup> .

مثاله : الضَّارِبُكَ .

وقوله : على خلاف في هذا الأخير منصوب <sup>(٥)</sup> هو أم مجرور <sup>(٦)</sup> .

وهو خلاف ضعيف ، وقد كان حريا بأن لا يلتفت إليه ولا يستظهر عليه  
لضعفه . والصواب أنه منصوب <sup>(٥)</sup> لأنه لا وجه للإضافة في هذا الأخير <sup>(٦)</sup> ،

(١) تكلمة من : أ . (٢) الجزولية : ١١٣ .

(٣) الجزولية : ١١٣ ، وجمعه : هـ إذا كان فيها الألف واللام هـ .

(٤) ب : منصوب .

(٥) هذا اختيار الشلح ، والمنسوب إلى سيويه . انظر : المشكاة والنيراس ١٥٢/١ (ف) ، شرح  
الجزولية ٥٥٥/٢ . وقد صرح سيويه بما يخالف ذلك فقال : هـ وإذا قلت : هم الضاربوك وهما الضاربك ،  
فالوجه فيه الجر ، لأنك إذا كسفت النون من هذه الأسماء في المظهر كان الوجه الجر هـ ، الكتاب ٩٦/١ ، ثم قال  
بعد ذلك : هـ واعلم أن حذف النون والتنوين لازم مع علامة المضمرة غير المنفصل لأنه لا يتكلم به مفردا حتى  
يكون متصلا بفعل قبله أو اسم ... هـ ، الكتاب ٩٦/١ .

ألا ترى كيف سوى بين حذف النون والتنوين في هذه المسألة ، والنون في التثنية والجمع ، وقد عرف  
حكمها عنده ، والتنوين في المفرد .

(٦) ممن يرى الإضافة هنا الفراء والزمخشري . انظر : معاني القرآن ٢٢٧/٢ . المنفصل ٨٤ .

كما لا وجه لها في الضارب زيد ، لأنها ليست إضافة تخفيف ولا تعريف . إلا أن بعضهم قال : إن الضمير أطلب بالإضافة من الظاهر <sup>(١)</sup> بدليل جواز الإضافة والتصب في ضارب زيد في الحال والاستقبال . والاقتصار على الإضافة في نحو : ضاربك وضاربه ، هذا مذهب سيبويه في ضاربك وضاربه أنه مضاف ليس إلا <sup>(٢)</sup> ، والأخفش <sup>(٣)</sup> على ما سنذكره <sup>(٤)</sup> بعده <sup>(٥)</sup> .

وذكر المؤلف الخلاف في الضمير إذا اتصل بالصفة التي فيها الألف واللام وهو خلاف ضعيف ، وقد كان ينبغي له إذ ذكره أن يذكر الخلاف في اتصاله بالصفة التي ليس فيها الألف واللام نحو ضاربك وضاربه وضاربي

فإن الخلاف في هذا أقوى منه فيما فيه الألف واللام ، والأخفش يقول في الضمير المتصل / ١٢٥ بهذا الذي ليس فيه الألف واللام إنه ضمير نصب <sup>(٦)</sup> ، ويقول : سقط التنوين لمعاقبته الضمير ، لأن الضمير ينبغي له أن يعاقب التنوين كما عاقبته الإضافة <sup>(٧)</sup> من حيث كان في الموضعين جمعاً بين اتصال وانفصال <sup>(٨)</sup> .

(١) قال الفراء : ..... إن المكتني لا يبين فيه الإعراب ، فاعتسوا الإضافة لأنها تتصل بالمتخف من أشد ما تتصل بالمنصوب ، فأخذوا بأقوى الوجوه في الاتصال ، وكان ينبغي لمن نصب أن يقول : هو الضارب إياه ، ولم أسمع ذلك ، معاني القرآن ٢/ ٢٢٧ .

(٢) انظر : الكتاب ٩٦/١ ، ١٠٤ . (٣) أ : الأعرس .

(٤) ب : يذكره .

(٥) سيأتي بعد قليل انظر ص : ٦٣١ - ٦٣٢ .

(٦) قال بهذا الأخفش وهشام من الكوفيين والمبرد .

المفتضب ١٩٥/١ ، ٣٨٣ - ٣٨٤ ، ٣٩٨ ، التسهيل ١٢٧ ، شرح التسهيل ١٥٢ أ ، شرح الكافية ٢٨٣/١ - ٢٨٤ ، الأرشاف ٤٧٢/١ ، التدبيل والتكميل ٧٣/١ ب ، تعليق الفرائد ٢٣٥٢/٤ (د) .

(٧) انظر : التدبيل والتكميل ٧٣/١ ب . فقد ذكر عن القائلين بهذا أن التنوين أو الون في المتنى والمجموع يحدقان للمعاقبية ، أو اللطافة الضمير ، ويحتون باللطافة هنا : « صون الضمير المتصل من وقوعه منفصلاً » ، التدبيل والتكميل ٧٣/١ ب ، وانظر : هشام الضمير حياته ، آراؤه ، منهجه ٢٦٧ .

(٨) أغفل الشارح الإشارة إلى الرأي الآخر هنا وهو معلوم من السياق وهو أن يكون الضمير في موضع

جر . انظر : الكتاب ٩٦/١ ، المراجع في ( ٦٥ ) .

فهذا الخلاف أقوى من ذلك فهو كان أولى بالذكر مما ذكره ، أو إذ ذكره كان ينبغي له أن يذكر ما هو أحق بالذكر منه .

وقوله : ويتصل بإن<sup>(١)</sup> .

مثاله : إنه قائم ، ومراده بإن وأخواتها .

وقوله : وكان<sup>(١)</sup> .

مثال ذلك : في كان ما جاء في حديث النبي ﷺ في أبي خيشمة<sup>(٢)</sup> وقد رأى شخصه على بعد من أنه قال : كن أبا خيشمة فكانه<sup>(٣)</sup> . وقال الشاعر<sup>(٤)</sup> :

فإن لا تكُنْها أو تكُنْه فإِنَّه أخوها عَدْتُهُ أمُّه يَبَيِّنُها<sup>(٥)</sup>

(١) الجزولية : ١١٣ .

(٢) اختلف في اسمه فقيل : عبد الله بن خيشمة وقيل : سعد بن خيشمة . وقيل : مالك بن قيس . أحد الأنصار الذين تخلفوا عن رسول الله ﷺ من غير شك ولا ارتياب ، ثم كان منه ما كان ولحق بالنبي ﷺ في تبوك .

انظر خيره في : السيرة النبوية ١٦٢/٤ - ١٦٣ ، تاريخ الطبري ١٠٤/٣ ، الكامل في التاريخ ٢٧٨/٢ ، عيون الأثر ٢٧٨/٢ ، البداية والنهاية ٦/٥ - ٨ ، زاد المعاد ٥٢٩/٣ - ٥٣١ .

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ في كتب الحديث ، وإنما ورد في حديث كعب بن مالك رضي الله عنه أن الرسول ﷺ فلما وصل رأى رجلاً يزول به السراب فقال الرسول ﷺ كن أبا خيشمة ، فإذا هو أبو خيشمة الأنصاري ، وهو حديث صحيح ، ولا شاهد فيه حينئذ .

صحيح مسلم ٨٩/١٧ - ٩٠ ، المسند ٣٨٧/٦ - ٣٨٨ ، فتح الباري ١١٨/٨ - ١١٩ .

والرواية التي ذكرها الشارح ترد في كتب النحويين ، ولم ترد في كتب حديث ولا سيرة فيما وقفت عليه .

وانظر رواية الشارح في : المباحث الكاملية ٣٠٩/١ ، المشكاة والتهراس ١٥٢/١ (ف) .

(٤) هو أبو الأسود الدؤلي ( ١ ق هـ - ٦٩ هـ ) .

وهو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلي الكناني كان معدوداً من التابعين الفقهاء والأعيان الأمراء والفرسان الشعراء ، حاضر الجواب لؤل من وضع أصول النحو بأمر من علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

أخبار النحويين البصريين ٣٣ - ٣٧ ، الإمتاع والمؤانسة ٣٣/٣ ، معجم الأدياء ٣٤/٢ - ٣٧ ، بغية

الوعاة ٢٢/٢ - ٢٣ .

(٥) من البحر الطويل ثلاث ثلاثة أبيات وقوله :-

وإن امرأاً قد قتل في الحق سخطاً  
لعلَّجسَ تصديقهما بيانيهما

ومراده أيضا هنا (١) أن يقول وكان وأخواتها ، فإن قلت فإن الضمير إذا اتصل  
بكان فإنه داخل تحت ما تقدم من قوله : إنه يتصل بالفعل الماضي والمضارع ، فهلا  
استغني عنه بما قدم من اتصاله بالفعل الماضي والمضارع ؟

فالجواب : أنه قصد التنبيه على أن المضمرة المنصوب يتصل بكان ، إذ كان وجه  
الكلام والفصيح فيه انفصاله (٢) كقوله (٣) :-

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ وَلَا نَحْنُ رَقِيْبًا (٤)

ذَعِ الْحَمْرُ ثَمَرَتَهَا الْغَوَاةَ فَإِنِّي وَجَدْتُ أَعْمَاهَا تُجْرِمُهَا لِمَكَانِهَا  
والشطر الثاني في الديوان :-

أَحْ أَرْضَعْتَهُ أُمَّهُ بِلَيْتِهَا

الغواة : جمع غلو وهو الضال . الخزانة ٣٣١/٥ . أخوها : أخو الحمر يعني الزبيب أو نبيذ الزبيب .  
الخزانة ٣٢٨/٥ .

الشاهد : اتصال ضمير النصب بكان فقال : هـ تكنها ، تكنه هـ .

الديوان : ١٨٩ ط الدجيل ، ٨٢ ط ياسين ، الكتاب ٢١/١ ، المقتضب ٩٨/٣ ، الأصول ٩١/١ ،  
٢٩٠/٢ ، إصلاح المنطق ٢٩٧ ، البصرة والتذكرة ٥٠٥/١ ، الإنصاف ٨٢٣/٢ ، شرح المفصل ١٠٧/٣ ،  
المباحث الكاملة ٣٠٩/١ ، شرح الجمل ٤٠٧/١ ، ١٩/٢ ، المقرب ٩٦/١ ، المنهاج الجلي ١٦٩ ، المشكاة  
والنبراس ١٥٢/١ (ف) ، شرح الجزولية ٤٣٨/١ ، ٥٥٦ ، ٩٨٢ ، شرح الكافية ١٩/٢ ، المقاصد النحوية  
٣١٠/١ - ٣١٤ ، الخزانة ٣٢٧/٥ - ٣٣٣ .

(١) ب : ها هنا .

(٢) قال سيويه : هـ ... ومثل ذلك كان إياه لأن (كانه) قليلة ولم نستحكم هذه الحروف ههنا لا تقول :  
كانتي وليسني ولا كانك ... هـ ، الكتاب ٣٨١/١ .

(٣) القائل : عمر بن أبي ربيعة ( ٢٣ هـ - ٩٣ هـ ) .

وهو أبو الخطاب عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي القرشي ، لم يكن في فريش أشعر منه كان كثير  
الغزل والنوادر والمخلاعة والمجون ، نقله عمر بن عبد العزيز إلى جزيرة دهلك .

الشعر والشعراء ٥٥٣/٢ - ٥٥٨ ، الأغاني ٢٨/١ ، ٩٤ ، وفيات الأعيان ٤٣٦/٣ ، ٤٣٩ هـ .

(٤) من مجزوء الرمل من قصيدة مطلعها :-

قَدْ نَبَا بِالْقَسْبِ بِنَهَا إِذْ نَوَاعَدْنَا الْكَبِيْبَا

ورواية الديوان :-

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ هَا وَلَا نَحْنُ رَقِيْبَا

وكقوله (١) :-

لَيْنَ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ الْعَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ (٢)

فكأنه أراد تخصيص كان من جملة ما قدمه التنبيه على جواز الاتصال فيه ، إذ كان الوجه والأفصح غير ذلك (٣) .

ولذلك ذكر في وجوه رفع الضمير المتصل اسم كان مع ذكره الفاعل حملا للمرفوع على المنصوب ، ولم يستغن بالفاعل عنه مع أنه داخل تحت حكم ١٢٥/ب

= وفي ديوان العرجي برواية ابن جني ٦١ - ٦٣ ، قصيدة توافق قصيدة عمر هذه وزنا وقافية وتشارك معها في كثير من الأبيات ، وبمت الشاهد في ديوان العرجي ٦٢ يروى على النحو الآتي :-

غَيْرَ أُنْسَاءٍ وَجَمَلٍ ثُمَّ لَا نَحْنِي رَقِيصًا

ولا شاهد فيه .

الشاهد : على أن المختار في خير كان وأخواتها إذا كان ضميرا للانفصال كما في هذا البيت في قوله ( ليس لباي وإياك ) .

الديوان ٣٠/١ ، الكتاب ٣٨١/١ ، المقضب ٩٨/٣ ، الأصول ١١٨/٢ ، ٢٨٩ ، المصنف ٦٢/٣ ، المفصل ١٣٢ ، شرح المفصل ٧٥/٣ ، ١٠٧ ، المباحث الكاملة ٣١٠/١ ، شرح الجمل ٤٠٦/١ ، ١٨/٢ ، شرح الكافية ١٩/٢ ، الخزانة ٣٢٢/٥ - ٣٢٤ .

(١) القائل : هو عمر بن أبي ربيعة .

(٢) من البحر الطويل من قصيدته الرائية التي مطلعها :-

أَمِنْ آلِ نَعِيمٍ أَلَيْتَ غَادٍ فَتُبَكِّرُ غَدَاةَ غَدٍ ، أَمْ رَافِعٍ فَتُهَجِّرُ

القادي : السائر أول النهار ( اللسان ١١٨/١٥ ) ( غدا ) . مبكر : من الكور وهو المضي أول النهار ( معجم مقاييس اللغة ٢٨٧/١ ) ، رافع : السائر بالمشي من لفت زوال الشمس إلى الليل ( اللسان ٤٦٤/٢ ) ( روح ) . مُهَجِّرٌ : مَهَجَّرَ الرجل إذا خرج بالهجرة وهي نصف النهار ( اللسان ٢٥٥/٥ ) ( هجر ) . الشاهد فيه : على أن المختار في خير كان وأخواتها الانفصال كما في هذا البيت ( كان إياه ) .

الديوان ١٠٥/١ ، التبصرة والتذكرة ٥٠٦/١ ، المفصل ١٣١ ، شرح المفصل ١٠٥/٣ ، ١٠٧ ، المباحث الكاملة ٣١٠/١ ، شرح الجمل ٤٠٦/١ ، ١٩/٢ ، ١٠٧ ، ١٠٥/٣ ، المقرب ٩٥/١ ، شرح الكافية ١٩/٢ ، المقاصد النحوية ٣١٤/١ - ٣٣٣ ، الخزانة ٣١٢/٥ - ٣٢٢ .

(٣) أخذ هذا الاعتراض والجواب عليه اللورقي في المباحث الكاملة ٣٠٩/١ - ٣١٠ ولم يعزه إلى

الشارح .

الفاعل فكان ينبغي أن يستغني به عنه ، إلا أنه لما كان الضمير المرفوع مع كان غير فاعل ، وكان المنصوب معها غير مفعول به ، وكان أصلهما <sup>(١)</sup> قبل دخول كان الانفصال ، وكان الاتصال فيهما إنما ساغ بعد أن كان مجتمعا لعمليها ، وكان عملها ضعيفا ، لأن الرفع والنصب فيهما <sup>(٢)</sup> يشبه الفعل المتعدي ، وليس هنا فاعلية حقيقية ولا مفعولية حقيقية <sup>(٣)</sup> ، وضعف الاتصال فيهما في القياس <sup>(٤)</sup> .

ولذلك قل اتصال الضمير إذا كان خبرها في الأفعال ، إذ كان الخبر كما قلنا أصله الانفصال <sup>(٥)</sup> ، والمفعول الذي هو مشبه به أصله أيضا الانفصال لأنه ليس متصلا بالفعل وإنما اتصل بالفاعل لما نزل منزلة حرف من الفعل ، فانضاف هذان الوجهان في الخبر إلى ما تقدم من وجوه ضعف الاتصال فيهما ، فتوى الانفصال فيه استعمالا .

ولم تتوفر هذه الوجوه ولا اجتمعت في الاسم ، فلم يضعف الاتصال فيه ضعفه في الخبر ، فلذلك لم يقل الاتصال منه في الاستعمال فيه قلته في الخبر ، ولكنه مع ذلك ليس قوة اتصاله في القياس كقوة اتصال الفاعل ، لأن الاتصال إنما هو بالعمل ، والعمل في كان ضعيف فضعف فيه الاتصال مع أن أصله الانفصال ، وإن لم يكن في الضعف كالخبر ، فحمل المرفوع على المنصوب في التنبية على اتصاله .

وقد كان ينبغي له إذ ذكر اتصال الخبر بكان وأخواتها لهذا الذي ذكرناه أن يزيد هذا المعنى بيانا بأن يقول بعد قوله : وكان واتصاله بكان قليل ، فلو فعل ذلك لكان أكثر إشعارا بهذا الغرض وأبين تنبيها <sup>(٦)</sup> .

(١) ب : وذلك أن أصلها . (٢) ب : فيها .

(٣) لذلك قال المصيري : « اعلم أن هذه الأفعال تدخل على مبتدأ والخبر ، ترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل وتصب الخبر تشبيهاً بالمفعول كقولك : كان زيد عالما وأصبح محمد أميرا » ، التيسرة والتذكرة ١٨٥/١ .

(٤) لأن حق الخبر أن يفصل ، انظر : الأصول ١١٨/٢ ، شرح الكافية ١٩/٢ .

(٥) انظر : الخامس السابق .

(٦) أشار إلى هذا اللورقي فقال : « وكان ينبغي أن يزيد هذا بيانا فيقول : واتصاله بكان قليل فكان هذا

أشد إشعارا بالغرض » ، المباحث الكاملية ٣١٠/١ ، وانظر : المشكاة والبراس ١٥٢/١ (ف) .



وقد نقص مما يتصل به الضمير المنصوب. المتصل اتصاله باسم الفعل نحو  
عليكني / ١٢٦ أ وعليك وقد حكاه سيويه (١).

وقوله : ويتصب مفعولا به (٢).

مثاله : زيد ضربته .

وقوله : ومطلقا (٣).

مثاله : ﴿ فَبِهَذَا هُمْ أَتَّيَبُوا ﴾ (٤) فيمن كسر الهاء (٤) لا يجوز أن يكون ضمير  
المهدي لأن الاقتداء لا يتعدى إليه بنفسه ، ولأنه قد تعدى إليه بحرف الجر فكيف  
يتعدى بعد ذلك إلى ضميره بنفسه ؟ فيكون الفعل متعديا إليه بنفسه وبحرف الجر في  
حالة واحدة ، فلما امتنع ذلك (٥) لم يكن بد من أن تجعل الهاء عائدة [ على شيء

(١) قال رحمه الله تعالى : « وحديثي يونس أنه سمع من العرب من يقول : عليكني من غير تلقين » ،  
الكتاب ٣٨٢/١ .

(٢) الجزولية : ١٢٣ .

(٣) تمامها : ﴿ ... قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ ﴾ [ الأنعام : ٩٠ ] .

(٤) كسر الهاء قراءة ابن عامر بكسر الدال ويشم الهاء من غير بلوغ الياء ، أما رلوياء فهشام قرأ  
باختلاس الكسرة في الهاء وصلها وسكونها وقفا ، وابن ذكوان قرأ بكسرها ووصلها بياء وصلها وسكونها وقفا .

انظر : « السبعة ٢٦٢ ، إعراب القرآن ١/٥٦٤ ، التيسير ١٠٥ ، التبصرة في القراءات السبع ٤٩٩ ،  
البحر المحيط ٤/١٧٦ ، النشر في القراءات العشر ٢/١٤٢ ، إتحاف فضلاء البشر ٢١٣ » .

وقد خطأ هذه القراءة ابن مجاهد فقال عنها : « وهذا غلط لأن هذه الهاء هاء وقف لا تعرب في حال من  
الأحوال وإنما تدخل لتبين بها حركة ما قبلها » ، السبعة ٢٦٢ .

وصنع صنيع ابن مجاهد النحاس فقال عن هذه القراءة : « وهذا لحن لأن الهاء لبيان الحركة في الوقف  
وليس بها إضمار » ، إعراب القرآن ١/٥٦٤ .

ويورد على ابن مجاهد عدة أمور منها :

أ - أن هذه القراءة قراءة سبعة .

ب - أن هذه الهاء ليس بلازم أن تكون هاء وقف فقط بل تحمل أن تكون هاء ضمير أيضا وعليه  
حملها الشلوبين - رحمه الله تعالى - .

ج - قول أبي حيان - رحمه الله تعالى - : « وتغلوط ابن مجاهد قراءة الكسر غلط منه ، وتؤويلها على  
أنها هاء السكت ضحيف » ، البحر المحيط ٤/١٧٦ .

(٥) ذلك ، معادة في : أ .

متقدم غير الهدى ، ولا متقدم هنا إلا الهدى والاعتداء الذي دل عليه : اقتد .  
وقد بطل أن يكون ضمير الهدى ، فلم يبق إلا أن يكون ضمير الاعتداء الذي  
دل عليه اقتد (١) ، فكان الأصل فيهداهم اقتد اقتداء (٢) ، إلا أن قوله اقتداء قد  
تقدم في قوله : اقتد فجاز إضماره لذلك ، وكان انتصابه لو كان ظاهراً على أنه مفعول  
مطلق ، فلذلك قال في انتصاب مضمرة ، إنه مما انتصب مفعولاً مطلقاً .  
وقوله : وفيه توسعاً (٣) .

يريد ومفعولاً فيه ، فاختصر وحذف مفعولاً لتقدم ذكره ، ومثاله (٤) :  
ويوم (٥) شهذناه سليماً وعامراً قليبي سيوى العطن النهل نوافلة (٦)

(١) ساقط من : ب .

(٢) قال مكّي : ابن ذكوان يصل الماء بياء وهشام يكسرها ، كأنهما جملا الماء لغير السكت ،  
جملاها كناية عن المصدر ، والفعل يدل على مصدره ، كأنه في التقدير : اقتد الاقتداء ضمه معنى التأكيد ، كأنه  
قال : فيهداهم اقتد اقتد ، ثم جعل المصدر عوضاً من الفعل الثاني ، لتكرار اللفظ فاتصل بالفعل الأول فأضمر ،  
فجاز كسر الماء وصلتها بياء ، على ما يجوز في هاء الكناية ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٣٩/١ .  
(٣) الجزولية : ١١٣ .

(٤) القائل : رجل من بني عامر . انظر : الكتاب ٩٠/١ .

(٥) ذهب بسبب الأرضة في : ب .

(٦) البيت من البحر الطويل ، ولم ألق له على سابق ولا لاحق .

سليم وعامر : قبيطان من قيس عيلان - النهل : هنا الروية بالدم وأصل النهل أول الشرب . النوافل :  
الغنائم وما يصيب الجيش . شرح أبيات المغني ٨٥/٧ .

ويروى ويوما .... قليلاً . انظر : شرح التسهيل ١٠٦ ، تعليق الفراءد ١٦٥٦/٣ .

الشاهد : بينه الشارح - رحمه الله تعالى - .

الكتاب ٩٠/١ ، المقتضب ١٠٥/٣ ، معاني القرآن وإعرابه ٩٨/١ ، الكامل ٤٩/١ (الدالي) ، التبصرة  
والتذكرة ٣٠٨/١ ، ٥٢٩ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٨٨/١ ، ١٥٧٣/٤ ، الكشاف ٢٧٩/٢ ، ٢٩٢ ،  
٢٤/٣ ، ٢٦٧ ، الأمالي الشجرية ٦/١ ، ١٨٦ . شرح المفصل ٢٥/٢ - ٢٦ . المباحث الكاملية ٣١١/١ ،  
المقرب ١٤٧/١ ، شرح التسهيل ١٠٦ ، المشككة والبراس ١٥٣/١ (ب) . شرح لخرونية ٥٥٨/٣ . الدرر  
المصون ٣٣٦/١ ، المغني ٥٥٧/٢ ، تعليق الفراءد ١٦٥٦/٣ ، مع المعجم ١٦٦/٣ . شرح أبيات مغني اللبيب  
٨٤/٧ - ٨٦ ، الدرر اللوامع ١٧٢/١ ، شواهد الكشاف ٤٨٩ - ٤٩

أراد (١) شهدنا فيه (٢) سليما وعامرا وكذلك (٣) :-

فِي لَيْلَةٍ يُحِبُّهَا الطَّعَامُ (٤)

أراد يُحِبُّ فِيهَا الطَّعَامَ .

وانتصاب (٥) توسعا (٦) في قوله ومفعولا فيه توسعا بقوله : ينتصب الذي في الكلام قبله (٧) يعني أن ضمير النصب المتصل ينتصب في حال أنه مفعول فيه في المعنى للتوسع ، إن كان انتصاب توسعا على أنه مفعول من أجله ، ويجوز أن يكون انتصاب توسعا على أنه مصدر في موضع الحال أي ينتصب الضمير المنصوب المتصل في حال أنه متسع / ١٢٦ ب فيه في اللفظ ، إذ كان مفعولا فيه في المعنى وتقدير المعنى وينتصب الضمير المنصوب المتصل في حال أنه مفعول فيه في المعنى توسعا فيه أي متوسعا [ فيه (٨) ]

[ فيكون العامل في قوله : مفعولا فيه قوله المتصل (٩) ، ويكون العامل في قوله توسعا قوله ينتصب لنيابته عناب متوسع فيه ، فكما كان ينتصب متوسعا فيه (١٠) ]  
ينتصب لو صرح (١١) به كذلك ينتصب به توسعا لنيابته منابه .

(١) ذهبت بسبب الأرضة في : ب .

(٢) ب : شهدناه .

(٣) نسب محقق الشرح الصغير هذا البيت إلى رؤية بن العجاج . انظر : الشرح الصغير ١٢٤ ، وليس هذا البيت في ديوانه رؤية ولم أجد أحدا نسبه إلى رؤية غير محقق الشرح الصغير .

(٤) بيت من الرجز قبله بيتان هما :-

قَدْ صَبَحْتُ صَبَّحَهَا السَّلَامُ  
بَكْبِكِ خَالَطَهَا السَّلَامُ

ويروي : في ساعة عند غير الشارح .

معاني القرآن ٣٢/١ ، الكامل ٥٠/١ (النالي) ، المخصص ٢٤٣/١٢ ، ٧٥/١٤ ، الأمل الشجرية ٦/١ ، ١٨٦ ، الشرح الصغير ١٢٤ .

(٥) ذهبت بسبب الأرضة في : ب .

(٦) ذهبت بعض حروفها في : ب .

(٧) نص الجزولية : ١١٣ : د وينصب مفعولا به ومطلقا وفيه توسعا .

(٨) تكملة من : ب .

(٩) انظر : الجزولية : ١١٣ .

(١٠) ب : وصرح .

(١١) ساقط من : ب .

ولا يجوز أن يكونا حالين والعامل فيهما ينتصب لأن الفعل لا ينصب حالين (١).

وإنما قلت : في حال أنه مفعول فيه في المعنى وقيدته بقولي : في المعنى لأن الضمير المنصوب إذا كان مفعولا فيه في المعنى لا ينتصب على أنه مفعول فيه في اللفظ ، وإنما ينتصب على أنه مفعول به على الاتساع ، لأن ضمير المفعول فيه الذي هو الظرف إذا انتصب لا يكون أبدا مفعولا فيه لفظا .

فعل هذا يكون المعنى في كلام المؤلف ، وإلا فقد تسامح المؤلف في هذا الموضوع جدا فإن الضمير في هذا ليس انتصابه على أنه مفعول فيه عند أحد من النحويين وإنما انتصابه على أنه مفعول به مجازا فكان حق العبارة على هذا أن تكون أو مفعولا به توسعا ؛ وأن يزيد مع ذلك في قوله أولا أو مفعولا به حقيقة لئلا يكون في القسمة تداخل ، إلا أنه أراد وينتصب توسعا الضمير المنصوب المتصل في حال أنه مفعول فيه ، أي مفعول فيه في المعنى على ما قلنا .

فيكون قوله على هذا سالما في العربية ، إلا أن نظمه مع ما قبله على هذا الوجه ( ليس بجيد ) (٢) لأن مفعولا في هذه المواضع كلها مبين لوجه انتصابه ومفعولا في ( هذا الموضوع ) (٣) على هذا التفسير ليس مبينا لوجه انتصابه ، وإنما هو مبين لحقيقة معناه ، ( فيفسر النظم في الكلام على هذا ) (٤) ولكن لا يخرج لكلامه إلا عليه / ١٢٧ وألكون وجه الانتصاب في ( الإعراب على هذا الوجه ) (٥) إنما هو (٦) قوله توسعا لأنه إنما انتصب لأنه اتسع فيه ، ( فجعل مفعولا ) (٧) فيه ، كأنه تبين لقوله

(١) هنا من الشارح متابعة لأبي علي الفارسي الذي يمنع تعدد الحال لعامل واحد : « ولا يجوز إذا انتصب عن فعل أو معنى فعل حال أن ينتصب عنه اسم آخر على أنه حال ، كما لا ينتصب عنه مفعولان إلا أن يجعل الثاني صفة للأول ولا يجوز ذلك في هذه الحال ... » ، الخليات ١٧٩ .

ومذهب الجمهور جواز ذلك وهو الراجح لأن الحال كخبر المبتدأ والصفة فهو متعدد كما يتعدد الخبر وتعدد الصفات .

انظر : الفصل ٦١ ، شرح المفصل ٥٥/٢ ، شرح الكافية الشافية ٧٥٤/٢ - ٧٥٥ ، منج السالك ٢٠٣/٢ - ٢٠٤ .

(٢) ذهبت بسبب الأرضة في : ب . (٣) هو : معانة في : أ .

توسعا وتتميم له ، ( وكان المراد به بيان ) <sup>(١)</sup> التوسع من حيث كان مفعولا فيه في المعنى والنظم مع هذا كله فاسد لما ( ذكرناه ) <sup>(٢)</sup> لكن شر ما جاء بك <sup>(٣)</sup> إلى مُحْتة عَرَقُوب <sup>(٤)</sup> ، وهذا الذي قلناه في مفعول فيه في إعراب توسع على أنه نُصِبَ على الحال من توجيهه على ما وجهناه عليه وفساد نظمه يلزمه مثله في إعراب توسع بأنه مفعول من أجله <sup>(٥)</sup> .

وقوله : واسم إن <sup>(٥)</sup> .

مثاله قد تقدم <sup>(٦)</sup> وكذلك خبر كان <sup>(٧)</sup> .

وقوله : والمنفصل المنصوب يشاركه في ذلك كله <sup>(٥)</sup> .

فالمفعول به : زيد ما ضربت إلا إياه ، والمطلق : ضربت الشرط ما ضربت زيدا

إلا إياه وخبر كان : القائم كنت إياه .

وقوله : ويزيد عليه أنه يتنصب مفعولا معه .

مثال ذلك قوله <sup>(٨)</sup> :-

(١) ذهبت بسبب الأرضة في : ب .

(٢) ب : جاءك .

(٣) مثل يضرب لكل مضطر إلى ما لا خير فيه ... وذلك أن العرقوب لا يخ فيه .

انظره مع اختلاف يسر في ألفاظه .

الأمثال لابن سلام ٣١٢ ، الدررة الفاخرة ٢٤٩/١ ، جبهة الأمثال ٥٤٩/١ ، فصل المقال ٤٣٤ ، مجمع

الأمثال ٣٥٨/١ ، المستقصى ١٣١/٢ ، اللسان ٥٢/٣ (مخج) ، زهر الأكم ٢٢٨/٣ - ٢٢٩ .

(٤) نقل هذا المقطع كله مع تصرف يسر اللورقي في المباحث الكاملة ٣١١/١ - ٣١٢ .

(٥) الجزولية : ١١٣ .

(٦) انظر ص : ٦٣٢ .

(٧) انظر ص : ٦٣٢ - ٦٣٣ .

(٨) القائل : هو كعب بن جميل : ( ... - نحو ٥٥ هـ ) .

وهو كعب بن جميل بن قيس بن عجرة بن ثعلبة بن عوف التغلبي شاعر محضرم أدرك الجاهلية والإسلام

وهو الذي طلب يزيد منه أن يهجو الأنصار فأبى وقال : أرادي أنت إلى الشرك .... ولكنني أدلك على غلام منا

نصراني كافر فدلته على الأخطل .

الشعر والشعراء ٦٤٩/١ - ٦٥٠ ، المؤلف والمختلف ٨٤ ، سمط اللآلئ ٨٥٣/٢ - ٨٥٤ ، الخزانة

٤٩/٣ - ٥١ .

فَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفِقْ (١) ... ..

وقوله : وخبر ما (٢) .

مثاله : زيد ما القائم إياه .

وقوله : ومستثنى في حال السعة (٣) .

مثاله : زيد قام القوم إلا إياه ، وقال في حال السعة لأن المنصوب المتصل

ينتصب مستثنى في غير حال السعة (٣) ، فلا يزيد عليه المنفصل بالانتصاب على

الاستثناء في غير السعة كقوله (٤) :-

وَمَاتِبَالِي إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتْنَا أَلَّا يُجَاوِرُنَا إِلَّاكَ دَيَّارٌ (٥)

(١) صدر بيت من البحر الطويل عجزه :-

... .. عن الماء - إذ لاقاه - حتى تقدا

وهناك أبيات من قافية هذا البيت وبجره استشهد بها سيويه . انظر : الكتاب ٨٦/١ ، وهي لكعب بن جعبل أيضا ، فهل هي من قصيدة هذا البيت أو من قصيدة غيره ؟ لست أدري لأنني لم ألق على ديوان له مطبوع .

الحران : العطشان الشديد العطش ، تقدد : تشقق بطنه لكثرة شربه .

انظر : الخليل ٣٦٦ .

الشاهد فيه : مجيء الضمير المنفصل مفعولا معه .

الكتاب ١٥٠/١ ، الأصول ٢١١/١ ، الجمل ٣١٧ ، شرح الكتاب ٧٨/٢ ، البصرة والتذكرة

٢٥٨/١ ، الخليل في شرح أبيات الجمل ٣٦٦ ، المباحث الكاملة ٣١٣/١ ، شرح التسهيل ١٠٧ ب ، المشكاة

والنيراس ١٥٤/١ (ف) ، التذليل والتكميل ٢/٢ ، شرح اللسعة البصرية ٢٠١/٢ ، تعليق الفرائد

١٦٧٠/٢ ، ١٦٧١ (ر) .

(٢) الجزولي : ١١٣ .

(٣) يعني في الضرورة .

(٤) مجهول .

(٥) بيت من البحر السبط .

بروي : وما علينا . انظر : شرح الجزولية ٥٦٠/٢ ، ورواية البصريين حاشاك .

الحزاة ٢٧٩/٥ .

الشاهد : (إلا) حيث وقع الضمير المتصل بعد (إلا) شفوذا .

(١١ - شرح القصة الجزولية لكبير)

## [ نون الوقاية ]

وقوله : وتلزم نون الوقاية في الماضي <sup>(١)</sup> .

مثاله : ضربني زيد .

وقوله : والمضارع <sup>(١)</sup> .

مثاله : يضربني زيد .

وقوله : فيجوز الفلك والإدغام <sup>(٢)</sup> .

مثاله : يضربونني وعليه ﴿ أَكْبَلُونَنِي ... ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ﴿ أَتَحَاجُّونَنِي فِي اللَّهِ ﴾ <sup>(٤)</sup> في قراطة من شدد <sup>(٥)</sup> .

وقوله : ولا يلزم <sup>(١)</sup> .

= المخصص ٣-٧/١ ، ١٩٥/٢ ، الفصل ١٢٩ ، شرح الفصل ١٠١/٣ ، ١٠٣ ، المباحث الكاملة ٣١٣/١ ، شرح الجمل ٤١٠/١ ، ٤٧٢ ، الضرائر ٢٦٢ ، المنهاج الجلي ٧٠ ب ، المشكاة والنبراس ١٥٤/١ (ف) ، شرح الجزولية ٥٦٠/٢ ، شرح الكافية ١٤/٢ ، تلخيص الشواهد ٨١ ، المعنى ٤٩٢/٢ ، المقاصد النحوية ٢٥٣/١ - ٢٥٥ ، شرح شواهد المعنى ٨٤٤/٢ - ٨٤٥ ، الخزانة ٢٧٨/٥ - ٢٨٠ ، شرح أبيات المعنى ٣٣٣/١ - ٣٣٥ .

(١) الجزولية : ١١٣ .

(٢) الجزولية : ١١٣ ، وقوله : « وتلحق معه في المضارع المرفوع بالنون فيجوز ... » .

(٣) الآية هي : ﴿ فَلَمَّا جَاءَ سَلِيمَانُ قَالَ : كَيْفَ لُونِي بِتَالِي فَمَا آتَانِي اللَّهُ عَمَّا آتَاكُم ، بَلْ أَنتُمْ بِبَهِيَّتِكُمْ تُفْرِحُونَ ﴾ [ اهل : ٣٦ ] .

(٤) صحتها ﴿ ... وَقَدْ خَدَّانَ وَلَا تُخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يُنَادِيَ رَبِّي سَمِعًا ، وَسَمِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾ [ الأنعام : ٨٠ ] .

(٥) قرأ ( أهدوني ) بالشديد حمزة ويعقوب .

انظر : السبعة ٤٨٢ ، البحر المحيط ٧٤/٧ ، النشر ٣٠٣/١ ، إتحاف فضلاء البشر ٢٢٧ .

وقرأ ( أتحاجوني ) بالشديد ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي .

انظر : السبعة ٤٨٢ ، التيسير ١٠٤ ، البحر المحيط ١٦٩/٤ ، النشر ٢٥٩/٢ - ٢٦٠ ، إتحاف فضلاء

مثاله : ﴿ أُنْحَاجُونِي ﴾ <sup>(١)</sup> في قراءة الأكثر <sup>(٢)</sup> ، ومذهب المؤلف في مثل هذا أن نون الوقاية هي المحذوفة من النونين <sup>(٣)</sup> .

والذي ذهب إليه سيبويه فيه أن نون الرفع / ٢٧١ ب هي المحذوفة وقد نص عليه في باب النون الثقيلة والخفيفة <sup>(٤)</sup> .

وقوله : ويلحق في إن وأخواتها <sup>(٥)</sup> .

مثال ذلك : إني قائم [ وإنني قائم <sup>(٦)</sup> ] وكأني قائم [ وكأني قائم <sup>(٦)</sup> ] ولكني قائم [ ولكنني قائم <sup>(٧)</sup> ] ( ولعلي قائم <sup>(٨)</sup> ) ولعلني قائم وإثباتها في لعل أقل وحذفها أكثر <sup>(٩)</sup> .

( . وقوله : إلا في الضرورة <sup>(٥)</sup> ) .

(١) يعني بالتخفيف .

(٢) التخفيف لم يقرأ به سوى نافع وابن عامر من السبعة وابن ذكوان واختلفت الرواية عن هشام وهما من الرواة الذين رووا عن السبعة .

انظر : المصادر السابقة في قراءة التشديد في ( أُنْحَاجُونِي ) .

وبهذا يظهر أن الأكثر قرأوا بالتشديد خلافا لما ذكره الشارح .

(٣) هو في هذا متابع للأحفش والمبرد وابن بابشاذ الذين يرون حذف نون الوقاية .

انظر : شرح المقدمة المحسبة ٢٩٩/٢ ، التذيل والتكميل ٥٨٨/١ ب ، المساعد ٣٩١/١ .

(٤) قال - رحمه الله تعالى - في باب أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة : « وإذا كان فعل الجميع مرفوعاً لم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذف نون الرفع ، وذلك قولك : لَنْفَعُنْ ذَاكَ وَلَنْفَعِينَ لِأَنَّهُ اجْتَمَعَتْ فِيهِ ثَلَاثُ نَوَاتٍ فَحُذِفَتْهَا اسْتِقْلَالاً ... » ، الكتاب ١٥٤/٢ ثم قال : « وقد حذفوها - يعني نون الرفع - فيما هو أشد من ذا بلغتنا أن بعض القراء قرأ ( أُنْحَاجُونِي ) وكان يقرأ ( فجع تبشرون ) وهي قراءة أهل المدينة ، وذلك لأنهم استقلوا بالتخفيف » ، الكتاب ١٥٤/٢ .

ولل هذا ذهب ابن السراج في الأصول ٢٠١/٢ ، وابن مالك في التسهيل ١٠ ، ٢٥ .

(٥) الجزولية : ١٣ أ .

(٦) تكملة من : ب .

(٧) تكملة من : أ .

(٨) ذهب بسبب الأرضة في : ب .

(٩) قال ابن مالك : « وحذفها - يعني نون الوقاية - مع لدن وأخوات ليت جائر ، وهو مع غير ذلك أعرف من الثبوت » ، التسهيل ٢٥ .



مثاله (١) (٢) :-

كُمْنِيَّة جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْسِي أَصَادِفُهُ وَأَقْبُدُ بَعْضَ مَالِي (٣)  
 وقوله : ( ولنظفه كلفظ المنصوب ) (١) المتصل (٤) .

أي (٥) لفظ الضمير المجرور كلفظ المنصوب المتصل ، وذلك أن ضمائر

(١) نعت بسبب الأرضة في : ب .

(٢) الفاعل : هو زيد الخير ( الخليل ) : ( ..... - ٩ هـ ) .

أبو مكتف زيد بن مهلهل بن يزيد بن منب الطائي ، كان طويلاً جسيماً من أجل الناس ، وكان شاعراً  
 محسناً ومخطيباً لسناً ، وفد على النبي ﷺ في وفد طيء ، وقال له الرسول ﷺ : يا زيد ما وصف لي أحد في  
 الجماعة فرأجه في الإسلام إلا رأجه دون ما وصف لي غورك وسماه زيد الخير بعد أن كان يسمى ( زيد الخليل ) .

الطبقات الكبرى ٣٢١/١ ، الأغاني ٤٦/١٦ - ٥٨ ، شرح المفصل ١٢٣/٣ - ١٢٤ ، ترجم فيه ابن  
 عسقلان لزيد الخليل ، الخزائن ٣٧٩/٥ - ٣٨٠ / .

(٣) بيت من البحر الوافر من قصيدة مطلعها :-

تَلَكَّرَ وَطْبُهُ لَنَا رَأْيِي أَقْلُبُ مَعْنَةً بِثُلِّ الْهَيْلَالِ

وقبل البيت للشاهد به :-

تَمَنَّى مَزِيدٌ زَيْدًا فَلَأَقَى أُنْمَا حِقَّةً إِذَا انْخَلَفَ الْقَوَالِي

الوطب : سقاء اللبن ( اللسان ٧٩٧/١ ) ( وطب ) ، الصعدة : القناة التي تنبت مسطحة ( اللسان  
 ٢٥٥/٣ ) ( صعد ) ، مزيد : رجل من بني أسد كان يمتنى لقاء زيد الخليل فلقبه زيد وطعنه فهرب مزيد منه .  
 ( شرح أبيات سيويه ٩٧/٢ ) ، جابر : رجل من غطفان كان يمتنى لقاء زيد الخليل فصبحه زيد ثم التقيا فاختلعا  
 طمعتين فاندق ربح جابر ولم يمتن شيئا وطعنه زيد برمح فالتقلب ظهرا لبطن وانكسر ظهره .

ويروى الشاهد : وأتلف . الديوان ١٩٥ ، ويذهب جل مالي . شرح الجزولية ٥٦٢/٢ .

الشاهد فيه : حذف نون الوقاية من ليت لضرورة الشعر .

الديوان ١٩٥ ، الكتاب ٣٨٦/١ ، النواثر ٢٧٨ - ٢٧٩ ، المقضب ٣٨٥/١ ، مجالس ثعلب  
 ١٠٦/١ ، الأصول ١٢٢/٢ ، الخليات ٢٢١ ، سر الصناعة ٥٥٠/٢ ، شرح أبيات سيويه ٩٧/٢ - ٩٨ ،  
 فرحة الأديب ١٠٥ ، المفصل ١٣٨ ، شرح المفصل ٩٠/٣ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، المباحث الكاملة ٣١٦/١ ،  
 شرح الجمل ٣٤٥/١ ، ٤٧٢ ، الضرائر ١١٣ ، المقرب ١٠٨/١ ، المنهاج الخليل ٧٦ ، شرح الجزولية  
 ٥٦٢/٢ ، المشكاة والنبيراس ١٥٦/١ ( ف ) ، شرح الكافية ٢٣/٢ ، المقاصد النحوية ٣٤٦/١ - ٣٥٠ ،  
 الخزائن ٣٧٥/٥ - ٣٨٠ ، الدرر اللوامع ٤١/١ .

(٥) ب : إلى .

(٤) الجزولية : ١٢٣ ب .

المنصوب المتصل اثنا عشر كما قلنا وألفاظها : الضاربي والضارينا في المتكلم ، والضاريك والضاريك والضاريكما والضاريكن في المخاطب . والضاريه والضاريها والضاريهما والضاريهم والضاريهن في الغائب ، فهذه اثنا عشر ضميرا للمنصوب المتصل والمجرور كذلك وألفاظه كألفاظه ، ألا ترى أنك تقول في المتكلم من المجرور بي وينا كما تقول في المنصوب الضاربي الضارينا ، وتقول في المجرور المخاطب : لك ، لك<sup>(١)</sup> ، لكما ، لكم ، لكن ، كما تقول في المنصوب : الضاريك ، الضاريك ، الضاريكما ، الضاريكم ، الضاريكن ، وتقول في الغائب المجرور : له ، لها ، لهما ، لهم ، هن ، كما تقول في المنصوب : الضاريه ، الضاريها ، الضاريهما ، الضاريهم ، الضاريهن .

وقوله : واتصاه<sup>(٢)</sup> بالاسم<sup>(٣)</sup> .  
مثاله : غلامي .

وقوله : وحرف الجر<sup>(٤)</sup> .

مثاله : بي .

وقوله : في الأشهر<sup>(٥)</sup> .

قال في الأشهر لأنه قد جاء قليلا<sup>(٥)</sup> :-

أبها السائل عنه وَعَنِي نَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مِنِّي<sup>(٦)</sup>

(١) ياض في : ب .

(٢) ب : واتصاه . والصحيح ما في أ وفقا في الجزولية .

(٣) الجزولية : ١٣ ب .

(٤) الجزولية ١٣ ب ، وقوله : « وتلحق نون الوقاية مع باء المتكلم في الأشهر » .

(٥) قائله مجهول .

(٦) من بحر الرمل ، وقد عده العيني من البحر المديد . المقاصد النحوية ٣٥٢/١ وهذا غير صحيح .

ويروى ( عنهم ) تخلص الشواهد ١٠٦ .

وقيس : هو قيس عيلان أبو قبيلة من مضر . الخزانة ٣٨١/٥ . وقد شكك ابن الناطم في هذا البيت

فقال : « فأما ( من وعن ) فلا بد معهما من التون نحو : مني وعنّي إلا فيما ندر من إنشاء بعض النحويين :- »

وقال (١) :-

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْحَبِيبِيْنَ قَدِي (٢) ... ..

= أيا السائل ... البيت ، شرح الألفية ٧٠ ، وتبعه ابن هشام على هذا الشك فقال :- وفي النفس من هذا البيت شيء ، لأننا لم نعرف له قاتلا ولا نظيرا ، تخليص الشواهد ١٠٦ . ويرد عليهما بأمرين :-  
أ - أن الأبيات التي جهل قائلوها استشهد بها من غير تردد إذا نقلت عن طريق أئمة النحو الموثوق بهم ، وهي كثرة متألدة في كتب النحو والصرف واللغة .  
ب - أن هذا البيت استشهد به جلة النحويين كالأستاذ أبي علي وابن عصفور وابن مالك والأبدي وأبي حيان ولم يشككوا فيه .

الشاهد فيه : حذف نون الوقاية من ( عني وعني ) للضرورة .

انلحت الكافية ٣١٨/١ ، الضرائر ١١٣ ، شرح التسهيل ١٥١/٢ ، المنهاج الجلي ٧١ ب ، شرح الجزولية ٥٦٤/٢ ، المشكاة والنيراس ١٥٦/١ (ف) ، شرح الألفية لابن الناظم ٧٠ ، شرح الكافية ٢٣/٢ ، التسهيل والتكميل ١٥٤/١ ، تخليص الشواهد ١٠٦ ، المقاصد النحوية ٣٥٢/١ - ٣٥٤ ، مع اللوامع ٢٢٤/١ ، الخزانة ٢٨٠/٥ - ٣٨٢ ، الدرر اللوامع ٤٣/١ .

(١) اعطف لي قائله على النحو الآتي :-

أ - حميد بن مالك الأرقط . انظر : الخزانة ٣٩٣/٥ .

ب - أبو نجيلة بن عبد بن زائدة العمري . انظر : تحصيل عين الذهب ٢٨٧/١ .

ج - أبو مجذلة . انظر : شرح المفصل ١٢٤/٣ ، ولم أعف على غير كتبه ولعله عرف عن أبي نجيلة الأنف الذكر .

(٢) بيت من بحر الرجز وبهذه :-

كَيْسَ الْإِتْمَامِ بِالْتَجِيحِ الْمُنْجِدِ

وروى : ليس أموي بالظلم الملحد . الخزانة ٣٩٣/٥ . ليس الأمر ... القوط ٢٧٩ .

الحسين : عما أبو محيب عبد الله الزبير وأخوه مصعب ، إن كانت مشقة ، ويريد عبد الله بن الزبير وشيمته

إن كانت بصوغة . الملحد : الظالم في الحرم . انظر : تلخيص الشواهد ١٠٨ .

الشاهد فيه : حذف نون الوقاية من ( قدي ) للضرورة .

الكتاب ٣٨٧/١ ، النوادر ٥٢٧ ، إصلاح المنطق ٣٤٢ ، ٤٠١ ، الكامل ١٨٨/١ ، ١٢٣٤/٣ ، المحصب ٢٢٣/٢ ، معط اللآلي ٦٤٩/٢ ، القوط ٢٧٩ ، شرح الحامسة للمرزوقي ٦٠٩/٢ ، ٨٩٦ ، ١٠٢٦/٣ ، المفصل ١٣٩ ، الأمالي الشجرية ١٤/١ ، ١٤٢/٢ ، الإنصاف ١٣١/١ ، شرح المفصل ١٣١/٢ ، ٢٤// - ١٢٥ ، ٢٤٣/٧ ، الليلحة الكاملة ١٧٠/١ ، ٣١٨ ، ضرائر الشعر ١١٣ ، شرح التسهيل ١٥١/١ ، المنهاج الجلي ٧١ ب ، شرح الجزولية ٥٦٥/٢ ، المشكاة والنيراس ١٥٦/١ (ف) ، شرح الكافية ٢٣/٢ ، ٧٢ ، تخليص الشواهد ١٠٨ ، المقاصد النحوية ٣٥٧/١ - ٣٦١ ، مع اللوامع ٢٢٣/١ ، الخزانة ٢٨٢/٥ ، ٣٩٦ ، الدرر اللوامع ٤٢/١ .

وهو عند سيويه ضرورة مشبهة بحسبي<sup>(١)</sup> ، ولم يذكر سيويه مثنى بالتخفيف  
 [ لا<sup>(٢)</sup> ] [ عنى ] به<sup>(٣)</sup> [ أيضا<sup>(٤)</sup> ] ، ولا وُجد<sup>(٥)</sup> إلا في الضرورة ، فكان حق  
 المؤلف أن يقول مكان قوله : « في الأشهر » في السعة ، لأن ذلك هو الذي يبين أن  
 التخفيف لا يكون إلا في الضرورة لا قوله / ١٢٨ في الأشهر ، بل يوهم قوله في  
 الأشهر أن ذلك موجود فيهما في منشور الكلام وحال السعة .

وقوله : وأنت في إلحاقها معه متصلا بـ « بلدن مخر<sup>(٦)</sup> » .

إلحاقها للـ « بلدن » عند سيويه لازم<sup>(٧)</sup> ، ولا ينبغي أن يكون تخفيفها معه إلا في  
 الضرورة على مذهبه<sup>(٨)</sup> .

وهذا الذي قاله المؤلف [ هو<sup>(٩)</sup> ] قول الزجاج<sup>(١٠)</sup> ، (١١) وقد جاء الوجهان

(١) قال سيويه : « وقد يقولون في الشعر قطي وقدي ، فأما الكلام فلا بد فيه من النون ، وقد اضطر  
 الشاعر فقال قدي شبه بحسبي لأن للمثنى واحد قال الشاعر :-

قتل من نصر الخبيثين قدي ليس الإمام بالشحيح اللحد

لما اضطر شبه بحسبي وهني ، لأن ما بعد ( من وحب ) مجرور كما أن ما بعد ( قد ) مجرور ، الكتاب

٣٨٧/١ .

(٢) تكملة من : ب . (٣) تكملة من : أ وبه ينبنى بالتخفيف .

(٤) انظر حديث سيويه - رحمه الله - عن عنى ومثنى في الكتاب ٣٨٦/١ - ٤٨٧ .

(٥) ب : وجله . (٦) الجزولية : ١٣ ب .

(٧) انظر : الكتاب ٣٨٦/١ ، ثم قال في علة لزوم نون الوقاية مع ياء المتكلم : « وأما ( قط وعن

ولدن ) فإنهن تباعدن من الأسماء ولزمن ما لا يدخل الأسماء المتمككة وهو المسكون ، وإنما يدخل ذلك على الفعل  
 نحو عذ وزن فصارعت الفعل وما لا يُجْرُ أبداً وهو ما أشبه الفعل فأجريت مجراه ولم يجر كوه ، الكتاب

٣٨٧/١ - ٣٨٨ .

(٨) انظر : الكتاب ٣٨٧/١ .

(٩) الزجاج : ( ٢٣٠ هـ - ٢١١ هـ ) .

أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج أخذ عن ثعلب في صباه ثم تحول إلى المبرد كان ديناً صالحاً  
 فاضلاً حسن العقيلة ، أخذ عنه ابن السراج والزجاجي وابن ولاد والقارسي والنحاس وأبو علي الفاي والمان  
 ومبرمان والأمدي وغيرهم من المجلة ، له مصنفات منها : معاني القرآن وإعرابه ، ما ينصرف وما لا ينصرف  
 وفعلت وأفعلت وغيرها .

« تاريخ بغداد ٨٩/٦ ٩٣ . معجم الأدياء ١٣٠/١ - ١٥١ ، إنباه الرواة ١٥٩/١ - ١٦٦ .

(١٠) قال الزجاج : « وقوله جل وعز ﴿ قد بلغت من لئني عفراً ﴾ ويقرأ من ( لئني عفراً ) بتخفيف =

في السبع (١)

قلعل سيويه يريد أن التخفيف فيها لا يكون في الأفصح من الكلام إلا [ أن (٢) ]  
تضم إليه ضرورة ، وتكون قراءة من قرأ بالتخفيف في ذلك على لغة ضعيفة لم يعرض  
[ سيويه (٣) ] لها لقلتها (٤)

### [ العلم ]

وقوله : فيما يعني الإنسان التفرقة بين أشخاصه (٥)

مثاله : زيد وعمرو .

وقوله : فيما لا يعنيه إلا معرفة جنسه (٦)

= النون ويجوز من ( لذي عنرا ) بإسكان الدال ، وأجوده بتشديد النون ، لأن أصل ( لذن ) الإسكان فإذا  
أضفتها إلى نفسك زدت نونا ليسلم سكون النون الأولى ، تقول من لذن زيد وتسكن النون ثم تضيف إلى نفسك  
فتقول : من لذي ، كما تقول : عن زيد ، ثم تقول : عني ومعني ، ومن قال : لذي لم يزل له أن يقول : عني ومعني  
بحذف النون ، لأن لذن اسم غير متمكن ومن وعن حرفان جاما لمعني ، ولذن مع ذلك أثقل من ( من وعن )  
والدليل على أن الأسماء يجوز فيها حذف النون قولهم : قدي وقلي في معنى حسي ، معاني القرآن وإعرابه  
١٧٧/٢ ب - ١٧٨ .

(١) في قوله تعالى : ﴿ قد بلغت من لذي عنرا ﴾ [ الكهف : ٧٦ ] .

قرأ بتشديد النون من السبعة ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمة والكسائي ، وبخفيف النون من  
السبعة نافع واحتلت الرواية عن عاصم .

السبعة ٣٩٦ ، البصرة ٥٧٨ ، السير ١٤٥ ، الإقناع ٦٩١/٢ ، النشر ٣١٣/٢ ، الإتخاف ٢٩٣ ،

وانظر : حجة القراءات ٤٢٤ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٦٩/٢ .

(٣) تكلمة من : ب .

(٤) أخذ هنا بصرف يسر اللوزي في المباحث الكاملة ٣١٨/١ .

(٥) الجزولية : ١٣ ب ، وقيله : العلم ضربان ، ضرب للفرق بين الأشخاص وضرب للفرق بين

الأجناس فالأول فيما يعني . . . . .

(٦) الجزولية : ١٣ ب ، وقيله : والثاني . . . . .

مثاله : قُتْمٌ <sup>(١)</sup> وَجَعَارٍ <sup>(٢)</sup> .

وقوله : والمركب إلى جملة في الأصل <sup>(٣)</sup> .

مثاله : تأبط شرا <sup>(٤)</sup> وبرق نحره <sup>(٥)</sup> .

وقوله : واسمين جعلنا اسما واحدا <sup>(٦)</sup> .

بعليك <sup>(٧)</sup> .

وقوله <sup>(٨)</sup> : إلى كنية <sup>(٩)</sup> .

مثاله : أبو بكر .

وقوله : وغير كنية <sup>(١٠)</sup> .

(١) قتم : علم على الذئب ، والذئب من الضياع والأشئ قلم مثل حذام .

• تهذيب اللغة ٨٥/٩ ، الصحاح ٢٠٠٥/٥ - ٢٠٠٦ ، اللسان ٤٦٢/٢ ( قتم ) .

(٢) جعار : اسم للضبع لكثرة جمرها .

• تهذيب اللغة ٣٦٢/١ ، الصحاح ٦١٤/٢ ، اللسان ١٣٩/٤ ( جعر ) .

(٣) الجزولية : ١٣ ب ، وقيله : « ثم ينقسم الشخصي إلى مركب ومفرد والمركب ... » .

(٤) سمي به ثابت بن جابر بن سفيان الفهمي شاعر جاهل مهامي من عدائ العرب وفتاكهم .

انظر : الشعر والشعراء ١٤٣ - ١٤٤ ، المبيح ٤٥ - ٤٦ ، الخزانة ١٣٧/١ - ١٣٨ .

(٥) قال الفهريز آبادي « وبرق نحره لقب رجل » ، القاموس ٢١٨/٣ وقال الزبيدي : « وبرق نحره

لقب رجل كتأبط شرا ونحوه » ، تاج العروس ٣٨٥/٦ ( برق ) .

(٦) الجزولية : ١٣ ب ، وقيله « والمركب ما أصله جملة وما ليس كذلك ، وما ليس كذلك مضاف

ومضاف إليه واسمين ... » .

(٧) قال باقوت الحموي : « بعليك ... مدينة قديمة فيها أبنية عجيبة ... بينها وبين دمشق ثلاثة أيام

وقيل : اثنا عشر فرسخا من جهة الساحل ، ... وهو اسم مركب من بعل اسم صنم و بك أصله من بك عنقه

أي دقها ... فإما أن يكون نسب الصنم إلى بك وهو اسم رجل أو جعلوه بك الأعناق » ، معجم البلدان

٤٥٣/١ ، وانظر : معجم ما استمعجم ٢٦٠/١ .

(٨) ب : ومنقولة .

(٩) أ : كنية .

وانظر الجزولية : ١٣ ب ، وقيله « والمضاف إليه إلى كنية ... » .

(١٠) الجزولية : ١٣ ب .

مثاله : امرؤ القيس .

وقوله : من الجنس العين <sup>(١)</sup> .

مثاله : أسد <sup>(٢)</sup> .

وقوله : ومن الجنس غير العين <sup>(١)</sup> .

مثاله : [ أفضل <sup>(٣)</sup> ] .

فصل وقوله : ومن المشتق من الجنس <sup>(٤)</sup> .

مثاله : يزيد يريد أنه منقول من الفعل الذي هو مشتق من الجنس الذي هو

الزيادة .

وقوله : فالمقيس ما له وزن في النكرات <sup>(٤)</sup> .

أي نظير بدليل قوله بعد : « ما خرج عن حكم نظيره » <sup>(٥)</sup> في غير المقيس .

وربما قال قائل كان ينبغي له أن يقول <sup>(٦)</sup> : والمقيس ما له وزن أي نظير ، وغير المقيس ما خرج عن حكم نظيره ، ويسقط ( في النكرات ) في الموضعين <sup>(٧)</sup> ، لأنه إذا أثبت فيهما <sup>(٨)</sup> أوهم أنه إذا خرج عن حكم نظيره في النكرات وبقي على حكم نظيره <sup>(٩)</sup> في الأعلام كان غير مقيس ، ولو كان له نظائر في الأعلام لما كان غير مقيس وإنما كان يكون مقيساً ، لأن ذلك كان يكون يكون قياس الأعلام .

(١) الجزولية : ١٣ ب ، وقوله : « وينقسم أيضا إلى مقول ومرنجل والمنقول يكون من ..... » .  
 (٢) كثيرون سموا بأسد ومنهم جد بعض الأسديين وهو أسد بن خزيمه بن مفركة بن إلياس جد جاهلي . انظر : أجمرة أنساب العرب ١١ ، ١٩٠ - ١٩٢ .  
 (٣) تكلمة من : ب .  
 (٤) الجزولية : ١٣ ب .  
 (٥) نص الجزولي : « وغير المقيس ما خرج عن حكم نظيره في النكرات » ، الجزولية ١٣ ب .  
 (٦) ورد هنا الاعتراض والجواب عليه في الشرح الصغير ١٢٩ - ١٣٠ .  
 ونقله اللورقي مختصرا معزوا إلى الشلوين في المباحث الكلامية ٣٢٥/١ .  
 (٧) يعني في قول الجزولي : « ... ما له وزن في النكرات » وقوله : « ..... ما خرج عن حكم نظيره في النكرات » .

(٩) أ : ظم .

(٨) ب : فه .

فيقال في جواب هذا القائل : لم يرد ما ذكرته من أنه [ يكون <sup>(١)</sup> ] خارجا عن حكم نظريه في النكرات ، وجاريا على حكم نظائره / ١٢٨ ب في الأعلام ، مطردا ذلك الحكم فيها هذا ما لا يوجد أصلا ، لكن الموجود ما يخرج عن حكم نظريه في النكرات ، ويجري في الشذوذ على حكم نظائره في الأعلام التي جاءت شاذة كشذوذه وإن لم يطرد ذلك فيها .

وإنما <sup>(٢)</sup> قصد المؤلف التنبيه على أن الأعلام يكثر [ الشذوذ <sup>(٣)</sup> ] فيها لكثرة [ استعمالها ، والشيء إذا كثر استعماله غيره <sup>(٤)</sup> ] ، فبها بقوله : ما خرج عن حكم نظريه في النكرات على أن العلمية هي سبب الشذوذ فيها <sup>(٥)</sup> لكثرة <sup>(٦)</sup> [ استعمال الأعلام على ما قلناه ، وكذلك يقول النحويون <sup>(٦)</sup> ] ، فقد صارت إذن إثبات قوله : في النكرات يفيد أمرا لا يفيد إسقاطه ، فلا ينبغي إذن إسقاطه كما قلت أيها المخرض .  
وقوله : وهو إما صحيح فيه ما يجب إعلاله <sup>(٧)</sup> .

مثاله : حيوة اسم رجل <sup>(٨)</sup> ، لأن كل باء وواو <sup>(٩)</sup> اجتمعتا وسبقت إحداهما

(١) تكملة من : ب .

(٢) ب : وإلا .

(٣) تكملة من : أ .

(٤) قال ابن جنى : ... العلم لما كثر استعماله لحقه التغيير من موضعين : أحدهما نفسه ، والآخر إعرابه ، أما تغيير نفسه فما قسمناه آنفا من مجيئه مخالفا للباب نحو معني كرب وتَهْلَل ومُورِق وحيوة ومرم ومكوزة ، وإنما تغيير إعرابه لوجود الحكاية فيه .... وهذا التغيير باب يخص بالأعلام أهني حكاية الإعراب ، وسبب جواز ذلك فيه استعماله ، وما يكثر استعماله غير عما يقل استعماله .. ، المبهج ٢٤ .

(٥) قال ابن جنى : « الضرب الثاني من الأعلام المرتجلة وهو ما للقياس دافع له وهو أصناف ، فمن ذلك ما ظهر تضعيفه والقياس - لولا العلمية مانع منه نحو تهلل ، المبهج ١٨ . فجعل العلمية مسوغة للشذوذ والخروج عن القياس .

(٦) انظر : اليفدانيات ٢٢٢ ، المبهج ١٨ - ٢٥ ، وسر الصناعة ٥٩٠/٢ . النصف ٢٨٥/٢

(٧) الجزولية : ١٣ ب .

(٨) هذا ما ذكرت المعاجم ولم يضيفوا عليه شيئا .

انظر : تهذيب اللغة ٢٨٥/٥ ، الصحاح ٢٣٢٥/٦ ، اللسان ٢١٥/١٤ ( حيا )

وهناك حيوة بن جرول الكندي والدة أبي المقدم رجاء بن حيوة بن جرول الكندي الموفى سنة ١٠٢ هـ .

انظر : نسيه في ترجمة ابنه رجاء في : صفة الصفوة ٢١٣/٤ - ٢١٤ ، وفيات الأعيان ٣٠١/٢ .

(٩) ب : أو ولو .



بالسكون أوجب ذلك قلب الواو ياء (١) إلا ما شذ (٢).

وقوله : أو مفكوك فيه كذا (٣) .

مثاله : مخيب اسم رجل أيضا لمكان اجتماع المثلين ، ولا موجب لإظهارها ولا مسوغ (٤) .

وقوله : أو مفتوح فيه ما يجب كسره في التكرات (٥) .

مثاله : مؤرق (٦) اسم (٧) رجل لأن ما فاءه ولو في مفعل إنما تكون عينه مكسورة إلا ما شذ (٨) .

وقوله : وقد يكون العلم بالغلبة (٩) .  
أي قد لا يكون العلم علما في أصل وضعه ، ولكنه اسم يتعرف في أصل وضعه بعهد بين المتكلم والمخاطب ، ثم يكثر استعماله في بعض المعهودات فيغلب على ما يستعمل فيه حتى لا يحتاج فيه إلى إحالة على عهد متقدم ، ولكنه بصير علما

(١) انظر ذلك في : سر الصناعة ٥٨٥/٢ ، ٧٣٥ ، الميج ٢٢ ، شرح الشافية ٢٠٩/٣ - ٢١٠ .

(٢) مثل : حيوة وخبثون .

(٣) الجزولية : ١٣ ب ، ونصه : « أو مفكوك فيه ما يجب إدغامه » .

(٤) قال ابن جني : « ... مخيب كان قياسه مخيب لأنه مفعول من المخبية ، ألا ترى أنه ليس في الكلام

تركيب ( م ح ب ) فيكون ضللا منه » ، الميج ١٩ .

(٥) الجزولية : ١٣ ب ، وفيها : « أو مفتوح فيه ما يجب كسره » ، وليس فيها ( في التكرات ) وهو

موجودة في التيمورية ٧٠ .

(٦) قال الزبيدي : « ومؤرق كمنقعد اسم ملك الروم قال الأعشى :-

فأصيحت قد ودعت ما كان قد مضى وقيل ما مات أسن ساسان مؤرق

أراد كسرى بن ساسان ومؤرق والد طريف المدني » ، تاج العروس ٨٧/٧ ( ورق ) .

(٧) اسم ، معادة في : أ .

(٨) قال ابن جني : « ومن ذلك أيضا قولهم في اسم الرجل ( مؤهب ) ، وفي اسم المكان ( مؤظب )

وهذا شاذ ، وذلك أن ما فاءه واو لا تبني العرب منه مفعلا بفتح العين ، وإنما ذلك بكسرها ألينة نحو : مؤضج

ومؤقع ومؤرد ومؤجدة ومؤجدة وجاء مؤظب ومؤهب على الشنوذ وكذلك مؤرق » ، الميج ٢٢ .

(٩) الجزولية : ١٤ .

[ له <sup>(١)</sup> ] لأنه المراد به من غير إحالة . على عهد بينك وبين المخاطب [ لأنه <sup>(١)</sup> ] فيه سوى العلمية ، كما يعلم المراد بالعلم [ كذلك <sup>(٢)</sup> ] .

وقوله : كالديران <sup>(٣)</sup> .

كأنه كان في الأصل الدابر ، ثم قلروا فيه وصف جنس آخر بالدبور غير الأول وغيره ، فرقا بينه وبين الجنس [ الأول <sup>(٢)</sup> ] [ كما <sup>(١)</sup> ] قالوا : بناء حصين / ١٢٩ أ وامرأة حصان ، فرقا بين المرأة وغيرها مما يوصف بالحصانة <sup>(٤)</sup> . ثم بعد هذا العمل جعل علما .

وقوله : والثريا <sup>(٥)</sup> .

كأنه كان في الأصل : الثروي <sup>(٥)</sup> ، ثم عُيِّنَ فرقا بينه وبين جنس آخر مما يوصف بالثروة ثم جعل علما .

### [ الموصول واسم الإشارة ]

وقوله : المبهم تعني به كذا وكذا <sup>(٦)</sup> .

كل واحد من النوعين مبهم بمعنى أنه ليس مخصوصا بشيء من الأشياء التي تقع تحته في جميع المواضع دون شيء ، وإن تخصص في موضع من المواضع التي يقع <sup>(٧)</sup> فيها

(١) تكملة من : أ .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) الجزولية : ١٤ .

والديران : كركب أحمر منير على أثر الثريا ، وسمي ديرانا لدوره الثريا .

انظر : الأنواء ٣٧ ، التخصص ٩/١٠ .

(٤) هذا ملخص كلام سيويه في الكتاب ١/٢٦٧ .

(٥) قال ابن جعفر : « ... الثريا هي تصغير الثروي من الكثرة ، فقلبت على الكواكب المعروفة

لكثرتها » ، المنهاج الجبل ٧٤ ب .

(٦) الجزولية : ١٤ وفيها : « المبهم تعني به الموصول واسم المشار إليه » .

(٧) أ : هو .

بما تحته ، فإن ذلك لا يناقض الوضع على تخصيص المفرد مثلا الذي هو وضعها إذ هي موضوعة على الخصوص . ألا ترى أنها خاصة في كل موضع من المواضع التي تقع <sup>(١)</sup> فيها لما تحتها ، وإن كان الذي يقع تحتها ليس مخصوصا بجملته ، فإنها في حال وقوعها عليه خاصة له ، لأنها لا تقع إذ ذاك على الجملة ، إنما تقع منها على شيء شيء فوضعها إذن على الخصوص فيما تقع عليه بحيث لا يكون هناك غيره . إذ كان المراد بها شيئا شيئا من تلك الجملة ، وإن كانت الأشياء التي تقع عليها كثيرة بالجملة . فإنه لا يراد بها في كل موقع من مواقعها <sup>(٢)</sup> تلك الجملة ، إنما يراد بها شيء شيء من تلك الجملة وتعرف اسم المشار إليه بالإشارة به إلى شيء بعينه <sup>(٣)</sup> ، وتعريف الموصول مختلف فيه :-

ف قيل : بالصلة وهو مذهب الفارسي <sup>(٤)</sup> والألف واللام في الذي والتي زائدة .

وقيل : تعرف الذي والتي بالألف واللام وبقية بكونه في معناها <sup>(٥)</sup> .

### [ المعرف بالألف واللام ]

وقوله : لا في معرض الحوالة على معهود <sup>(٦)</sup> .

أي لا في معرض إحالة على شخص واحد معهود نحو : الرجل خير من المرأة <sup>(٧)</sup> .

(١) ب : تلحق .

(٢) ب : موضع من مواضعها .

(٣) قال سيويه : « وأما الأسماء المبهمة فتحو هنا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء وذلك وتلك وذاتك وتلك وأولئك وما أشبه ذلك ، وإنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته » ، الكتاب ٢٢٠/١ .

(٤) قال الفارسي : « ألا ترى أن تعرف ( الذي ) بالصلة لا بالألف واللام ، وإذا كان كذلك كان المعنى المتعرف به لازما لا يجوز إلقاؤه » ، الحجة ١١٣/١ .

(٥) هذا مذهب الأخفش فهو يرى تعريف الذي والتي بالألف واللام ، وما ليس فيه ألف ولام مثل ( من وما ) فهي عنده في معنى ما فيه الألف واللام مثل ( سحر ) إذا أردت به اليوم بعينه . انظر : شرح الجمل ١٣٥/٢ .

(٦) الجزولية : ١١٤ ، وقوله : « الألف واللام ضربان : جنسيان وعهديتان ؛ الجنسيان هما الفاختان على الاسم ... » .

(٧) بل المراد هنا جنس الرجل خير من جنس المرأة . وانظر : التبصرة والتذكرة ٩٦/١ .

وقوله : على معهود ذكرا (١)

مثاله : لقيت رجلا فضربت الرجل .

وقوله : أو علما (٢)

مثاله : لقيت الرجل إذا أردت به من تقدم بينك وبين مخاطبك فيه عهد .

وقوله : ويفيد مضمر (٣) ١٢٩/ ب الاسم الذي هما (٤) فيه ما يفيد

مظهره (١)

لأنه إسالة على متقدم ذكرا أو علما يفيد المضمر في ذلك ما يفيد المظهر إذ علم على من يعود كقولك في : لقيت رجلا فضربت الرجل فضربته عوضا من قولك فضربت الرجل ، وكذلك تقول في لقيت الرجل الذي بينك وبين مخاطبك فيه عهد لقيته مكان قولك : لقيت الرجل ، وذلك صحيح لأنه (٤) علم على من يعود ، وليس كذلك (٥) ما فيه الألف واللام للجنس كقولك : الرجل خير من المرأة ، لأنك لو وضعت المضمر موضعها قلت : هو خير منها ، لم يفد المضمر ما أفاده المظهر أصلا لأنه لا يعلم المراد به .

وقوله : ويعرض في الجنسية الحضور (٦)

مثاله : جاءني هذا الرجل يقول لأنك جئت بقولك الرجل بيانا للجنس الذي

أبهم هذا عليه وعلى غيره ، فهو في الأصل اسم الجنس ثم عرض فيه - بكونه قد بين به هذا ، وهو للحاضر - الحضور وإن لم يكن له ذلك في أصل وضعه .

وقوله : وفي العهدية الغلبة (٦)

(١) الجزولية : ١٤٤ وحديثه عن الألف واللام العهديين .

(٢) مضمر ، مطاعة في أ . (٣) بعض الألف واللام العهديين .

(٤) ب : أنه . (٥) ب : ذلك .

(٦) الجزولية : ١٤٤ .

مثاله : الصعق <sup>(١)</sup> ، وذلك أن هذا الاسم لم يكن علما لمن هو له إلا أن <sup>(٢)</sup> في أصل وضعه إنما <sup>(٣)</sup> هو رجل أطعم الناس فنرت الريح في جفانه الرمل [ والتراب <sup>(٤)</sup> ] فشب الريح فأصابته الصاعقة ، فذكرته العرب فقالت : كان من أمر الصعق كذا [ وفعل الصعق كذا <sup>(٤)</sup> ] على معنى الإحالة على العهد المتقدم ، ثم أكلت من ذكره حتى صار هذا اللفظ يفهم منه هذا المسمى ، وإن لم يكن هناك إحالة على عهد متقدم فهذه الغلبة التي عرضت في العهدية ، أعني غلبة هذا الاسم على هذا المسمى المراد به من بين سائر المعهودين بمن أصيب بالصاعقة <sup>(٥)</sup> .

وقوله : ولح الصفة <sup>(٦)</sup> .

مثاله : الحارث والفضل ، يعني أنا إذا قلنا الحارث والفضل فلم نحل على معهود معلوم بالحارث والفضل ولكننا تفاعلنا له بأن يكون كذلك حتى يعلم به ويغلب عليه / ١٣٠ أ ويصير له كالصعق المتقدم ، فالعهد هنا لم يكن في الحقيقة لكنه من حيث التفاؤل كأنه ملموح منظور إليه <sup>(٧)</sup> .

(١) قال السهرلي : « فمن ذلك الصعق وهو رجل من بني كلاب وهو خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب ذكروا أنه كان يطعم الناس بنهامة فهبت ريح ففتت في جفانه التراب فشتتها فرمي بصاعقة قتلته فقال فيه بعض بني كلاب :-

بأن خويلدا فابكسى عليه قتل الريح في البلد التهامي

فصرف خويلد بالصعق وغلب عليه وشهر به ، حتى إذا ذكر الصعق لم يذهب الوهم إلى غيره من أصابته صاعقة ، شرح الكتاب ٢/٢٠٧ أ .

وانظر اسمه ونسبه وغيره في : الاشتقاق ٢٩٧ ، جهرة أنساب العرب ٢٨٦ ، اللسان ١٠/١٩٩ (صعق) ، الخزانة ١/٤٣٠ .

(٢) أ : الآن .

(٣) إنما : معادة في : أ .

(٤) تكلمة من : ب .

(٥) لأن الصعق في اللغة هو الذي يضش عليه ويذهب عقله من صوت يسمعه كالهزة الشديدة . انظر

اللسان ١٠/١٩٨ (صعق) .

(٦) الجزولية : ١٤٤ .

(٧) نقل هنا المقطع والذي قبله اللورقي بنصه من غير أن ينسبه إلى الشارح . انظر : المباحث الكاملة

١/٣٣٨ ، وأضاف بعد هذا النص قوله : « فللام دلت على أن في المسمى معنى الحارث أي الاكتساب ومعنى

الفضل إما حقيقة أو تفاعلا أن يكون فيه ذلك مع أن الاسم علم بلونها » .

## [ نعت المعارف والنعت بها ]

وقوله : المضمرة لا ينعت لأن ما يفسره يعينه (١) .

يقول : إن النعت إنما هو في أصل وضعه للفرق بين مشتركين في الاسم (٢) ،  
تفسيره يقوم مقام ذلك فيعني عن النعت فيه ، ثم منع نعت المدح والذم حملا على  
نعت البيان . لأنه أصل لهما .

وقوله : العلم لا ينعت به كما لا ينعت بالمضمرة وينعت بباقي المعارف (٣) .

لأن باقية إما اسم مساو وإما دونه .

وقوله : المبهمة ينعت بالألف واللام للجنس (٤) .

أي لبيان الجنس الذي انبهم (٥) عليه هذا من غيره ، ثم يخصه من بين الجنس  
بالحضور (٦) الذي عرضت (٧) فيه الألف واللام الجنسية بهذا ، هذا قوله وهو يحتمل  
أمرين :-

أحدهما : ما ذكر .

والآخر : أن يكون المبهمة وصلة للألف واللام [ وكان الألف واللام (٨) ] في  
ذلك تكون للعهد بينك وبين مخاطبتك في الحاضر ، وأصلها أن تكون للعهد في الغائب  
فأرادوا بيان ذلك بأن جعلوا هذا وصلة لما فيه الألف واللام فالحضور على هذا إنما  
عرض في العهدية ، والذي قاله (٩) سيويه : إن المبهمة وصلة للألف واللام (١٠) .

(١) شرح الجزولية : ١١٤ .

(٢) قال ابن السراج : « والصفة : كل ما فرق بين موصوفين مشتركين في اللفظ » ، الأصول ٢٣/٢ .

(٣) الجزولية : ١١٤ ، وفيها « بباقي المعارف غير المضمرة » .

(٤) الجزولية : ١١٤ .

(٥) ب : المبهمة .

(٦) أ : الحضور .

(٧) أ : عرض .

(٨) ب : قال .

(٩) قال سيويه : « واعلم أن الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام تنزل منزلة =

(١٠) - ٤٢ - شرح المقدمة الجزولية الكبير

وقوله : مما يخص (١) الجنس المقصود (٢) .

قال بعضهم لأنه إذا (٣) وقع الإشكال في اسم الإشارة فأول ما يقع في الجنس فحقه أن يبين أولاً ثم يؤتى بالنعت الذي يخصه من غيره .

والصواب أن هذا إنما هي هنا وصلة لما بعدها كما ذكرنا عن سيبويه ، فالاسم الذي بعدها في معنى ولاية العامل له ، والعوامل لا تليها إلا الجوامد لا الصفات (٤) ، إلا أن تكون خاصة لجنس ما ، فيجوز حينئذ حذف الموصوف ، وإقامة الصفة مقامه ، فأجرى الاسم الذي بعد اسم الإشارة مجراه دون اسم الإشارة ، فكما أنه ليس بمستحسن / ١٣٠ ب مررت بالحسن ولا مررت بالجميل (٥) لأنه لا يخص جنسا من جنس ، فكذلك ليس بمستحسن مررت بهذا الحسن ولا بهذا الجميل ، ولكن المستحسن إنما هو مثل مررت بهذا الضاحك [ كما يستحسن مررت بالضاحك (٦) لأنه (٧) ] يخص (٨) جنسا من جنس فيعلم الموصوف هنا (٩) .

= ( أي ) وهي هذا وهؤلاء وأولئك وما أشبهها وتوصف بالأسماء وذلك قولك يا هذا الرجل وما هذا الرجلان ، ، الكتاب ٣٠٦/١ .

وقال السوافي شارحا قول سيبويه هنا : الأصل في دخول ما أنها الرجل أنهم أرادوا نداء الرجل وهو قريب من المنادى ، فلم يمكن نداءه من أجل الألف واللام ، وكرهوا نزعهما وتفسير اللفظ فأدخلوا أي وصلة إلى نداء الرجل على لفظه وجعلوه الاسم المنادى وجعلوا الرجل نعا له ... ، ، شرح الكتاب ٣٧/٣ .

(١) ب : بمثل .

(٢) ب : المنصوب . وانظر الجزولية : ١٤٤ .

(٣) ب : لما .

(٤) انظر في هذا : المباحث الكاملة ٣٤٣/١ ، شرح الجزولية ٥٨٠/٢ .

(٥) فقد يكون الحسن أو الجميل إنسانا أو حيوانا أو جمادا فلا يختصان بجنس معين .

(٦) الضاحك يختص بالإنسان لذا صح نعت المبهم به .

(٧) تكملة من : ب . (٨) أ : لا يخص .

(٩) مما يوضح هنا قول ابن جعفر : « حتى المبهم أن يوصف بالأجناس الجامدة دون المشتقات على ما بان غير أن الجنس الجاري عليه صفة قد نعت أيضا بالمشتق فيجري على المبهم نعا مع نعت المشتق . كقولك مررت بهذا الرجل الكريم وهذا الفرس الفاره ، ثم إنه قد يحذف الجنس ويقام نعت المشتق مقامه ، فإن اتفق هنا فالأول أن يكون ذلك الوصف المشتق الجاري نعا على الجنس الذي وصف به المبهم محصا بذلك الجنس =

وقوله : وينعت به العلم والمضاف إلى المعرفة (١) .

يريد المضاف إلى المعرفة الذي هو منسار له أو دونه (٢) ، وإلا فالمضاف إلى ما فيه الألف واللام لا ينعت باسم الإشارة .

وقد كان حقه إذا أراد هذا أن يقوله أو يقدم لذلك ما يدل عليه ، وإذا لم يفعل ذلك فتكليفه قارئ كتابه أن يحمل كلامه على هذا من تكليف ما لا يطاق إلا أن يقول : هذا معلوم في صناعة النحو .

فيقال له : الذي يعلم هذا من صناعة النحو غني عن هذا كله قأي محي خطابه بهذا .

وقوله : وبما (٣) أضيف إلى مثله (٤) .

يريد مما فيه الألف واللام ، وكان حقه أن يبين هذا ، وإلا فهو يوهم ما لا يجوز .

وقوله : المضاف إلى المعرفة ينعت بمثله (٥) .

يريد مما هو مساو له أو دونه إلا بالمضاف (٦) إلى المبهم لا ينعت بالمضاف إلى العلم هو ولا المضاف إلى ما فيه الألف واللام (٧) .

= المقصود بالإشارة بحيث لا يشركه فيه جنس آخر لئلا يه عن غيره فتحصل الفائدة ، المنهاج الجلي ٧٦ ب - ١٧٧ .

(١) الجزولية : ١٤ ب . وبه يعني بالمبهم .

(٢) ما هو أقل من اسم الإشارة تعريفاً لا ينعت باسم الإشارة ، وذلك لأن من شرط النعت أن يكون المنعوت أعرف منه . انظر هنا في : المباحث الكاملة ١/٢٤٣ - ٢٤٤ ، المنهاج الجلي ٧٧ ب ، شرح الجزولية ١/٥٨١ ، المشكاة والبراس ١/١٦٦ (ف) ، شرح الكافية ١/٣١٣ .

(٣) ب : وربما .

(٤) الجزولية : ١٤ ب .

(٥) ب : مثله . وانظر الجزولية : ١٤ ب .

(٦) ب : وإلا فالمضاف .

(٧) يعني أن المضاف إلى المبهم والمضاف إلى ما فيه الألف واللام لا ينعتان بالمضاف إلى العلم لأنه



وقوله : وبالمجهم <sup>(١)</sup> .

يريد ما لم يكن مضافا إلى ما فيه الألف واللام يعني المضاف إلى المعرفة المتعوت ، وكذلك قوله : « وما أضيف إلى المعرفة » <sup>(٢)</sup> يريد أيضا ما هو مساو له أو دونه .

### [ مراتب الإشارة ]

وقوله : وتثنيته في الرفع ذاك <sup>(٣)</sup> .

لا فرق عند اللغويين بين ذاكِ وذاتك بل هما لغتان في معنى واحد يعني التشديد والتخفيف <sup>(٤)</sup> ، وفرق النحويون بينهما بما في أحدهما من زيادة المد على الآخر <sup>(٥)</sup> ، وقد قال بعض النحويين إن النون للثانية عوض من اللام <sup>(٦)</sup> .

= أعرف منهما ، قال اللورقي : « فالمضاف إلى المعلم بمنزلة العلم ، وإلى المضمر بمنزلة المضمر في قوة التعريف ، فكما لا يوصف المعرف باللام بالمعلم واسم الإشارة والمضمر فكذلك لا يوصف بما هو كائن بمنزلة وتعت به للمعارف غير المضمر لكونه أعم » ، المباحث الكاملة ١/٣٤٥ .

(١) الجزولية : ١٤ ب .

(٢) من قوله : « وتعت به العلم وما أضيف إلى المعرفة ... » ، الجزولية ١٤ ب .

(٣) الجزولية : ١٤ ب .

(٤) لذلك قالوا : ومن العرب من يشدد النون فيقول : ذاك . انظر : معاني القرآن ٢/٣٠٦ ، إصلاح المنطق ٣٨٢ ، تهذيب اللغة ١٥/٣٤ .

(٥) قال الأزهري عن ( ذان ) : « قال الكسائي : هي من لغة من قال : هذا أقال لك ، فزادوا على الألف ألفا كما زادوا على النون نونا ليفصل بينها وبين الأسماء المتسكئة » ، تهذيب اللغة ١٥/٣٤ .

(٦) للنحويين فيها عدة توجيهات على النحو الآتي :

أ - أن التشديد عوض من الحذف الذي دخل هذه الأسماء المبهمة في التنية لأنه قد حُذف منها ألف وهي الألف التي كانت في آخر الواحد ، فجعل التشديد عوضا من الحذف .

وقوله : والجمع أولئك <sup>(١)</sup> .

لا فرق عند اللغويين بين أولئك وأولائك <sup>(٢)</sup> هما لغتان في معنى واحد نعني المد والقصر <sup>(٣)</sup> .

وفرق النحويون / ١٣١ أ بين هذين أيضا بما في أحدهما من زيادة المد على الآخر <sup>(٤)</sup> كما فرقوا فيما تقدم <sup>(٥)</sup> .

وقوله : وتثنيتهما في الرفع تأنك وتأنيك <sup>(١)</sup> .

ب - = وجب التشديد هذه التون للفرق بين التون التي هي عوض من تنوين ملفوظ به في الواحد نحو : زيد وعمرو وبين التون التي لا تنوين في الواحد ملفوظ به . تكون التون عوضا منه .  
ج - أن التون شددت للفرق بين التون التي تحذف للإضافة وبين التون التي لا تحذف للإضافة ، لأن المبهم معرفة لا يضاف ألبتة .  
د - أن التشديد وجب على إدغام اللام في التون وذاتك أصله ذلك ، ثم دخلت نون التنية قبل اللام فصارا ( ذاتك ) ثم أدمجت اللام في التون ، فوقع التشديد لذلك وهو قول الزجاج وابن السراج . وقيل غير ذلك .

انظر : الأصول ١٢٨/٢ ، إعراب القرآن ٥٥٢/٢ - ٥٥٣ ، حجة القراءات ٥٤٤ - ٥٤٥ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٨١/١ - ٢٨٢ ، البيان في غريب إعراب القرآن ٢٢٢/١ - ٢٢٣ .  
(١) الجزولية : ١٤ ب .

(٢) أ : أولئك .

(٣) انظر هاتين اللغتين في : إصلاح المنطق ٣٨٢ ، الأصول ١٢٨/٢ ، شرح الجمل ٢٠٢/١ .  
(٤) قال ابن يعيش : « فإذا أردت الجمع قلت أولا وأولاء .... ومن مد فإنه زاد ألما قبل اللام حيث أراد بناء الكلمة على المد فاجتمع ألفان الألف المبذلة من اللام وألف المد ، فوجب حذف أحدهما أو تحريكه لالتقاء الساكنين ، فلم يجر الحذف لئلا يزول المد ، وقد بنيت الكلمة على المد فوجب التحريك فلم يجر تحريك الأولى لأن تحريكها يؤدي إلى قلبها همزة ولو قلبت همزة لفارقت المد فوجب تحريك الثانية فانقلبت همزة لأنها أقرب الحروف إليها ، وكان القياس أن تكون ساكنة على أصل البناء وإنما كسرت لالتقاء الساكنين » . شرح المفصل ١٣٣/٣ .

(٥) انظر ص : ٦٦٠ هـ .

بالتشديد (١) والتخفيف في معنى واحد عند اللغويين وعند النحويين على  
ما تقدم (٢).

---

(١) ب : التشديد .

(٢) انظر ص : ٦٦٠ هـ .

## [ باب العطف ]

قوله : على اسم دونه في الشهرة (١) .

لا يشترط هذا فيه ، وإن كان بعضهم قد شرطه (٢) ، بل قد يجري على اسم  
دونه في الشهرة ، وقد يجري (٣) على اسم مساو له ، وعلى اسم أشهر منه (٤) ، كما  
يكون ذلك في البديل لأن البيان يقع بكل ذلك ، فصح عطف البيان في ذلك كله ، ولم  
يلتفت فيه إلى كون التابع أعرف لأن التبعية فيه غير أصلية فلم يلتفت إليها ، ولا عمل  
عليها ، ولا فرق بينهما في البيان ، إلا أن عطف البيان ليس في تقدير الحلول محل الأول ،  
[ وإنما المقصود بالخبر في عطف البيان الأول والثاني جاء للبيان (٥) ، ] والبديل في تقدير  
ذلك (٦) .

وقوله : لمانع (٧) .

المانع الذي فيه من أن يكون نعنا هو كونه غير مشتق (٨) .

(١) الجزولية : ١١٥ ، وقيله : عطف البيان : هو الاسم الجاري على ... .

(٢) كالجزولي هنا ، وابن عصفور في شرح الجمل ٢٩٤/١ ، المقرب ٢٤٨/١ .

(٣) ب : جرى .

(٤) قال ابن مالك : ولا يمنع كونه أنحصر من المتبوع على الأصح ٢ ، التسهيل ١٧١ .

قال أبو حيان : زعم أكثر المتأخرين أن متبوع عطف البيان لا يفرقه في الاختصاص بل يساويه أو يكون  
أعم منه ، والصحيح جواز الأوجه الثلاثة لأنه بمنزلة النعت وقد تقدم في باب أن النعت يجوز أن يكون في  
الاختصاص فاتقا ومفوقا ومساويا فليكن العطف كذلك وهذا مذهب سيبويه فإنه أجاز في ذا الجملة من بابها هذا  
الجملة أن يكون عطف بيان وأن يكون بدلا ... التسهيل والتكميل ١٣٤/٣ ب .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) قال المراد : اعلم أن البديل في جميع العربية محل محل البديل منه وذلك قولك : مردت برجل زيد .

وبأنحك أبي عبد الله ، المقنضب ٢١١/٤ .

(٧) الجزولية : ١١٥ ، وقيله : إلا أنه لا يكون نعنا لمانع فيه .

(٨) والنعت يكون مشتقا قال ابن بابشاذ : وذلك أن النعت يكون بالأسماء المشتقة وعطف البيان

يكون بالأسماء الجامدة ، شرح المقدمة الخسبية ٤٢١/١ .

وانظر : المباحث الكاملية ٣٤٩/١ ، شرح الجمل ٢٩٤/١ ، المقرب ٢٤٨/١ ، شرح الجزولية ٥٩٠/٣ .

وقوله : والمقصود من الاسمين الأول (١) .

يريد أن المقصود بأن يخبر عنه من الاسمين إنما هو الأول [ لا (٢) ] الثاني كما كان ذلك في النعت والثاني إنما أتى لبيان الأول كما أتى لذلك في النعت .

وقوله : والفرق بينه وبين البديل ما شابه به النعت (٣) .

يريد ما قدمناه من أن عطف البيان لبيان الأول كما أن النعت لبيان الاسم الأول ، والبديل الاسمان فيه على تقدير تكرير العامل ، وحلول الثاني محل الأول (٤) وليس المقصود فيه على ذلك التقدير الأول منهما والثاني بيان له كما كان ذلك في النعت بل كل واحد منهما مقصود فيه .

وقوله : وفي اللفظ يقع في باب النداء (٥) .

مثال ذلك : يا أخانا زيد في البديل (٥) ، ويا أخانا زيدا في عطف البيان (٦) لما

(١) الجزولية : ١١٥ .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) نص نسخي الجزولية تنقعه عبارة : ما شابه به النعت . انظر : الجزولية نسخة فاس ١١٥ ونسخة تيمور ٧٢ ، وكذلك في كثير من شروح الجزولية ، علما بأن هذه النصوص تورد نص الجزولية المشروح تماما . انظر : المباحث الكاملة ٣٥٠/١ ، المنهاج الجلي ١٧٩ ، شرح الجزولية ٥٩٠/٢ .

وإنما أوردته العطار في شرحه قال : قوله : والفرق بينه وبين البديل في المعنى ما شابه به النعت ، هنا الفرق يشد في بعض النسخ يريد أن عطف البيان يكون للفرق بين المشتركين في الاسم كالنعت ، ولا يكون البديل كذلك ، المشكاة والتبراس ١٧١/١ (ف) .

(٤) البديل على تقدير تكرير العامل ، أو حلول الثاني محل الأول وهو ما يسميه النحاة على نية الطرح معنى لا لفظا . انظر في هذا : شرح الجمل ٢٧٩/١ - ٢٨٠ ، المقرب ٢٤٢/١ ، المنهاج الجلي ١٧٩ - ب ، البسيط ٣٨٧/١ (الغريب) .

(٥) لأن البديل على نية تكرار العامل ، فلو كرر العامل هنا وجب بناء زيد على الضم .

وانظر : المباحث الكاملة ٣٥٠/١ - ٣٥١ ، المنهاج الجلي ٧٩ ب ، شرح الجزولية ٥٩٠/٢ ، المشكاة والتبراس ١٧١/١ (ف) .

(٦) في عطف البيان يجوز في التابع الت نصب عطفا على المحل ، ويمتنع البديل للغة السابقة ، ويجوز في البيان أيضا البناء على الضم .

انظر : المصادر السابقة في هـ ٤ .

ذكرناه من افتراقهما في [ تقدير (١) ] تكرير العامل / ١٣١ ب والحلول محل الأول .  
وقوله : وفي باب اسم الفاعل المعرف بالألف واللام (٢) :

مثاله الضارب الرجل زيدا حملا على الموضع في البدل وعطف البيان والضارب  
الرجل زيد ؛ حملا على اللفظ في عطف البيان خاصة (٣) ، ولا يصح في البدل لأنه  
لا يحل محل الأول إلا إذا كان منصوبا .

### [ عطف النسق ]

وقوله : وتنفرد الواو بأنها لا تعطي رتبة (٤) .

في الفعل كالفاء وثم ولا رتبة في المنزلة (٥) كحتى ، وقد تفسر هذا المعنى قيمًا  
بعد من كلامه في الفاء وثم وحتى (٥) .

وقوله : ومعها بل ولا بل وهما للإضراب عن جعل الحكم للأول وإثباته للثاني (٦) .  
وهذا بين [ في الإيجاب ، وأما (١) ] في النفي (٦) في مثل قولك : ما ضربت زيدا  
بل عمرا إذا أردت إثبات الضرب للثاني . فيظهر بيادي الرأي أنه خارج عن كلامه ،  
لأنه لو كان هذا (٧) الإضراب عن جعل الحكم للأول وإثباته للثاني ، لاقتضى ذلك أن  
يكون ( زيد ) (٨) منفيًا عنه الضرب ، لأن الحكم الذي جعل للأول هو نفي الضرب عنه

(١) نكلمة من : أ . (٢) الجزولية : ١١٥ .

(٣) ومنه قول المرار الأسدي :-

أنا ابنُ الشاركِ البكرى بشرٍ عليه العُزْرُ ثَرْقِيَةٌ وَفُوعَا

انظر : الكتاب ٩٣/١ ، المباحث الكاملة ٢٥١/١ ، شرح الجزولية ٥٩١/٢ .

(٤) ب : الخيرية .

(٥) وهو قول الجزولي بعد ذلك : هـ وثم بالمهلة ولا مهلة في الفاء وحتى دون ثم هـ ، الجزولية ١١٥ .

(٦) ب : المعنى . (٧) أ : هنا .

(٨) ب : عمرو .

وإثباته للثاني يقتضي أنه ترك النفي للضرب عن الأول . ثم استؤنف نفيه عن الثاني كما نفي عن الأول <sup>(١)</sup> ، لكن المؤلف لم يرد بجعل الحكم للأول في النفي حين قال وهما للإضراب عن جعل الحكم للأول ، جعل [ المتكلم <sup>(٢)</sup> ] الحكم ولكن أراد جعل من رد عليه المتكلم بقوله : ما ضربت زيدا الحكم للأول يعني جعله الضرب لزيد إذ قال أو قدر فيه أنه قال : ضربت زيدا ، فرد عليه المتكلم ذلك بقوله : ما ضربت زيدا ، ثم أضرب عنه بعد ما نفاه تأكيدا أعني أنه أضرب عن جعل الضرب لزيد وأثبته مع ذلك لعمره .

وقوله : ولا مع بل في الإيجاب والأمر نفي <sup>(٣)</sup> .

كذا ثبتت والصواب نفي أو نهي ، نفي للإيجاب ونهي للأمر لأن النفي لا يكون إلا لما ثبت والأمر ليس ثابتا / ١٣٢ أمثال النفي : قام زيد لا بل عمرو ، ومثال النهي : اضرب زيدا لا بل عمرا <sup>(٤)</sup> .

وقوله : وفي النفي والنهي تأكيد <sup>(٥)</sup> .

مثاله : ما قام زيد لا بل عمرو ، كأنك لما قلت : ما قام زيد ثم قلت لا أكدت بقولك [ لا <sup>(٥)</sup> ] نفي القيام عن زيد وأضريت عنه أيضا ببل ، أي أضريت عن إثبات القيام لزيد ، وكل ذلك على وجه تأكيد النفي لقيام زيد ، ثم أثبت ذلك الحكم الذي هو القيام لعمره ، وقولك : لا تضرب زيدا لا بل عمرا على نحو ذلك .

(١) هذا رأي ينسب إلى أبي العباس المبرد ، فالتقدير عنده إذا قلت : ما رأيت زيدا بل عمرا ، بل ما رأيت عمرا . انظر : شرح المفصل ١٠٥/٨ ، المنهاج الجلي ٨٠ ب ، شرح الكافية ٣٧٩/٢ ، المعنى ١٢٠/١ ، رصف المباني ٤٣١ .

(٢) تكملة من : أ . (٣) الجزولية : ١١٥ .

(٤) انظر هذا المأخذ على الجزولي : في المباحث الكاملية ٣٦١/١ ، والمشكلة والنبراس ١٧٤/١ (ف) . وأجاب عنه الأبيدي بقوله : فالجواب أن ( لا ) تكون مثل ( لا ) الناهية ، فإذا قلت : اضرب زيدا لا بل عمرا ، فكأنك قلت : لا تضربه بل أضرب عمرا ، وسماها نافية بالنظر إلى المعنى ، شرح الجزولية ٦١٥/٢ .

وعندي أن الدقة تقتضي ما أشار به الشلوين وتابعه على القول اللورقي والطارخ خلافاً للأبيدي فإن النفي لما مضى والنهي لما يأتي ولم يقع وبينهما فرق في المعنى .

(٥) تكملة من : ب .

وقوله : من مخالفة ما بعدها لما قبلها (١)

يعني في النفي والإيجاب وما هو في حكمها من الأمر والنهي ، لأن اللازم في ( لكن ) المخففة (٢) من الثقيلة ، كاللازم في العطفية ، وقد كانت العطفية ما بعدها مضاد لما قبلها من حيث كان ما بعدها إيجابا وما قبلها نفيًا ، فكما لزم المضادة في العطفية لزم في المخففة من الثقيلة (٣) ، ولا بد من تقييد المخالفة بما قيدنا من أنه إنما يعني في النفي والإيجاب ، وما هو في حكمهما من الأمر والنهي ، لأنها إن لم تقيد (٤) بذلك ولم يشترط فيها المضادة لزمه أن يجوز قام زيد لكن عمرو ضحك ، فإن هذين الحين مختلفان لأنهما غير متضادين فلم يجر ذلك (٥) .

وقوله : لفظا ومعنى (٦)

مثاله : ما قام زيد لكن عمرو قام ، فقد خالف ما بعد لكن ما قبلها من الجهتين أعني المعنى واللفظ ، لأن الذي قبلها متفي لفظا ومعنى ، والذي بعدها موجب لفظا ومعنى .

وقوله : أو معنى دون لفظ (٦)

(١) الجزولية : ١٥٠ ب متحدثا عن ( لكن ) ، وقيله : ويلزم في المخففة ما يلزم في العاطفة من مخالفة ... .

(٢) ب : الخفيفة .

(٣) قال اللوري : ... والمخالفة لا تتحقق إلا في النفي والإثبات وما هو في حكمهما من الأمر والنهي ،

كما ذكرنا أن اللازم في المخففة هو اللازم في العاطفة ، وقد كان في العطفية حكم ما بعدها مضاد لما قبلها من حيث أن ما قبلها نفي وما بعدها إيجاب ، فلما لزم المضادة في العطفية لزم في المخففة ، المباحث الكاملة ١/٣٦٣ .

(٤) ب : يند .

(٥) قال الأبندي : وفي المخالفة غير المضادة خلاف ، فمن الناس من أجاز ذلك ، ومنهم من منع ذلك ،

نحو قولك : قام زيد لكن عمرو ضحك ، وأكمل عبد الله لكن زيد شرب ، وقام زيد لكن لم يضحك ، وما قام زيد لكن ضحك والصحيح جواز ذلك بدليل قول الشاعر :-

ولستُ بِخَلَّالِ السَّلَاحِ لِيَهْ      وَلَكِنْ مَنِي يَسْتَرْفِدُ الْقَوْمَ أَرْفِدُ

ألا ترى أن معنى ما قبل لكن : لست ببحان ومعنى ما بعدها ولكني كرمي ، شرح الجزولية ٢/١٢٢ .

(٦) الجزولية : ١٥٠ ب .



مثاله : انطلق زيد لكن عمرو مقيم ، فمخالفة ما بعد لكن لما قبلها هنا في النفي والإيجاب [ إنما <sup>(١)</sup> ] هو من جهة المعنى ، [ وإما من جهة اللفظ فما قبلها موجب اللفظ وما بعدها كذلك ، ولا خلاف بينهما من جهة اللفظ ، وإنما الخلاف بينهما من جهة المعنى <sup>(١)</sup> ] لأن المقيم لم ينطلق فالذي بعدها ونسب إليه الإقامة قد نسب إليه أنه لم ينطلق فقد ١٣٢/ب خالف ما بعدها ما قبلها في النفي والإيجاب من جهة المعنى لا من جهة اللفظ .

### [ أم ]

وقوله : وهي التي ما بعدها [ مع <sup>(٢)</sup> ] ما قبلها كلام واحد <sup>(٣)</sup> .  
يريد أو في تقدير ذلك ، فالتي ما بعدها مع ما قبلها كلام واحد في اللفظ نحو : أعندك زيد أم عمرو ؟ [ وأقام زيد أم عمرو <sup>(٣)</sup> ؟ ] والتي ما بعدها مع ما قبلها كلام واحد في التقدير لا في اللفظ نحو : أزيد قام أم قعد لأنه في التقدير : أزيد قام أم قاعد ، أو قولك : أعندك زيد أم عندك عمرو ؟ لأنه إنما صار [ ما بعدها <sup>(١)</sup> ] مع ما قبلها كلاماً <sup>(٤)</sup> بالتكرير الذي فيه ، ولولا التكرير الذي فيه لكان الذي بعدها مع الذي قبلها كلاماً واحداً .

والتكرير ليس أصلاً في كلامهم فكان الكلام بذلك في معنى ما لا تكرر فيه ، ولو لم يتكرر لكانت أم متصلة ، فكذلك تكون متصلة فيما فيه التكرير ، لأن أصل الكلام ألا تكرر ، فيرد إلى أصله ، ويكون إذ ذاك كلاماً واحداً .  
هذا مراد المؤلف وهذا مذهب المتأخرين أعني أن أم المتصلة لا يكون ما بعدها مع ما قبلها إلا جملة واحدة <sup>(٥)</sup> ، أو في تقدير الجملة الواحدة ويعد أن يكون ذلك في

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ١٥ ب .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) أ : كلامان .

(٥) ممن قال بهذا أبو سعيد السمرقي في شرح الكتاب ٩٧/٤ ، وابن عيش في شرح المفصل ٩٨/٨ .

والأبدي في شرح الجزولية ٦٢٣/٢ .

الجمليتين نحو : أقام زيد أم قعد ونحو : أقام زيد أم قعد عمرو ، لأنه يمكن أن يكون تقدير المسألة (١) الأولى : أي هذا كان من زيد ؟ ، وتقدير المسألة الثانية : أي هذين الأمرين كان ؟ فيكون في تقدير جملة واحدة .

وقوله : وما قبلها معتمد على همزة الاستفهام (٢) .

خصها بذلك لأنها لا تقع بعد غيرها من أدوات الاستفهام أعني المتصلة .

وقوله : بتعيين (٣) أحد الشئيين المعادل بينهما ، مفرداً كان أو جملة (٤) .

مثال ذلك في المفرد : أزيد قام أم عمرو .

وقوله : أو جملة في معنى المفرد (٥) .

مثاله : أزيد قام أم قعد ، وهذا يدل على ما نقلناه (٥) عنه ، من أنه يريد : أو في

تقدير جملة واحدة ، وإن كان في اللفظ جمليتين (٦) / ١٣٣ .

وتقسيمه الجملة بأنها تكون في معنى المفرد مع قوله أولاً في أم المتصلة : إنها التي

يكون ما بعدها مع ما قبلها كلاماً واحداً (٧) ، يدل على أن مذهبه ما قلناه عنه ، من

أن أم المتصلة لا يكون ما قبلها وما بعدها عنده إلا جملة واحدة ، أو في تقدير جملة

واحدة (٨) .

وهذا قد قال به غيره (٩) ، وقد قدمنا أنه يجوز أن يكون في جمليتين إذا قدرتهما

في معنى جملة واحدة (١٠) .

وقوله : فإن اختلف فيها أحد الشرطين (١١) .

(٢) الجزولية : ١٥٠ .

(١) ب : الجملة .

(٣) ب : بتغيير .

(٤) الجزولية : ١٥٠ ، وقوله : « وجوابها ... » .

(٦) انظر ما سبق ص : ٦٦٨ - ٦٦٩ .

(٥) ب : قلناه .

(٨) انظر ما سبق ص : ٦٦٨ .

(٧) ب : كلام واحد .

(١٠) انظر ما سبق ص : ٦٦٨ .

(٩) انظر ما سبق ص : ٦٦٨ هـ ٥ .

مثال اختلال الشرط الأول (١) عنده أزيد في الدار أم عمرو في السوق ، هذا مذهبه على ما تقدم ، ولا يلزم باختلال هذا الشرط عندنا أن تكون منقطعة ، ولا يعد أن تكون هذه متصلة على تقدير أي هذين الأمرين كان على ما قدمناه (٢) .

ومثال اختلال الشرط الثاني (٣) : هل زيد قام أم قعد ، ولا خلاف بيننا وبينه وبين من قال بقوله من المتأخرين في أن اختلال هذا الشرط فيها (٤) يوجب أن تكون أم منقطعة (٥) .

### [ أو وإما ]

وقوله : وكلتاها تكون في غير الطلب للشك والإبهام (٦) .

يعني بالطلب الأمر وتغير الطلب الخير ، وليس غير الطلب اسماً خاصاً بالخبر بل قد يكون غير الطلب استفهاماً (٧) ، ولا تكون ( أو ) فيه شكاً ولا إبهاماً ، كما ذكر

(١) الشرط الأول هو أن يكون ما قبلها مع ما بعدها كلاماً واحداً .

(٢) انظر ص : ٦٦٨ .

(٣) الشرط الثاني هو اجتماعها على همزة استفهام .

(٤) ب : فيها .

(٥) قال الثوري : وإما ذكر - يعني الجزوي - في النسخة الأولى شرطين فقط ، لأنه لم يجعل تعيين الجواب شرطاً بل اكتفى في اتصالها بالشرطين الأولين ، وفي النسخة الأخرى اعتمد لها شروطاً على ما فصله ، المباحث الكاملة ٣٦٦/١ ، والجزوية : ١٥٥ ب فيها ما يشعر بالشروط الثلاثة .

أما ما ذكره الشارح من عدم الخلاف في ذلك فقد ذكر العطار أن القراء يجيزون أن تكون ( أم ) متصلة وإن اختل شرط الهمزة . انظر : المشكاة والنيراس ١٧٦/١ (ف) ، وقد قال القراء : وقد قرأ بعض القراء ( أنخذناهم سخرها ) يستفهم في ( أنخذناهم سخرها ) بقطع الألف ليسق عليه ( أم ) لأن أكثر ما نجيء مع الألف ، وكل صواب ، معاني القرآن ٧٢/١ .

(٦) الجزوية : ١٥٥ ب .

(٧) قال العطار : أما غير الطلب فيقال على الإثبات والنفي والاستفهام ، لأنه لو لم يرد الاستفهام لقال وكلتاها تكون في الخير ، وبذلك على ذلك أنها تقع في الاستفهام لا محالة ، ولم يذكر إلا الطلب وغير الطلب ، ولا يصح أن يراد بالطلب الاستفهام فهو إذن في غير الطلب ، المشكاة والنيراس ١٧٧/١ (ف) ، وانظر أيضاً : المباحث الكاملة ٣٦٨/١ .

هو في غير الطلب والإيهام والشك وإنما هما من أوصاف الخير<sup>(١)</sup>، ولكنه تجوز هو في غير الطلب فجعله اسماً خاصاً بالخبر فمثال ما هما<sup>(٢)</sup> فيه للشك قام زيد أو عمرو، وقام إما زيد وإما عمرو، إذا شككت في القائم منهما. ومثال ما هما فيه للإيهام: قام زيد أو عمرو وقام إما زيد وإما عمرو إذا أردت أن تبهم ولا تعرف من القائم وأنت عارف به، ومنه ﴿أَتَاهَا أُمْرًا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا﴾<sup>(٣)</sup>.

وقد يكونان في غير الطلب على غير هذين الوجهين كما هما فيه، وذلك نحو التنويح في مثل قولك: لا يخلو<sup>(٤)</sup> هذا من أن يكون/١٣٣ب كذا أو كذا أو كذا، فهذا تنويح<sup>(٥)</sup> وليس شكاً ولا إيهاماً كما ذكر هو<sup>(٦)</sup>.

وقد يقول القائل: ما تأكل؟ فأقول: آكل كذا أو كذا<sup>(٧)</sup> أو كذا، فهذا أيضاً تنويح وليس شكاً، أي: آكل مرة كذا ومرة كذا ومرة كذا، فإنما ذكرت أو في هذا [كله<sup>(٨)</sup>] لأن كل مرة من تلك المرات إنما آكل فيها أحد تلك الأشياء.

وقوله: وفي الطلب للتخيير والإباحة<sup>(٩)</sup>.

يعني بالتخيير ما كانت فيه مع ممنوعين في الأصل<sup>(١٠)</sup>، إلا أنك تطلق له أن

(١) قال اللورق: «غير الأمر يكون استهماً ولا يكون (أو) فيه شكاً ولا إيهاماً كما ذكر، لأن الشك والإيهام من صفات الخير»، المباحث الكاملة ١/٣٦٨.

(٢) أ: هو.

(٣) تماماً ﴿... فَجَمَعْنَاهَا خَصِيدًا كَأَنَّ نَمَّ ثَمَّنَ بِالْأَمْسِ كَذَلِكَ تُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾

[يونس: ٢٤].

(٤) يباح في: ب.

(٥) ويسمى تقسيماً أو تفريقاً أو تفصيلاً.

انظر: البيان ١/٤٣، ١٠٥، التسهيل ١٧٦، شرح الكافية الشافية ٣/١٢٢٠، الجنى الثاني ٢٤٥ -

٢٤٦. وقد يجعلون التفصيل قسيماً للتقسيم والتنويح. انظر المباحث الكاملة ١/٣٦٨.

(٦) ب: ذكره.

(٧) ب: وكذا.

(٨) تكلمة من: أ.

(٩) الجزولية: ١٥ب.

(١٠) ظاهر كلامه أن الأمرين ممنوعان في أصلهما، وهذا غير مراد في التخيير وإنما المراد منع اجتماعهما،

وإلا فهما في أصلهما مباح كل واحد منهما على انفراده. لذلك قلنا: «التخيير يكون حيث يتعذر الجمع...»، المشكاة والنيراس ١/١٧٨ (ق).

يأخذ ما شاء منهما ، ومن أجل أنه لا يأخذ إلا خيرهما عنده اشتق لها تفعيل من الخير ، فلذلك قيل فيها تخيير .

ونعني بالإباحة ما كانت فيه بين مباحين في الأصل نحو قولك : جالس إما الفقهاء وإما الزهاد ، وجالس إما الحسن<sup>(١)</sup> وإما ابن سيرين<sup>(٢)</sup> ، وبأو فيهما . وسميت إباحة لأنك أوقعتها بين مباحين<sup>(٣)</sup> ، وإذا قلت هذا فأنت مبيح له بمفهوم الكلام الجمع بين الشيئين ، وإن<sup>(٤)</sup> لم يقتض ذلك اللفظ ، ألا ترى أنك إذا قلت جالس الفقهاء أو الزهاد أن مفهومه جالس أحدهما فإنك تستفيد .

فيهذا المفهوم يجوز له أن يجمع بينهما لأن مطلوبك [ إذن<sup>(٥)</sup> ] منه الاستفادة ، فما زاد في الاستفادة كان أذهب في غرضك ، وهذا إنما اقتضاه المفهوم من اللفظ الذي هو فإنك تستفيد ، لا نفس اللفظ ، ألا ترى أنك إذا قلت جالس العلماء أو الزهاد ، إنما معنى اللفظ على ما تقدم من معنى ( أو ) جالس أحد هذين الصنفين ، وهذا اللفظ لا يقتضي مجالستهما إنما يقتضي مجالسة أحدهما .

ومثال ذلك في التخيير خذ من مالي إما دينارا وإما درهما ، وخذ من مالي درهماً أو دينارا .

(١) الحسن البصري ( ٢١ - ١١٠ هـ ) .

أبو سعيد الحسن بن يسار البصري ، كان والده مولى زيد بن ثابت الأنصاري ، والحسن من سادات التابعين وكبرائهم وكان زاهداً ورعاً ذا عبادة - رحمه الله - .

د وفيات الأعيان ٦٩/٢ - ٧٣ ، سير أعلام النبلاء ٥٦٣/٤ - ٥٨٨ .

(٢) ابن سيرين ( ٣٣ - ١١٠ هـ ) .

أبو بكر محمد بن سيرين ، كان أبوه عبداً لأنس بن مالك رضي الله عنه كاتبه على مبلغ من المال فأدى المكاتبه ، وكان ابن سيرين تابعياً من أشراف الكتاب ، نشأ بزازاً ، في أذنه صمم ، اشتهر بالورع وتعبير الرؤيا وكان صاحباً للحسن البصري .

هـ وفيات الأعيان ١٨١/٤ - ١٨٣ ، سير أعلام النبلاء ٦٠٦/٤ - ٦٢٢ .

(٣) يعنى مباح اجتماعهما .

(٤) ب : ولو .

(٥) تكملة من : ب .

وقد تكون أو في الطلب على غير هذين الوجهين كقوله تعالى : ﴿ كُونُوا هُوداً  
أَوْ نَصَارَى ﴾ (١) .

وجعل المؤلف هذه المعاني - أعني الشك والإبهام والتخيير والإباحة - معاني  
لأو وإنما هي ( في / ١٣٤ الحقيقة معان ) (٢) للكلام الذي هي فيه فالشك والإبهام  
والتنويح من صفة الخبر الذي ( كل واحد منهما فيه ) (٣) ، والتخيير والإباحة  
والتفصيل (٤) من صفة الأمر الذي هما فيه ، ( وإنما معانها ) (٥) بالحقيقة الدلالة على  
أحد الشيئين أو الأشياء فهذا هو الذي كان ينبغي ( أن يضاف ) (٦) إليهما ، لأنه  
معانها ، وما سوى ذلك فليس معنى لهما ، وإنما هو شيء يضاف إليهما مجازاً فبهما .  
وإنما حقيقته أن يكون من صفة الكلام الذي هما فيه لا من صفتها ، فإذا أريد  
ذكر ذلك ذكر معنى ( إما وأو ) الذي هو أحد الشيئين أو الأشياء ، ثم قيل بعد على  
جهة الشك أو الإبهام أو كذا أو كذا ، وعلى جهة التخيير أو الإباحة أو كذا أو كذا .  
وفي الموضوع أيضاً نقد آخر على المذهب المحققين من النحويين ، وذلك أنه  
جعل ( إما ) حرف عطف . وقد بين المحققون أبو علي وغيره أنها (٧) ليست عاطفة (٨) ،

(١) تمامها : ﴿ ... تَهْتَلُوا قُلْ : بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [ البقرة : ١٣٥ ] .  
وأو هنا تفيد التفصيل قال أبو حيان عن معاني أو : ه الخامس : التفصيل وهو أن يأتي عقيب إجمال  
فيفصله بها نحو : اجتمع القوم فقالوا : حاربوا أو صالحوا أي قال بعضهم صالحوا ، ( كذا ) ، ومنه : ﴿ وَقَالُوا  
كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى تَهْتَلُوا ﴾ ، جمع اليهود والنصارى في ( قالوا ) ، ثم فصل بأو ما قالوا ، التذييل  
والتكميل ١٦٥/٤ ، وانظر : البيان ١٠٥/١ ، الدر المصون ٧٠/٢ .

(٢) ذهب سيب الأرملة في : ب .

(٣) وعليه الآية التي لوردها الشرح .

(٤) ب : أن إما .

(٥) قال أبو علي الفارسي : « وليست ( إما ) بحرف عطف لأن حروف العطف لا تخلو من أن تعطف  
مفرداً على مفرد أو جملة على جملة ، وأنت تقول : ضربت إما زيداً وإما عمراً فجملة عمراً من هذين القسمين  
وتقول : وإما عمراً .

تدخل عليه الواو ولا يجمع حرفان لمعنى ه ، الإيضاح المعصدي ٢٨٩ .

ومن يقول بهذا يونس وابن كيسان .

انظر : التسهيل ١٧٤ ، الجنى الداني ٤٨٧ ، المعنى ٦٢/١ ، رصف الماني ١٨٣ .

(٦) - شرح القصة (مجموعة الكفر)

فكان حقه أنه يبين من ذلك ما بينوه ، وأن من يجعلها من حروف العطف إنما يتجاوز في ذلك . ويذكر وجه تجوزهم فيقول : إلا أن ( إنما ) منها ليست عاطفة كأو ؛ لأنها إن <sup>(١)</sup> كانت [ إنما <sup>(٢)</sup> ] عاطفة ، فلا يخلو أن تكون الواو التي معها عاطفة أو غير عاطفة ، ومحال أن تكون عاطفة لأنه لا يجمع بين حرفين لمعنى واحد فكيف تكون إما عاطفة والواو مع ذلك عاطفة . ؟

وإما كون الواو غير عاطفة وقد امتنع أن تكون عاطفة فيؤدي إلى أن تكون الواو لا معنى لها <sup>(٣)</sup> ، وهيء حرف لغير معنى ليس بشيء ، فتعين ولا بد أن الواو هي العاطفة لا إما وإما لمعناها الذي جاءت له أولاً ، وكررت <sup>(٤)</sup> مع حرف العطف كما تكرر العوامل معه ، ولكن مع أن ( إنما ) ليست عاطفة ، تجوز النحويون فيها فذكروها في حرف العطف لمصاحبها لحرف العطف ، كما قالوا في ألفي صحراء إنيهما للتأنيث ، وليست التي للتأنيث / ١٣٤ ب إلا الثانية <sup>(٥)</sup> منهما التي انقلبت همزة ، والأولى إنما هي لمد البناء ولكنها لما صحبت ألف التأنيث جعلت ألف تأنيث وكما <sup>(٦)</sup> قال <sup>(٧)</sup> :-  
فالتَّوْبُ يَنْفُضُ صَيْغَهُ      فيما يَلِيهِ مِنَ التَّيَابِ <sup>(٨)</sup>

(٢) تكسفة من : ب .

(١) ب : لو .

(٤) ب : كررت .

(٣) ب : معنى ما .

(٥) قال سيويه : « هذا باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف فنعه ذلك من الانصراف في النكرة ، والمعرفة وذلك نحو : حمراء وصفراء وخضراء وصحراء وطرفاء .... فقد جاءت في هذه الأبنية كلها للتأنيث ، والألف إذا كانت بعد ألف ، مثلها إذا كانت وحدها ، إلا أنك همزت الآخر للتحريك لأنه لا ينجزم حرفان فصلرت الهمزة التي هي بدل من الألف بمنزلة الألف لو لم تبدل ، وجرى عليها ما كان يجري عليها إذا كانت ثابتة كما صارت الماء في هراق بمنزلة الألف ، الكتاب ٩/٢ - ١٠ .

(٧) لم أقف عليه .

(٦) ب : كما .

(٨) بيت من مجزؤ الكامل ، لم أقف على سابق له ولا لاحق . وأورده المؤلف متمثلاً وإلا فلا شاهد نحو

فيه .

ومراده أن الألف الثانية أثرت على الأولى كما أن التوب الثاني يتأثر بصيغ التوب الذي قبله .

## باب التوكيد

قوله : التوكيد تكرار وإحاطة (١) .

يريد التوكيد الذي يوجب له في النحو ، وإلا فأنواع ( التوكيد أكثر مما ذكر (٢) ) ،  
ألا ترى أن التوكيد بأن وبالقسم وبالمفعول المطلق لم يذكر شيء منها (٣) ( في الباب (٤) ) .

وقوله : تكريم وإحاطة (١) .

يوهم أن الإحاطة ليست تكرارا ، وليس كذلك ( فإن الإحاطة (٢) ) : تكرار  
أيضا ، ألا ترى أنك إذا قلت : قام القوم كلهم فإن كلهم (٤) [ كل القوم  
( وكل (٢) ) القوم هم القوم فتبين بهذا أن الإحاطة تكرار أيضا ، فيقول القائل : هذا  
معيب من التقسيم ، فإن (٥) فيه من عيوب التقسيم عيب التداخل (٦) .

والجواب عنه : أن هذا الكلام على تقدير حذف وكأنه يريد : تكرار دون إحاطة  
وتكرار هو إحاطة ثم اختصر هذا فقال : تكرار وإحاطة وحذف دون إحاطة من الأول  
لدلالة الثاني عليه ، وحذف تكرار هو من الثاني لذكر ما هو بمعنى الأول (٧) .

(١) الجزولية : ١٥ ب . (٢) ذهب لسبب الأرضة في : ب .  
(٣) قال الخطار : يريد التوكيد الذي يوجب له في النحو وهو الذي قصد في الباب ، وأما الذي  
لا يوجب له فهو كثير كتوكيد الجملة الاسمية فإن المكسورة والمفتوحة وعلام الإبتداء وتوكيد الفعل بنوني التوكيد  
الثقيلة والخفيفة وبالمصدر وكذلك يكون التوكيد بالثمت كـ ( المين اثنين ) و ( نعجة واحدة ) والقسم يؤكد به  
الجواب وغير ذلك مما يذكر في موضعه ، المشكاة والتهراس ١٧٩/١ (ف) .  
وقد نقل اللورقي والأبني كلام الشارح هنا ولم يضيفا إليه شيئا كما لم يمزوا إلى الشارح . انظر : المباحث  
الكاملية ٣٨٥/١ ، شرح الجزولية ٦٨٧/٢ .

(٤) تكملة من : ب . (٥) ب : لأن .  
(٦) التداخل أن يدخل أحد القسمين في الآخر ، قال أبو هلال : ومن القصة الرديئة أيضا قول ابن  
القرية : الناس ثلاثة عاقل وأحمق وفاجر ، فالفاجر يجوز أن يكون أحمق ، ويجوز أن يكون عاقلًا وعاقل : يجوز  
أن يكون فاجرا وكذلك الأحمق ، وإذا دخل أحد القسمين في الآخر فسدت القصة ، الصناعيين ٣٧٨ .  
(٧) هذا هو ما يسمى بالاحتياك وهو أن يشب لأحدهما نظير ما حذف من الآخر .  
انظر : الخزانة ٤٨٧/٦ . وقد أخذ بهذا اللورقي دون غزواني الشلوين . انظر : المباحث الكاملية ٣٨٥/١ ،  
وعزاه إلى الشارح الأبني في شرح الجزولية ٦٨٨/٢ ، والخطار في المشكاة والتهراس ١٧٩/١ (ف) .



وقوله : ويتبع الاسم (١) .

مثاله (٢) :-

يا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا (٣)

(٢) القائل هو رؤبة بن العجاج .

(١) الجزولية : ١٥٠ ب .

(٣) بيت من الرجز أوله :-

لَقَائِلَ يَا نَصْرُ . . .

جوابه :-

إِنِّي سَوَّأْتُ لِرَّ سَطْرًا سَطْرًا -

ويروي يا نصر نصرًا نصرًا . انظر : الكتاب ٣٠٤/١ ، الديوان ٢٧٤ . قال البغدادي : « وملخص ما ذكرنا أن نصرًا الأول روي فيه وجهان : ضمه ونصبه والثاني روي فيه أربعة أوجه : ضمه ورفع ونصبه وجره ، والثالث روي فيه وجه واحد وهو النصب » ، الخزانة ٢٢١/٢ .

فنصر هو حاجب نصر بن سيار أمير خراسان في الدولة الأموية منع الشاعر من الدخول فتلطف به وأقسم بأن يدعو له وطلب منه المعونة . انظر : الخزانة ٢٢٠/٢ .

قال الفهرود آبيدي : « وإنشاد الجوهري لرؤبة :-

لَقَائِلَ يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا

غلط هو مسبق إليه فإن سيويه أشده كذلك ، والرواية :-

يا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا

بالضاد المعجمة ، ونصير هنا هو حاجب نصر بن سيار بالصاد المهملة « ، القاموس المحيط ١٤٨/٢

( نصر ) .

وأسطر : الواو للتقسيم ، والأسطر جمع سطر أي وحق أسطر المصحف ، والجملة معترضة بين اسم إن وغيرها ( لقائل ) . انظر : المقاصد النحوية ١١٦/٤ ، الخزانة ٢٢٢/٢ .

الشاهد فيه : تكرار ( نصر نصرًا ) على أنها تأكيد لفظي ، فنصر الثاني رفع اتباعا للفظ الأول والثالث نصب اتباعا لهل الأول ، وقيل فيه غير هذا . انظر مراجع التخريج .

الديوان ١٧٤ ، الكتاب ٣٠٤/١ ، المقتضب ٢٠٩/٤ ، الأصول ٣٣٤/١ ، ٣٣٥ ، إعراب القرآن ٢٤٩/٣ ، الإيضاح العضدي ٢٨١ ، الخصائص ٣٤٠/١ ، البصرة والتذكرة ٣٤٨/١ ، شرح المقدمة المحسبة ٢٢٢/٢ ، أسرار العربية ٢٩٧ ، شرح المفصل ٣/٢ ، ٧٢/٣ ، المباحث الكاملية ٣٥١/١ ، ٣٨٦ ، شرح الجمل ٢٩٦/١ ، شرح الكافية الشافية ١١٩٥/٣ ، شرح الكافية ١٣٨/١ ، المعنى ٤٣٤/٢ ، ٥١٠ ، القاموس المحيط ١٤٨/٢ ، المقاصد النحوية ١١٦/٤ - ١١٩ ، شرح شواهد المعنى ٨١٢/٢ - ٨١٣ ، الخزانة ٢١٩/٢ - ٢٢٤ ، شرح أبيات معني اللبيب ٢٠٣/٦ - ٢٠٥ ، الدرر اللوامع ١٥٣/٢ .

وقد يكون هذا غير تأكيد قاله الفارسي (١) وغيره (٢)

وقوله : والفعل (٣)

مثال : قم قم .

وقوله : والحرف (٤)

مثاله : نعم نعم ، ولا لا ، قال جميل (٥) :

لا لا أبوح بحب بنته إنها أخذت علي موثقا وعهودا (٥)

وقوله : ويتبع الاسم المعرفة مطلقا (٦)

يعني متجزئا كان أو غيره (٦)

(١) جعله الفارسي في باب عطف البيان ، كما يحمل فيه على اللفظ مرة وعلى الموضع أخرى . انظر :

الإيضاح الضندي ٢٨١ .

(٢) كاهن السراج في الأصول ١/٣٣٤ - ٣٣٥ ، والصيمري في التبصرة والتذكرة ١/٣٤٩ ، وابن

بابشاذ في شرح المقدمة المحسنة ٢/٤٢٢ .

(٣) الجزولية : ١٥ ب .

(٤) جميل بثينة ( ... - ٨٢ هـ ) .

أبو عمرو جميل بن عبد الله بن معمر بن صباح الطيباني العدري القضاعي ، صاحب بثينة أحد عشاق

العرب المشهورين علقها وهو غلام فلما كبر خطبها فرذ عنها أخباره معها مشهورة .

ه الأغانى ٧/٧٢ - ١٠٤ ، المؤلف والمختلف ٧٢ ، ١٦٨ ، وفيات الأعيان ١/٣٦٦ - ٣٧١ .

(٥) بيت مفرد من البحر الكامل .

ويروى ( بحب مية ) المباحث الكاملية ١/٣٨٧ ، شرح الكافية ١/٣٣٢ .

البروح : الإظهار ، موثق : جمع موثق وهو العهد . الخزانة ٥/١٥٩ - ١٦٠ .

الشاهد : حيث أكد ( لا ) تأكيد لفظيا فكررهما .

الدويان ٧٩ ، المباحث الكاملية ١/٣٨٧ ، شرح الجزولية ٢/٦٦٨ ، المشكاة والتهراس ١/١٨٠ (ف) ،

شرح الكافية ١/٣٣٢ ، المقاصد النحوية ٤/١١٤ - ١١٥ ، شرح التصريح ٢/١٢٩ ، مع الخوامع ٥/٢٠٨ ،

الخزانة ٥/١٥٩ - ١٦١ ، الدرر اللوامع ٢/١٥٩ - ١٦٠ .

(٦) قال الأبيدي : ه يعني متجزئا كان أو غير متجزئ نحو : جاء زيد نفسه ورأيت القوم أنفسهم ،

وقبضت الدراهم نفسها ه ، شرح الجزولية ٢/٦٨٩ .

وقوله : والتجزؤ بحسب العامل والمعمول (١) .

يعني أنك إذا قلت : قام زيد فزيد لا يتجزأ (٢) في القيام ، فلا يتبعه توكيد الإحاطة ، وإذا قلت : رأيت زيدا فزيد يتجزأ في الرؤية (٣) فيتبعه / ١١٣٥ توكيد الإحاطة .

وقوله : وللواحد المذكور كله إلى أبتع (٤) .

الذي تين كل وأبتع هو أجمع أكع أبصع (٥) ، إلا أن أجمع هنا ليست تابعة بل قد تنفرد ككل ، والبواقي توابع على ما هي عليه ، وعن ابن كيسان (٦) تبدأ بأيتها (٧) شئت بعد أجمع (٨) ،

وسمع أجمع أكع وجمع بصع وجمع ببع ، قال الزمخشري : وحكى بعضهم جاعني القوم أكمون (٩) .

وقوله : وللاتين كلاهما فقط (١٠) .

(١) ليس هذا النص في نسختي الجزولية اللتين اعتمدت عليهما . انظر : نسخة فاس ١٥٠ ب ، والتجوزية ٧٣ .

(٢) ب : التجزؤ .

(٣) أضاف الأبيدي فقال : إن زيدا يتجزأ في الرؤية ولا يتجزأ في الجي ، ولا القيام ، شرح الجزولية

٦٨٩/٢ .

(٤) الجزولية : ١٥ - ١٦ . (٥) ب : أبتع .

(٦) ابن كيسان ( ... - ٢٩٩ هـ ) .

أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان ، أخذ عن المبرد وطلب ، وكان يعرف المذهبين إلا أنه أميل إلى مذهب البصريين ، له المذهب في النحو ، غلط أدب الكاتب ، واللامات ، والمخار في علم النحو .  
« تلويح بفنائه ١/٣٣٥ ، معجم الأدباء ١٧/١٣٧ - ١٤١ ، وانظر ابن كيسان النحوي للدكتور محمد إبراهيم البنا » .

(٧) ب : بأيتها .

(٨) انظر رأي ابن كيسان في : الفصل ١١٤ ، شرح المفصل ٣/٤٦ ، المباحث الكاملة ١/٣٩٠ ،

شرح الجزولية ١/٦٨٩ ، شرح الكافية ١/٣٣٦ ، ابن كيسان النحوي ١٩٣ - ١٩٤ .

(٩) الفصل : ١١٤ .

(١٠) الجزولية : ١٦ ، وفيها كلاهما فحسب .

هذا مذهب البصريين ، والكوفيون يقولون : كلاهما أجمعان أكتعان أبصعان  
أبتعان (١) .

والصواب الأول لأن مثله (٢) لا يقال إلا بعد استقراء السماع ولم يسمع (٣) ،  
فيعلم أنه قد استغني عنه ، والمخالفون إما أن يخالفوا لاقتضاء القياس له أو لسماع  
سمعه ، وكيف ما كان لم ينبغ أن يلتفت إلى ما خالفوا لأجله ، لأنه إن كان قياسا  
فالسماح قد عارضه بأن تركوه ولم يستعملوه (٤) ، والسماع إذا عارض القياس لم يلتفت  
إلى القياس ، وإن كان سماعا فهو - ولا بد - سماع قليل لأن البصريين قد استقرأوه فلم  
يجلدوه ، فدل ذلك على قلته وشذوذه إن كان وجد ، والشاذ القليل لا يعتد به (٥) .

ووجه تركهم لاستعمال ذلك الذي تركوه أنهم لما قالوا : جاءني الزيدان كلاهما  
ولم يقولوا : جاءني الزيدان كلهما ، فتركوا كلا ، ولم يقولوا : كلهما ، وكانوا قد  
استعملوها في المفرد ولم يستغنوا عنه [ في المفرد (٦) ] بغيرها ، كما استغنوا في الثنية (٧)  
عنها بقولك كلاهما ، فلما كانوا قد استغنوا في الثنية عن كلهما بكلبيهما استغنوا بها  
أيضا عن كل ما هو في معنى كل من كلهما ، فلم يقولوا : أجمعان ولا أكتعان

(١) انظر هذين المذهبين في : إصلاح الخلل ٩٥ - ٩٦ ، المباحث الكاملة ٢٩١/١ ، شرح الجمل  
٢٦٤/١ ، التسهيل ١٦٥ ، شرح عمدة الحفاظ ٥٦٠ ، شرح الجزولية ٦٨٩/٢ - ٦٩٠ ، السبط ٢٦٨/١  
( الغرب ) ، التذيل والتكميل ١٠٦/٤ أ - ب ، توضيح المقاصد ١٧٠/٣ ، شرح اللسعة البصرية ٢٩٢/٢ -  
٢٩٣ ، المساعد ٣٨٩/٢ .

(٢) أ : مثله .

(٣) بل حكى عن العرب : قبضت المليون أجمعين .

انظر : التذيل والتكميل ١٠٦/٤ ب ، المساعد ٣٨٩/٢ .

(٤) ترك السماع لا بعد معارضة للقياس لأن القياس : هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه .

انظر : الإعراب في جداول الإعراب ٤٥ ، مع الأدلة ٩٣ ، الإخراج ٩٤ .

فالأصل أن يحمل ما لم يسمع فيه شيء على ما سمع عن العرب . وهذه الأسماء سمع لها مفرد وجمع تصحيح ،  
فحمل الثنية على جمع التصحيح مع وجود سماع قليل أولى من رده ، وقياس ثنية ففعل فعلاء في هذا الباب  
يعنى يلب التوكيد ، قياس أحمر وحرأ ، ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه التذليل  
والتكميل ١٠٦/٤ أ - ب .

(٥) ما لم يعضده قياس ، فإن عضده قياس كما ترى فهو أولى .

(٦) تكلمة من : أ .

(٧) ب : كما استغنوا في المفرد في الثنية .

ولا أبصمان ولا أبتعان استغناء عنهما بكلبيهما<sup>(١)</sup> ، كما استغنوا بها عن كليهما التي في معناها .

وكذلك فعلوا أيضا في المؤنث استغنوا فيه في التثنية بكلتيهما عن كليهما ١٣٥/ب ولم يستعملوا فيها كليهما<sup>(٢)</sup> كما استعملوا كليهما في المفرد ، فلما استغنوا عن كليهما بكلتيهما في تثنية المؤنث استغنوا بها أيضا عما هو في معنى كليهما لو استعمل وذلك جمعان وكتماوان وبصعاوان .

وإذا كانوا قد استغنوا عن وذرث بتركت<sup>(٣)</sup> فإن يفعلوا ذلك هنا أولى لأنه قد تواطأ الاستغناء [ هنا<sup>(٤)</sup> ] بالاستغناء بكلبيهما وكلتيهما عن كليهما فيها ، ولأن من كلامهم إجراء الباب كله مجرى واحدا ، وكل وأجمع وأكعب وأبصح وأبتع باب واحد من جهة أنها كلها توكيد<sup>(٥)</sup> الإحاطة ، فأجريت كلها مجرى واحدا ، إذا استعملت كل استعمل ما هو بمعناها ، وإذا استغنى عنها بغيرها استغنى به عما هو بمعناها .

وإنما أشبعت القول في هذه المسألة لأني رأيت بعض أصحابنا وهو ابن خروف<sup>(٦)</sup>

(١) قال ابن السيد : ... استغنت العرب عن أجمعين أجمعين أبصعين بكلبيهما ، وعن جمعانين كتلوين بصعاوين بكلبيهما ، كما استغنوا بترك أن يقولوا : وذغ ووذقر ، ويقولهم : تارك عن أن يقولوا : وادع ووذقر ، إصلاح الخلل ٩٥ .

(٢) ب : كليهما .

(٣) انظر قول ابن السيد الأنف ص : ٦٠١ هـ .

(٤) انظر قول ابن السيد الأنف هـ .

(٥) ب : توكيد .

(٦) ابن خروف ( ٥٢٤ - ٦٠٩ هـ ) .

أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي ، أندلسي من أهل أشبيلية ، أخذ عن ابن طاهر الجدي ، له مصنفات منها : شرح كتاب سيوسه ، شرح الجمل ، وكتاب في الفرائض ، تخطت كتب التراجم بينه وبين ابن خروف الشاعر كثيرا .

انظر : ٤ معجم الأدباء ٧٥/١٥ - ٧٦ ، وفيات الأعيان ٣/٣٢٥ ، نفع الطيب ٦٤٠/٢ - ٦٤٢ ،

وفيات الوفيات ٣/٨٤ - ٨٦ .

لم يلق لها بالا<sup>(١)</sup> ، ورأى أن قول البصريين في ذلك لا معنى له ، فقال بالمسألة بقول الكوفيين إذ رأى أنه لا معنى لقول البصريين ، وهيهات فالتقوم أعلى مما تخيله فيهم .

وقوله : كلهم إلى ابتعين<sup>(٢)</sup> .

الذي بينهما أجمعون أكتعون أبصعون والتشبية والجمع كالإفراد فيما هو منها تابع وغير تابع .

وقوله : وللاثنين كلتاها<sup>(٣)</sup> .

الاختلاف في توكيد الاثنتين في المؤنث في الاستثناء بكلاهما عن غيره مما هو في معناه كالاختلاف في الاثنين في ذلك في المذكور .

وهو في ذكره يتبع وما تصرف منه في هذا الفصل كله ليس على مذهب البصريين ، وإنما هو على مذهب البغداديين والنهاية عند البصريين بصع وما تصرف منه<sup>(٤)</sup> ، ولا يحفظون يتبع وما تصرف منه ، وهذا يدل على قلته .

وكان حقه أن يعتمد على مذهب البصريين ثم يذكر / ١٣٦ أ ما ذكره البغداديون إلا أنه - والله أعلم - لم يشعر بهذا الذي ذكرناه من قلته ، وأن بصع هو النهاية في الأكثر ، ورأى أن هؤلاء جعلوا النهاية في بصع ، وآخرون جعلوا النهاية في يتبع ، فأخذ بالزائد ، لأن الحافظ حجة على غيره .

(١) قال ابن خروف : « وقياس تشبة أفضل وفلاء في هذا الباب قياس : أجم وحراء ، ومن منع تشبيهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه ، ولم يمنحها أحد من الأئمة تشبيهه ، وليس قلة استعمالها بمخرجها عن القياس » ، شرح الجمل لابن خروف ١١٣ . وانظر هذا الرأي منسوبا لابن خروف في : التذليل والتكميل ١١٠٦/٤ ، المساعد ٣٨٩/٢ .

(٢) الجرونية : ١١٦ .

(٣) نقل هنا عن الشارح اللورقي الأندلسي في المباحث الكاملية ٣٩٢/١ ، ونقله عن الأندلسي الرضي في شرح الكافية ٣٣٦/١ .

وقال ابن عصفور : « .... التوكيد الذي يراد به إزالة الشك عن المحدث عنه التأكيد بالألفاظ التي وضعتها العرب لتلك وهي للواحد المذكور : نفسه ، محينه ، كله ، أجمع ، أكتع ، وزاد أهل الكوفة : أبصع ، وأهل بغداد أتبع » ، شرح الجمل ٢٦٤/١ .

وهذا إنما (١) قال : إلا أن كون البصريين بجملتهم لم يحفظوه يدل على قلته ، وأن  
النهاية عندهم غيره في المشهور .

وقوله : وإن شئت كان لفظ ما تجر به على جماعة المؤنث من الإحاطة كللفظ  
ما تجر به على الواحدة منها (٢) .

مثاله : رأيت الهندات كلها جمعاء كنعاء بصعاء ، ويكون ذلك حملا على معنى  
الجماعة ويجيء على قياس هذا القول أن يقال في جماعة المذكر العاقل جاءني الرجال  
كلها جمعاء كنعاء بصعاء بتعاء على معنى الجماعة أيضا ، وعلى هذا من الحمل على  
تأويل الجماعة قال حسان بن ثابت :-

وَقَالَ اللَّهُ قَدْ يَسَّرْتُ جُنْدًا هُمُ الْأَنْصَارُ عَرَضَتْهَا اللَّقَاءُ (٣)

إلا أن هذا لا يكون إلا في جمع التكسير من جمع المذكر العاقل ، ولا يكون في  
جمع السلامة منه كثيرا ، إنما يجيء ذلك قليلا في أصح المذهبين (٤) ، فلا يقال جاءني  
الزبدون كلها جمعاء كنعاء بصعاء .

(١) ب : كما .

(٢) الجزولية : ١٦٦ .

(٣) من البحر الوافر في مدح المصطفى ﷺ وهجاء أبي سفيان قبل فتح مكة مطلعها :-

عَفَّتْ ذَاكَ الْأَصَابِعُ فَالْجَوَاءُ إِلَى غَفْرَاءَ مَنَزَلَهُمْ سَاعَةَ غَلَاءِ

عفت : درست ، ذات الأصابع والجواء . موضعان بالشام ، وبالجواء منزل الحارث بن أبي همر وكان  
حسان كثيرا ما يرد على ملوك غسان يمدحهم ، فلذلك يذكر هذه المنازل ، وغفراء : قرية على بريد من دمشق .  
انظر : الخزانة ٢٣٣/٩ .

الشاهد فيه : عود الضمير المؤنث في ( عرضتها ) على الأنصار على إرادة معنى الجماعة .

الديوان ٦٢ ، المباحث الكاملة ٣٩٣/١ ، شرح الجزولية ٦٩١/٢ ، المشككة والبيراس ١٨٢/١ (ف) ،  
اللسان ١٨٧/٧ ( عرض ) ، تعليق الفرائد ٣٧/٢ ، الخزانة ٢٣٢/٩ ، نتائج التحصيل ٥٥٠/٢ .

(٤) اللذهبان هما : التأنث على إرادة معنى الجماعة مع جمع المذكر السالم ، فمذهب البصريين أن حكمه  
حكم المفرد ، ومذهب الكوفيين أن حكمه حكم التكسير . انظر : شرح الجمل ٣٩٣/١ ، شرح الجزولية  
٤٢١/١ .

وقد تقدم الفرق بين جمع التكسير وجمع السلامة في التأنيث في باب الفاعل (١) ، وهذا الموضع جارٍ على ما تقدم هناك .

وهل يقال : جاءني الرجال كلهم كُتِّعَ بَصْعَ بَتَّعَ فتجرى على جماعة المذكور ما يجرى على جماعة المؤنث ، فأقول (٢) : إنه قليل في الاستعمال والقياس ، وأجازه بعضهم (٣) ، وقال : هو جائز على تأويل الجماعات وأنشد في ذلك لجرير :-  
أَقْبَلَنَ مِنْ تَهْلَانٍ أَوْ وَادِي نَجِيمٍ عَلَى قِلَاصٍ وَقِلِ خَيْطَانِ السَّلْمِ (٤)

ولا ينبغي أن يحمل على جمع المذكور العاقل لفظ المؤنث المفرد ولا لفظ المؤنث ١٣٦/ب المجموع إلا إذا كان مكسرا ، فإن كان مسلما لم يحمل عليه لفظ التأنيث إلا قليلا في أصح المذهبين وهو يخالف جمع (٥) المذكور غير (٦) العاقل لجواز الوجهين في هذا النوع على الإطلاق ، لأنه لا يجمع شيء منه جمع (٧) ، إنما يجمع جمع التكسير ، وهو [ في (٨) ] جمع المذكور العاقل على التفصيل المتقدم (٩) .

وقوله : وحكم جمع المذكور غير العاقل كحكم جمع المؤنث (١٠) .

(١) انظر ما سبق ص : ٥٨٠ .

(٢) ب : فتقول . (٣) انظر ما سبق ص : ٥٨١ - ٥٨٢ .

(٤) بيتان من الرجز في مدح الحكيم بن أيوب الثقفي ابن عم الحجاج وعامله على البصرة .

ورواية الديوان : ٥٢٠ :-

أَقْبَلَنَ مِنْ نَجِيمٍ فَخَاحٍ وَأَضْمَ

تهلان : جبل كان لباهلة ثم غلبت عليه نحو ، نعيم : جبل : بناذحه من طرفه الأقصى . فخاخ : موضع بأطراف الدهناء مما يلي البجامة ، أضم : وادٍ دون المدينة وقيل : جبل ، قلاص : جمع قلوص وهي الناقة الشابة ، خيطان : جمع خوط وهو النصن . انظر : الخزانة ١٦٦/٥ - ١٦٧ .

الشاهد فيه : عود نون الإناث في ( أقبلان ) على الرجال على لراثة معنى الجماعات .

الديوان ٥٢٠ ، الكامل ٦٤٧/٢ ، ١١٠٩/٣ ( اللال ) ، الأغاني ٤٠/٧ ، المباحث الكاملة ٣٩٤/١ ،

شرح الجزولية ٦٩٢/٢ ، شرح الكافية ٣٣٤/١ ، الخزانة ١٦٣/٥ - ١٦٩ .

(٥) ب : يخالف لجمع . (٦) أ : عن .

(٧) ب : على . (٨) تكملة من : ب .

(٩) انظر ما سبق ص : ٥٨٢ - ٥٨٤ . (١٠) الجزولية : ١١٦ .



يعني <sup>(١)</sup> في الوجهين اللذين ذكرا له <sup>(٢)</sup> .

وثبت في بعض النسخ <sup>(٣)</sup> : وإفادة تكرير اللفظ رفع توهم المتكلم أن السامع لم يسمع ما ذكر ، وفائدة تكرير المعنى رفع توهم السامع أن المتكلم تجاوز في كلامه <sup>(٤)</sup> .  
وفائدة تكرير الإحاطة رفع توهم السامع أن المتكلم وضع الأعم في كلامه موضع الأخص <sup>(٥)</sup> .

وما تضمنته هذه الزيادة من فائدة تكرير اللفظ [ ليس بلازم له لأنه قد تكون فائدة تكرير اللفظ <sup>(٦)</sup> ] تمكين المعنى في نفس السامع كما يكون ذلك أيضا فائدة تكرير المعنى وتكرير الإحاطة .

وقد يكون فائدته رفع المجاز فتكون فائدة قولهم قام زيد [ زيد <sup>(٦)</sup> ] كفائدة قام زيد نفسه .

وقد رأيت في بعض النسخ ، وفائدة تكرير اللفظ رفع توهم المتكلم أن السامع لم يسمع ما كرر أو لم يحققه .  
وقوله : أو لم <sup>(٧)</sup> يحققه .

(١) ب : يحيى .

(٢) قال الأبنسي : « يعني في الوجهين اللذين ذكرا له نحو : أقبلت الجمال كلهن وكلها ، واشترت البغال كلهن وكلها ، لأن كل جمع لما لا يحقل فالعرب قد تعامله معاملة جماعة المؤنث وقد تعامله معاملة الواحدة » ، شرح الجزولية ٦٩٢/٢ .

(٣) ليس في النسختين اللتين اعتمدت عليهما . انظر : نسخة فاس ١١٦ ، والنسخة التيمورية ٧٤ .

وقد جاءت في المناجح الجلي ١٨٧ - ب ، والمشكاة والنبراس ١٨٢/١ (ف) .

(٤) قال المطار : « هذه فائدة صحيحة فإن المتكلم إذا قال : جاء زيد فإنه يحتمل أن يريد كتابه أو

رسوله فتجوز » ، المشكاة والنبراس ١٨٢/١ - ١٨٣ (ف) .

(٥) قال المطار : « وهذه فائدة صحيحة أيضا فإنه يجوز أن يتكلم بالعام يريد به الخاص فتقول : جاءني

القوم تريد بعضهم وتجوز ، فإذا قال : كلهم ، علم أنه يريد العموم ، وأنه لم يضع العموم في موضع الخاص » ،

المشكاة والنبراس ١٨٣/١ (ف) .

(٦) ب : ولم .

(٧) تكلمة من : ب .

تحتمل وجهين : أحدهما : أن يكون معناه أو لم يحقق سماعه .  
 والثاني : أن يكون معناه أو تجوز فيه ، وعلى هذا التفسير يكون معناه كمعنى  
 نفسه ، وإن كان ولم يحققه بالواو .  
 وقد رأيت أيضا في بعض النسخ فيكون معناه ، ولم يحقق سماعه أو ولم (١)  
 تجوز فيه أيضا (٢) .

---

(١) ب : أو لم .

(٢) نقل الأبهدي كلام الشارح هنا كله ثم عقب عليه بقوله : « قلت : والذي قاله أبو موسى في التوكيد  
 اللفظي ظاهر جدا ، والذي قاله الأستاذ كأنه رأى أن الجواز لا يؤكد ، فعندما تؤكد وتعيده عرف بذلك أن  
 اللفظ على حقيقته الموضوع لها من غير تجوز ، وذلك في قولك : قام الأمير الأمر ، وقام القوم القوم ، شرح  
 الجزولية ٦٩٣/٢ .



### باب البدل

قوله : يدل الشيء من الشيء .... بالنسبة إلى التعريف والتكرار أربع مسائل (١).

مثال ذلك : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ (١) ،

﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا ﴾ (٢) ، ﴿ تَسْبَعْنَ بِالْأَنْصَابِ نَاصِيَةَ كَاذِبَةٍ ﴾ (٣)

﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ ﴾ (٤) .

/١٣٧ أ وقوله : وبالنسبة إلى الإظهار والإضمار كذلك (٥) .

[ مثاله : ما تقدم من المسائل وزيد ضربته إياه ، ضربت زيدا إياه : ضربته

الكريم (٧) ]

وقوله : وإن كان بعضه فكذلك (٦) .

مثال ما تقدم من المسائل في التعريف والتكرار فيه : أكلت الرغيف ثلثه ،

أكلت رغيفاً ثلثاً منه ، أكلت رغيفاً ثلثه ، أكلت الرغيف ثلثاً منه .

(١) الجزولية ١١٦ ونصها : « يدل الشيء من الشيء إن كان إياه ففيد بالنسبة إلى التعريف ... » .

(٢) تمامها ﴿ ... غَيْرَ الْمَطْهُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ [ القائمة : ٦ ، ٧ ] .

(٣) [ النبا : ٣١ ، ٣٢ ] .

(٤) تمامها : ﴿ ... خَاطِطَةً ﴾ [ العلق : ١٥ : ١٦ ] .

(٥) تمامها : ﴿ ... الَّذِي لَهُ تَأْفِي السَّمَاوَاتِ وَتَأْفِي الْأَرْضِ ، أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ ﴾ [ البشورى :

٥٢ ، ٥٣ ] . في الآية الأولى أبدل المعرفة من المعرفة وفي الثانية أبدل النكرة من النكرة ، وفي الثالثة أبدل النكرة

الموصوفة من المعرفة ، وفي الرابعة أبدل المعرفة من المعرفة الموصوفة .

واشترطوا في النكرة التي تبدل من المعرفة أو العكس أن تكون النكرة موصوفة . انظر : المباحث الكاملية

٣٩٩/١ .

(٦) الجزولية : ١١٦ .

(٧) تكملة من : ب .

في المثال الأول أبدل مضمراً من مضمراً ، وفي الثانية مضمراً من مظهر وفي الثالثة مظهراً من مضمراً .

ومثال مسائل الإضمار والإظهار فيه : ثلث الخبزة أكلت الخبزة إياه ، والخبزة  
أكلتها ثلثها . وما تقدم من المسائل في التعريف والتنكير فيه .

وقوله : وإن كان مما (١) يشتمل عليه المعنى فكذلك (٢) .

مسائل التعريف والتنكير فيه أعجبتني الجارية حسنها ، أعجبتني جارية حسن  
منها (٣) ، أعجبتني الجارية حسن لها ، أعجبتني جارية حسنها (٤) .

ومسائل الإضمار والإظهار : حسن الجارية عجبت منها منه ، حسن الجارية  
عجبت من الجارية منه ، الجارية عجبت منها حسنها (٥) ، وما تقدم من مسائل  
التعريف والتنكير فيه .

وقوله : بتكلف (٦) .

تكلف الأول بأن ذكر الأول من المضمرين فيه زائد لا يحتاج إليه ، وقد يكون  
جائيا لفصل المضمر في موضع كان وجهه فيه أن يكون متصلا ، إذ كان الأصل  
ألا يوتى بالمضمر الأول وإذا لم يوت به لم يكن الضمير إلا متصلا .

وفي هذه المسألة وأمثالها خلاف بين النحويين في تجويزها أعني في قولك حسن  
الجارية عجبت منها منه ، فمنهم من رأى أنها غير جائزة (٧) ، واحتج بأن البدل  
في تقدير تكرير العامل ، وإذا كان كذلك فالتقدير في المسألة حسن الجارية عجبت  
منها عجبت منه ، والجملة الأولى التي هي قولك : حسن الجارية عجبت منها منه

(٢) الجزولية : ١٦٦ .

(١) ب : ما .

(٣) أ : لها .

(٤) أبدل في الأولى معرفة من معرفة ، وفي الثانية نكرة من نكرة ، وفي الثالثة نكرة موصوفة من معرفة ،

وفي الرابعة معرفة من نكرة .

(٥) أبدل في الأولى مضمرا من مضمر ، وفي الثانية مضمرا من مظهر ، وفي الثالثة مظهرا من مضمر .

(٦) الجزولية : ١٦٦ وفيها : « وإن كان بعضه فكذلك ، وإن كان مما يشتمل عليه الأول فكذلك ، إلا أن

بدل المضمر من المضمر والمضمر من المظهر في هذين القسمين بتكلف » .

(٧) انظر هذا الخلاف من غير عزوه إلى أحد في شرح الجمل ٢٨٨/١ ، شرح الجزولية ٧٠٦/٢ .

[ غير جائزة لأن الضمير في عجبت منها <sup>(١)</sup> ] إنما هو عائد على الجارية ، وإنما يحتاج إلى ضمير يعود على المبتدأ الذي هو الحسن لا على الجارية ، وإذا كانت المسألة في تقدير جملتين والجمله الأولى منهما غير جائزة ينبغي أن تمنع المسألة كلها لامتناع الجملة الأولى منها .

ومنهم من رأى أنها جائزة واحتج بأن البدل إنما هو في تقدير /١٣٧ ب جملتين في الأصل ثم إنه لما حذف العامل الثاني واستغنى بالعامل الأول عنه وصار الآن بالحذف جملة واحدة ، وإن كانتا جملتين في الأصل ، فالحكم للطارئ والأصل قد زال ، وإذا كان كذلك فالمبتدأ إذن معه ضمير يعود عليه فليس في المسألة على ذلك مانع يمنع منها ، وهذا كأنه أشبه ، فعليه ينبغي أن يعتمد <sup>(٢)</sup> .

وتكلف الثاني الذي هو قولك حسن الجارية عجبت من الجارية منه كتكلف الأول ويزيد <sup>(٣)</sup> عليه بإعادة الظاهر في جملة واحدة وهو عندهم قبيح <sup>(٤)</sup> إلا في مواضع الإطناب والتفخيم .

وقوله : إما وصف فيه <sup>(٥)</sup> .

أعجبتني الجارية حسنها .

وقوله : وإما يكتسي منه وصفا <sup>(٥)</sup> .

مثاله : ﴿ لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرُّحْمٰنِ لِيُوتِيَهُمْ [ سُقْفًا ] <sup>(٦)</sup> ﴾ <sup>(٧)</sup> . وأعجبتني زيد

(١) تكملة من : ب .

(٢) خالف في هذا ابن عصفور فقال : « والذي يميز هذه المسائل يجعل البدل كأنه من تمام الجملة المتقدمة ، والصحيح المنع ، لأن النية بالبدل كما تقدم الاستحاف بدليل تكرار العامل » ، شرح الجمل ٢٨٩/١ ، وأخذ الأبيدي قول ابن عصفور بنصه ولم يشتر له . انظر : شرح الجزولية ٢٠٧/٢ .

وعندي أن ما ذكره الشلوبين له وجه قوي إذ وجد عائد يعود على المبتدأ فليس ثمة ما يمنع منها .

(٣) ب : يزيد .

(٤) قال الأبيدي : « ومثل المنصر من الظاهر : حسن الجارية عجبت من الجارية منه فتكلفنا أيضا تكرار الجارية » ، شرح الجزولية ٧٠٦/٢ .

(٥) الجزولية : ١٦٦ ، وقيله : « والمشمول عليه الأول إما ... » .

(٦) تكملة من : أ .

(٧) تمامها : ﴿ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمَتَارِجٍ عَلَيْهَا يَلْقَهُوا ﴾ [ الزخرف : ٢٣ ] .

(٨) - شرح لقمة الجوزة الكبر .

ماله ، وهذه المسألة مما اختلف فيها <sup>(١)</sup> النحاة ، فمن قائل يقول باشتغال الأول على الثاني <sup>(٢)</sup> ، ويفسره بما قاله هذا المؤلف .

ومن قائل يقول : قد يشتمل الأول على الثاني ، وقد يشتمل الثاني على الأول <sup>(٣)</sup> ، قال : وهذا الأخير كقولك سَلِبَ زيدٌ ثوبه ، لأن الثوب هو المشتمل على زيد لا زيد على الثوب .

ومن قائل يقول : لا اشتغال <sup>(٤)</sup> لأحدهما على الآخر ، وإنما الاشتغال للخبر المسند إلى الأول <sup>(٥)</sup> ، ومعناه أن يكون إسناد الخبر إلى الأول لا يكتفي من جهة المعنى ، وإنما أسند الخبر إلى الأول على إرادة غيره مما يتعلق به ، ويكون المعنى محيطة بغير الأول الذي سبق له الذكر كما قال أبو العباس <sup>(٦)</sup> ، ومثال ذلك : أعجبتني الجارية حسنها ، فلا شك أن إسناد الإعجاب إلى الجارية ليس لأنها جارية ، لأن ذلك يوجب أن يكون كل من يقع عليه هذا الاسم داخلا في هذا الخبر ، وأنت لم ترد ذلك ، وإنما أعجبتك منها خاصة من خواصها ، أما حسنها أو طرفها أو أديها أو ما أشبه ذلك على

(١) أ : فيها .

(٢) هذا أحد قولي أبي علي الفارسي وقال به الرماني وابن برهان وخطاب وابن مالك .

انظر : الإيضاح العضدي ٢٨٣ ، شرح اللمع ٢٣١/١ - ٢٣٢ ، التسهيل ١٧٣ ، التذيل والتكميل ١٩٤٤/٤ - ب ، مع الهوامع ٢١٣/٥ .

(٣) هذا قول الفارسي الثاني وقول الجرجاني وغيره .

انظر : المباحث الكاملة ٤٠٢/١ ، المقتصد ٩٣٥/٢ ، التذيل والتكميل ١٤٤/٤ ب ، مع الهوامع ٢١٤/٥ .

(٤) ب : الاشتغال .

(٥) هذا الرأي ينسب إلى المبرد والسوافي وابن جنى وابن أبي العافية والأبرش والشلوبين .

انظر : المقتضب ٢٩٧/٤ ، شرح الكتاب ١١٠/٢ ، المباحث الكاملة ٤٠٢/١ ، شرح الجزولية ٧١٧/٢ ، شرح الكافية ٣٣٩/١ ، التذيل والتكميل ١٤٤/٤ ب - ١٤٥ ، مع الهوامع ٢١٤/٥ .

(٦) قال - رحمه الله - متحدثا عن ضرب البتل : الضرب الثالث أن يكون المعنى محيطة بغير الأول الذي سبق له الذكر لالتباسه بما بعده ، فيبدل منه الثاني المقصود في الحقيقة وذلك قولك : مالي بهم علم أمرهم ، فأمرهم غيرهم ، وإنما أراد : مالي بأمرهم علم ، المقتضب ٢٩٧/٤ .

حسب ما تريد ، وكذلك قوله سلب زيد / ١١٣٨ ثوبه فمعلوم أن إسناد السلب إلى زيد لم يكن على معنى أنه سلب هو نفسه ، ولكن أسند السلب إليه والمعنى على أن السلب متوجه إلى غيره مما يتعلق به .

فهكذا يكون بدل الاشتغال ، وهذا هو معنى الاشتغال فيه لا ما ذكره المؤلف حتى إنه لو قيل : ضربت زيدا عبده على بدل الاشتغال لم يجز لاكتفاء المعنى بالأول إلا على بدل الإضراب <sup>(١)</sup> ، ولو كان الاشتغال على ما ذكره المؤلف لانيحى أن تجوز هذه المسألة لأن الأول يكتسي من الثاني وصفا لأنه ملك كما اكتسب الأول من <sup>(٢)</sup> الثاني وصفا في قوله : ﴿ لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرْ بِالرَّحْمَنِ لِيُتَوَبَّهُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> وفي قولك : أعجبني زيد ماله ، فامتناع هذه المسألة على بدل الاشتغال دليل على صحة ما ذكرناه من معنى الاشتغال ، وبطلان ما ذكره المؤلف من معناه .

وهذا المعنى الذي أبتناه هنا وأفصحنا عنه هو المعنى الذي أشار إليه شيخنا الأستاذ أبو إسحاق حيث قال : بدل الاشتغال ما لم يفصح النحويون عنه كل الإفصاح ولا أوضحوا حقيقته كل الإيضاح <sup>(٤)</sup> ، وليس كما قال ، بل قد أفصح السيرافي <sup>(٥)</sup> وأبو العباس <sup>(٦)</sup> عنه بما ذكرته ، إلا أن يريد لم يفصح أكثر النحويين

(١) قال السيرافي : « ولا يجوز أن تقول : ضربت زيدا عبده ، وذلك أنك لا تقول : ضربت زيدا وأنت تريد عبده ، لأنه لا يعبر بزيد عن عبده ، فلفظ زيد ليس يشتمل على العبد » ، شرح الكتاب ١٠/٢ .

(٢) من ، معادة في : أ . (٣) انظر تخرج هذه الآية ص : ٦٨٩ .

(٤) قال ابن أبي الربيع : « وجاء ابن ملكون فقال : بدل الاشتغال ما لم يفصح النحويون عنه كل الإفصاح ولا أبانوه كل الإبانة ، وما ذكرته أولا متعين لحقيقته ، وأما التسمية فلا مشاحة فيها ، وكل ما ذكر في التسمية له وجه » ، البيط ٣٩٢/١ ( العرب ) وانظر : الكافي ٢٩٠/٢ .

(٥) السيرافي ( ٢٨٤ - ٣٦٨ هـ ) .

أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي القاضي التحوي أخذ عن ابن السراج وأبي بن بكر بن مجاهد وابن دريد كان تزيها عفيفا جميل الأمر حسن الخلق ، أخذ عنه الحسين بن محمد بن جعفر ومحمد بن عبد الواحد بن رزمة وعلي بن أيوب وغيره . له : شرح الكتاب ، وأخبار التحويين البصريين والوقف والابتداء .

انظر : تاريخ بغداد ٣٤١/٧ - ٣٤٢ ، إنباه الرواة ٣١٣/١ - ٣١٥ ، وفيات الأعيان ٧٨/٢ - ٧٩ .

(٦) انظر : المقضب ١٦٥/١ ، ٢٩٧/٢ .



[ عنه <sup>(١)</sup> ] فهو كما قال .

وقوله : فهو إما غلط وإما بداء <sup>(٢)</sup> .

زاد سيويه وإما نسيان <sup>(٣)</sup> .

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ١٦٦ أ ، وقبله : ه وإن جاء خارجا عن هذا كله فهو ... ه .

(٣) أشار - رحمه الله تعالى - إلى بدل النسيان في موضعين ، انظر : الكتاب ٧٥/٦ ، ٢٦٨ .

## « باب الأفعال المتعدية وغير المتعدية »

قوله : إما انفعال [ النفس <sup>(١)</sup> ] ، يقع في بعض النسخ إما أفعال النفس التي لا تلابس غيرها <sup>(٢)</sup> .

ومثاله : فرِحَ وحَزِنَ ، واستظهر بقوله : التي لا تلابس غيرها على مثل جهل وعلم فإنهما فعلان من أفعال النفس ولكن لا بد لعلم من تعلُّق بمعلوم ، فذلك ملابسته غيره وكذلك جهل <sup>(٣)</sup> ، إلا أن هذا النص الأخير أعني قوله أفعال النفس التي لا تلابس غيرها ، أولى من قوله : انفعال النفس ألا ترى أن من انفعال النفس ما يكون متعديا نحو قولك : علمت الرجل الشيء / ١٣٨ ب فعلمه <sup>(٤)</sup> ألا ترى أن قولك : تعلم انفعال نفس وهو متعد .

وقوله : وإما انفعال الجسم <sup>(٥)</sup> .

كذلك يقع أيضا هذا في بعض النسخ ، وأما أفعال الجسم التي لا تلابس غيرها .

ومثاله قائم وقعد وجلس ، واستظهر بقوله التي لا تلابس غيرها على مثل ضرب وقتل ، فإنهما فعلان من أفعال الجسم ، ولكن الضرب لا بد فيه من ملابسة جسم المضروب <sup>(٦)</sup> ، وكذلك قتل إلا أن هذا النص الأخير أيضا - أعني قوله أفعال الجسم

(١) تكملة من : ب .

وانظر : الجزولية ١١٦ ، وقوله : « الأفعال بالنسبة إلى متعدي تقسم قسمين : متعد وغير متعد ، فغير متعدي أما انفعال النفس ... » .

(٢) في التيمورية ٧٤ ، وفيها : « أما أفعال النفس وأما أفعال الجسم ... » .

وقد نص على وجود هذا النص في بعض النسخ اللورقي في المباحث الكاملة ٤٠٤/١ ، والخطار في المشكاة والنيراس ١٨٧/١ (ف) .

(٣) انظر : المباحث الكاملة ٤٠٤/١ ، شرح الجزولية ٧٥٦/٢ - ٧٥٧ .

(٤) ب : فعله . وهو أسلوب مطروحة .

(٥) ب : الجسم للمضروب .

(٦) الجزولية : ١١٦ .

التي لا تلبس غيرها - أولى من قوله انفعال الجسم ، ألا ترى أن من انفعال الجسم ما هو متعد نحو قولك : ناولته الشيء [ فناولته <sup>(١)</sup> ] ، ألا ترى أن قولك تناول انفعال للجسم وهو متعد <sup>(٢)</sup> :

وقوله : وإما أفعال <sup>(٣)</sup> الطبيعة والغريزة <sup>(٤)</sup> .

مثاله : طَالَ وَقَصُرَ وَابْيَضَ وَاسْوَدَّ ، ولم يحتاج أن يقول في أفعال الطبيعة : انفعال الطبيعة كما قال ذلك في أفعال الجسم والنفس ، لأن الانفعال <sup>(٥)</sup> عنده كأنه إنما هو كتابة عن عدم الملايئة للغير <sup>(٦)</sup> ، وبهذا <sup>(٧)</sup> المعنى استعمله ، وإذا أخذ كذلك لم يلزمه ما اعترض به مما قدمناه فاحتاج إليه في أفعال الجسم والنفس ، لأن الأفعال على ضربين ملايئة لغير الفاعل ، وغير ملايئة ، وقد تقدم التمثيل بهما ، ولم يحتاج إليه في أفعال الطبيعة فإن أفعال الطبيعة كلها غير ملايئة للغير ولا متعدية <sup>(٨)</sup> .

وقوله : عن هذه المعاني اللازمة <sup>(٩)</sup> .

يريد اللازمة للفاعل التي لا تجاوزه إلى غيره .

وقوله : فَعَلَّ في الثلاثي <sup>(١٠)</sup> .

مثاله ظَرَفَ فهذا المثال لا يوجد أبدا متعديا إلا في حرف واحد حكاة

(١) تكلمة من : ب .

(٢) أخذ هذا الكلام اللورقي في المباحث الكاملة ٤/١ ، والأبدي في شرح الجزولية ٧٥٧/٢ ، من غير أن ينسبه إلى الشارح - رحمه الله - .

(٣) ب : أفعال . (٤) الجزولية : ١٦٦ .

(٥) ب : والانفعال .

(٦) سبقت الإشارة إلى أن ( ال ) لا تدخل على غير .

(٧) ب : وهذا .

(٨) انظر قول الشارح هنا في المباحث الكاملة ٤/١ - ٤٠٥ ، شرح الجزولية ٧٥٧/٢ ، من غير

عزو إلى الشارح .

(٩) الجزولية : ١٦٦ ، والأبدي التي لا تقع إلا عبارة عن ... .

(١٠) الجزولية : ١٦٦ .

ثابت (١) في الدلائل وهو قوله : رَحِبْتُمْ (٢) الطاعة (٣) . إلا أن الذي حسنه (٤) أنه مفعول عن إسقاط حرف الجر ، وأصله : رحبت (٥) لكم الطاعة ، ولكن تعديده مع هذا يحفظ ولا يقاس عليه لوجهين :-

أحدهما : أنه كيف ما كان فهو تعد .

و/١٣٩ الآخر : أن التعدية بإسقاط حرف الجر مسموعة لا مقيسة (٦) .

وقوله : وَتَفَعَّلَ (٧) .

مثاله : تَدَخَّرَجَ .

وقوله : وَانْفَعَلَ (٧) .

مثاله : انْطَلَقَ .

(١) ثابت الأندلسي ( ٢١٧ - ٣١٣ هـ ) .

أبو قاسم ثابت بن حرم بن عبد الرحمن السرقسطي ، وقيل : إن اسم والده عبد العزيز ، أول من أدخل كتاب العين إلى بلاد الأندلس ، كان حافظا للغة مضتا في العلم ، وكان ابنه القاسم كذلك ، ألف القاسم كتاب ( الدلائل ) في غريب الحديث ومعانيه وبلغ فيه الغاية في الإتقان وتوفي قبل أن يتمه فأتمه والده ثابت .

طبقات النحويين واللغويين ٣٠٩ ، فهرست ابن خلدون ١٩٢ - ١٩٣ ، إنباء الرواة ٢٦٢/١ .

(٢) ب : رحبتكم .

(٣) لم ألق عليه بهذه الصيغة ، وإنما الذي تردد في كتب غريب الحديث وكتب المعاجم قول نصر ابن سيار : أَرَحِبْتُمْ الدخول في طاعة الكرماني . أي تَوَسَّطْتُمْ .

انظر : التهذيب ٢٦/٥ ، الصحاح ١٣٤/١ - ١٣٥ ، معجم مقاييس اللغة ٤٩٩/٢ ، النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٠٨/٢ ، اللسان ٤١٥/١ ( رحب ) .

وعقب عليها الأزهرى بقوله : قال الليث : وهذه كلمة شاذة على ( فَعَلَ ) مجاوز ، و( فَعَلَ ) لا يكون مجاوزا أبدا . قلت : لا يجوز رَحِبْتُمْ عند النحويين ، وتصير ليس بحجة ، التهذيب ٢٦/٥ .

(٤) يفاض في : ب . (٥) ب : رحمت .

(٦) علل ذلك ابن بابشاذ بقوله : وإنما كان هذا مسموعا غير مقيس لأنه ينبغي أن تكون دلالة الفعل على المفعول دلالة متفقة غير مختلفة ، ودلالة المتعدي دلالة المسلط بنفسه ، ودلالة المتعدي بحرف جر دلالة المسلط بغيره ، فلذلك وقف هذا على المسموع ، شرح المقدمة المحسبة ٣٠٦/٢ .

(٧) الجزولية : ١٦٦ ب .

وقوله : **وَأَفْعَلُ** (١) .

مثاله : **أَحْمَرٌ** .

وقوله : **وَأَفْعَالٌ** (١) .

مثاله : **أَحْمَارٌ** (٢) .

وقوله : **أَفْعَلَلٌ** (١) .

مثاله : **أَحْرَنْجَمٌ** .

وقوله : **وَأَفْعَلِي** (١) .

مثاله : **اسْتَلْتَنِي** ، وقد حكى ابن جنى أن هذه البنية قد جاءت متعدية (٣)

وأنشد (٤) :-

قَدْ جَعَلَ النَّعَاسُ يَهْرَيْدِي **أَذْفَعَهُ** (٥) **عَنِّي** وَيَسْرَيْدِي (٦)

(١) الجزولية : ١٦ ب .

(٢) ب : واحمار .

(٣) قال ابن جنى : هـ و ( **أَفْعَلْتُ** ) على ضربين : متعد وغير متعد ، فالتعدي نحو قول الراجز :-

قَدْ جَعَلَ النَّعَاسُ يَهْرَيْدِي

أَذْفَعُهُ عَنِّي وَيَسْرَيْدِي

وغير التعدي نحو قولهم : **أَحْرَنْبِي** **الذبيك** **وايرتني** **الرجل** ٢ ، **النصف** ١/٨٦ .

(٤) مجهول .

(٥) ب : وأذفعه .

(٦) بيتان من الراجز .

ويروي : **أَطْرَدَهُ عَنِّي** ، شرح الشافية ١/١١٣ .

**المسرندي** الذي **يعلوك** و**يغلبك** ، **واسرنداه** **الشيء** ، **غلبه** و**علاه** ، و**الأسرنداء** و**الاعرنداء** واحد ، والياء

للإلحاق **بِأَفْعَلَلٌ** . **اللسان** ٣/٢١٢ ( **سرد** ) .

قال ابن عصفور عن **هذين** **البيتين** : هـ و **غالب الظن** **فيه** **أنه** **مصنوع** ، قال أبو بكر **الزبيدي** : أحسب

**البيتين** **مصنوعين** ، **المتع** ١/١٨٦ .

**الشاهد** : أن **افعلل** ( **اعرندي** و**اسرندي** ) **تعديا** **إلى** **مفعولها** .

**التعليق** ٢/٢٤٠ ، ١٣/١٥٠ ، **الخصائص** ٢/٢٥٨ ، **سر الصناعة** ٢/٦٩٠ ، **النصف** ١/٨٦ ، ٣/١٩١ ، =

ولم يُوجَّه هنا ما وُجَّه في : رَحَّبْتِكُمْ الطاعة ، لأننا لم نسمع : يغرنديني ولا يسرنديني <sup>(١)</sup> . فلهذا لم تُوجَّه به ، وإن كان قياس تعديته ذلك ، ( فإنه لا يعد مع ذلك <sup>(٢)</sup> ) أن يوجهه عليه ، وإن كانت هذه التعدية غير مسموعة قُرْبُ أصل لم ينطق به .

وقوله : وافْعَلَّل <sup>(٣)</sup> .

مثاله : اقشَعَرَ .

وقوله : والمتعدي ما نصب مفعولا به <sup>(٤)</sup> .

يريد أن الذي يقال فيه متعد باطلاق هو ما اجتمع فيه في الاسم المتعدي إليه شيان : - أن يكون منصوبا ، وأن <sup>(٥)</sup> يكون مفعولا به <sup>(٥)</sup> .

فإن كان منصوبا ولم يكن مفعولا به نحو قام زيد قياما ، وقام زيد يوم الجمعة . وقام زيد ضاحكا ، لم يُقَلَّ فيه : متعد باطلاق ولكن بتقييد فيقال : متعد إلى المصدر وإلى ظرف الزمان وإلى الحال ، ولا يقال : إنه متعد دون تقييد .

وكذلك إن كان الاسم المتعدي إليه مفعولا ولم يكن منصوبا نحو مررت بزيد ، وذهبت إلى عمرو وما أشبه ذلك ، لم يقل فيه متعد باطلاق ، ولكن يقال : فيه متعد بتقييد فيقال متعد بحرف الجر <sup>(٦)</sup> .

= سفر السعادة ٣٠٢/١ ، المباحث الكاملة ٤٠٦/١ ، المتع ١٨٥/١ ، شرح الجزولية ٧٥٨/٢ ، شرح الشافية ١١٣/١ ، المعنى ٥٧٤/٢ ، شرح شواهد المعنى ٨٨٥/٣ ، شرح أبيات المعنى ١٣١/٧ - ١٣٢ ، شرح شواهد الشافية ٤٧/٤ - ٤٨ .

(١) كذا في الأصل ولعل المراد : يغرندي لي ويسرندي لي .

(٢) ما بين القوسين معاد في : أ .

(٣) الجزولية : ١٦٦ ب .

(٤) ب : أو .

(٥) قال اللوري : المتعدي عند الاطلاق لابد فيه من شيئين : أن يكون له منصوب ، وأن يكون ذات

المنصوب وقع به الفعل ، فإن تعذر أحدهما لم يكن متعديا على الإطلاق بل يقيد بحرف الجر ، المباحث الكاملة

٤٠٧/١ .

(٦) ب : جر .

وقوله : ويوصل ما لا ينصب المفعول به إليه <sup>(١)</sup> بحرف الجر <sup>(٢)</sup> .

مثاله : ذهب عمرو يزيد .

وقوله : إلا أن تحذف العرب شيئاً فيحفظ <sup>(٣)</sup> .

مثاله : ما حكاه ابن الأعرابي من قولهم <sup>(٤)</sup> : مررت زيدا وهو شاذ وأنشدوا <sup>(٥)</sup> : -

تَمُرُونَ الدُّبَارَ . وَلَمْ تُعْرَبُوا . كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامٌ <sup>(٦)</sup>

وقوله : وقد اطرده حذفه / ١٣٩ ب في أن وأن <sup>(٧)</sup> .

مثاله : عجبت أن تفعل كذا أو عجبت أنك تفعل كذا ولا تقل : عجبت <sup>(٧)</sup>

ذاك .

وقوله : متعد إلى واحد <sup>(٨)</sup> .

مثاله : ضربت زيدا .

وقوله : ومتعد إلى مفعولين بنفسه <sup>(٨)</sup> .

مثاله : كسوت زيدا ثوبا .

وقوله : ومتعد إلى أحدهما بنفسه ، وإلى الآخر بإسقاط حرف الجر <sup>(٩)</sup> .

مثاله : اخترت الرجال زيدا واخترت من الرجال زيدا .

وقوله : ويمتنع الإلقاء والتعليق <sup>(١٠)</sup> .

(١) ب : إنه .

(٢) الجزولية : ١٦ ب .

(٣) ب : فيحذف . وانظر الجزولية : ١٦ ب .

(٥) الجبر .

(٤) سبق تخريجه . انظر ص : ٢٢٠ .

(٧) عجبت ، معادة لي : أ .

(٦) سبق تخريجه . انظر ص : ٢٢١ .

(٨) الجزولية : ١٦ ب ، وقوله : « المتعدى ضربان : متعد ... » .

(٩) الجزولية : ١٦ ب ، وقوله : « ظانفندي إلى أكثر ضربان : متعد إلى اثنين ومتعد إلى ثلاثة ، المتعدى

إلى اثنين ضربان : داخل على المتبدا والخبر وما ليس كذلك ، فما ليس كذلك ضربان : متعد إلى مفعولين بنفسه

ومعد ... » .

الإلغاء : ألا يعمل العامل بشرط : ألا يكون هناك ما يمنعه <sup>(١)</sup> نحو : زيد ظننت  
منطلق وزيد منطلق ظننت .

وقوله : والتعليق <sup>(٢)</sup> .

التعليق ألا يعمل لوجود مانع في اللفظ أو في التفسير لعمله <sup>(٣)</sup> ؛ والمانع في  
اللفظ : همزة الاستفهام في نحو قولك : علمت أزيد في الدار أم عمرو ، ولام الابتداء في  
نحو قولك : علمت أزيد منطلق ، وما النافية في نحو قولك : علمت ما زيد قائم <sup>(٤)</sup> ،  
والمانع في التفسير نحو قولك : علمت أيهم قائم ؛ لأن همزة الاستفهام مقدرة في أسماء  
الاستفهام كلها ، فإذا قلت : علمت أيهم قائم فأيهم [ قائم <sup>(٥)</sup> ] نائب <sup>(٦)</sup> مناب  
قولك : أزيد منهم قائم أم عمرو أم بكر . ولذلك بنيت لتضمنها معناه <sup>(٧)</sup> ، إلا (أيما)  
فإنها أعربت لعله أخرجتها عن ذلك <sup>(٨)</sup> .

وقوله : وحسبت وخلت مطلقا <sup>(٩)</sup> .

ويقع في بعض النسخ وخلت بمعناها <sup>(١٠)</sup> ، وهذا أشبه بقوله بعد : « وزعمت

(١) انظر هنا التصريف للإلغاء في : شرح الجزولية ٧٦٢/٢ ، المشكاة والنيراس ١٩٠/١ (ف) .

(٢) الجزولية : ١٦ ب .

(٣) قال الطائر : « فالتعليق والإلغاء يشتركان في أن كل واحد منهما ترك لعمل العامل ، فإن كان المانع  
فهو تعليق ، وإن كان لغير سبب فهو إلغاء » ، المشكاة والنيراس ١٩٠/١ (ف) .

(٤) انظر هذه الأدوات التي تعلق عمل هذه الأفعال في : الكتاب ١٢٠/١ - ١٢١ ، المقترض  
٣٤٣/٢ - ٣٤٤ ، ٢٩٧/٣ - ٢٩٨ ، الأصول ١٨٢/١ .

(٥) تكملة من : أ . (٦) ب : ثابت .

(٧) أي معنى حرف الاستفهام قل ابن بابشاذ علة بناء اسم الاستفهام : « لتضمنه معنى الحرف ،  
وذلك الحرف هو ألف الاستفهام » ، شرح المقدمة المحسبة ١٧٥/١ .

(٨) قال ابن الشجري : « (أي) معربة في جميع أحوالها بخلاف نظائرها من الأسماء التي ضمنت معاني  
الحروف كـ ( من وما وأين ومتى وكم وكيف وأيان وأنى ) وإنما أعربوها حملا على نظيرها وهو ( بعض ) وعلى  
نقيضها وهو ( كل ) » ، الأمالي الشجرية ٢٩٦/٢ - ٢٩٧ ، وانظر : الإنصاف ٧١٢/٢ - ٧١٣ ، شرح  
التسهيل ٢٣٤/١ ، السبط ٢٨١/١ (الغريب) .

(٩) الجزولية : ١٦ ب ، وقوله : « والداخل على المتأ والخبر ظننت ما لم تكن همزة وحسبت ... » .

(١٠) ليس في النسخين اللتين اعتمدهما . انظر نسخة قاس ١٦ ب وتيمور ٧٥ .



الاعتقادية<sup>(١)</sup> ، احترز من زعمت بمعنى كفلت ، فكذلك يحتاج أن يقول في حسبت  
ونعلت بمعنى ظننت التي ليست بتهمة ، لئحترز بذلك من حسبت بمعنى : احمز  
شعري<sup>(٢)</sup> ومنه الأحسب في قول امرئ القيس<sup>(٣)</sup> :-

يا هِنْدُ لا تُنْكِحِي بُوَهَ عَلَيْهِ عَقِيْقَتُهُ أَحْسَبَا<sup>(٤)</sup>

(١) الجزولية : ١٦ ب .

(٢) الأحسب الذي في شعره حمرة وياض ، وقيل : الذي في شعره شقرة .

انظر : التهذيب ٣٢٤/٤ ، الصحاح ١١١/١ ، اللسان ٣١٦/١ ( حسب ) .

(٣) امرؤ القيس بن حجر الكندي ، وقيل : إنها لامرئ القيس بن مالك الحميري ، قال الأبيدي عن  
هذه الأبيات : « وهي أبيات تروى لامرئ القيس بن حجر الكندي ، وذلك باطل ، إنما هو لامرئ القيس هذا  
الحميري ، وهي ثابتة في أشعار حمير » ، المؤلف والمختلف ١٢ . ورجعه العيني ، انظر : المقاصد النحوية  
٥٤٦/١ .

وعندي : أن الراجع في ذلك قول من نسبها إلى امرئ القيس بن حجر الكندي ، لأمر أمرها :-

أ - نسبها عدد من الأئمة إلى امرئ القيس فهي ثابتة في رواية الأصمعي والأعظم الششمري

والسكري وابن السيد البطليوسي وابن النحاس وأبي سهل . من رواية ديوان امرئ القيس -

ولم تسقط إلا في رواية الطوسي ، انظر تخرج هذه القصيدة في : الديوان ٤١٣ .

ب - أن هذا التشكيك لم يرد سوى من طريق واحد هو طريق الأبيدي .

ج - احتمال وجود الخطأ في صحة نسبتها إلى الحميري بسبب جامع أشعار حمير .

(٤) مطلع قصيدة من البحر المتقارب وبمده :-

مُرْسَعَةٌ تَسْنُ أُرْسَاعَهُ      بِهَ عَسَمٌ تَتَّبِعِي أُرْسَاعَا

البوهة : البومة العظيمة تضرب مثلاً للرجل الذي لا خير فيه ، عقيقته : شعره الذي يولد به ، انظر :

اللسان ٣١٦/١ ( حسب ) .

المرسعة : كالمأذاة ، وكان حمقى الأعراب يطلقون كعب الأرنب في الرجل ، ويزعمون أن من علقه لم

تضره عين ولا سحر ولا آفة ، اللسان ١٢٣/٨ ( رسع ) . العسم : يس في المرفق والرسغ تعوج منه اليد

والقنم . اللسان ٤٠٦/١٢ ( عم ) .

ويروى : أها هند ... بين أرفاخه . اللسان ١٢٣/٨ ( رسع ) .

ورواية الشارح : ( يا هند ) فيها الحرم وهو حذف أول الوند المجموع . انظر في تعريف الحرم : الوافي في

المروض والقوالي ٤٢ ، البارع في علم العروض ٢١٤ .

الشاهد فيه : مجيء الأحسب بمعنى الأحمر .

الديوان ١٢٨ ، المؤلف والمختلف ١٢ ، تهذيب اللغة ٩٢/٢ ، ٣٢٤/٤ ، ٤٦٢/٦ ، =

ومن خللت التي بمعنى تكبرت <sup>(١)</sup> ، فذلك مراده بقوله وحسبت وخلت بمعناها أي بمعنى ظننت التي ليست تهمة ، وقد كان ينبغي له على هذا أن يقول / ٤٠ أ بعد قوله في : « علمت ما لم تكن عرفانا » <sup>(٢)</sup> : لو من العلم في الشفة <sup>(٣)</sup> ليحترز به من علم الرجل إذا صار أعلم .

وقوله : ورأيت ووجدت بمعناها <sup>(٤)</sup> .

استظهر بذلك في رأيت على رأيت التي بمعنى أبصرت ، وعلى رأيت التي بمعنى اعتقدت وعلى رأيت التي بمعنى أصبت الرئة <sup>(٥)</sup> ، فإنها تتعدى إلى مفعول واحد ، واستظهر بذلك في وجدت على غير هذا الوجه من وجوه وجدت ، فإنها إما متعدية إلى واحد وإما غير متعدية ، ومسلكه في هذا غير مسلك المتقدمين ، لأن طريقتهم تقتضي ألا يستظهر في هذا الباب إلا على ما هو قريب من معنى ما هم بسبيله ، وهو قد استظهر على ما لم يجتمع مع ما هو بسبيله إلا في اللفظ خاصة .

وقوله : ولا تلغى مقدمة في الأمر العام <sup>(٥)</sup> .

استظهر على مثل قوله <sup>(٦)</sup> :-

= الصحاح ١١١/١ ، الباحث الكاملة ٤١٣/١ ، شرح الجزولية ٧٦٥/٢ ، المشكاة والنيراس ١٩١/١ (ف) ، اللسان ٣١٦/١ (حسب) ، ١٢٣/٨ (رسع) ، ٤٠١/١٢ (عسم) ، شرح ابن عقيل ٢٢٢/١ ، المقاصد النحوية ٥٤٦/١ - ٥٥٠ .

(١) خال بمعنى تكبر . انظر : التهذيب ٥٦٠/٧ . اللسان ٢٢٦/١١ (حول) .

(٢) الجزولية : ١٦ ب .

(٣) انظر : علم بمعنى عرف ، والعلم في الشفة وهو الشق ، في : التهذيب ٤١٩/٢ ، الصحاح ١٩٩٠/٥ .

(٤) انظر : رأيت بمعنى أبصرت ورأيت بمعنى اعتقدت ورأيت بمعنى أصبت الرئة في : التهذيب ٣١٦/١٥ ، اللسان ٢٩١/١٤ ، ٣٠٠ ، ٣٠٣ .

(٥) الجزولية : ١٦ ب ، وقيله : « ويجوز التعليق والإكفاء ... » .

(٦) ينسب إلى بعض الفزاريين . انظر : الحماسة ٥٧٤/١ .

كَذَلِكَ أَدَّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي رَأَيْتُ مَلَكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبِ (١)  
 فيمن رواه والبيت الذي قبله مرفوعين (٢) ، وهي عند سيويه في ذلك معلقة ،  
 وحذفت اللام ضرورة (٣) ، واستظهر على قول سيويه : متى تظن زيد منطلق (٤) .  
 كذلك حكى لي عن أبي موسى الجزولي أنه كان يفسر هذا الموضع (٥) ،

(١) من البحر البسيط ثاني بيتين أولهما :-

أَكْبِهَ جِئْنَ أَنَادِيَهُ لِأَكْرَمَةِ وَلَا أَلْقَبُ وَالسَّرَاةُ اللَّقْبُ

فلاك الأمر وببلاكه : ما يقوم به ، الشئمة : الخلق ، الأدب : هو ما يحسن من الأخلاق وفضل المكالم -  
 قوله : أكبه حين ... إلى آخره : العرب إذا أرادت تعظيم المخاطب عاملته بالكنية وعدلت عن التصريح  
 باسمه . انظر : الخزانة ١٤٢/٩ - ١٤٣ .

ورواية أبي تمام : الأدبا بالنصب . انظر الحماسة ٥٧٤/١ ، الحماسة البصرية ٧/٢ .

الشاهد فيه : أن ( رأيت ) قد ألغيت عن العمل مع تقدمه ، وخرج بصريحين أن رأى معلقة عن العمل فلام  
 الابتداء مقدره حذفت ضرورة ، أو أن ضمير الشأن مقدر بعد الفعل . انظر : شرح الكافية ٢٨٠/٢ ، الخزانة  
 ١٣٩/٩ .

الحماسة ٥٧٤/١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ١١٤٦/٣ ، شرح الحماسة للتبريزي ٨٧/٢ ، الحماسة  
 البصرية ٧/٢ ، المباحث الكاملية ٤١٨/١ ، شرح الجمل ٣١٤/١ ، المقرب ١١٧/١ ، شرح الجزولية  
 ٧٤٤/٢ ، ٧٧٠ ، المشكلة والنبراس ١٩٣/١ (ف) ، شرح الكافية ٢٨٠/٢ ، المقاصد النحوية ٤١١/٢ ،  
 الخزانة ١٣٩/٩ - ١٤٣ .

(٢) قال البغدادي : « والنصب والرفع في قافيتي البيتين رواهما ابن جني والطبرسي من شراح  
 الحماسة » ، الخزانة ١٤٣/٩ .

(٣) قال سيويه - رحمه الله تعالى - : « وقد يجوز في الشعر أشهد إن زينا ذاهب يشبهها بقوله والله إنه  
 لذاهب ، لأن معناه معنى الهم ، كما أنه لو قال : أشهد أنت ذاهب ولم يذكر اللام لم يكن إلا ابتداء وهو قبيح  
 ضعيف إلا باللام ، ومثل ذلك في الضعف : علمت إن زينا ذاهب ، كما أنه ضعيف : قد علمت عمرو خير منك  
 ولكنه على إرادة اللام » ، الكتاب ٤٧٤/١ .

(٤) قال سيويه - رحمه الله تعالى - : « واعلم أن المصدر قد يلغى كما يلغى الفعل ، وذلك قولك : متى  
 زيد ظنك ذاهب وزيد ظني أعوك ، وزيد ذاهب ظني ، فإن ابتدأت قلت : ظني زيد ذاهب كان ضعيفا  
 لا يجوز أليته كما ضعف : أظن زيد ذاهب ، وهو في متى وأين أحسن ، إذا قلت : متى ظنك زيد ذاهب ، ومتى  
 تظن عمرو منطلق ، لأن قبله كلاما ، وإنما يضعف هذا في الابتداء » ، الكتاب ٦٣/١ .

(٥) من قوله : « ولا تلغى مقلمة ... إلى آخره » يفسره بتقديم الاستفهام نحو : متى تظن زيد

مطلق .

والأول الذي تقدم لنا أولى <sup>(١)</sup> ، لأنها إذا ألغيت هنا في حكم المتوسط ، فكأنها لم تلغ إلا متوسطة لا متقدمة . وذلك أن تقدم المصموم يؤذن بتقدم العامل ، ومتى في ذلك معمولة لمنطلق فيتقدم ( متى ) إذن ، كأن منطلقاً قد تقدم ، وإذا كان الأمر كذلك كان الظن متوسطاً في التقدير ، فإن يقال [ كأن <sup>(٢)</sup> ] الظن في ذلك ألغى متقدماً غير صحيح .

وقوله : المصدر فيه كالفعل في كل ما ذكر <sup>(٣)</sup> .

أي أن المصدر يقوم مقام الفعل في هذا / ١٤٠ ب الباب وتكون أحكامه كأحكامه فيقتضي هذا الإطلاق أنك تقول : زيد قائم أظن ، ويجري مجرى أظن في ذلك ظني فتقول على ذلك : زيد قائم ظني ، وكذلك تقول : زيد أظن قائم ، ويجري مجرى أظن في ذلك ظني فتقول على ذلك : زيد ظني قائم ، ويجوز الإعمال في ذلك كله لأن الظن المتأخر والمتوسط يجوز إعماله كما يجوز إلغاؤه .

ويقتضي أيضاً أنك لا تقول : أظن زيد قائم ، لأن الظن لا يلغى متقدماً في الأمر العام ، وإنما تقول : أظن زيدا قائماً ، ويجري مجرى أظن في ذلك ظني فتقول : ظني زيدا قائماً كما تقول : أظن زيدا قائماً ، ولا تقول : ظني زيد قائم <sup>(٤)</sup> كما لا تقول : أظن زيد قائم بإلغاء <sup>(٥)</sup> الظن متقدماً وهو لا يلغى متقدماً في الأمر العام .

هذا مقتضى قوله والمصدر فيه كالفعل في كل ما ذكر ، وهذا القول خطأ ، فإنه إذا أقيم المصدر مقام الفعل نحو : زيد منطلق ظني ، أو زيد ظني منطلق لا يعمل أبداً وإنما يكون ملغى <sup>(٦)</sup> ، وكذلك زيد منطلق ظنك أو زيد ظنك منطلق لا يكون في هذا كله إعمال لأنه إذا أعمل كان <sup>(٧)</sup> التقدير فيه <sup>(٨)</sup> التقديم على ما يعمل فيه ، وإذا قدم

(١) كما في بيت الفزري المتقدم .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) انظر في ذلك : الكتاب ٦٣/١ ، الأصول ١٨٤/١ .

(٤) أ : لا إلغاء .

(٥) هو ظاهر قول سيويه : «واعلم أن المصدر قد يلغى كما يلغى الفعل ، وذلك قولك : متى زيد ظنك

ذاهب وزيد ظني أخوك وزيد ذاهب ظني » ، الكتاب ٦٣/١ ، ولم ينص على جواز إعمالها في مثل هذه المسائل .

(٦) كان ، معادة في : أ .

(٨) أ : لي .

على ما يعمل فيه بقي المصدر لا ناصب له لأنه إنما ينتصب انتصاب المصدر المؤكد نحو : زيد قام حقا ، وهذا المصدر لا يتقدم على الجملة المؤكدة ؛ لأنه إنما ينتصب انتصاب المصدر بفعل تدل عليه الجملة قبله <sup>(١)</sup> ، فلذلك لا يجوز تقديمه .  
فأما قولهم : أجدك لا تفعل كذا <sup>(٢)</sup> فإنه لم يقدم حتى جعل قسما ، وجعلت الجملة بعده جوابه ، فتضمنه معنى القسم أوجب له التقديم ، ولولا ذلك لم يجوز تقديمه ، وإذا كان لا يجوز تقديمه في موضع يمكن أن ينوي به التأخير نحو : حقا زيد قائم لم يجوز تقديمه على الأخرى <sup>(٣)</sup> إذا كان متقدما لا ينوي به / ١٤١ التأخير إلا أن يضمن معنى القسم كما قدمنا وذلك نحو ظنك زيدا قائما ، وظني زيدا قائما <sup>(٤)</sup> ، وإذا لم يجوز ذلك انتهى ألا يجوز زيدا قائما ظني ولا زيدا ظني قائما ، ولا زيدا قائما ظنك ولا زيدا ظنك قائما لأنه في ذلك كله في تقدير التقديم ، والتقديم في ذلك ممتنع ، فإذا كان ذلك ممتنعا فهذا بخلاف ما يقتضيه كلام المؤلف من أن حكمه حكم الفعل في كل ما ذكر في الفعل فكان <sup>(٥)</sup> حقه أن يحمر كلامه <sup>(٦)</sup> .

(١) قال السرياني : « واعلم أن ( حقا وغير ذي شك ) وما جرى مجراها تؤكد به الجمل وتحقق ... لأنك إذا قلت : حق ذلك حقا ، لأن قولك : زيد منطلق ، ظاهره يدل على أنك تعبر ما تحقق عندك فلا تقدم هنا التأكيد ... وضحف تقديم الظن لضعف تقديم هذا لأنه تقتضيه ، وذلك أن قولك : زيد منطلق حقا في باب التحقيق كقولك : زيد منطلق ظنا في باب الظن » ، شرح الكتاب ١/٢٣٣ ب - ٢٣٤ .  
(٢) من أمثلة سيويه قال - رحمه الله تعالى - : « أجدك لا تفعل كذا وكذا ؟ كأنه قال : أخفا لا تفعل كذا وكذا ، وأصله من الجَد ، كأنه قال : أجدنا ، ولكنه لا يصرف ولا يدارق الإضافة » ، الكتاب ١/١٨٩ - ١٩٠ .

(٣) أ ، ب : على الأخرى ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٤) بل قد يجوز في غير القسم كالأمر والنهي ، قال الأبهدي : « ويجوز نصب كذلك في الأمر والنهي لطلبها الفعل نحو : ظنك زيدا منطلقا بالنصب ، أي : ظن ظنك ، ولا يجوز إلا في موضع الدلالة عليه ، ولذلك لم يجوز : ظنك زيدا منطلقا بالنصب من غير دليل ، كما لم يجوز : ضربت زيدا قائما بالنصب في غير الأمر والنهي ، لأنه لا دليل عليه ، ولم يتقدم ما يكون تأكيدا ولم يتأخره » ، شرح الجزولية ٢/٧٧٣ .  
(٥) ب : فقد كان .

(٦) قال الأبهدي : « ... قد أجاز أبو الحسن الأفش فيما حكاه ابن طاهر عنه في طرز سيويه : حسبي زيدا عاقلا حسن ، وعيلاني زيدا عاقلا حسن ، وكذلك : رؤيتي عبد الله عاقلا حسنة ، وهذا على أنه يعمل بالثبوت منب ( أن والفعل ) وأبو موسى على قول الأفش مصيب بلا شك » ، شرح الجزولية ٢/٧٧٧ .

وقوله : وأقبح من ذلك الجمع بينهما في الإلغاء (١)

العلة في ذلك عند بعضهم أن فائدة المصدر إذا جمعَ بينهما التوكيد وهو أكثر موافقة للإعمال منه (٢) للإلغاء ، وهذا تعليل ضعيف (٣) ، لأن إلغاء الفعل وإن اقتضى ألا يعتمد عليه في اللفظ لا يخرج عن أن يكون محتملا عليه في المعنى ، فقد يكون الفعل غير معتمد عليه في اللفظ من جهة تأخره أو توسطه لا من جهة معناه ويكون مع ذلك معتمدا عليه من جهة معناه إذ لا تناقض بينهما .

والصواب : أنه إنما قبح الجمع بينهما في الإلغاء لأن المصدر يقوم مقام الفعل إذا ألغى ، ولا يقوم مقامه إذا أعمل كما ذكرنا (٤) ، فلذلك كان الجمع بينهما قبيحا في الإلغاء ولم يكن قبيحا في الإعمال ، لأنه إذا جمع بينهما في الإلغاء كان الجمع بين العوض والمعوض منه (٥) ، من حيث المصدر يقوم مقام الفعل في الإلغاء ولم يتم مقامه في الإعمال ، فلذلك لم يقبح الجمع بينهما في الإعمال وهذا تعليل سيئوه (٦)

وقوله : ( أعلم ) المتعدية قبل النقل إلى التين (٧)

- (١) الجزولية ١٦ب - ١٧أ ، وقوله : « والمصدر كالفعل في كل ما ذكر ولأجله يقبح الجمع بينهما ما لم يصير المصدر وأقبح ... » .  
 (٢) منه ، معادة في : أ .  
 (٣) انظر : المباحث الكاملة ٤٢١/١ ، شرح الجزولية ٧٧٤/٢ .  
 (٤) انظر ما سبق ص : ٧٠٣ - ٧٠٤ .  
 (٥) قال ابن جعفر : « ... للمصدر إنما يعمل نائبا عن الفعل ، وهو فرع عليه في العمل فلا يجمع بين فرع وأصل ونائب ومنوب » ، المشاج الجلي ١٩٤ .  
 (٦) قال - رحمه الله تعالى - : « ... قال : أظن ذلك الظن أو أظن ظني وإنما يضعف هنا إذا ألغيت لأن الظن يلغي في مواضع ( أظن ) حتى يكون بدلا من اللفظ به ، فكثر إظهار المصدر هنا كما قبح أن يظهر ما انتصب عليه سقيا ... وترك ذلك في أظن إذا كان لغوا أقوى منه إذا وقع على المصدر لأن ( ذلك ) إذا كان مصدر فإنك لا تحي به هنا ، فإذا قبح المصدر فسيجوزك بذلك أقبح لأنه مصدر » ، الكتاب ٦٣/١ - ٦٤ .  
 وعلق الأبيدي على كلام الشلوين بعد أن نقله كله قائلا : « قلت : وهذا غير مسلم ، لأنه بناء على أن المصدر لا يقوم مقام الفعل في الإعمال ، وذلك فاسد ، وما بني على الفاسد فاسد فالصواب ما قدمناه » ، شرح الجزولية ٧٧٤/٢ .  
 (٧) الجزولية : ١٧أ ، وقوله : « والمتعدي لئ ثلاثة ... » .

استظهر على ( أعلم ) المتعدية من عَلِمَ التي بمعنى عرف <sup>(١)</sup> فإنها متعدية إلى اثنين <sup>(٢)</sup> .

وقوله : اللاتي بمعنى ( أعلم ) المذكورة <sup>(٣)</sup> .

استظهر على أرى المنقولة من رأى التي بمعنى أبصر <sup>(٤)</sup> فإنها متعدية إلى اثنين ، وعلى تَبَأً وَخَبِرَ وَأَخْبِرَ إذا لم يراع فيها معنى ( أعلم ) أي إذا لم يراع / ١٤١ ب يحكم لها بحكم ( أعلم ) .

وقد كان ينبغي أن يكون لفظه هكذا لأن ما قاله يوهم ما ليس الأمر عليه ، فإنها إذا كانت غير محكوم لها بحكم المتعدية إلى واحد بنفسها وإلى اثنين بحرفي جر : الباء وعن ، وهي إذا تعدت بالباء وعن بمعنى ( أعلم ) وإن لم تكن محكوما لها بحكمها <sup>(٥)</sup> .  
وقوله : كان حكم الأول منها حكم الأول من باب كسوت <sup>(٦)</sup> .

يعني في الاقتصار عليه ، وفي ألا يلغى الفعل عنه وعن ما بعده ، كما لا تلغى كسوت عن مفعولها ، وفي ألا تعلق الفعل عنه وعن الذي بعده كما لا تعلق كسوت عن مفعولها .

وقوله : وحكم الثاني والثالث معا حكم الثاني منه <sup>(٧)</sup> .

يعني في الاقتصار عليه وفي ألا يلغى الفعل عنهما ولا يعلق ، وهذا الذي قاله هنا هو المذهب الصحيح في هذا الموضع ، وإن كان فيه خلاف لبعضهم ، فقد منع بعضهم الاقتصار على المفعول الأول <sup>(٧)</sup> وربما نسب لسيويه .

(١) انظر ما سبق ص : ٧٠١ . (٢) بعد النقل .

(٣) الجزولية : ١١٧ ، وقوله : « وأرى وثباً وثباً وأثباً وأثباً وأثباً وأثباً وأثباً وأثباً » .

(٤) انظر ما سبق ص : ٧٠١ .

(٥) نقله بتصريف يسم الأبدى من غير أن ينسبه إلى الشارح . انظر : شرح الجزولية ٧٧٥/٢ .

(٦) الجزولية : ١١٧ .

(٧) هنا هو المنسوب إلى سيويه وبه قال ابن طاهر وابن خروف وابن عصفور وينسب إلى الشلوين

أيضاً . انظر : التذليل والتكميل ١٠٩/٢ ب .

وأجاز بعضهم الإلغاء عن المبتدأ والخبر<sup>(١)</sup> ، وليس هذان المذهبان<sup>(٢)</sup> مرضيين عند المحققين .

وقوله : فتحكم منصوبها ما ذكر في منصوبي ظننت مطلقا<sup>(٣)</sup> .

يعني في ألا يقتصر على أحد مفعولها<sup>(٤)</sup> دون الآخر ، وفيما ذكر في ظننت من الإعمال والإلغاء وليس هذا الذي ذهب إليه من جواز الإلغاء في هذا الباب إذا بنيت أفعالها للمفعول به بصحيح ، لأن العلة في أن لم تلغ هذه الأفعال إذا بنيت للفاعل من كونها أفعالا مؤثرة بخلاف ظننت وبابه موجودة فيها إذا بنيت للمفعول وجودها إذا بنيت للفاعل ، فكيف توجد العلة في فعل المفعول ، ثم لا يوجد حكمها ولم يكن ذلك في فعل الفاعل دون فعل المفعول .

ولكن الذي غره من هذا المعنى ذكر سيويه أرى وهي مضارع / ١٤٢ أريت

- أما سيويه فقد صرح بأنه لا يجوز لك أن تقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة . انظر : الكتاب ١٩/١ .  
أما جواز حذف المفعول الأول والاعتصار عليه فينسب إلى المراد وابن السراج وابن كيسان . انظر : التذيل والتكميل ١٠٩/٢ ب .

وقد نص المراد على خلاف ذلك فقال : « ولا يجوز الاعتصار على بعض مفعولاتها دون بعض ، لأن المعنى يطل العبارة عنه ، لأن المفعولين ابتداء وخبر والمفعول الأول كان فاعلا ، فالزمه ذلك الفعل غيره » المقتضب ١٢٢/٣ .

(١) قال أبو حيان : « والثاني والثالث أيضا من الإلغاء والتعليق بعد النقل ما لحما قبله ، من الإلغاء بعد النقل قول الشاعر :-

وَكَيْفَ أَتَاهِي بِالْيَدَى وَوَعِيدِهِمْ      وَأَشْحَى مُلْتَابِ الْخَطُوبِ الصَّوَابِ  
وَأَنْتَ أَرَانِي أَنَّ أَشْنَعَ غَالِصِي      وَأَرْأَفَ مُسْتَكْفِي وَأَشْنَحُ وَأَجِبِ

فألفي أرى متوسطا .... ومنع قوم الإلغاء والتعليق في أعلم وأرى وأخواتها مطلقا وخص بعضهم ذلك بالمسني للفاعل وهو اختيار الجزولي ، والصحيح الجواز مطلقا للدلائل المذكورة ، التذيل والتكميل ١٠٩/٢ أ .

(٢) المذهبان هما : منع الاعتصار على المفعول الأول ، والإلغاء عن المبتدأ والخبر .

(٣) الجزولية : ١١٧ .

(٤) ب : أحدها .



التي بمعنى أظننت<sup>(١)</sup> وإن كان لم ينطق به ، فتخيل المؤلف أن باقي أفعال التعدية إلى ثلاثة نحو بنيت وأبنت وحدثت كأرى ] في ذلك .

وإنما جاز إلغاء أرى وحدها من ذلك الباب لأنها وإن كانت مضارع أريت التي بمعنى أظننت على ما ذكرناه من أنه لم ينطق بالماضي في ذلك ، فهي بمعنى أظننت ، فلما كانت بمعنى فعل غير مؤثر<sup>(٢)</sup> [ ألغيت كإلغاء سائر الأفعال غير المؤثرة .

وأيضاً فإن أريت بمعنى أظننت لم ينطق به أصلاً ، فلا ينبغي أن يجري [ أرى<sup>(٣)</sup> ] في ذلك مجرى سائر أفعال<sup>(٤)</sup> ما لم يسم فاعله من هذا الباب ، لأنه ليس شيء منها بمعنى فعل غير مؤثر .

وهذا كله إنما بنيناه<sup>(٥)</sup> على نص يقع في بعض النسخ وهو : فهذه إذا بنيت<sup>(٦)</sup> للفاعل كان حكم الأول [ منها<sup>(٧)</sup> ] حكم الأول من باب كسوت ، وحكم الثاني والثالث معاً حكم الثاني منه . وامتنع التعليق والإلغاء<sup>(٨)</sup> . ثم قال : وإذا بُنيت للمفعول فحكم منصوبها ما ذكر في منصوبي ظننت مطلقاً<sup>(٩)</sup> .

فهذا يقتضي التفرقة بين بنية الفاعل وبنية المفعول على ما قدمناه .

وسقط في بعض النسخ قوله في بنية الفاعل ، وامتنع التعليق والإلغاء ، فإن كان صحة النص هكذا فلا دليل فيه على أن مذهبه أن هذه الأفعال إذا بنيت للفاعل لا تلغى ولا تعلق ولا يمكن أن يكون معنى كلامه أن هذه الأفعال إذا بنيت للفاعل لا تلغى عن المفعول ، ويرفع بالابتداء ، كما لا تلغى كسوت عن المفعول الأول ، ويرفع بالابتداء وعن المفعول الثاني والثالث معاً ويجعلان غير المتبداً ، كما لا يجعل الثاني من باب كسوت خبر الأول ولا يمتنع إلغاؤها على وجه آخر ، وهو أن تعمل في الأول وتلغى عن الثاني والثالث .

(١) قال - رحمه الله - : وهذا باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على واحد منهما دون الآخر ، ... وتقول : أرى عبد الله أبا فلان ، لأنك لو أدخلت في هذا الفعل الفاعل وبنيت له لتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ، الكتاب ٢٠/٦ .

(٢) تكملة من : أ . (٣) أ : الأفعال .

(٤) أ : بناء . (٥) بنيت ، معادة في : أ .

(٦) هذا النص في الجزولية نسخة طاس انظر : ١٧٧ .

ويمكن أن يكون لهذا قال [ فيها <sup>(١)</sup> ] : إذا بنيت للمفعول فحكم منصوبها ما <sup>(٢)</sup> ذكر في منصوبي / ١٤٢ ب ظننت مطلقا ، أي أنه لا تفصيل في إلغائها إذا بنيت للمفعول كما فيه تفصيل إذا بنيت للفاعل ، ويكون مذهبه في ذلك مذهب من لا يجعل لكون هذه الأفعال مؤثرة تأثيرا في منع الإلغاء والتعليق وهو مذهب بعض النحويين ، فيتحصل في الإلغاء والتعليق في هذه الأفعال عن المفعولين اللذين هما مبتدأ وخبر في الأصل بقول هذا المؤلف على النص الأول ثلاثة مذاهب :-

أحدها : امتناع الإلغاء على الإطلاق وهو الذي أعول عليه .

والثاني : إجازته على الإطلاق وهو الذي يسبق إلى [ أكثر <sup>(٣)</sup> ] الأفهام .

والثالث : التفرقة بين بنية الفاعل وبنية المفعول <sup>(٤)</sup> .

وعلى النص الثاني قولان :- منعه وإجازته .

وإنما قلت : هذا لأنني لم أر التفرقة بين بناء [ الفعل <sup>(١)</sup> ] للفاعل والمفعول في هذه الأفعال في الإلغاء والتعليق إلا لهذا الرجل ، إلا ما يقتضيه كلام أبي القاسم <sup>(٥)</sup> الزجاجي فإنه ذكر نبئت وأنبتت مع ظننت وأخواتها <sup>(٦)</sup> ، وقال بعد ذلك : إن هذه الأفعال إذا ابتدأت بها نصبت مفعولين وإذا توسطت أو تأخرت جاز فيها الإعمال والإلغاء <sup>(٧)</sup> ، فذكر إلغاء نبئت وأنبتت وهما <sup>(٨)</sup> مبنيان للمفعول ، لكنه لم يذكر أنها إذا بنيت للفاعل [ لا <sup>(٤)</sup> ] تلغى ، فلو كان قد ذكر ذلك في بنائها للفاعل لكان ذلك

(١) تكملة من : أ .

(٢) ب : لا .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) هذا ما فهمه أبو حيان من كلام الجزولي . انظر قول أبي حيان السابق : ص ٧٠٧ هـ ٦ .

(٥) القاسم ، معادة في : أ .

(٦) قال الزجاجي : فعل يتعدى إلى مفعولين ولا يجوز الاختصار على أحدهما دون الآخر ، وذلك

نحو : ظننت وعلمت وحسبت وخلت وزعمت ورأيت وثبتت وأعلمت وأثبتت وما تصرف منها ، الجمل

٢٨ - ٢٩ .

(٧) قال الزجاجي - رحمه الله تعالى - : وإذا توسطت أو تأخرت جاز إلغائها واحداها كقولك : زيد

ظننت منطلقا ، الجمل ٢٩ .

(٨) ب : انهما .

القول الثالث الذي اقتضاه قول المؤلف على ما في بعض النسخ<sup>(١)</sup> ، ولا أبعد أن يكون قد قاله غيره ، وإن كنت لم أراه لكن الصحيح ما قدمته مما قلت فيه : إنه الذي أعول عليه ، ويمكن أن يكون معنى التفريق بين بنية الفاعل وبنية المفعول في التعليق والإلغاء أن فعل الفاعل لا يتأني فيه تعليقه عن الثلاثة لأن المبتدأ والخبر ليسا بخبر عن المفعول الأول ، ويكون هذا معنى قوله فيه : وامتنع الإلغاء والتعليق / ١٤٣ أ وأن ذلك يتأني في فعل المفعول فلا يكون ذلك قولاً ثالثاً<sup>(٢)</sup> ، ولكنه قول من يميز التعليق عن المفعولين اللذين هما في الأصل المبتدأ والخبر في هذا الباب لا خلاف عليه .

(١) أ : على بعض ما في النسخ .

(٢) ب : تماماً .

## « باب ما تعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية »

قوله : إلى المصدر وظرف الزمان مطلقا (١) .

يعني المبهم والمعدود والمختص (٢) .

وقوله : وظرف المكان المبهم والمعدود (٣) .

استظهر (٤) بهما على المختص (٥) .

وقوله : والمفعول له على رأي (٦) .

استظهر بهذا على رأي من يقول : إنه محذوف منه حرف الجر ، وهو مذهب سيبويه (٧) ويقتضي كلامه أنه اختار من المذهبين [ مذهب (٧) ] من يقول : إن تعدى

(١) الجزولية ١٧ ، وقوله : « تعدى الفعل أجمع بلا واسطة إلى ... » .

(٢) المصدر المبهم : ما يقع على القليل والكثير من جنسه نحو : قيام وضرب ، والمعدود : ما تدخل عليه تاء التأنيث الدالة على الأفراد نحو : ضربة وضربتين ، والمختص : ما كان اسما لنوع نحو القهقري فإنه اسم لنوع من الرجوع .

وظرف الزمان المبهم : ما يقع على قدر من الزمان غير معين نحو : حين ووقت وزمان ، والمعدود : ما له مقدار معلوم من الزمان نحو : سنة وشهر ويوم الجمعة ، والمختص : أسماء الشهور كالمحرم وصفر والأيام كالسبت والأحد ، أو مختص بالاضافة نحو : يوم الجمل أو يوم حلينة . انظر : في هذا شرح الجمل ١/٣٢٦ - ٣٢٧ .

(٣) الجزولية : ١٧ .

(٤) ب : المستظهر .

(٥) ظرف المكان المبهم : ما ليس له أقطار تحصره ولا نهايات تحيط به نحو : خلفك وأمامك ، والمعدود : ما له مقدار معلوم من المسافة نحو : ميل وفرسخ وبريد ، والمختص : ما له أقطار تحصره ونهايات تحيط به نحو : الدار والمسجد . انظر : شرح الجمل ١/٣٢٧ ، المتهاج الجمل ٩٥ ب .

قال ابن جعفر : « أما الظرف الأول من المكان وهو المختص فلم يعمد إليه الفعل فنصبه ظرفا كما نصب نظيره من الزمن ، لأنه محصره واختصاصه تنزل منزلة الأتاني وغيرهم من الجثث المنصرفة فلم يقتضه الفعل لفظا ولا معنى ، وإنما تعدى إليه المتعدي من الفعل فنصبه مفعولا به » ، المتهاج الجمل ٩٥ ب .

(٦) انظر : الكتاب ١/١٨٥ - ١٨٦ ، ٤٦٤ ، ٤٧٦ .

(٧) تكملة من : ب .

الفعل إليه بغير واسطة<sup>(١)</sup> ، واختار عند المحققين من التحويلين مذهب سيبويه ، واختياره غير مختار ولا مرضي عند المحققين بدليل أن حرف الجر لا يحذف من المفعول له إذا لم يكن مصدرا أو أن<sup>(٢)</sup> والفعل ، وأنه إذا كان مصدرا فلا يحذف حرف الجر منه أيضا إلا بشروط ستأتي<sup>(٣)</sup> ، فدل ذلك على أن الأصل في المفعول له إنما [ هو<sup>(٤)</sup> ] حرف الجر لأنه يكون به<sup>(٥)</sup> أبدا ما لم يعرض له ما يميز حذفه وسيأتي بيان ذلك في موضعه<sup>(٦)</sup> .

وقوله : والمشبه بالمفعول<sup>(٧)</sup> .

يعني الظرف المتسع فيه نحو : يوم الجمعة سرته .

وقوله : في المصدر والمعدود ما فيه هاء التانيث<sup>(٧)</sup> .

مثال ذلك : ضربته ضربة وضريتين وضربات .

وقوله : والمختص النكرة الموصوفة<sup>(٧)</sup> .

مثاله : ضربته ضربا شديدا .

وقوله : والمضافة<sup>(٧)</sup> .

مثاله : ضربته ضربا شرطي .

وقوله : والمعرفة .

مثاله : ضربته ضربا الشرط أو الضرب المعروف مني .

وقوله : والمبهم لتوكيد الفعل<sup>(٧)</sup> .

(١) هذا مذهب الكوفيين المنسوب إلى الزجاج من أن المفعول له يتصّبب انتصاب المصدر ، انظر : الإرتشاف ٢٢١/٢ ، التذيل والتكميل ١٩٥/٢ .

(٢) ب : وأن . (٣) انظر ص : ١٠٧٩ - ١٠٨٢ .

(٤) تكملة من : ب . (٥) ب : فيه .

(٦) انظر ص : ١٠٧٩ - ١٠٨٠ . (٧) الجزولية : ١١٧ .

كذا [ قال (١) ] غيبه (٢) ، وزعم بعض المتأخرين أن المصدر في قولك ضربته (٣) ضربا وقمت قياما / ٤٢٣ ب نائب مناب تكرير ضربت وقمت مرة أخرى (٤) ، والحق أن المصدر في ذلك إنما هو توكيد لما دل عليه الفعل من الحدث (٥) . وكان الذي قال بذلك غلط من قولهم : إن المصدر لتوكيد الفعل ، فلذلك قال : إنه نائب مناب تكرير الفعل كأنه أخذ الفعل هنا الفعل الذي هو قسم الاسم والحرف .

والصواب أن الفعل هنا هو اسم المعنى الصادر عن الفاعل ، وكأنهم أرادوا أن يقولوا المصدر لتوكيد لفظ الفعل ، أو لتوكيد مدلول الفعل ، أي لتوكيد اللفظ الدال على الفعل ، واللفظ الدال على الفعل الذي هو المعنى الصادر عن الفاعل هو حروف ( ضربت ) لا يَنْبِئُهُ .

وقد تقدم أن الفعل إنما يدل على الحدث بحروفه (٦) لا يَنْبِئُهُ (٧) ، وأن دلالة على الزمان (٨) إنما هي يَنْبِئُهُ (٩) ، فإنما هو مؤكد لما أعطته حروف ضربت لا لما أعطته يَنْبِئُهُ أو لا يقدر مضافا محذوفا في ذلك ، ويكون التوكيد في ذلك بمعنى التمكن للمعنى والتكرير له ، كأنه مؤكد للمعنى الذي أعطاه ضربت وقمت من الحدث لا لما أعطاه من الزمان ، أي ممكن له في نفس السامع ومكرر له .

ويدل على أن المراد بالفعل في هذا هو المعنى الصادر (١٠) عن (١١) الفاعل لا الفعل الذي هو قسم الاسم والحرف ، أو أن ذلك على حذف المضاف كما (١٢) قدمنا

(١) تكملة من : أ .

(٢) كاهن السراج في الأصول ١/١٦٠ ، وابن بابشاذ في شرح الجمل - ١٣ ، وفي شرح المقدمة المحسبة ٣٠١/٢ .

(٣) ب : ضربت .

(٤) قال الديوري : ..... فائدته مع فعله فائدة فعل متكرر تقول : قام قياما ، كأنك قلت : قام قام ، ثمار الصناعة ٢٥٧ .

(٦) ب : يقوله .

(٥) ب : الحديث .

(٨) ب : البرهان .

(٧) انظر ص : ٢٤٣ .

(١٠) ب : الظاهر .

(٩) انظر ص : ٢٠١ - ٢١٧ ، ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(١٢) كما ، معادة في : أ .

(١١) ب : من .

قوله بعد (١) ، والمختص لبيان نوعه أي لبيان نوع الفعل ، فهل الفعل هنا إلا المعنى الصادر عن الفاعل ؟ ألا ترى أن التنويع إنما هو له ، لا للزمان ، وكذلك قولهم : [ إن (٢) ] المحدود لعدد مراته إنما المراد به لعدد مرات الفعل الصادر عن الفاعل .

وقوله : مصدر في الأصل (٣) .

يعني به الاسم الذي اشتق الفعل منه وصدر عنه (٤) .

وقوله : وغير مصدر (٥) .

يريد غير (٥) مصدر في الأصل ، وإن كان قد نصب الآن نصب المصدر أي مفعولا مطلقا .

وقوله : جار عليه (٦) .

[ أي (٧) ] هو / ١٤٤ أ [ مصدر ذلك الفعل الذي تقدمه لا مصدر غير الفعل الذي تقدمه ومثاله (٧) ] كما تقدم (٨) .

وقوله : وغير جار عليه (٩) .

[ أي هو مصدر غير الفعل الذي تقدمه (٧) ] ومثاله ﴿ وَتَبَيَّنَ إِلَيْهِ تَبَيُّنًا ﴾ (١٠) .

(١) انظر ص : ٧١٣ إذ قتره بقوله : المصدر لتوكيد لفظ الفعل أو لتوكيد مدلول الفعل .

(٢) تكملة من : ب . (٣) الجزولية : ١٧٧ .

(٤) على رأي البصريين من أن الفعل مشتق من المصدر خلافا للكوفيين الذين يرون أن الفعل أصل المشتقات . انظر : الإيضاح في علل النحو ٥٦ - ٦٣ ، أسرار العربية ١٧١ - ١٧٥ ، الإنصاف ٢/٢٣٥ - ٢٤٥ ، التبيين ١٤٣ - ١٤٩ .

(٥) ب : وغير .

(٦) الجزولية : ١٧٧ ، وقوله : « فالمصدر ضربان : مصدر يلاقيه في الاشتقاق والمعنى وهو ..... » .

(٧) تكملة من : أ . (٨) انظر ص : ٧١٢ .

(٩) الجزولية : ١٧٧ ب .

(١٠) الزمّل : ٨ . تبئلا مصدر لم يجر على تبئل ، وإنما المصدر الجاري عليه هو تبئلا .

انظر : المباحث الكاملية ٤٣١/١ ، شرح الجزولية ٧٩٢/٢ .

- وقوله : ومصدر لا يلاقيه في الاشتقاق ويلاقيه في المعنى <sup>(١)</sup> .
- مثال ذلك : حبسته معنا ومن كلامهم : دعه تركا <sup>(٢)</sup> .
- وقوله : وإما كل وبعض مضامين إلى المصدر <sup>(٣)</sup> .
- مثال ذلك : ضربته ككل الضرب ، وضربته بعض الضرب .
- وقوله : وإما اسم لنوع <sup>(٤)</sup> منه <sup>(١)</sup> .
- مثاله : قعد القرفصاء <sup>(٤)</sup> ورجع القهقري <sup>(٥)</sup> .
- وقوله : وإما وصف له <sup>(١)</sup> .
- مثاله : ضربته قليلا وكثيرا وضربته أي ضرب .
- وقوله : وإما موصوف به <sup>(١)</sup> .
- مثاله : ضربته ذلك الضرب الذي تعلم .
- وقوله : وإما عدد له <sup>(١)</sup> .
- مثاله : ضربته ثلاث ضربات وقوله تعالى ﴿ فَأَجْلِبُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ <sup>(٦)</sup> .
- وقوله : وإما مضاف إليه المصدر قصدا <sup>(١)</sup> .
- مثاله : ضربته سوطا وقضيبا التقدير : ضربته ضربة سوط وضربة قضيب

(١) الجزولية : ١٧ ب .

(٢) قال ابن منظور : « وكلام العرب : دعني وخرني ويدع ويذر ، ولا يقولون : ودعك ولا وخرتك ، استغنوا عنهما بـ ( تركتك ) والمصدر فيما : تركا ولا يقال : ودعاً ولا وخرأ ، وحكماهما بعضهم : اللسان ٣٨٣/٨ ( ودع ) .

(٣) ب : اسم النوع .

(٤) القرفصاء : هو أن يجلس على كعبتيه ويلصق فخذيه بطنه ويحني يديه بضعهما على سابقه كما يحني بالثوب ، تكون يدها مكان الثوب . اللسان ٧٢٧/٧ ( قرض ) .

(٥) القهقري : الرجوع إلى الخلف . اللسان ١٢١/٥ ( قهقر ) .

(٦) تمامها : ﴿ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبْنَا ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [ النور : ٤ ] .



[ والأصل ضربة بسوط وضربة بقضيب<sup>(١)</sup> ] ثم أضيف المصدر<sup>(٢)</sup> إلى كل واحد منهما ، لتخصص الضربة<sup>(٣)</sup> به في اللفظ [ باختصار<sup>(٤)</sup> ] إذ كانت متخصصة به في المعنى ، ولذلك قدر فيه الإضافة<sup>(٥)</sup> ، وليوجد بذلك السبيل إلى حذفها ، [ وإقامة السوط أو القضيب مقامها<sup>(٦)</sup> ] بأن يكون من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه لفهم المعنى .

وقوله : قصدا أي نية .

### [ المفعول فيه ]

وقوله : في ظرف الزمان : مبهم<sup>(٧)</sup> .

مثاله : زمن ووقت وحين<sup>(٨)</sup> .

وقوله : ومعلوب<sup>(٩)</sup> .

مثاله : يوما وشهرا ويومين وشهرين<sup>(١٠)</sup> .

وقوله : وقد يكون في بعضه<sup>(١١)</sup> .

مثاله : سرت يوم الجمعة إذا كان السير في بعضه .

وقوله : وما عدا ما ذكر فهو مبهم<sup>(١٢)</sup> .

(١) تكلمة من : ب .

(٢) أ : الضربة .

(٣) ب : الضرب .

(٤) تكلمة من : أ .

(٥) ب : المضافة .

(٦) الجرولة : ١٧ ب ، وفيها : طرف للزمان ثلاثة أقسام ... .

(٧) انظر ما سبق من : ٧١١ ب .

(٨) الجرولة : ١٧ ب ، وثقله : د ثم قد يكون العمل فيه كله وقد يكون ... .

(٩) الجرولة : ١٧ ب .

مثاله : سرت وقتنا فاتفق كذا .

وقوله : ومقابله <sup>(١)</sup> .

أي : ضده .

وقوله : /١٤٤ ب ومعنى التصرف أن يجوز رفعه <sup>(٢)</sup> في موضع يجوز فيه نصبه <sup>(٣)</sup> .

يعني أن يقام مقام الفاعل إذا حذف الفاعل ، ويقع في بعض النسخ ، ومعنى التصرف أن يستعمل غير ظرف ، وهذا أحسن من الأول ، لأن الأول قد يفهم منه أن المتصرف هو ما رفع في موضع كان في الأصل للنصب ، وأن غير ذلك مما هو مرفوع لا في موضع كان في الأصل للنصب نحو : يوم الجمعة مبارك ، ونحو <sup>(٤)</sup> : أحسن الأيام يوم الجمعة غير متصرف ، والأمر ليس كذلك ، فإذا قلنا : أن يستعمل غير ظرف عم ذلك كله ، لأن الظرف عند النحويين هو ما انتصب لأنه مفعول فيه ، وهو في هذه المواضع كلها وفي الموضع الذي ذكره نحو سير يوم [ الجمعة <sup>(٥)</sup> ] غير ظرف لأنه ليس بمنصوب على أنه مفعول فيه ، فلذلك قلنا أنه أحسن من الأول .

وقوله : ومأخذه السماع <sup>(٦)</sup> .

ولم يقل ذلك في الانصراف ، وإنما قال : ومعنى الانصراف دخول الجبر والتثوين <sup>(٧)</sup> وسكت عن هذا فيه ، قال بعضهم : والأمر واحد في الظروف في انصرافها وتصرفها إنما مأخذ كل واحد منهما السماع ، ولو ذكر ذلك المؤلف فيهما لكان أجدى ، ألا ترى أنهم جعلوا غثوةً وبكرَةً علمين ممنوعين من الصرف <sup>(٧)</sup>

(١) الجزولية : ١٧ ب ، وقيله : ثم ظرف الزمان يكون منصرفاً منصرفاً ومقابله ومنصرفاً لا ينصرف ومقابله .

(٢) رفعه ، معادة في : أ .

(٣) الجزولية : ١٧ ب .

(٤) ب : وهو .

(٥) الجزولية : ١٧ ب ، وفيها : دخول التثوين .

(٦) أ : التصرف .

للتعريف والتأنيث <sup>(١)</sup> ، أردت بهما يوما بعينه ، أو لم ترد يوما بعينه والتعريف في ذلك كتعريف أسماء الأجناس <sup>(٢)</sup> نحو : أسامة وجعار <sup>(٣)</sup> ، ولم يفعلوا <sup>(٤)</sup> ذلك في ضحوة وعشيّة وعتمّة <sup>(٥)</sup> في المشهور فلم يمنعوها الصرف أصلا <sup>(٦)</sup> ، لا أردت بها يوما بعينه ولا لم ترد بها يوما بعينه <sup>(٧)</sup> .

فهذا يدلّك على أن مأخذ الصرف <sup>(٨)</sup> [ في الظروف <sup>(٩)</sup> ] أيضا السماع كماخذ التصريف ، وقد أُلحقت في بعض الأوقات بعد قوله : ومأخذ السماع في الحاشية .

وكذلك مأخذ <sup>(١٠)</sup> ما كان من نكرات أسماء <sup>(١١)</sup> ٤٥/١ أ الزمان في كونه باقيا على تنكيه مع ذلك ، أو منتقلا إلى التعريف بالسماع <sup>(١٢)</sup> أيضا .

(١) انظر في متعها الصرف : الكتاب ٤٨/٢ ، المقضب ٣/٣٧٩ - ٣٨٠ . ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٨ .

(٢) قال الزجاج : ... ( غلوة ) و ( بكرة ) جملا معرفين اسما لقطعة من يومك الذي جعلتهما له ، كما أن ( أسامة ) للأسد اسم معروف ، تقول : أتيتك غلوة يا هذا وبكرة يا هذا . ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٨ . وانظر : الكتاب ٤٨/٢ .

(٣) جعار : اسم للضيع لكثرة جرها . اللسان ٤/١٣٩ ( جعر ) .

(٤) ب : يجعلوا .

(٥) ضحوة : لا تستعمل إلا ظرفا وهي الضحى : من طلوع الشمس إلى أن يرتفع النهار وتبيض الشمس جدا . المخصص ٩/٥٢ .

العشية : آخر النهار ، وقيل : من صلاة المغرب إلى العتمة . اللسان ١٥/٦ - ٦١ ( عشا ) .  
العتمة : وقت صلاة العشاء الآخرة ، وسواء العتمة من استنجم نعيمها ، وقيل ثلث الليل الأول . المخصص ٩/٤٤ .

(٦) قال الزجاج : فأما ( ضحوة وغلدة وعشيّة ) فنكرات ، الدليل على ذلك أنك تقول : في الغلدة والعشيّة ولا تقول : في الغلوة والبكرة . ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٨ .

(٧) يريد لا أن أردت ... ولا أن لم ترد ...

(٨) ب : الظرف .

(٩) تكلمة من : ب .

(١٠) ب : مأخذه .

(١١) ب : الأسماء .

(١٢) ب : السماع .

أردت بذلك إصلاح هذا الموضع ، وهو مؤيد لهذا المعنى الذي أردناه من أن الانصراف في الظروف مأخذه السماع أيضا ، والأولى إن يقال : إن مأخذ التصرف في الظروف والانصراف القياس وذلك أن الظروف كلها إذا كان بعضها موضوعا على العموم فحقها أن يكون معناها <sup>(١)</sup> العموم فمتى كان شيء من ذلك على أصله - نعني على أصله من الانصراف - والتصرف فيما تتصرف فيه الأسماء إذ كانت الظروف لا فرق بينها وبين سائر الأسماء فحقها أن تكون متصرفة فيما تتصرف فيه الأسماء ، وتزيد [ عليها <sup>(٢)</sup> ] بانتصابها على المفعول فيه وهو الظرف .

ومتى كان شيء منها خارجا عن أصله فقد أريد به <sup>(٣)</sup> شيء بعينه ، وكان المخاطب يفهم ذلك قد خرج في ذلك عن أصل اللفظ العام في كلام العرب ، وكان اللفظ بذلك غير متمكن في الإعراب مقصورا على النصب على الظرف ، ليكون عدم تمكنه في الإعراب إشارة لعدم تمكنه في كلام العرب .

[ وينبغي أن يكون في الانصراف على أصله ، وعلى هذا جرت الظروف في كلام العرب <sup>(٤)</sup> ] إلا غلوة وبكرة فإنهما متصرفتان لا منصرفتان <sup>(٥)</sup> أريد بهما يوم بعينه ، أو لم يرد بهما يوم بعينه في أكثر كلام العرب .

والأ ( سحر <sup>(٦)</sup> ) خرجت هذه الثلاثة الألفاظ في عدم انصرافها عن هذا القياس ، والباقي باق عليه لم يخرج عنه ، فلا يعتد بهذا الذي خرج لقلته ، فعل ذلك قلنا : إن مأخذ الظروف في التصرف والانصراف <sup>(٧)</sup> القياس مجازا ومساحة ، وهذا المجاز والمساحة أولى هنا من الحقيقة لأن هذا المجاز والمساحة يوصل إلى علم الباب بقرب ، وبالحقيقة لا يوصل إلى علم <sup>(٨)</sup> ١٤٥/ب الباب ، وإنما يكون الباب بها لغة لا عربية .

(١) ب : بمعناها .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) ب : فيه .

(٤) تكملة من : أ .

(٥) ب : متصرفه لا متصرفه .

(٦) انظر في منع سحر من الصرف : الكتاب ٤٣/١ ، ٤٩ ، المتصعب ١٠٢/٣ ، ٣٣٢/٤ ، ٣٣٤ .

٣٥٦ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٩ .

(٨) علم ، معادة في : أ .

(٧) ب : الإعراب .

ويشبه أن يكون ابني قول من قال : إن مأخذ التصرف والاتصرف السماع على جعل غلوة بكرة (١) علما (٢) ، وسحر معدولا معرفة (٣) من غير وجوه التعريف (٤) .

فهذا - أعني جعل غلوة وبكرة علما وسحر معدولا معرفة (٥) من غير وجوه التعريف - هو الذي خرج عما جرى عليه أخواتها من الظروف ، وهو الذي مأخذه السماع دون سائر الباب .

وقوله : فالأول كيوم وليلة (٦) .

وهو يريد الذي هو متصرف منصرف ، وهذا ليس بشيء لأنه أطلق القول فيها وقيدته في غيرهما فيفهم من ذلك أن ما قاله فيهما على الإطلاق لا على التقييد ، وليس كذلك ، فإن يوما وليلة إذا أريد اليوم بعينه كانا غير متصرفين على ما تقدم لنا (٧) ، وكذلك قال سيبويه : « وما لا يكون فيه إلا النصب سحر عليه سحر » (٨) ، ثم قال : « إلا أن تجعله نكرة » (٩) ثم قال بإثرها وكذلك سحر عليه ليلا ونهارا إذا أردت نهارك (١٠) .

وقوله : والثاني ( غلوة وبكرة ) معيتين (١١) .

يعني أن ( غلوة وبكرة ) متصرفان غير متصرفين إلا أنه شرط في كونهما كذلك أن تكونا معيتين ، ومعنى التمعين في كلامه أن يراد باسم الزمان وقت بعينه مما يقع عليه .

(١) ب : بكرة وغلوة .

(٢) هذه هي علة منع الصرف بالإضافة إلى التأنيث . انظر ص : ٧١٨ هـ .

(٣) ب : بمعرفة .

(٤) قال المبرد : « وأما ( سحر ) فمعدول لا يتصرف ، وإنما عدل عن الألف واللام » ، المقترض

٣٥٦/٤ .

(٥) ب : بمعرفة .

(٦) الجزولية : ١٧ ب . (٧) انظر ص : ٧١٩ .

(٨) الكتاب ١/١١٥ ، وفيه : « وما لا يحسن ... » .

(٩) الكتاب ١/١١٥ .

(١٠) الكتاب ١/١١٥ ، ونحوه : « وكذلك سحر عليه ليلا ونهارا إذا أردت ليل ليثك ونهار نهارك » .

وليس هذا الذي قاله في غلوة وبكرة يصح - أعني من هذا الاشتراط - لكن غلوة وبكرة متصرفان غير متصرفين كانا معينين أو غير معينين ، لأنهما اسمان علمان لوقتین كأسماء وثعالة لهُذين الجنسین <sup>(١)</sup> ، فكما يستوي حال أسامة وثعالة في التصرف ومنع الصرف <sup>(٢)</sup> أردتهما <sup>(٣)</sup> معينين أو غير معينين فكذلك يستوي حكم ( غلوة وبكرة ) في عدم الانصراف والتصرف أردت بهما معينين من هذين الوقتين أو غير معينين إلا أن تنكرها كما تنكر الأعلام فيكونا إذ ذاك / ١٤٦ أ متصرفين منصرفين ، وإن كانا لم يستعملا إلا علمين إلا قليلا <sup>(٤)</sup> .

وهذا <sup>(٥)</sup> الذي قلناه من حكم ( غلوة وبكرة ) هو الذي قاله سيويه <sup>(٦)</sup> وغيره من المحققين <sup>(٧)</sup> وهو الأشهر من كلام العرب ، وقد قال سيويه : وبعض العرب يجعل غلوة وبكرة كعشية <sup>(٨)</sup> .

وقوله : [ وعشية <sup>(٩)</sup> ] .

يريد أن عشية إذا أردت <sup>(١٠)</sup> بها <sup>(١١)</sup> يوما بعينه فهي منصرفة غير متصرفة في

(١) انظر ما سبق ص : ٧١٨ هـ ، ١ هـ ٧١٨ هـ ٢ .

(٢) ب : التصرف . (٣) ب : أردت بهما .

(٤) قال الزجاج : وبعض العرب يجعلهما نكرة ، فيقول : أتيتك غلوة وبكرة يريد بذلك غلوة من الغلوات ، ما يتصرف وما لا يتصرف ٩٨ .

(٥) ب : وهو . (٦) الكتاب ٤٨/٢ .

(٧) كاليرد في المقتضب ٣٧٩/٣ - ٣٨٠ ، والزجاج في ما يتصرف وما لا يتصرف ٩٨ ، وابن السراج في الأصول ١٩٠/١ ، وابن الشجري في الأمالي الشجرية ١٤٥/١ - ١٤٦ ، والسهيل في نتائج الفكر ٣٨٠ - ٣٨٢ .

(٨) قال سيويه : زعم الخليل أنه يجوز أن تقول : أتيتك اليوم غلوة وبكرة تجعلهما بمنزلة ( ضحوة ) . وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يوثق به من العرب يقول : أتيتك بكرة وهو يريد الإتيان في يومه أو في عامه . الكتاب ٤٨/١ - ٤٩ .

(٩) تكملة من : ب .

وانظر الجزولية : ١٧ ب ، وقوله : غلوة وبكرة معيتين ومقابله بكيرا وسحيرا وعشاء ومساء وعسة وعشية . . . . .

(١٠) ب : أردنا . (١١) أ : بها .

(١٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير .

الأكثر ، قال ذلك سيويه (١) ، لأنه قال بعد ما ذكر هذا الذي ذكره هذا المؤلف فيها : وبعض العرب يدع التنوين في عشية (٢) .

وقوله : والمبهم ما له اسم بالإضافة إلى غيره (٣) .

هو أسماء الجهات الست ، لأنها بحسب الإضافة إلى أحوال ما تضاف إليه ، وإنما أراد أن يقول : ما له اسم بالإضافة إلى أحوال غيره .

وكذلك ينبغي أن يريد بعد قوله ما له اسم بالإضافة إلى غيره ، وما هو مثله في انبهامه على كل مكان ، وإلا كان هذا البيان المبهم ناقصا .

وقد يمكن أن يريد بقوله : ما له اسمه بالإضافة إلى غيره ، أي ما كان اسمه من جهة الإضافة إلى غيره أي ما كان اسمه مشتقا من اسم الحال التي له إذا أضيف (٤) إلى غيره .

فأمام لا بد له مما يكون له أمام ، ولذلك سمي أماما لأن ذلك الذي [ هو (٥) ] له أمام يؤمه هو . وكذلك سائر الجهات الست لا بد للوراء مما يكون له وراء ، ولليمين مما (٦) يكون له يمينا ، وللشمال مما يكون له شمالا ، ولل فوق مما يكون له فوقا ، وللتحت مما يكون له تحتا ، ويدخل في هذا المكان لأنه إنما سمي مكانا بالتمكن (٧) فيه أو بالكون فيه ( فعلا أو مفعلا ) (٨) ، وكذلك موضع بالموضوع فيه وهو التمكن فيه ، وكذلك جهة بالتوجه إليه ، وناحية بالالتحني إليه .

فإن قلت : وكذلك الدار إنما سمي [ دارا (٩) ] أن يدار فيه .

(١) انظر الكتاب ٤٨/٢ .

(٢) قال سيويه : « وأما عشية فإن بعض العرب يدع فيه التنوين كما ترك في غلوة » ، الكتاب ٤٩/٢ .

(٣) الجزولية : ١٧ ب .

(٤) ب : أضيف .

(٥) تكلمة من : ب .

(٦) أ : ما .

(٧) ب : للتسكن .

(٨) يعني أن وزن مكان فعال من مكن وتمكن ، أو مفعل من الكون .

(٩) تكلمة من : أ .

فالجواب : أن هذا يوجب أن يقال لكل مكان دار لأنه يدار فيه أيضا ، وكذلك المسجد لأنه ليس كل موضع يتسجد فيه يقال له مسجد ، وإنما الدار اسم لمكان / ١٤٦ ب على شكل مخصوص [ وكذلك المسجد اسم لمكان على شكل مخصوص <sup>(١)</sup> ] مسجد فية أو لم يتسجد .

نعم أصل التسمية فيهما بذلك ، ثم لم تبق التسمية مع ذلك ، ولكنها جعلت بإزاء الشككين المخصوصين ، وليس كذلك أسماء الجهات لأنها باقية مع أصل التسمية لم تنقل عنه .

وقوله : من <sup>(٢)</sup> هذا الباب <sup>(٣)</sup> .

يعني : باب أسماء المكان .

وقوله : إلا المتعدي من الأفعال <sup>(٤)</sup> .

مثال ذلك : هَدَمْتُ الدَّارَ وَبَنَيْتُ الْمَسْجِدَ ، ويريد أن يقول : إلا المتعدي من الأفعال ناصبا له نصب المفعول به ، وكأن أصل الكلام إلا المتعدي إليه من الأفعال ، وقد تقدم أن المتعدي إلى الشيء إنما هو اسم واقع على ما ينصبه نصب المفعول به ، ولكنه حذف إليه من الكلام لدلالة ما قبله عليه ، ولا بد أن يكون أراد هذا وإلا كان الكلام خطأ ، واقتضى أن يجوز ضربت زيدا الدار [ والمسجد <sup>(٥)</sup> ] وما أشبهه ، لأنه قد وصل إليه المتعدي من الأفعال في هذا إذ معنى التعدي في هذا الموضع - أعني في قوله : ولا يتعدي إلى المختص من هذا الباب - إنما هو الوصول بنفسه خاصة ، لا النصب نصب المفعول به لأنه إن أخذ على <sup>(٦)</sup> [ هذا <sup>(٧)</sup> ] المعنى كان خلفا لأنه يكون المعنى ولا ينصب نصب المفعول به المختص من هذا الباب إلا المتعدي من الأفعال ، أي إلا المتعدي إليه من الأفعال وهو الناصب له نصب المفعول به .

(١) تكملة من : أ .

(٢) ب : ومن .

(٣) الجزولية : ١١٨ وقيله : ولا يتعدي إلى المختص من ... .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) على ، معادة في : أ .



فيأتي معنى الكلام ولا ينصب المختص من هذا الباب نصب المفعول به إلا  
 الناصب له نصب المفعول به ، وهذا تخلف إلا أن يريد بالتعدي الوصول بنفسه كما قلنا ،  
 فيصح معنى الكلام ويكون المراد ولا يصل بنفسه إلى المختص من هذا الباب إلا  
 الناصب له نصب المفعول به ، فيبغى بذلك ألا يصل إليه بنفسه شيء ينصبه نصب  
 غير المفعول به ويكون / ١٤٧ معنى ذلك أنك لا تقول : قام زيد الدار ولا جلس زيد  
 الحانوت ولا ضربت زيدا الحمام ، ولا لقيت زيدا السوق ، وما أشبه ذلك ، فإذا كان  
 معناه ذلك كان صحيحا إذ كان ذلك هو المقصود (١) .

وقوله : ويشتمل ظرف المكان على متمكن (٢) .

مثاله : ما تقدم (٣) .

وقوله : وغير متمكن (٤) .

مثاله سيوى وسوى وسواء (٤) ووسط وبين وعند ودون (٥) .

(١) نقل هذا الكلام كله اللورقي في المباحث الكاملة ٤٤٢/١ ، وقد عزاه إلى الشلوبين ، ونقله الأبنسي  
 بنصبه من غير أن ينسبه إلى الشارح .

انظر : شرح الجزولية ٨٢٠/٢ .

(٢) الجزولية : ١١٨ .

(٣) انظر ص ٧١١ وما بعدها .

(٤) قال الجوهري : تقول : سوي وسوي وسواء أي عدل ووسط فيما بين الطرفين ، الصحاح

٢٣٨٥/٦ .

(٥) قال اللورقي : غير المتمكن ما يلزم الظرفية نحو : سوي وسواء ووسط وبين وعند ودون ،

المباحث الكاملة ٤٤٣/١ .

## [ الحال ]

وقوله : الحال تبين كيفية الموصوف في حال وجود الوصف به أو تبين الصفة في حال وجودها بالموصوف (١) .

قال بعضهم : يريد أن للحال عبارتين وهما ما ذكر (٢) ، وأجود من هذا أن الحال تكون على وجهين : تكون تبيناً لكيفية الموصوف في حال وجود الصفة له وذلك قولك جاء زيد ضاحكاً ، فضاحك تبين لكيفية الموصوف .

وتكون تبيناً للصفة في حال وجودها بالموصوف وذلك قولك : جاءني زيد مشياً فقولك مشياً تبين للصفة في حال وجودها بالموصوف ، لا تبين لكيفية الموصوف ، لأن تبين كيفية الموصوف في الحقيقة إنما هي قولك ماشياً لا مشياً (٣) ، وإن قيل ذلك في : مشياً ؛ فإنما يقال فيه بالمجاز لا بالحقيقة .

والأولى أن يقال فيه ما قلناه من أنه تبين (٤) للصفة في حال وجودها بالموصوف وهذا ذكره المؤلف على معنى الحد للحال أو الرسم له .

وكلامه - أعني الرسم أو الحد - حقه أن يكون [ قولاً (٥) ] جامعاً مانعاً أي جامعاً للمحدود مانعاً أن يدخل فيه (٦) غيره ، وهذا القول الذي ذكره المؤلف ليس كذلك ، لأنك إذا قلت : زيد قائم الآن تبين لكيفية الموصوف في حال وجود الصفة (٧) به ، وكذلك إذا قلت : جاءني رجل راكب ، كان هذا أيضاً تبيناً لكيفية هذا الرجل في حال وجود الوصف به ، ولا فرق بين قولك جاءني رجل راكب وقولك :

(١) الجزولية : ١١٨ .

(٢) قال العطار : « لما كانت الحال تأتي عنده على وجهين رسمها برسم كل واحد من الوجهين » ، المشكاة والبراس ٢١٤/١ (ف) .

(٣) قال ابن جعفر : « ... جعل المشتق منها بياناً لهيئة الجاني وقت قيام الجهي ، به ، لأن المشتق صفة للجاني في المعنى ، لا لجهته ، وجعل المصدر بياناً لهيئة الجهي وقت قيامه بالجاني ، إذ المصدر وصف للمعجم ؛ لأنه حدث مثله ، وليس وصفاً للجاني إذ الشخص لا يوصف بالحدث ، فكأن الحال عنده تارة تكون هيئة للفاعل ، وتارة تكون هيئة لفعله » ، المنهاج الجلي ١٠٢ أ .

(٥) تكملة من : ب .

(٤) ب : من التبين .

(٧) ب : الصلة .

(٦) ب : معه .

جاءني رجل راكبا ، ولذلك ضعفت الحال من النكرات لما أمكن فيها المشاكلة بالجران  
على الموصوف في الإعراب / ١٤٧ ب فضعف غير المشاكلة مع وجودها ، ولولا أن  
المعنى واحد في وصف النكرة والحال (١) منها لما ضعفت الحال [ من النكرة (٢) ]  
إذ كان كل واحد منهما يُكوّن معنى الآخر (٣) فلا يصح [ اختيار المشاكلة على ذلك  
على غيرها إنما يكون ذلك مع اتفاق المعنى (٤) ] .

وقوله : وأصله أن يكون نكرة (٤) .... إلى آخره .

مثاله : جاء زيد ضاحكا .

وقوله : وصفا لمعرفة (٤) .

كان ينبغي له أن يزيد هنا إذا كانت الحال بعد صاحبها ، لأن (٥) كون الحال  
وصفا لمعرفة إنما يشترط فيها إذا كانت بعد صاحبها لما ذكرناه من أنها إذا كانت بعد  
صاحبها وصاحبها نكرة أمكنت مشاكته ، والمشاكلة أولى من غيرها ، وأما إذا كانت  
الحال قبل صاحبها فلا يشترط فيها أن تكون وصفا لمعرفة ، بل قد يكون صاحبها معرفة  
ونكرة . لهذا قال النحويون : وإذا تقدمت النكرة عليها نصب على الحال ليفرق بين  
تقدمه وتأخره في ذلك (٦) .

فإذا كانت الحال من النكرة إذا تقدمت على صاحبها ليس فيها من الضعف  
شيء فليس حقها إذ ذاك أن تكون وصفا لمعرفة ، فكان ينبغي [ له (٧) ] أن يستظهر

(١) ب : أو الحال .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) ب : معناه .

(٤) الجزولية : ١٨ .

(٥) ب : لكن .

(٦) قال سيوطي : « هذا باب ما ينصب لأنه فيصح أن يوصف بما بعده وينى على ما قبله ، وذلك

قولك : هذا قائما رجل وفيها قائما رجل » ، الكتاب ٢٧٦/١ .

وقال السراي : « جملة هذا الباب أن يكون اسم منكور له صفة تجرى عليه ، ويجوز نصب صفته على

الحال ، والعامل في الحال شيء متقدم لتلك المنكور ، ثم تقدم صفة ذلك المنكور عليه لضرورة عرضت لشاعر  
إلى تقديم تلك الصفة فيكون لفظ الاختيار في لفظ تلك الصفة أن تحمل على الحال » ، شرح الكتاب ٢١٩/٢ .

وانظر : المقضب ١٩٢/٤ .

(٧) تكملة من : أ .

على هذا بأن يقول : وصفا لمعرفة إذا تأخرت عن صاحبها إلا أن له أن يقول : إن حد الحال أن تكون بعد صاحبها ، لأنها صفة والصفة حقها أن تكون بعد الموصوف ، وإذا كان حقها أن تكون بعد صاحبها فحقها أن تكون وصفا لمعرفة فلا احتاج الاستظهار .

وقوله : منتقلة (١) .

وهذا أيضا كذلك ليس من شرط الحال الانتقال إلا أن تكون غير مؤكدة ، فأما إذا كانت مؤكدة فقد تكون غير منتقلة كقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ [ يَبْعَثُ <sup>(٢)</sup> ] حَيًّا ﴾ (٣) وكقوله : ﴿ تُمْ وَكَيْتُمْ مُدْبِرِينَ ﴾ (٤) إلا أنها إذا كانت مؤكدة أعني الحال فليست على أصلها لأن أصلها أن تكون للتيين لا للتوكيد ، وإنما التوكيد فيها على التشبيه بغيرها على ما سيأتي (٥) ، فعل هذا يصح قوله في المنتقلة .

وقوله : ثم قد تكون معرفة في حكم النكرة (٦) .

مثاله : أدخلوا الأول فالأول أي مرتبين الترتيب المعروف لكم ، والأول هنا إنما هو وصف للترتيب المحذوف ، والترتيب مصدر / ١٤٨ واقع موقع الحال أي نائب منابه [ والحال إنما هي تبيين (٧) ] وهذا معنى قوله : « في حكم النكرة » أي : أن المصدر الواقع موقع الحال ليس بحال في الحقيقة إنما هو نائب مناب الحال ، والحال الذي نائب منابه نكرة وهو مرتبين ، ولذلك لا يوجد التعريف في الحال إلا على هذا الوجه - أعني أنه لا يوجد إلا في المصدر النائب مناب الحال نحو (٦) :

(٢) تكلمة من : ب .

(٤) التوبة : ٢٥ .

(١) الجزولية : ١١٨ .

(٣) مريم : ١٥ .

(٥) انظر ص : ٧٣٠ .

(٦) قول لبيد : ( ... - ٤١ هـ ) .

وهو لبيد بن ربيعة بن عامر بن مالك بن جعفر العامري الصحابي ، قدم على النبي ﷺ سنة وفد قومه فأسلم وحسن إسلامه ، كان شريفا في الجاهلية والإسلام ، معلونا في فحول الشعراء الجاهدين ، مات بالكوفة رحمه الله تعالى .

طبعات فحول الشعراء ١/١٢٣ ، ١٣٥ - ١٣٦ ، المؤلف والمختلف ١٧٤ ، الجزية ٢/٢٤٦ -

.... أَرْسَلَهَا الْعِرَّاكُ (١) ....

أو ما هو مقلد بتقديره نحو المثال الذي ذكرناه (٢) ، واحتيج إلى كون ذلك في حكم النكرة لأن حق الحال أن تكون نكرة حيث كانت مبينة لهيئة مبهمة ، كما كان التمييز مبينا لذات مبهمة ، وحق ما ناب منهاها وأعرب إعرابها وأغشى عنها أن يكون نكرة مثلها ، لكنه لما كان الذي ناب منهاها غير حال في الحقيقة وكانت الحال غير ممكن أن يجيء النائب في ذلك نكرة ومعرفة لما لم تكن حالا في الحقيقة لكن الأولى أن تكون نكرة لما أقيم مقام الحال ونصب نصبها فحسن أن يكون نكرة مثلها .

وقوله : ووصفا لنكرة (٣)

(١) جزء من بيت من البحر الوافر من قصيدة مطلعها :-

أَلَمْ تُلَيِّمَ عَلَى اللَّيْمِ الْخَوَالِي      بَلَسَى بِالْمَذَائِبِ فَالْقَمَالِ  
ويت الشاهد تاما :-

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَّاكُ وَلَمْ يَنْدُهَا      وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَحْسِ الدُّخَالِ  
ورواية الديوان : فأوردها ص ٨٦ .

تلثم : تلف . دمن : جمع دمنة وهي الآثار المتبقية من بحر ورماد وغيره ، الخوالي : الخالية من أهلها .  
المذائب والقفال : موضعان . انظر : شرح الديوان ٧٢ .

أرسلها : خلاها وأطلقها . العرّاك : مصدر عارك واعترك القوم : زدحوا . يندها : النود الطرد .  
يشفق : يرحم ، النصص : مصدر نصص الرجل إذا لم يتم مراده ، الدخال : أن يدخل القوى بين ضعيفين أو الضعيف بين قويين .

انظر : الخزانة ١٩٢/٣ - ١٩٣ .

الشاهد فيه : العرّاك : مصدر وقع حالا وهو عند الشارح نائب مناب الحال ، وقيل : إن العرّاك نعت مصدر محذوف وليس بحال . انظر : الخزانة ١٩٣/٢ ، وقال الفارسي : الحال الفعل الذي وقعت هذه المصادر في موضعه التقدير : أرسلها تحرك . الإيضاح العضدي ٢٠٠ .

الديوان ٨٦ ، الكتاب ١٨٧/١ ، المقتضب ٢٣٧/٣ ، معجم مقاييس اللغة ٢٩٢/٤ ، المحكم ١٦١/١ ،  
المخصص ٩٩/٧ ، ٢٢٧/١٤ ، الأمل الشجرية ٢٨٤/٢ ، المرجل ١٦٣ ، شروح سقط الزند ١٠٨/١ ، أسرار  
العربية ١٩٣ ، الإنصاف ٨٢٢/٢ ، شرح المفصل ٦٢/٢ ، ٥٥/٤ ، المشكلة والبراس ٢١٧/١ (ف) ، شرح  
الكافية ٢٠٢/١ ، المقاصد الشجرية ٢١٩/٣ - ٢٢٢ ، الخزانة ١٩٢/٣ - ١٩٤ .

(٢) فتقديره : معركة . (٣) الجرولية : ١١٨ .

مثاله : مَرَزَتْ بِمَاءٍ قَعْدَةَ رَجُلٍ <sup>(١)</sup> ، ووقع أمر فجأة ، ولم يقل في هذا كما قال في الذي قبله لم يقل ووصفا لنكرة في حكم المعرفة لأن ذلك لم يوجد أعني أنه لا يوجد [ ما كان <sup>(٢)</sup> ] حالا من النكرة لأن النكرة في معنى المعرفة ، وإنما يجب كونها من المعرفة دون النكرة لأنها إذا كانت من النكرة - أعني الوصف عنها - والوصف أولى منها لأن مع التشاكل <sup>(٣)</sup> فكان ذلك من باب الأولى <sup>(٤)</sup> [ لأن هناك ما يوجب <sup>(٥)</sup> ] .

وقوله : وجامدة في حكم المشتق <sup>(٦)</sup> .

[ مثاله : بينت له حسابه بابا بابا ، أي : مفصلا ، واحتيج في هذا إلى أن يقال : إنه في حكم المشتق <sup>(٧)</sup> ] لما كانت الحال صفة من الصفات والصفة لا تكون إلا مشتقة أو في معنى المشتقة .

وقوله : ولازمة <sup>(٨)</sup> .

مثاله : ﴿ وَيَوْمَ يَبْئُتُ حَيًّا ﴾ <sup>(٩)</sup> ولم يقل في هذه اللازمة إنها في حكم المنتقلة <sup>(٨)</sup> لأنه لا معنى للانتقال في هذا الموضع ولا في أمثاله .

فإن قلت : فكيف جاز أن تكون الحال لازمة وليست في حكم المنتقلة وحق <sup>(٩)</sup> الحال أن تكون / ٤٨١ ب منتقلة لأنها كما قلت تبين الصفة في حال وجودها بالموصوف ، وهذا معنى يخص المنقل فكان ينبغي ألا توجد الحال لازمة إلا وهي في حكم المنقل ؟ .

(١) من أمثلة سيويه قال - رحمه الله تعالى - : ... زعم يونس أن ناسا من العرب يقولون : مررت بماء قعدة رجل ، والجر الوجه ، الكتاب ٢٧٢/١ .

والمراد أن عمق الماء مقدار قعدة رجل . انظر : اللسان ٣٥٧/٣ .

(٢) تكلمة من : أ .

(٣) بين التكرتين .

(٤) ب : الأول .

(٥) تكلمة من : ب .

(٦) الجزولية : ١١٨ .

(٧) ب : المشتقة .

(٨) ب : حد .

(٩) مريم : ١٥ .

فالجواب : أن الذي يسوغ وجود الحال لازمة ليس كونها في حكم المتثقل ولكن  
أمرا آخر وهو أن الحال من جملة ما انتصب على التشبيه بالمفعول [ به <sup>(١)</sup> ] ، وقد كان  
جنس ما انتصب على المفعول على ضربين :- مؤكد وهو المصدر <sup>(٢)</sup> وغير مؤكد <sup>(٣)</sup> .  
وكان المشبه بالمفعول كله غير مؤكد <sup>(٤)</sup> [ وهو ما بقي من المفعولات فجعل  
المشبه بالمفعول كأصله مؤكدا وغير مؤكد ، فالمؤكد منه هي الحال المؤكدة ، وغير  
المؤكد ما بقي من المشبه بالمفعول وكان المشبه بالمفعول كله غير مؤكد في الأصل  
ما عدا الحال اللازمة كما كان المفعول كله غير مؤكد في الأصل ما عدا المصدر فكان  
كل واحد منهما مبينا في الأصل فجعلوا كون الحال من المشبه بالمفعول لازمة في مقابلة  
المؤكد من المفعول .

وقوله : وبعد كلام في حكم التام <sup>(٥)</sup> .

مثاله : ضربني زيدا قائما لأنه في تأويل ضربني زيدا إذا كان قائما <sup>(٦)</sup> ، ولابد من  
كون الحال بعد كلام تام ، أو ما هو في حكم التام ، لأنه مما انتصب على التشبيه  
بالمفعول وشبهه بالمفعول إنما هو من جهة كونه آتيا بعد كلام تام [ من جهة ما <sup>(٤)</sup> ] ،  
وإن لم يكن في الظاهر بعد كلام [ تام <sup>(٧)</sup> ] فلا بد أيضا للحال من أن تكون <sup>(٨)</sup> بعد  
كلام تام أو ما هو في حكمه .

(١) قال ابن بابشاذ : « فهذا أول المفعولات الخمسة المشبهة بالمفعول به وهو الحال ، وإنما كانت الحال  
مشبهة ولم تكن حقيقية لأنها تعمل فيما المعالي ، ولأنها صفة الفاعل والمفعول في المعنى » ، شرح المقدمة المحسبة  
٣١١ - ٣١٠/٢ .

(٢) يعني المفعول المطلق .

(٣) يعني باقي الفاعيل غير المفعول المطلق كالمفعول لأجله وفيه ومعنه .

(٤) تكلمة من : أ . (٥) الجزولية : ١١٨ .

(٦) هذا تقدير البصريين . انظر : الكتاب ١/١٩٩ - ٢٠٠ ، المقتضب ٣/٢٥٠ ، الأصول ٢/٣٦٠ ،

شرح التسهيل ٤٥ ب .

والكوفيون يرون أن الحال نفسها هي الخبر . انظر : الارتشاف ١/٢٥٩ ، التذكرة ٢/٤٨٨ ، منج

السالك ١/٥١ ، ٢٠٧ .

(٨) ب : تقدر .

(٧) تكلمة من : ب .

فإن قلت : كيف يكون هذا الكلام في حكم التام ؟

فالجواب : أن قولك ضربني زيدا ( إذا كان ) تريد ( إذا كان زيد ) وكان بمعنى وجد كلام [ تام <sup>(١)</sup> ] في الأصل <sup>(٢)</sup> فقولك : ضربني زيدا قائما الحال فيه في الظاهر بعد قولك : ضربني زيدا هو <sup>(٣)</sup> كلام غير تام ، ولكن الحقيقة أن الحال فيه بعد قولك : ضربني زيدا ( إذا كان ) أي إذا وجد وهذا - أعني كان زيد - كلام تام وحده ، دون <sup>(٤)</sup> أن يكون ضربني زيدا قبله ، وقد يكون أيضا : كان زيد كلاما تاما إذا <sup>(٥)</sup> وجد ضربني زيدا قبله متى كان المعنى / ٤٩ أ ضربني زيدا متى وجدته ؟ فهو أعني قائما من قولك : ضربني زيدا قائما ، وإن كان في الظاهر بعد كلام [ غير <sup>(٦)</sup> ] تام فهو في الحقيقة بعد كلام تام .

فإن قيل : فإن المتكلم بهذا الكلام لم يرد ضربني زيدا إذا كان ، إنما أراد ضربني زيدا إذا كان قائما ، فقام أيضا ليس بعد كلام تام ولا بعد كلام في حكم التام ، لأنك لو قلت : ضربني زيدا إذا كان ما قدمته لم يتم مراد القائل .

قيل : هذا فهم سوء في أن الحال لا تكون إلا بعد تمام ، ليس معناه بعد تمام مراد المتكلم ، إنما معناه بعد كلام يمكن أن يكون تاما ، وإن لم يتم فيه مراد المتكلم ، ألا ترى أن القائل : قام زيد ضاحكا . إنما مراده أن يخبر بقيام زيد ضاحكا ، فلا يتم مراده في قولك قام زيد ، فإن <sup>(٧)</sup> كان معنى كون الحال بعد تمام الكلام بعد تمام مراد المتكلم ، فليس في الدنيا حال تجمّع بعد تمام مراد المتكلم [ لأن المتكلم <sup>(٦)</sup> ] إنما مراده الإخبار بخبر مقيد بحال ، فلا يتم الكلام بالخبر دون الحال وإنما معنى كون الحال بعد

(١) نكلمة من : أ .

(٢) انظر المصادر السابقة في ص : ٧٣٠ هـ .

(٤) بيض في : ب .

(٣) ب : وهو .

(٦) نكلمة من : ب .

(٥) ب : فإذا .

(٧) ب : فلو .



تمام الكلام مجيئها بعد كلام يمكن أن يكون تاما وإن لم يتم فيه مراد المتكلم<sup>(١)</sup> .

قوله : العامل في الحال إما فعل<sup>(٢)</sup> .

يريد بذلك ما فيه لفظ الفعل ، وهو الفعل أو ما في الفعل مما يعمل عمله كاسم  
الفاعل واسم المفعول نحو : ضاحكا قام زيد ، ونحو : ضاحكا زيد قائم ونحو : ضاحكا  
زيد مضروب .

وقوله : ما لم يكن العامل فيه صلة للألف واللام<sup>(٣)</sup> .

يريد أنه لا يجوز : ضاحكا زيد القائم ، ولا زيد ضاحكا القائم ، كما يجوز  
ضاحكا زيد قائم وزيد ضاحكا قائم ، لأنه إذ ذاك من صلة الألف واللام والصلة  
لا تتقدم على الموصول<sup>(٤)</sup> .

وقوله : أو أن<sup>(٥)</sup> .

يريد أنه لا يجوز ضاحكا أن يقوم زيد يعجبني على معنى أن يقوم زيد ضاحكا

يعجبني .

وقوله : أو مصدرا<sup>(٦)</sup> .

(١) قال ابن بابشاذ : « والعلقة في مجيئها بعد تمام الكلام أنها زائدة في الخبر فينبغي أن تكون لا تأتي زائدة  
إلا بعد شيء قد تم . فإن قيل : ما تصنع بقولهم : ضربني زيدا قائما ، ونحوه من الأحوال التي جاءت ولم يتم الكلام  
على ما قبلها ؟ قيل : هذا وشبهه مقدر بالتمام ، لأن ضربني زيدا في معنى : ضربت زيدا ، أو في معنى : ضربني زيدا  
إذا كان قائما . فحذف الخبر وسد الحال سد الخبر » ، شرح المقدمة المحيية ٣١٣/٢ .

(٢) الجزولية : ١١٨ ، وفيها : إما لفظ .

(٣) الجزولية : ١١٨ ، وقوله : « ويجوز التقديم والتأخير ما لم ... » .

(٤) انظر في منع تقدم شيء من صلة الألف واللام عليها . وهو مذهب البصريين دون الكوفيين :-

اللمع ٢٦٢ ، للتصنيف ١٣٠/١ - ١٣١ ، الفرة ١٨٨/٢ ب .

(٥) ليس في النسختين اللتين اجمعتهما ، وقال اللورقي : « وفي بعض النسخ : أو أن أو مصدرا ... » .

المباحث الكاملة ٤٥١/١ .

(٦) الجزولية : ١١٨ .

يريد أنه لا يجوز : ضاحكا قيام زيد أعجبنى .

وخص الألف واللام وأن المصدر من بين سائر الموصولات والموصولات  
 ١٤٩/ب كلها في ذلك سواء <sup>(١)</sup> ، وقد كان أحسن مما قاله أن يقول : ما لم يمنع من  
 ذلك كونه صلة ؛ على أنه لو قال ذلك لم يتم كلامه أيضا ، وكان ينقصه أن يقول : أو  
 واصلا إلى صاحب الحال بحرف الجر ، ففي هذا القسم لا يجوز التقديم على العامل في  
 الحال ولا على صاحب الحال نحو : مررت بهند ضاحكة ، لا يجوز ضاحكة مررت بهند  
 ولا مررت ضاحكة بهند <sup>(٢)</sup> ، أو تكون <sup>(٣)</sup> الحال جملة في أولها <sup>(٤)</sup> الواو نحو قولك :  
 جاء زيد ويده على رأسه ، لا يجوز أن تقول : ويده على رأسه جاء زيد ، وإن كان  
 العامل فعلا ؛ لأن هذه الواو أصلها العاطفة ، فيحفظ عليها حكم أصلها ، فكما <sup>(٥)</sup>  
 أنها لو كانت عاطفة لم تتقدم على قولك جاء زيد ، كذلك إذا صيرت رابطة لا تتقدم  
 أيضا رعبا لأصلها <sup>(٦)</sup> .

وقوله : وأما معنى فلا يجوز التقديم بخلاف الظرف <sup>(٧)</sup> .

يريد به ما فيه معنى الفعل لا لفظه كاسم الإشارة والجرورات والظروف وما <sup>(٨)</sup> كان  
 مثلها في أنه لا يعمل عمل الفعل إلا في المضمرة المستتر أو التمييز نحو : خير منك ومثلك فإن <sup>(٩)</sup>

(١) قال ابن السراج : ... الصلة لا يجوز أن تقدم على الموصول لأنها كبعضه ، وذلك نحو : صلة  
 (الذي وأن) ، ، الأصول ٢٢٢/٢ .

(٢) انظر في منع تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر وفقا لجمهرة النحاة خلافا لابن كيسان :  
 الكتاب ٢٧٧/١ ، المنتصب ١٧١/٤ ، الأمالي الشجرية ١٨٠/٢ - ١٨١ ، المباحث الكاملية ٤٥١/١ ، شرح  
 الكافية ٢٠٥/١ ، الارتشاف ٣٥٠/٢ .

(٣) ب : وتكون .

(٤) ب : كما .

(٤) ب : قوله .

(٦) انظر في منع تقدم الحال إذا كانت جملة في أولها الواو وفقا للجمهور وخلافا للكسائي والقراء  
 وهشام . المباحث الكاملية ٤٥١/١ ، شرح الجزولية ٨٥٣/٢ ، شرح الكافية ٢٠٥/١ ، الارتشاف  
 ٣٥٠/١ .

(٨) ب : أو ما .

(٧) الجزولية : ١١٨ .

(٩) ب : وإن .

كان فيه ( لفظ الفعل ) (١) فحكّمه حكم هذا (٢) ، وقد كان ينبغي له أن يشير إليه ، وليس في كلامه منه شيء .

ويريد بقوله بخلاف الظرف أنه لا يجوز : زيد ضاحكا في الدار ، ويجوز : يوم الجمعة زيد في الدار (٣) .

وقوله : وتقع الجملة الفعلية موقعها (٤)

مثال ذلك : جاء عمرو وقد ضحك ونحو (٥) : جاء زيد وقد ضحك عمرو .

وقوله : والاسمية (٦)

مثال ذلك : جاء زيد يده على رأسه ومنه (٧) :-

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرَهُ وَرَفِقَهُ بِالْغَيْبِ مَا يَلْبُرِي (٧)

(١) ما بين القوسين معاد في : أ .

(٢) قال النطير : « وما امتنع الفاعل المنصوب من الفعل في الحال إذا تقدمت عليه لضعفه ، والفاعل اللفظي يضعف عمله فيما يتقدم عليه ، ألا ترى أن الفعل الذي هو الأصل في العوامل إذا تقدم مفعوله عليه جاز رفعه بالابتداء وجاز دخول حرف الجر عليه .... فإذا تأخر لم يجر رفعه ولا دخول حرف الجر عليه لقوته إذا تأخر مفعوله فيعمل فيه ، ولضعفه إذا تقدم عليه ، فإذا كان الفاعل الحقيقي يضعف عمله فيما يتقدم عليه كان العامل المنصوب أشد ضعفا فلا يعمل فيه إلا قليلا » ، المشكاة والبراس ٢١٩/١ (ف) .

(٣) انظر في هذا : المباحث الكاملة ٤٥١/١ .

(٤) الجزولية : ١١٨ . (٥) ب : ويجوز .

(٦) قول الأعشى ، وقيل : المسيب بن علس بن مالك الجماعي وهو خال الأعشى ، وكان الأعشى راوية له ، وهو جاهل لم يدرك الإسلام . انظر : الخزانة ٢٤٠/٣ .

(٧) من البحر الكامل من قصيدة مدح بها قيس بن معديكرب الكندي مطلعها :-

أَصْرَمْتُ خَيْلَ الْوَدِّ مِنْ قَسْرِ وَهَجَرْتُهَا وَرَضَيْتُ بِالْمَهْجَرِ

نصف : يريد انصف النهار والماء غامره وهو تحت الماء ، يعني الغوامس . الخزانة ٢٣٤/٣ .

الشاهد فيه : مجيء الجملة الاسمية ( الماء غامره ) حالا .

القصيدة ليست في ديوان الأعشى المطبوع ، أدب الكتاب ٢٧٨ ، الجمهرة ٨٢/٣ ، سر الصناعة ٦٤٢/٢ ، الأمالي الشجرية ١٩٠/٢ ، شرح المفصل ٦٥/٢ ، المباحث الكاملة ٤٥٣/١ ، شرح الكافية ٢١٢/١ ، المنى ٥٥٩/٢ ، ٧٠٧ ، شرح شواهد المنى ٨٧٨/٢ - ٨٧٩ ، الخزانة ٢٣٢/٣ - ٢٤١ ، شرح أبيات معنى اللبيب ٨٨/٧ - ٩٠ ، الدرر اللوامع ٢٠٣/١ .

ونحو جاء زيد والشمس طالعة .

وقوله : فإن خلت الجملة الاسمية منه <sup>(١)</sup> لزمتها واو الحال <sup>(٢)</sup> .

مثال ذلك ما ذكرناه من قولهم : جاء زيد والشمس طالعة ومن قوله : جاء زيد وقد ضحك عمرو .

وقوله : إلا والفعل ماضٍ معنى <sup>(٣)</sup> .

مثاله : جاء زيد ولم / ١٥٠/ يضحك عمرو يريد أنك لا تقول : جاء زيد ويضحك عمرو . كما لا تقول : جاء زيد وضاحكا عمرو لأن الواو إنما هي من روابط الجمل لا من روابط المفردات <sup>(٤)</sup> ، ثم حمل المضارع في ذلك على اسم الفاعل لجرهانه عليه <sup>(٥)</sup> .

[ وقوله <sup>(٤)</sup> ] : أو معنى ونظما <sup>(٦)</sup> .

مثاله : جاء زيد وقد ضحك عمرو .

وقوله : ولا تجيء الواو مع المضارع غير الماضي معنى <sup>(٧)</sup> .

أي لا تقول : جاء زيد ويضحك <sup>(٨)</sup> كما لا تقول : جاء زيد وضاحكا لما ذكرناه <sup>(٩)</sup> من أن الواو لا تربط المفردات ، ثم حمل المضارع في ذلك على اسم الفاعل لجرهانه عليه .

وقوله : إلا قليلا <sup>(١٠)</sup> .

(١) منه : أي من الضمير العائد على صاحب الحال .

(٢) الجزولية : ١١٨ .

(٣) انظر هذا في : المباحث الكاملة ٤٥٣/١ . من غير عزو إلى الشارح .

(٤) تكملة من : أ .

(٥) ب : ولم يضحك ، والصواب ما أثبتته لأن المضارع هنا ماضٍ معنى وهو يريد التحليل للمضارع غير

الماضي معنى .

(٦) انظر ما سبق من أن الواو تربط الجمل ، وحمل المضارع على اسم الفاعل .

مثاله : قمت وأصك عينه <sup>(١)</sup> ، والصواب في هذا الموضع أن الواو لم تدخل لتأكيد ربط المضارع بما قبله لما قلناه من جريان اسم الفاعل عليه فأجرى المضارع مجراه في أن لم يربط بالواو ، وإنما دخلت الواو هنا مؤكدة لربط الجملة الاسمية بما قبلها ، وأن المتبداً بعدها مضمرة والتقدير : وأنا أصك عينه <sup>(٢)</sup> لأنه قد كثر مجيء المتبداً بعد هذه الواو فجاز إضماره إذا فهم معناه .

وقوله : كان مختاراً <sup>(٣)</sup> .

أي الاختيار جاء زيد ويده على رأسه ، ولا أدري ما هذا الاختيار ، بل قولهم : جاء زيد يده على رأسه جيد جداً لأن الحال فيه مرتبطة بصاحبها بالضمير الذي فيها وعليه قول الشاعر <sup>(٤)</sup> يصف [ غائصاً <sup>(٥)</sup> ] :-

نصف النهار الماء غامره ورقيقه بالعيب ما يلدي <sup>(٦)</sup>

يريد نصف النهار عليه الماء غامره أي في هذه الحال فهذا كلام صحيح لارتباط الحال بصاحبها ، فلا أدري لأي شيء يكره <sup>(٧)</sup> حتى يختار أن يكون بالواو والحال فيه قد جاءت على ما ينبغي ، إلا أن يريد أنه بالواو مختار ، لأن الارتباط فيه أكثر منه [ في <sup>(٥)</sup> ] جاء زيد يده غلى رأسه من حيث كان الربط في قولك : جاء زيد ويده على رأسه / ١٥٠ ب بالهاء ثم وكد بالواو ، وهو في قولك : جاء زيد يده على رأسه بالهاء خاصة ، فإن كان ذلك مراده فيمكن <sup>(٨)</sup> ، ويكون [ قوله <sup>(٥)</sup> ] : إن <sup>(٩)</sup> ذلك مختار

(١) من أمثلة : إصلاح المنطق ٢٣١ ، ٢٤٩ ، المباحث الكاملة ٤٥٤/١ ، شرح الجزولية ٨٥٩/٢ .

(٢) قال الفوري : وقد جمع منهم : قمت وأصك عينه ، أي وأنا أصك ، هذا إذا كان مثنياً ، المباحث

الكاملة ٤٥٤/١ .

(٣) الجزولية : ١٨ ، وقوله : وإذا لم يجب الإتيان بالواو في الجملة الاسمية ... .

(٤) هو الأهنى أو التنيب بن علس . (٥) نكلمة من : أ .

(٦) سبق تخريجه . انظر من : ٧٣٤ . (٧) ب : أنكره .

(٨) قال ابن جعفر : الجملة الاسمية الحالية إذا كانت ذات عائد لم يجب أن يؤق بالواو معها نحو : جاء

زيد فرسه جامع ، وانطلق بكر بردوته جامع ، لكنه وإن لم يجب فهو المختار الأحسن كقولك : وفرسه جامع إذ

الضمير وإن كان رابطاً إلا أن الواو تعاضده وتظاهره على الربط ، التهاج الجلي ١٠٥ ب .

(٩) ب : لأن .

مجازاً ، لأن ذلك يوهم أنه إذا لم يكن بالواو فهو مكروه وليس فيه من الكراهية شيء فيكون المؤلف إذن إذا عبر بمختار <sup>(١)</sup> عن معنى أنه موكد الربط قد تجوز والتجوز سائغ ، فلذلك قلت : إنه يمكن أن يكون مراد المؤلف مع أن الحال بالواو كأنها أبين منها <sup>(٢)</sup> دونها ، هذا وجه عبارته عن هذا المعنى بأنه مختار وإلا فما يظهر لي وجه لاختياره سواء .

وإنما نقل هذا من الزمخشري في مفصله <sup>(٣)</sup> ، فإنه [ أعني الزمخشري <sup>(٤)</sup> ] زعم أن الاختيار في هذا النوع أن يأتي بالواو حتى إنه قال وقولهم : جاء زيد عليه جبة وشي وإنما هو على تقدير : مستقرة عليه جبة وشي <sup>(٥)</sup> ، فيظهر من هذا الكلام ضعف مجيء هذا دون واو ، فلذلك عدل إلى التقدير الذي قدره به حتى يخرج عن أن تكون الحال هنا جملة لا واو فيها وليس ذلك ضعيفاً كما يظهر من كلامه لما بيناه من أن الحال مرتبطة بصاحبها ، بل الوجهان جيدان غير أن الواو تأكيد للربط ، وكون ذلك ضعيفاً <sup>(٦)</sup> - أعني إسقاط الواو - هذا الذي يظهر من كلام الزمخشري ، لا ما تقدم لنا في تفسير كلام هذا الرجل من أنه يمكن أن يريد بكون <sup>(٧)</sup> الواو فيها مختاراً ضعف إسقاط الواو من جهة [ كون <sup>(٨)</sup> ] الكلام بالواو أشد ارتباطاً على ما تقدم لنا من تفسير ذلك ، لأن ذلك لا يقتضي أن إسقاط الواو ضعيف بل هو وجه جيد ، وإن كان غيره أجود منه .

فإن كان الزمخشري أراد ذلك الذي قلناه من التجوز في كلام هذا المؤلف ، فلأني شيء يحتاج في قولهم : جاء زيد عليه جبة وشي إلى التأويل الذي تأوله فيه ، وهو لا ضعف <sup>(٩)</sup> فيه على ما قلناه ، إذا <sup>(٩)</sup> / ٢٣٤ كان جبة وشي مبتدأ لأن ذلك - أعني

(١) ب : المختار .

(٢) ب : فيها .

(٣) ص : ٦٤ .

(٤) تكملة من : أ .

(٥) نصه : « والجملة تقع حالاً ولا تحلو من أن تكون اسمية أو فعلية ، فإن كانت اسمية فالواو إلا ما شد

من قولهم : كلمته فوه إلى في ، وما عسى أن يعثر عليه في البكرة ، وأما لقبه عليه جبة وشي ، فمعناه مستقرة عليه

جبة وشي ، الفصل ٦٤ .

(٦) ب : ضعيف .

(٧) أ : كون .

(٨) ب : الأضعف .

(٩) بداية سقط كبير في نسخة : أ ، والترقيم الآن من نسخة : ب .

كون الجملة من المبتدأ والخبر وفيها الرابط دون واو - لا يوجب أن يتأول الكلام ، ويهرب فيه من جعله مبتدأ وخبراً إلى أن لا يجعل ذلك جملة من مبتدأ ولا خبر فيها المضمر دون واو ، لأن ذلك غير مكروه ولا يهرب إلا من مكروه ، ولا يحتاج إلى التأويل إلا ما يكون فيه الكراهة إذا لم يتأول ، لكن يمكن أن يكون قصد الزمخشري هنا إلى أمر آخر ، وهو أن أبا علي الفارسي مذهب في المجرور والظرف إذا اعتمد واحد منهما أن يرتفع ما بعده به رفع الفاعل بفعله (١) ، فكان الزمخشري مذهب مذهب الفارسي ، فيقول وقولهم : جاء زيد عليه جبة وشي ليس من الابتداء ، وإذا لم يكن كذلك وكان جبة وشي مرفوعاً عليه لأنه نائب مناب مستقرة خرج عن كون هذا الكلام مبتدأ وخبراً . أو ذلك مما ينبغي أن يخرج عنه لما فيه من قبح رفع ما بعد الظرف المعتمد بالابتداء مع أن الكلام بالحال التي هي مبتدأ وخبر بالضمير دون واو ليس بين بيان الحال التي هي كذلك وفيها الواو .

فكما اجتمع في هذا الكلام الذي هو عليه جبة وشي هذان الوجهان حسن إذ ذاك أن يهرب منه إلى أن يجعل جبة وشي مرفوعة بـ ( عليه ) لنيابتها مناب مستقرة في حال اعتمادها فإن كان الزمخشري قد ذهب إلى هذا فما أساء ولقد أحسن ما شاء .  
وقوله : وفي حكم الماضي معنى أو لفظاً ومعنى (٢) .

(١) قال أبو علي الفارسي : « وإذا كان قد جاز في ضرب من القياس أن يرفع بالظرف في نحو : في الدار زيد ، مع أنه لم يجر صفة على موصوف ، وجب إذا جرت معه صفة أن يجب الرفع بها ، لأنها إذا جرت صفة كانت أذهب في باب الفعل ، وأقعد فيه منها إذا لم يجر صفة ، لأن الصفة تؤكد معنى الفعلية وتحقق الشبه » ، البصريات ٥١١/١ . وانظر الشوازيات ١٩٠ - ١٩١ .

وقد أفرد هذه المسألة باباً سماه « باب ما يرتفع بالظرف دون الابتداء » إيضاح الشعر ٢٨٧ - ٢٩٧ . واستشهد لهذه المسألة بشواهد كثيرة منها :-

وسطة كالبراع أو سرج الخيل حيناً يخسو وحيناً ينير

وعلق عليه قاللاً : ... وإن نصب ( وسطه ) على الظرف كان موضع الكاف رضمًا بأنها فاعلة بالظرف ولا يجوز أن يكون رضمًا بالابتداء .... »

إيضاح الشعر ٢٨٧ - ٢٨٨ .

(٢) في ب : معنى أو لفظاً أو معنى ، والتصويب من الجزولية : ١١٨ - ب .

أي أن الاختيار : جاء زيد ولم يضحك ، وجاء زيد وقد ضحك ، ويجوز جاء زيد لم يضحك وجاء زيد قد ضحك .

وقوله : أو مقدره <sup>(١)</sup> .

مثاله : قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُكُمْ حَصِيرَتٌ مِّنْهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> على من قدرها ها

هنا <sup>(٣)</sup> .

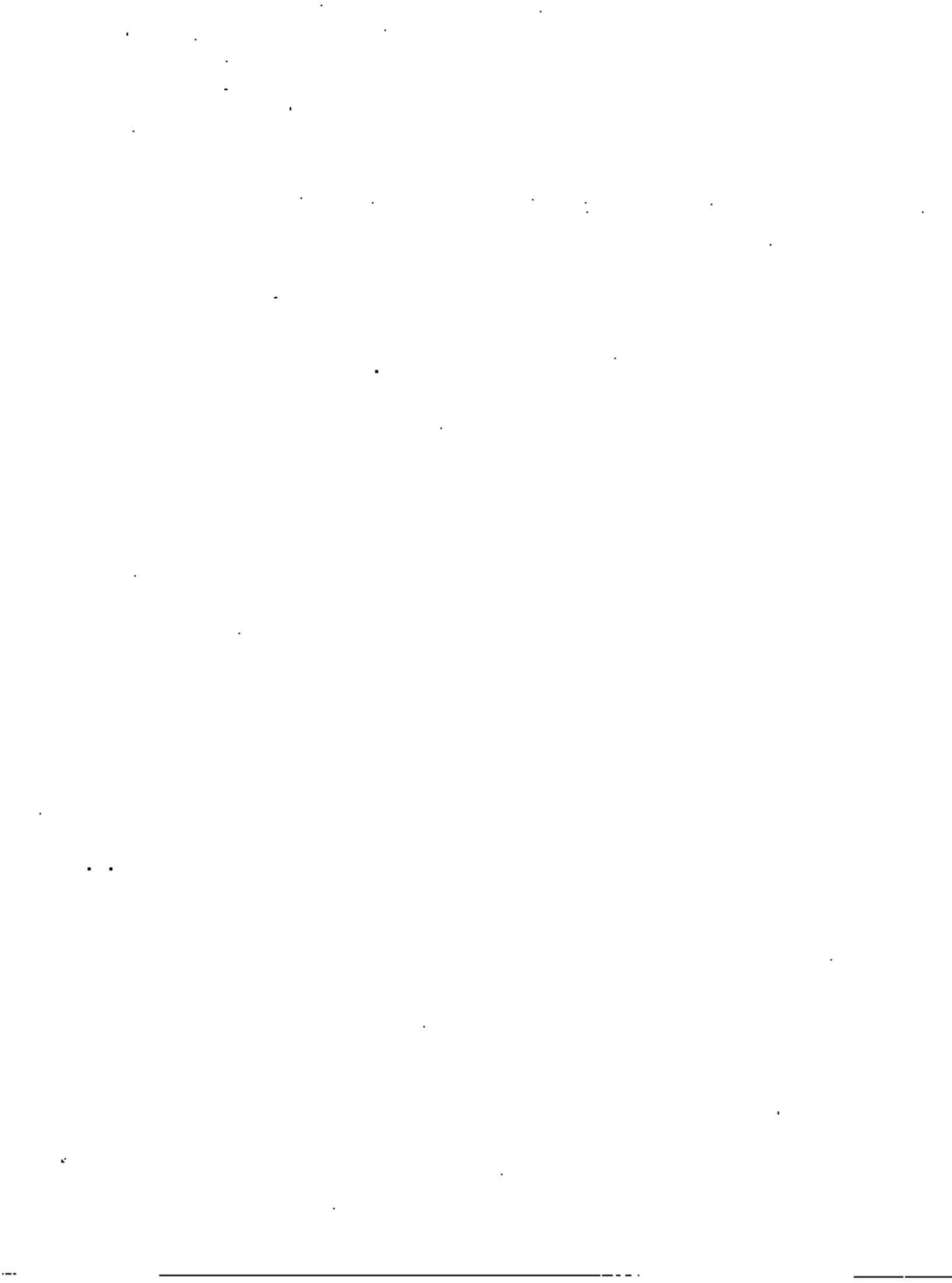
(١) الجرولية : ١٨ ب ، وقوله : لا بد من قد في الماضي لفظا ومعنى ظاهرة أو مقدره .

(٢) ﴿ ... أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ ... ﴾ [ النساء : ٩٠ ] .

(٣) ممن قدر ( قد ) هنا الفراء في معاني القرآن ٢٨٢/١ ، والزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٩٥/٢ ،

والنحاس في إعراب القرآن ٤٤٣/١ ، والمكبري في البيان ٣٧٩/١ .





## « باب الاجتهاد »

قوله : الابتداء جعل الاسم أول الكلام معنى (١)

يريد أنه لا يلزم أن يكون أول الكلام لفظاً ، وإنما يلزم أن يكون أول الكلام معنى خاصة نحو : زيد قائم ، وقائم زيد (٢)

ويريد بالكلام / ٢٣٥ ما بدأ بحده في هذا التأليف من قوله : « الكلام لفظ مركب مفيد بالوضع » (٣) ، ولا يريد أول ما يتكلم به المتكلم ، فإنهم يقولون في أبوه من قولك : زيد أبوه قائم مبتدأ وليس أول ما يتكلم به المتكلم ، لكن قوله : أبوه قائم يقال له كلام على ما حده في أول التأليف ، لأنه لفظ مركب مفيد بالوضع ، وأبوه منه أول معنى .

ومعنى قوله أولاً في المعنى أنه مخير عنه لم يعمل فيه خبره كما عمل في الخبر عنه خبره في قولك : قام زيد وضربت زيدا ، وإذا لم يعمل فيه خبره فالرتبة أن يكون الخبر عنه قبل الخبر إلا أن يمنع من ذلك [ أمر (٤) ] لفظي ، وهو ما يقتضيه العمل من تأخير المعمول عن العامل ، فلما كان الأب من قولك : زيد أبوه قائم أول كلام معنى ، وهو مسند إليه الخبر فينبغي أن يكون مبتدأ وإن لم يكن أول ما يتكلم به المتكلم . وكذلك زيد في قولنا : إنما زيد قائم وفي قولنا : ما زيد قائم وما أشبه ذلك .

وكذلك زيد في قولنا : قائم زيد وهو مبتدأ ؛ لأن قولك قائم زيد كلام على ما حده في أول هذا التأليف ، و( زيد ) منها أوله في الرتبة من حيث كان مخبراً عنه لم يعمل فيه

(١) الجزولية : ١٨ ب .

(٢) قال اللورقي : « وقد احرص بقوله : معنى عن المبتدأ المقدم عليه خبره » المباحث الكلامية ٤٥٨/١ .

(٣) الجزولية : ١ ب .

(٤) يفاض لي : ب .

والنص نقل تاماً معزواً إلى الشارح في المباحث الكلامية ٤٥٨/١ - ٤٥٩ ، شرح الجزولية ٨٦٢/٢ ،

والصواب منها .

خبر ، فهو اسم مجعول أول الكلام معنى مسند إليه الخبر ، إلا أنه يقتضي هذا الكلام أن قولنا : إن زيدا قائم وكان زيد قائما أن يكون [ زيد <sup>(١)</sup> ] في ذلك كله مبتدأ ؛ لأنه أول الخبر ، كما كان أبوه في قولك : زيد أبوه قائم أولا لخبره ، وإن لم يكن واحد منها أول ما يتكلم به المتكلم ، وهذا لم يقله أحد فكان حقه أن يزيد في وصف المبتدأ إذ قال : « الابتداء جعل الاسم أول الكلام معنى مسندا إليه الخبر » <sup>(٢)</sup> أن يقول : معرى من العوامل اللفظية .

فإن قلت : فقد ذكره بعد في قوله : « وبه يرتفع المبتدأ والخبر بشرط التعرية من العوامل اللفظية » <sup>(٣)</sup> .

فالجواب : أنه ذكره شرطا في ارتفاعه بالابتداء لا شرطا في كونه مبتدأ ، فأوهم إسقاطه من حد الابتداء إلى المبتدأ أن المبتدأ قد يكون غير معرى ، وإن لم يكن مرتفعا بالابتداء لأنه إنما شرط التعري في ارتفاعه لا في حقيقة الابتداء .

لكن عذره في ذلك أن تقول : قد علم أنه ليس في الدنيا مبتدأ إلا وهو مرفوع / ٢٣٦ لفظا أو تقديرا أو حكما على موضعه بالابتداء ، فلما شرطت التعري في كونه مرفوعا بالابتداء ، كان ذلك شرطا في كونه مبتدأ إذ لا يكون مبتدأ إلا مرتفعا بالابتداء على وجه من الوجوه التي ذكرنا .

وقوله : وبه يرتفع المبتدأ والخبر <sup>(٤)</sup> .

ليس هذا مذهب سيويه ، إنما هو مذهبه أن [ الابتداء <sup>(٣)</sup> ] يرفع المبتدأ ، والمبتدأ يرفع الخبر <sup>(٤)</sup> ، وهو الحق ، لأن الابتداء لا يطلب الخبر بالحقيقة وإنما يطلب

(١) تكملة من شرح الجزولية ٨٦٢/٢ .

(٢) الجزولية : ١٨ ب .

(٣) تكملة من شرح الجزولية ٨٦٣/٢ .

(٤) قال سيويه : « فأما الذي يبنى عليه شيء هو فإن المبنى عليه يرتفع به ، كما يرتفع هو بالابتداء .

وذلك قولك : عهد نطق منطلق ، الكتاب ٢٧٨/١ . وانظر : ٤١/١ ، ٢٠٢ ، ٢٩٢ .

المبتدأ والمبتدأ هو الذي يطلب الخير ، فتخيل من قال : الابتداء برضعهما (١) ، أن الابتداء هو الطالب لهما ، وذلك إن قيل في الابتداء إنما يقال فيه بالجاز من حيث كان يطلب المبتدأ ، والمبتدأ طالب للخير . فوهم قائل هذا القول أن الابتداء طالب للخير ، وكذلك هو ، إلا أنه بواسطة المبتدأ (٢) .

فصارت الحقيقة إذن أن الابتداء إنما يطلب المبتدأ ، والمبتدأ هو الذي يطلب الخير ، وطلب الابتداء للخير إنما هو بواسطة المبتدأ ، فإذا كان الأمر كذلك ، وكانت حقيقة الأمر أن الطالب إنما يعمل فيما يطلبه فينتهي أن يكون الابتداء يعمل في المبتدأ والمبتدأ يعمل في الخير ، وهذا قال سيويه (٣) .

وإذا كان قول من قال : إن الابتداء هو العامل فيهما قولاً مجازياً ، فينتهي أن يكون قول سيويه أولى منه من هذه الجهة ، إلا أنه انضاف إلى ذلك ما أبطله بالجملة وهو أن فيه جعل الرفع المعنوي يرفع مرفوعين ، وقد كان الرفع اللفظي لا يرفع أكثر من واحد ، فقد أدى هذا القول مع أنه مجازي إلى أمرين فاسدين وهما :-

أن يكون الرفع المعنوي أقوى من اللفظي .

وأن يكون رافع يرفع أكثر من واحد .

وذلك كله فاسد فيطل هذا القول المجازي بالجملة (٤) .

(١) هو مذهب الأعفش والرماني وينسب إلى ابن السراج والزمخشري .

انظر : المفصل ٢٤ ، التبيين ٢٢٩ ، التلوية ٢٣ ب - ١٢٤ ، الارتشاف ٢٨/٢ .

(٢) قال ابن النحاس : ... إن الابتداء عامل في المبتدأ ، وهو المبتدأ بعبارة ابن الخير ، وربما قيل : إن هذا مذهب سيويه - رحمه الله - استنباطاً وإلا فليس مصرحاً به في كتاب سيويه - رحمه الله - ، التعليق ١٢٤ .

(٣) انظر ما سبق ص : ٧٤٢ هـ ٤ .

(٤) انظر هنا في : المباحث الكاملة ٤٥٩/١ - ٤٦٠ ، شرح الجزولية ٨٦٤/٢ .

وقد أفضل الشارح باقي أقوال النحاة في رافع المبتدأ والخير ، وإنما أورد قولين هما : أن الابتداء رافع للمبتدأ والمبتدأ رافع للخير ، أو أن الابتداء رافع للمبتدأ وهما رافعاً للخير .

وقوله : والابتداء معتمد البيان (١)

أي أنه مبين لصاحب الفائدة ، وقوله في المبتدأ : إنه المعتمد لذاته هو صاحب الفائدة إذا أتيت بالكلام كله ، ولكن معتمد هذا البيان من الكلام كله المبتدأ دون الخبر .

وقوله : والخبر معتمد الفائدة (١)

أي أنه الجزء المستفاد .

وقوله في الخبر : إنه المعتمد في بيان الفائدة أي أنه ليستفاد الخبر إذا أتيت بالكلام كله ، ولكن معتمد هذا البيان - أعني بيان الفائدة من الكلام كله - الخبر دون / ٢٣٧ المبتدأ .

وقوله : منها الاعتماد على حرف نفي (١)

مثاله : ما رجل قائم .

وقوله : أو استفهام (١)

مثاله : أرجل قائم أم امرأة ؟

وقوله : أو ظرف هو الخبر (١)

مثاله : في الدار رجل ، وشرطه أن يكون الظرف معرفة ، لو قلت : في دار رجل

= وقيل : إن المبتدأ ارتفع بالشبه بالفاعل وبه قال الزجاجي ، وقيل : تراصاً أي رفع المبتدأ الخبر ورفع الخبر المبتدأ وهو مذهب الكوفيين وقيل غير ذلك .

انظر : المتعصب ١٢/٤ ، ١٢٦ ، المرجل ١١٤ - ١١٥ ، أسرار العرية ٦٧ - ٦٩ ، الإنصاف ٤٤/١ - ٥١ ، التبيين ٢٢٤ - ٢٣٢ ، شرح المفصل ٨٣/١ - ٨٤ .

(١) الجزولية : ١٨ ب .

(٢) الجزولية : ١٨ ب ، وقوله : « ويكون المبتدأ معرفة ونكرة ، فالمعرفة بلا شرط ، والنكرة بشرط

منها ..... » .

لم يجوز<sup>(١)</sup> ، وقد كان ينبغي للمؤلف أن يشترط هذا الشرط فيه ولا يطلق القول فيوهم جواز ما لا يجوز ، إلا أن عذره في أن لم يقيده بهذا التقييد أن فائدة هذا التقييد أن لا يجوز قولك : في دار رجل فله أن يقول : إن قولك . في دار رجل غير مقيد أصلا ، وليس كذلك في الدار رجل ورجل في الدار لأن هذين يمكن أن يقيدا فلم يحتاج إلى الإعلام بأن غير المقيد لا يجوز لأن من المعلوم امتناع جوازه ، وبقي المقيد الذي يمكن جوازه . فاعلم [ أن<sup>(٢)</sup> ] الجواز ما تقدم الخير فيه من ذلك ، وهو قولك : في الدار رجل ، واقتضى ذلك أن ما لا يتقدم فيه الخير وهو قولك : رجل في الدار غير جائز .

وقوله : ومنها الاختصاص<sup>(٣)</sup> .

مثاله : قوله تعالى : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ ﴾<sup>(٤)</sup> .

وقوله : ومنها العموم<sup>(٥)</sup> .

مثاله : كل أحد يموت .

وقوله : كون الكلام في معنى كلام<sup>(٥)</sup> ... إلى آخره .

مثاله : شرُّ أهرَّ ذئاب<sup>(٦)</sup> ، لأنه في معنى : ما أهر ذئاب إلا شر .

وقوله : وأن يكون في النكرة معنى الدعاء<sup>(٧)</sup> .

(١) قال الأئمة : أو ظرف أو مجرور هو الخير بشرط أن يكونا معرفتين ، فإنه إذ ذلك تقع الفائدة ، فإن كانا نكرتين لم تقع بهما فائدة مثل أن تقول : في داره رجل ، أو في دار رجل ، وإذا لم تقع في الإخبار بهما فائدة لم يجوز الكلام ، شرح الجزولية ٨٧٩/٢ . وانظر في هذا : المباحث الكاملة ٤٦١/١ .

(٢) تكملة يلهم بها السياق . (٣) الجزولية : ١٨ ب .

(٤) تمامها : ﴿ ... وَذُو أُنْحُسَيْنِكُمْ ، أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى الْكُفْرِ ، وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْحَقِّ وَالْمَغْفِرَةِ بِأَذْيِهِ وَيُنِيرُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [ البقرة : ٢٢١ ] .

(٥) الجزولية : ١٨ ب ، وبعده : ... آخر لا يخل بمعناه كون الاسم فيه نكرة .

(٦) كأنهم سمعوا هرب الكلب في وقت لا يمر في مثله إلا لسوء ، فقالوا ذلك ، أي أن الكلب إنما حمله على الهرب شر . وهو مثل يضرب في ظهور أمارات الشر وعظايله .

انظر : الكتاب ١٦٦/١ ، مجمع الأمثال ٣٧٠/١ ، المستقصى ١٣٠/٢ ، زهر الأكم ٢٢٩/٣ .

(٧) ليس في نسخة فاس ١٨ ب ، وهو موجود في التيمورية ٧٧ .

مثاله : ﴿ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> و ﴿ وَبَلِّغْ لِلْكَافِرِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup>

وقوله : جامد <sup>(٣)</sup> .

مثاله : أخوك زيد .

وقوله : ومشتق <sup>(٤)</sup> .

مثاله : زيد قائم .

وقوله : وقسم أقيم مقام شيء هو المبتدأ مبالغة في التشبيه <sup>(٥)</sup> .

مثاله : أبو يوسف <sup>(٦)</sup> أبو حنيفة <sup>(٥)</sup> والأصل أبو يوسف : مثل أبي حنيفة ثم

حذف مثل الذي هو المبتدأ مبالغة في التشبيه .

وقوله : وقد يكون معه لا فيه <sup>(٧)</sup> .

(١) وردت في عدة آيات من القرآن الكريم : الأنعام : ٥٤ ، الأعراف : ٤٦ ، الرعد : ٢٤ ، النحل :

٣٢ ، القصص : ٥٥ ، الزمر : ٧٣ .

(٢) الآية ﴿ اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَوَقَّلَ لِلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ﴾

[ إبراهيم : ٢ ] .

(٣) الجزولية : ١٨ ب وقوله : « وغير المبتدأ مفرد وجملة ، والمفرد ثلاثة أقسام : قسم هو المبتدأ ،

ويقسم قسمين جامد ... » .

(٤) أبو يوسف ( ١١٣ - ١٨٢ هـ ) .

يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري ، صاحب الإمام أبي حنيفة وتلميذه وأول من نشر مذهبه ولي

القضاء ببغداد أيام المهدي والمهدي والرشد ، له مصنفات كثيرة .

« تاريخ بغداد ١٤ / ٢٤٢ - ٢٥٥ ، وفيات الأعيان ٦ / ٣٧٨ - ٣٨٨ . »

(٥) أبو حنيفة ( ٨٠ - ١٥٠ هـ ) .

العماد بن ثابت بن زوطي الفقيه الكوفي النجفي ولاء ، سمع عطاه بن رباح وناضاً بن مولى ابن عمر ، كان

كريمًا جوادًا حسن الخلق والمنطق . أرادته المنصور حل القضاء بقرض .

« تاريخ بغداد ١٣ / ٣٢٣ - ٤٥٤ ، وفيات الأعيان ٥ / ٤٠٥ - ٤١٥ . »

أي لأنه غير مشتق (١) .

وقوله : وقد لا يكون .

يعني قولك : أبو يوسف أبو حنيفة ، دون أن يقترن به قولك : شيخه .

وقوله : وواقع موقعه هو الظرف (٢) .

مثاله : زهد أمامك لأنه أقيم مقام كائن وكائن هو المبتدأ .

وقوله : ويلزم فيه ضمير يعود على المبتدأ (٣) .

لأنه قائم مقام المشتق فتضمن الضمير الذي كان يتضمنه ، فإن قلت وكذلك القسم الذي قبل هذا نحو : زهد الأسد وأبو يوسف أبو حنيفة قد قام مقام ما / ٢٣٨ هو المبتدأ في المعنى وهو مشتق ، ألا ترى أن الخبر قد قام في ذلك مقام ( مثل ) (٤) وهو مشتق فإنه لم يتحمل هذا القائم من الضمير هنا ما كان في ما قام مقامه وتحمله هناك .

فالجواب : أن الفرق بين الموضعين أن الذي قام هناك مقام الخبر قام مقامه على معناه من غير زيادة (٥) فيتحمل من الضمير ما كان يتحمله ، والذي قام في هذا الآخر مقام الخبر قام مقامه على معناه ولكن زيادته أنه أريد به أنه هو على جهة المبالغة فتغير المعنى وجعل الثاني كأنه الأول لا مثله فلما قام مقامه على غير معناه لم يحمل من الضمير ما كان يتحمله هذا إذا قلنا : إن قولنا أبو يوسف أبو حنيفة ، بزيادة معنى أنه هو

(١) قال الأبندي : « ومثله ش - يعني الشلوين - بقوله : أبو يوسف أبو حنيفة شيخه ، وهذا كما ترى فإن قولك : أبو حنيفة شيخه مبتدأ وخبر ، والجملة في موضع خبر المبتدأ الأول فيكون هذا من قبيل الإخبار بالجملة عن المفرد ، ونحن نتكلم الآن في الخبر المفرد لا في الجملة » ، شرح الجزولية ٨٨٢/٢ .

وهذا المثال الذي أورده الأبندي عن الشارح ورد في الشرح الصغير ١٧٨ ، مثلاً به لغة الفقرة .

(٢) الجزولية : ١٨ ب .

(٣) كفا في الأصول ، ولعله أراد : مماثل .

(٤) ب : زيادته والتصويب من شرح الجزولية ٨٨٦/٢ .



مبالغة وإن لم يُقَل ذلك ، ولكن تقول : إنه معنى أصله الذي حذف منه يحمل من الضمير ما كان يتحملة ، فلك إذن هنا وجهان <sup>(١)</sup> والذي قبله ليس فيه إلا وجه واحد وهو تحمل الضمير لا غير لأنه بمعنى أصل الذي حذف منه ولا بد .

وقوله : لا بد فيها من ضمير لفظاً <sup>(٢)</sup> .

مثاله : زيد ضربته .

وقوله : أو نية <sup>(٣)</sup> .

مثال : زيد قام .

وقوله : إلا أن يكون في المعنى نفس المبتدأ <sup>(٤)</sup> .

مثاله : الجملة المفسرة لضمير الأمر والشأن ، ومثل ما جاء في قوله ﷺ :  
 « أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ وَالتَّيْبُونُ مِنْ قَبْلِي : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » <sup>(٥)</sup> .  
 وقوله : وربما حذف الضمير للعلم به <sup>(٥)</sup> .

مثاله : البُرُّ الكَرُّ <sup>(٦)</sup> بستين . أي : الكر منه .

وقوله : كما أنه ربما حذف المبتدأ مرة <sup>(٥)</sup> .

مثاله : الهلال والله ، لقوم يتراءون الهلال أي : هذا الهلال وقولك : المسك  
 والله ، إذا شممت ريحا طيبة ، أي : هي المسك .

(١) أي أن يكون متحملاً للضمير أو غير متحمل .

(٢) الجزولية : ١٨ ب . (٣) الجزولية : ١٨ ب - ١٩ أ .

(٤) أخرجه الإمام مالك قال : « عن طلحة بن عبيد الله بن كريمة أن رسول الله ﷺ قال : أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة ، وأفضل ما قلت أنا والنبيون : لا إله إلا الله وحده لا شريك له » .

« الموطأ » ١٤٣ رقم الحديث (٥٠٠) ، ٢٩٦ رقم الحديث (٩٥٥) .

(٥) الجزولية : ١٩ أ .

(٦) الكر : مكيال لأهل العراق ، مقداره اثنا عشر وسقاً ، كل وسق : ستون صاعاً . اللسان ١٣٧/٥

(كر) .

وقوله : والخيرُ أخرى (١) .

مثاله : لولا زيد لأكرمتك أي : لولا زيد موجود ، وإن كان لم ينطق بوجود استثناء عنه لكن المعنى عليه ، ألا ترى أن المعنى لولا وجود زيد ولولا أن زيدا موجود .

وقوله : وقد يلزم فيه الأصل (١) .

يعني : تقديم المبتدأ .

وقوله : إذا كان المبتدأ ضمير الشأن (١) .

مثاله : ﴿ ... هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾ (٢) .

وقوله : أو متضمنا معنى حرف له صدر الكلام (١) .

مثاله : من جاءك ؟ ومن يكرمني أكرمه .

وقوله : أو مضافا إلى ما تضمنه (١) .

مثاله : غلام من جاءك ؟ ، وغلام من يضرب اضربه .

وقوله : أو كان معه لام الابتداء (١) / ٢٣٩ .

مثاله : لزيد قائم .

وقوله : أو كان الخبر محذوفا والمبتدأ معرفة (١) .

مثاله ذلك : قوله : زيد في جواب من سأل فقال : من في الدار ؟ فيقدر الخبر

المحذوف لزيد بعده وتقول تقديره : زيد في الدار ولا تقدره قبل زيد فتقول في التقدير :

تقديره في الدار زيد لأن أصل الخبر أن يكون مؤخرا ولا دليل على تقديمه فلا ينتقل عن

الأصل إلا بدليل ، ألا ترى أنهم إذا قدروا (٣) الخبر في لولا زيد لأكرمتك كيف يقدرونه

مؤخرا ؟ فيقولون : لولا زيد حاضر لأكرمتك ولا يقدرونه مقدما فيقولون : لولا حاضر

(٢) الإخلاص : ١ .

(١) الجزولية : ١١٩ .

(٣) ب : قدموا . والصواب ما أثبت من الشرح الصغير ١٧٩ .

زيد ، لأن الخبر لما كان هنا محذوفاً والأصل فيه أن يكون مؤخراً ، لم ينبغ أن يعدل في تقديره عن الأصل إلا بدليل (١) .

وقوله : أو كانا معرفين (٢) .

مثاله : أخوك زيد أي لا يكون المقدم إلا مبتدأ ولا المؤخر إلا خبراً لأنه إن تقدم الخبر هنا التيسر تقدمه بكونه مبتدأ والمعنى في كونه مبتدأ خلاف المعنى في كونه خبراً ، فلما التيسر تقدمه بما المعنى على خلافه لم يجز (٣) .

وقوله : أو نكرتين متساويتين في الرتبة (٤) .

مثاله : خير من زيد خير من عمرو .

وقوله : بعداً (٥) .

لأنهما نكرتان تقاربان المعرفة فتكبرهما سواء ومقاربتهما للمعرفة أيضا سواء ، فلذلك قال : إنهما متساويتان في البعد من المعرفة لكونهما نكرتين وفي الدنو منها بما تخصصا به مما بعدها من المجرور وكون ذلك المخصص مما لا يجتمع مع الألف واللام (٥) .

وقوله : ودُنُوًّا (٦) .

أي أنهما لا تدخلهما الألف واللام فتخصصان مع ذلك فدنوا من المعرفة .

(١) انظر هذا في المباحث الكاملة ٤٧٠/١ ، شرح الجزولية ٩٠١/١ .

(٢) الجزولية : ١١٩ .

(٣) قال الدماميني : ... إذا قلت : زيد أخوك ، وأفضل منك أفضل مني ، فأبهم تقدم حكمت بأنه المبتدأ فإذا قلت : زيد أخوك ، فهو على تقدير أن المخاطب يعرف زيدا ويجهل نسبة الأخوة إليه ، وإذا قلت : أخوك زيد ، فعل العكس ، أي يكون المخاطب يعرف أن لك أخا ويجهل كونه زيدا ، فلو جوز التقديم مع فقدان القرينة التيسر المعنيان ، تطبيق الفرائد ٧٦٨/٢ (ر) .

(٤) الجزولية : ١١٩ ويعد « بعدا عن المعرفة » .

(٥) قال الأبيدي : « بعض أصل لأنهما ... ثم نقل كلام الشارح من غير أن يزوج إليه . انظر : شرح

الجزولية ٩٠٢/٢ .

وقوله : أو كان المبتدأ مشبها بالخير (١) .

مثاله : أبو يوسف أبو حنيفة ، وامتنع تقديم الخير هنا لأنه إذا تقدم التيس تقدمه بكونه مبتدأ ، والمعنى في كونه مبتدأ خلاف المعنى في كونه خيرا (٢) فلما التيس تقدمه بما المعنى على خلافه لم يجوز .

وقوله : وقد يخرج هذا عن أصله (٣) .

مثاله (٤) :-

إِنَّ الرِّيحَ الجَوْدَ والحَرِيفَا يَدَا أَبِي العَبَّاسِ والصُّيُوفَا (٥)

وهذا من ذهب طرقي وذلك أن ابن العرأوة يعرب الريح الجود والخريف في هذا الموضع خيرا إن لا اسمها ويعرب يدا أبي العباس اسم إن لا خيرا ويقول : إن الأصل في هذا الكلم إنما هو أن يدي أبي العباس الريح الجود والخريف والصيوف ثم قدم الريح

(١) الجزولية : ١١٩ .

(٢) قال ابن جعفر : لا يجوز تأخيره - يعني المبتدأ - عن الخير لأن هذا لفظ من الإخبار يفيد كون الخير أصلا والمبتدأ فرعاً له ، محمولاً عليه فيما له من الخاصية ، ومشبها به فيها ، فلو قدم لا قلب المعنى واحتل المقصود ، المنهاج الجلي ١١١ .

(٣) الجزولية : ١١٩ . ويعنى أنه يخرج عن أصله من تشبيه المبتدأ بالخير .

(٤) قول رؤبة .

(٥) من بحر الرجز في مدح أبي العباس عبد الله السفاح الخليفة العباسي أولها :-

يا ليت شعري عندكم حنيفا

وقد جدعنا حكم الأنوفنا

الشاهد فيه : الخروج عن الأصل من تشبيه المبتدأ بالخير . فشب الريح الجود والخريف - وحقه أن يكون خيرا مشبها به - ييدي أبي العباس وحققهما أن يكون مبتدأ مشبها بالريح ، فصار الريح مشبها بها ، فصار عنده من تشبيه الخير بالمبتدأ .

الديوان ١٧٩ ، الكتاب ٢٨٥/١ ، المقنن ١١١/٤ ، الأصول ٢٥٠/١ ، التبصرة والتذكرة ٢٠٩/١ ،

الإفصاح ١١ ، المباحث الكاملة ٤٧٠/١ ، شرح الجزولية ٩٠٣/٢ ، المشكاة والنبراس ٢٣١/١ (ف) ،

المقاصد النحوية ٢٦١/٢ - ٢٦٣ ، مع الهوامع ٢٨٩/٥ ، الدرر اللوامع ٢٠٠/٢ .

الجود والخريف الذي هو خير إن على اسمها الذي هو يدي أبي العباس ، فلما ولي الخير إن نصب لأن إن تنصب ما يليها ولما تأخر يدا أبي العباس عن المنصوب ارتفع وقد كان أصله النصب <sup>(١)</sup> ، [ <sup>(٢)</sup> المؤلف - رضي الله عنه - بين النصين ولا يجمع بينهما ، وليس بخارج في التحقيق وإن كان ابن الطراوة قد قال كما قلت ، إذ زعم أن الربيع خير إن ويذا أبي العباس هو اسم إن فقيل : كيف نصبت خير إن ورفعت اسمها ؟

فقال لأن إن لا ترفع ما يليها ولا تنصب <sup>(٣)</sup> ما يتأخر عن اسمها ، وإنما يكون ما يليها منصوباً وما يتأخر عن اسمها مرفوعاً ، فلما قدم فيها الخير وأخر الاسم لضرورة نصبت ما يليها الذي هو الخير في الأصل ورفعت ما تأخر عنها الذي هو الاسم في الأصل <sup>(٤)</sup> .

فيأتي كلام المؤلف هذه المقدمة منطقياً على مذهب ابن الطراوة في هذا الموضع كما كان أيضاً كلامه في أول هذا التأليف في قوله : كل جنس قسم .... الفصل في أحد تأويليه وهو التأويل الذي / ٢٤٠ يقال فيه : إن مراده بالفصل تخطئة أبي القاسم في قوله : أقسام الكلام ثلاثة منطقياً على قول ابن الطراوة <sup>(٥)</sup> - رحمه الله - .

وقول ابن الطراوة في قوله :-

إن الربيع الجود والخريف ..... البيت <sup>(٦)</sup> .

(١) انظر : الإصحاح ١١ . (٢) كلمتان غير واضحتين في الضبوط .

(٣) ب : ترفع وكتب فوقها ( كذا ) . والصواب ما أثبتته .

(٤) هذا هو مؤدى كلام ابن الطراوة إذ تحدث عن قول الشاعر :-

فليت كخافاً كان خيراً كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرثوي

فقال : فلما أولي الخير ليت نصبه لأنه حرف نصب يلزم عمله كالباء في ﴿ كَتَمْتُ بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾ يتعمد

ما أوليتها ولا يتعمد عملها ، وإن كان ما بعدها غير مضاف إليه ، وإنما هو بحسبه يحدث عنه ورفع الاسم على جهة

المعاقبة بينهما ، الإصحاح ١٠ ب .

(٦) سبق تخريجه ص : ٧٥١ هـ .

(٥) انظر ص ٢٠٤ - ٢٠٥ .

ليس بشيء لأنه زعم فيه أن ( إن ) تنصب الخبر وترفع الاسم ، وهذا غير المعروف في كلامها وزعم فيه أيضا ، أن ( إن ) يتقدم خبر اسمها عليها ، ويتأخر اسمها عن خبرها ، فيتنصب الخبر إذا تقدم ويرفع الاسم إذا تأخر وهذه كلها دعاوى (١) ادعاها ، لا يوجد خبر إن متقدما على اسمها فكيف يدعي مع ذلك نصب خبر إن بها إذا تقدم ورفع اسم إن بها إذا تأخر ، هذا قلب ما الوجود عليه وادعاء قلب ما الوجود عليه غاية الجراءة والحماسة إذا لم يكن عليه دليل ، فقال هو : إن الدليل عليه المعنى وهو أن الغرض تشبيه يدي أبي العباس بالخريف والصيوف ، لا يشبه الربيع الجود والخريف والصيوف بيدي أبي العباس (١) ، قلنا : أن تقول له من كلام العرب المبالغة في التشبيه بأن قلب المشبه مشبها به والمشبه به مشبها كقوهم (٢) :-

وَرَمَلِ كَأَوْرَاكِ الْعَدَارَى قَطَعْتَهُ (٣) ... ..

(١) قال ابن الطرلوة : شبه يديه بالغيث ولم يشبه الغيث بيديه ، الإصحاح ١١١ .

(٢) القائل هو : ذو الرمة ( ٧٧ - ١١٧ هـ ) .

أبو الحارث غيلان بن عقبة بن نيس العنوي ، أحد عشاق العرب المشهورين ، وصاحبه مئة المقربة شيب بها كثيرا . والرمة : قطعة من الخيل الخلق ، قيل : إن مئة لقيته بذلك . قال عنه حماد الراوية : ذو الرمة أحسن أهل الإسلام تشبيها ، وما أحر القوم ذكره إلا لحدائقه وأنتهم حسنوه .

طبقات فحول الشعراء ٥٣٤/٢ ، ٥٤٩ - ٥٧٠ ، وفيه الأعيان ١١/٤ - ١٧ ، الخزانة ١/١٠٦ -

٥١١٠ .

(٣) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

أَلَمْ تَسْأَلِ الْيَوْمَ الرَّسُومَ الْتَوَارِسُ بِحُزْوَى وَخَلَّ قَدْرِي الْقَفَارُ التَّسَابِسُ

وعجز البيت :-

... .. إِذَا جَلَّتْهُ الْمُظْلِمَاتُ الْحَسَابِسُ

الرسوم : جمع رسم وهو الأثر . وقيل : بقية الأثر . اللسان ٢٤١/٢ ( رسم ) .

التوارس : من درس الشيء إذا عفا أثره ودرسته الريح أي محته . اللسان ٧٩/٦ ( درس ) . حزوى :

موضع . القفار : من القفر وهو الخلاء من الأرض . اللسان ١١٠/٥ ( قفر ) . التسابيس : البر القفر الواسع

٢٩/٦ ( بسيس ) . أوراك : الورك ما فوق الفخذ . اللسان ٥٠٩/١٠ ( وراك ) . جللته : جلال كل شيء ،

نظاؤه اللسان ١١٩/١١ . الخناس : جمع خندس وهو الليل الشديد الظلمة . اللسان ٥٨/٦ ( خندس ) .

الشاهد : شبه الرمل بأوراك العنبرى تشبيها مقلوبا وحقه أن يشبه الأوراك بالرمل .

( ٤٨ - شرح للغة الجوهية للكفر )

وهأن يسلك هذا المسلك هنا ، ويجعل المشبه الذي هو يدا أبي العباس مشبها به ويجعل الريح الجود والخريف الذي هو مشبها به مشبها بمشي الوضع على ما الوجود عليه من أن لا يتقدم خبر إن على اسمها ولئلا ينتصب أبدا خبرها ويرتفع اسمها ، وعلى ما قلت فابن الطراوة يقلب الوجود هو عليه ، وأن لا يكون التأويل إلا تأويلنا الذي لا يقلب الوجود عما هو عليه ، هذا لو كان معناه ومعنانا واحدا لكان ينبغي أن يكون تأويلنا أولى من تأويلك لأن تأويلنا لا يقلب الوجود عما هو عليه ، وتأويلك يقلب الوجود عما هو عليه بمجرد الدعوى وأما إذا كان معنانا الذي هو قلب التشبيه ، وتصوير المشبه مشبها به والمشبه به مشبها بأبلغ في المعنى ، فينبغي أن يكون تأويلك الذي تأولته مع تأويلنا الذي تأولناه الضلال مع الهدى <sup>(١)</sup> ، وكذا لا ينبغي أن يلتفت مع وجود الهدى ، كذلك لا ينبغي أن يلتفت تأويلك مع تأويلنا أصلا [ لأنه <sup>(٢)</sup> ] يدعى في شيء ما ليس في كلامها <sup>(٣)</sup> مع إمكان جملة على كلامها بوجه صحيح ليس فيه تكلف كثير .

وقوله : ٢٤١/ أو كان مخبرا عنه بفعله <sup>(٤)</sup> .

مثاله : زيد قام .

وقوله : وربما استجيز خروج هذا على أصله في الكلام وهو ضعيف <sup>(٥)</sup> .

نحو : قاما أخواك على أن الألف ضمير زعم المؤلف أن قاما أخواك ، أخواك فيه مبتدأ وقاما خبر مقدم والألف فيه ضمير ، وهذا وإن كان قد قال به غيره <sup>(٥)</sup> فينبغي

= الديوان ١١٣١/٢ ، الكامل ١٠١٣/٢ ( اللالي ) ، الخصائص ٣٠٠/١ ، ١٧٦/٢ ، ١٧٧ ، شروح سقط الزند ٢٠٦/١ ، سبط اللالي ٤٤٣/١ ، المباحث الكاملة ٤٧١/١ ، شرح الجزولية ٩٠٣/١ ، اللسان ٥٠٩/١٠ ( ورك ) ، الخزانة ٤٤٤/١ .

(١) انظر رد الشرح على ابن الطراوة في حواشيه على الإصحاح ١١١ .

(٢) طلست في : ب .

(٣) أي كلام العرب . (٤) الجزولية : ١١٩ .

(٥) كالصيرى . انظر : البصرة والتذكرة ١٠٨/١ ، وابن السيد . انظر : إصلاح الخلل ٣٩ .

ألا يقال : وإنما ينبغي أن يكون على ما تقدم من أن أخواك فاعل والألف علامة ، لأن  
 الفاعل مثنى لضعف قياس ذلك من جهة ما فيه من إخراج الألف عن أصلها من  
 الاسمية إلى الحرفية <sup>(١)</sup> ، وقد قال المؤلف : إن هذا الكلام ضعيف فلا ينبغي أن تحمل  
 إلا على وجه يضعف قياسه ، وأما ما قاله المؤلف فليس فيه وجه يضعف قياسه ، فكان  
 ينبغي أن لو كان عليه أن يكثر الكلام به ، فلما لم يكثر الكلام به ، وضعف دل على  
 ضعف قياسه ، اللهم إلا أن يكون ضعفه من جهة مجيء المثنى على غير المفرد ، وذلك  
 أن قولك : قام زيد إذا تقدم الفعل على الاسم لا يكون إلا من باب الفعل والفاعل ،  
 فكذلك مشاه لا ينبغي أن يكون إلا من باب الفعل والفاعل ، وإذا قلنا : قاما أخواك ،  
 على ما قاله المؤلف من أن الأخوين <sup>(٢)</sup> مبتدأ وقاما خير مقدم عليه لم يكن من باب  
 الفعل والفاعل ، إنما يكون من باب المبتدأ والخبر فلا تكون التثنية على حد الإفراد ،  
 فيكون الضعف الذي يلحق هذا من جهة مجيء التثنية فيه على غير حد الإفراد ، وحق  
 التثنية أن تجرى على حد الإفراد ، فلما لم تجر التثنية في هذا على الإفراد وكان الاسم  
 الذي بعد الفعل في الإفراد فاعلا والفعل فيه خال من ضمير لا موضع له من الإعراب  
 في أصله وهو في التثنية ليس بفاعل - أعني الاسم الذي بعد الفعل في قولك : قاما  
 الزيدان ، إنما هو مبتدأ والفعل المتقدم خال من الضمير ، لكن فيه ضمير وهو فاعل  
 والفعل والفاعل الذي قبله في موضع رفع خبر عن الاسم المتأخر ، فلم تأت التثنية في  
 ذلك على حد الإفراد ، وحد التثنية أن يجري على حد الإفراد ، فلما لم تجر عليه خرجت  
 التثنية والإفراد في ذلك عن أصلها فلذلك يشكل <sup>(٣)</sup> ٢٤٢/ هذا القول - أعني قول  
 من قال - قاما الزيدان على أن الزيدتين مبتدأ وقاما قبله خير .

وقد ذكر الناس فيه وجهها ثالثا وهو أن يكون الألف في قاما إضمارا قبل الذكر  
 يفسره ما بعده ، والزيدان بعده بدل منه <sup>(٤)</sup> ، ينبغي أن يكون هذا الكلام على هذا

(١) انظر ما سبق ص : ٥٨٧ - ٥٨٨ .

(٢) ب : الزيدتين ، والصواب ما أثبتته .

(٣) غير واضحة في : ب .

(٤) انظر ما سبق ص : ٥٨٨ هـ ٧ .



الوجه أظهر شذوذاً من الوجهين قبله ، لأن العرب غير هؤلاء لا تميز الإضمار في كلامها قبل الذكر إلا في مواضع خمسة لا تتعداها وهي :-

ضمير الأمر والشأن في أبوابه الذي هو الابتداء والخبر إذ أصله ذلك .

والضمير المفسر بالمتصوب في باب نعم ونعم ، وفي باب رب ، والإضمار قبل الذكر في باب الأعمال عند إعمال الفعل الثاني في المفعول وطلبه الأول فاعلاً (١) .

والذين قالوا : قاما الزيدان وقاموا الزيدون على أن تكون الواو إضماراً قبل الذكر والاسم بعد ذلك بدل منه قد أضمرنا قبل الذكر في غير الأبواب الخمسة التي أجمعت العرب على أن لا يضر قبل الذكر إلا فيها ، فخرجوا بذلك عن ما اجتمعت العرب عليه في الإضمار قبل الذكر وشذوا فيه عن إجماع العرب ، فلذلك كان هذا الوجه أظهر الوجوه الثلاثة (٢) في الشذوذ كما قلنا .

وقوله : إذا كان مفرداً فيه معنى الاستفهام (٣) .

مثاله : أين زيد ؟ وكيف عمرو ؟ .

وقوله : أو كان ظرفاً لا مسوغ للابتداء .... إلى آخره (٤) .

مثاله : في الدار رجل ، واستظهر بقوله : لا مسوغ ... إلى آخره على مثل قوله : عليكم سلام وهم ويل وأن هذين المتبدين يجوز تقديمهما وإن كان خبرهما ظرفاً مقدماً كقولك : في الدار رجل لأن فيهما ما يسوغ الابتداء بهما ، وهو ما فهمنا من معنى الدعاء .

(١) انظر مواطن الإضمار قبل الذكر في : الكتاب ٣٠٠/١ ، المقضب ١٤٢/٢ - ١٤٣ ، الأصول ٤٦٥/١ ، شرح المفصل ١٠٩/٣ - ١١٨ ، السهيل ٢٨ ، شرح الكافية ٥/٢ - ٦ ، المساعد ١١٣/١ .

(٢) يعني أن الألف في ( قاما ) إضمار قبل الذكر و ( الزيدان ) بدل منه .

(٣) الجزولية : ١١٩ ، وقيله : « وقد يلزم إخراج الخبر عن أصله وذلك ... » .

(٤) الجزولية : ١١٩ ، وبعده : « ... بالنكرة سوى تقديمه عليها » .

وقوله : أو كان المبتدأ متصلاً بضمير <sup>(١)</sup> ... إلى آخره .

مثاله : على التمرة مثلها زيتاً وفي الدار ساكنها .

وقوله : أو كان المبتدأ أن المفتوحة وما عملت فيه <sup>(٢)</sup> .

مثاله : عندي أن زيتاً منطلق .

وقوله : أو كان الخبر محذوفاً والمبتدأ نكرة <sup>(٣)</sup> ... إلى آخره .

وهذا عند بعضهم كقولك : رجل في جواب من قال : من في الدار ؟ لأن تقديره في الدار رجل ولا يقدر : رجل في الدار ؛ لأنه لا مسوغ للابتداء بالنكرة ، وهذا مبني على [ أن <sup>(٤)</sup> ] ما قدمه من شروط الابتداء / ٢٤٣ بالنكرة هي شروط الابتداء بها خاصة ، ولا يمتنع عندي أن يتبدأ هنا بالنكرة فقول : رجل في الدار في تقدير الخبر لرجل في قولك في جواب من قال : من في الدار ؟ إذا قلت في جوابه : رجل ، بل لا ينبغي أن يجوز غيره فلا يجوز أن تقدر الخبر في رجل إذا قلته في جواب من قال : من في الدار ؟ مقدماً فيقول : في الدار رجل ، وإنما يقدره مؤخرًا بعد المبتدأ ، فيقول : رجل في الدار لأن أصل الخبر أن يكون مؤخرًا والابتداء بالنكرة في الاستفهام جائز <sup>(٥)</sup> ، وكذلك يجوز الابتداء بها في جواب الاستفهام وبعض ذلك هنا أن الجواب ينبغي أن يكون على حد السؤال في الابتداء قبل الخبر ، فإذا كان الابتداء بالنكرة قبل الخبر هنا جائز فلا ينبغي أن يكون هذا المثال مثال هذا الموضع لما ذكرناه من أن الابتداء بالنكرة فيه قبل الخبر جائز .

ولكن الذي ينبغي أن يكون مثاله قولك : الإنسان نوعان : رجل وامرأة إذا كان

(١) الجزولية : ١١٩ ، وبهذه : ... يعود على شيء في الخبر .

(٢) الجزولية : ١١٩ .

(٣) تكملة من الشرح الصغير ١٨٤ .

(٤) قال الأبيدي : لأن الابتداء بالنكرة هنا قد نص عليه النحويون ؛ لأنه في جواب الاستفهام ، والاستفهام يتبدأ فيه بالنكرة ، فكذلك ما هو جواب له ، ولأن جنس الجواب أن يكون مطابقاً للسؤال ، والسؤال مبني فيه بالنكرة ، فكذلك جوابه ، شرح الجزولية ٩١٠/٢ .

قولك رجل وامرأة مرفوعا بالابتداء ، فإن الخبر هنا محذوف وتقديره : منها رجل ومنها  
امرأة ولا تقدره : رجل منها وامرأة منها لأنه لا مسوغ للابتداء في هذا التقدير  
بالنكرة (١) .

(١) نقل هذا الكلام معزوا إلى الشارح اللوري في المباحث الكاملة ٤٧٤/١ .

## باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره

قوله : تناول ضميره (١) .

مثاله : زيدٌ قام .

وقوله : الملابس لضميره (٢) .

مثاله : زيدٌ قام أبوه .

وقوله : كان تناوله له بواسطة (١) .

مثاله : زيدٌ ذهبَ به وذهبَ بأبيه .

وقوله : أو بغير واسطة (١) .

هو كما تقدم .

وقوله : وحيل بين الاسم والفعل بحرف لا يعمل ما بعده فيما قبله (٣) .

يريد كأدوات الاستفهام وأدوات الشرط ولام الابتداء وما النافية وذلك قولك : زيدٌ

هل ضربته ؟ ، وزيد هل ضربتَ أباه ؟ وزيد هل مررت به ؟ وزيد هل مررت بأبيه ؟ (٤) .

وقوله : فإن كان قبل الاسم حرف لا يليه إلا الفعل فالتصيب (٥) .

مثاله : إن زيدا ضربته ضربك .

(١) الجزولية : ١٩ ب ، وقوله : إذا ذكر اسم وذكر بعده فعل ... .

(٢) الجزولية : ١٩ ب ، وبعده : مرفوعا ... .

(٣) الجزولية : ١٩ ب ، وبعده : واجب الرفع .

(٤) قال ابن عصفور : هذا ما لم يدخل على الفعل حرف من حروف الصفور وهي : ما النافية وأدوات الاستفهام وأدوات الشرط وأدوات التحضيض وإن ولام الابتداء ولام القسم أو يقع صلة الموصول أو صفة لموصوف فإن دخل عليه شيء مما ذكرنا ، أو وقع في الموضعين اللذين ذكرنا لم يجز إلا الرفع على الابتداء وذلك قولك : زيد ما ضربته وزيد أضربته ؟ ... ، شرح الجمل ١/٣٦٣ .

وانظر هنا في : المباحث الكاملة ١/٤٧٧ ، شرح الجزولية ٢/٩٢٢ - ٩٢٣ ، المشكاة والنبراس

٢٣٤/١ (ف) .

(٥) الجزولية : ١٩ ب .

وقوله : فَإِنْ ارْتَفَعَ فَعَلِيَ الْفَعْلُ (١)

مثاله (٢) :-

لَا تُجْزَعِي إِنْ مُنَفَسًا أَهْلَكَهُ (٣)

فيمن رفع منفساً ، ومعنى رواية الكوفيين (٤) وهي رواية خارجة عن القياس لأن

(١) الجزولية : ١٩٩ ب .

(٢) القائل هو : البحر المعكلى ( ..... - ١٤٤ هـ ) .

البحر بن تولب بن زهير بن أمية المعكلى ، من المخضرمين ، وفد على النبي ﷺ وهو كبير وأسلم كان جواداً واسع الصطاء وهاجراً لما له ، سماه أبو عمرو بن العلاء ( الكيس ) لجودة شعره وكثرة أمثاله .

• الطبقات الكبرى ٣٩/٧ ، سبط اللآلي ٢٨٥/١ ، الخزانة ٣٢١/١ - ٣٢٢ ، مقدمة ديوان البحر ٢٩٩

وما بعدها .

(٣) من البحر الكامل من قصيدة مطلعها :-

قَالَتْ لِيَتَمَيَّنْ بَيْنَ اللَّيْلِ اسْمِعْ سَقَهَا تَهْتَلِكُ الْمَلَامَةُ فَاقْبَلِي

وعجز البيت :-

وإِذَا هَلَكْتُ فَبُئِدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

السفة : حفة العقل ، تبيت : من بيته وبهره ليلا . المجرع : النوم بالليل ، المنفس : المال الكثير ، الإهلاك :

إيقاع الهلاك به . انظر الخزانة ٣١٦/١ - ٣١٧ .

الشاهد فيه : ( منفساً ) على رواية البصريين منصوب بفعل محذوف تقديره : إن أهلكت منفساً ، وعلى

رواية الكوفيين ( منفس ) بالرفع أضمرُوا فعلاً وانما له تقديره : هلك منفس .

الديوان ٣٥٧ ، الكتاب ٦٧/١ ، المقتضب ٧٤/٢ ، إيضاح الشعر ٩٠ ، ١٠٢ ، ٣٦١ ، البصريات

٨٩٩/٢ ، البغداديات ٤٦٣ ، شرح أبيات سيويه ١٦٠/١ - ١٦١ ، التصرة والتذكرة ٣٣٧/١ ، الأمالي

الشجرية ٣٣٢/١ ، الفصل ٥٣ ، الحماسة البصرية ٣٣/٢ ، شرح المفصل ٣٨/٢ ، المباحث الكاملة

٤٧٨/١ ، المنهاج الجلي ١١٣ ب ، شرح الجزولية ٩٢٦/٢ ، المشكاة والتهراس ٢٣٤/١ ( ف ) ، شرح الكافية

٧٧/١ ، ١٧٤ ، المضي ١٧٩/١ ، ٤٥٠/٢ ، شرح شواهد المضي ٤٧٢/١ - ٤٧٣ ، الخزانة ٣١٤/١ - ٣٢٢ ،

شرح أبيات المضي ٥٢/٤ - ٥٣ .

(٤) قال المبرد : ( لا تجزعي إن منفس أهلكه ) .

على أن يكون المضمر ( هلك ) . المقتضب ٧٦/٢ .

وانظر رواية الرفع منسوبة إلى الكوفيين في : المباحث الكاملة ٤٧٨/١ ، شرح الجزولية ٩٢٦/٢ ، شرح

الكافية ٧٧/١ ، شرح أبيات المضي ٥٢/٤ .

المفسر في هذا الباب عندهم كأنه / ٢٤٤ العامل وبابه غير مشغول بالضمير عن العمل ، وجعلته العرب كذلك لما لم تجمع العرب بينه وبين العامل بعاقبه ، وهي مما تحكم للمعاقب بحكم ما عاقبه فحكمت له العرب بحكم العامل ولم يمكن أن يعمل وهو مشغول بالضمير ، فلذلك جعلته كأنه العامل وقد سقط منه الضمير الشاغل له ، فإذا كان محكوما له بحكم العامل غير مشغول بالضمير ، فإن رفع منفس مع أهلكته وهو عامل نصب شيء <sup>(١)</sup> لا ينبغي ، فكذلك كانت رواية الكوفيين بالرفع في ذلك شاذة ، وإنما ينبغي أن تكون الرواية في ( منفس ) بالنصب ليس إلا ، وكذلك رواه البصريون بالنصب ليس إلا <sup>(٢)</sup> ، وضعفوا رواية من رفع منفسا <sup>(٣)</sup> ، لكنها إذا نقلت عن العرب فالأولى أن ترفع بفعل مضمير تقديره : إن هلك منفس <sup>(٤)</sup> ، ولكون ذلك شذوذا على القياس لا بالابتداء <sup>(٥)</sup> لأن ( إن ) من حروف الأفعال المختصة بها فلا يأتي بعدها أبدا جملة المبتدأ والخبر أصلا <sup>(٦)</sup> .

وقوله : وإن كان قبل الاسم حرف هو أولى بأن يليه الفعل <sup>(٧)</sup> .

مثاله : ما النافية أو لا النافية أو همزة الاستفهام <sup>(٨)</sup> كقوله : ما زيدا ضربته ولا عمرا قتلته وأزيدا ضربته ؟

(١) نقل الأيدي هذا المقطع بنصه من غير أن يحرره إلى الشارح . انظر : شرح الجزولية ٩٢٦/٢ .

(٢) انظر مصادر تخرج الشاهد ص ٢٦٠ .

(٣) لم أقف على من ضعف رواية الرفع من البصريين ، وقد مر كلام المبرد آتفا . انظر ص ٧٦٠ هـ ، وقال السوياف : « ويجوز ( إن منفس أهلكته ) على معنى : إن هلك منفس أهلكته فلا بد من تقدير فعل كيفما تصرفت به الحال » ، شرح الكتاب ٢٤٤/١ .

(٤) بهذا وجه رواية الرفع الذين حكوها . انظر المصادر ص ٧٦٠ هـ .

(٥) قال الرضي : « وذهب بعض الكوفيين إلى أن رفعه - يعني منفسا - على الابتداء لكنه مبتدأ يجب كون خبره فعلا ، لطلب كلمة الشرط الفعل سواء ولها أولا » ، شرح الكافية ٢٥٥/٢ .

(٦) قال سيويه : « ويختار فيها النصب ، لأنك تضرع الفعل فيها ، لأن الفعل أولى إذا اجتمع هو والاسم وكذلك كنت فاعلا في ( إن ) لأنها إنما هي الفعل » ، الكتاب ٥١/١ .

(٧) الجزولية : ١٦٩ ب .

(٨) أشار سيويه . رحمه الله تعالى - إلى أن حروف النفي كالاستفهام والأمر والنهي في اختيار النصب

معها . انظر : الكتاب ٧٢/١ .

وقوله : أو كان في الفعل معنى الطلب (١) .

مثال ذلك الأمر والنهي (٢) في قولك : زيدا اضربه وزيدا لا تشتمه .

وقوله : أو حيل بينهما بحرف تخصيص (٣) .

مثاله : زيدا ألا تضربه ، وكذلك مثال العرض والتمني ، وفي هذا نظر والظاهر من كلام سيويه أن النصب في هذا لا يجوز كما قال (٤) ، ومن التمني ما لا يتصور بخلاف في منع النصب فيه ، وذلك قولك : زيد ليتك ضربته فهذا لا يجوز فيه النصب لأن ما لا يعمل لا يفسر وخير ليت لا يعمل فيما قبله فكذلك لا يفسر عاملا يعمل فيه .

وقوله : أو عطف على جملة فعلية (٥) ... إلى آخره .

مثال ذلك : قام زيد وعمرا ضربته .

وقوله : ولم يكن هناك ما يوجب الاستغناء (٦) .

مثاله : إذا التي للمفاجأة ، و (أما) المتضمنة معنى الشرط ، وذلك قولك : قلم

زيد وإذا عمرو بضربه محمد ، وقام زيد وأما عمرو فضربته .

وقوله : إن عري ... إلى آخره (٧) .

مثاله : زيد ضربته .

وقوله : وعطف على جملة ذات / ٢٤٥ وجهين (٨) ... إلى آخره .

(١) الجزولية : ١٩ ب .

(٢) انظر : الكتاب ٧٢/١ .

(٣) هنا ظاهر كلام سيويه إذ قال : « هنا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا لأنك تتدنه تنبه المخاطب ثم تستفهم بعد ، وذلك قولك : زيد كم مرة رأيت ، وعبد الله هل لقبته ؟ ، وعمرو هلا لقبته وكذلك سائر حروف الاستفهام فالعامل فيه الأبناء ... - ثم قال - فحرف الاستفهام لا يفصل فيه بين العامل والمعمول » ، الكتاب ٦٤/١ - ٦٥ .

(٤) الجزولية : ١٩ ب ، وقامه : « وإن عري مما يوجب النصب » .

(٥) الجزولية : ١٩ ب ، وقامه : « ... استوى الرفع والنصب » .

مثاله : زيد لقيته وعمرو أكرمته وعمرا أكرمته ، واستظهر بقوله : ولم يكن هناك ما يوجب الاستئناف <sup>(١)</sup> على مثل قولك : زيد لقيته وأما عمرو فيضربه بكر لأن الرفع هنا أولى .

وهذا الإطلاق الذي أطلق في هذا الفعل إنما هو مبني على تأويل الفارسي في كلام سيبويه في هذه المسألة <sup>(٢)</sup> ، وأما على تأويل غيره فيها <sup>(٣)</sup> ، أو على مذهب الرادين عليه فيها فينقص من الكلام فيها شرط أن يكون في الجملة الثانية المعطوفة ضمير عائد على الاسم المصدر به الجملة الأولى <sup>(٤)</sup> .

وعلى هذا المذهب <sup>(٥)</sup> أكثر النحويين فكان حق المؤلف أن يضمن كلامه ما يقتضي أن في المسألة خلافاً إن كان اختار ما ذهب إليه الأكثر .

#### (١) الجزولية : ١٩ ب .

(٢) إذ يرى الفارسي ترجيح النصب قال - شارحا كلام سيبويه - : حكم المعطوف أن يكون على لفظ المعطوف عليه إن كان اسماً فالمعطوف عليه اسم ، وإن كان المعطوف عليه فعلاً فالمعطوف عليه فعل ، فإذا جاءت الجملة مركبة من فعل وفاعل ووقعت بعدها جملة يجوز أن يتنأ بها نحو : زيد كلمته ، فالأختار فيها أن تحمل على فعل مضمير ، وينصب الاسم به ليقع المعطوف في جملة مشاكلته للجملة الأولى في أنه من فعل وفاعل لأن المركبة من فعل وفاعل أشبه من المركبة من المتبدأ وخبره ، التعليق على كتاب سيبويه ١٩ .

(٣) من استواء الأمرين : الرفع والنصب وهو مذهب الأكثرين .

انظر : الكتاب ٤٧/١ ، التسهيل ٨١ ، شرح الجزولية ٩٣٥/٢ ، البسيط ٦٤٩/٢ (الغرب) ، التذيل والتكميل ١٤١/٢ وما بعدها ، المساعد ٤١٨/١ .

(٤) هو مذهب الأخفش والسيرائي ، إذ يريان أنه لا بد في الجملة الثانية من ضمير يعود على المتبدأ .

شرح الكتاب ١٩٦/١ ب وما بعدها ، المختص ٦٤٩/٢ ، المصادر السابقة في هـ ٢ عدا الكتاب .

(٥) مذاهب استواء الرفع والنصب .





## « باب كان وأخواتها »

قوله : ورعا دخلها معنى صار (١) .

مثاله (٢) :-

بَيْتِهَاءَ قَفْرٍ وَالْمَطْيِيُّ كَانَهَا قَطَا الْحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاحاً يُوضُّهَا (٣)

قال : وتجيء زائدة (١)

مثاله (٤) :-

(١) الجزولية : ٢٠ .

(٢) هو لابن أحرر الباهلي ( ... - نحو ٦٥ هـ ) .

وهو عمرو بن أحرر بن العمرد بن عامر الباهلي شاعر مخضرم ، من شعراء الجاهلية المعتودين ، وكان يتقدم شعراء زمانه ، أدرك الإسلام وأسلم وغزا مغزى الروم فأصبحت إحدى عينيه هناك ، مدح الخلفاء الذين أدركهم حتى عبد الملك بن مروان .

الشعر والشعراء ٥٧١/٢ ، ٥٨١ - ٥٨٢ ، المؤلف والمختلف ٣٧ ، معجم الشعراء ٢١٤ ، الخزانة ٢٥٧/٦ - ٢٥٨ .

ونسب إلى غوره ، والصحيح ما أثبتته جزم به ابن بري . انظر : شرح شواهد الإيضاح ٥٢٦ .

(٣) من البحر الطويل من قصيدة منها :-

لَعِيرِي لَيْنٌ حَلَّتْ قُتَيْبَةٌ تَلْدَةً شَدِيداً يَمَالُ الْمُضْحَمِينَ غَضِيضُهَا

قُتَيْبَةٌ : بطن من باهلة ، المقحسون : الذين أقحمتهم السق وهو القحط ، وعضيضا : عضها ، التنباء : المغازاة فعلاء من التبه وهو النحر . القفر : المكان الخالي ، القطا : طائر معروف ، وهو سريع الطيران ، الحزن : ما غلظ من الأرض . انظر : الخزانة ٢٠١/٩ - ٢٠٢ ، ٢٠٥ .

ويروى في « عامة نسخ شعره » :-

أُرَيْبُهُمْ سَهَيْلاً وَالْمَطْيِيُّ كَانَهَا قَطَا الْحَزْنِ ... الخزانة ٢٠٥/٩ .

الشاهد فيه : استعمال ( كان ) بمعنى صار .

الديوان ١١٩ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٦٨/١ ، شرح شواهد الإيضاح ٥٢٥ - ٥٢٧ ، المفصل ٢٦٥ ، أسرار العربية ١٣٧ ، شرح المفصل ١٠٢/٧ ، المباحث الكاملة ٤٨٧/٦ ، شرح الجمل ٤١٢/١ ، المتناج الجلي ١١٧ ، شرح الجزولية ٩٥٣/٢ ، شرح الكافية ٢٩٢/٢ ، الخزانة ٢٠١/٩ - ٢٠٦ ، تاج العروس ٤١/٥ ( عرض ) .  
(٤) قتله مجهول ، قال البغدادي « وهذا البيت مع شهرته وتداوله لم أقف على خير له » الخزانة

سُرَاةُ بِنِي أَبِي بَكْرٍ نَسَامُوا عَلَى كَانِ الْمُسُومَةِ الْعِرَابِ (١)

وقوله : ومعنى حدث (٢) .

مثاله (٣) :-

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ قَادِفُونِي (٤) ... ..

(١) من البحر الوافر بيت مفرد .

سُرَاةُ : جمع سُرِي وهو الشريف ، وقيل يحتمل أن يكون بالضم جمع سَارٍ كقاضي وقضاة والأول أولى ، نَسَامُوا : من السمو وهو العلو ، المُسُومَةُ : الخيل التي جعلت عليها سومة وهي العلامة وتركت في المرعى ، العراب : الخيل العربية .

انظر : الخزانة ٢٠٩/٩ .

ويروى : جيد . انظر : سر الصناعة ٢٩٨/١ . ويروى تسامي أي تتسامى .

الشاهد فيه : زيادة كان ، فقد زيدت بين الجار والمجرور .

« سر الصناعة ٢٩٨/١ ، الأزهية ١٨٧ ، التبصرة والتذكرة ١٩٢/١ ، المقصد ٤٠٢/١ ، المفصل ٢٦٥ ، أسرار العربية ١٣٦ ، شرح المفصل ٩٨/٧ ، ١٠٠ ، المباحث الكاملة ٤٨٨/١ ، شرح الجمل ٤٠٨/١ ، الضرائر ٧٨ ، المنهاج الجلي ١١٧ ب ، شرح الجزولية ٩٥٤/٢ ، شرح الكافية ٢٩٢/٢ ، رصف المياني ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٩٢ ، ٣٢٨ ، المقاصد النحوية ٤١/٢ ، الخزانة ٢٠٧/٩ - ٢١٦ ، الدرر اللوامع ٨٩/١ .

(٢) الجزولية : ٢٠ .

(٣) قول الريح الفزاري ( ..... ) .

وهو الريح بن ضبع بن وهب بن بغيض الفزاري ، شاعر جاهلي معمر من الفرسان ، من أشعر أهل زمانه وأخطبهم عمر زمانا طويلا ، أدرك الإسلام واختلف في إسلامه إذ ذكر بعضهم أنه أسلم . وقيل : أدرك الإسلام وقد خرف .

انظر : « سبط اللآلي » ٨٠٢/٢ ، الخلل ٣٧ - ٤٢ ، الخزانة ٣٨٣/٧ - ٣٨٩ /

(٤) من البحر الوافر من قصيدة منها :-

أَلَا أُبَلِّغُ بَنِي بَنِي زَيْجٍ فَأَنْذَأُ التَّيْسَ لَكُمْ فِدَاءً

وعجز بيت الشاهد :-

فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهَيِّئُهُ الشِّتَاءُ

ويروى : يَهَيِّئُهُ . الأمازي للقال ٢١٥/٣ .

والشاعر يمدح بنه ويذكر برهم به .

الشاهد فيه : استعمل ( كان ) بمعنى حدث .

وقوله : لا اقتران [ مضمون <sup>(١)</sup> ] الجملة بالزمان الذي يشاركها في الحروف <sup>(٢)</sup> .

يعني : الصباح والضحي أو الضحَاء وهما بمعنيين : - فالضحي - بضم أوله - : صدر النهار ، والضحَاء : - بفتح الضاد والمد - وقت ارتفاع النهار بعد ذلك إلى الزوال <sup>(٣)</sup> . والمُسَيِّ والمَسَاء : وهما بمعنى واحد وهو وقت غيبوبة الشمس ومجيء الليل <sup>(٤)</sup> ، لأن هذه أسماء زمان تشارك أصبح وأضحى وأمسى في حروفها الأصلية .

وقوله : ويدخلها معنى صار <sup>(٥)</sup> .

مثاله : قوله <sup>(٥)</sup> :-

ثُمَّ أَضْحَوْا لَعِبِ الدُّهْرِ بِهِمْ      وَكَذَلِكَ الدُّهْرُ خَالًا بَعْدَ خَالٍ <sup>(٦)</sup>

= الجمل ٤٩ ، أمالي القالي ٢١٥/٣ ، الأرمية ١٨٤ ، الخلل ٤٠ ، ٥٧ ، سبط اللآلي ٨٠٣/٢ ، أسرار العربية ١٣٥ ، المشكاة والنباس ٢٣٨/١ (ف) ، البيط ٧٣٩/٢ (الغرب) ، مع اللوامع ٨٢/٢ ، الخزانة ٣٨١/٧ ، الدرر اللوامع ٨٤/٦ .

(١) تكملة من الجزولية : ٢٠ .

(٢) الجزولية : ٢٠ .

(٣) انظر هذين المعنيين في :

التهذيب ١٥٠/٥ ، الصحاح ٢٤٠٦/٦ ، اللسان ٤٧٤/١٤ (ضحا) .

(٤) قال ابن منظور : « المُسَيِّ والمَسَاءُ : كالمساء . والمسي : من المساء كالصبح من الصباح » ، اللسان

٢٨٠/١٥ (مسا) .

(٥) عندي بن زيد العبادي ( .... - ٢٥ ق هـ ) .

وهو عندي بن زيد بن حمار بن زيد العبادي القمي ، كان شاعرا فصيحاً من دهاة الجاهليين ، وأول من كتب العربية في ديوان كسرى ، وجعله ترجمانا بينه وبين العرب ، تزوج هنا بنت النعمان بن المنذر ووشى به أعداؤه عند النعمان فصجته ثم كُتِلَ في سجنه بالحيرة .

طبقات فضول الشعراء ١٣٧/١ ، ١٤٠ - ١٤١ ، معجم الشعراء ٢٤٩ - ٢٥٠ ، سبط اللآلي ،

٢٢١/١ ، الخزانة ٣٨١/١ - ٣٨٦ .

(٦) من بحر الرمل من قصيدة مطلعها :-

مَنْ زَانَا فَلْيَعْدَتْ نَفْسُهُ      أُمَّةٌ تُؤْرِفُ غَلْسَى قَرْنِ زَوَالِ

والبيت في الديوان ملفق من بيتين مع اختلاف رواية :-

ثُمَّ أَضْحَوْا أُضْحَعِ الدُّهْرِ بِهِمْ      وَكَذَلِكَ الدُّهْرُ يُؤَدِي بِالْجِبَالِ

وَكَذَلِكَ الدُّهْرُ يُؤْمِسُ بِالْفَتَى      فِي طَلَابِ الْقَيْشِ خَالًا بَعْدَ خَالِ

=

وقوله (١) :-

أَصْبَحْتُ لَا أُحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ البَعِيرِ إِنْ نَفَرَا (٢)

وقوله (٣) :-

وَكُنْتُ بِهِ أَكْنَى فَأَمْسَيْتُ كُلَّمَا كُنَيْتُ بِهِ قَاضَتْ دُمُوعِي عَلَى نَحْرِي (٤)

= ورواية الشارح موجودة في جميع مصادر التخرج عنا الديوان .

الشاهد فيه : أن ( أصبح ) تضمنت معنى صار .

الديوان ٨٣ ، المباحث الكاملة ٤٩١/١ ، شرح الجزولية ٩٥٩/٢ ، المشكلا والنيراس ٢٣٩/١ (ف) ،

المساعد ٢٥٦/١ ، هج الموامع ٧٣/٢ ، الدرر اللوامع ٨٣/١ . -

(١) الربيع بن ضبع الفزاري .

(٢) من البحر المنسرح من أيات أولها :-

لَقَفَرٌ مِنْ نَمَةِ الجَرَبِ إِلَى الرِّزِّ زُجَّيْنِ إِلَّا الظَّبَاءَ والبَقْرَا .

اقر : صار خاليا من الأناس إلا الظباء وبقر الوحش ، الجرب والزجين : موضعان .

يصف الشاعر ما انتهت إليه حاله من الكبر ، وأنه قد ضعف فلا يطيق حمل سلاح ، ولا قوة به على

إمساك بعيره إن نفر . انظر : شرح أبيات المعنى ٩١/٨ - ٩٢ ، ٩٤ .

الشاهد فيه : ( أصبح ) تضمنت معنى صار .

الكتاب ٤٦/١ ، النواذر ٤٤٦ ، أمالي القاضي ١٨٥/٢ ، الجمل ٤٠ ، المحاسب ٩٩/٢ ، التنصرة

والنذكرة ٣٣٠/١ ، المحلل ٣٧ - ٤٢ ، شرح المفصل ١٠٥/٧ ، المباحث الكاملة ٤٩١/١ ، شرح الجزولية

٤١٤/١ ، شرح الجزولية ٩٥٨/٢ ، المقاصد النحوية ٣٩٨/٣ ، الخزانة ٣٨٤/٧ ، شرح أبيات المعنى ٩١/٨ .

(٣) المعنى ( ... - ٢٢٨ هـ ) .

أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله بن عمرو بن معلوية ، من نسل أبي سفيان بن صحر بن حرب الأموي ،

شاعر بصري مشهور من شعراء الفولة العباسية ، كان مستهترا بالشراب ، مات له بنون فكان يرثيهم ، له

مصنفات منها كتاب الخيل ، وأشعار الأعراب ، والذبيح والأخلاق وغير ذلك .

وهو لا يستشهد بشعره ، لأنه بعد عصر الاحتجاج .

طقات الشعراء ٣١٤ - ٣١٦ ، معجم الشعراء ٤٢٠ ، وفيات الأعيان ٣٩٨/٤ - ٤٠٠ هـ .

(٤) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

أَسْكُنُ بَطْنَ الأَرْضِ لَوْ يُعْمَلُ البِدَى فَلَيْتَا وَأُحْطَلْنَا بِكُمْ سَاكِنِ الظَهْرِ

رواية ( فأمسيت ) ألتها من أورد هذا البيت من النحويين . أما رواية ( فأصبحت ) فسيأتي تحريجها . =

٢٤٦/ وبرى فأصبحت (١) .

وقوله : ونجىء للدخول في الأزمنة (٢) .

مثاله : أصبحتم ، كم تنامون ؟ أو أمسيتم ، كم تتجرون (٣) ؟

وقوله : ونجىء ظل بمعنى صار (٤) .

مثاله : ﴿ ..... فَظَلْتُمْ تَفَكُّهُونَ ﴾ (٥) .

وقوله : ويات بمعنى عرس فتخرج (٦) .

أي تامة كقوله (٧) :-

= الشاهد فيه : أن ( أسمى ) تضمنت معنى صار .

الحماسة ٥٢٩/١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ١٠٧٣/٣ ، شرح الحماسة للتبريزي ٥٦/٣ ، الباحث  
الكاملية ٤٩١/١ ، شرح الجزولية ٩٥٩/٢ ، المشكاة والبراس ٢٣٩/١ (ف) .

(١) هي رواية الحماسة ٥٢٩/١ ، وشرح المرزوقي ١٠٧٣/٣ ، وشرح التبريزي ٥٦/٣ .

(٢) الجزولية : ٢٠ ، وبعدها في الأزمنة المذكورة .

(٣) قال العطار : يريد أن هذه الثلاثة إذا كانت للدخول في الأزمنة اكتفت بالرفع كقولهم :

أصبحتم ، كم تنامون : ٤٤ ، المشكاة والبراس ٢٣٩/١ (ف) .

(٤) الجزولية : ٢٠ ، وقوله وظل لمصاحبة الصفة للموصوف ..... .

(٥) قوله : ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَمَعْنَاهُ حِطَامًا ... ﴾ [ الواقعة : ٦٥ ] .

(٦) الجزولية : ٢٠ .

(٧) اختلف في قائله على النحو الآتي :-

أ - امرؤ القيس الكندي وهو الأرجح لما أذكره .

ب - عمرو بن معديكرب ، قاله في قتله بني مازن بأخيه عبد الله . انظر : سبط الأتلي ، ٥٣- /١ -

٥٣١ .

ج - امرؤ القيس بن عانس بن المنذر . قال العزني ، والصحيح أن قائله هو امرؤ القيس بن عانس نص

عليه ابن دريد وغيره ، وكثير من المصنفين يسمون في هذا الموضع نقله معرتهم بأخبار الناس

وأحوال الرجال ، المقاصد النحوية ٣١/٢ .

والذي أميل إليه أن القائل هو امرؤ القيس الكندي لأن هذه القصيدة وردت في نسخ الديوان التي رواها

كثير من الأئمة الذين عنوا بأشعار الجاهليين وأخبارها فقرأها الطوسي على ابن الأعرابي من رواية المفضل ورواها

السكري وابن النحاس وأبو سهل . انظر : تخريج القصيدة في الديوان ٤٢٩ .

( ٤٩ - شرح القصيدة الجزولية شكور )

وَبَاتٌ وَبَاتٌ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةَ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمِدِ (١)

وقوله : لا يخرجان عن موردهما (٢) .

أي عن الموضعين اللذين وردا فيهما من كلام العرب (٣) .

وقوله : ويجوز حذف ( لا ) معها (٤) .

إلا إذا كانت جوابا للقسم كما ذكرناه (٥) في الآية ، وإذا كانت لا تحذف إلا في القسم ولم يكن ذلك مخصوصا بها دون غيرها من الأفعال فلا معنى لذكره فيها ، ثم إنه ذكره فيها وأطلق القول في حذفها فأوهم بذلك جواز حذفها في غير القسم ، وذلك لا يجوز (٦) ، لأن حذف حرف المعنى غير جائز إلا ما جاء من ذلك في القسم .

(١) من البحر المضرب من قصيدة مطلعها :-

تَطَاوَلُ كَيْسَلُكَ بِالْأَنْمِدِ وَتَنَامُ الْخَلِيصِيُّ وَنَسَمُ تَرْقُودِ

الأنمد : موضع . الخل : الرجل الخل من المسوم ، العائر الذي يجد وجعا في عينه . انظر : الديوان ١٨٥ .

الشاهد فيه : استعمال ( بات ) تامة مكسفة برفعها في الموضعين .

الديوان ١٨٥ ، سطر اللآلئ ٥٣١/١ ، للباحث الكاملة ٤٩٣/١ ، شرح الجزولية ٩٦١/٢ ، شرح

الألفية لابن الناظم ١٣٧ ، المقاصد النحوية ٣٠/٢ - ٣٩ .

(٢) الجزولية : ٢٠ ، والمعبرة تامة : وما جاء بمعنى صار عمل عملها ، وذلك ستة أفعال ، اثنتان

لا يخرجان عن موردهما وهما : ( جاءت ) في قولهم : ما جاءت حاجتك ، و( قعدت ) في قولهم : شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة .

(٣) في قولهم : ما جاءت حاجتك ، وشحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة .

انظر : الكتاب ٢٤/١ ، شرح الجمل ٣٧٦/١ ، شرح الجزولية ٩٤٨/٢ ، ٩٦٢ ، اللسان ٥٢/١

( جياً ) ، ٣٦٣/٣ ( قعد ) .

(٤) الجزولية : ٢٠ ، وقوله : وما زال وأتواها لمصاحبة الصفة للموصوف مذكان قابلا لها وتنفي

ماضية بما ولم ، وغير ماضية بلا ولن ويجوز ..... .

(٥) لعل هنا سقطا بسرا فقد ورد في الشرح الصغير ١٨٨ ، ويجوز حذف ( لا ) معها مثاله : ﴿ تالله

تفتأ تذكر يوسف ﴾ . فالآية التي هنا هي هذه الآية ٨٥ من سورة يوسف .

(٦) قال الأبندي : وقوله : ويجوز حذف ( لا ) معها . هنا غير صحيح على الإطلاق ، بل لا تحذف

( لا ) معها إلا في القسم إذا كانت جوابا له ، شرح الجزولية ٩٦٤/٢ .

على أني قد رأيت في بعض النسخ : ويجوز حذف ( لا ) معها في القسم (١) ،  
وكيف ما كان فلا معنى لذكره فيها لأنه شيء لا يختص بها دون غيرها من الأفعال .

وقوله : وما دام لمصاحبة الصفة للموصوف في الحال (٢) .

غير صحيح لأنك إذا قلت : لا أكلمك ما دام زيد ضاحكا ، لا يراد به ما دام  
زيد ضاحكا في هذه الحال التي نحن فيها فيكون معناها الدلالة على مصاحبة الصفة  
للموصوف في زمن الحال وإنما هي للدلالة على دوام مصاحبة الصفة للموصوف ، وقد  
يكون ذلك في الحال إذا قلت : ما دام زيد ضاحكا الآن ، وقد يكون ذلك أبدا ما دام  
زيد ضاحكا إذا أطلقت ولم تقيده ، بالآن فهذا ليس بصحيح ، متى أردت بالحال  
الحال التي أنت فيها ، لكن قد تكون بمعنى قوله مصاحبة الصفة للموصوف في الحال  
أي في حال وجود الموصوف لا في الحال التي أنت فيها ، فيصح معناه على ذلك (٣) .

وقوله : وما معها مصدرية (٤) .

لأن تقديرها مدة دوام زيد كذا ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه الذي هو  
الدوام مقامه ، ثم وضع ما دام موضع / ٢٤٧ الدوام .

وقوله : ولذلك تحتاج إلى ضمير في كونها كلاما (٥) .

أي إلى ما يضم إليها لأنها مع ما بعدها في تقدير اسم واحد ، فلا يتم منها مع ما  
بعدها كلام لذلك حتى يضم إليها ما يتم به (٦) كلاما كالاسم المفرد الذي لا يتم به  
كلام حتى ينضم إليه ما يتم به كلاما ، وضمير في ذلك فعيل بمعنى مفعول أي لفظ  
مضموم ، ثم وضع ضمير موضع مضموم ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه .

(١) في النسختين . انظر نسخة فاس ١٢٠ ، ونسخة تيمور ٨٠ .

(٢) الجزولية : ٢٠ ب .

(٣) نقل هذا الاعتراض كله الأبندي . انظر : شرح الجزولية ٩٦٥/٢ ، ثم علق عليه قائلا : قلت :  
والصواب أن يقال : ( ما دام ) إذا كانت تامة تدل على اتصال ما قبلها مدة بقاء الفاعل ، أو بقاءه على صفة هو  
عليها ..... وإذا كانت ناقصة كانت دالة على اتصال ما قبلها ما لزم الخبر الخبر عنه .

(٤) أي : يتم المتكلم .



وقوله : وليس لانتفاء الصفة عن الموصوف مطلقا (١) .

قال (٢) ذلك - وإن كان الاسم عند النحويين أن ( ليس ) إنما هي : لانتفاء الصفة عن الموصوف في الحال - لأن سيبويه حكى : ليس خلق الله مثله (٣) ، وأجاز (٤) : ما زيدَ ضربته على أن تكون ( ما ) حجازية (٥) .

وقوله : وقيل في الحال هذا القول (٦) .

وهو الأشهر عند النحويين ، وظن المؤلف أن هذا القول منهم مخالف للقول الذي قدمه الذي ذكرناه عن سيبويه وليس مخالفا له ، ولكنهم يريدون إذا لم يكن الخبر مخصوصا بزمان دون زمان ونفي بليس فإنه يُحمل نفيها له على الحال كما تحمل الإيجاب عليه أيضا ، فإن اقترن بالخبر الزمان أو ما يدل عليه فتكون في الإيجاب بحسب ما يقترن من الزمان به فكذلك يكون مع ليس ، فإذا كان مرادهم هذا الذي ذكرناه فلا يكون ذلك خلافا على سيبويه .

وقوله : إن خلا من معنى الاستفهام (٧) .

يعني الخبر ، واستظهر به على الخبر إذا كان استفهاما وهو الذي يذكر بعد .

وقوله : ويجب إن كان فيه (٧) .

(١) الجزولية : ٢٠ ب .

(٢) ب : إلى والتصويب من الشرح الصغير ١٨٨ .

(٣) قال - رحمه الله تعالى - : « هذا باب الإضمار في ليس وكان كالإضمار في ( إن ) إذا قلت : إنه من يأت نأته ، وإنه أمة الله ذاهبة ، فمن ذلك قول العرب : ليس خلق الله مثله ، فلو لا أن فيه إضممارا لم يجوز أن تذكر الفعل ولم تعمله في اسم ... » ، الكتاب ٣٥/١ .

(٤) يعني سيبويه .

(٥) قال سيبويه : « فإن جعلت ( ما ) بمنزلة ليس في لغة أهل الحجاز لم يجوز إلا الرفع ، لأنك نحيء بالفعل بعد أن يعمل فيه ما هو بمنزلة فعل يرفع كأنك قلت : ليس زيد ضربته » ، الكتاب ٧٣/١ .

(٦) الجزولية : ٢٠ ب ، ونصه : « وليس لانتفاء الصفة عن الموصوف في الحال » .

(٧) الجزولية : ٢٠ ب ، وقوله : « ... قسم كان يجوز أن يتقدم فيه الخبر على العامل إن خلا ... » .

يعني إن كان في الخبر معنى الاستفهام ، فيجب تقديمه على العامل نحو : أين كان زيد ؟ وكيف أصبح زيد ؟ وما أشبه ذلك (١) .

وقوله : وإن كان في المبتدأ معه ضمير يعود على شيء في الخبر (٢) .

مثاله : على التمرة كان مثلها زيدا في التقديم ، وكان على التمرة مثلها زيدا في التوسيط (٣) .

وقوله : ما جاز في كان عند القدماء (٤) .

هو مذهب سيويه (٥) ولا يلتفت إلى هديان الخَدَب (٦) في هذا الموضع .

وقوله : ولا يتقدم خبرها عليها عند المتأخرين (٧) .

(١) قال ابن جعفر : « فهذا يجب تقديم الخبر فيه على كان إذ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله » ، المنهاج الجلي ١٢٢ ب .

(٢) الجزولية : ٢٠ ب .

(٣) قال ابن جعفر : « حذرا من الإضمحار قبل الذكر لفظا ومعنى » ، المنهاج الجلي ١٢٢ ب .

(٤) الجزولية : ٢٠ ب ، وقبله « و ( ليس ) يجوز فيها ما جاز ... » .

(٥) يعني من تقديم الخبر عليها قال سيويه : « ومثل ذلك : كنت أخاك وزيدا كنت أخاه ؛ لأن كنت أخاك بمنزلة : ضربت أخاك ، وتقول : لست أخاك وزيدا أعنتك عليه ، لأنها فعل ، وتصرف في معناها تصرف كان » ، الكتاب ٤٦/١ .

وقال أيضا : « ومثل ذلك : أعبد الله كنت مثله ؛ لأن كنت فعل والمثل مضاف إليه وهو منصوب ، ومثله : لزيدا لست مثله ؛ لأنه فعل ، فصار بمنزلة قولك : أزيدا لقيت أخاه » ، الكتاب ٥٢/١ .

(٦) الخَدَب ( ..... - ٥٨٠ هـ ) .

أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الأشبلي ، نحوي مشهور حافظ بارع اشتهر بتدريس الكتاب أخذ عن ابن الرماك وابن الأخضر ، وأخذ عنه ابن خروف ومصعب الحشني والسكوني وغيرهم . له طرز على الكتاب ، وتعليق على الإيضاح .

« إنباه الرواة ٤/١٨٨ ، إشارة التبعين ٢٩٥ ، اليخية ٢٨/١ » .

(٧) الجزولية : ٢٠ ب ، وقبله : « و ( ليس ) يجوز فيها ما جاز ..... » .

هذا مذهب المبرد (١) / ٢٤٨ ومن قال بقوله (٢).

وقوله : لمكان ما (٣).

أي لأن ما نافية وهي من حروف الصدور ، وحروف الصدور لا يتقدم عليها ما في غيرها .

وقوله : إلا عند ابن كيسان (٤).

أي أن ابن كيسان يفرق بين تقديم الخبر على ما زال وبين ما تعمل فيه على ما كان لأن حرف النفي في الأول لا يفارق الفعل ، فكأنه ليس بحرف نفي داخل على الفعل وهو معه بمعنى فعل موجب وكأنه في معنى كان زهد كذا ، مذ كان قابلاً لتلك الصفة وليس حرف النفي في الثاني كذلك ولا هو في معنى فعل موجب (٥).

وقوله : وما دام لا يتقدم غيرها عليها اتفاقاً (٥).

أي لكونها مصدرية والمصدر لا يتقدم عليه ما في صلته .

وقوله : وجواز توسط الخبر عام في جميعها (٥).

هذا على إطلاقه ليس بصحيح حتى يقول : ما لم يكن اسماً فيه معنى الاستفهام

(١) هذا هو المنسوب للمبرد والكوفيين ، وإن كان في المنتصب للمبرد ما يوحي بخلاف ذلك إذ أجاز تقدم غيرها على اسمها مطلقاً ذلك بأنها فعل . انظر المنتصب ٤/ ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٤٠٦ .

لكن تابع الناس على نسبة منع تقدم خبر ليس على اسمها أو عليها إلى المبرد والكوفيين . انظر : الخليات ٢٨٠ ، الخصائص ١/ ١٨٨ ، الإنصاف ١/ ١٦٠ ، شرح المفصل ٧/ ١١٤ ، شرح الكافية ٢/ ٢٩٧ .

(٢) كابن السراج . انظر : الأصول ١/ ٩٠ ، والجرجاني . انظر : المقصد ١/ ٤٠٨ - ٤٠٩ . والأنباري في الإنصاف ١/ ١٦٣ ، وابن مالك في التسهيل ٥٤ ، والكوفيين . انظر المصادر السابقة وشرح الجمل ١/ ٣٨٨ ، البيهقي ١/ ٦٧٦ - ٦٧٧ ( الغرب ) .

(٣) الجزولية : ٢٠ ، وقوله : « وما زال وأحوالها لا يتقدم غيرها عليها ... » .

(٤) انظر مذهب ابن كيسان وتايه الكوفيين على القول بـ .

الإنصاف ١/ ١٥٥ ، شرح المفصل ٧/ ١١٤ ، شرح الكافية ٢/ ٢٩٧ ، ابن كيسان النحوي ١٨١ -

مثاله : أين كان زيد ؟ ومن كان أخوك ؟ لأنه لا يجوز في ذلك : كان أين زيد ؟ ولا كان من أخوك ؟

وقوله : وكلها لا تدخل على مبتدأ فيه معنى شرط <sup>(١)</sup> .

مثاله : من يكرمني أكرمه ، وربما قيل : كان حقه أن يقيد الشرط منها بأن يقول على أن يكون الاسم الشرط اسمها ، والجمله بعد خبرها ، لأن ذلك يجوز على أن يكون اسم الشرط مبتدأ والجمله خبره واسمها ضمير للأمر والشأن ، لا خلاف في ذلك غير أن عذره في هذا أن المبتدأ الذي دخلت عليه في هذا الوجه هو ضمير الأمر والشأن وليس فيه معنى الشرط <sup>(٢)</sup> ، وأما المبتدأ الذي بعد ضمير الأمر والشأن فإن ( كان ) لم تدخل عليه إنما دخلت على مبتدأ ليس فيه معنى الشرط وهو ضمير الأمر والشأن ، وذلك المبتدأ الذي فيه معنى الشرط وخبره في موضع خبر كان <sup>(٣)</sup> .

وقوله : أو استفهام <sup>(١)</sup> .

مثاله : من جاءك ؟ ولا يجوز دخول أفعال هذا الباب على المبتدأ الذي فيه معنى الاستفهام على واحد من الوجهين المتقدمين في اسم الشرط ، لأن جملة الاستفهام لا تقتضي إثبات شيء ودخول هذه الأفعال عليها يقتضي ثباتها فذلك تناقض .

وقوله : ولا على مبتدأ خبره جملة لا تحمل الصدق والكذب <sup>(١)</sup> .

مثاله : زيد هل ضربته ؟ لأنه لا يصلح / ٢٤٩ معناه معها من حيث كانت الجملة لا تقتضي إثبات شيء ، ودخول هذه الأفعال عليها يقتضي أن الخبر ثابت فيما مضى ، فهذا تناقض وقد جاز ذلك فيما يصلح معناه معها كقوله <sup>(٢)</sup> :-

(١) الجزولية : ٢٠ ب .

(٢) انظر : المباحث الكاملة ١/ ٥٠٥ ، شرح الجزولية ٢/ ٩٧٠ - ٩٧١ .

(٣) قال المطار : لأن كان وأخواتها لا توافق معانها ، ولما صدر الكلام ، لا يصح أن يتقدم عليها

فعل يعمل فيها ، المشكاة والنيراس ١/ ٢٤٢ (ف) .

(٤) جاهلي من بني نهم لم أقف على اسمه . انظر : النوادر ٦-٢ ، الخزانة ٩/ ٢٦٧ .

وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكْرِي (١) . . . . .

وقوله : ولا على مبتدأ خبره مفرد فيه معنى الاستفهام (٢) .

مثاله : أين زيد ؟ وكيف عمرو ؟ وجاز دخول هذه الأفعال على المبتدأ الذي خبره مفرد فيه معنى الاستفهام ، وإن كانت الجملة استفهامية ، لأن الاستفهام في قولك : أين زيد ؟ إنما هو عن المكان الذي استقر فيه زيد ، وتقدير قوله : أين زيد ؟ أين كائن زيد ، وأين كان زيد ؟ ، وتقديره : أين مستقر زيد ، أو أين استقر زيد ، لأن أين ظرف مكان خبر لزيد وظرف المكان ، إذا كان خبراً للمبتدأ تعلق بمحذوف تقديره كان أو كائن أو استقر أو مستقر فلذلك قلت : إن قولك : أين زيد في تقدير : أين مستقر زيد أو استقر زيد أو في تقدير : أين كائن زيد أو أين كان زيد ؟ فإذا كان تقدير : أين زيد ؟ كما قلناه فهناك استقرار ثابت هو خبر المبتدأ . وهذه الأفعال - أعني كان إلى صار - إنما هي لإثبات كون الخبر إما في الزمان الماضي على الإطلاق ككان وإثباته في مخصوص من الزمن الماضي كأسمى وأصبح وأضحى أو ما هو كذلك كصار التي معناها انتقل من شيء إلى شيء وذلك يقتضي أنه كان على حالة فيما مضى ثم انتقل عنها إلى حالة أخرى ، فإذا كانت معاني هذه الأفعال لإثبات الخبر في الزمان الماضي أو

(١) من البحر النواجر ثاني بيتين أولهما :-

ألا يا أم قريظ لا تلويحي      عل شيء زفت به سنا عي

وعجز البيت :

وذلكي قل تاجدو حجاج

يريد : يا أم قريظة ، سمعي : ذكرى في الناس وحسن البناء ، الماجنة : الكريمة ، الضناع : الرقيقة الكف في العمل المدبرة عليه . النواجر ٢٠٦ .

الشاهد فيه : جبي الخبر جملة طلبية ( ذكريني ) والمعنى صالح لهذا لأنه يسهل تأويله بالخبر .

النواجر ٢٠٦ ، ٢١٠ ، ٢٦٠ ، شرح الحماسة للمرزوق ٦٥٧/٢ ، المباحث الكاملة ٥٠٦/١ ، شرح الجمل ١/٢٨٠ ، ٢/٦٠١ ، الضرائر ٢٥٨ ، المنهاج الجمل ١٩٢٤ ، شرح الجزولية ٢/٩٧١ ، شرح الكافية ٢/٢٩٨ ، المعنى ٢/٦٤٧ ، شرح شواهد المعنى ٢/٩١٤ ، مع المفاتيح ٢/٧٢ ، الخزانة ٩/٢٦٦ - ٢٦٨ ، شرح أبيات المعنى ٧/٢٢٧ - ٢٢٨ .

(٢) الجزولية : ٢٠ ب .

في مخصوص من الزمان لم يتناف معنى الجملة مع معاني هذه الأفعال ، وانبنى منه دخول سائر أقسام أفعال هذا الباب على الجملة التي خبرها مفرد فيه معنى الاستفهام ، على أن الخبر في سائر الأقسام لا يتقدم (١) ، والمفرد الذي فيه معنى الاستفهام لا بد له من التقدم ، لأنه مستفهم به كما يستفهم بحروف الاستفهام وحروف الاستفهام لا تكون إلا صدورا في الكلام (٢) ، فلذلك وجب للخبر إذا كان مفردا فيه معنى / ٢٥٠ الاستفهام أن يتقدم في صدر الكلام ووجب ألا يكون مع فعل من أفعال هذا الباب ، إلا إذا كان خبر ذلك الفعل يتقدم ، فإذا كان خبر الفعل لا يتقدم ، لم يكن معه الخبر الذي هو مفرد فيه معنى الاستفهام ، فلذلك لم يجوز : أين ما انفك زيد ؟ ولا أين ما ضىء زيد ؟ ولا أين ما برح زيد ؟ ولا أين ما زال زيد ؟ وهذا مذهب صحيح إلا في ( ليس ) فإن الصحيح فيها جواز التقديم (٣) ، فيجوز إذن دخول ( ليس ) على هذه الجملة التي الخبر فيها مفرد فيه معنى الاستفهام فيقول : أين ليس زيد ؟ إذا أردت بالاستفهام معنى إلا وكان كأنك تنكر أن يكون مكان ليس فيه زيد ؛ على معنى أنه في كل مكان على وجه المبالغة .

وقوله : وما أوجبه كون المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين على السواء ، وكون المبتدأ منزلا منزلة الخبر من تقديم الخبر (٤) ، لا يجب في هذا الباب (٥) .

يريد أنه لا يقول في : زيد القائم ، القائم زيد على تقديم خبر المبتدأ ، وتقول في : كان زيد القائم ، كان القائم زيد ، وكذلك لا تقول في قولك : خير من زيد خير من عمرو ، خير من عمرو خير من زيد ، على تقديم خبر المبتدأ ، وتقول في كان : كان خير من زيد خيرا من عمرو وكان خيرا من عمرو خير من زيد .

(١) انظر ما سبق ص : ٧٧٣ - ٧٧٤ .

(٢) قال ابن هبش : وإنما صار للاستفهام صدر الكلام لأنه جاء لإفادة معنى في الاسم والفعل ، فوجب أن يأتي قبلهما لا بعدهما ، شرح للفصل ١١٣/٧ .

(٣) جرما مع من يرى جواز تقدم خبر ليس عليها انظر ص : ٧٧٤ هـ ١ .

(٤) كذا في نسخة : ب وفي المباحث الكاملة ١/٥٠٧ ، في المنهاج المجلد ١٢٤ ب : هـ من تقديم المبتدأ

على الخبر هـ . وفي نسختي الجزولية : من تقديم المبتدأ . ٢١ ( قاس ) ، ٨٠ ( نيور ) .

(٥) الجزولية : ٢٠ ب - ٢١ .

ويريد أيضا أنك لا تقول في قولك : أبو يوسف أبو حنيفة ، أبو حنيفة أبو يوسف على ذلك المعنى ، ويجوز ذلك في كان تقول : كان أبو يوسف أبا حنيفة ، وكان أبا حنيفة أبو يوسف على معنى واحد (١) .

وقوله : إن ظهر الإعراب في أحدهما (٢) .

يريد : إن ظهر الإعراب فيهما أو في أحدهما ، فاستغنى بقوله في أحدهما عن قوله فيهما لأن ظهوره فيهما يتضمن ظهوره في أحدهما بالمعنى ، لأنه إنما جاز ذلك مع ظهوره في أحدهما لظهور المعنى مع ذلك ، وكونه إذ ذاك غير ملبس ، وإذا كان ذلك كذلك فهو مع ظهورهما أولى بالجواز ، لأن المعنى إذ ذاك أظهر ، ومثل هذا الفصل ما تقدم ونحو : كان زيد المجتبي ونحو : كان خير من زيد أعلى من عمرو ، ونحو : كان فلان الأعشى .

واستظهر بهذا التقييد على ما لم يظهر فيه الإعراب في أحدهما نحو : كان الفتى المجتبي ونحو : كان أعلى من زيد أعلى من عمرو / ٢٥١ وكقولك : كان موسى الأعشى .  
وقوله : إلا ما لا يناقض معناه المضي منها (٣) .

المنافض أن تقول : ما أكلمك ما دام زيد قائما في قولك : لا أكلمك ما دام زيد قائما وذلك أن هذا الكلام - أعني قولك : ما أكلمك ما دام زيد قائما - إنما يقال إذا كان زيد في حالة قيام فحيثذ يقال : لا أكلمك ما دام زيد قائما ، ولا يقال ذلك في من كان قائما فيما مضى وانقطع قيامه ، أعني أنه لا يقال فيه : ما أكلمك [ ما دام (٣) ] زيد قائما ، إنما يقال فيمن هو موجود في حال قيام ولم ينقطع قيامه بل قيامه متصل ، وقد تقدم للمؤلف أن ما دام لمصاحبه الصفة للموصوف في الحال (٤) .

وهذا هو مراده أعني أنه إنما يقال فيمن هو موجود في حالة ما لم تنقطع لا فيمن

(١) للقرينة في الجسج .

(٢) الجزولية : ٢١ .

(٣) تكلمة يلتم بها الكلام .

(٤) انظر ص : ٧٧١ .

كان في ما مضى في حالة وانقطعت ، فإذا كانت ما دام إنما يقال في من هو على حالة ما فلا يجوز وضع الماضي موضع ما معناه الحال لمناقضة الماضي في المعنى .

وكذلك لا تقول : ما انفك زيد قد علم ، ولا ما فهمي ولا ما يرح ، لا يكون خبر شيء من ذلك الماضي لأن ما زال وأخواتها قد تقدم له فيها أنها « لمصاحبة الصفة الموصوف مذ كان قابلا لها » (١) ، ومعنى ذلك أنها لا تقال إلا في صفة صاحبها الموصوف ... (٢) قبلها ولم تنقطع عنه ، فهي تقتضي الموصوف بها في تلك الحال ، وتلك الحال متصلة ليست غير منقطعة (٣) ، فلا يقال إذن في صفة قد مضت وانقطعت فلذلك يجوز أن تقول : ما انفك زيد عالما ولا تقول : ما انفك زيد قد علم ، لأن الماضي يناقض الحال في المعنى .

قالوا : ويجري هذا المجرى أصبح وأمسى وأضحى لأنها لا تقال : إلا في حالة هو منها في هذه الأوقات متصلة تلك الحال منه غير منقطعة ، فالماضي يناقضها فلا تكون معها ، ولا تقول : أصبح زيد قد قام ، ولا أمسى زيد قد فعل ، ولا أضحى زيد قد خرج لمناقضة معنى الماضي في ذلك معنى الحال التي وضعت هذه الأفعال على ألا يقال إلا فيها .

(١) انظر الجزولية : ٢٠ .

(٢) كلمة غير واضحة في المخطوطة لعلها ( بها ) .

(٣) كذا في : ب . ولعلها الصواب : ليست منقطعة أو متصلة غير منقطعة .





## [ باب إن وأن ]

قوله : كل حرف يلي الفعل مرة والاسم أخرى (١) .

مثاله : هل وهمزة الاستفهام ، وأما المفتوحة / ٢٥٢ همزة وحروف العطف .

وقوله : فأصله ألا يعمل (١) .

إنما قال : فأصله ولم يقل فلا يعمل لأنه قد عمل مما يلي الاسم مرة والفعل  
أخرى ( ما ) في لغة أهل الحجاز ، وكذلك ( لا ) التي تعمل عمل ليس أو عمل إن  
وكل واحد منهما يدخل على الاسم والفعل .

وقوله : وما اختص بالاسم (١) .

يريد : كان وأن وأخواتها وكحروف الجر .

وقوله : أو بالفعل (١) .

مثاله : نواصب الأفعال وجوازمها .

وقوله : ولم يكن كالجزم منه (١) .

يريد ولم يكن معناه معنى ما هو من نفس الكلمة ، استظهر بذلك على لام  
التعريف والسين وسوف ، لأن الألف واللام للتخصيص فكان معناها معنى العلمية .

وقوله : ليس كالجزم منه (١) .

ومقتضى هذا الكلام أن حرف الجر حقه أن لا يعمل ، لأن الجار والمجرور عنده  
كالشيء الواحد والصواب في الاستظهار على ذلك أن يقال : وما اختص بالفعل أو  
بالاسم ولم يكن كالعلمية في إفاضة التخصيص فيما يدخل عليه ، أو يقول : وما اختص  
بالاسم أو بالفعل فأصله أن يعمل إلا ما استثني وهو السين وسوف أو لام التعريف .

وفي الموضع نقد آخر ، وهو أنه قد بقي عليه أن يستظهر على لولا ولو ، لأن ( لولا ) تختص بالاسم و ( لو ) تختص بالفعل ، وكذلك حروف التخصيص ، يعني عليه أن يستظهر عليها ، وكذلك قد لأنها مختصة بالأفعال .

والذي يظهر لي أن هذا التأصيل الذي أصله من أن كل ما اختص بالاسم أو بالفعل فحقه أن يعمل ليس بشيء ، ولذلك لم يوجد شيء منه لسيبويه لفساده بتلك الحروف التي ذكرناها ، وإنما هو شيء قاله أبو بكر بن السراج في أصوله (١) وهو فاسد لما ذكرناه .

وقوله : لا كجزء منه (٢) .

قد تقدم ما هو الصواب أن يقال في هذا على هذا الاستظهار هكذا فغير صحيح .

وقوله : فأصله أن يعمل الجر (٣) .

أقول : إن هذا خطأ ، ولا يكون أصل عمل الحروف الجر ، لأنه لا يعمل الجر منها إلا المضيف الفعل أو ما هو في معنى الفعل إلى الاسم ، وإنما القول الصحيح : أن أصل الحرف ألا يعمل رفعا ولا نصبا ، لأن الرفع والنصب إنما هما من عمل الأفعال من حيث كان كل مرفوع قاعلا أو مشبها به ، وكل منصوب مفعولا / ٢٥٣ أو مشبها به ، فإذا عملها الحرف فإنما يعملها لشبه الفعل (٤) ، ولا يعمل عملا ليس له بحق الشبه إلا عمل الجر إذا كان مضيفا إلى الفعل أو ما هو في معناه إلى الاسم .

(١) قال رحمه الله : الحروف تنقسم إلى ثلاثة أقسام : الأول منها يدخل على الأسماء فقط دون الأفعال فما كان كذلك فهو عامل في الاسم ، ... والقسم الثاني من الحروف : ما يدخل على الأفعال فقط ولا يدخل على الأسماء وهي التي تعمل في الأفعال فتصحبها وتجرمها ، ... والقسم الثالث من الحروف : ما يدخل على الأسماء وعلى الأفعال فلم تختص به الأسماء دون الأفعال ولا الأفعال دون الأسماء ، وما كان من الحروف بهذه تصفة فلا يعمل ... ، الأصول ٥٤/١ - ٥٥ .

(٢) الجزولية : ٢٦ .

(٣) الجزولية : ٢٦ ، وقوله : وكل حرف اتصل بالاسم وعمل فيه فأصله ... .

(٤) انظر في أعمال هذه الحروف لمشايتها الفصل :- الكتاب ٢٧٩/١ ، المقضب ١٠٧/٤ - ١٠٨ ،

الأصول ٢٣٠/١ .

وقوله : كشيبه إن وأخواتها بالأفعال في المعنى (١) .

ليس هذا بصحيح لأن حروف المعاني كلها فيها معاني الأفعال ، ولكن الموجب لعمل إن وأخواتها شبيها بالأفعال في وجوه من المعنى ومن اللفظ ، وذلك كونها على ثلاثة أحرف وكون أواخرها مفتوحة كأواخر الأفعال الماضية فهذان شبهان لفظيان (٢) .

وأما الشبه من جهة المعنى فظاهر في الاسمين كالفعل المتعدي ، وكون معانيها كمعاني الأفعال فمعنى ( إن ) التوكيد كمعنى أكد ومعنى ( ليت ) التمني كمعنى تمنى ، ومعنى ( لعل ) الترجي كمعنى ترجى (٣) ، فلما أشبهت إن وأخواتها الأفعال المتعدية (٤) من وجوه لفظية ومعنوية أعطيت عمل الأفعال المتعدية وهو النصب والرفع ، فنصبت أحد الاسمين اللذين دخلت عليهما ورفعت الآخر وسنذكر بعد (٥) لم خص اسمها بالنصب وخبرها بالرفع دون أن يعكس ذلك ؟

وقوله : والذي استحقت بذلك أن حذف من مضعفها سوى لعل تخفيفاً (٦) .

يريد أن الحذف ليس من أحكام الحروف لأن الحذف تصرف ، والحروف لم توضع على أن تتصرف فيها ، فحذف من مضعف هذه الحروف تخفيفاً لها لشبيها بالأفعال ، وما لم يحذف منها كلعل فمنبية على أن الأصل فيها ألا تحذف (٧) ، وهو صحيح إذا قلنا فيها ما قلناه ، أعني أن الحذف فيها لشبيها بالأفعال على ما ذكرناه وذكره النحويون (٨) لا على ما ذكره هو من أن شبيها بالأفعال هو كون معانيها معاني

(١) الجزولية : ٢١ ، وقوله : ولا يعمل الرفع ولا النصب إلا بشبه لما يعملها ... .

(٢) قال ابن السراج : « أنه إنما أصل لما أشبهت الفعل بأنها على ثلاثة أحرف وأنها مفتوحة » ، الأصول

٢٣٥/١ .

(٣) قال المبرد : « فهذه الحروف مشبهة بالأفعال ، وإنما أشبهتها لأنها لا تقع إلا على الأسماء ، وفيها المعاني

من الترجي والتمني والتشبيه التي عبارتها الأفعال » ، المقضب ١٠٨/٤ .

(٤) ب : المتعدية الأفعال .

(٥) لم يأت شيء منه . (٦) الجزولية : ٢١ .

(٧) انظر هذا في : المباحث الكاملة ٥١٣/١ ، شرح الجزولية ٩٩١/٢ .

(٨) قال ابن السراج : « إذا عطفنا كاتنا بمتزلة فعل مخلوف ، فالفعل يعمل مخلوقاً عمله تمام ، وذلك

قولك : لم يك زيد منطلقاً ، الأصول ٢٣٥/١ . وانظر : المباحث الكاملة ٥١٣/١ ، شرح الجزولية ٩٩١/٢ .

الأفعال خاصة ، وأما إذا قيل ما قاله من أن شبهها بالأفعال كون معانيها معاني الأفعال فإنه يلزمه أن يكون ذلك في الحروف المضعفة كلها نحو **ثُمَّ وَرُبَّ** ، وذلك لا يكون إلا في حروف هذا الباب خاصة ، فلا يجري ذلك على قوله : وإنما يجري على ما قلناه وقاله النحويون ودل ذلك على فساد قوله .

وقوله : وإن طلبت اسمين طلب الفعل / ٢٥٤ المتعدي لهما <sup>(١)</sup> .

يريد أن معاني هذه الحروف لا تقتضي الدخول على المبتدأ والخبر دون الفعل والفاعل ، وإنما خصت بالدخول على المبتدأ والخبر دون الفعل والفاعل لشبهها بالأفعال ، لأن المبتدأ والخبر اسمان ، فيأتي بدخولها عليهما مشبهة بالفعل المتعدي من حيث كان كل واحد منهما طالبا لاسمين ، ويكون امتناعها من الدخول على الفعل والفاعل شيئا آخر لها بالأفعال من حيث كان الفعل لا يدخل على الفعل <sup>(٢)</sup> ، وهذا الذي قاله غير صحيح فإنه إن كان شبهها بالأفعال من حيث إن معانيها معاني الأفعال هو السبب في طلبها اسمين فينبغي أن يكون حروف المعاني كلها كذلك ، تطلب اسمين يكون ذلك الشبه فيها وذلك لم يكن ، فدل ذلك على فساد قوله .

وقوله : وإن فتحت أواخرها كآخر <sup>(٣)</sup> الفعل الماضي <sup>(١)</sup> .

يمكن أن يكون السبب في فتح أواخرها ما ذكر من شبهها بالأفعال وكذلك قال سيبويه <sup>(٤)</sup> إلا أن سيبويه جعل شبهها بالأفعال من جهة المعنى واللفظ وأصابع ، وجعلها هو شبهها بالأفعال من جهة المعنى خاصة ، وجعل السبب عن ذلك العمل وفتح الآخر وسائر ما ذكر هنا مثله ، وقد تقدم ما فيه ، ويمكن أن يكون السبب في

(١) الجزولية : ٢١ .

(٢) خلافا لهشام وتعلب إذ أجازا : يعجني تقوم .

انظر : إيضاح الشعر ٥٣٦ ، الخصائص ٤٣٥/٢ ، التنزيل والتكميل ١٦٦/١ ب ، ١١٢/٢ .

(٣) ب : كان آخر والتصويب من الجزولية ٢١ .

(٤) قال - رحمه الله : « وأما بين وأن وليت فحركات أواخرها بالفتح لأنهما بمنزلة الأفعال نحو : كان ،

فصار الفتح أول « . الكتاب ٣٢/٢ . وبه قال المبرد في المقتضب ١٠٨/٤ .

فتح أواخرها استتقال الكسر والتضعيف وكثرة استعمالها ، ويكون فتح آخرها موجبا  
 لشبهها بالأفعال وكذلك قال الزجاجي <sup>(١)</sup> وكلا الأمرين <sup>(٢)</sup> ممكن ، ولعل سيويه  
 لا يأتي ما ذكره الزجاجي ولا يكون اقتضاره على ذلك على معنى أنه لا يكون غيره .  
 وقوله : وكل مبتدأ لا تدخل عليه كان لا تدخل عليه إن <sup>(٣)</sup> .

مثاله : من يكرمني أكرمه ، والكلام على هذا كالكلام عليه في باب كان كما  
 تقدم <sup>(٤)</sup> ومعناه : من جاءك ؟

وقوله : ولا تدخل أيضا على المبتدأ الذي خبره مفرد فيه معنى الاستفهام <sup>(٥)</sup> .

مثاله : أين زيد ؟ وكيف عمرو ؟ .

وقوله : ولا يجوز تقديم الخبر فيها <sup>(٦)</sup> .

أي لا يجوز : قائم إن زيدا .

وقوله : ولا توسيطه <sup>(٧)</sup> .

أي لا يجوز : إن قائم زيدا .

وقوله : بخلاف كان <sup>(٨)</sup> .

لأنك تقول : قائما كان زيد ، وكان قائما زيد <sup>(٩)</sup> .

وقوله : إلا أن يكون ظرفا <sup>(١٠)</sup> .

مثاله : إن في ٢٥٥/ الدار زيدا .

(١) قال - رحمه الله تعالى - : « وأواخرها مفتوحة كأواخر الفعل الماضي ومعانيها معاني الأفعال » ،

الجملة ٥٢ .

(٢) وهي : أن أواخرها ضحت لشبهها بالفعل الماضي ، أو أن فتح أواخرها أوجب شبه الفعل .

(٣) انظر ما سبق ص : ٧٧٥ .

(٤) الجزولية : ٢١ .

(٥) الجزولية : ٢١ ب .

(٦) الجزولية : ٢١ ب .

(٧) انظر ما سبق ص : ٧٧٢ ، ٧٧٧ .

(٨) - شرح اللغة الجزولية للكثير -

وقوله : كان الإلغاء أحسن (١) .

مثاله : إنما زيد قائم وكأخما زيد قائم .

وقوله : أضعف منه في أخواتها (٢) .

يعني أضعف من العمل في : كأخما زيدا قائم وليتينا زيدا قائم ولعلما زيدا قائم .

وقوله : وموضع السماع ( ليت ) (٣) .

يعني سماع العمل وإلا فالإلغاء مسموع في غيرها نحو : لعلما أنت عالم ،  
وصدق إن موضع السماع في هذه المسألة إنما هو في ( ليت ) ، ويعني بذلك اختلاف  
الروايتين في قوله (٤) :-

... أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا (٥) ...

(١) الجزولية : ٢١ ب ، وقوله : وهذه الحروف إذا دخلت عليها ( ما ) ... .

(٢) الجزولية : ٢١ ب ، وقوله : وقد تشمل والعمل في ( إن وأن ) ... .

(٣) الجزولية : ٢١ ب . (٤) يعني التابفة النيباني .

(٥) من البحر السيط من قصيدته التي مطلعها :-

بَا دَارَ مَيَّةَ بِالْقَلْبَاءِ فَالسَّنْدُ أَقْوَتْ وَطَلَّ عَلَيْهَا سَائِلُ الْأَمْدِ

والبيت :-

قَالَتْ : ..... إِلَى حَصَانَتِنَا أَوْ يَعْصِفُهُ يَفْقِدُ

العلواء : ما لرتفع من الأرض ، السند : سند الجبل وهو ارتفاعه حيث يستند فيه أي يصعد ، أقوت :  
أقوت وحملت من الناس ، السالف : الماضي ، الأبد : الدهر ، فقد : فحسي . شرح الديوان ١٤ ، ٢٤ . وهو  
يشير إلى قصة يعرفها الرواة .

الشاهد فيه : ( ليتنا هذا الحمام ) فقد روي رضا ونصبا على الإهمال والإعمال .

الديوان ٢٤ ، الكتاب ٢٨٢/١ ، الأصول ٢٣٣/١ ، الخليات ١٧٦ ، الحصائص ٤٦٠/٢ ، التبصرة  
والتذكرة ٢١٥/١ ، الأمالي الشعرية ١٤٢/٢ ، ٢٤١ ، الإنصاف ٢٧٩/٢ ، شرح المفصل ٥٤/٨ ، ٥٨ ،  
المباحث الكاملة ٥٢٠/١ شرح الجمل ٢٥١/١ ، ٦٢٢ ، ١٣/٢ ، المقرب ١١-١ ، شرح الجزولية  
٤٩٧/١ ، ٥٤٠/٢ ، ٩٩٨ ، شرح الكافية ٣٤٨/٢ ، المضي ٦٦/١ ، ٣٤١ ، المقاصد الشعرية  
٢٥٤/٢ ، شرح شواهد المضي ٧٥/١ ، ٢٠٠ ، ٦٩٠/٢ ، الخزانة ٢٥١/١٠ - ٢٦٤ ، شرح أبيات المضي  
٤٦/٢ - ٥١ .

وهذا الحمام لنا بالرفع (١) فاختلف النحويون في حمل سائر أخوات ليت عليها في هذين الوجهين وذلك أنه لم يسمع في البواقي من أخوات ليت إلا الإلغاء ولم يسمع فيها الإعمال (٢) ، فقال بعضهم : لا فرق بين ليت وأخواتها في القياس ، وقد سمع في ليت الوجهان ، فينبغي أن تكون الباقي كذلك (٣) .

وقال بعضهم : الذي ورد به السماع في الباقي إنما هو الإلغاء لا الإعمال (٤) .

ومع الإعمال يكون دخول الحرف كخروجه ، من جهة اللفظ ، ومن جهة المعنى إذ ليس له معنى إلا التوكيد (٥) ، وليس ذلك من أصل الحروف فينبغي ألا يقال منه إلا ما سمع ونحن لم نسمعه إلا في ليت فلا نقول به إلا فيها ولا نقيس عليها شيئا من أخواتها في ذلك ، إذ ليس على أصل الحروف ، ولا يبغي أن يقال منها إلا ما سمع وهو لم يسمع في الباقي فلا يقال به فيه ، وقد سمع الإلغاء في الباقي . وهو ليس خارجا عن الأصل لأن الحرف الذي هو ( ما ) في ذلك دخل لكف العمل عن العامل ، ولم يكن هناك مانع يمنع من الإلغاء ، وكان هناك ما يمنع من الأعمال فلذلك يبغي أن يقال في الباقي بالإلغاء لا بالإعمال وبه قال سيويه (٦) وهو الصواب .

- (١) قال سيويه : « وقد كان رؤية بن العجاج ينشد هذا البيت رفعا » ، الكتاب ٢٨٢/١ .  
 (٢) قال ابن برهان : « وروى أبو الحسن الأخطش عن العرب : إنما زيد قائم ، فأعمل مع زيادة ( ما ) ، وذكر ابن جزء الأسدي مثل ذلك ، عن كتاب الكسائي عن العرب ، كذلك سمعت شيخنا أبا القاسم الدقيقي يحكيه » ، شرح اللمع ٧٥/١ .  
 (٣) هو منسوب ابن السراج والزرجاني وغيرهم من النحويين . انظر : الأصول ٢٣٢/١ ، الجمل ٤٠٣ ، منبج المسالك ٨٠/١ .  
 (٤) وهذا يعني أن ما معنا ( ليت ) يحمل ولا يعمل . أما ( ليت ) فيبقى على ما سمع من الإعمال والإعمال وهو منسوب سيويه والأخطش والقراء وغيرهم . انظر : الكتاب ٢٨٢/١ - ٢٨٣ ، شرح الجمل ٤٣٣/١ - ٤٣٤ ، التذيل والتكميل ٥٩/٢ ب .  
 (٥) قال أبو بكر بن السراج : « وتدخل ( ما ) زائدة على ( إن ) على ضربين : فمرة تكون ملغاة دخولها كخروجها ، لا تغير إعرابها ، تقول : إنما زيد متطلق ... » ، الأصول ٢٣٢/١ .  
 (٦) الكتاب ٢٨٢/١ - ٢٨٣ .



وقوله : وكلها لا تدخل على أخبارها (١) .

مثال دخول اللام في الخبر : إن زيدا لقائم .

وقوله : ولا على أسمائها المفصول بينها وبينها بأخبارها (١) .

مثال دخول اللام في ذلك في إن : إن في الدار لزيداً .

وقوله : ولا على ٢٥٦/ معمول خبرها المقدم عليها (١) .

مثال دخول اللام في ذلك في : إن زيدا لَطَعَامَكَ آكَلٌ ، ولا يجوز : إن زيدا

آكَلٌ لَطَعَامَكَ .

وقوله : ولا على الفصل بين اسمها وخبرها (١) .

مثال دخول اللام في ذلك في إن : إن زيدا هو الظريف إذا جعلت هو فصلاً ،

وأطلق المؤلف القول في دخول اللام على الخبر مع ( إن ) وهي لا تدخل فيها إلا

بشرطين :-

أحدهما : ألا يلي الخبر ( إن ) كقولك : إن في الدار زيدا وإن أمامك عمراً (٢) .

والثاني : ألا يكون الخبر جملة فعلية فعلها ماض نحو : إن زيدا قام (٣) .

وقيد دخول اللام في اسم إن بالفصل بينها وبينه بالخبر ، ويعني بذلك نحو قولك :

إن في الدار لزيداً كما تقدم ، ولو ترك هنا [ التقييد (٤) ] بالخبر في الأصل كان أحسن لأنه

(١) الجزولية : ٢١ ب ، والكلام بتمامه : وكلها لا تدخل - على أخبارها ولا على أسمائها المفصول بينها

وبين أخبارها كذا ولا على معمول خبرها المقدم عليها ولا على الفصل بين اسمها وخبرها - اللام موبى إن .

(٢) قال ابن يمش : إن حق هذه اللام أن تقع صدر الجملة ، وإنما أخرت لضرب من استحسان وهو

إرادة الفصل بينها وبين ( إن ) لاتصالهما في المعنى ، وهم يكرهون الجمع بين حرفين بمعنى واحد ، شرح

المفصل ٦٦/٨ .

(٣) قال ابن جنى : فإن كان الخبر فصلاً ماضياً لم تدخل اللام عليه ، لأنه ليس بالمضارع للاسم كما

ضارعه الفعل المضارع فلا تقول إذن : إن زيدا لقائم ، سر الصناعة ٣٧٤/١ ، وانظر : الأصول ٢٤٢/١ .

(٤) تكملة من الشرح الصغير ١٩٩ .

قد تدخل اللام على اسم إن إذا فصل بينها وبينه بغير الخبر نحو قولك : إن بك لزيداً  
وائق ، وإن عليك لزيداً معول .

وقوله : وتنفرد إن ولكن بالعطف على موضعها مع الاسم بعد الخبر على  
رأي (١) .

مثاله : إن زيداً قائمٌ وعمرو ، ولا يجوز : إن زيداً وعمرو قائمان (٢) .

قال قائل (٣) : كان أجود من هذه العبارة أن يقول : وتنفرد أن ولكن بالعطف  
على موضع ( إن ) دون اسمها (٤) ، وعلى موضعها مع الاسم بعد الخبر على رأي  
ومطلقاً على رأي .... إلى آخره . مثل ما ذكره .

وإنما قلنا : إن هذه العبارة أجود لأن عبارته هذه التي نقلناها بظاهرها توهم أن  
( إن ولكن ) تنفرد بالعطف على موضعها مع الاسم لا على موضعها دون الاسم ،  
وهو قد ذكر قبل هذا انفرادها بالشيعين (٥) ، فكان هذا القول الثاني يأتي بظاهره  
معارضاً للأول فلذلك قلنا : إن عبارته هذه ليست بجيدة ، وأن الذي قلناه أجود منها ،  
وقد رأيت في بعض النسخ نصاً يوافق ما استجاده هذا القائل : وقد تنفرد إن ولكن  
بالعطف على موضعها وعلى موضعها مع الاسم بعد الخبر (٦) ، وهذا النص إنما يلزم

(١) الجزولية : ٢١ ب .

(٢) قال الزمخشري : ... إنما يصح الحمل على المحل بعد مضي الجملة ، فإن لم تمض فومك أن تقول :  
إن زيدا وعمرا قائمان ينصب عمرو لا غير ، الفصل ٢٩٦ .

وهذا مذهب البصريين ، وأجازوه الكوفيون والأخفش ، واشترط الفراء خفاء الإعراب . انظر : الإنصاف  
١٨٥/١ - ١٩٥ ، التنين ٣٤١ - ٣٤٦ ، شرح المفصل ٦٩/٨ .

(٣) هو الشلوين نفسه . انظر : الشرح الصغير ١٩٩ - ٢٠٠ .

(٤) قال اللورقي : قوله : لا يعطف على موضعها يوهم أن لها موضعاً من الإعراب ، وليس كذا ، لأنها  
حرف ، والحرف لا يحكم عليه بالإعراب أصلاً ، إنما يحكم على موضع المبنى وحده ، أو على موضع الاسم مع  
عامله ، المباحث الكاملية ٥٢٤/١ .

(٥) في قول الجزولي : « وكلها لا يعطف على موضعها ولا على موضعها مع اسمها سوى ( إن ولكن ) » .

الجزولية ٢١ ب .

(٦) ليس هذا النص في النسختين فاس ٢١ ب ، تيمور ٨١ .

مع الحمل على موضعها مع الاسم على ما يتفسر بعد ، ويريد بقوله : على موضعها مع الاسم العطف على موضع / ٢٥٧ الاسم خاصة <sup>(١)</sup> الذي صرح به غيره <sup>(٢)</sup> ، لكنه لما لم يتصور الرفع في الاسم مع وجود ( إن ) لكون إن ناسخة للابتداء حمل ( إن ) على ( لا ) <sup>(٣)</sup> ، فكما يكون العطف على الموضع في ( لا ) مع اسمها كذلك يكون العطف على الموضع في ( إن ) على ( إن ) مع اسمها حملا عليها .

وجاز ذلك في ( لا ) لأنها مبنية مع ما بعدها ومجمولة مع اسمها واحدا ، ثم حملت ( إن ) عليها <sup>(٤)</sup> .

ويريد بقوله : على موضعها إذ لم يقل مع اسمها رفع المعطوف بالابتداء وإضمار الخبر لا بالعطف على موضع الاسم ، ولما كان العطف حقه التشاكل وأمكن هنا التشاكل حمله على ذلك الذي هو حقه ، فقدّر في موضع إن الابتداء وحيث قد عطف المبتدأ والخبر على مبتدأ وخبر حتى يأتي العطف على حقه ، قلنا لك سمي : هذا العطف عطفا على موضع إن لأنه يقدر في موضع إن الابتداء لما قلناه <sup>(٥)</sup> من طلب التشاكل الذي هو حق العطف .

وقوله : ومطلقا على رأي <sup>(٦)</sup> .

يعني أن صاحب هذا الرأي يميز العطف على موضع إن مع الاسم قبل الخبر

(١) يريد قبل دخول ( إن ) .

(٢) كالزجاجي إذ قال - رحمه الله تعالى - : «... أن تعطفه على موضع ( إن ) قبل دخولها لأن داخلة على المبتدأ والخبر ، ولم تغير من المعنى شيئا ، فعطفته على الموضع ، الجمل ٥٥ ، وانظر : شرح الإيضاح للعسكري ١٨٢ - ب .

(٣) قال الأبيدي : « وأما التطوير لها - يعني إن - ب ( لا ) فغير صحيح ، لأن ( لا ) مركبة مع الاسم ، فهما في موضع رفع بالابتداء ، و ( إن ) والاسم ليسا مركبين ، شرح الجزولية ١٠٠٩/٢ .

(٤) هنا يعني أن الأصل وهو ( إن ) حملت على الفرع وهو ( لا ) في وجه ، كما أن ( لا ) محمولة في العمل على ( إن ) .

(٥) ب : ما قلناه ، والتصويب من الشرح الصغير ٢٠٠ .

(٦) الجزولية : ٢١ ب .

نحو : إن زيدا وعمرو قائمان ، ونحو : إنك وزيد قائمان سواء ظهر الإعراب في الاسم أو لم يظهر <sup>(١)</sup> ، بعد الخبر نحو : إن زيدا قائم وعمرو وإتاك قائم وعمرو ، وليس في الدنيا من يميز : إن زيدا وعمرو قائمان على أن يكون ( عمرو ) مرفوعا بالابتداء معطوفا على موضع ( إن ) دون الاسم على ما قدمناه <sup>(٢)</sup> ، لأن ذلك يؤدي إلى ارتفاع قولك قائمان بالمبتدأ وبإن <sup>(٣)</sup> ، ولأنك تستأنف قولك ( وعمرو ) والجملة الأولى لم تم فلذلك قلنا : إن هذا الذي لا يلتزم مع الحمل على موضع إن دون اسم <sup>(٤)</sup> .

وقوله : وعلى رأي [ إن <sup>(٥)</sup> ] ظهر الإعراب <sup>(٦)</sup> .

أي لا يجوز عند صاحب هذا الرأي <sup>(٧)</sup> إن زيدا وعمرو قائمان لظهور الإعراب في الاسم ، وإنما يميز ذلك بعد الخبر نحو : إن زيدا قائم وعمرو ، فلو قلت : إنك وعمرو قائمان لاستوى في الجواز هو وقولك : إنك قائم وعمرو ، وكذلك لا يلتزم هذا الرأي أيضا مع الحمل على موضع إن دون الاسم وهو الرفع بالابتداء ، لأنه ليس في الدنيا من يميز <sup>(٨)</sup> ، إنك وزيد / ٢٥٨ قائمان على أن يكون ( زيد ) مستأنفا لما ذكرناه سابقا ، وإنما يميزه من يميزه على الحمل على موضع إن مع الاسم .

وقوله : إن المكسورة متى خففت وأعملت <sup>(٩)</sup> .

(١) هو مذهب الكوفيين والأحفش ، والقراء يرى ذلك إن خفي إعراب الاسم . انظر : مصادر ذلك

في ص : ٧٠٢ هـ ٢ .

(٢) بل أحازه الكوفيون مستلدين بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَآؤُوا وَالصَّٰبِرُونَ النَّصَآرَى

مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ... ﴾ [ المائدة : ٦٩ ] وغيرها . انظر : الإنصاف ١/١٨٦ - ١٨٧ . وتأوله البصريون .

(٣) قال ابن يعيش : « فإنك لو عطفت على الموضع قبل التمام لاستحال ، إذ الخبر قد يكون خيرا عن

منصوب ومرفوع قد عمل فيهما عاملان مختلفان ، فيجوز من ذلك أن يعمل في الخبر عاملان مختلفان وهنا محال » . شرح المفصل ٦٩/٨ .

(٤) يعني دون اسمها .

(٥) تكملة من الجزولية : ٢١ ب . (٦) الجزولية : ٢١ ب .

(٧) هو القراء . انظر ما سبق من مصادر ص : ٧٨٩ هـ ٢ .

(٨) انظر : هـ ٢ .

مثاله : إن زيدا قائمٌ .

وقوله : فحكمها حكم الثقيلة (١) .

أي لا يجب إثبات اللام في الخبر مع ذلك كما لا يجب مع الثقيلة بل يجوز إثباتها وحذفها فتقول : إن زيدا قائمٌ وإن زيدا لقائمٌ بالتخفيف (٢) كما تقول : إن زيدا قائمٌ وإن زيدا لقائمٌ بالثقل ولا يلحق الفعل مخففة كما كان لا يلحقها مثقلة لأنها عاملة عمل (٣) الفعل ، وامتناع المثقلة من ولاية الفعل لعملها عمل (٤) الفعل فكأنك تولي فعلا فعلا بذلك (٥) .

وكذلك يكون الحكم متى خففتها وكانت عندك عاملة .

وقوله : ووليها الأسماء فمبتدآت (٥) .

مثاله : إن زيدا قائمٌ (٦) .

وقوله : لم تكن إلا مما تدخل على المبتدأ والخبر (٧) .

مثاله : ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ (٨) لأن ( وجد ) هنا بمعنى ( علم ) ، والمنصوبان بعد مفعولها ، ﴿ وَإِنْ كَادَ لَيُبْدِلُنَا عَنْ آلِهَتِنَا ... ﴾ (٩) لأن كاد وأخواتها مما ألحق بكان وأخواتها .

(١) الجزولية : ٢١ ب .

(٢) قال ابن السراج : « وإذا نصب الاسم بعدها لم يمتنع إلى اللام لأن نصب دليل » ، الأصول

٢٣٥/١ .

(٣) ب : على . وهو خطأ ظلم .

(٤) انظر هنا لي : المباحث الكلامية ٥٢٩/١ .

(٥) الجزولي : ٢١ ب ، وقوله : « متى خففت وألغيت ... » ثم قال : « ويجب إثبات اللام » .

(٦) تلحق ( إن ) المخففة هنا بالنافية لكون الكلام صالحا للنفي والإثبات قال اللوري : « إذا ألغيت عند

التخفيف جاز أن تليها الأسماء والأفعال ، فإن وليها الأسماء كانت مبتدأة ، ولزمت اللام الفاصلة بين النافية

والمخففة » ، المباحث الكلامية ٥٢٩/١ .

(٧) الجزولية : ٢١ ب ، وقوله : « وإذا وليها الأفعال ... » .

(٨) الأعراف : ١٠٢ .

(٩) محامها : ﴿ ... لَوْلَا أَنْ صَبَرْنَا عَلَيْهَا ، وَسَوْفَ يُعْطُونَ جِزِينَ يَرَوْنَ الْعُقُوبَ مِنْ أُنْتَلُ سَبِيلًا ﴾

[ الفرقان : ٤٢ ]

وقوله . ويجوز دخولها عند الكوفيين على سائر أنواع الفعل (١)

مثاله : ما أنشدوه (٢) من قوله (٣) :-

سَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَلَّتْ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ (٤)

وقوله : وإذا وليتها الأسماء فمبتدآت (٥)

مثاله : علمت أن زيداً قائمٌ .

وقوله : وقد يتقدم الخبر (٦)

(١) الجزولية : ٢١١ ب - ٢٢٢ .

(٢) كالصيمري في التبصرة والتذكرة ٤٥٨/١ ، والزحخشري في المفصل ٢٩٨ ، والأنباري في الإنصاف

٦٤١/٢ .

(٣) القائل هي : عائكة العلوية ( ... - ٤٠ هـ تقريباً ) .

وهي عائكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العلوية ، شاعرة صحابية جلييلة من المهاجرات ، تزوجت عبد الله بن أبي بكر الصديق فاستشهد عنها ، ثم عمر بن الخطاب وقتل عنها ، ثم الزبير بن العوام وقتل عنها . رحمهم الله جميعاً ورضي عنهم . انظر : المردفات من فريش ٦١ - ٦٤ ، الأغاني ١٢٨/١٦ - ١٣٠ ، الخزانة ٣٧٨/١١ - ٣٨١ .

(٤) من البحر الكامل من قصيدة في رثاء زوجها الزبير بن العوام - رضي الله عنه - مطلعها :-

عَلَّرَ ابْنُ جَرْمُوزٍ بِفَارِسٍ بُحْبُحَةً يَوْمَ اللَّقَاءِ وَكَانَ عَمْرٌ مُعَرِّدٌ

ابن جرموز : عمرو بن جرموز الجاشعي قاتل الزبير غدرا في وادي السباع ، البهمة : ها هنا الجيش ، والبهمة أيضا الفارس الذي لا يدري من أين يؤذي من شدة بأسه ، اللقاء : الحرب ، عرد الرجل : إذا فر في الحرب . الخزانة ٣٧٨/١١ .

ومرعى : بالله ربك . المفصل ٢٩٨ ، كتبت عليك . شرح الجزولية ٢٨/٢ - ١٠ .

الشاهد فيه : استدل به الكوفيون على جواز دخول ( إن ) المخففة على غير الأفعال الناسخة .

الأغاني ١٢٧/١٦ ، المختضب ٢٥٥/٢ ، التبصرة والتذكرة ٤٥٨/١ ، المفصل ٢٩٨ ، إصلاح الخلل ٣٧٦ ، الإنصاف ٦٤١/٢ ، شرح المفصل ٧١/٨ ، ٧٢ ، ٧٦ ، المباحث الكاملية ٥٣١/١ ، شرح الجمل ، ٤٣٨/١ ، المقرب ١١٢/١ ، المنهاج الجمل ١٣٠ ، شرح الجزولية ٢٨/٢ ، ١٠٢٢ ، شرح الكافية ٣٥٩/٢ ، المقاصد النحوية ٢٧٨/٢ - ٢٨٢ ، الخزانة ٣٧٢/٩ - ٣٨١ .

(٥) الجزولية : ٢٢٢ ، وقوله : ( و ) ( أن ) المفتوحة تخفف وتنقل ، وفي خفتها إما ملغاة وإما معسلة ،

فالملغاة كالفتلة ، والملغاة تليها الأسماء والأفعال فإذا وليتها ... .

(٦) ليس في نسختي الجزولية اللتين اعتمدت عليهما . انظر نسخة فاس ٢٢٢ ، وتيمور ٨٢ .

نحو قوله (١) :-

فِي قَبِيَّةٍ كَسَبُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا      أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَتَّجِلُ (٢)

ولكنه في تقدير ولاية اسم المبتدأ (٣) لأن .

(١) هو الأعشى الكبير ( ... - ٧ هـ ) .

أبو بصير ميمون بن قيس بن جندب ، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي ، من فحول شعراء الجاهلية كان يسمى صناجة العرب لجودة شعره ، كان يفد على الملوك لا سيما ملوك الفرس ، أدرك الإسلام ولم يسلم .

طبقات فحول الشعراء ٥٢/١ ، المزئلف والمختلف ١٢ ، معجم الشعراء ٤٠١ - ٤٠٢ ، الخزانة

١٧٥/١ - ١٧٨ .

(٢) من البحر البسيط من قصيدة مطلعها :-

وَدَعَّ هَرِيرَةً إِنْ الرُّكْبِ مَرَّجِلٌ      وَهَلْ تُطِيقُ وَذَاعَا أُيُّهَا الرُّجُلُ

وبيت الشاهد ملفق من بيتين هما ( ٣٤ ، ٣٨ ) في الديوان مع اختلاف الرواية وهما :-

٣٤ - إِيَّا تَرَيْنَا حَقَاقَةً لَا تَعَالُ لَنَا      إِيَّا كَذَلِكَ مَا نَحْفَى وَتَتَّجِلُ

٣٨ - فِي قَبِيَّةٍ كَسَبُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا      أَنْ لَيْسَ يَنْفَعُ عَنْ ذِي الْجِيلَةِ الْجِيَلُ

ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

هريرة : قمل : قينة لرجل من آل عمرو بن مرثد ، وقمل : هريرة وخليفة قيسان لبشر بن عمرو ، خية : جمع

خى وهو الشاب ، يخى : هو المشى بلا نعل ولا خف ، والمراد به الفقير ، يتتعل : يلبس النعال ، والمراد به الغنى .

الخزانة ٣٩٢/٨ - ٣٩٣ .

الشاهد فيه : أن ( أن ) اسمها ضمير الشأن محذوف وخبرها الجملة الاسمية التي تقدم فيها الخبر ( هالك ) على

المبتدأ ( كل من يحفى ويتتعل ) .

الديوان ١٠٩ ، الكتاب ٢٨٢/١ ، ٤٤٠ ، ٤٨٠ ، ١٢٣/٢ ، المقتضب ٩/٣ ، الأصول ٢٣٩/١ ،

المصالح ٤٤١/٢ ، المحاسب ٣٠٨/١ ، المنصف ١٢٩/٣ ، التبصرة والذاكرة ٤٦١/١ ، للفصل ٢٩٨ ،

الأمالي الشجرية ٢/٢ ، الإنصاف ١٩٩/١ ، شرح المنفصل ٧١/٨ ، ٧٤ ، المباحث الكاملة ٥٣٢/١ ،

المنهاج الجليل ١١٣٠ ، شرح الجزولية ١٠٣٣/٢ ، شرح الكافية ٣٥٩/٢ ، المقاصد النحوية ٢٨٧/٢ - ٢٩٤ ،

الخزانة ٣٩٠/٨ - ٣٩٨ .

(٣) كذا في المخطوطة وفي الشرح الصغير ٢٠٣ : ولكنه في ولاية الاسم المبتدأ لأن هـ وهذا يخالف مراد

الشارح من الاستشهاد بالبيت ، كما أنه لا وجه لهذه العبارة بهذه الصيغة ولعل المراد : في تقدير ولاية خبر المبتدأ لأن .

وذكر ابن عيش تأويلاً جيداً فقال : هـ والمراد أنه : هلك ، فإلهاء : مضمرة مرادة ، وهالك مرغوع لأنه

خبر مقدم والتقدير : كل من يحفى ويتتعل هالك هـ ، شرح المنفصل ٧٤/٨ .

وقوله : والأحسن أن يفصل بينها وبينها بحرف تنفيس (١)

مثاله : ﴿ عَلِمَ أَنْ نَسِيكُونَ مِنْكُمْ مُرْضَى ﴾ (٢)

وقوله : فالأحسن (٣)

استظهار على قوله (٤) :-

قَلَمًا رَأَى أَنْ تَمُرَّ اللَّهُ مَالَهُ وَأَثَلُ مَوْجُودًا وَسَدُّ مَفَاقِرَةٍ (٥)

وأجود من هذا أن يقال : فلا بد أن يفصل بينها وبينها بحرف تنفيس أو كذا أو

كذا إلا في ضرورة أو يمنع من ذلك مانع في الكلام كقوله تعالى ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ

إِلَّا مَا سَعَى ﴾ (٦) / ٢٥٩ فإن ( أن ) الخفيفة هنا قد دخلت على الفعل من غير فصل

لاستحالة تلك الفواصل مع ليس (٧) وامتناعها (٨)

وقوله : أو نقي أو توقع (٩)

(١) الجزولية : ١٢٢ ، وقوله : والفرق بين ( أن ) الناصبة للفعل والناصبة للاسم الخفيفة اللغاة أن ( أن )

الخفيفة المذكورة لا يعمل فيها إلا فعل محقق ، وأنها إذا ولها فعل جاز أن يفصل ..... !

(٢) الزمّل : ٢٠ . (٣) ليس في النسخين اللذين اعتمدتهما .

(٤) النايضة الذبائي .

(٥) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

أَلَا أَهْلًا ذِيَانًا عَنِّي رِسَالَةٌ فَقَدْ أَصْبَحْتَ عَنْ مَتَهَجِ الْحَقِّ جَائِزُهُ

ذهبت : أراد القبيلة ، المتهج : الطريق الواضح ، الجائزة : العادلة عن الحق ، تمر الله ماله : كثره وأصلحه ،

أثَل موجودا : كثر إليه ، المفقر : الفقر . شرح الديوان ١٥٣ ، ١٥٥ .

الشاهد فيه : عدم الفصل بين ( أن ) الخفيفة من التثنية والفعل ( تمر ) بفواصل .

الديوان ١٥٥ ، المباحث الكاملة ١/٥٢٣ ، شرح الجزولية ٢/١٠٣٤ ، شرح الكافية ٢/٢٣٤ ، الخزانة

٤١٤/٨ - ٤٢٠ .

(٦) النجم : ٣٩ .

(٧) مع ليس وعسى والأفعال الجامدة . انظر : المباحث الكاملة ١/٥٢٤ ، شرح الجمل ١/٤٣٧ .

شرح الجزولية ٢/١٠٣٣ .

(٨) كذا في المخطوطة والمباحث الكاملة ١/٥٢٤ ، إذ نقل هنا النص كاملا ، وفي الشرح الصفح ٢٠٣

مع ليس وأشياءها .

(٩) الجزولية ٨٢ نسخة تيمور .



مثاله : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ <sup>(١)</sup> وعلمت أن قد كان كذا ،  
ويسقط من بعض النسخ قوله : أو نفي <sup>(٢)</sup> ، وكأنه قد استغنى عنه بأنه قد علم أنه  
لا بد للفعل المنفي <sup>(٣)</sup> من حرف قبله ينفيه إلا في الموضع الذي حذف منه للعلم به  
كقوله <sup>(٤)</sup> :-

قُلْتُ : يَمِينُ اللَّهِ أَمْحُ قَاعِدًا <sup>(٥)</sup> .....

وقوله : واسمها محذوف أيضا موجود معنى <sup>(٦)</sup> .

يريد أن التقدير : أنه سيكون . أفلا يرون أنه لا يرجع ، وعلمت أنه قد كان كذا .

وقوله : فهنا معنى الإلتقاء فيها <sup>(٦)</sup> .

(١) تماما : ﴿ .... وَلَا تَبْتَئِكْ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴾ [ طه ٨٩ ] .

(٢) سقط من نسخة فاس ١٢٢ .

(٣) ب : الممدى ، والتصويب من الشرح الصغير ٢٠٣ ، ومن المباحث الكاملة ٥٣٤/١ .

(٤) القاتل : هو امرؤ القيس .

(٥) من البحر الطويل من قصيدته التي مطلعها :-

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَنَّهُا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَمِينٌ مَن كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي

وعجز البيت :-

..... وَتَوَّ قَطَعُوا رَأْسِي لَتَيْكَ وَتَوَّصَالِي

عم صباحا : نعمة عند العرب ، الطلل : ما شخص من آثار النار ، البالي : الخلق ، العصر : بضعتين لغة  
في العصر وهو الدهر ، الخالي : الماضي ، أبح : أي لا أبح ، الأوصال : جمع وصل وهو المفاصل . الخزانة  
٦٠/١ - ٦١ ، ٤٥/١٠ .

ويروى : قُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ مَا أَنَا بَارِحٌ ... ولا شاهد فيها حيث .

ويروى : قُلْتُ نَهَا ثَلَاثَةَ أَمْحُ قَاعِدًا .. انظر : الخزانة ٤٥/١٠ .

الشاهد فيه : حذف ( لا ) مع الفعل المنفي لدلالة السياق عليه .

الديوان ٣٢ ، الكتاب ١٤٧/٢ ، المقضب ٣٢٥/٢ ، الأصول ٤٣٤/١ ، الجمل ٧٣ ، الحليات  
٢٧٤ ، الخصائص ٢٨٤/٢ ، التبصرة والتذكرة ٤٤٨/١ ، ٤٥٤ ، الحلل ٩٩ ، الأمالي الشجرية ٣٦٩/١ ،  
المفصل ٢٦٨ ، شرح المفصل ١١٠/٧ ، ٣٧/٨ ، ١٠٤/٩ ، المباحث الكاملة ٤٩٧/١ ، ٥٣٤ ، شرح الكافية  
٣٤٠/٢ ، الخزانة ٤٣/١٠ - ٤٥ ، الدرر اللوامع ٤٣/٢ .

(٦) ليس في النسخين اللتين اعتمدت عليهما .

يعني في المشهور من مذهب القوم ، وقد قال سيويه : ولو قال قائل : إن الإلغاء فيها كإلغاء في المكسورة لكان قولاً (١) ، ثم رده آخرًا بقوله : إذن ولو قال قائل كذا كقولك فإن قال قائل كذا وقوله : لكان قولاً بمعنى ، فهذا قول يمكن أن يقوله قائل ويعترض به ، ثم يكون رده لهذا القول آخرًا جواباً لأن التي هي في معنى ، ولو قال قائل .

وقوله : لا يعمل فيها إلا فعل محقق (٢) .

مثاله : علمت وتحققت ويريد أو ما جرى مجراه مما يترجح فيه أحد الجانبين من أفعال الشك نحو : ظننت وحسبت قال الله تعالى : ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً ... ﴾ (٣) قرىء برفع تكون ونصبه (٤) .

وقوله : وأنها إذا وليها فعل جاز أن يفصل (٥) .

كذا قال : ( جاز ) وصح للمؤلف أن يستعمل ( جاز ) في موضع اللزم لأنها

(١) لم أقف عليه في الكتاب المطبوع ، وقد وقت عليه في شرح السراي : « وإنما احتلوا في ( أن ) الإضمار لأنها إذا كانت مفتوحة لم تقع أولاً في موضع المبتدأ ، فيجعل ما يليها مبتدأ ، وتعمل هي ملغاة ، كإن إذا كسرتها وخففت ، لأن المكسورة تدخل على المبتدأ وتؤكد أنه فإذا أنيت ولم تعمل فما بعدها مبتدأ واقع موقعه من الكلام » ، شرح الكتاب ٥١/٤ .

ثم قال - رحمه الله تعالى - : « يعني لو خففوا ( أن ) وأبطلوا عملها في المضمر والمظهر كإن إذا خففت لكان وجهها قويا وهذا كما قال ، وبصير قوله : علمت أن زيد قائم كقولك : علمت أنما زيد قائم ، وإنما غير عاملة في شيء وزيد قائم مبتدأ وخير » ، شرح الكتاب ٥٢/٤ .

وهذا النص ليس موجودا في نسخ الكتاب المطبوع التي وقت عملها في هذا الباب . انظر : نسخة برلين ٤٢٩/١ ، نسخة بولاي ٤٨١/١ ، نسخة هارون ١٦٥/٣ .

(٢) الجزولية : ١٢٢ .

(٣) تمامها : ﴿ ... فَعُتُوا وَعَمَّرُوا ثُمَّ نَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمَّرُوا وَعَمَّرُوا كَثِيرًا مِنْهُمْ وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾ [ المائدة : ٧١ ] .

(٤) قرأ بالرفع : أبو عمرو وحمة والكسائي .

وقرأ بالنصب : ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر .

انظر : السبعة ٢٤٧ ، التيسر للداني ١٠٠ ، البصرة ٤٨٧ ، الإقناع ٦٣٥/٢ ، حجة القراءات ٢٣٣ ،

النشر ٢٥٥/٢ .

مقابل بها ( لا يجوز ) المقدر في الناصبة ، لأن الناصبة لا يجوز فيها الفصل بخير لا النافية <sup>(١)</sup> ، وإنما تكون ( جاز ) مراداً بها غير اللزوم متى قول بها ( وجب ) ، وهي إنما يقابل بها ( لا يجوز ) لا وجب ، وإن لم يكن الأمر كما قلناه في ( جاز ) كان قول المؤلف خطأ لأنه أعني - الفصل - لأزم في التخفة في غير الضرورة إذا لم يمنع مانع .  
وقوله : وأن تفسروا <sup>(٢)</sup> .

مثاله : ﴿ وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امشوا ﴾ <sup>(٣)</sup> والانتلاق هنا انطلاق في المكان <sup>(٤)</sup> ، ولأن ( امشوا ) تفسر لذلك الكلام ، الذي انطلقوا فيه ، و ( أن ) فيه بمعنى ( أي ) <sup>(٥)</sup> .

وقوله : وزائدة <sup>(٦)</sup> .

مثاله : لما أن جاء عمرو وجاء زيد ، والله أن لو فعلت كذا لكان كذا <sup>(٧)</sup> و <sup>(٨)</sup> :-

(١) قال الجزولي : « والناصبية للفعل عكسها » ، الجزولية ٢٢٢ .

(٢) الجزولية : ٢٢٢ .

(٣) تمامها : ﴿ ... وَاصْبِرُوا عَلَى آلَيْكُمْ إِنَّ قَدْ لَشَيْءٌ يُرَادُ ﴾ [ ص : ٦ ] .

(٤) قال الزمخشري : « و ( أن ) بمعنى ( أي ) لأن المتعلقين عن مجلس المتناول لا بد لهم من أن يتكلموا

ويتناوضوا فيما جرى لهم فكان انطلاقهم مضمناً معنى القول » ، الكشاف ٣/٣٦٠ .

(٥) انظر ( أن ) بمعنى ( أي ) في هذه الآية في :-

الكتاب ٤٧٩/١ ، المقنن ١/١٨٨ ، ٢/٣٥٨ - ٣٥٩ ، الأصول ١/٢٣٧ وغيرها .

(٦) قال سيوريه : « ووجه أمر تكون فيه لغوا نحو قولك : لما أن جاءوا ذهب ، وأما والله أن لو فعلت

لأكرمك » ، الكتاب ١/٤٧٥ .

(٧) يريد وكتقول الشاعر ، وقد اختلف فيه على النحو الآتي :-

أ - علياء بن أرقم بن عوف بن سعد بن عجل الشكري ، شاعر جاهلي كان معاصراً للنعمان بن المنذر .

ب - باعث بن صريم الشكري .

ج - أرقم الشكري .

د - راشد بن شهاب الشكري وقال البغدادي « رأيت القصيدة التي أشار إليها لراشد وليس فيها هذا

البيت ولا الأبيات الآتية » ، الخزانة ١/٤١٤ .

ولعل الصحيح أنها لعلياء في زوجته وقصته مع النعمان في ذبح الكيش معروفة . انظر هذه الأقوال في :

الخزانة ١٠/٤١٣ - ٤١٤ .

... .. كَانَ / ٢٦٠ ظَبِيَّةٌ تَعْطُوا إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ (١)

في من خفض ظبية .

وقوله : لكن إذا خففت لم تعمل (٢) .

حكى السهيلي عن أبي القاسم بن الرماك (٣) أنه أفاده رواية عن يونس بإعمالها (٤) ، قال السهيلي : ولم أر ذلك في أصل كتاب . قلت : ولا أنا أيضا رأيت في أصل كتاب ، والمشهور ما ذكره المؤلف : من ألا تعمل .

قال الفارسي : الاقتصار فيها على الإلغاء منبهة على أن الأصل في هذه الحروف

(١) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

أَلَا تَلَكُمَا بَرَسِي تَصُدُّ بِوَجْهِهَا  
وَتَرَعُمُ فِي جَارَاتِهَا أَنْ مَنْ ظَلَمَ

وصدر البيت :-

قِيَوْمًا تُؤَافِقُنَا يَوْجُحِي تَقَسُّمِ

توافينا : تأتينا ، المقسم : المحسن ، تعلو : تتلوه ، وارق : لغة في مورق ، السلم : شجر كثير الشوك .  
انظر : الخزانة ٤١٤/١٠ - ٤١٦ .

الشاهد فيه : زيادة ( أن ) بين الجار وهو الكاف ومجرورها وهو ( ظبية ) في رواية خفض ظبية .

الأصمعيات ١٥٧ ، الكتاب ٢٨١/١ ، ٤٨١ ، الكامل ١١١/١ ، الاختيارين ٢٠٥ ، الأصول  
٢٤٥/١ ، شرح أبيات سيويه لابن السرياني ٩٥/١ ، شرح أبيات سيويه للنحاس ٨٨ ، سر الصناعة  
٦٨٣/١٢ ، المنصف ١٢٨/٣ ، الأمالي الشجرية ٣/٢ ، المفصل ٣٠٢ ، الإنصاف ٢-٢/١ ، نتائج الفكر  
٢٥٦ ، شرح المفصل ٨٢/٨ ، ٨٣ ، شرح الجمل ٤٣٧/١ ، ١٧٣/٢ ، المغرب ١١١/١ ، شرح الكافية  
٣٦٠/٢ ، الخزانة ٤١١/١ - ٤١٨ .

(٢) الجزولية : ٢٢ .

(٣) ابن الرماك ( ... - ٥٤١ هـ ) .

أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن الإشبيلي المعروف بابن الرماك ، أخذ عن ابن الطراوة وابن  
الأخضر ، كان أستاذا في العربية قديما بكتاب سيويه ، روى عنه ابن خبير كثيرا من كتبه .

• الذيل والتكملة ٧٩/٤ ، بغية المتلوس ٣٤٦ ، بغية الوعاة ٨٦/٢ •

(٤) قال السهيلي : ... إن الأستاذ أبا القاسم بن الرماك - رحمه الله تعالى - قد أفادني رواية عن يونس  
أنه حكى الإعمال في ( لكن ) مع تحريفها ، وكان أبو القاسم - رحمه الله - يستغرب هذه الرواية ، ورأته حين  
ذاكرني بها متعجبا منها ، وكان إماما في هذه الصناعة - رحمه الله تعالى - ، نتائج الفكر ٢٥٧ .

إذا خففت الإلغاء (١)

وقوله : ليت عند الكوفيين تنصب اسمين (٢)

قد ذكروا ذلك في ( إن ) نحو قوله (٣) :-

..... وَتَكُنْ حُطَابِكَ حِقَافًا إِنْ حُرَّاسْنَا أُسْدًا (٤)

وقوله (٥) :-

إِنَّ الْعَجُوزَ نَجْبَةٌ جُرُوزًا تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيرًا (٦)

(١) لم أوقف عليه في كتب الفارسي التي تحت يدي مطبوعة أو مخطوطة . ولعل الشارح - رحمه الله تعالى - أخذ عن شيخه السهلي حين قال : قلنا : زعم الفارسي أن القياس فيهن كلهن الإلغاء إذا خففت ، ولذلك أقرموا ( لكن ) إذا خففت الإلغاء ، تبيها على أن ذلك هو الأصل في جميع الباب ، نتائج الفكر ٢٥٦ .

(٢) الجزولية : ١٢٢ - ب .

(٣) القائل : هو عمر بن أبي ربيعة .

(٤) بيت مفرد من البحر الطويل صدره :-

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَتَنَّتْ وَتَكُنْ

الشاهد فيه : نصب اسم ( إن ) وغيرها ، عند الكوفيين .

والبيت ليس في ديوان عمر بن أبي ربيعة المطبوع .

٥ المباحث الكاملية ٥٤٣/١ ، شرح الجمل ٤٢٤/١ ، شرح الجزولية ٩٩٤/٢ ، البحر المحيط ٤٤٤/٤ ، ٢٨٣/٨ ، الجنى الثاني ٣٨٠ ، المعنى ٣٦/١ ، شرح شواهد المعنى ١٢٢/١ ، جمع الموامع ١٥٦/٢ ، الخزانة ١٦٧/٤ ، ٢٤٢/١٠ ، شرح أبيات المعنى ١٨٣/١ - ١٨٥ ، الدرر اللوامع ١١١/١ - ١١٢ .

(٥) قاله مجهول .

(٦) بيتان من الرجز .

خية : خداعة ، جرورًا : كثيرة الأكل ، القفير : مكيال معروف ( الدرر : ١١٢/١ ) .

ويروى : جنة . شرح أبيات المعنى ١٨٤/١ ، ترى العجوز . مصمم مقاييس اللغة ٤٤١/١ ولا شاهد فيه ، تأكل في مقلدها . الدرر ١١٢/١ .

الشاهد : أن ( إن ) نصبت اسمها ( العجوز ) وغيرها ( خية ) .

النوادر ٤٧٤ ، المباحث الكاملية ٥٤٣/١ ، شرح الجمل ٤٢٥/١ ، ٤٢٦ ، شرح الجزولية ٩٩٤/٢ ، جمع الموامع ١٥٦/٢ ، شرح أبيات المعنى ١٨٤/١ ، الدرر اللوامع ١١٢/١ .

وذكروا أيضا قوله ﷺ : « إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفًا » (١) ، وذكروا ذلك أيضا في بيت العماني (٢) :-

كَأَنَّ أُذُنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا (٣)

(١) ليس حديثا وإنما هو من كلام أبي هريرة رضي الله عنه قال مسلم : حدثني زهير بن حرب حدثنا جرير عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال : وضعت بين يدي رسول الله ﷺ قصعة من ثريد ولحم فتناول النواع ... - ثم أورد الحديث بطوله وفي آخره - حتى يجيء الرجل فلا يستطيع السير إلا زحفا قال : وفي حاشي الصراط كلاليب معلقة مأمورة بأخذ من أمرت به فمخلوش ناج ومكنوس في النار ، والذي نفس أبي هريرة بيده : إن قعر جهنم لسبعون خريفا ، صحيح مسلم يشرح النووي ٧٢/٣ .  
قال النووي - رحمه الله - ( لسبعون خريفا ) هكذا هو في بعض الأصول لسبعون بالو و هنا ظاهر .... ووقع في معظم الأصول والروايات لسبعين بالياء ... : شرح صحيح مسلم ٧٢/٣ .  
وانظر ما ذكره البغدادي عن هذا الحديث في : الخزانة ٢٤٣/١٠ .

وأهل الحديث يروونه من الحديث المرفوع الذي رفعه الصحابي إلى النبي ﷺ حكما لا تصریحا قال ابن حجر ، ومثال المرفوع من القول حكما لا تصریحا أن يقول الصحابي الذي لم يأخذ عن الإسرائيليات ما لا مجال للاجتهاد فيه ، ولا له تعلق ببيان لفة أو شرح غريب كالإخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق وأخبار الأنبياء ، أو الآتية كالملاحم والفتن وأحوال يوم القيامة ، وكذا الإخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص ، وإنما كان له حكم المرفوع لأن إخباره بذلك يقتضي خبرا له ولا مجال للاجتهاد فيه ، يقتضي موقفا للقاتل به ، ولا موقف للصحابة إلا النبي ﷺ ، نزهة النظر ٥٣ .

(٢) محمد بن ذؤيب الفقيمي الرازي .

(٣) من بحر الرجز من أبيات أبوها :-

وَأَذُنٌ تَرِيحُهُ مِنَ الرَّفَا

الرفا : شدة الانصباب . القادمة : الريشة في مقدمة الجناح ( الديوان ٢٩٥ ) تشوف الفرس والطبي نصب عنقه وجعل ينظر . اللسان ١٨٥/٩ ( شاف ) .

الشاهد فيه : نصب اسم كأن ( أذنيه ) وخبرها ( قادمة ) .

الديوان ٩٥ ، الكامل ١٠٤٦/٣ ( التالي ) ، الخصائص ٤٣٠/٢ ، المحض ٨٢/١ ، سبط اللآلئ ٨٧٦/٢ ، المباحث الكاملية ٥٤٢/١ ، شرح الجمل ٤٢٥/١ ، الضرائر ١٠٨ ، شرح الجرولية ٩٩٢/٢ ، شرح الكافية ٣٤٧/٢ ، المعنى ٢١١/١ ، شرح شواهد المعنى ٥١٥/٢ - ٥١٧ ، الخزانة ٢٣٧/١ - ٢٤٢ ، شرح أبيات المعنى ١٨٤/١ ، ١٧٧/٤ - ١٨٠ .

وقوله : وليس قوله (١) :-

يَأْتِيَتْ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا (٢)

[ بمثبت (٣) لذلك (٤) ] .

يريد أنه يحتمل أن تكون على حذف خبر لیت (٥) ، والتقدير : يا لیت لنا أيام الصبا أو يا لیت أيام الصبا أقبلت رواجعاً ، أو على حذف كان (٦) ؛ لكثرة ذكرها معها نحو قوله : ﴿ يَأْتِيَتْني كُنْتُ مَعَهُمْ ﴾ (٧) وكذلك ما ذكرناه من قوله :-  
..... إن حُرَّاسَنَا أُسْدًا (٨)

يكون على تقدير : إن لنا حراسنا ، أو على تقدير : إن حراسنا يحرسوننا أسداً أي في هذه الحال ، وكذلك قوله :-  
إن العجوزَ نعيبةٌ جَرُورًا (٩)

(١) يعني المعجاج . انظر : طبقات فحول الشعراء ٧٨/١ ، ملحقات ديوان المعجاج ٣٠٦/٢ .  
وزعم البغدادي : أنه « من الأبيات الحسين التي ما حرف قائلوها » ، الخزانة ٢٣٦/١٠ ، وتابعه الشنقيطي على هذا . انظر : الدرر اللوامع ١١٢/١ . ثم انظر : أسطورة الأبيات الحسين ٨١ . وتسميه ابن عميش في شرح المفصل ١٠٤/١ إلى رؤية بن المعجاج ، ولعله أراد المعجاج .  
(٢) بيت من بحر الرجز بعده :-

إِذْ كُنْتُ فِي وَادِي الصَّبِيِّ رَاتِمًا

الشاهد فيه : نصب ( لیت ) اسمها ( أيام الصبا ) وخبرها ( رواجعاً ) .

ملحقات ديوان المعجاج ٣٠٦/٢ ، الكتاب ٢٨٤/١ ، طبقات فحول الشعراء ٧٨/١ ، الأصول ٢٤٨/١ ، المفصل ٢٨٠/٢ ، شرح المفصل ١٠٣/١ ، ١٠٤ ، ٨٤/٨ ، المباحث الكاملة ٥٤٢/١ ، شرح الجمل ٤٢٥/١ ، شرح الجزولية ٩٩٤/٢ ، شرح الكافية ٣٤٧/٢ ، اللسان ٨٧/٢ ( لیت ) ، المعنى ٣١٦/١ ، شرح شواهد المعنى ٦٩٠/٢ ، الخزانة ٢٣٤/١٠ - ٢٣٧ ، شرح أبيات المعنى ١٦٤/٥ ، الدرر اللوامع ١١٢/١ .  
(٣) يابض في : ب . والتصويب من الجزولية .

(٤) الجزولية : ٢٢ ب .

(٥) وهو منسوب البصريين انظر مصادر تخرج البيت .

(٦) وهو رأي الكسائي قال ابن السراج : « ... قال الكسائي : أضمر ( كانت ) » . الأصول ٢٤٨/١ .

(٧) تمامها : ﴿ ... فَأَفُوزُ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [ النساء : ٧٣ ] .

(٨) سبق تخريجه ص : ٨٠٠ . (٩) سبق تخريجه ص : ٨٠١ .

ممکن أن يكون خیر إن فيه :-

تَأْكُلُ كُلُّ لَيْلَةٍ قَبِيرًا (١)

( وخبية جرورًا ) حال من القسمين في ( تأكل ) ، وكذلك قوله **تَأْكُلُ** : إن قَرَّ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفًا (٢) . و ( سبعين خريفًا ) ظرف زمان نائب مناب ( عميقًا ) وصار للدلالة عليه من جهة المعنى .

وكذلك قوله :-

كَأَنَّ أَذْيَبَ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفًا (٣)

على تقدير تجرد أو بحرف قادمة أو قلم محرف ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وتجرد أو بحرف المقدر منصوب بإضمار فعل تقديره : يتجردان لا ينحرفان ، ويتجردان وينحرفان هذا خير وحذف للدلالة المعنى / ٢٦١ عليه وهذا كما قدروا (٤) :-

وما الذُّرُّ إِلَّا مَنْجُونًا بِأَهْلِهِ (٥) .. ..

(١) سبق تحريه ص : ٨٠٠ .

(٢) انظر ما سبق ص : ٨٠١ .

(٣) سبق تحريجه ص : ٨٠١ .

(٤) في قول الشاعر وهو رجل من بني سعد .

(٥) بيت مفرد من البحر الطويل عجزه :-

وَمَا صَنَابِجُ النَّجَابَاتِ إِلَّا مُنْعَدًا .. ..

وَوَرَى - لَرَى النَّهْرُ .. ..

المحسب / ٣٢٨/١ .

المنجون : الدولاب الذي يسقى عليه ، الخزانة / ١٣٢/٤ .

الشاهد فيه : بينه الشارح وهو حذف الخبر عند بعضهم وللنحويين فيه تحريجات غير ما ذكره الشارح .

انظر مراجع التخرج .

المحسب / ٣٢٨/١ ، شرح المفصل / ٧٥/٨ ، شرح الجمل / ٩٢/١ ، الضمائر / ٧٥ ، المغرب / ١٠٣/١ ، شرح التسهيل / ١٦١ ، ١١٠ ب ، شرح الكافية / ٢٦٧/١ ، المعنى / ٧٦/١ ، المقاصد النحوية / ٩٢/٢ - ٩٤ ، تطبيق الفرائد / ٩٨٠/٢ ، شرح شواهد المعنى / ٢١٩/١ - ٢٢٠ ، مع المراجع / ١١١/٢ ، الخزانة / ١٣٠/٤ - ١٣٢ ، شرح أبيات المعنى / ١١٦/٢ - ١١٩ ، الدرر النواع / ٩٤/١ .



وما الدهر إلا دوران منجنون بأهله (١) ، وإذا علمت هذا كله ، علمت أن قول  
من قال : إن ( إن ) قد تأتي بنصب اسمين وأنشد عليه :-

.....  
..... إن حُرَّاسَنَا أَسَدًا (٢)

و : إن العَجُوزَ بِحَبَّةٍ جُرُوزًا (٣)

وأى ( إن ) قَرَّ جَهَنَّمَ لَسَبِيحِينَ عَرِيفًا (٤) عليه ، أنه قد أساء المحاولة في تناوله  
لهذه المواضع فإنه تناوها على غير ما هي عليه ( إن ) في كلام العرب ، وتناوها كما قلناه  
هو التناول الصحيح لأنه تناول لها على ما هي عليه في لسان العرب فلا ينبغي أن تتناول  
إلا كما تناولناها ، لا كما تناوها من قدمت ذكره ، وهو تناول جملة من المتأخرين ، ومنهم  
ابن الطراوة (٥) وليته لم يفعل إلا هذا ، أعني تناوله لهذه المواضع هذا التناول السيء ولا  
ينسب إلى جملة من حملة هذه اللغة الموثوق بهم عند العلماء بالتجريح والتعديل وغير  
ذلك من [ ... (٦) ] في نقلهم ونظرهم أنهم تماؤوا على العمالي الراجز [ ... (٦) ] في  
قوله :-

كَأَنَّ أَذْيِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا (٧)

- (١) وقيل فيه بخرجات أخرى هي :-  
أ - أن التقدير : وما الدهر إلا يور دوران منجنون ، فحذف القمل والمصدر ، وأقيم منجنون مقام  
المصدر .  
ب - أن التقدير : وما الدهر إلا يشبه منجنونا ، فهما منصوبان بالفعل الواقع خيرا .  
ج - يجوز أن تكون : ( منجنونا ) منصوبا على الحال والخبر مخلوف تقديره : وما الدهر موجودا إلا  
مثل منجنون .  
د - أن يكون نصبه كنصب عصبة في قراءة من قرأ ﴿ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ أي نرى عصبة .

انظر هذه التخرجات في شرح أبيات المضي ١١٨/٢ - ١١٩ .

(٢) سبق ص : ٨٠١ .

(٣) سبق ص : ٨٠٠ .

(٤) انظر رأي ابن الطراوة هنا في : منهج السالك ٧٢ ، الجني الثاني ٢٨٠ ، مع الهوامع ١٥٦/٢ ، ابن

الطراوة النحوي ١٧٠ - ١٧٣ .

(٥) سبق ص : ٨٠١ .

(٦) كلمة غير واضحة في الصورة .

وتعصبوا مع المهدي <sup>(١)</sup> أو الرشيد <sup>(٢)</sup> إذ أنشده العماني ، وقال له المهدي أو الرشيد : قل :

تَخَالُ أَذُنِي إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

فأجمعوا مع المهدي على استحسان ذلك الإصحاح وتلحين العماني <sup>(٣)</sup> ، وبأنى الله والمسلمون أن تكون هذه الرواية حقا ، فإن القوم الذي نسب إليهم ذلك ثقات في نقلهم ونظرهم ودينهم فلا نظرهم تخلفه العرب وتحسين قول مجردي دنيا لدنياه وإظهار لغليته وهو ليس بعربي على العماني تقمشا <sup>(٤)</sup> لسرته وإيثارا لهواه وتعصبا على من لم يجعل الله اللسان إلا لسانه ولا القول إلا قوله ، معاذ الله من ذلك . ونعوذ بالله أن يظن بهم ذلك أو يقع إلا في يقين من لا يظن بالمؤمنين خيرا .

وقوله : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا ﴾ <sup>(٥)</sup> وما كان نحو ذلك ، والتقدير : يا ليت أيام

(١) المهدي ( ١٢٧ - ١٦٩ هـ ) .

أبو عبد الله محمد بن عبد الله المنصور بن محمد الخليفة العباسي ، ولي الخلافة بعد وفاة أبيه سنة ١٥٨ هـ ، مدة خلافته عشر سنوات وشهرا ، كان محمود السيرة محبوبا عند الرعية وهو الذي بنى جامع الرصافة .

تاريخ الأمم والملوك ١٦٨/٨ - ١٨٦ ، تاريخ بغداد ٣٩١/٥ - ٤٠١ ، فوات الوفيات ٤٠٠/٣ -

٤٠٢ .

(٢) الرشيد ( ١٤٩ - ١٩٣ هـ ) .

أبو جعفر هارون الرشيد بن محمد المهدي بن عبد الله المنصور ، ولي الخلافة بعد وفاة أخيه الهادي سنة ١٧٠ هـ ، ازدهرت النوبة في أيامه ، كان يفرح سنة ويحج سنة ، قيل : كملت الخلافة بكرمه وعدله وتواضعه وزيارته للعلماء في ديارهم .

تاريخ الأمم والملوك ٣٤٢/٨ - ٣٦٤ ، تاريخ بغداد ٥/١٤ - ١٣ ، فوات الوفيات ٢٢٥/٤ - ٢٢٧ .

(٣) هذه القصة أوردها المبرد فقال - بعد أن ذكر البيت - : « فعلم القوم كلهم أنه قد لحن ، ولم يبتد

أحد منهم لإصلاح البيت إلا الرشيد فإنه قال : قل :-

تَخَالُ أَذُنِي إِذَا تَشَوَّفَا

والراجز وإن كان قد لحن فقد أحسن التشبيه ، الكامل ١٠٤٦/٢ ( الدالي ) .

(٤) القمش : جمع الشيء من ها هنا وها هنا وكذلك التفضيش ، الصحاح ١٠١٦/٣ ، وانظر التاج

٣٤٣/٤ ( قمش ) .

(٥) أو لها ﴿ إِنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا يَوْمَ يَنْظُرُ الرَّءُفُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ الْكَافِرُ ... ﴾ [ التبا : ١٠ ] .

الصبا كانت رواجعا (١) .

وقوله : وقد جرى بلعل منبهة على الأصل (٢) .

يشير إلى ما قدمه من أن أصل عمل الحروف الجر وقد تقدم أنه غير صحيح ،  
وأما إعمال لعل الجر فصحيح قد جاء قليلا أنشدوا على ذلك (٣) :-

لَعَلَّ اللهُ يُمَكِّنِي [ عَلَيْهَا (٤) ] جِهَاراً مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أُسَيْدٍ (٥)

وأنشدوا أيضا في ذلك (٦) :-

لَعَلَّ أُمِّي الْجَفْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ (٧) ... ..

(١) هذا تقدير الكسائي انظر ما سبق ص : ٨٠٢ هـ ٦ .

(٢) الجزولية : ٢٢ ب .

(٣) قول خالد بن جعفر ( .... - نحو ٣٠ ق هـ ) .

وهو خالد بن جعفر بن كلاب بن ربيعة العامري ، من هوازن ، فارس شاعر جاهلي ، كان سيد هوازن  
وهو قاتل زهير بن جذيمة العبسي ، وقتل خالدنا الحارث بن ظالم المري وغيره معروف .

«الأغاني ١١/١٠ - ٢٨ ، جمهرة أنساب العرب ٢٨٠ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، الخزائن ١٠/٤٤٠ - ٤٤٤ .

(٤) تكملة يستقيم بها الوزن وهي مثبتة في المصادر .

(٥) من البحر الوافر من أبيات منها :-

أُرَيْسُوِي إِزَاغَتِكُمْ قَائِسِي وَحُذْفَةُ كَالشَّجَا تَحْتَ الْوَزِيدِ

الإزافة : الطلب ، حذفة : اسم فرس الشاعر ، الشجا : ما ينشب في الخلق من عظم أو غيره ، وزهير :

هو ابن جذيمة بن ربيعة العبسي ، وأسيد أعمو زهير انظر : الخزائن ١٠/٤٤١ .

ومروى : بقدرني عليها . الخزائن ١٠/٤٤١ .

المشاهد فيه : حيث صارت ( لعل ) حرف جر ، ولفظ الجلالة مجرورا بها .

معاني القرآن ١/١٢٤ ، الأغاني ١٠/١٢ ، البصريات ١/٥٥٠ ، سر الصناعة ١/٤٠٧ ،

الإفصاح ١١١ ، المباحث الكاملية ١/٥٤٤ ، شرح الجزولية ١/١٠٥٣ ، شرح الكافية ٢/٣٦١ ، منج

المالك ٢٣٥ ، الجنى اللداني ٥٣٠ ، اللسان ١١/٤٧٣ ( علل ) ، الخزائن ١٠/٤٣٨ - ٤٤٤ ، شرح أبيات

المعنى ٥/١٦٦ .

(٧) سبق تخريجه ص : ٢٢٣ هـ ٦ .

(٦) قول كعب بن سعد الفهري .

ولا يكون الحذف بلعل في هذه اللغة دليلاً على أن أصل هذه الحروف الجر كما ذكر المؤلف (١) ، بل تكون كذلك كحذفهم بلولا المضمرة في مذهب سيويه (٢) ، ولولا ليست مما تعمل أصلاً .

وقالوا : إن في ما يجير (٣) بلعل من يكسر لامها الآخر (٤) ، وبعضهم ينشد :

... .. لَعْلُ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ

بكسر لام لعل على ذلك (٤) ، وقد تؤول البيت في هذه الرواية على غير ذلك (٥) .

وقوله : وأشربها معنى لبت من قرأ ﴿ فَأَطَّلَعَ ﴾ (٦) نصبا (٧) .

لا يحتاج إلى هذا التأويل إلا على ظاهر ما قدمه من أن الفاء والواو إنما تنصب المضارع بعدها في الأجوبة الثمانية ، وليس ذلك على ظاهره ، وإنما التلخيص في ذلك

(١) انظر هذا الاعتراض في : المباحث الكاملة ٥٤٤/١ .

(٢) سقت الإشارة إلى رأيه هذا . انظر ص : ٢٢٢ هـ ٧ .

(٣) كنا في المخطوطة .

(٤) هي لغة عقيل حكاه أبو زيد بقولون لعل زيد منطلق وأنشد بيت كعب هذا .

انظر : سر الصناعة ٤٠٧/١ ، اللسان ٤٧٣/١١ ( علل ) . الخزانة ٤٢٦/١٠ .

(٥) أوله الفارسي بأن لعل مخففة وفيها ضمير القصة والحديث واللام الثانية حرف جر والتقدير : لعله لأبي المغوار منك قريب ، أي جواب قريب ، فأقام الصفة مقام الموصوف .

• إيضاح الشعر ٨٧ - ٨٨ ، وانظر : الخزانة ٤٣٠/١٠ - ٤٣١ .

(٦) قبلها : ﴿ وَقَالَ بُرْعَوْنُ يَا هَاتِمَانُ إِنِّي لَمِي صَرَّحاً لَعْلِي أَبْلُغُ الأَسْتَبَاتِ ، أَسْبَابَ السَّنَابَاتِ فَأَطَّلَعَ إِلَى

إِلَى مُوسَى ... ﴾ [ غافر : ٣٦ ، ٣٧ ] .

(٧) الجزولية : ٢٢ ب .

وقراءة النصب قرأ بها حفص عن عاصم ، والأعرج وأبو حنيفة وزيد بن علي والزعفراني وابن مقسم .

• السبعة ٥٧١ ، التيسر ١٩١ ، البصرة ٦٦٣ ، الاقناع ٧٥٤/٢ ، البحر المحيط ٤٦٥/٧ ، النشر

• ٣٦٥/٢ ، الانحاف ٣٧٩ .

أنه ينصب المضارع بعدهما في جواب غير الواجب ، وإذا كان الأمر كذلك لم يجتمع أن  
تشرب ( لعل ) معنى ( ليت ) لأن الكلام معها غير واجب ، كما هو مع ( ليت ) .  
وليس ( ليت ) أولى بالنصب في الفاء والواو من ( لعل ) لأن كل واحد منهما مساو  
للآخر في أنه غير واجب وذلك هو قانون النصب لا الأجوبة الثانية خاصة كما زعم  
المؤلف .

## « باب الفرق بين إن وأن »

قوله : ( إن ) تكسر مبتدأة <sup>(١)</sup> .

مثاله : إن زيدا قائم .

وقوله : وجوبا للقسم <sup>(١)</sup> .

مثاله : والله إن زيدا قائم .

وقوله : وفي خبرها اللام <sup>(١)</sup> .

مثاله : ظننت إن زيدا لقائم .

وقوله : وصلة <sup>(١)</sup> .

مثاله : أعطيته ما إن شره خير من حيد ما معك <sup>(٢)</sup> .

وقوله : وبعد واو الحال <sup>(١)</sup> .

مثاله : جاء زيد وإنه يضحك <sup>(٣)</sup> .

وقوله : وبعد القول المجرد من معنى الظن <sup>(١)</sup> .

مثاله : قال زيد : إن عمرا متطلق ، واستظهر بقوله المجرد من معنى الظن على

القول الذي هو بمعنى الظن لأنه يجوز معه وجهان الفتح والكسر على اختلاف اللغات

في الاشتراط في الفتح <sup>(٤)</sup> وعدم الاشتراط فيه <sup>(٥)</sup> .

(١) الجزولية : ٢٢٢ ب .

(٢) قال سيويه : « وتقول إذا أردت معنى اليقين : أعطيته ما إن شره خير من حيد ما معك ... فإن صلة

لما ، كأنك قلت : ما والله إن شره خير من حيد ما معك » ، الكتاب ٤٧٣/١ ، وانظر : الأصول ٢٦٣/١ .

(٣) قال الأبندي : « لأن الواو لا تدخل على الحال إلا إذا كان جملة » ، شرح الجزولية ١٠٥٥/٢ .

(٤) قال الأبندي : « ... يشترطون في القول المجري مجرى الظن أن يكون القول فعلا مضارعا مخاطبا .

قد تقدمه استفهام غير مفصول بين الاستفهام وبين الفعل إلا بظرف أو مجرور ... ومثال ذلك : أتقول زيدا

منطلقا ، كما يقال : أتظن زيدا متطلقا » ، شرح الجزولية ١٠٥٦/٢ .

(٥) الذين لا يشترطون هم بنو سليم قال سيويه : « ... زعم أبو الخطاب وسأله غير مرة أن ناسا من

العرب يوثق بحريتهم وهم بنو سليم ، يجهلون باب ( قلت ) أجمع مثل ( ظننت ) » ، الكتاب ٦٣/١ .

وقوله : وما عدا هذه المواضع فبخلافها <sup>(١)</sup> .

هذا ليس بشيء ، لأن قوله : خرجت فإذا أن زيدا قائم <sup>(٢)</sup> / ٢٦٣ مما عدا هذه المواضع ، فينبغي أن تكون فيه أن مفتوحة ، ولا تكون مكسورة لأنه عبر بالذي يخاطب بهذا الكلام ، والسامع له مما عدا تلك المواضع ، وكذلك قولك : قد قاله القوم حتى إن زيدا يقوله <sup>(٣)</sup> ، وكذلك : إلا إن زيدا يقوله ، وأما إن زيدا يقوله <sup>(٤)</sup> ، إن في ذلك كله مكسورة وهو مما عدا تلك المواضع فكان ينبغي أن يكون على قوله : مفتوحة في هذه المواضع كلها ولا يكسر .

فإن قال : فإنها إذا كسرت في هذه المواضع إنما تكسر على أن الموضع موضع الابتداء وهي تكسر مبتدأة فاستغني بما ذكر من كسرها في الابتداء عن ذكر كسرها في هذه المواضع .

قال له المخاطب بهذا الكلام والسامع له : كان ينبغي أن يستغني عن كل ما ذكره مع كسرها في الابتداء لأنها في كل موضع من المواضع التي ذكرها إنما كسرت لأن الموضع موضع الابتداء فلا شيء ذكر بعض ذلك دون بعض ، فلا يجد المسؤول لذلك جوابا .

فسيكون هذا الكلام على هذا سببا للتخليط على المتعلم ، ويوهم أن المواضع التي ذكرها مع الابتداء ليست مواضع ابتداء ، وإنما هذه المواضع هي التي تكون فيها مكسورة ، وما عداها تكون فيه مفتوحة .

قوله : وإن شئت قلت : كل موضع يتعاقب عليه الاسم والفعل فهي مكسورة ... إلى آخره <sup>(٥)</sup> .

(١) الجزولية : ٢٢ ب .

(٢) انظر في هذا : الكتاب ٤٧١/١ ، المقتضب ٣٤٩/٢ ، الأصول ٢٦٥/١ .

(٣) هذا المثال ورد في المصادر السابقة كلها .

(٤) قال المبرد : « وتقول : ألا إنه منطلق ، فد (ألا) تنبيه ، و(إنه) مبتدأة ، وتقول : أما إنه منطلق على

ذلك المذهب ، . المقتضب ٣٥١/٢

(٥) الجزولية : ٢٢ ب ، وبعده : « ... وما انفرد بأحدهما بخلافه » .

هذا أيضا ليس بشيء لأنه قد ينكسر بعد لام الابتداء في التقدير نحو : ظننت إن زيدا لقائم ولام الابتداء لا يوقع بعدها الفعل ، وتكسر بعد ( إذا ) التي للمفاجأة <sup>(١)</sup> إذا قدر الموضع موضع الجملة فإن الجملة التي تقع هناك إنما هي اسمية لا فعلية ، فهذا موضع تكون فيه مكسورة ولا يتعاقب عليه الاسم والفعل ، إنما هو مفرد بالاسم دون الفعل كان الموضع موضع الجملة أو موضع المفرد ، وقد قال : إن ما انفرد بأحدهما : فهي فيه مفتوحة ، وهذا الموضع موضع يتفرد فيه أحدهما وهي فيه مكسورة ففسد كلامه .

فإن قال : إن الفارسي قد قال ذلك <sup>(٢)</sup> . قلنا : نعم ولكن بسط الكلام هنا وزاد فيه أن ( أن ) المفتوحة إنما تكون في مواضع المفرد <sup>(٣)</sup> ، وأن ( إن ) المكسورة ليست كذلك ، وذلك يقتضي أنها تكون في موضع الجملة ، وإنما اقتضى كلامه ذلك فالأصل أن كل جملة اسمية فيها معنى الفعل فيصلح في موضعها الجملة الفعلية ، وكل جملة فعلية فيصلح في موضعها الاسمية ، فإن منع من ذلك مانع فعارض ، والعارض لا يعتد به ، فكل موضع كان للجملة لا للمفرد فهو للجملة الاسمية والجملة الفعلية في الأصل ، فإذا قلنا في موضع إن الموضع موضع الجملة لا موضع المفرد فقد قلنا فيه : إن الموضع موضع الجملة الاسمية والفعلية في الأصل ، وإن عارض فيه ما يمنع من أحدهما ، والعارض لا يعتد به ، فكأن ذلك العارض ليس هنا ، أي الموضع - موضع الجملة الاسمية والفعلية كما كان - باق على حاله ، لأن العارض كأنه ليس ثم فإذا كان الأمر كما ذكرنا فقد فرق أبو علي ، والسبب بما يكون سببا لبيان معناه ، ولولا ذلك لم يصح كلامه ، وأنت يا مؤلف قد جردت هذا الكلام مما قرنه هو به ، وكان سببا لما ذكرناه لبيان صحته .

(١) انظر ما سبق ص : ٨١٠ هـ ٢ .

(٢) قال الفارسي : « وأما المكسورة فإنها تقع في الموضع الذي يتعاقب عليه الابتداء والفعل ، فإن اختص الموضع بالاسم دون الفعل ، والفعل دون الاسم وقعت المفتوحة فيه دون المكسورة » ، الإيضاح ١٢٩ .

(٣) هذا معنى قول الفارسي : « ... لأن ( أن ) المفتوحة مع ما بعدها من الاسم والخبر في تأويل اسم تقول : بلغني أنك منطلق فيكون المعنى : بلغني انطلقك » ، الإيضاح ١٢٩ .



فإن قال : اختصرته . قيل : لا ولكن / ٢٦٤ اختصرته (١) ، والاختصار السوء  
 الخلل لا معنى له ، فعلى ما ذكرناه يمكن أن يعتذر عن الفارسي بأن يقال : إنه يريد أو  
 ما هو في حكم ذلك مما لا يتعاقبان عليه لعل منبثثة من ذلك ، والأصل فيه التعاقب  
 وذلك نحو : خرجت فإذا إن زهداً قائمٌ كأنك إنما تكسر إن إذا قدرت أن الموضع  
 موضع الابتداء والخير ، والابتداء والخير أصله أن يجوز وقوع الجملة الفعلية في موضعه ،  
 وإنما منع من ذلك هنا ما دخل على الجملة من ( إذا ) التي لا تأتي بعدها إلا الجملة  
 الاسمية ، وكذلك لام الابتداء .

وهذا كلام مغلق جداً إذا ذكر فما ظنك به إذا لم يذكر ، أعني قوله : أو ما هو  
 في حكم ذلك كما لا يتعاقبان عليه لعل تمنعه من ذلك ، الأصل فيه التعاقب فإذا (٢)  
 لم يذكر لا هو ولا ما يكون سبباً له ، فكأن المتكلم يوكل في ذلك إلى معرفة الغيب إذا  
 لم يفرق بالكلام ما يدل عليه . فلو قرن الكلام المؤلف ما يدل على هذا المعنى كما فعل  
 أبو علي لكان ذلك أشبه شيئاً .

فإن قيل : قد قرن بهذا الكلام المؤلف قوله بعد هذا : كل موضع هو الاسم  
 المفرد فهي فيه مفتوحة ، وكل موضع هو للكلام فبالخلاف (٣) ، وهذا هو كلام  
 أبي علي الفارسي الذي قرن بكلامه فيبين صحته سواء ، فليَمَ أم يجعل في كلام هذا  
 المؤلف مقرونا به لبيان صحته ، وجعلته في كلام الفارسي مقرونا به لبيان صحته ؟

فالجواب : أن كل قول من هذه الأقوال التي قالها المؤلف هنا إنما قال كل واحد  
 على تقدير أن كل واحد على تقدير أن كل واحد منها مستقل منفرد بنفسه لا على أن  
 بعضها محتاج إلى بعض ، وأبو علي لم يفعل ذلك ، فلذلك افرق الكلامان أعني كلام  
 المؤلف وكلام الفارسي .

وقوله : وإن شئت قلت كل موضع هو الاسم المفرد فهي فيه مفتوحة (٤) .

(١) اختصر : الخلل من حصر حصر ، ويقال : اختصرته إذا نقصته . اللسان ٤/ ٢٣٨ - ٢٣٩ ( حصر ) .

(٢) الجزولية : ٢٢٢ ب .

(٣) فإذا معادة في : ب .

أحسن منه : كل موضع [ يقع فيه <sup>(١)</sup> ] المصدر المسبوك منها مع ما بعدها فهي فيه مفتوحة وإلا فإن <sup>(٢)</sup> ما بعدها في قولك : ظننتُ زيدا إنه قائم في موضع المفعول الثاني وهو اسم مفرد ولا تكون ( إن ) فيه مفتوحة أبدا / ٢٦٥ وكذلك ( إن ) مع ما بعدها في قولك : قال زيد : إن عمراً قائمٌ في موضع مفعول القول وهو اسم مفرد وهي فيه مكسورة <sup>(٣)</sup> .

وقد يعترض بعضهم قوله : وكل موضع هو للجملة فيخلقه يعني أن كل موضع يكون للجملة فتكون إن فيه مكسورة .

فنقول : قد قال : إن كل موضع يقع فيه الاسم وحده والفعل وحده ، يعني في ما بعد لو في نحو : لو أن زيدا قائمٌ قائمٌ عمرو .

قال : فقد قال هنا : إن هذا الموضع لا يقع فيه إلا الفعل والفعل مع ما بعده جملة ، ( وأن ) فيه مفتوحة فكيف يجتمع هذا مع قوله : إن كل موضع هو للجملة فإن فيه مكسورة ، وهذا الموضع موضع تقع فيه الجملة ولا تكون ( إن ) فيه مكسورة ؟

والجواب عن هذا الاعتراض : أن هذا الموضع وإن وقع فيه الفعل في الظاهر فليس الموضع له في الحقيقة وإنما هو للمفرد لأن لو تطلب أن يكون بعدها الفعل إن كان ظاهرا وإلا فمضمر ، فإذا كان الأمر كذلك فبعد لو هذه فعل مضمر ، وذلك الفعل المضمر يقتضي فاعلا فما بعد ذلك الفعل إذن ينبغي أن يكون فاعلا <sup>(٤)</sup> ، والفاعل لا يكون إلا اسما مفردا ، فالموضع إذن إنما هو للمفرد لا للجملة ، وإن وقع فيه الجملة في الظاهر ، هذا على مذهب من يقول : إن أن هنا في موضع رفع بإضمار

(١) تكملة يلزم بها السياق .

(٢) ب : والاقتران مع ، ولا معنى له .

(٣) انظر : المباحث الكاملية ٥٤٨/١ .

(٤) هذا مذهب الكوفيين والمبرد والزجاج .

انظر : المقتضب ٧٧/٣ ، شرح الكافية ٣٩٠/٢ ، البحر المحيط ٢٣٥/١ ، ١٩١/٧ ، ١٩١/٨ ، ١٠٠/١ ، الجنى

اللداني ٢٩١ ، معنى اللبيب ٢٩٩/١ .

فعل (١) ، وأما على مذهب من يقول : إن موضعها رفع بالابتداء كما هي بعد لولا وأن لو في ذلك محمولة على لولا ، فالموضع إذن إنما هو موضع مبتدأ (٢) ، والمبتدأ لا يكون إلا اسما مفردا ، فالموضع أيضا إنما هو موضع المفرد وإن وقع فيه في الأصل الفعل فقد صار الآن أن مع ما بعدها تحمل لو على لولا فجعل في موضع الاسم المفرد ، وكلا الوجهين - أعني هذا الوجه الذي فيه أن مع ما بعدها في موضع المبتدأ ، والوجه الآخر الذي أن فيه مع ما بعدها في موضع الفاعل بالفعل المضمر بعد لو - فوجب (٣) له الفتح .

(١) هذا مذهب الكوفيين والمبرد والرجاج .

انظر : المنتضب ٧٧/٣ ، شرح الكافية ٣٩٠/٢ ، البحر المحيط ٣٣٥/١ ، ١٩١/٧ ، ١٠٩/٨ ، الجنى الثاني ٢٩١ ، معنى الليب ٢٩٩/١ .

(٢) هو ملتبس سيوره رحمه الله تعالى .

انظر : الكتاب ٤٦٢/١ ، ٤٧٠ ، ٤٧٧ ، الأصول ٢٦٧/١ - ٢٦٨ ، البحر المحيط ٣٣٥/١ ، ١٩١/٧ ، الجنى الثاني ٢٩١ ، المعنى ٢٩٨/١ .

(٣) حقه أن يقول : وجب له الفتح ، خيرا ل ( كلا الوجهين ) .

## باب حروف الخفض

قوله : الحروف التي يجر بها إما حرف فقط كمن وإلى <sup>(١)</sup> ... إلى آخر الفصل .

يقول القائل : قوله : إن ( مِنْ ) ٢٦٦/ وأخواتها المذكورة معها في هذا الفصل لا تكون إلا حروفا غير صحيح ، لأن منها ما هو كذلك ، ومنها كثير يكون حرفا وفعلا ، وحرفا واسما ، فإطلاقه القول على جميعها بأنها حروف فقط غير صحيح ، ألا ترى أن ( مِنْ ) تكون فعل أمر <sup>(٢)</sup> ، و( إلى ) تكون واحدة الآلاء وهي النعم <sup>(٣)</sup> ، و( في ) تكون أمرا للمخاطب المؤنث من وفي يفي <sup>(٤)</sup> . واللام تكون أمرا للمذكر من ولي يلي <sup>(٥)</sup> ، و( مِّنْ ) مضمومة الميم يكون فعل أمر من : مان يمون أي : قم بالموثة <sup>(٦)</sup> .

فالجواب أن الانفصال عن هذا الاعتراض كالانفصال عن اعتراض من اعترض كلامه في علمت في باب التعدي يعلم التي من العلم الذي هو انشقاق الشفة العليا ، واعترض حسبت بحسب الذي من الحسبة التي هي احمرار الشعر ، واعترض خلت بخلت التي بمعنى ذكرت وقد تقدم ذلك فليراجع من هناك <sup>(٧)</sup> إن لم يذكر وإن ذكر فالاكفاء بتقديمه مغل .

وقوله : ومن في القسم <sup>(٨)</sup> .

(١) الجزولية : ٢٢ ب .

(٢) من : مان يمين مينا وهو الكذب ، انظر تهذيب اللغة ٥٢٩/١٥ ، المباحث الكاملة ٦/٢ .

(٣) قال الأزهرى : والآلاء النعم واحدها إلي وألئ وألئ وألئ وألئ ، التهذيب ٤٣٠/١٥ .

(٤) انظر : التهذيب ٥٨٣/١٥ ، الصحاح ٢٥٢٦/٦ .

(٥) انظر : التهذيب ٤٤٧/١٥ - ٤٤٩ ، الصحاح ٢٥٢٨/٦ - ٢٥٢٩ .

(٦) قال الأزهرى : ويقال : مان فلان أهله يموتهم مونا إذا علمهم ، التهذيب ٥٢٩/١٥ .

(٧) انظر ما سبق من : ٦٩٩ - ٧٠١ .

(٨) الجزولية : ٢٢ ب ، وقوله : الحرف الذي يجر به إما حرف كمن وإلى ولي ورب والباء واللام

والفاء والواو ومن في القسم ... .

مثاله : *مَنْ رَبِّي إِنَّكَ لِأَشْرُ* <sup>(١)</sup> ، ويقال : *مَنْ وَمِنْ فِي هَذَا بضم الميم وكسرها* <sup>(٢)</sup> .  
وقوله : *ولولا وحاشا على رأي* <sup>(٣)</sup> .

راجع للولا وحاشا معا لأن الخلاف بينهما ، فالخلاف في لولا سيذكره المؤلف في الباب ، وأما حاشا فمذهب سيويه أنها حرف جر <sup>(٤)</sup> ، والأخفش وأبو العباس <sup>(٥)</sup> يميزان فيها أن تكون حرف جر وفعلا <sup>(٦)</sup> ، ويستشهدان على فعليتها <sup>(٧)</sup> بما حكى عن بعضهم من أنه سمع [ من <sup>(٨)</sup> ] يقول : *اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِنَّ سَمْعِي حاشا الشيطان وأبأ الأصبغ* <sup>(٩)</sup> ، إذ لا يوجد حرف ينصب ولا يرفع فلم يبق إلا أن تكون فعلا بمعنى جاوز وجاز ، والمعنى جاوز أو جاز بعضهم زيدا ، أي لم يكن بعضهم زيدا وليس بعضهم زيدا كمدا فيمن نصب ، وما عدا في قول الجميع إلا من شد <sup>(١٠)</sup> .

(١) قال سيويه : « واعلم أن من العرب من يقول : *مَنْ رَبِّي لِأَطْنِ ذَلِكَ* ، و*مَنْ رَبِّي إِنَّكَ لِأَشْرُ* ، يجعلها في هذا الموضع بمنزلة الواو والياء في قوله : *والله لأطن* ، ولا يدخلونها في غير ربي كما لا يدخلون التاء في غير الله » ، الكتاب ١٤٥/٢ .

(٢) قال سيويه : « ولا تدخل الضمة في (مِنْ) إلا ما هنا - يعني في القسم - » ، الكتاب ١٤٥/٢ .  
(٣) الجزولية : ٢٢٢ ب ، وقوله : « الحرف الذي يمر به إما حرف كمن ولي وفي ورب والياء واللام والتاء والواو ومن في القسم ... » .

(٤) قال رحمه الله تعالى : « وأما (حاشا) فليس باسم ولكنه حرف يمر ما بعده كما يمر حتى ما بعدها وفيه معنى الاستثناء » ، الكتاب ٣٧٧/١ ، وانظر : ٣٥٩/١ .  
(٥) يعني المبرد .

(٦) قال المبرد : « وحروف الاستثناء غيرها - يعني إلا - ما أذكره لك : أما ما كان من ذلك اسما فغير وسوى وسواء وما كان حرفا سوى (إلا) فحاشا وخلا ، وما كان فعلا فحاشا وخلا ... » ، المقضب ٣٩١/٤ .

(٧) ب : فعليتها . (٨) تكلمة يفتهم بها السياق .

(٩) قال ابن السراج : « وحكى أبو عثمان المازني عن أبي زيد ، قال : سمعت أمرايا يقول : *اللهم اغفر لي ولن سمع حاشا الشيطان وأبأ الأصبغ* » ، نصب ب (حاشا) ، الأصول ٢٨٨/١ .

(١٠) من أنها تمر ولو تقدمت عليها (ما) ، وبه قال الكسائي والجرمي والفرسي والريهي . وتكون (ما) عند هؤلاء زائدة . وهو مذهب ضعيف لأن (ما) تزداد بعد الحروف لا قبلها . وما سمع فشاذ لا يقاس عليه .

انظر : البصرهات ٨٧٤/٢ ، الارتشاف ٣١٨/٢ ، منج السالك ١٧٥ ، المغني ١٤٢/١ ، مع المراجع

وقوله : وفعل أخرى كخلا وعدا (١) .

الأشهر فهما الفعلية ولم يعرف سيبويه الخفض بـ ( عدا ) (٢) إنما حكاة الأخفض (٣) .

وقوله : بحاشا على رأي (١) .

راجع لعدا أو حاشا لأن سيبويه لا ينصب بحاشا ولا يخفض بعدا وإنما يميز الوجهين /٢٦٧ فيهما الأخفض ، وإليه وقعت الإشارة بقوله : على رأي هنا .

وقوله : واسم أخرى كمن وعلى وكاف التشبيه (١) .

مثال كونها اسما : جمعت من عن يمينه (٤) ، وغذوت من عليه (٥) .

و (٦) :-

رُحْنَا بِكَابِنِ الْمَاءِ (٧) . . . . .

(١) الجزولية : ٢٢ ب ، وقيله ، وإما حرف مرة ... .

(٢) قال - رحمه الله تعالى - : « وما جاء من الأفعال فيه معنى (إلا) فلا يكون وليس وعدا وخلا ، ما

فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشي وخلا في بعض اللغات ، ، الكتاب ٣٥٩/١ .

(٣) قال أبو حيان : « ولم يعرف سيبويه الجر بعدا ، وخلا إنما نقل الجر بهما الأخفض وثبت بالنقل

الصحيح عن العرب أن ( حاشا وعدا وخلا ) ينتصب الاسم بعدها في الاستثناء وينجر ، فإذا انجر كن حروفا ،

وإذا انتصب كن أمثالا ، ، الارتشاف ٣١٨/٢ .

(٤) ومثله قول قطري بن الفجاعة :-

وَلَقَدْ أُرَانِي لِلرَّمَاحِ فَرِيضَةً  
مِنْ عَن نَمِيسِي مَرَّةً وَأَمَامِي

انظر : شرح المفصل ٤٠/٨ .

(٥) كقوله : مزاحم العقلي بصف ناقه :-

عَدْتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمْرُهَا .  
فَصِيلٌ وَغَنٌ كَبُضٍ بِزُرَاءِ مَجْهَلٍ

انظر : الكتاب ٣١٠/٢ ، الخزانة ١٤٧/١٠ - ١٥٨ .

(٦) كقول امرئ القيس :-

(٧) من البحر الطويل من قصيدته التي مطلعها :-

أَلَا أَلِجُ حَتَّىٰ أَخَا أَيُّهَا الرُّبَيْعِ وَالْعَلَقِ  
وَعَدْتُ حَدِيثَ الرُّكْبِ إِنْ شَفْتُ وَاصْبِقُ =

ولا تكون كاف التشبيه كما ذكر إلا عند الألف (١) ، وأما سيبويه فلا تكون الكاف عنده اسما إلا في الضرورة (٢) ، فكان حقه أن يستظهر على ذلك على عادته .

وقوله : فمن تكون لأبداء الغاية (٣) .

مثاله : جئت من الدار .

وقوله : للتبعيض (٤) .

مثاله : أكلت من الرغيف .

وقوله : ولتبيين الجنس (٥) .

مثاله : ﴿ فَاجْتَنِبُوا ﴾ (٦) الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴿ (٧) .

وقوله : وتزاد لاستفراق الجنس في الفعل والقاعل (٧) في النهي .

= وتمة البيت :

... .. يَجْتَنِبُ وَمَنْعًا مَصْرُوفٌ فِيهِ الْغَيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَقِي

ابن لاء : طائر يقال له الترتيق ، شبه الفرس به في سرعته وسهولة مشيه ، يجب : يقاد ، تصوب : تنحدر ، ترتقي : ترتفع ، يريد أن عين الناظر تصعد فيه النظر وتصوبه إعجابا به . انظر : الخزانة ، ١٦٧/١ .  
الشاهد فيه : استعمال الكاف اسما بمعنى مثل ، ودخول حرف الجر عليها .

الديوان ١٧٦ ، الصحاح ٤/١٤٢٥ ، الأمالي الشجرية ٢/٢٢٩ ، ٢٨٦ ، الفصول الخمسون ٢١٧ ، المباحث الكاملة ٣/٢ ، شرح الجمل ١/٤٧٨ ، وصف الميالي ٢٧٣ ، اللسان ٩/٣١٢ ( كوف ) ، الخزانة ١٦٧/١ .

(١) انظر رأي الألف في : المباحث الكاملة ٣/٢ ، شرح الكافية ٢/٣٤٣ .

(٢) قال - رحمه الله تعالى - : « ... يقول : أنت كعبد الله أي أنت في حال كعبد الله فأجري مجرى بعد الله ، إلا أن ناما من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة مثل » ، الكتاب ١/٢٠٣ .

(٣) الجزولية : ٢٢ ب .

(٤) الجزولية : ٢٢ ب وفيها « والتبعيض ... » .

(٥) ب : واجتنبوا والصواب ما أثبتته .

(٦) تمامها : ﴿ ... وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ﴾ [ الحج : ٣٠ ] .

(٧) في الجزولية : ٢٢ ب في القاعل والمفعول - وهي لا تدخل على الفعل أصلا .

يريد لبيان استغراق الجنس أو لتأكيد مثال ذلك في التي لبيان استغراق الجنس في النهي لا يقيم من رجل في الفاعل ، ولا تضرب من رجل في المفعول ، ومثال ذلك في التي لتأكيد استغراق الجنس في النهي : لا يقيم من أحد في الفاعل ، ولا تضرب من أحد في المفعول .

وقوله : وفيها وفي المبتدأ في النفي والاستفهام (١) .

مثال ذلك في التي لبيان استغراق الجنس في النفي ما قام من رجل في الفاعل وما ضربت من رجل في المفعول ، وفي الاستفهام في الفاعل : هل قام من رجل ؟ وهل ضربت من رجل ؟ في المفعول ، وهل لكم من بطل ؟ في المبتدأ .  
ومثال ذلك في التي لتأكيد استغراق الجنس في النفي والاستفهام : ما قام من أحد وهل قام من أحد ؟ ، وما ضربت من أحد ، وهل ضربت من أحد ؟ وما في الدار من أحد ، وهل فيها من أحد ؟ .

وقوله : وهو عند البصريين غير الأخفش مؤول (٢) .

فأولوه على أن الفاعل مضمرة والتقدير : قد كان كائن من مطر ، وإضمار كائن لتقدم كان كقوله : ﴿ إِذَا أُخْرِجَ يَدُهُ لَمْ يَكُنْ يَرَاهَا ﴾ (٣) يريد إذا أُخْرِجَ المخرَجُ ، فأضمر المخرج لتقدم أُخْرِجَ (٤) .

وقوله : وقد تدخلها معنى مع (٥) .

مثال : ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ (٦) وليس هذا عند المحققين على ما قال .

(١) الجزولية : ٢٢٢ ب - ٢٢٣ .

(٢) الجزولية : ٢٢٣ ، وقيله : وقد حكى بعض البغداديين قد كان من مطر ، فزادها في الإيجاب وهو ... .

(٣) تمامها : ﴿ ... وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ ﴾ [ النور : ٤٠ ] .

(٤) انظر هذا في : المباحث الكاملة ٦١٢/١ .

(٥) الجزولية : ٢٢٣ .

(٦) تمامها : ﴿ ... قَالَ الْخَوَارِجِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ ، آمَنَّا بِاللَّهِ وَاشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ [ آل عمران : ٥٢ ] .

وانظر سورة [ الصف : ١٤ ] .



و ( إلى ) فيه عندهم على أصلها ، والكلام محمول على معناه / ٢٦٨ والتقدير : من يضيف نصرته لي إلى الله ، أي إلى نصرته الله (١) ، فنصرة الله هنا هي انتهاء الغاية .

وقوله : وقد يدخلها معنى على (٢) .

مثاله : ﴿ وَلَا صَلِّبْتُكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾ (٣) أي على جذوع النخل ، وليس هذا عند المحققين على ما قال ، ولكن ( في ) فيه على أصلها وهي هنا للوعاء ، لأن الجذع مكان المصلوب والمكان (٤) وعاء للمتمكن فيه .

وقوله : ورب للتقليل (٥) .

قد تكون لتقليل ذات الشيء ، وقد تكون لتقليل نظيره (٦) نحو (٧) :

فَهَارِبٌ مَكْرُوبٌ كَرَّوْتُ وَرَاءَهُ (٨) .. ..

(١) قال الزمخشري : « ( إلى الله ) من صلة أنصاري مضمنا معنى الإضافة ، كأنه قيل من الذين يضيفون أنفسهم إلى الله لينصرونني كما نصرني ، أو يعلق بمخروف حالا من الياء ، أي أنصاري ذاهبا إلى الله ملتجئا إليه ، الكشاف ٤٣٢/١ ، فالكلام عند هؤلاء على التضمين .

(٢) الجزولية : ١٢٣ ، وقوله : « وفي للوعاء وقد ... » .

(٣) تمامها : ﴿ ... وَتَلْعَلْنَ أَنَا أُنْذِرُ عَذَابًا وَأُنْهَى ﴾ [ طه : ٧١ ] .

(٤) ب : والوعاء ولا معنى لها ، والتصويب من الشرح الصغير ٢١٣ .

(٥) الجزولية : ١٢٣ .

(٦) قال المرادي : « قال بعضهم : ( رب ) حرف يكون لتقليل الشيء في نفسه ويكون لتقليل النظير ،

الجنى الدلالي ٤٢٢ .

(٧) قول امرئ القيس .

(٨) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

أَيْتَا عَلَى الرِّيحِ الْقَدِيمِ بِسَمَا  
كَأَمِّي أُلْدِي لَوْ أُكَلِّمُ أُخْرَسَا

وعجز بيت الشاهد :-

وَمَا غَنَّتْ عَنِّي الْخَيْلُ حَتَّى تَنفَسَا .....

عسرس : اسم موضع ، أخرس : الذي لا ينطق ، كررت وراءه : عطفت ورجعت وراءه ، وقالت أصحاب الخيل ، حتى تنفسا : أي وجد متفسا ومتسعا . شرح الديوان ١٠٥ - ١٠٦ .

الشاهد فيه : أن ( رب ) هنا لتقليل النظير ، فكثير من المكرويين كر وراءهم ، وقل مثل ذلك لقوله

الديوان ١٠٦ ، المباحث الكاملية ٧/٢ ، شرح الجزولية ٢/ص ٨ .

هكذا ينبغي أن يؤخذ هذا على أن المراد بدخول رب هنا تقليل نظير هذا المذكور هنا ، ولا ينبغي أن تؤخذ رب هنا على معنى التكثر للمكرويين [ خلافاً <sup>(١)</sup> ] للكوفيين <sup>(٢)</sup> ، وكما غلط من غلط فيها فظنها لا تكون إلا تكثيراً ، وهو قول صاحب العين <sup>(٣)</sup> ، لأن وضع ( رب ) إنما هو للتقليل ، فأخرجها عن وضعها مع إمكان بقائها على وضعها بما ذكرناه من تقليل نظير هذا الذي ذكر هنا من المكرويين المكرور وراءهم ( والكار والكر ) <sup>(٤)</sup> إخراج الشيء عن وضعه من غير دليل .

وقوله : ولا تعمل مباشرة في معرفة إلا وهو مضمّر مبهم مفسر بواحد منصوب <sup>(٥)</sup> .

مثاله : ربه رجلاً لقيت ، ومعنى قوله : مبهم بعد قوله : مضمّر أن المضمّر حقه أن يجيء بعد مفسره فيعلم المراد به حين التلغظ به ، فلا يكون إذ ذلك مبهماً لأنه قد علم المراد به وليس المضمّر هنا كذلك لأن مظهره لم يتقدم ، فيعلم المراد به عند ذكره ، ولكنه يكون عند ذكره مبهماً حتى يجيء ما يفسره بعد ، ولذلك جاز أن تعمل فيه ( رب ) لأنه لما كان مبهماً عند ذكره ولم يخص ذاك جنساً من أي جنس كان أبهم من النكرة ولم يتقدم له ما يعود عليه . فيكون معهوداً كأن يقع عليه المعنى الذي كان <sup>(٦)</sup> المضمّر به <sup>(٧)</sup> معرفة ، ولم يكن فيه إلا الإيهام الذي هو أكثر من إيهام النكرات غالباً .

(١) تكملة يلتم بها السياق .

(٢) المشهور من مذهب الكوفيين أنهم يرونها تفيد التقليل .

انظر : الأصول ٤١٨/١ ، الارتشاف ٤٥٥/٢ ، التذيل والتكميل ١٣٧/٤ ، مع الموامع ١٧٤/٤ .

(٣) ظن محقق الارتشاف أن صاحب العين هنا هو الخليل بن أحمد الفراهيدي كما هو المتبادر إلى الذهن .

انظر الارتشاف ٤٥٥/٢ هـ ١ ، ويرد ذلك أن هذه المسألة وردت في الارتشاف ٤٥٥/٢ وفي التذيل والتكميل

١٣٧/٤ ، وفي مع الموامع ١٧٤/٤ ، منقولة عن صاحب البسيط : قال : ذهب البصريون إلى أنها للتقليل

كالخليل وسيبويه وعيسى بن عمر .... - ثم قال - ولا يخالف هؤلاء إلا صاحب العين فإنه صرح بكونها للتكثر

دون التقليل .

فهنا ينبغي أن يكون الخليل هو صاحب العين هنا ، وربما كان صاحب البسيط يرى أن العين ليس من

تأليف الخليل بن أحمد كما يراه بعض اللغويين

(٥) الجزولية : ١١٢٣ .

(٤) كنا في المخطوط .

(٧) أي بيه .

(٦) كان : معادة في ب .

وقوله : ولا بواسطة ... إلى آخره (١) .

مثاله : رب رجل وأخيه لقيته ، واستثناؤه أيضا ( أخيه ) من قولك رب رجل وأخيه من المعارف غير صحيح / ٢٦٩ عند النحويين ، لأنه عند النحويين نكرة من حيث كان المعنى : رب رجل وأخي رجل لقيت (٢) ، وإذا كان المعنى على هذا لم يكن إلا نكرة ، فكيف يستثنى من المعارف ؟ وإنما هو نكرة لا معرفة ، فللقائل أن يقول : فاستثناؤه من المعارف غير مانع على هذا الفهم .

والجواب : أن له أن يستثنيه (٣) منها بالنظر إلى ما كان ينبغي أن يكون عليه لو لم تدخل ( رب ) على النكرة الذي يعود هذا الضمير عليها وبقيت النكرة على أصلها ، فإن النكرة أصلها إذا عاد عليها الضمير أن يكون ما أضيف إليه معرفة ، وهكذا ينبغي أن يكون ( وأخيه ) هنا ، لا يعطف على معمول ( رب ) لو بقي على أصله ، ولو لم تُجره العرب مجرى النكرة ، إلا أن العرب أجرت قولك : رب رجل وأخيه مجرى قولك : رب رجل وأخي رجل ، وهذا الذي فعلته العرب فيه هو الذي ينبغي أن يكون إذا لم يراع إلا المعنى ولم يراع اللفظ ، لأنك إنما تريد أن تقول : رب رجل ورب أخي رجل لقيت فهذا الضمير وإن تقدم له ما يعود عليه فإنك لم تقدم بالمتقدم قصد واحد بعينه فتكون عودة الضمير عليه بمعنى الإحالة على المتقدم الذكر دون غيره ، وإذا لم يكن كذلك فقد ارتفع عن ضمير النكرة المعنى الذي عرفه وإذا ارتفع عنه ذلك بقي نكرة بحسب ظاهره ، لكن أصل وضع ضمير النكرة كما قلنا أن يكون معرفة لا نكرة فأجراه مسيوه

(١) الجزولية : ٢٣ ، وبعده : ... إلا وهو مضاف إلى مضمير يعود على ظاهر نكرة عمل فيه رب مباشرة .

(٢) هذا عند كثير من النحويين من أن الضمير العائد على نكرة نكرة .

انظر : الكتاب ٢٤٤/١ ، شرح اللمع ٣٠٣/١ ، المفصل ٢٨٦ ، الأمالي الشجرية ٣٠٢/٢ ، المباحث الكاملية ٩/٢ ، شرح الجمل ٥٠٤/١ ، التسهيل ١٥٥ ، البسيط ٣١١/١ ( المغرب ) ، الارتشاف ٥٠٢/٢ ، التذيل والتكميل ٧٠/٤ ب ، شفاء العليل ٧٠٢/٢ ، المساعد ٣٣١/٢ ، وغيرها حتى إن هذه المصادر لم تذكر سوى الرأي الذي ذكره الشارح .

وذهب الفارسي إلى تعريفه ، لأنه يفتخر في العطف ما لا يفتخر في غيره : انظر إيضاح الشعر ٥٧١ ، منج السالك ٢٦٦ ، توضيح المقاصد ١٩٦/٢ ، المنى ٧٧٢/٢ - ٧٧٣ ، وبه قال ابن الحاجب انظر : الأمالي النحوية ٤٦/٢ .

(٣) ب : يستثنه وهو عطفاً ظاهر .

على أصله ، ولم يبال بهذا الذي طرأ عليه من جهة الكلام ، لأنه أمر طارئ في هذا  
الموضع والنكرة في كل موضع ليست كذلك ، فلذلك جعل سيبويه <sup>(١)</sup> ضمير النكرة  
في هذا الموضع معرفة ، ثم اعتذر عن كونهم حكموا بهذا الاسم بحكم النكرة ، فإن  
هذه الإضافة قد تجيء بمعنى الانفصال ، وبأن هذا الضمير إنما هو ضمير نكرة أي  
ضمير نكرة لم يطرأ عليه عند إضافته من القصد إلى واحد بعينه ما يخرج عن التنكير  
إلى التعريف <sup>(٢)</sup> .

وقوله : ويلزم في الظاهر من معمولها النعت عند قوم <sup>(٣)</sup> .

هو مذهب الفارسي <sup>(٤)</sup> وأبي بكر <sup>(٥)</sup> ، وذلك أن العرب تقول : رب رجل يقول  
ذلك ورب رجل يفهم ، ولا يريد على / ٢٧٠ هذا ، وظاهر هذا أن هذا الفعل الذي هو  
قول ذاك قليل في الرجال ، فيقول ذلك هو العامل برب رجل هو معموله ، أضفنا القول  
الذي هو قول ذلك إلى الرجل بواسطة ( رب ) <sup>(٦)</sup> ، على معنى تقليل القول لذلك في  
هذا الجنس ، فكذلك قولنا رب رجل يفهم ، أن ظاهر هذا الفعل الذي هو الفهم قليل  
في جنس الرجل ، فيفهم هو العامل ورب رجل هو معموله أضفنا الفهم إلى الرجل  
بواسطة ( رب ) ، على معنى تقليل الفهم لهذا الجنس ، فإذا كان هذا ظاهر هذا الكلام

(١) قال سيبويه : « وأما ( رب رجل وأخيه منطلقين ) ففيها فبح حتى تقول : وأخ له ، وللمطلقان عندنا  
مجروران من قبل أن قوله : ( وأخيه ) في موضع نكرة ، لأن المعنى إنما هو وأخ له ، فإن قيل : إضافة إلى معرفة أو  
نكرة ؟ فإنك قائل : إلى معرفة ، ولكنها أجريت مجرى النكرة ، الكتاب ٢٤٤/١ .

(٢) قال رحمه الله تعالى : « وبذلك على أنها نكرة أنه لا يجوز لك أن تقول : رب رجل وزيد ، ولا يجوز  
لك أن تقول : رب أخيه ، حتى تكون ذكرت قبل ذلك نكرة ، ومثل ذلك قول بعض العرب : كل شاة  
وسخلتها أي وسخلة لها ، ولا يجوز حتى تذكر قبله نكرة فيعلم أنك لا تريد شيئا بعينه ، وأنت تريد شيئا من أمة  
كل واحد منهم رجل وضممت إليه شيئا من أمة كلهم يقال له : أخ ، ولو قلت : وأخيه وأنت تريد شيئا بعينه  
كان محالا ، الكتاب ٢٤٤/١ . وانظر : ٢٤٥/١ .

(٣) الجزولية : ١٢٣ . (٤) انظر رأي الفارسي في : الإيضاح ٢٥١ .

(٥) يعني ابن السراج وانظر رأيه في : الأصول ٤١٨/١ .

(٦) قال سيبويه : « وإذا قلت : رب رجل يقول ذلك ، فقد أضفت القول إلى الرجل برب ، الكتاب

٢٠٩/١ ، وانظر : الأصول ٤١٨/١ .

أمكن أن يأخذ قوم بهذا الكلام ، فيقولون <sup>(١)</sup> لا يقتصر معمول ( رب ) إذا كان ظاهرا إلى صفة بدليل قول العرب : رب رجل يقول ذلك ، ورب رجل يفهم ، ألا ترى أنه ليس هنا إلا عامل ومعمول لا صفة ، فهذه تكون حجة من يقول : إن رب لا تفتقر الصلة من معموليها إلى صفة ، وهو ظاهر قول سيبويه لأنه قال : « ويقول : رب رجل يقول ذلك أضفت القول إلى الرجل برب » <sup>(٢)</sup> إلا أن هذا الذي هو ظاهر في هذا الموضوع لا ينبغي أن يُعَوَّل عليه ، وذلك أنه ليس من كلام العرب أن يتعدى فعل المضمر إلى ظاهره لا يقول أحد : زيد يمر وهو يريد : يمر زيد بنفسه ، وإذا قلنا هذا الذي ظهر لنا أولا في : رب رجل يقول ذلك ورب رجل يفهم جاء فعل المضمر متعديا إلى ظاهره ، فجاء مثل زيد يمر الذي ليس من كلام العرب فينبغي أن يعدل عنه ، ولا يجعل ( يقول ذلك ) عاملا في ( رب ) ، وإنما ينبغي أن تكون يقول ذلك صفة لرجل لا عاملا فيه بواسطة لتلا يتعدى فعل المضمر إلى ظاهره ، فإذا كان الأمر كذلك لم يكن في هذا جهة لمن قال : إن الظاهر من معمولي ( رب ) لا يلزمه الصفة ، لأن قولنا : يقول ذلك ويفهم من قولنا : رب رجل يفهم ورب رجل يقول ذلك كما قلنا : إنما هو صفة لرجل كما قلنا : لا عامل فيه .

فإن قال قائل فيه : إنه عامل في رب أخطأ ولا بد ، لأنه يأتي منه تعدية فعل المضمر إلى ظاهره ، وذلك لا يجوز وهذا الذي رددناه وخطأناه هو الذي قال به الوقشي <sup>(٣)</sup> رادا على الفارسي وأبي بكر / ٢٧١ في قولهما : إنه لابد لمعمول رب إذا كان ظاهرا من صفة <sup>(٤)</sup> ، وقد تبين فساده فانبغي أن يكون القول قول الفارسي وأبي بكر لا قول الوقشي .

(١) ب : فيقولوا .

(٢) الكتاب ٢٠٩/١ .

(٣) الوقشي : ( ٤٠٨ - ٤٨٩ هـ ) .

أبو الوليد هشام بن أحمد بن خالد بن سعيد الكنتاني الوقشي الكتاب ، من أهل طليطلة ، كان عالما بالعربية واللغة والشعر . والحديث والفقه والأحكام والكلام أخذ عن أبي عمر الطلمنكي وأبي عمر الحداد له التكت على الكامل وغيرها .

« انظر : معجم الأدباء ٢٨٦/١٩ - ٢٨٧ ، بنية الوعاة ٣٢٧/٢ - ٣٢٨ . »

(٤) انظر رأي الوقشي في : شرح الجزولية ٢/ص ١٠ ، الارتشاف ٤٥٧/٢ ، التنزيل والتكميل ٣٧/٤ ،

منهج السالك ٢٦١ ، معجم المومنين ١٧٨/٤ ، وقد صحف محقق المسح اسم أبي الوليد الوقشي فعصر عنه : الوقشي ، وذكر أنه وجد محمد بن الحسين الموصللي كان يعرف بابن وحشي فلعنه المراد هنا . المسح ١٧٨/٤ هـ ٣ .

والرأي مشهور لأبي الوليد الوقشي مما لا يحتمل أدنى شك فيه .

فإن قيل : وكيف يكون كلام الوقشي خطأً وهو الظاهر من قول سيبويه الذي قدمتموه في رب رجل يقول ذاك (١) ؟

قلنا : يكون قول سيبويه مجازاً ، ويكون المعنى فيه أضفت ما قام مقامه يقول ذاك من عامل رب إلى الرجل برب ، وذلك أن عامل ( رب ) يحذف معها كثيراً ويقوم طول الكلام بالصفة مع أنها جواب في المعنى لمن قال : ما رأيت رجلاً يقول ذاك وما رأيت رجلاً يفهم ، فقلت له - أنت مجيباً - : رب رجل يقول ذاك رأيت أو رب رجل يفهم رأيت ، ثم حذف رأيت للاستغناء عنها بوجودها فيما هذا الكلام جوابه . ولعلول هذا الكلام الذي هو جواب لصفة معمول رب قامت الصفة مقام عامل رب فنسب سيبويه إليها ما هو منسوب إلى عامل رب من إضافته إلى الرجل بالواسطة لما قامت مقامه . وقوله : ومتى لحقتها ( ما ) ساغ أن تليها الجملتان الاسمية والفعلية (٢) . ليس هذا مذهب سيبويه ، ولكنها عنده إذ ذاك مختصة بالجملة الفعلية (٣) ، وما ذكره هذا المؤلف قد حكاه غير سيبويه (٤) وأنشدوا (٥) :-

رَبَّمَا الظَّاعِنُ الْمُؤَبِّلُ (٦) فِيهِمْ وَعَتَّاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارَى (٧)

- (١) انظر ما سبق ص : ٨٢٤ . (٢) الجزولية : ١٢٣ .  
 (٣) قال سيبويه : جعلوا ( رب ) مع ( ما ) بمنزلة كلمة واحدة ، وهيها ليدكر بعدها الفعل ، لأنه لم يكن لهم سبل إلى : رب يقول ، ولا إلى : قل يقول ، فأخترهما ( ما ) وأخلصوهما للفعل ، الكتاب ٤٥٩/١ .  
 (٤) نسب المرادي هنا إلى المراد . انظر : الجنى الداني ٤٢٩ .  
 وقد صرح المراد بدخول ( ربما ) على الأفعال ولم يعرض للجملة الاسمية . انظر : المقضب ٤٧/٢ ، ٥٤ ، الكامل ٤٤٧/١ ( الدالي ) .  
 والذي صرح بدخولها على الجملتين الاسمية والفعلية ابن السراج حين قال : « والوجه الثالث : - أن تصلها فتسأنف ( ما ) بعدها وتكفها عن العمل فتقول : ربما قام زيد وربما قدم ، وربما زيد قام ، الأصول ٤١٩/١ .  
 (٥) لأبي دؤاد الإيادي ( ..... - ..... ) .  
 اختلف في اسمه فقيل : جارية بن الحجاج ، وقيل : حنظلة بن الشريق ، شاعر جاهلي ، أحد فرسان الخيل المشهورين ، وكان في عصر كعب بن مامة الإيادي الذي أثر بنصيبه من الماء رفيقه الإيادي فمات عطشا وضرب به المثل في الجرد .  
 الشعر والشعراء ٢٣٧/١ ، المؤلف والمخطف ١١٥ ، سبط اللآلي ٨٧٩/٢ ، الخزانة ٥٩٠/١ - ٥٩٢ .  
 (٦) ب : الموجل .  
 (٧) من البحر الخفيف من قصيدة مطلعها :-

وينبغي أن يكون هذا من وضع الجملة الاسمية موضع الفعلية للضرورة  
كقوله (١) :-

وَقَدْ جَعَلْتَ قَلُوصُ ابْنِي سُهَيْلٍ مِنْ الْأَكْوَابِ مَرْتَعَهَا قَرِيبٌ (٢)

لُوحِشْتُ مِنْ سُرُوبٍ قَوْمِي تَنْظُرُ قَارُومَ فَنَائِبَةَ فَلَهَّارُ

والقصيدة قافيتها (راء مضمومة) خلافا لما أورده الشارح، وقد ورد البيت في السوان بالضم (يتعَنُّ البهَّارُ) وبيروى (رثماً التَّجَابِلُ) الخزانة ٥٨٨/١٠ .  
أوحشت: أقرت، سرور: جمع سرب للال السارح من إيل وخيل. تعار وتروم وشابة والمستار:  
مواضع، الجامل: الجماعة من الإبل مع من يسوقها، وإبل مؤبلة إذا كانت للقتية، المناجيج: الخيل  
الطوال الأعناق، واحدها عنجوج، المهار: جمع مهر وهو ولد الفرس والأنثى مهرة. تنظر: الخزانة  
٥٨٩/١٠ - ٥٩٠ .

الشاهد: أن (رب) المكشوفة بما دخلت على الجملة الاسمية .

السوان ٣١٦، الأزهية ٩٤، ٢٦٦، المقصل ٢٨٧، الأمالي للشجرية ٢٤٣/٢، شرح المقصل ٢٩/٨،  
٣، الباحث الكاملة ١٠/٢، ١١، شرح الجزولية ٢/ص ١١، شرح الكافية ٢/٢٢٢، رصف المبانى  
٢٧٠، ٣٨٤، شرح شواهد المغني ١/٤٠٥ - ٤٠٦، الخزانة ٥٨٦/١٠ - ٥٩٢، شرح أبيات المغني  
١٩٨/٣ - ٢٠٣ .

(١) قيل: إن القائل رجل من بني بختر بن عمرو .

(٢) من البحر الوافر ثاني ثلاثة أبيات هي :-

قَلَسْتُ بِسَائِلٍ إِلَّا أَلَسْتُ بِرَحِيلِي لَوْ تَحَاكَّتْهَا الْكَنْفُوبُ  
كَأَنَّ لَهَا بِرَحِيلِ الْقَوْمِ بَوًّا وَمَا بِنِ جِيْهَاءِ إِلَّا اللَّفْئُوبُ

وبيروى ابن زياد . الخزانة ٣٥٢/٩ .

ألت: من الإلام وهي الزيادة بلايت، الرحل: كل شيء بعد الرحيل من وعاء للمناع . عياله: طيف  
يقال: عيال وعيالة . كنفوب: صفة عيالة ولم يؤنث لأن فعولاً مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، وجعلها كنفوبا  
لأنها تعيل له في النوم ما لا يتحقق . القلوص: الناقة الشابة، الأكوار: جمع كور وهو الرحل بأذانه، يردد إذا  
سرحت هذه الناقة لم تبعد لشدة تعيبها وكلاهما، البو: أصله جلد الفصيل يحشى ثوبا فسر عليه الأم، طب:  
السقم، اللغوب: الإعياء . الخزانة ٣٥٢/٩ - ٣٥٥ .

الشاهد فيه: أنه جعل جملة (مرتعا قريبا) خبرا له (جعل) والأصل فيه أن يكون جملة فعلية .

الحماسة ١٨٢/١، شرح الحماسة للمرزوقي ٣١٠/١، شرح الحماسة للبيروني ١٦٣/١، الباحث  
الكاملة ١١/٢، شرح الكافية ٣٠٧/٢، المغني ٢٥٩/١، المقاصد النحوية ١٧٠/٢ - ١٧٣، شرح شواهد  
المغني ٦٠٦/٢ - ٦٠٧، مع الخواص ١٤١/٢، الخزانة ١٢٠/٥، ٣٥٥ - ٣٥٢/٩، شرح أبيات المغني  
٣٦١/٤ - ٣٦٣، الدرر اللوامع ١٠٨/١

وكقوله (١) :-

وَبُئْتُ لَيْلَى أُرْسَلَتْ بِشَقَاعَةٍ إِلَى قَهْلًا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا (٢)

وكقوله (٣) :-

لَوْ بَعِيرِ الْمَاءِ خَلَقِي شَرْقًا كُنْتُ كَالْقَصَانِ بِالْمَاءِ اغْتِصَارِي (٤)

(١) اختلف في القائل على النحو الآتي :-

أ - الصمة بن عبد الله بن الطفيل بن قره بن هيرة الفشيري ، كان شريفاً شاعراً ناسكاً عابداً توفي سنة ٩٥ هـ . انظر : ديوانه ١١٣ .

ب - قيس بن الملوح المعروف بمجنون ليلى . انظر : ديوانه ١٩٥ .

ج - عبد الله بن عبيد الله بن عمرو بن مالك الحنصلي ، المعروف بابن الدمنة ، شاعر بدوي من أرق الناس شعراً من شعراء العصر الأموي اغتاله مصعب بن عمرو السلولي نحو سنة ١٣٠ هـ . وانظر : ديوانه ٢٠٦ - ٢٠٧ .

د - إبراهيم بن العباس بن محمد الصولي ، نسب هذا البيت وآخر له ابن خلفان في وفيات الأعيان ٤٧/١ ، ويعلنه ما ذكره البغدادي من أن وفاة إبراهيم بن الصولي سنة ثلاث وأربعين ومائتين . ووفاة أبي تمام سنة اثنين وثلاثين ومائتين ، الخزانة ٦٣/٣ ، فكيف يذكره أبو تمام .

(٢) من البحر الطويل ويعلنه :-

أُكْرِمُ مِنْ لَيْلَى عَفَى قَتْنِي بِهِ الْخَيْلُ أَمْ كُنْتُ أَمْرًا لَا أُطِيعُهَا

وبروي : « وَأُبَيْتُ لَيْلَى » الزهرة ١٩٣/١ .

الشاهد فيه : وقوع الجملة الاسمية بعد التحضيض شفوذا .

ديوان الصمة ١١٣ ، ديوان الجنون ١٩٥ ، ديوان ابن الدمنة ٢٠٦ ، الحماسة ٥/٢ ، الزهرة ١٩٣/١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ١٢٢٠/٣ ، شرح الحماسة للبريزي ١١٥/٣ ، المباحث الكاملية ١١/٧ ، شرح الكافية ١٧٧/١ ، مع الفواعل ٣٥٣/٤ ، الخزانة ٦٠/٣ ، ٥١٣/٨ ، ٢٢٩/١٠ ، ٢٤٥/١١ ، ٣٠٣ ، الدرر اللوامع ٨٢/٢ .

(٣) عندي بن زيد العبدي .

(٤) من بحر الرمل من قصيدة مطلعها :-

أُبَصِّرْتُ عَفَى عَشَاةً حَتَوَتْ نَارَ مِنْ سِتَافَا عَرَفَ هِنْدِي وَغَارَ

سناها : السنا مفصّل ضوء النار ( اللسان ٤٠٣/٤ ، سنا ) . العرف : الرائحة . هندي : العود الطيب

الذي من بلاد الهند ( اللسان ٤٣٨/٣ ، هند ) غار : نبات طيب الرائحة ( اللسان ٣٥/٥ ، غور ) . شرق

فلان يريته أو بالماء : إذا غص به ولم يقدر على بلعه ، الغصان : من غص فلان بالعلماء إذا لم يقدر على بلعه .

الاعتصار : الاتصاف . الخزانة ٥١٠/٨ - ٥١١ .

الشاهد فيه : وقوع الجملة الاسمية بعد ( لو ) شفوذا .



وأمثالها (١).

وقوله : ولا يكون الفعل إلا ماضيا لفظا ومعنى (٢).

مثاله : ربما قام زيد .

وقوله : أو معنى (٣).

مثاله : ربما يقوم زيد ، بمعنى الماضي ، وقد تقدم أن ربما تنقل / ٢٧٢ المبهم عن معناه إلى الماضي (٤).

وقوله : الباء تكون للإلصاق (٥).

معنى الإلصاق الإضافة أي يضيف الفعل إلى ما كان لا ينضاف إليه ، لولا هي مثاله : خاضَ برجله الماء .

وقوله : ويدخلها معنى الاستعانة (٦).

مثاله : كتبت بالقلم وإنما هي في الأصل لإضافة الكتب إلى القلم ، إذ لا يصل الكتب إلى القلم في الأصل لا تقول : كتبت القلم ، ولا كتبت الشيء القلم ، فهذا كان أصل هذا أعني أن لا ينضاف الكتب إلى القلم ، فجاءت الباء لتضيف الكتب إلى القلم ، وضحيتها من المعنى أن القلم به استعين على الكتب ، إذ لو لم يكن القلم لم يكن الكتب مع وجود الكاتب والمكتوب فيه والمداد إن لم يوجد القلم أصلا ،

= الديوان ٩٣ ، الكتاب ٤٦٢/١ ، إيضاح الشعر ٥٨٢ ، معجم مقاييس اللغة ٢٦٤/٣ ، المستقصى ٤٠٨/٢ ، المباحث الكاملة ١١/٢ ، شرح الكافية ٣٩٠/٣ ، البحر المحيط ١٩١/٧ ، الجنى الثاني ٢٩٢ ، المضي ٢٩٧/١ ، شرح شواهد المعنى ٦٥٨/٢ ، ٦٥٩ ، مع الهوامع ٣٤٨/٤ ، الخزانة ٥٠٨/٨ - ٥١٣ ، ١٥٢/١١ ، ٣٠٣ ، شرح أبيات المعنى ٨٢/٥ - ٨٤ ، الدرر ٨١/٢ .

(١) كقول جرير :-

لَوْ فِي طَهْرَةٍ أَهْلًا لَمَّا اغْتَرَضُوا كُونَ الَّذِي أَنَا أُرِيهِ وَتَرِيهِ

ديوانه ٥٨٧ وغيرها من الشواهد .

(٢) غير موجود في نسخة فاس ، وهو في التيمورية ٨٤ .

(٣) انظر ما سبق ص : ٤٧٥ .

(٤) الجزولية : ٢٢٣ .

فلما وجد القلم استعين به على الكتب قد حملها هذا المعنى مع أنها أفادت إضافة ما كان ينضاف لولا وجودها .

وقوله : ومعنى المصاحبة <sup>(١)</sup> .

مثاله : خرج زيد بثيابه ، فهذه الباء أيضا لولا هي لم تنضاف خرج زيد إلى الثياب أصلا ، ولا أمكن أن يقال : خرج زيد بثيابه ، فالباء أضافت خرج زيد إلى الثياب وحصل بدخولها من المعنى : أن زيدا خرج مصاحبا لثيابه ، فلذلك قالوا فيها : إنه دخلها معنى المصاحبة مع أنها أفادت إضافة ما كان لا ينضاف إلى الثياب لولا وجودها .

وقوله : ومعنى الظرف <sup>(٢)</sup> .

مثاله : زيد بالبصرة ، والأصل : زيد كائن بالبصرة ، فالباء أفادت إضافة كائن إلى البصرة ، ولولا هي لم ينضاف كائن إلى البصرة لأنه لا يصح أن يقال : زيد كائن بالبصرة لكنها مع أنها أفادت إضافة ما كان لا ينضاف لولا هي أعطت معنى كون البصرة مكانا لزيد ، فأفادت معنى الظرف .

وقوله : وتكون لتعدية <sup>(٣)</sup> .

معناه : وتكون لتعدية ما كان أصله ألا يتعدى ، يقول القائل : وكذلك هي في كل ما قدمته لتعدية ما لا يتعدى ، وتوصل ما كان لا يصل ، فيقول إنما يريد وتكون لتعدية ما لا يتعدى بمعنى الحمزة التي هي لتعدية ما لا يتعدى ومثاله : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> إذ معناه لأذهب / ٢٧٣ سمعهم ، وإلا فالإلصاق تعدية في المعنى .

وقوله : وتكون زائدة في المعنى [ في الفاعل <sup>(٥)</sup> ] .

(١) الجزولية : ١٢٣ .

(٢) تمامها : ﴿ ... وَأَبْصَارِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [ البقرة : ٢٠ ] .

(٣) تكملة من الجزولية : ١٢٣ .

مثاله : ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾ (١)

وقوله : والمفعول به (٢)

مثاله (٣) :-

... .. سَوْدُ الْمَحَاجِرِ لَا يُقْرَأُ بِالسُّورِ (٤)

(١) الآية ﴿ قُلْ ..... تَنبِيْ وَيَتَنَكَّمُ وَمَنْ يَتَذَكَّرْ فَلَهُ أَلْكِتَابٌ ﴾ [ الرعد : ٤٣ ] .

(٢) الجزولية : ١٢٣ .

(٣) ورد في قصيدتين لشاعرين هما :-

أ - الراعي الحميري ( ..... - ٩٠ هـ ) .

أبو جندل عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل الحميري ، شاعر أموي عاصر جريرا والفرزدق ،  
ولقب بالراعي لكثرة وصفه الإبل ، وكان يتوكل على أهل بيت وسؤدد . هجاء جرير هجاء مرادامفا .

« الشعر والشعراء ١/٤١٥ - ٤١٨ ، الأغاني ٢٠/١٦٨ - ١٧٣ ، الخزانة ٣/١٥٠ - ١٥١ » .

ب - القتال ( ..... - نحو ٧٠ هـ ) .

أبو المسيب عبد الله أو عبيد الله بن مجيب المضرحي ، من بني كلاب ربيعة ، شاعر فائق من  
الفرسان الشجعان ، وأما ( القتال ) فإنه لقب غالب عليه لفرده وقتكته ، سجن في المدينة لقتله ابن  
عم له اسمه زياد . ثم فر من السجن بعد قتله السجنان .

« الشعر والشعراء ٢/٧٠٥ - ٧٠٦ ، الأغاني ٢٠/١٥٨ - ١٦٦ ، سبط اللؤلؤ ١/١٢ - ١٣ ،

الخزانة ٩/١١٢ » .

(٤) من البحر البسيط ومطلع قصيدة الراعي :-

يَا أَهْلَ مَا بَالَ هَذَا اللَّيْلِ فِي صَفَرٍ      يَزْدَادُ طَوْلًا وَمَا يَزْدَادُ مِنْ حَصْرٍ

ومطلع قصيدة القتال :-

عَبْدَ السَّلَامِ تَأْمَلْ قَلْبُ تَرَى طَعْنًا      إِنِّي كَثَرْتُ وَأَنْتَ الْيَوْمَ قَوَّ بَصْرٍ

وصدر البيت في الديوانين :-

... .. هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتٌ أُحْمِرَةٌ

صفر : اسم الشهر ، وعصده بالذكر لأن أهم أوصافه فيه . عبد السلام : ابن القتال .

طعن : جمع ظمينة وهي المرأة في المودج . الحرائر : جمع حرة وهي الكريمة الأصلية ضد الأمة . الربات :

جمع ربة بمعنى صاحبة . أحمره : جمع حمار جمع قلة ، وعص الحميم لأنها رذال المال وشبهه . سود المهاجر : صفة

لربات ، أراد بهذا الإماء السود . لا يقرآن : صفة ثانية لربات ، يقول : هن كريمات خيرات يقرآن القرآن .

الخزانة ٩/١٠٩ - ١١٢ .

وقوله : والمبتدأ (١) .

مثاله : بحسبك زيد .

وقوله : والخبر (١) .

مثاله : ما زيد بقائم وهل زيد بقائم .

ومعنى كون الحرف زائداً أي أنه يفيد الكلام بدخولها ما يفيدته بخروجها ،  
والشيء إذا كان دخوله كخروجه يقال فيه : إنه زائد (٢) .

وقوله : في الأعراف (٣) .

استظهر على قوله (٤) :-

... .. فَمَنْعَكُمَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ (٥)

- الشاهد فيه : زيادة الباء في المفعول به .

ديوان الراعي ١٠١ ، ديوان القتال ٥٢ ، مجالس ثعلب ٣٠١/١ ، المخصص ٧٠/١٤ ، شرح المفصل  
٢٣/٨ ، المباحث الكاملة ١٤/٢ ، شرح الكافية ٢٧٣/٢ ، البحر المحيط ٤٠٩/١ ، الجني الداني ٢٣٥ ، المضي  
٢٧/١ ، ١١٥ ، ٧٥١/٢ ، ٧٥٢ ، شرح شواهد المضي ٣٣٦/١ - ٣٣٧ ، الخزانة ١٠٧/٩ - ١١٢ ، شرح  
آيات المضي ٣٦٨/٢ - ٣٧٢ .

(١) الجزولية : ١٢٣ .

(٢) انظر هذا في : الأصول ٢٥٩/٢ ، شرح المفصل ١٣٧/٨ - ١٣٨ .

(٣) الجزولية : ١٢٣ ، وقوله : « إلا أن زيادتها في الخبر مقصورة على النفي والاستفهام ... » .

(٤) اختلف فيه على النحو الآتي :-

أ - عبيدة بن ربيعة بن قحطان بن ناشرة بن رزام بن مازن . انظر : شرح آيات المضي ٣٩٠/٢ .

ب - القحيف العجل . انظر : الحماسة البصرية ٧٨/١ .

ج - رجل من بني تميم . انظر : الحماسة ١٢٢/١ .

(٥) من البحر الوافر من قصيدة مطلعها :-

أَبَيْتَ اللَّعْنَ إِنْ سَكَابِ عِلَقٍ      تَبَسُّ لَا تُعَلَّرُ وَلَا تُبَاغِ

وصدر البيت :-

... .. فَلَا تَطْمَعُ أَبَيْتَ اللَّعْنَ فِيهَا

في أحد القولين <sup>(١)</sup> .

وقوله : واللام تكون للملك <sup>(٢)</sup> .

مثاله : هذا غلامٌ لزيد .

وقوله : ومجرد التخصيص <sup>(٣)</sup> .

مثاله : هذا أخٌ لزيد .

وقوله : وللاستحقاق <sup>(٤)</sup> .

مثاله : الشرحُ للدابة .

وقوله : ويحيى مجاز الملك <sup>(٥)</sup> .

مثاله : كن لي أكن لك وهذه المعاني الثلاثة التي هي مجرد التخصيص

والاستحقاق ومجاز الملك كلها راجعة إلى معنى واحد وهو مجاز الملك ، فقد كان

أحسن مما قال وأخصر أن تقول : واللام تكون للملك حقيقة أو مجازاً <sup>(٦)</sup> .

وقوله : ويلزمها معنى التعجب في باب القسم <sup>(٧)</sup> .

= أبيت اللعن : تحية الملوك . واللعن الطرد ، سكتاب : اسم فرس الشاعر ، علق تقيس : مال يدخل به ،  
والعلق : ما فيه علاقة للقلب لجودته . الحزارة ٥/٣٠٠ ، شرح أبيات المتن ٢/٣٩٠ .

الشاهد فيه : زيادة الباء في غير المتناً الموجب .

الحماسة ١٢٢/١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٢١١/١ ، شرح الحماسة للتبريزي ١١٢/١ ، الحماسة  
البصرية ٧٨/١ ، المباحث الكاملة ١٥/٢ ، شرح الجزولية ٢/ص ١٢ ، شرح الكافية ٢/١٩ ، الارتشاف  
٤٣٢/٢ ، منج السالك ٢٥٠ ، الجنى الثاني ١١٦ ، المتن ١/١١٧ ، تخلص الشواهد ٨٩ - ٩٠ ، المقاصد  
النحوية ١/٣٠٢ - ٣٠٥ ، شرح شواهد المتن ١/٣٣٨ - ٣٣٩ ، الحزارة ٥/٢٩٧ - ٣٠١ ، شرح أبيات  
المتن ٢/٣٣٨ - ٣٩١ .

(١) القولان هما : أن تكون ( شوه ) هي الخبر والباء زائدة . أو تكون الباء غير زائدة والجار والجرور  
يجوز أن يتعلقا به ( منمكها ) أو بالتعليل ( يستطاع ) . انظر : تخلص الشواهد ٩٠ ، شرح أبيات المتن ٢/٣٨٨ .

(٢) الجزولية : ١٢٣ .

(٣) انظر : المباحث الكاملة ١٦/٢ فقد أورد كلام الشارح بنامه .

مثاله : لله لأفعلن<sup>(١)</sup> ، وينقصه : وفي باب النداء والاستغاثة نحو قوله<sup>(٢)</sup> :-

فَيَأْتِكَ مِنْ كَيْلٍ<sup>(٣)</sup> .....

وقولهم : يَا زَيْدُ لِعَمْرٍو .

وقوله : وتجرد القسم من معنى السؤال<sup>(٤)</sup> .

القسم الذي فيه معنى السؤال كقوله<sup>(٥)</sup> :-

بِاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ دَخَلْتَ فَقُلْ لَهُ هَذَا ابْنُ هَرَمَةَ واقفاً بِالْبَابِ<sup>(٦)</sup>

(١) قال سيويه : « وقد تقول : نالقه ، وفيها معنى التصجب ، وبعض العرب يقول في هذا المعنى : لله فحيم باللام ، ولا تحمي إلا أن يكون فيه معنى التصجب » ، الكتاب ١٤٤/٢ .

(٢) ب : قولك والتصويب من المباحث الكاملة ٤٦/٢ إذ نقل نص الشلوين بكامله .  
والقاتل هو امرؤ القيس .

(٣) من البحر الطويل من معلقته ومطلعها :-

يَمَا تَبْتُ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسَيْفِ اللَّوِيِّ تَبَّ الدُّخُولُ فَخَوَّنِي

وتمام البيت :-

.... كَانَ نَجْوَمًا يَكُلُّ مَغَارَ الْقَتْلِ شَقَّتْ يَدْنِي

السقط : منقطع الرمل ، اللوى : حيث يلتوى ويرق ، الدخول وحومل : موضعان ، المغار : الشنيد  
القتل ، يدني : اسم جبل . شرح الديوان ٨ ، ١٩ .

الشاهد : عجم اللام للتصجب . في ( فيالك ) .

الديوان ١٩ ، شرح القصائد السبع الطوال ٧٩ ، المباحث الكاملة ١٦/٢ ، شرح الجزولية ١٢/ص ١٢ ،  
شرح الكافية ٢١٨/١ ، المضي ٢٣٦/١ ، المقاصد النحوية ٢٦٩/٤ - ٢٧٠ ، شرح شواهد المضي ٥٧٤/٢ -  
٥٧٥ ، مع الموامع ٢٠٢/٤ ، الخزانة ٢٦٩/٥ - ٢٧٣ ، شرح أبيات المضي ٣٠١/٤ - ٣٠٢ ، الدرر اللوامع  
٣١/٢ .

(٤) الجزولية ٢٣ ب ، وقبله : « التاء والواو ومن ثلاثها لا تهر إلا في القسم ، بشرط ظهور الاسم

المجرور ، وعدم الفعل المتعلق به الجار وتجرد ... » .

(٥) إبراهيم بن هرمة .

(٦) من البحر الكامل بيت مفرد في ديوانه .

الشاهد فيه : أن القسم هنا فيه معنى السؤال ، فكأنه قال : « أسألك بالله » . ويرى بعض النحاة أنه ليس

قسماً .

قال الفارسي : « ومثل ذلك في أنه ليس يقسم ولكنه تقرب إلى المخاطب قول الشاعر :

( ٥٣ - شرح المقدمة الجزولية للكبير )

وقوله : وبعضهم يجعل ( مِنْ ) تلخيص أيمن <sup>(١)</sup> .

هذا ليس بشيء لأنه كان يلزم أن ترفع نونه كما ترفع نون أيمن <sup>(٢)</sup> .

وقوله : وحكى الأنحفش دخولها على الرب <sup>(٣)</sup> .

حكى قولهم : ترب الكعبة <sup>(٤)</sup> :

وقوله : ويعكسها من <sup>(٥)</sup> .

أي أنه [ يريد <sup>(٥)</sup> ] أنها تدخل على الرب ولا تدخل على غيره إلا فيما قاله بعضهم : في ( مِنْ الله ) إنها <sup>(١)</sup> ( مِنْ ) وضمت نونها إتباعا ، والصواب أن ( مِنْ ) هذه هي التي تلخيص أيمن ، لأن ( مِنْ ) التي هي بمعنى ( من ) المكسورة الميم لا ينبغي أن تدخل إلا على الرب كما لا تدخل ( مِنْ ) إلا عليه فإذا ٢٧٤/ سمعنا ( مِنْ الله ) علمنا أن ( مِنْ ) هذه ليست التي بمعنى ( من ) المكسورة لدخولها على الله ، وانبغي أن نقول - في ( مِنْ ) هذه - : إنها تلخيص أيمن بخلاف ما تقدم لها في ( مِنْ )

= بالله ربك إن دخلت ... الشوازيات ١٢٣ . وانظر : شرح الجمل ٥٢١/١ - ٥٢٢ .

الديوان ٦٧ ، الشوازيات ١٢٣ ، الصناعين ٨٢ ، الفصل ٣٤٧ ، شرح سقط الزند ٤٢٤/١ ، شرح الفصل ١٠١/٩ ، المباحث الكاملة ١٧/٢ ، شرح الجمل ٥٢١/١ ، شرح الجزولية ١٢/ص ١٢ ، رصف المباني ٢٢٤ ، الخزانة ٤٨/١٠ ، ٥٥ .

(١) الجزولية : ٢٣ ب .

(٢) ورد أيضا بتلحين آخرين هما :-

أ - أن ( أينما ) لا تضاف إلا إلى الله فيقال : أينم الله ، و( مِنْ ) لا تدخل إلا على الرب

ب - أن ( أينما ) معرب ، والاسم المعرب إذا نقص منه شيء بقي ما بقي منه معربا ، ولو كانت ( من ) بقية ( أيمن ) لكانت معربة ، فبقوا على السكون دليل على أنها حرف .

وهذا الأخير قريب من قول الشارح انظر : شرح الجمل ٥٢٤/١ .

(٣) الجزولية : ٢٣ ب ، وقوله : « والتاء لا تدخل إلا على اسم الله في الأعراف وحكى ... » .

(٤) انظر حكاية الأنحفش في : الفصل ٢٨٧ ، شرح الفصل ٣٢/٨ ، ٣٤ ، المباحث الكاملة ١٩/٢ ،

شرح الجمل ٥٢٤/١ ، رصف المباني ٢٤٧ ، الجني الثاني ١١٧ . وغيرها .

(٥) تكملة بانتم بها السيق .

(٦) ب : أما والتصويب من الشرح الصغير ٢١٧ .

وفي ذلك لا يكون تلخيص أيمن ، إنما هي تلك لغة في ( من ) المكسورة الميم لما قدمناه (١) من أنها لو كانت تلخيص أيمن لا ينبغي أن ترفع نونه كما رفعت نون أيمن .

وقوله : لولا عند سيبويه قد تجر المضمر دون الظاهر (٢) .

مثاله (٣) :-

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِطِحَتْ ... (٤) ....

وقول الراجز (٥) :-

(١) انظر ما سبق في الملمح (٢) .

(٢) الجزولية : ٢٢ ب .

(٣) قول يزيد الثقفني ( ..... - نحو ١٠٥ هـ ) .

وهو يزيد بن الحكم بن أبي العاص بن بشر بن عبد بن دهمان الثقفني ، شاعر أموي ، ولاء الحجاج كورة فارس ، ثم عزله قبل أن يذهب إليها ، فخرج من عنده مغضباً ولحق بسليمان بن عبد الملك ومدحه بقصائد جبلة ، وأجرى عليه عمالة فارس مدة حكمه .

والأغاني ٩٦/١١ - ١٠١ ، سقط اللآليء ٢٣٨/١ ، الخزانة ١١٣/١ - ١١٦ .

(٤) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

تَكَاشَرْنِي كَرَمًا كَأَنَّكَ تَأْتِيحُ وَتَعْتَدُكَ تَيْدِي أَنْ صَدَّقْتُ بِي دَوِي

وتمام البيت :-

كَمَا هَوَى ..... بِأَجْرَابِي مِنْ قَلْبِي الشَّقِي مُتَهَوِي

تكاشرني : كاشر الرجل الرجل إذا كشر كل واحد منهم لصاحبه وهو أن يدي له أسنانه عند التيسم ، الهوي : دوى صدره إذا ضيق ، طاح : إذا هلك أو سقط ، الأجرام : جمع جرم وهو الجسد ، قلة : ما استلقى من رأس الجبل ، النيق : أرفع الجبل ، منوي : ساقط . الخزانة ١٣٤/٣ ، ٣٤٣/٥ - ٣٤٤ .

الشاهد فيه : أن ( لولا ) جرت المضمر عند سيبويه . وانظر رأيه رحمه الله في ص : ٢٢٢ .

الديوان ٢٧٦ ، الكتاب ٣٨٨/١ ، معاني القرآن ٨٥/٢ ، الكامل ١٢٧٧/٣ ، الأغاني ١٠٠/١١ ، البصريات ٢٨٩/١ ، الحلبيات ٣٨ ، الخصائص ٢٥٩/٢ ، سر الصناعة ٣٩٥/١ ، النصف ٧٢/١ ، الفصل ١٣٥ ، الأمانى الشجرية ١٧٧/١ ، الإنصاف ٦٩١/٢ ، شرح المفصل ١١٨/٣ ، ٢٣/٩ ، المبحث الكاملية ٢٠/٢ ، شرح الجمل ٤٧٣/١ ، شرح الجزولية ١٥/٢ ، التهاج الجلي ١٣٩ ب ، شرح الكافية ٢٠/٢ ، المقاصد النحوية ٢٦٢/٣ - ٢٦٥ ، الخزانة ٣٣٦/٥ - ٣٤٥ .

(٥) رؤبة بن العجاج . وليس في ديوانه المطبوع .



لَوْلَا كَمَا لَحَرَجْتَ تَفْسَاهُمَا (١)

وقوله : وبخالفه الأخص (٢) .

[ يريد (٣) ] أن يقول : إن المضمرة في موضع رفع ، ووضع ضمير الخفض موضع ضمير الرفع كما وضع الرفع في موضع ضمير الخفض في قولهم : أنت كأننا (٤) .

وقوله : وحتى تجر بمعنى إلى (٥) .

مثاله : سرت حتى أدخل المدينة بمعنى إلى دخولها و ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ ﴾ (٥)

وقوله : وبمعنى كي (٦) .

مثاله : كلمته حتى يأمر لي بشيء (٦) ، فزعم أن ( حتى ) الجارة بمعنى ( كي ) (٧) ، وهذا كلام يقوله النحويون على المجاز لا على الحقيقة ، فإنهم يقولون : إن ( حتى ) للغاية (٨) ، وليس منهم من يقول : إنها حرف علة وسبب (٩) وهو المثال

(١) من الرجز لم أقف عليه عند غير الشارح والبغدادى .

الشاهد فيه : أن ( لولا ) جرت المضمرة .

و الشرح الصغير ٢١٧ ، الخزانة ٤٣٤١/٥ .

(٢) الجزولية : ٢٢٣ ب .

(٣) تكملة بلنتم بها السباق .

(٤) انظر : رأي الأخص في الكامل ١٢٧٨/٣ ، المفتض ٧٢/٣ ، المفصل ١٣٨ ، الإنصاف

٦٨٧/٢ . وهو الرأي المنسوب إلى الكوفيين ورجحه أبو البركات الأتباري . انظر : الإنصاف ٦٨٧/٢ - ٦٩٥

(٥) القدر : ٥ .

(٦) من أمثلة الكتاب ٤١٣/١ . والأصول ٤٢٦/١ .

(٧) ممن قال بهذا سيوه في الكتاب ٤١٣/١ ، وابن السراج في الأصول ٤٢٦/١ ، والصيرفي في

البصرة والتذكرة ٤٢٠/١ .

(٨) انظر المصادر السابقة ، البصرة ٤١٩/١ .

(٩) قال أبو حيان : وذكر النحويون أنه إذا انصب الفعل بعدها تكون علة وسببا لما بعدها نحو :

أسلمت حتى أدخل الجنة ، وللغاية نحو : أسر حتى تطلع الشمس ، الارتشاف ٤٠٣/٢ .

الذي ذكرناه وأشباهه ، ويمكن أن تكون فيه ( حتى ) على أصلها وتكون بمعنى ( إلى ) ،  
ويكون المعنى : كلمته وأكلمه إلى أن تأمر لي بشيء فتكون ( حتى ) على أصلها  
للغاية ، فلا سبيل إلى أن يقال : إنها خرجت عن أصلها وصارت للعللة والسبب .

فإن قيل : فكيف حذف وأكلمه ؟

فنقول : للدلالة عليه ، وذلك أن هذه الغاية مستقبلة ، وغاية الشيء آخرة فهي  
دالة على فعل مستقبل تكون هذه غايته ، إذ لا يكون المستقبل أبداً غاية للماضي ، لأن  
غاية الشيء آخرة ، وآخره منه والمستقبل لا يكون من الماضي <sup>(١)</sup> .

ومما يدل على أن ( حتى ) ليست في معنى ( كي ) حقيقة عند النحويين  
ما قدمناه من إجماعهم على أن حتى إنما هي حرف غاية ، ولا يقول أحد إنها حرف  
علة وسبب <sup>(٢)</sup> .

فإن قلت : فقد قالوا في هذا الموضع : أعني في قولهم : كلمته حتى يأمر لي  
بشيء إنها بمنزلة ( كي ) أي كي يأمر لي بشيء <sup>(٣)</sup> .

قلنا : هذا مجاز من قولهم ، إنما يريدون / ٢٧٥ أنها هنا مشبهة لكي من حيث  
كان ما قبلها ماضياً وما بعدها مستقبلاً كما تكون كي في قولك : كلمته حتى يأمر لي  
بشيء ما قبلها ماضٍ وما بعدها مستقبل <sup>(٤)</sup> ، فهذا الذي قلناه من التأويل في كلامهم  
يُتبعي ( حتى ) غاية على أصلها ، ولا تخرج إلى أن تكون علة وسبباً ، فإذا أمكن حمل  
كلامهم عليه لم ينبغ أن يعدل عنه إلى غيره ، مما يُخرج حتى عن أصلها من الغاية إلى  
أن تكون علة وسبباً .

فإن قلت : ما دليلك على ذلك ، والأولى أن يجعل الكلام على الحقيقة لا على

(١) لأن ( حتى ) إذا كانت بمعنى ( كي ) فإن الفعل الأول يقع في زمان والآخرة في زمان آخر  
فقولك : كلمته حتى يسمح لي بشيء ، أي كلمته كي يسمح لي بشيء ، التبعة والتذكرة ٤٢٠/١ .

(٢) انظر ما سبق من : ٨٣٦ هـ ٩ .

(٣) انظر ما سبق من : ٨٣٦ هـ ٩ .

(٤) انظر ما سبق من : ٨٣٦ هـ ٩ .

المجاز حتى يدل الدليل ، وقد قالوا هم : إن ( حتى ) هنا بمعنى ( كي ) فينبغي أن يحمل ذلك على الحقيقة لا على المجاز ؟

فالجواب : أنه قد تقرر عندنا أن ( حتى ) حرف غاية ، والذي يقول : إنها خارجة عما تقرر إنما هو مُدَّع دعوى مجردة لا دليل عليها إلا القول بما يقتضيه ظاهر كلامهم في هذا الموضع وكلامهم فيه بمعنى إبقائه على الأصل فلا ينبغي أن يعدل عنه ، فلا سبيل إلى القول بظاهر هذا الكلام مع إمكان تأويله بالتأويل الذي يقيي الحرف على أصله .

وقوله : إلا في تأويل الاسم <sup>(١)</sup> .

قد تقدم مثاله من قولهم : كلمته حتى يأمر لي بشيء <sup>(٢)</sup> .

وقوله : ولم يكن اسماً صريحاً <sup>(٣)</sup> .

أي لا تقول ، كلمته حتى أمره لي بشيء وهذا مبني على ما قاله في حتى من أنها تكون بمعنى ( كي ) وأنها تجر المتأول دون الصريح ، وأما على ما قلناه من أن ( حتى ) بمعنى إلى فلا يمتنع عندي : أن تقول كلمته حتى أمره لي غداً بشيء ، على معنى كلمته وأكلمه حتى أمره لي غداً بشيء ، لأن ( حتى ) التي بمعنى ( إلى ) تجر الاسم الصريح وما في معناه ، ومن ادعى أن ثم حتى جارة تجر الاسم المتأول دون الاسم الصريح وهي التي بمعنى كي <sup>(٤)</sup> ، فقد خرج عن أصل حرف الجر بغير دليل ، وادعى أن حتى خرجت عن أصلها من الغاية إلى العلة والسبب من غير دليل ومثل هذا من الإدعاء لا ينبغي أن يُبالي به .

(١) الجزولية : ٢٣ ب ، وقوله : « فإذا كانت بمعنى ( كي ) لم يكن المجرور بعدها ... » .

(٢) انظر ما سبق ص : ٨٣٦ .

(٣) الجزولية : ٢٣ ب ، وفيها « ولا يكون ... » .

(٤) يعني الجزولي في قوله : « وإذا كانت بمعنى ( كي ) لم يكن المجرور بعدها إلا في تأويل الاسم » .

الجزولية ٢٣ ب . وقال به أيضاً الرضي في شرح الكافية ٢٢٤/٢ .

وقوله : وهي إحدى المنتصب بعدها الفعل (١) .

يعني حتى / ٢٧٦ في الوجهين (٢) .

وقوله : جرت الاسم الصريح (٣) .

قد تقدم ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ ﴾ (٤) .

وقوله : وما في معناه (٥) .

مثاله : سرت حتى أدخل المدينة بمعنى إلى دخولها (٤) .

وقوله : ولا تدخل على المضمر (١) .

أي لا تقول : حتاه ولا حتاك استثناء عنه بغيره مما هو في معناه (٥) .

وقوله : بخلاف إلى (١) .

قد قال بعضهم : إنه يدخل ما بعد ( إلى ) أيضاً فيما قبلها ، وتحقيق هذا  
الموضع يفترق إلى النقل والأظهر خلاف ما أشار إليه المؤلف من أن حق ما بعدها أن  
يدخل فيما قبلها ، فإذا لم يكن هناك نقل فالأظهر أن ما بعدها يدخل فيما قبلها ولا بد ،

(١) الجزولية : ٢٣ ب .

(٢) وذلك إذا كانت بمعنى ( كي ) ، والوجه الآخر : أن تكون بمعنى ( إلى ) . انظر : الجزولية ٢٣ ب .

(٣) انظر ما سبق ص : ٨٣٦ .

(٤) قال ابن عصفور : ... تقول : سرت حتى أدخلها ، أي كان سري حتى أدخل ، وإن لم تلحظ

السبب وقصدت مجرد الغاية نصبت على معنى الغاية ، وكان المعنى : سرت إلى هذه الغاية ، لأن الذي كان لأجل

الدخول هو السر ، شرح الجمل ١٦٤/١ .

(٥) خلافا للمعبرد والكوفيين الذين أجازوا دخولها على الضمير مستلين بقول الشاعر :-

فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْقَى أَنْسَامٌ فَتَى حَتَّى حَتَاكَ يَا ابْنَ أَبِي زَيْنَادٍ

وقول الآخر :-

أَتَتْ حَتَاكَ تَعْبِيدُ كُلِّ فَعَجٍ تُرَجِي بِئِكَ أَنَّهَا لَا تُخَيِّبُ

انظر : شرح المفصل ١٦/٨ ، المباحث الكاملية ٢٣/٢ ، شرح الكافية ٣٢٦/٢ ، الجنى الداني ٤٩٩ ،

المعنى ١٣١/١ .

إلا أن يقترب بالكلام قرينة تدل على أن يكون ما بعدها غاية مجاز لا حقيقة ، وذلك أن ( إلى ) معناها كما تقدم (١) أن ما بعدها منتهى الغاية ومنتهى الغاية منها هذا هو الأظهر ، والغاية آخر الشيء ، وآخر الشيء منه فينبغي أن يكون حكم الغاية حكم ما هو غاية له ، فهذا ينبغي أن يقال حتى يدل الدليل على أنه جعل غاية ما ليس بغاية مجازاً .  
وأما ( حتى ) فزعم المؤلف أن ما بعدها قد يدخل فيما قبلها (٢) ، قال بعضهم (٣) : « وهذا يقتضي أن ما بعدها قد يدخل فيما قبلها ولا يدخل » (٤) ، ونص سيويه بخلاف ذلك ، فإنه قال : إن المجرور في مثل قولك : ضربت القوم حتى زيد بمعنى المنصوب (٥) ، وزيد إذا كان منصوباً داخل في الضرب ، فكذلك ينبغي إذا كان مجروراً ، ولا أعرف له في ذلك مخالفاً من المحققين ، وهذا الذي قاله (٦) المؤلف غير صحيح لأنه لا فرق بين ( حتى ) و ( إلى ) في كون كل واحد منهما غاية فينبغي أن يكون الأمر فيها كالأمر في ( إلى ) سواء ، وأما نص سيويه في مثاله على أحد الوجهين فغير خارج عما قلناه في ( إلى ) ، إذا لم يقترب بها ما يوجب خروج ما بعدها عما قبلها من جهة أن ما بعد ( حتى ) هناك إنما هو جزء مما قبلها ، وإنما تذكر مع الاستغناء عنه كما قبله ، لما يزداد هناك من التعظيم أو التحقير ، ولولا ذلك لم يذكر لدخوله فيما قبله ، وإنما ذلك من جهة دخول ما بعد ( حتى ) فيما قبلها في مثل هذا المثال إذا لم يكن ٢٧٧/ هناك ما يخرج حتى عن أصلها من دخول ما بعدها فيما قبلها إذا لم يقترب

(١) انظر ما سبق ص : ٨٣٧ .

(٢) في قوله : « وقد يدخل ما بعدها فيما قبلها بخلاف إلى » ، الجزولية ٢٢٣ .

(٣) هو الشلوبيين نفسه . انظر : الشرح الصغير ٢٢٠ .

(٤) الشرح الصغير ٢٢٠ .

(٥) قال سيويه : « وتقول : رأيت القوم حتى عبد الله وتسكت فإنما معناه أنك قد رأيت عبد الله مع القوم ، كما كان رأيت القوم وعبد الله على ذلك ، وكذلك : ضربت القوم حتى زيدا أنا ضربه ، وتقول : هذا ضارب القوم حتى زيدا يضره ، إذا أردت معنى التبرين ، فهي كاللؤلؤ إلا أنك تجر بها إذا كانت غاية ، والمجرور مفعول ، كما أنك قد تجر في قولك : هذا ضارب زيد غدا وتكف النون ، وهو مفعول بمنزلة منصوباً متوناً ما قبله » ، الكتاب ٤٩/١ .

(٦) من أن ما بعدها قد يدخل فيما قبلها .

معها ما يخرج ما بعدها عن ما قبلها من القرائن وكان ما بعدها جزءاً مما قبلها كمثال سيويه ، وهو الأصل فيها ، وقد لا يكون إذا اقرن بها أن لا يكون ما بعدها جزءاً مما قبلها وليس ذلك بالأصل ، ألا ترى أنك تقول : صمت نهاري حتى الليل كما أن إلى أيضاً قد يكون ما بعدها داخلاً فيما قبلها ، كما قلنا إذن هو الأصل فيها وقد لا تكون ، فالقرائن نحو : صمتُ نَهَارِي إلى الليل فلا فرق إذن بين حتى وإلى .

وقوله : والأغلب الأجود ألا تكون كاف التشبيه في صلة الموصول إلا حرفاً (١) .

قال ذلك لأنه يجوز أن تكون الكاف في صلة الموصول اسماً بمعنى مثل ولكنه قبيح لحذف العائد المبتدأ (٢) ، وبني هذا على ما قدمه من أن تكون الكاف اسماً وحرفاً ، وذلك غير جائز عند سيويه إلا في الضرورة (٣) كما قدمناه .

وقوله : وإذا كانت زائدة لم تكن إلا حرفاً (٤) .

يريد : لأن الأسماء لا تزداد (٥) .

وقوله : ثم هي بعد اسم بمعنى مثل (٤) .

كأنه يريد هي بعد هذين الموضعين (٦) اسم على الجواز لا على الوجوب ،

(١) الجزولية : ٢٣ ب ، وقوله : وكذلك كاف التشبيه ... .

(٢) قال المرادي : « وأنه يقع مع مجروره صلة من غير فتح نحو : جاء الفتي كزيد ، ولو كان اسماً لفتح ذلك ، لاستلزامه حذف صدر الصلة من غير طول » ، الجنى اللطلي ١٣٢ .

(٣) قال سيويه : « ومثل ذلك : أنت كعبد الله كأنه يقول : أنت كعبد الله أي أنت في حال كعبد الله ، فأجرى مجرى بعد الله إلا أن ناساً من العرب إذا اضطروا في الشجر جعلوها بمنزلة مثل » ، الكتاب ٢٠٣/١ ، وانظر : ١٣/١ .

(٤) الجزولية : ٢٣ ب .

(٥) قال اللورقي : « إن الاسم لا يزداد إلا فيما جاء مقحماً نحو : ( تيم ) الثاني في نحو : يا تيم تيم عدي في أحد الوجهين » ، المباحث الكاملية ٢٩/٢ .

(٦) وهما إن كانت في صلة الموصول أو كانت زائدة نحو : جاء الذي كزيد ، وكقوله تعالى : ﴿ ليس كمثل شيء ﴾ .

وليس هذا مذهب سيبويه ، وإنما هو مذهب الأخصف (١) ، وقد تقدم ذلك ، وإن لم يرد هذا الذي تأولناه عليه (٢) لم يصح كلامه ، وإن كان الظاهر من كلامه إيجاب اسميتها فيما عدا هذين الموضعين المتقدمين لأنه لا يقول الأخصف ولا أحد : إنها فيما عدا هذين الموضعين اسم ولا بد ، فلذلك تأولنا كلامه على ما تأولناه عليه ، إلا أن يكون ذلك مذهباً له انفرد به وخرج به عن جماعة النحويين ، وكأن الذي غره من ذلك أن وجد الكاف في ذلك تتعاقب معها على الموضع ( مثل ) وهذا لا ينبغي أن يغير ، فإننا إذا قلنا أيضاً : أكلت من الرغيف ، فإن بعضاً يتعاقب مع ( من ) على الموضع ، ألا ترى أنك تقول في ذلك : أكلت بعض الرغيف ، وكلاهما واحد في أداء معنى التبعض ولكن لم يقل أحد : إن ( من ) في ذلك اسم فكذلك الكاف ومثل في : أنت كزيد وأنت مثل زيد ، لأنهما في أداء معنى التشبيه واحد .

### [ الإضافة ]

وقوله : وهي / ٢٧٨ إما مقدره باللام (٣) .

مثاله : غلام زيد .

وقوله : وإما مقدره بمن (٤) .

مثاله : خاتم من حديد وليس تقدير النحويين الإضافة باللام ومن بمعنى أن الاسم إذا كان مضافاً بنفسه أو بحرف الجر بمعنى واحد (٤) ، فإنه إذا كان بحرف الجر

(١) انظر رأي الأخصف في : المباحث الكاملة ٢/٣٠ ، شرح الجمل ١/٤٧٧ ، شرح الكافية ٢/٣٤٣ ، الارتشاف ٢/٤٣٧ ، ونسب الأخصف إلى الأخصف والفرسي في ظاهر قوله وابن مالك .

(٢) من الجواز .

(٣) غير موجود في نسخة فاس ٢٣ب ، وهو في التيمورية ٨٤ ، وقبله : « والإضافة محضة وغير محضة ، ونعني بالهضة ما أفادت تعريفاً أو تخصيصاً وهي الحقيقية » .

(٤) ب : واحذف وهو تصحيف .

كان الأول نكرة ولا بد كان المضاف إليه معرفة أو نكرة ، وإذا كان مضافا بنفسه كان بحسب المضاف إليه من معرفته أو نكرته إن كان معرفة فمعرفة أو نكرة فنكرة ، وأما المراد بقوله : إن الإضافة بمعنى من أو اللام أنها بمعناها فيما ترد به اللام أو من [ من (١) ] المعنى الذي وضع له كما أدته ، لا فيما يكون معها من غير ذلك ، من ما لم يوضعا له .

وقوله : وهي إضافة الصفة إلى فاعلها (٢) .

يريد به مثل قولك : مررت برجل قام الأب ، ومررت برجل حسن الوجه ، والأب والوجه في هذا هو الفاعل في المعنى لا في اللفظ (٣) .

وقوله : أو ما هو كالفاعل (٤) .

يريد أو ما هو كالفاعل في اللفظ وهو المفعول الذي لم يسم فاعله ، نحو : مضروب الغلام وليس كالفاعل في المعنى ، وإنما هو كالفاعل في اللفظ ، وزعم في هذا الموضع أن الصفة تضاف إلى الفاعل بها وهو على ما قلناه من أنه فاعل في المعنى ولا يصح إضافة الصفة إلى فاعلها في اللفظ أصلا ، وإذا أضيفت إليه فإنما تضاف إليه بعد ما ينصب على التشبيه بالمفعول به ليكون المضاف غير المضاف إليه (٥) .

وقوله : وإضافتهما إلى مفعولهما مراداً به الحال (٤) .

مثاله : هذا ضاربٌ زيد الآن .

وقوله : والاستقبال (٤) .

(١) تكملة يلحم بها السياق .

(٢) الجزولية : ٢٣ ب - ١٢٤ ، وقوله : « وغير المحضة ما لا قائمة لها إلا تخفيف اللفظ وهي ... » .

(٣) فإنه في اللفظ مضاف إليه . (٤) الجزولية : ١٢٤ .

(٥) قال الأبنسي : « وقوله : وهي إضافة الصفة إلى فاعلها يعني فاعلها في المعنى نحو : مررت برجل

حسن الوجه وقام الأب ، الأصل : حسن وجهه وقام أبوه ، ثم نقل الضمير المنقوض إلى الصفة فارتفع بها ،

فبقي الوجه والأب فضلة فانصب على التشبيه بالمفعول به ثم أضيف تخفيفاً للفظ والنية الانفصال ، بذلك كانت

غير محضة ، شرح الجزولية ٢/ص ١٧ - ١٨ .



مثاله : هذا ضاربٌ زيدٌ غداً .

وقوله : وإضافة أفضل إلى جنسه مراداً فيه معنى من (١) .

ليس هذا ظاهر مذهب سيبويه ، بل ظاهر مذهبه أن إضافته محضية عنده (٢) ، وفي مذهب المؤلف في ذلك نظر ، وهو مذهب أبي علي الفارسي في الإيضاح (٣) ومذهب قوم من المتقدمين غيره (٤) ، وليبان مذهب الفارسي والقائلين بقوله كيف يلتزم مع مذهب سيبويه موضع غير هذا (٥) .

وقوله : فحكمه بالنسبة / ٢٧٩ إلى الإعراب حكمه قبل الإضافة (٦) .

أي أن إعرابه مضافاً كإعرابه مفرداً نحو : جاءني غلامٌ زيدٌ ورأيت غلامٌ زيدٌ ومررت بغلامٍ زيدٍ .

وقوله : إلا أن ما كانت الفتحة فيه علامة الجر تصير الكسرة فيه علامة (٧) .

مثاله : مررت بأحمرٍ وبأحمرٍ القوم ، وهذا هو قول النحويين أن مالا ينصرف إذا أضيف النجر وانصرف .

وقوله : وتحرك ياء المتكلم (٨) .

مثاله : غلامي .

وقوله : وهو الأصل (٩) .

لأن الاسم الذي على حرف واحد حقه أن يكون متحركاً لا ساكناً ،

(١) الجزولية : ١٢٤ .

(٢) انظر : الكتاب ١٠٥/١ قد صرح بذلك .

(٣) ص : ٢٦٩ .

(٤) كالمسراج في الأصول ٦/٢ ، وابن برهان في شرح اللمع ١٩٨/١ ، ابن يعيش في شرح المفصل

٤/٣ .

(٥) لم يرد شيء من هذا فيما بعد .

(٦) الجزولية : ١٢٤ ، وقوله : كل اسم أضفته إلى غير ياء المتكلم .... ه .

لأن سكونه نهاية في الإحلال به إذ أصل الاسم أن يكون أقل ما يكون على ثلاثة أحرف ، فكيف ينتهي في الإضافة أن يكون على حرف واحد ساكن (١) .

وقوله : فلك فتح ما قبلها وقلبها ألفا (٢) .

يعني لك مع الوجهين المتقدمين (٣) ، وقد كان الأحسن أن يفصح به مثاله :  
يا غلاماً تعال (٤) .

وقوله : ولك أن تحذفها (٥) .

مثاله : يا غلام .

وقوله : ولك أن تحذفها وتعطي الاسم .... إلى آخره (٥) .

مثاله : ﴿ قُلْ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ ﴾ (٦) على قراءة من ضم الباء (٧) .

وقوله : لو كان مقصوداً (٥) .

أي : لو كان نكرة مقصودة .

وقوله : فإن كان ما يلي الياء من الاسم المضاف ياء مكسورا ما قبلها (٨) .

(١) قال الأبيدي : « وإنما كان التحريك الأصل لأنه اسم على حرف واحد ، وكل مضر متصل على

حرف وإنما وجدته متحركاً نحو : غلاتك وقمت وقمت ونحو ذلك » ، شرح الجزولية ١٨/٢ ص ١٨ .

(٢) الجزولية : ٢٤ ، وقوله : « وإذا كان الاسم المضاف إليها منادى .... » .

(٣) وهما إثبات الياء ساكنة أو متحركة .

(٤) قال سيويه : « وقد يدلون مكان الياء الألف لأنها أخف وسنن ذلك إن شاء الله وذلك قولك :

يا ربنا تجاوز عنا ، ويا غلاماً لا تفعل ، فإذا وقعت قلت : يا غلاماه ... » ، الكتاب ٣١٧/١ .

(٥) الجزولية : ٢٤ ، وتمامه : « ... ما كان له في البناء لو كان مقصوداً ولم يضاف » .

(٦) تمامها : ﴿ ... وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمَسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴾ [ الأنبياء : ١١٢ ] .

(٧) هي قراءة أبي جعفر وزيد . وهي شاذة .

انظر : الغاية ٢١٢ ، المحاسب ٦٩/٢ ، البحر المحيط ٣٤٥/٦ ، الاتحاف ٣١٢ .

(٨) الجزولية : ٢٤ ، وبعده : « ... أو مفتوحاً ما قبلها أدغمنا في الياء » .

مثاله : جاء قاضي ورأيت مسلحي .

وقوله : أو مفتوحاً ما قبلها (١) .

مثاله : رأيت مصطفي .

وقوله : مفرداً كان الاسم أو جمعا (٢) .

قد تقدم مثال المفرد مما قبل الياء فيه مكسور وهو قولك : جاء قاضي والجمع كقولك : رأيت مسلحي في إضافة مسلمين ، وقد يكون هذا مثلاً لإضافة المفرد أيضاً إذا كان مسلمين مفرداً سمي بالجمع محكياً ، ومثال الجمع مما قبل الياء فيه مفتوح : رأيت مصطفي في إضافة جمع مصطفي إلى ياء المتكلم في حال النصب ، وربما دخل فيه التثنية في نحو قولك : رأيت مسلحي لأن التثنية جمع في المعنى ومثال المفرد ما قبل الياء فيه مفتوح رأيت مصطفي في إضافة ( مصطفيين ) اسم مفرد سمي بالجمع محكياً ورأيت مسلحي في إضافة ( مسلمين ) اسم مفرد سمي بالتثنية محكياً .

وقوله : وإن كان / ٢٨٠ . وأو مضموماً ما قبلها (٣) .

مثاله : جاء مسلحي في جمع مسلم مضافاً أو في المفرد المحكي .

وقوله : أو مفتوحاً (٤) .

مثاله : جاء مصطفي في الوجهين المتقدمين (٤) .

وقوله : فإنك تحذف الولو من آخرها ... إلى آخره (٥) .

مثاله : جاءني أخي وأبي وحمي ، وكان أتم من هذا أن لو قال فإنك تحذف الولو

(١) الجزولية : ١٢٤ ، وبهذه : ... أو مفتوحاً ما قبلها أدغمنا في الياء .

(٢) الجزولية : ١٢٤ .

(٣) الجزولية : ١٢٤ ، وبهذه : أو مفتوحاً جعلت الضمة كسرة وقلبها ياء وأدغمت .

(٤) مضافاً أو في المفرد المحكي .

(٥) الجزولية ١٢٤ - ب ، وقوله : إلا في ( أخوك ) وبابه .... .

ومعاقبتها يعني الألف في النصب والياء في الخفض إلا أن ما حذفه هنا معلوم ، والعلم  
بالشيء يعني عن ذكره فلذلك جاز له حذفه .

وقوله : ولا تحذف واو فوق بل قلبها (١) .

مثاله : هذا في .

[ قوله (٢) ] : ولا يضاف إليها ذو (٣) .

يريد أن ( ذا ) بمعنى صاحب لا يضاف إلى مضمرة ، وإن كان يضاف كما  
يضاف إليه صاحب لما تذكره بعد (٤) .

وقوله : لأنها وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس (٥) .

يريد أن وضع ( ذو ) في كلام العرب على أن تُصَوِّرَ أسماء الأجناس التي  
لا يوصف بها نحو مال أو فضل أو علم موصوفاً بها فلا تقول : جاءني رجل مأل  
ولا رجل علم ولا رجل فضل حتى لا تدخل في ذلك كله ذو لفظاً أو تقديراً ، ويكون  
هناك من تأويل فضل بفاضل وعلم بعالم ما يقوم مقام ذلك فدل ذلك على ما ذكرناه  
من أن وضعها لتصوير ما لا يوصف به من الأجناس موصوفاً به ، فلما كان الأمر فيها  
كذلك لم يقتض وضعها إلا الدخول على سائر الأجناس ، والمضمرات ليست بأجناس  
فلذلك لم تدخل عليها ( ذو ) إذا لم تدخل ( ذو ) على المضمرات بالجملة لذلك ، فبين  
أنه لا تدخل على ياء المتكلم .

وقوله : جاءت الياء بعدها مفتوحة (٦) .

مثاله : هذا مولاي .

(١) ب : بأن قلبها ، والتصويب من الجزولية ٢٤ ب .

(٢) تكلمة جرت عادة الشرح أن يفتتحها على كلام الجزولي .

(٣) الجزولية : ٢٤ ب . (٤) ذكر في الفقرة الآتية .

(٥) ليس هنا في النسخين اللذين اعتمدت عليهما . انظر نسخة فاس ٢٤ ب ، ونسخة تيمور ٨٤ .

(٦) الجزولية : ٢٤ ب ، وقبله : « وان كان ألفا ليست للثنية ..... » .

وقوله : وإن شئت قلبتها ياء (١) .

مثاله (٢) :-

سَبَقُوا هَوَىٰ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ (٣) ... ..

وقوله : جاءت الياء بعدها مفتوحة فقط (٤) .

مثاله : جاءني غلاماي .

وقوله : إلا أن يرد شاذ (٥) .

مثاله : « وَمَحْيَاي » (٥) في قراءة من سكن ياء محياي (٦) .

(١) الجزولية : ٢٤ ب ، وقوله : « وإن كان ألفا ليست للثنية ... » .

(٢) قول أبي ذؤيب المذلي .

(٣) من البحر الكامل من قصيدة مطلعها :-

أَمِنَ السُّنُونُ وَرَبِّهَا تَتَوَجَّعُ وَالذَّهْرُ لَمَنْ يَمْتَعِبُ مِنْ تَجَرُّعِ

وعجزه :-

فَحَجَرُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ ... ..

المنون : المنية ، الريب : الحدث ، التوجع : التشكي ، هوى : هي لغة هذلي يريد هوي ، أعنقوا : تبع

بعضهم بعضا ، وقيل : أسرعوا ، فحجروا : أحلوا واحداً واحداً ، يقول : مضوا للموت ونحوهم المنية .

انظر : شرح أشعار المذليين للسكري ٧/١ .

الشاهد فيه : قلب ألف ( هوي ) ياء ثم أدغمت في ياء التكليم .

ديوان المذليين ٧/١ ، اللامعات ٩٨ ، المسائل العسكرية ١٦٠ ، سر الصناعة ٧٠٠/٢ ، شرح الجماسة

للمرزوقي ٥٢/١ ، المحاسب ٧٦/١ ، الأمالي الشجرية ٢٨١/١ ، شرح المفصل ٣٣/٣ ، المباحث الكاملة

٤٢/٢ ، المنهاج الجلي ١٤٥ أ ، اللسان ٣٧٧/١٥ ( هوى ) ، البحر المحيط ٢٦٢/٤ ، المقاصد النحوية

٤٩٣/٣ - ٤٩٨ ، مع الهوامع ٢٩٨/٤ ، الدرر اللوامع ٦٨/٢ .

(٤) الجزولية : ٢٤ ب .

(٥) الآية بتامها : ﴿ قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنَسْكَي وَمَتْعَايَ وَمَتَاعِي لِلرَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [ الأنعام : ١٦٢ ] .

(٦) هي قراءة نافع وأبي جعفر وورش .

انظر : السبعة ٢٧٥ ، التيسير ١٠٨ - ١٠٩ ، التبصرة ٥٠٧ ، الإقناع ٦٤٥/٢ ، البحر المحيط

٢٦٢/٤ ، النشر ٢٦٧/٢ ، الاتحاف ٢٢١ .

## [ مذ منذ ]

وقوله : مذ ومنذ يكونان اسمين مبتدئين (١) .

يعني إذا ارتفع ما بعدهما .

وقوله : وحرفين جارين (١) .

يعني : إذا انجر ما بعدهما .

وقوله : ٢٨١/ ويكوتان مع الماضي جارين بمعنى من (١) .

مثاله : ما رأيت مذ يوم الجمعة (٢) .

وقوله : إنهما مع الماضي جارين بمعنى من ظاهره الفساد لأن من لا تكون لابتداء الغاية في الزمان ، إنما يكون ابتداء الغاية في غير الزمان إلا أن تريد يكوتان مع الماضي جارين بمعنى ( من ) لو كانت ( من ) إنما تكون لابتداء الغاية في الزمان ، أو بمعنى ( من ) في غير الزمان ، أي إنما تعطي معه أنه ابتداء الغاية كما تعطي ( من ) في ذلك فيما تدخل عليه من غير الزمان .

وبهذا يجاب من يقول : كيف تكون مذ ومنذ الجاريتين بمعنى من إذا قلنا ما رأيت مذ يومين ومذ ثلاثة أيام ، وهي تعطي معنى ( من ) أول اليومين اللذين قبل يومي ؟ ، وكذلك من ثلاثة أيام يعطي من أول الثلاثة الأيام التي قبل يومي ، لأنك لو قلت هنا من يومين أو من ثلاثة أيام لم يكن معناه من أول الثلاثة الأيام التي قبل يومي ، ولا نقل أو إلى اليومين اللذين قبل يومي بل لا يكون لقولي من يومين ولا من ثلاثة أيام معنى أصلاً فيجيب على ذلك بما قلناه من أنه يريد بمعنى ( من ) لو كانت ( من ) يقال في ذلك الموضع على ما يقال عليه مذ ومنذ .

(١) الجزولية : ٢٤ ب .

(٢) قال الأبيدي : « ويكوتان مع الماضي جارين بمعنى ( من ) ومع الحاضر بمعنى ( في ) مثال ذلك في الماضي ما رأيت مذ يومان وهو الأشهر ، ومذ يومين وهو قليل » .

شرح الجزولية ٢/ص ٢٣ .

وقوله : ومع الحاضر (١) بمعنى في (٢) .

مثاله : ما رأيته مذ يومنا وهذا تقريب ، وإلا فمذ تقتضي ابتداء (٣) الغاية و ( في )

لا تقتضيه .

وقوله : جاء بعدهما خبراً لهما من الزمان ما يكون جواباً لِكَمْ (٤) .

يريد ما يزيد به إفادة معنى العدد إذا جعلته جواباً لمن سأل بِكُمْ ، مثاله

ما رأيته مذ يومان .

وقوله : وما يكون جواباً حتى (٤) .

يريد ما لا يزيد به إفادة معنى العدد ، مثاله : ما رأيته مذ يوم الجمعة .

وقوله : والاسمية على مذ أغلب (٦) .

بمعنى من الحرفية ، وذلك للحذف الذي دخلها وبابه الاسم (٥) .

وقوله : وإذا وليها ما ليس ... يريد إلى آخره (٦) .

مثاله : ما رأيته مذ قيام زيد ، وما رأيته مذ أن الله خلقني .

وقوله : وإن كان اسماً (٦) .

قد تقدم مثاله : مذ قيام زيد .

وقوله : أو في حكمه (٦) .

(١) ب : الحاقه ، والتصويب من الشرح الصغير ٢٢٦ ، والجزولية ٢٤ ب .

(٢) الجزولية : ٢٤ ب .

(٣) ب : ابتداءنا ، والتصويب من الشرح الصغير ٢٢٦ .

(٤) الجزولية : ٢٤ ب ، وقيله : « وإذا كانا مبتأين ... » .

(٥) ذكر هذا الأبي ثم قال : « وأيضاً فإن الرفع بعدها مطرد بخلاف مذ » ، شرح الجزولية ٢/ص ٢٢ .

(٦) الجزولية : ٢٤ ب ، وبعده : « بزمان قدر بينه وبينها زمان مضاف إليها لفظاً ومعنى إن كان

قد تقدم [ مثاله (١) ] : مذ أن الله خلقتني .

وقوله : وإن كان فعلا / ٢٨٢ ... إلى آخره (٢) .

مثاله : ما رأيت مذ قام زيد ، وهذا قوله ، وقال غيره : إنه اسم زمان مضاف إلى الجملة الفعلية والمعنى مذ زمن قام زيد (٣) ، فمذ في قولك : مذ قام زيد في معنى مذ زمن .

وقوله : معنى وإليه لفظا (٤) .

لأن التقدير مذ زمن قام زيد ، فزمن مضاف إلى قام في اللفظ وإلى المصدر الذي ناب ( قام ) منابه في المعنى ، وهذا مطرد في كل ما يضاف من أسماء الزمان إلى الفعل أو إلى الجملة الاسمية .

(١) تكملة يقتضيهما السياق .

(٢) الجزولية : ٢٤ ب ، وبعله : ه ... قال مصدره معنى وإليه لفظا .

(٣) قال به الأخفش وابن السراج وابن عصفور . انظر : شرح الجمل ٦١/٢ ، الارتشاف ٢٤٢/٢ ،

مع الهوامع ٢٢٣/٢ .





## « باب القسم »

قوله : القسم جملة <sup>(١)</sup> .

لأن قولك والله أصله بالله وتالله مجرور لا بد له من فعل يتعلق به فهو يتعلق بفعل محذوف يدل عليه الحال التي هو فيها ، وهو حال كونه مفسراً وأصله أقسم بالله .

وقوله : يؤكد بها جملة أخرى <sup>(١)</sup> .

يعني بالجملة الذي أجبت به القوم من قولك : لقد قام زيد ومن قولك : إن زيدا قائم ، في قولك : والله لقد قام زيد وفي قولك والله إن زيدا قائم .

وقوله : ويرتبطان ارتباط الشرط والجزاء <sup>(١)</sup> .

أي لا تكفي الجملة الأولى دون الثانية ولا الثانية دون الأولى فتصير الجملتان كالجملة الواحدة ، كما تصير الجملتان كالجملة الواحدة في الشرط والجزاء .

فإن قلت : قد تقول : لقد قام زيد دون قسم كقوله <sup>(٢)</sup> :-

لَقَدْ كَانَ فِي حَوَّلِ نَوَاءِ ثَوْبَةٍ <sup>(٣)</sup> .....

(١) الجزولية : ٢٤ ب .

(٢) هو الأعشى .

(٣) من البحر الطويل من قصيدته التي مطلعها :-

مَرْبُورَةٌ وَدَعْمَا وَإِنْ لَمْ لَأَيْمٌ      غَدَاةٌ غَدِثٌ لَمْ تُكْتِ لِلْبَيْنِ وَاجِمٌ

وعجز البيت :-

تُغْضِي لِبَاتَاتٍ وَيَسْتَأْمُ سَائِمٌ      .....

البين : الفراق ، واجم : حزين ساكت ، الحول : العام ، ثوى بالمكان أقام لبانات : جمع لبانة وهي

الحاجة . شرح الديوان ١٢٦ - ١٢٧ .

الشاهد فيه : مجيء جملة جواب القسم دون جملة القسم .

الديوان ١٢٧ ، الكتاب ٤٢٣/١ ، المقنضب ١٦٥/١ ، ٢٥/٢ ، ٢٩٧/٤ ، الأصول ٤٨/٢ ، الجمل

٢٦ ، الأمالي الشجرية ٣٦٣/١ ، المحلل ٣٠ - ٣٣ ، الرد على النحاة ١٢٥ ، نتائج الفكر ٣١٧ - ٣١٨ -

فالجمله الثانية في هذا قد اكتفت دون الأولى .

فالجواب : أن اكتفاء الجملة الثانية دون الأولى في ذلك إنما هو في اللفظ دون التقدير لأنه لا بد من تقدير قسم قبل قوله :

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْرٍ ثَوَاءٍ ثَوِيَّةٌ<sup>(١)</sup> ....

فإذا كان لا بد من تقدير قسم قبله فليس إذن مكثفياً دون القسم في التقدير ، وإنما هو مكثف دونه في اللفظ ، وإنما أردنا نحن بقولنا : إنه لا يكتفي إحدى الجملتين عن الأخرى الاكتفاء في التقدير لا الاكتفاء في اللفظ ، أي لا يكتفي إحدى الجملتين دون الأخرى في التقدير ، فأما الاكتفاء في اللفظ بإحدهما إذا دل المعنى على الأخرى فلا يمنع منه<sup>(١)</sup> مانع .

وقوله : إلا أن الجملة الأولى منهما جاءت اسمية لا في موضع واحد بخلاف الشرط والجزاء<sup>(٢)</sup> .

يريد : أن الجملة / ٢٨٣ الأولى إنما جاءت اسمية في الشرط والجزاء في موضع واحد وهو إذا كانت أداة الشرط فيه لولا<sup>(٣)</sup> .

وليس مجيئها في القسم اسمية في موضع واحد كما كان في الشرط بل في مواضع كثيرة نحو *أبى الله لأفعلن ، وعلى عهد الله لأفعلن ، ولعمر الله لأفعلن ، وما أشبه ذلك* .  
وقوله : وربما حذف إحدى الجملتين<sup>(٤)</sup> .

= شرح المفصل ٦٥/٣ ، المباحث الكاملة ٥١/٢ ، شرح عمدة الحفاظ ٥٩٠ ، البسيط ٢٣٤/١ ، ٤٠٧ ( القرب ) ، رصف المباني ٤٨٥ ، المنى ٥٦٠/٢ ، شرح شواهد المنى ٨٧٩/٢ ، ٨٨٠ ، شرح أبيات المنى ٩١/٧ - ٩٤ .

(١) ب : من ، والصواب ما أتته . (٢) الجزولية : ٢٤ - ١٢٥ .

(٣) هذا منسوب البصريين ، واختلف الكوفيون فمنهم من يرى أنه مرفوع بفعل مقدر تقدير ( وجد ) وإليه ذهب الكسائي ، ومنهم من يرى أنه مرتفع بلولا لنيابتها نائب الفعل . ( وعليه فحملتها نقله ) .

انظر : الأمالي الشجرية ٢١٠/٢ - ٢١١ ، الإنصاف ٧٠/١ - ٧٨ ، التبيين ٢٣٩ - ٢٤٤ ، شرح المفصل ١٤٦/٩ وغيرها .

(٤) الجزولية : ١٢٥ .

مثال حذف جملة القسم :-

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْرٍ نُورٍ نُورِيَّةٍ (١) .....

أي والله هو ، وقد قدمناه (١) .

مثال حذف جملة الجواب قولك : زيد والله قائم أو زيد قائم والله ، فالجواب في

هذا محذوف دل عليه الجملة المعترض بالقسم بين جزأها ، أو للمتقدمة للقسم .

وقوله : كما (٢) في الشرط والجزاء (٣) .

مثال حذف جملة الشرط : أين بيتك أزرك ؟ أي إن أعرفه أزرك ، ومثال حذف

جملة الجواب أنت ظالم إن فعلت ، فجواب الشرط هنا محذوف لدلالة ما قبله عليه .

وقوله : وهو ما لفظ معه بأحد حروف القسم (٤) .

مثاله : والله لقد كان كذا .

وقوله : إما ها التنبيه (٥) .

مثاله : لاها الله ذا (٦) ، وجعلوا (ها) عوضا من حرف القسم لما كان حرف

القسم يوجد بعد فيها ، ويفقد بوجودها ، ألا ترى أنك تقول ، لا والله تثبت حرف

القسم إذا فقدت (ها) التنبيه ، ولا تقول : لاها والله ولأمر آخر وهو أنك إذا حذف

حرف القسم ولم يكن هناك (ها) التنبيه كان الوجه في اسم الله النصب ولم يجر الجر

إلا ضعيفا (٧) فإذا أدخلت ها التنبيه لم يكن إلا الجر ، فدل ذلك على أنهم جعلوا (ها)

(١) تقدم ص : ٨٥٣ .

(٢) ب : الأ ، والتصويب من الشرح الصغير ٢٢٨ ، والجزولية ١٢٥ .

(٣) الجزولية : ١٢٥ .

(٤) الجزولية : ١٢٥ ، وقيل : « والاسم المقسم به إما بمرور فقط ... » .

(٥) الجزولية : ١٢٥ ، وقيل : « أو المعوض منه ، والمعوض ... » .

(٦) ب : إذا ، والتصويب من الشرح الصغير ٢٢٨ ، وانظر : الكتاب ٣٥٧/١ .

(٧) ب : ضعفا .

عوضاً من حرف القسم (١) ، ولولا ذلك لنصب المقسم به ورفع كما كان مرفوعاً ومنصوباً قبل دخولها التنبيه في مثل قوله (٢) :-

فَقُلْتُ : يَمِينُ اللَّهِ أَمْرٌ قَاعِدًا (٣) . . . .

يرفع يمين ونصبه لأنه دون عوض كأعراض القسم .

وقوله : وأما ألف الاستفهام (٤) .

مثاله : آله لتفعلن ، ودليل كونه عوضاً أنه لا يجمع بينها وبين حرف القسم لا تقول : أو الله وأنت لا تنصب الاسم بعدها ولا ترفعه كما تنصب وترفعه إذا لم تدخل ألف الاستفهام (٥) .

وقوله / ٢٨٤ أما قطع همزة الوصل (٤) .

مثاله : أفأله لتفعلن ، ودليل العوضية تعاقب قطع همزة الوصل مع حرف القسم متى وجد أحدهما لم يوجد الآخر ، وأنت إذا لم تقطع ألف الوصل نصبت الاسم المقسم به أو رفعت ، فإذا قطعت ألف الوصل لم تنصبه ولا رفعت (٦) .

وقوله : وأما جائز فيه النصب والجر . . . . إلى آخره (٧) .

(١) قال سيويه : « وإذا قلت : لاها الله لا أفضل لم يكن إلا الجر ، وذلك أنه يريد : لا والله ، ولكنه صلا (ها) عوضاً عن اللفظ بالحرف الذي يجر وعاقبه » ، الكتاب ٢٩٣/١ .

(٢) هو امرؤ القيس .

(٣) سبق تخريجه ص : ٧٩٦ .

(٤) الجزولية : ٢٥ .

(٥) قال سيويه : « ومثل ذلك : أ الله لتفعلن ، إذا استضهت أضحروا الحرف الذي يجر ، وحذفوا تخفيفاً على اللسان ، وصارت ألف الاستفهام بدلا من اللفظ معاقبا » ، الكتاب ٢٩٣/١ ، وانظر أيضا :

١٢٥/٢ .

(٦) قال سيويه : « وقد تعاقب ألف اللام حرف القسم كما عاقبته ألف الاستفهام و(ها) ، فتظهر في ذلك الموضع الذي يسقط في جميع ما هو مظه للمعاقبة ، وذلك قولك : أفأله لتفعلن ألا ترى أنك إن قلت : أفو الله لم كتبت » ، الكتاب ١٤٥/٢ .

(٧) الجزولية : ٢٥ ، وعنده : « وهو ما حري من الحروف والعوض » .

مثاله : الله لأفعلن بالنصب ، وقد حكى : الله لأفعلن بالجر (١) .

وقوله : وليس جائزا أن يبتدأ في ذلك الموضع (٢) .

إنما قال ذلك لأن الرفع في هذا الباب على حذف الخبر إلا فيما جاء من قولهم : عَلِيٌّ عهد الله لأفعلن ، وحذف الخبر الذي لم يستعمل إظهاره في هذا ، لا يكون إلا فيما سمع عند المؤلف كما أن النصب فيه إنما يكون على ناصب لا يستعمل إظهاره ، قال : وما ينصب على إضمار فعل لا يستعمل إظهاره لا ينبغي أن يقاس ، وإنما يكون مسموعا (٣) ، فلذلك ما يرتفع فيه على إضمار الخبر لا ينبغي أن يقاس ، لأن الخبر يجري فيه مجرى عامل النصب لأن رفع المبتدأ إنما هو بتعريفه من العوامل اللفظية وإسناد الخبر إليه (٤) ، فجعل الخبر كأنه عامل في المبتدأ من حيث كان رفع المبتدأ بإسناد الخبر إليه مع تعريفه من العوامل .

قلت : قد عملت العرب في مواضع من المنصوبات بأفعال مضمرة لم يستعمل إظهارها ، [ فإذا جاز (٥) ] هذا رفعتها بإضمار ما لا يجوز إظهاره (٦) ، وكان ذلك مسموعا في كلامهم غير مفسر عندهم كما أن النصب على إضمار ناصب لا يستعمل غير مفسر ، ولكن هذا الموضع أعني النصب في المقسم به لم يقل أحد من النحويين

(١) قال سيويه : « ومن العرب من يقول : الله لأفعلن ، وذلك أنه أراد حرف الجر ، ولهاه نوى فجاز حيث كرر في كلامهم وحذفوه تخفيفا وهم يتوونه كما حذف رب ... » ، الكتاب ١٤٤/٢ ، وانظر : المقتضب ٣٣٥/٢ ، الأصول ٤٣٣/١ .

(٢) الجزولية : ١٢٥ .

(٣) نص الجزولية : « باب ما ينصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره » ، ٤٢٢ ب وليس فيه « لا ينبغي أن يقاس وإنما يكون مسموعا » .

(٤) كما هو معروف من منعب البصريين .

(٥) تكملة بلتعم بها السياق .

(٦) قال سيويه : « ومثل الرفع : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ ﴾ ، كأنه يقول : الأمر صبر جميل ، والذي يرفع عليه حنان وصبر وما أشبه ذلك لا يستعمل إظهاره ، وترك إظهاره كترك إظهار ما ينصب فيه ، ومثله قول بعض العرب : من أنت زيد ؟ ، أي : من أنت كلامك زيد ، فتركوا إظهار الرفع كترك إظهار الناصب ، ولأن فيه ذلك المعنى » ، الكتاب ١٦٢/١ .

فيه : إنه لا يكون إلا مسموعا وقاسوه لكثرة ، فلا ينبغي أن يقال في الرفع فيه : إنه غير مسموع على ما قال لأن الرفع عندهم في ذلك يجري مجرى النصب <sup>(١)</sup> . وهذا الذي قلناه في رفع المبتدأ ما هنا من أنه مبتدأ مخدوف الخبر هو مذهب النحويين كلهم <sup>(٢)</sup> ، إلا أن أبا بكر بن طلحة خالفهم في ذلك ، وقال : إن المبتدأ هنا ليس مخدوف الخبر وأن ما قدره النحويون في ذلك من قولهم : يمين <sup>(٣)</sup> الله / ٢٨٥ قسمي ولعمر الله قسمي وأمين الله قسمي خطأ .

قيل له : لم يكون خطأ ؟

قال : لأن العرب لا تقول : يمين الله قسمي ولا لعمرك قسمي ولا أمين الله قسمي وهي تخليف <sup>(٤)</sup> على الشيء ، إنما تقوله : إذا كانت محبوبة بأنها أقسمت بذلك لا إذا كانت حافظة على الشيء ، والنحويون قالوا ذلك وهم يريدون القسم ، فقالوا : ما لم تقله <sup>(٥)</sup> العرب .

قلنا له : لم يقولوا ما لم تقله العرب بل أضمره ولم يستعملوا إظهاره وبما يتوول عليهم ولم يظهر في لسانهم كثيرا ، ألا ترى أنك تقول : قام أصله قوم ، وباع أصله بيع ، ولم ينطق بقوم ولا بيع قط ، والعربية ملأى من هذا ، فكيف تنكره هنا وأنت تقول به ولا تنكره في موضع ، هذا تخلف ، وكذلك توافقهم على تقدير تعلق الجرور في القسم بفعل مضمرة وتقدره : أحلف بالله أو حلفت بالله معهم ، وأحلف بالله وحلفت بالله قد يكون خيرا وقد يكون قسما ، فكما يكون لفظ القسم في هذه بلفظ الخبر فلا شيء تنكر أن يكون لفظ الخبر في : عهد الله قسمي ويمين الله قسمي بمعنى القسم لا سيما ونحن لم نظهر ، إنما قدرت مضمرا ؟ فإذا أقررت بذلك فيما يظهره العرب

(١) انظر كلام سيوه التلخيص ص ٨٥٧ ج ٦ .

(٢) انظر : الكتاب ١٤٦/٢ - ١٤٧ ، الأصول ٤٣٤/١ ، الإيضاح العضدي ٢٦٤ ، الفصل ٢٤٨ ،

المنهاج الجلي ١٤٩ ب .

(٣) ب : من ، والصواب ما أثبت .

(٤) ب : حلف ، والصواب ما أثبت .

(٥) ب : تحله ، والصواب ما أثبت .

ولا تضمه فأى شيء تنكر من أن يكون ذلك فيما تضمه العرب ولا تظهره ؟ هذا تخلف آخر .

ثم إنا نماشيه في الكلام في مذهبه ليتين هنا بهما شأنه [ في (١) ] كثرة أخطائه في مذهبه فنقول له : إذا لم يكن خبر المبتدأ محذوفا كما يقول النحويون في هذا ، فهل يكون المبتدأ بلا مسند إليه والمبتدأ مسند ، ولا بد للمسند من مسند إليه ، ألا ترى إلى قول سيويه : باب المسند والمسند إليه وهو ما لا يستغني أحدهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا ، (٢) ، فيقول : أقول إن المبتدأ في هذا له مسند إليه وهو قوله لأفعلن ، ولا أقول : إن له خيرا فيكون المبتدأ في هذا لا خير له ، ولكن لا مسند إليه . قلنا له : المسند إلى المبتدأ [ لا (٣) ] بد أن يكون له فيه ذكر وهذا لا ذكر له فيه .

فقال : أنا أخالف في هذا أيضا ، فأقول : إن المبتدأ لا يلزم أن يكون / ٢٨٦ في المسند إليه ذكر منه ، ويلزم أن يكون ذلك في الخبر .

فنقول له : المسند والمسند إليه إذن عندك جملة واحدة أو جملتان ؟ فإن قال : جملتان لزم أن يكون في الجملة الأولى مسند إليه غير جواب القسم ، وهذا هو قول النحويين بعينه وإن قال : جملة واحدة ، قيل له : القسم وجوابه إنما هما جملتان إحداهما مؤكدة بالأخرى وإذا كانا جملتين لزمه الرجوع إلى قول النحويين ولا بد أعني أن يكون المسند إلى الجملة الأولى غير الجواب وهو قول النحويين بعينه كما قدمنا ، وكذلك قال في قولهم : لولا زهد لأكرمت عمرا ، ليس خبره محذوفا كما يقول النحويون ، والعرب لا تنطق بهذا الخبر الذي تقدرونه ، فإذا قيل له : فهذا المسند إليه ليس فيه ذكر للمسند ، قال : لا يلزم في المسند إلى المسند أن يكون فيه ذكر للمبتدأ .

(١) تكلمة يلتم بها الكلام .

(٢) الكتاب ٧/١ .

(٣) تكلمة يلتم بها السبق .



قلنا له : هنا ذلك الذي قلنا له هناك هذا المسند إليه هنا جواب الشرط ، فهل  
جواب الشرط مع الشرط جملة واحدة أو جملتان ؟

فإن قال : جملتان لزمه أن يكون للمبتدأ في الجملة الأولى مسند إليه فرجع إلى  
قول النحويين بالرغم ، وإن قال الشرط وجوابه جملة واحدة فلا يكون الشرط وجوابه إلا  
جملتين تكون إحداهما شرطا في الأخرى كما لا يكون القسم وجوابه إلا جملتين (١) ،  
إحداهما مؤكدة للأخرى ولا بد .

فإن قال : وأنا أيضا أخالف في هذا فأقول : إنه لا يلزم في القسم وجوابه أن  
يكون جملتين ولا في الشرط وجوابه ، بل أقول : لا يمتنع أن يكون القسم وجوابه جملة  
واحدة . وأزعم أن من ذلك قوله : لولا زيد لأكرمت عمرا ، فزيد ولأكرمت عمرا جملة  
واحدة وكذلك أقول : لا يمتنع أن يكون القسم وجوابه جملة واحدة . وأزعم أن من ذلك  
قوله : يمين الله لأفعلن ، فيمين الله لأفعلن جملة واحدة .

قلنا له : هذا الحمادي في كسر القوائين وادعاء خلافها فعل المتخلفين لا ينالون  
بكسر القوائين فيما يرد عليهم مما هو خارج عن مذهبهم مع إمكان رد ذلك / ٢٨٧  
الخارج إلى القوائين ولا ضرورة تحمل على كثير مما استقر من أن القسم وجوابه جملتان  
والشرط وجوابه جملتان إلا ذلك التخلف الذي تقدم له من أن ذلك الخبر الذي قدره  
النحويون ، ورجعت به هذه الأشياء إلى القوائين من أن القسم والجواب جملتان والشرط  
والجواب جملتان لم تنطق به العرب ، وأي فرق بين قولنا في هذا المبتدأ أن أصله أن يكون  
بخبر تقدمه قسمي في يمين الله لأخرجن ، وحاضر في لولا زيد لأكرمتك ، وإن كانت  
العرب لم تنطق بهذا الأصل قط ، وبين قولنا : في قام زيد أن أصله : قَوْمَ ، وإن كانت  
العرب لم تنطق قط بقَوْمَ وفي باع أن أصله بيَّع وإن كانت العرب لم تنطق ببيَّع قط ،  
وإذا لم يكن بين هذين القسمين فرق فالإقرار بأحدهما والإنكار للآخر محض  
التخلف ، وكسر القوائين بهذا التخلف تخلف في ذلك التخلف .

ثم نقول له أيضا : إذا قلت : إن لأخرجن هو المسند إلى يمين الله ولأكرمت  
عمرا هو المسند إلى زيد في لولا زيد ، فالجملة التي تسند إلى المبتدأ لا يجوز أن تكون

(١) ب : جملتان .

خالية من ذكر يرجع إلى المسند أيضا أصلا ، فلذلك المسمى في كلام العرب فلم يستمر هذا النوع على الامتناع أبدا أعني كون المسند إلى المبتدأ فيه ذكر رجوع إليه ، ثم يجوز ذلك في هذا الموضع فهل ذلك إلا تجوز ما استمر في كلام العرب امتناع جوازه ، فيقول : هو على أصل تخلفه في كسر القوتين مع إمكان تصحيحها يجوز عندي في هذين البابين أعني بابي القسم وجوابه والشرط وجوابه أن يكون المسند والمسند إليه بغير ذكر يرجع من المسند إليه إلى المسند ، وإن كان لا يجوز ذلك في غير هذا الباب .

فتقول له : كذلك استمر في تخلفك وكسر القوتين أبدا في كل ما يمر بك على غير مذهبك واتباع المتخلفين يقضي إلى المصائب .

وقوله : والوجه فيه النصب (١) .

قال ذلك لأن الجر بإضمار الجار (٢) من غير عوض قليل وهو ضعيف في القياس (٣) ، وعلى قولنا ٢٨٨/ إن الرفع فيه جائز ، فالنصب فيه الوجه أن أصل القسم أن يكون بأقسم وأحلف متعديين بحرف الجر ثم تضمير الفعل فالنصب أقرب إلى أصل الباب من الرفع .

وقوله : وإما جائز فيه الرفع والنصب (٤)

مثاله (٥) :-

يَمِينُ اللَّهِ أَيْرُحُ قَاعِدَا (٦) .....

يروي برفع يمين ونصبه (٧) ، واستظهر بقوله : وهو ما جرى من الحروف

(١) الجزولية : ٢٥ . (٢) ب : الجر ، والصواب ما أثبت .  
 (٣) قال سيويه : ... الجز لا يضم ، وذلك أن الجرور داخل في الجز غير منفصل فصل كأنه شيء من الاسم ، الكتاب ١٢٨/١ ، وكرر هنا في ٤٩/١ ، ١٣٣ ، ١٩٧ ، ٢٧٣ ، ٢٩٥ ، ٤٠٩ .  
 (٤) الجزولية : ٢٥ ، وبهذه : ... وهو ما جرى من الحروف والعوض .  
 (٥) قول امرئ القيس . (٦) سبق تخريجه ص ٧٩٦ .  
 (٧) انظر ذكر الروايتين الرفع والنصب في : المباحث الكاملة ٥٥/٢ ، شرح الجمل ٥٣٢/١ - ٥٣٣ ، شرح الكافية ٣٣٧/٢ ، الخزانة ٤٣/١ .

والعوض على والله لقد كان كذا وعلى لاها الله ما كان كذا وما كان مثلها .

وقوله : وكان جائزا أن يبتدأ في ذلك الموضع (١) .

قال ذلك لأن الرفع عنده (٢) مسموع من العرب .

وقوله : والنصب فيه أوجه (١) .

كأن ذلك لأن النصب أقرب إلى أصل الباب من الرفع ، لأن أصل الباب أن يكون بأقسام وأحلف ، وأنت إذا نصبت قدرت أقسم وأحلف واصلا بحرف الجر إلى الاسم المنصوب في الأصل ثم أضمرت الفعل ، فقلت : بالله دون فعل ، ثم حذفت الحرف الجار ووصل الفعل المضمر إلى الاسم كما يصل المظهر إليه إذا حذفت من حرف الجر نحو : اخترت الرجل زيدا ، فكما تنصب هناك تنصب هنا فيكون القسم مع المنصوب الذي هو بتقدير أقسم وأحلف على أصل الباب ، ومنع الرفع بالابتداء والخبر خارجا عن أصل الباب تكون الجملة فيه اسمية وليس أصل الباب عليها ، فلذلك كان النصب أوجه من الرفع وقد تقدم ذلك .

وقوله : وإما لازم فيه الرفع وهو أيمن (١) .

قال النحويون ذلك في أيمن ، لأنه (٢) سمع كثيرا على وجه واحد وهو الرفع

فاتصر عليه .

وقوله : فيه لغات .

هي أيمن الله بفتح الهمزة وإيمن الله بكسرها وإيمن الله بحذف النون وفتح الهمزة

وأيمن الله بحذف النون وكسر الهمزة ، ومُ الله مضمومة ، ومُ الله مكسورة ومُنُ الله (٤) .

(١) الجزولية : ١٢٥ .

(٢) ب : غير ، والتصويب من الشرح الصغير ٢٣١ ، كما أنه موافق لما سبى هامش : (٧) .

(٣) ب : أنه ، والتصويب عن الشرح الصغير ٢٣١ .

(٤) انظر هذه اللغات في : المباحث الكاملية ٥٦/٢ ، المتاجر الجلب ١٤٩ ب ، وزاد من الله ، شرح

الجزولية ٢/ص ٢٦ .

وقوله : وهو عَمْرُكَ وقعدك (١) .

مثاله (٢) :-

عَمْرُكَ اللهُ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ (٣) ... ..

و (٤) :-

قَعِيدِكَ أَلَا تُسَمِّعِينِي مَلَامَةً (٥) .....

(١) الجزولية : ١٢٥ ، وقوله : ١ ، وأما لازم فيه النصب وهو ... .

(٢) هو عمر بن أبي ربيعة .

(٣) من البحر الخفيف أول بيتين وصدره :-

أَبْنَاهُ الْمُنْكَحُ الرَّبِّيُّ سَهِيلاً

وبعله :

هِيَ شَامِيَةٌ إِذَا مَا انْتَضَلْتُ وَسَهِيلاً إِذَا اسْتَقَلَّ يَمَانِي

المنكح : اسم فاعل من أنكحه أي زوجه ، استقل : ارتفع ، والربيا : هي الربيا بنت علي بن عبد الله بن الحارث بن أمية الأصغر ، وسهيل : سهيل بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ، وورى الشاعر بالنجمين . الخزانة ٢٨/٢ - ٢٩ .

الشامد فيه : نصب عمروك بفعل محذوف وجوبا تقديره : أسألك عمروك الله .

الديوان ٣٦٠/٢ ، الكامل ٧٨٠/٢ (النيل) ، المقضب ٣٢٨/٢ ، الشيرازيات ١٢٥ ، الأمل الشجرية ٣٤٩/١ ، شرح المفصل ٩١/٩ ، المباحث الكاملية ٥٧/٢ ، شرح الكافية ١١٩/١ ، التلويل والتكميل ٤٨/٤ ب ، المقاصد النحوية ٢٠١/٤ ، الخزانة ٢٨/٢ - ٣٣ .

(١) قول متمم بن نويرة ( ... - نحو ٣٠ هـ ) .

أبو نهشل متمم بن نويرة بن حمزة بن شداد من بني بربوع بن حنظلة بن مالك ، شاعر فنحل صحابي من أشرف قومه ، اشتهر في الجاهلية والإسلام ، وكان قصيرا دميما أعور ، أكثر شعره في رثاء أخيه مالك الذي قتله خالد بن الوليد رضي الله عنه - أيام الردة .

الأغاني ٦٣/١٤ - ٦٩ ، سبط اللآلي ٨٧/١ ، وفيات الأعيان ١٥/٦ - ٢١ ، الخزانة ٢٤/٢ - ٢٨ .

(٤) ب : قعدك لا تسمعيني مالمية . والتصويب من الشرح الصغير ٢٣٢ . والمفضليات ٢٦٩ .

من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

لَعَمْرِي وَمَا ذَهْرِي بِتَأْيِينِ هَلْدِي وَلَا جَزَعاً بِمَا أَصَابَ فَأَوْجَعَا

وعجز البيت :-

وَلَا تَنْكِي قَرَحَ الْفَوَاوِ قِيَجَمَا .....

وقوله : ... وليس يتمحض هذا للقسم / ٢٨٩ بل يشويه سؤال <sup>(١)</sup> .

عُدَّ عن ذكر هذا النوع في أنواع المقسم به وليس منها ، فإنه ليس ها هنا قسم ، وإنما هو سؤال مضمن ما يقسم به في المعنى فأشبهه القسم وليس به ، فإن القسم جملة خبرية في الأصل تؤكد بها جملة خبرية في الحال ، وليس ها هنا شيء من ذلك ، فإنه ليس هنا جملة خبرية تؤكد بها الجملة المضمنة اسماً من أسماء القسم في المعنى ، فقول المؤلف : وليس يتمحض هذا القسم بل يشويه سؤال قول متساع فيه ، والصواب : وليس هذا <sup>(٢)</sup> من القسم في شيء وإن كان مضارعاً له في تضمنه ما يقسم به في المعنى .

وقوله : وجواب القسم يكون بإن مخففة ومثقلة <sup>(٣)</sup> .

مثاله : والله إن زيدا لقائم ، والله إن زيدا قائم ، والله إن زيدا لقائم ، والله إن زيدا قائم ، وإن زيدا لقائم .

وقوله : وباللام <sup>(٤)</sup> .

مثاله : والله لزيد قائم .

وقوله : والفعل المضارع مقروناً بنوني التوكيد <sup>(٥)</sup> .

التأوين : مدح الميت بعد موته ، شرح المفضليات ٩٤٩/٢ ، تنكيه : نكأت القرحة إذا قشرتها ، فيجعا : أهل الحجاز يقولون : وجع يوجع ، وينو تميم تقول : وجع يجمع . الجزالة ٢٢/٢ .  
الشاهد فيه : نصب ( قعديك ) بفعل محذوف لازم لإضماره .

المفضليات ٢٦٩ ، البيان والنبين ١٩٣/٢ ، الكامل ١١٨/١ ، ١٤٤٠/٣ ( الدالي ) ، المقتضب ٣٢٩/٢ ، الشوازيات ١٢٥ ، المنصف ٢٠٦/١ ، البصرة والتذكرة ٤٥٠/١ ، جبهة أشعار العرب ٧٥٣/٢ ، المخصص ١١٧/١٣ ، شرح المفضليات ٩٦٣/٢ ، المباحث الكاملة ٥٧/٢ ، النهاج الجلي ١٤٩ ب ، شرح الكافية ١١٩/١ ، ٣٣٨/٢ ، مع الموامع ٢٦٢/٤ ، الجزالة ٢٠/٢ - ٢٨ ، ٥٤/١٠ - ٥٦ ، الدرر اللوامع ٥٥/٢ .

(١) الجزولية : ١٢٥ . (٢) ب : وليس من هذا .

(٣) الجزولية : ١١٥ ، وفيها : يكون في الإيجاب بأن ... .

(٤) الجزولية : ١٢٥ ، وقوله : ومواقع اللام ثلاثة المبتدأ ... .

مثاله : **وَاللّٰهُ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ** .

وقوله : **على رأي (١)** .

هو رأي البصريين ، وأجاز الكوفيون والله ليقوم زيد (٢) وأنشدوا (٣) :-

تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ خَلْفَةَ لِيُرْتَدِّيَ (٤)

بفتح اللام وضم الدال ، وأجازوا أيضا : **والله يقوم زيد وأنشدوا أيضا (٥)** :-

وَقَبِيلٌ مَّرَّةً أَتَارُنُ فَإِنَّهُ فَرَعٌ وَأَنْ أَحَاهُمُ لَمْ يُضْهِدِ (١)

(١) الجزولية : ٢٥ ، وقوله : « ومواقع اللام ثلاثة المبتدأ ... » .

(٢) هذه المسألة في : المباحث الكاملة ٥٩/٢ ، شرح الجزولية ٢/ص ٢٧ ، شرح الكافية ٢/٣٣٩ ،

التنزيل والتكميل ٦٠/٤ ب ، مع المواضع ٤٤٦/٤ .

والراجع مذهب البصريين أما ما ذهب إليه الكوفيون فإياه الشعر . ولا يقاس عليه .

(٣) القائل هو زيد الفوارس ( ... - ... ) .

وهو زيد بن حصين بن ضرار الضبي ، شاعر فارس جاهلي ، شهد يوم القريتين مع جده ضرار المعروف

بالرديم . وكان فارس إخوانه لذلك سمى بزيد الفوارس .

« المؤلف والمختلف ١٣١ ، الخزانة ٣/١٧٧ » .

(٤) من البحر الطويل أول أبيات أربعة وعجزه :-

عَلَى نَشْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَقَابِلُ

تألى وآلى بمعنى من الألية : وهي إهين ، وابن أوس : هو قيس بن أوس بن حارثة بن أم قتل زيد

الفوارس لأنه حلف عليه أن يعود هو وصاحبه وأغلظ عليهما ابن أوس ، مقاتل : جمع مقاد وهي المسر والسفود .

الخزانة ١٠/٦٦ - ٦٧ .

الشاهد فيه : الاستغناء عن لام التوكيد بالنون .

الحماسة ١/٢٨٨ ، شرح المزدوق ٢/٥٥٧ ، شرح التبريزي ٢/٦٠ ، المباحث الكاملة ٢/٥٩ ، شرح

الجميل ١/٥٢٨ ، الضرائر ١٥٧ ، المغرب ١/٢٠٦ ، شرح الجزولية ١/٢٥٧ ، شرح الكافية ٢/٣٣٩ ، مع

المواضع ٤٤٦/٤ ، الخزانة ١٠/٦٥ - ٦٨ ، الدرر اللوامع ٢/٤٦ .

(٥) لعامر بن الطفيل .

(٦) من البحر الكامل من قصيدة مطلعها :-

فَتَأَلَّى أَسْمَاءَ وَهِيَ حَفِيَّةٌ نَصَحَابِهَا ، أَطْرَدْتُ أُمَّ لَمْ أُطْرِدِ

أسماء : هي أسماء بنت قدامة بن سكين الفزاري ، كان يهواها عامر ، شرح المفضليات للأبياري ٧١٢ .

وقوله : ويجوز تعاقبهما على رأي (١) .

هو مذهب الكوفيين الذي تقدم (٢) .

وقوله : بشرط توسط ( قد ) بينهما ظاهرة (٣) .

مثاله : والله لقد قام زيد .

وقوله : أو مقدرة .

حكى سيويه والله لكذبت (٤) وعليه البيت (٥) :-

خَلَفْتُ نَهَا بِاللهِ خَلْفَةً فَاجْرٍ لِنَأْمُوا (٦) .....

= ويروي : ( فرغ ... لم يقصد ) الخزانة ٦٠/١٠ ، وأشار أبو حيان إلى رواية الشارح فقال : « أنشده الأستاذ أبو علي : وأن أخاهم لم يشهد وأنشده غيره : لم يقصد » ، التذيل والتكميل ٦٠/٤ ب .

قال البغدادي : « وروي بئله في معنى اللب وغيره : لم يثنأ ، وهو خطأ محض وقافية » الخزانة ٦٣/١٠ .

الحفية : المستحصية في السؤال ، المبالغة فيه . شرح المفضليات للبريزي ١٢٤٠/٣ ، تصحيحها : جمع نصيح ، قيل مرة : أنحر علم بن الطفيل الحكيم بن الطفيل ، ومرة أبو قبيلة : وهو مرة بن عوف بن سعد بن ذيان القطفاني ، فرغ : الرأس العالي الشرف ، ويروي ( فرغ ) : أي هدر ، لم يقصد : لم يقتل . الخزانة ٦١/١٠ - ٦٢ ، لم يشهد : لم يظلم أو لم يقهر . اللسان ٢٦٦/٣ .

الشاهد فيه : جوائز علو الضارع من اللام اكفاء بنون التوكيد عند الكوفيين ومن تابعهم .

الديوان ٥٦ ، الأصمعيات ٢١٦ ، المفضليات ٣٦٤ ، شرح المفضليات للأبياري ٧١٢ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٥٥٨/٢ ، شرح المفضليات للبريزي ١٢٤٢/٣ ، الأمالي الشجرية ٣٦٩/١ ، ٢٢١/٢ ، المباحث الكاملية ٥٩/٢ ، الضرائر ١٥٧ ، المنهاج الجلي ١٥٠ ، شرح الجزولية ٢/ص ٢٧ ، المغني ٧١٨/٢ ، شرح شواهد المغني ٩٣٥/٢ ، مع الموامع ٢٤٦/٤ ، الخزانة ٧٩/٣ ، ٦٠/١٠ - ٦٤ ، شرح أبيات المغني ٣/٨ - ٥ ، الدرر اللوامع ٤٧/٢ .

(١) الجزولية : ١٢٥ . (٢) انظر ما سبق ص : ٨٦٥ هـ ٢ .

(٣) الجزولية : ١٢٥ ، وقيل : « والفعل الماضي ... » .

(٤) قال - رحمه الله تعالى - : « وإن كان الفعل قد وقع وحلفت عليه لم تزد على اللام ، وذلك قولك : والله لفعلت ، وصحنا من العرب من يقول : والله لكذبت ، والله لكذب » ، الكتاب ٤٥٤/١ .

(٥) لا امرئ القيس .

(٦) من البحر الطويل . وقد تقدم مطلع هذه القصيدة . وحكمة البيت :-

= ..... فما إن من حديث ولا حال

وزعم المبرد : أن هذا لا يكون إلا في الشعر (١) .

وقوله : وربما حذفت اللام مع قد إذا طال الكلام (٢) .

مثاله : ﴿ وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا ﴾ (٣) ثم قال بعد معطوفات كثيرة (٤) ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ (٥) واستظهر بقوله : إذا طال الكلام على امتناع حذفها في قولك : والله قام زيد .

وقوله : ويجاب في النفي بما (٦) .

مثاله : والله ما زيد قائم .

وقوله : وإن في (٧) / ١٥١ أ معناها (٨) .

مثاله : والله إن زيداً قائم ، بمعنى ( ما ) .

الفاجر : الكاذب ، الصالي : الذي يصطلح بالنار ، شرح الديوان ٣٢ .

إن : زائدة مؤكدة للنفي وكذلك من . الخزانة ٧٨/١٠ .

الشاهد فيه : ( لناهوا ) جواب قسم و ( قد ) فيه مقبرة تقدير لقد لناهوا .

الديوان ٣٢ ، الأصول ٢٤٢/١ ، التهذيب ٦٦/٥ ، التهوية والتذكرة ٧٧/١ ، ٤٥٢ ، الأزهية ٥٢ ، الفصل ٣٢٧ ، شرح المفصل ٢٠/٩ ، ٢١ ، ٩٧ ، المباحث الكاملة ٥٨/٢ ، شرح الجمل ٥٢٧/١ ، المغرب ٢٠٥/١ ، المنهاج الجمل ١٥٠ ب ، شرح الكافية ٣٤٠/٢ ، وصف الميالي ١٩١ ، الخزانة ٧١/١٠ - ٧٩ .

(١) كلامه في المقضب يشعر بالجواز قال : « واعلم أنك إذا أفسدت على فعل ماضٍ فأدخلت عليه اللام لم تجمع بين اللام والنون ، لأن الفعل الماضي مبني على الفتح غير متغيرة لامة ، وإنما لم تلحق النون على ما لم يقع كما ذكرت ، فلما كانت لا تقع لما يكون في الحلال كانت من الماضي أبعد ، وذلك قولك : والله لرأيت زيدا يضرب عمراً فأنكرت ذلك ، وإن وصلت اللام بـ ( قد ) فجمد بالغ ، تقول : والله لقد رأيت زيدا ، والله لقد انطلق في حاجتك ، المقضب ٣٣٤/٢ .

(٣) الشمس الآية الأولى .

(٦) الجزولية : ٢٥ - ب .

(٤) هي قوله تعالى : ﴿ وَالْقَمَرُ إِذَا تَلَّاهَا ، وَالنَّهَارُ إِذَا جَلَّاهَا ، وَاللَّيْلُ إِذَا بَغَّضَاهَا ، وَالسَّمَاءُ وَمَا بَنَاهَا ، وَالْأَرْضُ وَمَا طَبَّاهَا ، وَنَفْسٌ وَمَا سَوَّاهَا ، فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾ [ الشمس : ٢ - ٨ ] .

(٥) الشمس : ٩ .

(٦) الجزولية : ٢٥ ب .

(٧) انتهى الحرم الموجود في نسخة تونس ويقابله في نسخة المغرب ص ٢٨٩ ، ومن هنا تبدأ أرقام

النسخة التونسية .



وقوله : وبلا (١) .

مثاله : والله لا يقوم زيد .

وقوله : ويجوز حذف لا (٢) لفظاً (٣) .

مثاله (٤) :-

تالله يتقى على الأيام ذو حديد بمشمخراً به الظيان والآس (٥)

(١) الجزولية : ٢٥ ب -

(٢) من هنا سقط مقدار سطران في الجزولية نسخة فاس ٢٥ ب ، والأرقام من التيمورية .

(٣) الجزولية : ٨٦ -

(٤) اختلف في لثله على النحو الآتي :-

أ - أبو ذؤيب الهذلي .

ب - مالك بن خالد الحناصي من بني خناعة بن سعد بن هذيل .

ج - أمية بن أبي عاتق الهذلي .

د - عبد مناف الهذلي .

هـ - الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لمب .

و - أبو زيد الطائي . ( انظر هذه الأقوال في : الخزانة ١٧٨/٥ - ١٧٩ ) .

والأظهر أن لثله هو أبو ذؤيب الهذلي ، لكثرة من نسب له .

(٥) من البحر البسيط من قصيدة مطلعها :-

يا سي إن تفقدي يوماً ولذيتهم أو تحلبهم فإن الدهر حلاس

تحلبهم : من الحلب وهو الأخذ في نبرة ومخاطبة . اللسان ٦٥/٦ ( حلس ) حيد : الوعل ، والحيد : الروغان والفرار ، المشمخر : الجبل العالي ، الظيان : يسمون البر ، الآس : الرمان ، وقيل : الآس : أثر التحل إذا مرت فسقط منها نقط من العسل . ( الحلال ٩٦ - ٩٧ ) .

ومروى : ( والخس لن يعجز الأيام ) ديوان الهذليين ٢/٣ . ( لله يقى ) للكتاب ١٤٤/٢ ( يامسي لا يعجز الأيام ) الخزانة ١٧٦/٥ .

وقد ورد صدر هذا البيت في قصيدة لساعدة بن جؤية الهذلي مطلعها :-

يا ليت شِعري ألا تمنحني من الهرم أم غل على الفسح بعد الشيب من لدم

والبيت هو :-

تالله يتقى على الأيام ذو حديد أنفى صلور من الأوغال ذو خدم

وقوله : وربما حذفت الجملة الفعلية القسمية لكون ظرف من معمولات الفعل الواقع جوابا دالا عليها (١)

مثاله : لا أفعل ذلك عَوْضَ العائضين ، ولا أفعل ذلك ذَهْرَ الداهرين (٢) ،  
المعنى أقسم بالله لا أفعل ذلك عوض العائضين ودهر الداهرين فيحذف أقسم بالله ،  
لأن قوله عوض العائضين ودهر الداهرين تأكيد (٣) يقوم مقام ما في القسم من التأكيد .

وقوله : وربما أتزل الظرف المذكور (١) .

مثاله : عوض لأفعلن لأن معناه عوض العائضين ثم قطع عن الإضافة وبني على  
الضم هذا مذهبه (٤) .

وقوله : أو حرف تصديق (١) .

مثاله : جبر لأفعلن .

= انظر : ديوان الغليلين ١٩١/١ - ١٩٣ . وشرح شواهد المعنى ١٥٦/١ ، وفيها شاهد على الموضوع  
نفسه من حذف ( لا ) النافية للتقدير : لا يبقى .

الشاهد فيه : حذف ( لا ) النافية ، التقدير : لا يبقى .

ديوان الغليلين ٧/٣ ، الكتاب ١٤٤/٢ ، المنتصب ٣٢٣/٢ ، الأصول ٤٣٠/١ ، الجمل ٧١ ، اللامات  
٨١ ، إيضاح الشعر ٦٦ ، البصريات ٩١٦/٢ ، البصرة والتذكرة ٤٤٦/١ ، التخصيص ١١١/١٣ ، الحلل  
٩٦ - ٩٨ ، الأمالي الشجرية ٣٦٩/١ ، للفصل ٣٤٥ ، شرح للفصل ٩٨/٩ ، ٩٩ ، المباحث الكاملة  
٤٩٨/١ ، الشهاج الجبل ١٥٠ ب ، المعنى ٢٣٦/١ ، شرح شواهد المعنى ٥٧٣/٢ - ٥٧٤ ، مع الهوامع  
٢٠١/٤ ، ٢٣٦ ، الخزانة ١٧٦/٥ - ١٧٧ ، شرح أبيات المعنى ٢٩٧/٤ - ٣٠١ ، الدرر اللوامع ٢٩/٢ ،  
٤٤ .

(١) الجرولية : ٨٦ .

(٢) قال ابن منظور : ... عوض : معناه الأبد وهو للمستقبل من الزمان ، لأنك تقول : عَوْضَ  
لا أفعلك تريد : لا أفعلك أبدا ... ومن كلامهم : لا أفعله عَوْضَ العائضين ولا دهر الداهرين ، أي لا أفعله  
أبدا . اللسان ١٩٢/٧ - ١٩٣ ( عوض ) . وانظر : التهذيب ٦٩/٣ .

(٣) ب : تأخير .

(٤) قال الأزهري : ... عوض لأفعل ذلك ، وعوض ، كلاهما بغير تنوين ، والنصب في عوض أكثر  
وأغشى ، التهذيب ٦٩/٣ . وقال ابن منظور : ... وعوض : ينسب على الحركات الثلاث : الدهر معرفة علم بغير  
تنوين ، والنصب أكثر وأغشى ، وقال الأزهري : ... ففتح وتضم ، اللسان ١٩٢/٧ ( عوض ) .

وقوله : من الجواب (١) .

متعلق بـ ( أنزل ) (٢) .

وقوله : توطئة للجواب (٣) .

معنى هذا أن الظرف إذا فعل به ذلك فهو معمول للفعل الواقع جوابا ، ولكنه قدم توطئة لمجيء الجواب دون قسم من حيث كان دالا على ما يدل عليه القسم ، وكذلك زيد في الكلام حرف التصديق وقدم على الجواب توطئة لمجيء الجواب دون قسم من حيث كان تصديقا وتحقيقا (٤) كما كان القسم تصديقا للجواب ، وتحقيقا له ، والصواب : أن الظرف في ذلك مقسم به لأن الدهر يقسم به كثيرا (٥) ، ولا يصح أن يكون الظرف في ذلك معمولا للفعل الواقع جوابا لأن الروابط من حروف الصلور ولا يتقدم عليها ما هو في حيزها (٦) .

(١) الجزولية : ٨٦ ، وقوله : « منزلة القسم المنوف ... » .

(٢) من قوله : « وربما أنزل الظرف ... » .

(٣) الجزولية : ٨٦ .

(٤) ب : « أو تحقيقا . »

(٥) قال ابن عصفور : « والمقسم به : هو كل اسم لله أو لما يعظم من مخلوقاته نحو بالله ليؤمن زيد ، والنبي لأكرم من عمرا ، وأبيك لضلعن كذا » ، شرح الجمل ٥٢٢/١ .

وأقول : إن الله يقسم بما يقسم به من مخلوقاته ، لأنها آياته ومخلوقاته ، فهي دليل على ربوبته وألوهيته ووحديته وعلمه وقدرته ومشيبته ورحمته وحكمته وعظمته وعزته ، فهو سبحانه يقسم بها لأن إقسامه بها تعظيم له سبحانه ونحن المخلوقون ليس لنا أن نقسم بها بالنسب والإجماع ، بل ذكر غير واحد الإجماع على أنه لا يقسم بشيء من المخلوقات ، وذكروا إجماع الصحابة على ذلك ، بل ذلك شرك مني عنه ، الفتاوى ٢٩٠/١ ، وانظر ٢٠٣ .

(٦) انظر : شرح المفصل ١١٣/٧ .

« باب اسم ما لم يسم فاعله »

وقوله : وإما تحقيرا <sup>(١)</sup> .

أي لكونه حقيرا ، لم يرد أن يجري ذكره في الكلام <sup>(٢)</sup> .

وقوله : وإما تعظيما <sup>(١)</sup> .

أي لكونه عظيما فصنت اسمه عن الابتذال <sup>(٢)</sup> .

وقوله : وإما إيثارا / ١٥١ ب لغرض السامع <sup>(١)</sup> .

أي تقدما لغرض السامع ، وذلك إذا كان غرض السامع بيان المفعول به لا بيان

الفاعل .

وقوله : وإما للتفجيل <sup>(١)</sup> .

أي لإقامة وزن الشعر ، وكفى بالتفجيل عن التقطيع يريد تقطيع الشعر <sup>(٢)</sup> .

وقوله : وإما للتوافق <sup>(٥)</sup> .

أي لتوافق القول <sup>(٦)</sup> .

وقوله : وإما للتقارب <sup>(٥)</sup> .

(١) الجزولية : ٢٥ ب ، وقوله : « حكم هذا الباب أن يحذف فيه الفاعل إما جهلا به وإما إيثارا ... » .

(٢) نحو : قُتل فلان لأن « المقتول عظيم القدر جليل الخطر ، والقاتل خسيس ، فنقول : قتل الأمير ،

ولا تخرج على من قتله لحسنه كما نقول : قتل عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب - عليه السلام - فلحقارته -

يعني القاتل - لم نرد أن يجري ذكره في الكلام مع ذكر الشريف » ، المباحث الكاملة ٦٤/٢ .

(٣) نحو : قُتل المجرم فإذا كان : « القاتل عظيما كالسلطان فلكونه عظيما صنت اسمه عن الابتذال » ،

المباحث الكاملة ٦٤/٢ - ٦٥ .

(٤) الخليل بن أحمد الفراهيدي أول من سمى العروض بالتفجيل . انظر : المباحث الكاملة ٦٥/١ .

(٥) الجزولية : ٢٥ ب .

(٦) فسره اللورقي بتوافق حرف الروي فلا يكون بعضها مرفوعا والآخر منصوبا . انظر : المباحث

الكاملة ٦٥/٢ - وهو قريب ، بدليل أنه جاء بمقابلة نعت ، وهو السجع في النثر .

أي لتقارب الأسجاع بعضها من بعض ، يريد أن ذلك موثّر أيضا ولو لم توثّر لم تكن .

وقوله : فِرْقَع (١) لفظا (٢) .

مثاله : ضَرَبَ زَيْدٌ .

وقوله : أو معنى (٢) .

مثاله : مرّ بزید .

وقوله : والمُقَامُ إما مفعول به .

مثاله : ضَرَبَ زَيْدٌ كَمَا تَقْدِمُ .

وقوله : وإما مطلق لبيان النوع (٢) .

مثاله : ضَرَبَ ضَرْبَ [ شَدِيدٌ ] (٣) .

وقوله : أو لعدد المرات (٢) .

مثاله : ضَرَبَ ضَرَبَاتٍ .

وقوله : وإما فيه متمكنا (٢) .

مثاله : جُلِسَ مَكَائِكَ أو تُخْرِجُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وتحرز بقوله : متمكنا من غير

التمسكن نحو : عندك ؛ لأنك لا تقيمه مقام الفاعل ، فلا تقول : جُلِسَ عِنْدَكَ عَلَى

إقامته مقام الفاعل ؛ لأن إقامته مقام الفاعل توجب [ له (٢) ] الرفع ، وعدم تمكنه ينفيه .

وقوله : وإما مجرور (٢) .

مثاله : مرّ بزید .

وقوله : فإذا وُجِدَ المفعول له لم يُقَمَّ سِوَاهُ (٢) .

(١) ب : لم يرفع .

(٢) الجرولية : ٢٥ ب .

(٣) تكملة من : ب .

مثاله : ضُرِبَ زيدٌ يومَ الجمعة ، وضُرِبَ زيدٌ ضرباً شديداً وضُرِبَ زيدٌ مكانك  
وضُرِبَ زيدٌ على أعلى الحائط (١) .

[ قوله (٢) ] : تساوت مراتب البواقي (٣) .

مثاله : سير يزيد يومين قريهين سيرا عنيفا .

وقوله : وكان من باب كسوت (٤) .

أي مما يقتصر فيه على أحد المفعولين وكان تعديه إليهما (٥) بنفسه .

وقوله : كان المختار إقامة الأول (٦) .

يعني الذي هو فاعل في المعنى نحو : أعطيتُ زيداً درهما .

وقوله : وجاز إقامة الثاني (٦) .

يعني الذي هو مفعول منهما [ في المعنى (٦) ] نحو : أعطيتُ زيدا درهماً .

وقوله : ما لم يورث لبسا (٧) .

مثال : الذي يورث اللبس أعطيتُ زيداً عمراً ، لا يرفع هنا إلا الذي هو فاعل

منهما [ في المعنى (٧) ] وهو الآخذ للآخر ولا يجوز / ١٥٢ الوجه الآخر (٨) .

(١) هنا عند البصريين أما الكوفيون والأخفش وأبو عبيد فرون جواز إقامة أيها شئت .

انظر : التبيين ٢٦٨ - ٢٦٩ ، شرح الكافية ٨٤/١ - ٨٥ ، الارتشاف ١٩٤/٢ ، مع المراجع

٢٦٥/٢ - ٢٦٦ .

(٢) تكلمة من : ب .

(٣) الجزولية : ٢٥ ب ، وقيله : « وإذا عدم ... » .

(٤) الجزولية : ٢٥ ب ، وقيله : « فإن كان الفعل ينصب أكثر من مفعول به واحد بنفسه ... » .

(٥) أ : إليها . (٦) الجزولية : ٢٥ ب .

(٧) تكلمة من : أ .

(٨) من إقامة ما هو مفعول في المعنى لوجود اللبس وهو أن كلا منهما يصلح لأن يكون آخفاً والآخر

مأخوذاً .

وقوله : وإن كان إنما ينصب بنفسه أحدهما .... إلى آخره (١) .

مثاله : اخترت الرجال زيدا (٢) ، لا يقال (٣) فيه إلا : اخترت الرجال زيدا  
ولا يقال : اخترت الرجال زيدا .

وقوله : وإن كان من باب ظننت أقيم الأول فقط (٤) .

لا يتمتع إقامة الثاني على قول من قال : أعطيت درهم زيدا ما لم يمنع منه مانع من  
لبس أو كونه جملة ، هذا قول بعض المتأخرين (٥) .

ويمكن أن يكون هذا الذي قاله (٥) المؤلف صحيحا من ألا يقام في هذا الباب  
إلا الأول فقط [ على قول من يقول (٦) ] إن (٧) إقامة الثاني في باب أعطيت إنما هو من  
باب القلب لفهم المعنى فيصير المعنى عطية ، والعطية معطى لفهم المعنى (٨) ،  
ولا يتصور في (٩) [ ظن ما تصور في أعطيت من (٥) ] القلب لأن القلب يصير الثاني  
مخبرا عنه والأول خبرا ، وكان أصله أن يكون الأول مخبرا عنه ، والثاني خبرا ، فإذا قلبناه  
التبس المعنى بغيره .

(١) الجزولية : ٢٥ ب .

(٢) أ : عمرا . (٣) أ : ولا يقال .

(٤) قال أبو حيان : « وإن كان من باب ( ظن ) أقيم الأول فتقول : ظن زيد منطلقا ، وأما الثاني فنصب  
قوم إلى أنه لا يجوز إقامته ، وهو اختيار الجزولي وابن هشام ، وذهب قوم منهم السيرافي إلى أنه يجوز إذا أمن اللبس  
ولم يكن جملة ولا شبيها بالجملة ، لكن إقامة الأول عندهم أولى وهو اختيار أبي بكر بن طلحة وابن عصفور وابن  
مالك ، الارتشاف ١٨٧/٢ .

وانظر : شرح الجمل ٥٣٨/١ ، مع الفواعل ٢٦٤/٢ .

(٥) ب : قال .

(٦) تكملة من : أ . (٧) ب : وذلك أن .

(٨) قال أبو حيان - رحمه الله تعالى - : « إن من النحاة من منع إقامة الثاني من باب أعطيت وإن أمن  
اللبس ، وقال : إنه لا يجوز إلا على القلب ، يعني أن يقدر أن الأصل قبل البناء للمفعول : أعطيت درهما زيدا ،  
فتقدر أن الدرهم أخذ وزيدا مأخوذ على القلب ، ثم ينشئ للمفعول فيقال : أعطيت درهم زيدا ، التذييل  
والتكميل ١٢٧/٢ .

(٩) ب : فيه :

وقوله : على وجه لا يعرض معه اللبس (١) .

مثاله : أُعْلِمْتُ زَيْدًا كَيْشُكَ سَمِيًّا .

وقوله : ولا يبنى للمفعول إلا المتصرف المتعدي (٢) .

يعني المفعول به ، واحترز بقوله إلا المتصرف من فعل التعجب ومن ( عسى ) وما أشبه ذلك .

واحترز بقوله المتعدي من غير المتعدي لأنه لا يبنى للمفعول إلا أن يعدي بوجه من وجوه التعدية .

فإن قلت : [ إن (٣) ] هذا يوجب ألا يقوم مقام الفاعل إلا المفعول به خاصة لأن المتعدي هو ما نصب مفعولا به (٤) .

فالجواب : أن النحويين يقولون : إن غير المفعول به الواصل إليه الفعل بنفسه لا يقام مقام الفاعل حتى يتأول فيه أنه مفعول [ به (٥) ] ، فإذا كان الأمر على هذا صح قوله : إنه لا يبنى للمفعول إلا المتعدي ، ولهذا - عندي - قال : وقد ذكر ، يريد وقد ذكر المتعدي ما هو لتوكيد هذا المعنى الذي ذكرناه من أنه لا يقام مقام الفاعل إلا مفعول (٦) حقيقة أو مجازا .

وقوله : سوكية / ٢٥٢ ب الياء ... إلى آخره (٧) .

ترك تغييرا آخر سوى ضم الأول وكسر الثاني وهو ضم الثاني من الخماسي والسداسي الذي ليس أوله ألف وصل (٨) ، وضم الثالث من الخماسي والسداسي

(١) الجزولية : ٢٥ ب ، وقيله : ، وإن كان من باب أعلمت أقم الأول وجزاز أن يقام الثاني ... .

(٢) الجزولية : ٢٥ ب .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) ب : مفعولا به وغيره .

(٥) الجزولية ٢٥ ب - ٢٦ أ .

(٦) أ : مفعولا .

(٧) قال بطل قول الشارح هنا اللورقي في المباحث الكاملة ٢/ ٧٦ ، ولم أتحف على سداسي غير مبدوء

بهمزة وصل ، ونص على هذا ابن جعفر في النهاج الجلي ١٥٤ ب ، ومثال الخماسي المبدوء بغير همزة وصل مينا

للمجهول قول أبي ذؤيب :



اللذين أولهما ألف وصل (١) .

وقوله : إلا أن يكون معتل العين (٢) .

استثنائه لمكان الاعتلال الذي يلحق ما قبل الآخر حين يسكن .

وقوله : ثلاثيا (٣) .

مثاله : قِيلَ وَيَبِغ .

وقوله : خماسيا (٤) .

وقوله : اثني عشر وأثني عشر .

وقوله : أو سداسيا (٥) .

مثاله : أَسْتَقِيم .

وقوله : والإشمام لغة (٦) .

أي الإشارة إلى الضم فيما أصل الحرف المكسور فيه الضم لغة . هكذا يريد ولكنه أطلق القول اتكالا على أن السامع يعلم أن الإشارة إنما هي إلى الضم الذي هو أصل المكسور ، فعلم من ذلك أنه إذا لم يكن المكسور أصله الضم نحو : استعيد واستقيم لا يشار فيه إلى الضم ؛ لأنه ليس أصله الضم .

وأطلق القول بقوله : والإشمام لغة لفهم السامع عنه هذا المعنى الذي يعطى تقييد الإشمام .

وقوله : جاز قلب الواو فيه همزة (٧) .

مثاله : وُعِدَ وَأُعِدَّ .

سَبَّحُوا هَمَزًا وَأَعْتَقُوا يَمَامًا فَحَضَرُوا وَلَكُلُّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ

ديوان اللطيف ٢/١ .

(١) نحو : كَطَلَّقَ وَاسْتَطْرَجَ .

(٢) الجزولية : ١٢٦ .

## باب اسم الفاعل (١) .

قوله : المراد به الماضي مفردا (٢) .

مثاله : هذا ضاربُ زيدٍ أمس .

وقوله : أو مكسرا (٣) .

مثاله : هؤلاء ضرابُ زيدٍ أمس .

وقوله : أو مجموعا بالألف والتاء (٤) .

مثاله : هؤلاء ضارباتُ زيدٍ أمس .

وقوله : إن كان ثم مانع من الإضافة (٥) .

سذكره بعد هذا (٦) في قولك : الضاربُ زيداً أمس وهذا معطى زيدٍ درهماً أمس .

وقوله : وحكم النون في التثنية والجمع ... إلى آخره (٧) .

مثاله : هذان ضاربانُ زيدٍ أمس ، وهؤلاء ضاربوا (٨) زيدٍ أمس .

وقوله : وجب النصب في المفعول مع المفرد والمكسر والمجموع بالألف والتاء (٩) .

... إلى آخره .

(١) ترك الشارح باباً كاملاً في الجزولية مقداره نصف صفحة تحدث فيه الجزولي عن اسم الفاعل المجرد

عن الألف واللام والمقترن بها . انظر : الجزولية ٢٦ - ب .

(٢) الجزولية : ٢٦ ب ، وبعده : « أو مكسرا أو مجموعا بالألف والتاء يجب فيه الإضافة إلى المفعول ، إن

كان فعله مما يتعدى ما لم يكن ثم مانع من الإضافة » .

(٣) كنا في النسختين ولعل الصواب ما ورد في الحاشئ السابق .

(٤) وهو قول الجزولي : « فإذا دخلت الألف واللام وجب النصب في المفعول ... » ، الجزولية ٢٦ ب .

(٥) كلام الشارح هذا يجرى مع ما فيه النسخة التيمورية ويختلف عما في نسخة فاس اختلافاً يسيراً من

حيث التقديم والتأخير . انظر : نسخة تيمور ٨٧ ونسخة فاس ٢٦ ب - ٢٧ أ .

(٦) ب : ضاربون زيداً .

(٧) الجزولية : ٢٦ ب ، وتيمور ٨٧ . وبعده : « إن خلا المفعول من الألف واللام » .

مثاله : هذا الضارب زيدا أمس ، ( وهؤلاء الضارب زيدا أمس )<sup>(١)</sup> وهؤلاء الضاربات زيدا / ١٥٣ أ أمس .

وقوله : وإن كان فيه<sup>(٢)</sup> الألف واللام جاز النصب والجر<sup>(٣)</sup> .

يعني إن كان في المفعول الألف واللام مثاله : هذا الضارب الرجل أمس [ والضارب الرجل وهؤلاء الضارب الرجل والضارب الرجل أمس<sup>(٤)</sup> ] وهؤلاء الضاربات الرجل أمس والضاربات الرجل .

وقوله : وفي المثني والمجموع على حد التثنية<sup>(٥)</sup> .

يعني : مما دخلته الألف واللام .

وقوله : [ يجب<sup>(٦)</sup> ] فيه النصب مع إثبات النون<sup>(٧)</sup> .

مثاله : هذان الضاربان زيدا أمس ، وهؤلاء<sup>(٨)</sup> الضاربون الرجل أمس .

وقوله : مطلقا<sup>(٩)</sup> .

يعني<sup>(١٠)</sup> سواء كانت في المفعول الألف واللام أو لم تكن وقد تقدم التمثيل<sup>(١١)</sup> بذلك<sup>(١٢)</sup> .

وقوله : ويجوز النصب والجر مع إسقاطها<sup>(١٣)</sup> .

مثاله : هذان الضاربا زيد وزيدا أمس وهذان الضاربا<sup>(١٤)</sup> الرجل والرجل أمس [ وهؤلاء الضاربو زيد وزيدا أمس ، وهؤلاء الضاربو الرجل والرجل أمس<sup>(١٥)</sup> ] .

وقوله أيضا : مطلقا<sup>(١٦)</sup> .

يعني سواء كانت في المفعول الألف واللام أو لم تكن وقد تقدم التمثيل بذلك<sup>(١٧)</sup> .

- |                                   |                                  |
|-----------------------------------|----------------------------------|
| (١) معاد في : ب .                 | (٢) أي المفعول .                 |
| (٣) الجزولية : ٢٦ ب ، وتهمور ٨٧ . | (٤) تكلمة من : أ .               |
| (٥) تكلمة من : ب .                | (٦) معادة في : أ .               |
| (٧) ب : أي .                      | (٨) في الفقرة السابقة .          |
| (٩) أ : بها .                     | (١٠) الضاربان .                  |
| (١١) ساقط من : ب .                | (١٢) الجزولية ٢٦ ب ، وتهمور ٨٧ . |
| (١٣) انظر ما سبق في هذه الصفحة .  |                                  |

وقوله : واتفق إن كان الفعل له أكثر من مفعول واحد <sup>(١)</sup> .

مثاله : هذا معطي زيد درهما أمس .

وقوله : انتصب ما زاد على الواحد بإضمار فعل <sup>(٢)</sup> .

هذا مذهب الفارسي <sup>(٣)</sup> وجماعة معه <sup>(٤)</sup> ، ومذهب السيرافي وغيره أن المنتصب إنما نصبه اسم الفاعل وإن كان بما مضى لما فيه من معنى الفعل لما لم تكن الإضافة إليه مع أنه يقوي شبهه بالفعل عند طلبه المفعول الثاني <sup>(٥)</sup> ، وهو الصحيح لقولهم : هذا ظان <sup>(٦)</sup> زيد أمس منطلقا ، ولا يتصور هنا ما ذكره الفارسي من الانتصاب بإضمار فعل ، لما يؤدي إليه ذلك من الاختصار على أحد المفعولين في الظن إذ لا يجوز أن يقال في ظان : إنه متعدد إلى مفعول آخر غير هذا الذي نصبه المضمر مع الامتناع مع نصب المفعول الثاني باسم الفاعل الذي بمعنى المضي لأن ذلك /١٥٣ ب رجوع عن الامتناع من نصبه ، فلم يبق للممتنع من النصب به إلا الاختصار على أحد مفعولي الظن وذلك غير جائز ، فقولهم : هذا ظان زيد أمس منطلقا ، [ يضطر ] الممتنع من ذلك إلى أحد أمرين :-

إما الرجوع عن قوله ، وإما القول بما لا يجوز فليختر قائل هذا القول <sup>(٧)</sup> .

(١) الجرولية ٢٦ ب ، وتعمور ٨٢ .

(٢) قال الفارسي : فأما قولهم : هذا معطي زيد أمس درهما ، فدرهم نصب على إضمار فعل دل عليه ( معط ) ٥ ، الإيضاح ١٤٣ - ١٤٤ .

(٣) هذا مذهب ينسب إلى الجرمي والجمهور . انظر : التذليل والتكميل ٢١١/٣ .

(٤) انظر رأي السيرافي في : المباحث الكاملية ٧٨/٢ ، شرح الكافية ٢٠٠/٢ ، التذليل والتكميل ٢١١/٣ . وفي التذليل أن هذا هو اختيار الأعلام وبعض المحققين كأبي عبد الله بن أبي العاتية والأستاذ أبي علي .

وأقول : اختاره أيضا ابن عصفور . انظر : شرح الجمل ٥٥٢/١ .

(٥) سقطت التون من : ب .

(٦) نقل اللورقي هذا الاحتجاج في المباحث الكاملية ٧٨/٢ . وزعم المحقق عند تخريجه قول الشلوبين هذا أنه في الشرح الصغير انظر هامش (٣) علما بأنه ليس في الشرح الصغير من هذه المسألة كلها سوى المثال ، أما ذكر الأقوال والاحتجاج بها فلم يرد منها فيه شيء . انظر : الشرح الصغير ٢٣٩ .

وقوله : [ فلك (١) ] في العطف على المجرور ... إلى آخره (٢) .

مثاله : هذا ضارب زيد أمس وعمرو وعمرا (٣) ، وهذا الضارب الرجل والغلام والغلام .

وقوله : وإن (٤) كان المعطوف يمكن وقوعه موقع المعطوف عليه (٥) .

هذا مذهب أبي العباس (٦) ، ومراده بهذا التقييد أنه لا يجوز عنده هذا الضارب الرجل وزيد بالخفض ، لأن المعبر عنده في الحمل (٧) على اللفظ وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه .

وسبويه لا يعتبر ذلك ، ويميز هذا الضارب الرجل وزيد لأنه يجوز في المعطوف عنده ما لا يجوز في المعطوف عليه (٨) ، بدليل قولهم (٩) :-

= واجتج بحجة الشارح هذه ابن عصفور في شرح الجمل ٥٥٢/١ ، وأبو حيان في التذيل والتكميل ١٢١١/٣ .

(١) تكملة من : ب .

(٢) الجزولية : ٢٦ ب ، وبهذه : ٥ .... باسم الفاعل الحمل اللفظ والمعنى .

(٣) ب : وعمرا وعمرو . (٤) أ : إن ، بدون عاطف .

(٥) ليس هذا النص في النسخين اللذين احتملت عليهما .

(٦) هذا المنسوب إلى المبرد ولم أقف عليه في كتبه صريحا ، وإنما هناك ما هو قريب منه في المنتضب

١٦٤/٤ ، وسأأتي قريبا .

وانظر هذا الرأي منسوبا إليه في : المباحث الكاملة ٧٩/٢ ، والنهاج الجلي ١٥٧ ب وفيه قال : وعزى

إلى أبي العباس ، شرح الكافية ٢٨٤/١ ، وقريب منه في الأصول ١٣٥/١ ، شرح المفصل ٧٣/٣ .

(٧) ب : بالحمل .

(٨) قال سيبويه : « وقد يشبهون بالشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله ، وسترى ذلك في كلامهم

كثرا ، .... ومن قال : هذا الضارب الرجل ، قال : هو الضارب الرجل عبد الله ، الكتاب ٩٣/١ .

(٩) القائل هو : المرار ( ..... - ..... ) .

وهو أبو حسنة المرار بن سعيد بن حبيب بن خالد بن نظلة القمصي من بني أسد بن خزيمية بن مبركة بن

إلياس بن مضر ، من شعراء القبيلة الأموية ، وقد أدرك النبوة العباسية كان كثير الشعر .

« الشعر والشعراء ٦٩٩/٢ - ٧٠١ ، المؤلف والمختلف ١٧٦ ، معجم الشعراء ٤٠٨ - ٤٠٩ ، الخزانة

٢٨٨/٤ - ٢٨٩ .

[ أنا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ <sup>(١)</sup> ] بِشَرِّ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوْعًا <sup>(٢)</sup>

فجاء هنا بجيء [ بشر <sup>(٣)</sup> ] تابعا للبكري وهو بغير ألف ولام ، ولو كان بشر في موضع البكري [ لم يجر فدل ذلك - أعني بجيء بشر هنا تابعا وكونه لا يجيء مكان البكري <sup>(٤)</sup> ] وهو المتبوع <sup>(٥)</sup> - على أنه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع .  
وقوله : أو يكون في قوته <sup>(٥)</sup> .

مثاله قول الشاعر وهو الأعشى :-

الواهبُ ألبائةُ الهجانِ وعبيها <sup>(٦)</sup>

.....

(١) تكلمة من : أ .

(٢) من البحر الوافر ، وهو قول أبيات أربعة بعده :-

غلاة بضرية بعثت بئيل يزايحة وأرخصت البضوعا

البكري : هو بشر بن عمرو بن مرثد ، من بني بكر بن وائل ، قتله بنو أسد وفخر الشاعر بذلك .  
بعثت : نبت من الترم ، وبك : أي أبقطه ، التوائح : جمع نائحة ، وناحت المرأة على الميت إذا بكته عليه مع صراخ ، البضوعا : إما جمع بضعة وهي القطعة من اللحم ، وإما جمع بضع يطلق على الفرج وهو المراد إذ للمعنى أنه لما قطروا بشرا تعرضت نساءه للسياه ولم يجهدن من يحمين ويقود عنهن . الخزانة ٢٨٦/٤ - ٢٨٧ .  
ويروى عكفا . الأصول ١٣٥/١ .

الشاهد فيه : جر ( بشر ) على البدل أو عطف البيان من ( البكري ) وهذا لا يصح فيه لو ولي ( التارك ) بل يعين نصبه لخلوه من اللام ، وليس المضاف متنى ولا مجموعا ، لكن يتخر في التابع ما لا يتخر في المتبوع .  
ديوانه ٤٦٥ ، الكتاب ٩٣/١ ، الأصول ١٣٥/١ ، شرح أبيات مسبوقة ١٠٦/١ ، فرحة الأديب ٣٧ - ٣٩ ، التبصرة والتذكرة ١٨٤/١ ، المفصل ١٢٣ ، الإصحاح ١٦١ ، شرح المفصل ٧٢/٣ ، ٧٣ ، المباحث الكاملية ٣٥١/١ ، ٨٢/٢ ، شرح الجمل ٢٩٦/١ ، المغرب ٢٤٨/١ ، شرح الكافية ٢٨٤/١ ، البسيط ٢٩٥/١ ، ١٠٠٣/٢ ( المغرب ) ، مع المراسم ١٩٤/٥ ، الخزانة ٢٨٤/٤ - ٢٨٩ .  
(٣) تكلمة من : أ .  
(٤) أ : المتبوع .

(٥) هذه العبارة غير موجودة في النسختين اللتين اختلفت عليهما ، وقد وردت في نسخة الأبيدي فقط حين نقل كلام الجزولي تماما وهو : ولك في العطف على الجرور باسم الفاعل الحمل على اللفظ والحمل على المعنى ، إن كان المصطوف يمكن وقوعه موقع المصطوف عليه أو يكون في قوته ، شرح الجزولية ٢/ص ٤٤ .

(٦) من البحر الكامل من قصيدة مطلعها :-

زحلت سنية غفوة أجمالها غطى غلاك فنا تقول بدالها =

(٥٦ - شرح للخدمة الجزولية الكبير)

لأن قولك وعييدها في معنى وعيد المائة ، [ هذا قول أبي العباس في بيت  
 الأعشى <sup>(١)</sup> ، ولم يحتاج سيويه إلى أن يقول ما قاله أبو العباس من « أن » وعييدها في  
 معنى وعيد المائة من حيث كان الضمير في عيدها عائدا على المائة ، لأنه يجوز عنده في  
 المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه بدليل الذي قدمنا ، فلما جاز <sup>(٢)</sup> عنده في ذلك  
 في التابع ما لا يجوز في المتبوع جاز عنده أيضا في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف  
 عليه تابع ولم يحتاج إلى التأويل الذي تأوله أبو العباس <sup>(٣)</sup> .  
 وقوله : / ١٥٤ أ ما لم [ يكن ] في المضاف الألف واللام فإنه حيثذ معرفة بهما <sup>(٤)</sup> .  
 مثاله : هذان الضاربان زيد أمس وهذا الضارب الرجل أمس .

= وعجز البيت :-

..... عوداً تَرْجِي عَقْفَهَا لَمَقْلَهَا

سمية : اسم امرأة ، أجمالاً : هي الجمال ، رحلتها : حلتها ، الميجان : الإبل البيض وهي أكرم أنواع الإبل ،  
 عوداً : جمع عائد وهي الناقة حديثة التاج لم يقر ولدها بعد ، ترجي : تسوق وتترجى السوق ، الخزانة  
 / ٢٥٧ ، ٢٦٠ .

الشاهد فيه : ( وعيدها ) فإنه بمنزلة المضاف إلى ما فيه الألف واللام والتقدير ( وعيد المائة ) .

الديوان ٧٩ ، الكتاب ٩٤/١ ، المقتضب ١٦٣/٤ ، الأصول ١٣٤/١ ، ٣٠٨/٢ ، البصرة والتذكرة  
 / ١٤٣/١ ، الإقصاد ٢٩١ ، المخصص ١٢٥/١٦ ، اللبائح الكاملة ٨٠/٢ ، شرح الجمل ٥٥٦/١ ، القرب  
 / ١٢٦/١ ، المناجح الجلي ١٥٧ ب ، شرح الجزولية ٤٤/٢ ، شرح الكافية ٢٨٣/١ ، السيط ١٠٠٤/٢  
 ( القرب ) . الخزانة / ٢٥٦ ، ٢٦٥ .

(١) قال المبرد : « فإن قال قائل : ما بالك جررت ( عيدها ) وإنما يضاف في هذا الباب إلى ما فيه الألف  
 واللام ، وتشبيهاً بالحسن الوجه ، وأنت لا يجوز لك أن تقول : الواهب المائة والواهب عيدها ؟  
 وإنما جاز هنا في المعطوف على تقدير : واهب عيدها ، كما جاز : رب رجل وأخيه وأنت لا تقول : رب  
 أخيه ، ولكنه على تقدير : وأخ له ، » المقتضب ١٦٤/٤ .

وهذا القول الذي ذكره الشارح هو الذي اعتمد عليه الأعلام الشنترى في تحفته لسيويه ، قال الأعلام :  
 « وقد غلط سيويه في استشهاده بهذا لأن المبد مضاف إلى ضمير المائة ، وضميرها بمنزلة ، فكأنه قال : الواهب  
 المائة وعيد المائة فهذا جائز بإجماع ، وليس مثل الضارب الرجل وعيد الله ، لأن عيد الله اسم علم كالمفرد لم  
 يضاف إلى ضمير الأول فيكون بمنزلة » ، تحصل عين الذهب مطبوع مع الكتاب ٩٤/١ .

(٢) أ : كان .

(٤) الجزولية : ٢٦٦ ب .

(٣) تكملة من : أ .

وقوله : وإضافة غير محضة (١) .

أي غير مُعَرَّفَة لأنه لا يجتمع على اسم واحد تعريفان (٢) .

[ وقوله (٣) ] : ويجوز إضافته تخفيفا (٤) .

مثاله : هذا ضارب زيد غدا وهؤلاء ضاربون (٥) زيد غدا وهؤلاء ضاربون زيد غدا .

وقوله : ولا يتعرف بالمضاف (٦) إليه إن كان معرفة (٧) .

أي اسم الفاعل المراد به الحال أو الاستقبال إن كان معرفة يعني إن كان المضاف إليه معرفة .

وقوله : وحكم التثنية وجمع (٨) المذكر السالم حكم التنوين في المفرد (٩) .

مثاله : هذان ضاربان زيدا غدا ، وهذان (٩) ضاربا زيدا غدا ، وهؤلاء ضاربون زيدا غدا ، وهؤلاء ضاربون (٥) زيدا غدا .

وقوله : وحكمه وفيه الألف واللام كما ذكر في المراد به المضي (٧) .

مثاله : هذا الضارب زيدا غدا أو الآن ، ولا يجوز الحذف (١٠) - وهذا الضارب الرجل غدا أو الآن والرجل غدا أو الآن ، وهذان الضاربان زيدا غدا أو الآن ، وهذان

(١) الجزولية : ٢٦ ب .

(٢) يعني تعريف بالألف واللام وآخر بالإضافة ، قال اللورقي : « اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي كانت إضافته محضة ، فزيد حيث تعريف أو تخصيصا ، فضارب زيد أمس بمنزلة غلام زيد أمس ، فإن كان في اسم الفاعل اللام فالإضافة حيث لا تفيد تعريفا ، لأن تعريف المفعول محال » ، المباحث الكاملة ٢/٨٠ .

(٣) تكلمة من : ب .

(٤) الجزولية : ٢٦ ب - ٢٧ أ ، وقيل : واسم الفاعل المراد به الحال والاستقبال مفردا أو مكسرا أو مجموعا بالألف والتاء أصله أن يثبت له التنوين ويتصحب المفعول عنه ، - إن كان لفعله مفعول - ... » .

(٥) ب : ضاربون .

(٦) الجزولية : ٢٧ .

(٦) ب : المضاف .

(٩) ب : هذا .

(٨) ب : الجمع .

(١٠) يعني في زيد مخلوه من الألف واللام ومن ضميرها ومن التثنية والجمع .



الضاربان الرجل غدا أو الآن ، وهذان الضاربان زيد غدا أو الآن ، وهؤلاء الضاربون<sup>(١)</sup>  
زيد وزيدا غدا أو الآن ، وهذان الضاربان الرجل والرجل غدا أو الآن ، وهؤلاء الضاربوا  
الرجل والرجل غدا أو الآن .

وقوله : أن يكون معتمدا على حرف استفهام<sup>(٢)</sup> .

مثاله : أضرِبْ زَيْدٌ عَمْرًا غَدًا أَوْ الْآنَ .

وقوله : أو نفي<sup>(٣)</sup> .

مثاله : مَا ضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا غَدًا أَوْ الْآنَ .

وقوله : أو صفة لموصوف<sup>(٤)</sup> .

مثاله : عَزِزٌ [ بِرَجُلٍ<sup>(٤)</sup> ] ضَارِبٍ<sup>(٥)</sup> زَيْدًا غَدًا أَوْ الْآنَ .

وقوله : أو غيراً لذي خير<sup>(٦)</sup> .

مثاله : هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا غَدًا أَوْ الْآنَ .

وقوله : أو حالا لذي حال<sup>(٦)</sup> .

مثاله : إِنِّي لِأَمْرٌ بِزَيْدٍ ضَارِبًا عَمْرًا غَدًا أَوْ الْآنَ ، عَلَى مَعْنَى : مَقْدِرًا ضَرِبَ زَيْدَ

عَمْرًا [ غَدًا<sup>(٧)</sup> ] .

وقوله : أو صلة<sup>(٦)</sup> .

مثاله : هَذَا الضَّارِبُ زَيْدًا غَدًا أَوْ الْآنَ<sup>(٨)</sup> .

(١) ب : الضاربون .

(٢) الجزولية : ٢٧ ، وقوله : هـ ومن شرط إعمال اسم الفاعل ..... هـ .

(٣) معادة في : أ . وانظر الجزولية : ٢٧ .

(٤) أ : يضارب .

(٤) تكلمة من : ب .

(٥) تكلمة من : أ .

(٦) الجزولية : ٢٧ .

(٨) قال الأزهري : هـ وكذلك إذا وقع صلة للألف واللام فإنه موضع لا يقع فيه إلا اسم الفاعل أو اسم

المفعول ، فاختصاصهما بهذا الموضع من بين سائر الأسماء إنما كان لما فيها من قوة راحة الفعل هـ ، شرح

الجزولية ٢/ص ٤٧ .

« باب الصفة المشبهة باسم الفاعل »

قوله : لا توجد إلا حالا (١) .

لأنها [ لم توجد في كلامهم إلا كذلك ، وله وجه من القياس وهو أنها (٢) ]  
مشبهة باسم الفاعل فلم تقو قوته في عملها / ١٥٤ ب في الزمانين (٣) .

وقوله : ولا تعمل إلا في السببي (١) .

يريد ما هو من سبب الموصوف نحو : مررت برجل حسن الوجه .

وقوله : ولا يكون المنصوب بها مفعولا به (١) .

العلة في ذلك أنها من فعل غير متعد (٤) .

وقوله : كان الأصل الجر (٥) .

يعني بخلاف اسم الفاعل في ذلك ، فإن الأصل فيه النصب نحو : هذا  
الضارب الرجل الذي أصل الرجل فيه أن يكون منصوبا (٦) ، ويريد بقوله : كان  
الأصل الجر (٧) أي كان الأكثر الجر في الكلام فجعله أصلا لكثرة ، وإلا فليس  
الأصل فيه الجر وإنما الأصل فيه النصب لأن الإضافة في هذا الباب لا تكون إلا من  
النصب (٨) .

وقوله : ولا يعطف على المجرور بها نصبا (٩) .

أي لا تقول : هو حسن الوجه والبدن بالنصب ولم يمنع من ذلك نص ميبويه

(١) الجزولية : ٢٧ ، وقيله : « الصفة المشبهة باسم الفاعل تفرقه في أنها ... » .

(٢) تكلمة من : ب . (٣) أي الماضي أو الحال والاستقبال .

(٤) فهو منصوب على التشبيه بالمفعول به . انظر : المباحث الكاملة ٨٦/٢ ، شرح الجزولية ٧٢/٢ ص ٧٢ .

(٥) الجزولية : ٢٧ ، وقيله : « وأنها إما وقع فيها الألف واللام وفي مصونها ... » .

(٦) ب : متعوتا . (٧) ب : كان الجر الأصل .

(٨) قال ابن عصفور : « والصفة لا تكون مشبهة حتى تنصب أو تحفض ، لأن الحفض لا يكون إلا من

النصب ولا يجوز أن يكون من الرفع فلا يؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه » ، شرح الجمل ٥٦٧/١ .

(٩) الجزولية : ٢٧ .

إلا على إضمار الصفة <sup>(١)</sup> ، وهل يجوز ذلك على العطف على الموضع ؟  
فيه نظر والظاهر من كلام سيويه المتع في هذا الباب <sup>(٢)</sup> وفي باب اسم  
الفاعل <sup>(٣)</sup> وفي باب المصدر <sup>(٤)</sup> .

وقوله : وأنه يقبح أن يضرر فيها للموصوف ويضاف معموها إلى مضمرة <sup>(٥)</sup> .  
مثاله : مررت برجل حسن وجهه بإضمار الرجل في حسن ، وبإضماره <sup>(٦)</sup> في  
الوجه المنصوب بعد ذلك [ الذي <sup>(٧)</sup> ] هو معمول الصفة إذا قلت : مررت برجل  
حسن وجهه بنصب الوجه أو المحفوض من النصب [ إذا قلت : مررت برجل حسن  
وجهه بإضافة حسن إلى وجهه وفي حسن إضمار الرجل كما في الوجه بعد ذلك <sup>(٧)</sup> ] .  
وقوله : في هذه المسألة إنها تقبح يقتضي جوازها على القبح ، فإن القبح غير  
الباطل ، وقد صرح بذلك في هذا الباب وليس ذلك على مذهب البصريين ولا أذكر  
أن أحدا من الكوفيين قبَّحهُ بل أجازوه على الإطلاق <sup>(٨)</sup> ، [ فالرجل في هذا القول ليس  
على واحد من المذهبيين على عادته في أمثال هذا <sup>(٩)</sup> ، لأن مذهب البصريين البطلان  
إلا في الضرورة ، ومذهب الكوفيين الجواز على الإطلاق <sup>(٧)</sup> ] في ذكرى .

(١) قال سيويه - رحمه الله تعالى - : « وتقول في هذا الباب : هذا ضارب زيد وعمرو ، إذا أشركت  
بين الآخر والأول في الجار ، لأنه ليس في العربية شيء يعمل في حرف فيمتنع أن يشرك بينه وبين مثله ، وإن  
شئت نصبت على المعنى وتضرر له ناصبا ، فتقول : هذا ضارب زيد وعمرا كأنه قال : ويضرب عمرا لم  
وضارب عمرا » ، الكتاب ٨٦/١ .

(٢) لأن الصفة المشبهة باسم الفاعل محمولة عليه .

(٣) انظر النص السابق في هـ ١ .

(٤) قال سيويه - رحمه الله تعالى - : « وتقول : عجبت من ضرب زيد وعمرو ، إذا أشركت بينهما ،  
كما فعلت ذلك في الفاعل ، ومن قال : هذا ضارب زيد وعمرا قال : عجبت له من ضرب زيد وعمرا كأنه  
أضرب ويضرب عمرا أو وضرب عمرا » ، الكتاب ٩٨/١ .

(٥) الجزولية : ٢٧ .

(٦) ب : إضماره . (٧) تكلمة من : أ .

(٨) انظر مذهب البصريين ومذهب الكوفيين كما ذكره الشارح في : -

إصلاح الخلل ٢١٢ - ٢١٥ ، المباحث الكاملة ٨٨/٢ ، التذليل والتكميل ٢٢٤/٣ ب .

(٩) جعلها ابن السيد من القبيح المستعمل هـ من جهة اجتماع الشيء وتقيضه ، لأن إضافة الوجه إلى  
ضرب الرجل يوجب أن يكون الحسن للوجه غير منقول عنه إلى الرجل ، والإضمار في حسن يوجب أن يكون  
الحسن منقولا إلى الرجل ، فيصير الحسن منقولا غير منقول في حال واحدة هـ إصلاح الخلل ٢١٤ .

وقوله : كل مسألة تكرر / ١٥٥ فيها الضمير منها فهي قبيحة <sup>(١)</sup> .  
 أحسن من هذا غير جائزة إلا في الضرورة ، هكذا يقول البصريون ، والكوفيون  
 يجوزون ذلك ، وجوازه على قبح هو الذي يأتي عليه كلام المؤلف ، ولم يقل به البصريون  
 ولا الكوفيون وإنما هو شيء انفرد به <sup>(٢)</sup> .

وقوله : وكل مسألة حذف الضمير منها فهي قبيحة <sup>(٣)</sup> .  
 هذا صحيح لأن أصل الحذف للرباط وإنما هو للصلة لا للصفة <sup>(٤)</sup> .  
 وقوله : تبعت الموصوف تثنية وجمعا <sup>(٥)</sup> .

مثاله : مررت برجل حسن الوجّه ، ورجلين حسنين الوجّهين ، ورجال  
 حسنين الوجوه .

وقوله : وإن خلت منه لم تبعه تثنية وجمع [ سلامة <sup>(٦)</sup> ] .  
 مثاله : مررت برجل حسن وجهه ورجلين حسن وجههما ورجال حسن  
 وجوههم <sup>(٧)</sup> .

وقوله : في الأجود الأفصح <sup>(٨)</sup> .  
 استظهر به على لغة أكلوني البراغيث <sup>(٩)</sup> ، فيقال عليها : مررت برجلين

(١) الجزولية : ١٢٧ - ب . .

(٢) انظر ما سبق ص : ٨٨٦ هـ .

(٣) الجزولية : ٢٧ ب .

(٤) قال اللوري : « هذه نحو قولك : مررت برجل حسن الوجه ، وإنما كانت قبيحة لأن هذه الصفة لا  
 تعمل إلا في السببي ، ولا تكون ميبا إلا بالضمير ، فإذا حذف الضمير منها قبح ، لأن الموصول بصير أجنبيا ولا  
 تعمل في الأجنبي ... وإنما استجيز - يعني حذف الرباط - في الموصول لطول الاسم بالصلة ، المباحث  
 الكاملة ٨٨/٢ - ٨٩ .

(٥) الجزولية : ٢٧ ب وقوله : « وإذا اشتملت الصفة في هذا الباب وفي غيره على المضر ... » .

(٦) تكملة من : أ . وانظر الجزولية : ٢٧ ب .

(٧) قال ابن جعفر : « وأما إذا خلت الصفة من المضر ورضعت الظاهر فإنها لا تتبع موصوفها في تذكير  
 ولا تأنيث ولا تثنية ولا جمع ، بل يحدو حدو الفعل أيضا إذا رفع الظاهر فتذكر مع المذكر وتؤنث مع المؤنث  
 الحقيقي ويتخير فيما مع غير الحقيقي ، ويوحد مع التثنية في اللغة الفصحى ولا يجمع جمع سلامة مع الجمع في  
 اللغة الفصحى ... » ، المنهاج الجبل ١٦٥ ب .

(٨) تقدم الحديث عنها انظر ص : ٥٧٦ هـ . ٣ .

حسنيين وجهاهما ، ومررت برجلين كريمين أبواهما (١) .

وقوله : وكان التكسير أجود من الإفراد (٢) .

هذا شيء يروى عن أبي العباس المبرد (٣) ، وجاء به ظاهر من الكتاب (٤) إلا أنه متأول عند (٥) بعضهم ، قال : وإنما الصحيح أن التكسير أجود من جمع السلامة لا من الإفراد (٦) ، وقال آخرون (٧) : بل التكسير أجود من الإفراد لأنه الذي عليه المعنى ، ولا قبح (٨) فيه لأن المكسر (٩) كأنه مفرد (١٠) .

وقوله : إن أمكن (١١) .

أشار إلى أن ثم من الصفات ما لا يجتمع جمع التكسير نحو مررت برجل منطلق أبوه (١١) .

(١) أجاز ذلك المبرد في الصفات العاملة عمل الفعل . انظر : القضب ٥٤/٤ - ٥٨ .

(٢) الجزولية : ٢٧ ب .

(٣) هذا هو المنسوب إلى المبرد . انظر : للباحث الكاملة ٩١/٢ ، شرح الجزولية ٦٢/٢ ، التذيل والتكميل ١٢٢٧/٣ ، المساعد ٢٢٠/٢ ، مع الفواعل ١٠١/٥ .

(٤) قال أبو حيان : « وكلام سيويه في ذلك محتمل ، وغايته أن جعل المكسر بخاتبة المفرد ، وما بناه للمسلم من غير أن ينص على ترجيح للمكسر ، إلا أنه وقع في بعض نسخ الكتاب ما نصه : واعلم أن ما كان يجمع بغير الواو والنون نحو حسن وحسان فإن الأجود فيه أن تقول : مررت برجل حسان قومه ، وما كان يجمع بالواو والنون نحو : منطلق ومطلقين فإن الأجود فيه أن يجعل بمنزلة الفعل المقدم فتقول : مررت برجل منطلق قومه ، وذكر السيرافي أن هذا الفصل ليس من كلام سيويه . » التذيل والتكميل ١٢٢٧/٣ .

(٥) أ : حد .

(٦) قال اللورقي : « وأما الصحيح فهو أن التكسير أجود من جمع السلامة لا من الإفراد » ، للباحث الكاملة ٩١/٢ .

(٧) ب : وقوله .

(٨) أ : الكسر .

(٩) أ : يصح .

(١٠) قال ابن جعفر : « وأما جمع التكسير فخرج عن مذهب الفعل نحو جاز على طريقته ، بل هو بمنزلة المفرد وإنما كان أجود من المفرد لموافقته الموصوف في كونه جمعا في الجملة بخلاف المفرد المخالف له في الكمية ، والأصل في الصفة أن تكون على وفق موصوفها » ، الشهاج الجلي ١٦٥ ب - ١٦٦ .

(١١) قال ابن أبي الربيع : « وهذه - يعني الصفة المشبهة - تنقسم ثلاثة أقسام : أحدها : ما يجمع جمع سلامة وجمع تكسر ، الثاني : ما يجمع جمع تكسر ولا يجمع جمع سلامة ، الثالث : ما يجمع جمع سلامة ولا يجمع جمع تكسر » ومثل الأول بنحو : حسن وكريم وللثاني بنحو : أحمر وأشقر ، وللثالث بنحو : رجل سيفان وامرأة سيفانة . انظر البسيط ١٠٦٧/٢ - ١٠٦٨ ( الغرب ) .

### باب التعجب

- قوله : للتعجب الذي يبوب له [ في النحو <sup>(١)</sup> ] لفظان <sup>(٢)</sup> .
- قال ذلك لأنه قد يكون التعجب بغير هذين اللفظين نحو : **لله دَرُهٌ مِنْ رَجُلٍ**  
 ونحو : **كفى يزيد فارساً ونحو قوله <sup>(٣)</sup> :-**
- فَيَأْتِكَ مِنْ لَيْلٍ <sup>(٤)</sup> .....**
- وما أشبه ذلك [ مما هو تعظيم للمذكور فإنه تعجب منه في المعنى <sup>(٥)</sup> ] .
- وقوله : **غير مزيد فيه في الأمر العام <sup>(٥)</sup> .**
- استظهر على قولهم : **ما أعطاه للدراهم وما أولاه للمعروف وما أقره <sup>(٦)</sup> .**
- وقوله : **ومما يقبل الزيادة والنقصان <sup>(٧)</sup> .**
- استظهر على /٥٥٥ ب [ مثل <sup>(١)</sup> ] قولهم : **مات زيد فإنك لا تقول [ ما أموت <sup>(٧)</sup> ]**  
**زيدا ، لأنه لا يكون موت إنسان أكثر من موت آخر .**
- وقوله : **ومما بناؤه على قَعْلٍ في الأصل <sup>(٧)</sup> .**
- مثاله : **ما أَظْرَفَ زَيْدًا <sup>(٨)</sup> .**

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٢٧ ب . (٣) القائل : هو امرؤ القيس .

(٤) من البحر الطويل وقد تقدم مطلع معلقته ، وقام البيت :-

..... **كَأَنَّ نُجُومَهُ      بُكَيْلٌ مُغَارٍ الْفَتْلُ شَدَّتْ بِتَدْبِيلِ**

سبق تخريجه من ٨٢٢ .

(٥) الجزولية : ٢٧ ب ، وقوله : ه ... وكلاهما لا يكون إلا من فعل ثلاثي ... ه .

(٦) قال اللورقي : ه واستظهر بقوله : في الأمر العام على ألفاظ قد بيت من الرباعي نحو : ما أعطاه

للدراهم وما أولاه للمعروف وما أقره ، هو الفعل من : أعطى وأولى وانقره ه ، المباحث الكاملة ٩٣/٢ ،

وانظر : المقنضب ١٧٨/٤ ، الأصول ٩٩/١ - ١٠٠ ، ١٠٣ .

(٧) تكملة من : ب . (٨) من : طرف .

وقوله : أو هو مردود إليه (١) .

مثاله : ما أَضْرَبَ زيدا لعمرى ، فدخل اللام في المفعول يدل على أنه رد ضَرَبَ إلى ضَرَبَ ، ولولا ذلك لم يحتج إلى اللام ، ولو كان فعل التعجب يكون من فَعَلَ أو فَعِلَ من غير رد إلى فَعَلَ لم يرد ضَرَبَ إلى ضَرَبَ ، ولقلت : ما أَضْرَبَ زيدا عمرا ، فإن لم تقل ذلك دليل على أن التعجب إنما يكون من فَعَلَ لا من فَعِلَ بالدليل الذي تقدم (٢) .  
ولا من فَعِلَ بدليل قولهم : ما أَشْرَبَ محمداً للماء ولم يقولوا : ما أَشْرَبَ محمداً الماء (٣) .

وقوله : سوى المضي والدوام (٤) .

استثنى المضي لأنه إذا انخرم في الفعل لم يتعجب منه ، لأنه لا يتعجب إلا بما وقع .  
فإن قلت : فكيف لا يكون التعجب إلا بما وقع ، وأنت قد تقول : ما أطول ما يكون هذا الصبي فتعجب من طوله وهو لم يقع ؟  
فالجواب : أنك لا تقول ذلك حتى (٥) يكون هناك ما يدل على أن الصبي يكون طويلاً (٦) فإذا كان الأمر كذلك فلا ينكر أن يُجْرُوا ما يستدل عليه مجرى الواقع .  
واستثنى الدوام ، لأنه إذا انخرم لم يتعجب منه أيضاً ، لأن بنية التعجب تقتضي التكثير كما ذكرنا ، ولا يكون ذلك في الفعل إذا كان مرة واحدة أو ما هو في حكمها فلا بد من الدوام حتى يخرج به عن المرة الواحدة وما هو في حكمها .

(١) الجزولية : ٢٧ ب .

(٢) استدلال بمنزلة استدلال الشارح هنا على أن ضَرَبَ رُدُّ إلى ضَرَبَ كل من اللورقي في المباحث الكاملة ٩٤/٢ ، وابن جعفر في المنهاج الجمل ١٦٧ أ ، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٠٩٤/٢ - ١٠٩٥ ، والأبدي في شرح الجزولية ٧٠ ص ٢ .

(٣) قال اللورقي : « وكذلك لا تقول : ما أَشْرَبَ زيدا الماء ، بل : للماء ، فرد فَعِلَ أيضا إلى فَعَلَ ، المباحث الكاملة ٩٤/٢ .

(٤) الجزولية : ٢٧ ب ، وقبله : « فإن انخرم أحد هذه الأوصاف ..... » .

(٥) ب : الا حتى .

(٦) اختصرت العبارة في ب فقها : ما يدل على ذلك .

وقوله : فإنيهما <sup>(١)</sup> من فعل يصح أن ينيبا من مثله <sup>(٢)</sup> .

يعني من كثر وسرع وما أشبههما فتقول ما أكثر وما أسرع .

وقوله : وانصب مصدر الفعل <sup>(٣)</sup> ... إلى آخره .

يعني أنك تقول : ما أكثر انطلاق زيد وما أسرع موته .

وقوله : واقرن به الياء مضافا إلى الفاعل مع أقبل <sup>(٤)</sup> .

مثاله : أكثر بانطلاق زيد ، وأسرع بموته .

وقوله : وتدخل كان إذا انخرم الدوام <sup>(٥)</sup> .

مثاله : ما كان أحسن زيدا لا يقال ذلك حتى يكون هناك / ١٥٦ أحسن

[ قائم <sup>(٤)</sup> ] إلا أنه لم يتصل إلى زمانك ، وإنما كان [ ذلك الحسن موجودا <sup>(٤)</sup> ] فيما

مضى ، فأدخلت كان لتشير بأن [ ذلك الحسن إنما كان موجودا <sup>(٤)</sup> ] فيما مضى .

وقوله : ولا يتقدم المنصوب بعدما أفعل على أفعل <sup>(٦)</sup> .

أي لا تقول : زيدا ما أحسن ولما زيدا أحسن .

وقوله : ولا المجرور بعد أفعل [ على أفعل <sup>(٥)</sup> ] .

أي لا تقول : يزيد أحسن في : أحسن يزيد .

وقوله : ولا يفصل بينهما وبينهما <sup>(٦)</sup> .

(١) أ ، ب : فإنيهما . والتصويب من الجزولية .

(٢) الجزولية : ٢٧ ب .

(٣) ليست هذه العبارة في نسختي الجزولية اللتين اعتمدت عليهما . انظر نسخة فاس ٢٧ ب ،

ونيمور ٨٩ .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) تكملة من : ب . وانظر الجزولية : ٢٧ ب - ٢٨ أ .

(٦) الجزولية : ٢٨ أ .



أي لا تقل : ما أحسنَ اليومَ زهداً ولا أحسنَ اليومَ بزياداً ، وهذا مذهب نسبة الصيمري إلى سيويه<sup>(١)</sup> [ ولا يصح ذلك<sup>(٢)</sup> ] .

والصواب أن ذلك جائز وهو المذهب المشهور والمنصور<sup>(٣)</sup> .

وقوله : و ( به<sup>(٤)</sup> ) بعد أفعل فاعل<sup>(٥)</sup> على رأي<sup>(٦)</sup> .

هذا رأي البصريين<sup>(٧)</sup> ، ورأي الكوفيين<sup>(٨)</sup> أنه في موضع نصب واستدلوا على ذلك بقوله<sup>(٩)</sup> :-

فَأَجْبِرْ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَا<sup>(١٠)</sup>

.....

(١) قال الصيمري : لا يجوز الفصل بين فعل التعجب وبين ما عمل فيه عند سيويه ، لأن فعل التعجب لا يتصرف ، وقد تزم طريقة واحدة فضعف عن الفصل ، التبصرة والتذكرة ٢٦٨/١ .

وذكر اعترافه بعد طول بحث وعناء لم يقف عليه في كتاب سيويه . انظر : التبصرة والتذكرة ٢٦٨/١ هـ ٢ .

(٢) تكملة من : ب . وانظر الجزولية : ٢٧٧ ب - ٢٢٨ .

(٣) المنع في هذه المسألة هو مذهب الأخص في أحد قوله والمبرد وابن السراج وأكثر البصريين واختاره الزمخشري ، أما الجواز فهو مذهب المازني والقاسمي وابن خروف واختار الشلوبين رحمهم الله . وهو المرجح .

انظر هذه المسألة في : المقتضب ١٧٨/٤ ، الأصول ١٠٦/١ - ١٠٧ ، الفصل ٢٧٧ ، شرح للفصل

١٥٠/٧ ، التسهيل ١٣٦ ، شرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢ - ١٠٩٨ ، وعلق عليه ابن مالك بقوله : هكذا

قال الأستاذ أبو علي وهو المنتهى في المعرفة بهذا الفن نقلاً وفهماً ، شرح الكافية ١٠٩٨/٢ .

(٤) يعني في قولك : أفعل به . (٥) ب : أفعل على فاعل .

(٦) الجزولية : ٢٢٨ .

(٧) انظر : شرح المنفصل ١٤٨/٧ ، المباحث الكاملة ٩٨/٢ ، شرح الجمل ٥٨٨/١ ، من غير عرو

الرأين لأي من الفريقين . شرح الكافية الشافية ١٠٧٨/٢ ، شرح الكافية ٣١٠/٢ .

(٨) نسبة ابن يعيش إلى الزجاج . انظر : شرح المنفصل ١٤٨/٧ ، وانظر المصادر السابقة .

(٩) مجهول القائل .

(١٠) عجز بيت من البحر الوافر ، لورد الأبيدي صدره على النحو الآتي :

أما طرفت رجال القوم ليلي

شرح الجزولية ٧١/٢ .

وهذا المصدر الذي لورده الأبيدي لورد أبو حيان عجزاً له يختلف عن هذا العجز ، وفيه شاهد على هذه

المسألة وهو عند أبي حيان :-

ألا طرفت رجال الهى ليل فأبيد ذار مرنجبل مررا

بنصب مثل ، ووجهه عندي أن يكون أجدر بمعنى ( حقق ) وأن يكونا بدل  
اشتهال من مثل (١) .

وقوله : ومفعول على رأي (٢) ... إلى آخره .

هو رأي الكوفيين المتقدم (٣) .

وقوله : منع من اختلافه لاختلاف المخاطب المثلية (٤) .

يعني منع من أن يقول : يا زيدان أحسبنا بعمرو ، ويا زيدون أحسبنا بعمرو ،  
ويا هند أحسبني بعمرو لأنك تقول في ذلك كله أحسن من غير أن تصله بشيء كما  
تقول يا زيد أحسب بعمرو :

وقوله : والباء لازمة على كل حال (٥) .

يعني في الأكثر وإلا فقد جاء :-

= التقديم : فأبعد بنار مرتقل ، ثم أورد المجرز ( فأجدر مثل ... ) . مصدرها يباه بقوله وقول الآخر . انظر :  
التذيل والتكميل ١٨٠/٣ ب .

وهذا يدل على أن البيت مطلق عند الأبهني من بيتين .

وقد ورد في قصيدة عمرو بن أحر الباهلي التي مطلعها :-

ألا ليت العتازل قد نلينا      فلا يربمن عن شدة حزيننا

بيت قريب من هذا البيت وهو :-

فأشا زال سرح من يحد      وأجدر بالخرابيت أن تكونا

ولا شاهد فيه . ولكن ظن بعض الناس أن بيت الشاهد من هذه القصيدة ولا وجه له .

الشاهد : حذف حرف الجر ( الباء ) من معمول أجدر وهو ( مثل ) واتصافه على أن يكون مفعولا به .

المباحث الكاملة ٩٨/٢ ، شرح الجزولية ٢/ص ٧١ ، التذيل والتكميل ١٨٠/٣ ب .

بيت ابن أحر الباهلي في الديوان ١٦٦ ، المصنف ١٩/٣ ، شرح الحماسة للمرزوقي ١/٢٥٣ ، ٥٨٥/٢ .

(١) أخذ بهذا اللورقي في المباحث الكاملة ٩٨/٢ .

(٢) الجزولية : ١٢٨ . (٣) انظر ما سبق ص : ٨٩٢ .

(٤) الجزولية : ١٢٨ ، وقوله : وفي أفضل ضمير .

..... فَأَجْبَرُ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَا (١)

كما تقدم على أنه قد تحمل أن يخرج عن هذا الباب بما ذكرناه (٢) .  
وقوله : بل نكرة غير موصوفة (٣) .

على رأي سيويه (٤) ، ورأي الأخفش أنها موصولة والخبر محذوف (٥) .

### [ أفعال التفضيل ]

وقوله : وكل ما لا يقال منه ما أفعله وأفعل به (٦) .

يعني بذلك مثل انطلق ومات (٧) .

وقوله : لا يقال منه هو أفعل من كذا للتفضيل (٨) .

أي لا يقال : هو أطلق منه ولا أمرت منه .

وقوله : فإن أردته (٩) .

يعني [ إن أردت منه (٨) ] أفعل الذي للتفضيل .

(١) سبق تخريجه ص : ٨٩٢ . (٢) انظر ما سبق ص : ٨٩٣ .

(٣) الجزولية : ٢٨ ، وقوله : هـ ( ما ) مع ( ما أفعله ) غير موصولة ..... هـ .

(٤) قال سيويه : هـ قولك : ما أحسن عبد الله ، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبد الله ،

ودخله معنى التعجب ..... هـ ، الكتاب ٣٧/١ .

(٥) اضطرب قول الأخفش في هذه المسألة على النحو الآتي :-

أ - أنها موصولة والخبر محذوف كما ذكر الشارح .

ب - أنها نكرة تامة كمنهب سيويه والجمهور .

ج - أنها نكرة ناقصة موصوفة ، وأفعل صفة والخبر محذوف .

انظر : معاني القرآن ٣٨/١ ، شرح المفصل ١٤٩/٢ ، شرح الجمل ٥٨٢/١ - ٥٨٣ ، الارتشاف

١٦٧/٢ ، التذليل والتكميل ١٧٨/٣ ، منبج السالك ٣٧٠ .

(٦) الجزولية : ٢٨ .

(٧) الأول للزيادة على ثلاثة والثاني لعدم قبوله الضلوع .

تكملة من : أ .

وقوله : مما لا يقالان منه <sup>(١)</sup> .

يعني نحو : انطلق ومات اللذين لا يقال منهما ما أفعله ولا أفعل / ١٥٦ ب به .

وقوله : قابن أفعل مما يقالان منه <sup>(٢)</sup> .

أي ابن أفعل التي للتفضيل من كثر أو من سُرْع اللذين يقال منهما ما أفعله وأفعل به . ونحوهما .

وقوله : وأجره على الموصوف مضمر <sup>(٣)</sup> فيه ضميره <sup>(٤)</sup> ... إلى آخره .

مثاله : مررت برجل أكثر انطلاقا منك ، وهذا رجل أسرع موتا من فلان .

وقوله : واتصب مصدر الفعل الذي أردت التعجب منه تميزا <sup>(٥)</sup> .

يعني به انطلاقا من قولك أكثر انطلاقا منك ، وموتا من قولك أسرع موتا من

فلان .

[ وقوله <sup>(٦)</sup> ] : واقرن من بالذي تفضل عليه <sup>(٧)</sup> .

يعني بالمخاطب الذي تفضل عليه غيره في كثرة الانطلاق ، في <sup>(٨)</sup> مثل

قولك : مررت برجل أكثر انطلاقا منك ، وما كان مثل المخاطب في ذلك نحو فلان في

وقولك هذا رجل أسرع موتاً من فلان .

(٢) أ : مضر .

(٤) أ : ولي .

(١) الجزولية : ١٢٨ .

(٣) تكلمة من : أ .



## باب ما

قوله : عمل لا وما المشبهتين بليس (١)

يعني أعمال ( ما ) في لغة أهل الحجاز عمل ليس لأن بني تميم لا يعملونها ،  
وأعمال ( لا ) عمل ( ليس ) في قول من يعملها عمل ( ما ) من العرب ، من ذلك  
قول القائل (٢) :-

مَنْ صَدَّ عَنْ نَيْرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٌ (٣)

وقوله : مشروط بتأخير الخير (٤)

استظهر به على تقديم الخير في قولك : ما قائم زيد لأن أهل الحجاز لا يعملونها  
إذ ذاك عمل ليس ، فلا يقول أحد منهم إلا : ما قائم زيد ، ولا يقولون : ما قائم زيد  
إلا شاذاً في زعم سيبويه (٤)

(١) الجزولية : ١٢٨ .

(٢) سعد القيسي ( ... - ... ) .

وهو سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ، من سادات بكر بن وائل وفرسانها المعتبرين في  
الجاهلية ، له أشعار جهاد قتل في حرب اليموس ، وهو جد طرفة بن العبد .

• المؤلف والمختطف ١٣٥ ، شرح الحماسة للبربري ٢/٢٩٩ ، ٣٢ - ٣٣ ، الخزانة ١/٤٧٤ .

(٣) من مجزوء الكامل من حماسة مطلعها :-

يَا بُوْنَ لِلْحَرْبِ الْقَيْسِي وَضَعْتَ أَرْهَاطَ فَأَسْتَرَأَحُوا

أرهط : جمع أرهط جمع رهط ، والرهط من الثلاثة إلى العشرة ، معنى وضعت أرهط : حطتهم وأسقطتهم .  
البراح : مصدر برّح الشيء برّاحاً من باب برّح : إذا زال من مكانه . ( الخزانة ١/٤٦٨ - ٤٦٩ ) .

الشاهد فيه : أعمال ( لا ) التالية عمل ( ليس ) .

الحماسة ١/٢٦٦ ، الكتاب ١/٢٨ ، ٣٥٤ ، ٣٥٧ ، المقتضب ٤/٣٦٠ ، الأصول ١/٩٦ ، الجمل  
٢٣٨ ، اللامات ١٠٥ ، البصريات ١/٦٤٧ ، المسائل المنثورة ٨٥ ، ٨٧ ، البصرة والتذكرة ١/٢٩١ ، شرح  
الحماسة للمرزوقي ٢/٥٠٦ ، شرح الحماسة للبربري ٢/٣١ ، المحلل ٣٢٥ - ٣٢٦ ، الأمل الشجرية ١/٢٣٩ ،  
٢٨٢ ، ٣٤٣ ، ٢٢٤/٢ ، الإنصاف ١/٣٦٧ ، شرح المفصل ١/٨ - ١٠ ، المباحث الكاملية ٢/١٠٦ ، شرح  
الكافية ١/١١٢ ، الخزانة ١/٤٦٧ - ٤٧٤ .

(٤) يماض في ب ، وبمنه فيها : إن أردت معنى ، ولا معنى لهذه الزيادة .

وعلى الفصل (١) بين لا والمرفوع بها في قولك : لا رجل في الدار ، فإذا قدمت الخبر وفصلت به بينهما لم يرتفع بلا وإنما هو مرفوع بالابتداء ولا ملغاة ولذلك يلزم حيثئذ تكرارها .

وقوله : وبعد إن (٢) .

استظهر به على مثل [ قوله (٣) ] .

فما إن طِينًا جُبِنٌ ... (٤) ...

\* انظر رأي سيويه في الكتاب ٢٨/١ - ٢٩ ، حين قال : « فإذا قلت : ما منطلق عبد الله لو ما مسيء من أحب . رفضت ولا يجوز أن يكون مقدا مثل مؤخرًا » .

(١) قوله : ( وعلى الفصل ... الخ ) معطوف على قوله : ( استظهر به على تقديم الخبر ... الخ ) .

(٢) كنا في النسختين أ ، ب وهذا النص ليس في نسخة فاس ٢٢٨ ، وفي النسخة التيمورية ٢٨٩ ، والآ

يفصل بينهما بإن » .

(٣) تكملة من : ب ، وهيا : قولك .

اختلف في القائل : قبيل : فروة المرادي ( ..... - نحو ٣٠ هـ ) .

وهو فروة بن مسيك بن الحارث بن سلمة العطيبي المرادي ، أبو عمر صحابي جليل ، أسلم عام الفتح ،

استعمله النبي ﷺ على مراد وزيد ومنجج ، وأجازته النبي ﷺ بأثني عشرة أوقية وحمله على بعير نجيب وأعطاه حلة من نسج عمان ، واستعمله عمر بن الخطاب على صدقات منجج .

\* طبقات ابن سعد ٣٢٧/١ ، شرح شواهد المغني ٨٢/١ - ٨٤ ، الخزانة ١١٥/٤ - ١١٩ هـ .

وقيل : عمر بن قناس بن عبد يثوث بن محرش بن مالك بن عوف المرادي شاعر جاهلي .

انظر ترجمته في : معجم الشعراء ٢٣٦ ، ونسب هذا البيت له السيوطي في شرح شواهد المغني ٨٢/١ .

وقيل الكميت ، ولم يعين ، والشعراء المعروفون باسم الكميت ثلاثة الكميت بن زيد الأسدي والكميت بن ثعلبة

ابن نوفل الأسدي والكميت بن معروف الأسدي . انظر تراجمهم في المؤلف والمختلف ١٧٠ .

ونسب إلى الكميت ابن هشام في تلخيص الشواهد ٢٧٩ .

وقد تصفحت ديوان الكميت بن زيد وديوان الكميت بن معروف فلم أجد فيها شيئاً .

(٤) من البحر الوافر من قصيدة منها :-

فإن تَلَبَّ فَنَلَّابُونَ قَلَمًا وَإِنْ تَلَبَّ فَتَبَّرُ شَطِينًا

ونعم البيت :-

... ولكن فَنَلَّابُونَ وَتَلَبُّوا شَطِينًا

لأن أهل الحجاز يوافقون بني تميم هنا ، فلا يقول حجازي : ما إن زهد قائماً  
أصلاً [ بنصب قائم <sup>(١)</sup> ] .

وقوله : وألا يبطل النفي بإلا <sup>(٢)</sup> .

استظهر على قولك : ما زهد إلا قائم ، لأن أهل الحجاز لا يعملونها إذ ذاك ، وما  
جاء مما ظاهره أن ( ما ) أعملت فيه عمل ليس مع وجود ( إلا ) في الخبر نحو قوله <sup>(٣)</sup> :-

وما الذُّهرُ إلا مَنجُوناً بأهلهِ      ومَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّباً <sup>(٤)</sup>

/١٥٧/ أقليس على ظاهره ، ولكنه تؤول تأويلاً لا تكون فيه ما عاملة عمل ليس <sup>(٥)</sup> .

= قدما : بالكسر أي قديماً ، والمُعَلَّبُ : المغلوب مراراً . الطب : بالكسر العلة والسبب ، يقول : لم يكن  
سبب قتلنا الجين ، وإنما كان ما جرى به القدر من حضور النية وانتقال الحلال عنأ والدولة . والجين : ضد  
الشجاعة . المنايا : جمع منية وهي الموت مأخوذة من المنا بوزن عصا وهو القدر ، الدولة : بالفتح الغلبة في الحرب  
وبالضم يكون في اللال . شرح أبيات المضي ١٠٤/١ .

الشاهد : يبطل عمل ( ما ) الحجازية لوقوع ( إن ) بعدها .

الكتاب ٤٧٥/١ ، ٣٠٥/٢ ، الكامل ٤٤٦/١ ( الثاني ) ، المختضب ١٩٠/١ ، ٣٦١/٢ ، الأصول  
٢٣٦/١ ، ١٩٦/٢ ، ٢٥٨ ، البصريات ٦٥٠/١ ، البعثيات ٢٨٠ ، المضليات ٧٠ ، شرح أبيات سيويه  
١٠٥/١ - ١٠٨ ، الخصائص ١٠٨ ، المحصب ٩٢/١ ، المنصف ١٢٨/٣ ، المنصورة والتذكرة ٤٥٩/١ ، فرحة  
الأديب ٣٠٤ - ٣٠٤ ، شرح المفصل ١٢٠/٥ ، ١٢٩ ، ٥/٨ ، ١١٣ ، ١٢٩ ، ١٢٨ ، المباحث الكاملة  
٥٣٩/١ ، ٢٠٥/٢ ، شرح الجمل ٥٩٢/١ ، ٤٨٠/٢ ، تحف الشوامد ٢٣٨ - ٢٧٩ ، شرح شواهد المضي  
٨١/١ - ٨٤ ، مع القوامع ١١١/٢ ، الخزانة ١١٢/٤ - ١١٩ ، شرح أبيات المضي ١٠٢/١ - ١٠٦ ، الدرر  
القوامع ٩٤/١ .

(١) تكلمة من : ب . (٢) الجزولية : ١٢٨ .

(٣) نسب إلى بعض العرب ولم يسموه . انظر الخزانة ٢٣٢/٤ .

(٤) سبق تخريجه . انظر ص : ٨٠٣ .

(٥) ذكر البغدادي علة أوجه يخرج عليها هذا البيت وهي :-

أ - أن المضاف محذوف من الأول ، أي يدور دوران منجنون ، ويدور خير المبتلى ، وكذلك وما  
صاحب الحاجات إلا يعذب معذباً أي تعذيباً .

ب - أنهما مفعولان بالفعل الواقع خبراً . التقدير : وما الدهر إلا يشبه منجنونا ، وما صاحب  
الحاجات إلا يشبه معذباً .

ج - يجوز أن يكون منصوباً على الحال والخبر محذوف .



وقوله : وكل ما عطف على الخبر المنصوب بأحدهما (١) لفظاً (٢) .

مثاله : ما زيد قائماً .

وقوله : أو معنى (٣) .

مثاله : ما زيد بقائم .

وقوله : يوجب لما بعده (٤) .

مثاله : لكن في قولك : ما زيد قائماً لكن قاعد ، وما زيد بقائم لكن قاعد ،

وبل في قولك : ما زيد قائماً بل قاعد ، وما زيد بقائم (٥) بل قاعد .

وقوله : فحكمه حكم ما بعد إلا (٦) .

أي حكمه في امتناع نصبه حكم ما بعد إلا [ أي (٥) ] في أنه يمتنع نصبه لكنه

وإن كان حكمها في امتناع النصب فيهما (٦) واحداً ، فليس الرفع فيهما من وجه

واحد ، إذا قلت : ما زيد إلا قائم ، فارتفاع الخبر هنا على أصل خبر المبتدأ ، لأن أصله

الرفع ولم تعمل ( ما ) شيئاً ، وإذا قلت : ما زيد قائماً لكن قاعد ، أو ما زيد قائماً

بل قاعد ، فارتفاع ( قاعد ) في هذين الموضعين على أنه خبر ابتداء مضمر ، ولا يحتاج

إلى إضمار شيء في قولك ما زيد إلا قائم .

وقوله : وكان الموصوف (٧) سبباً من إسماها جاز الرفع والنصب والخص (٨) في

ذلك الوصف (٩) .

د - أنه منصوب على نزع الخافض . التقدير إلا كنتجوتون .

هـ - أن يكون منصوباً على خذ من قرأ . ونحن عصبية ، بالنصب أي نرى عصبية . انظر الخزانة

١٣٠/٤ - ١٣١ .

(١) يعني ( ما ولا ) المشبهتين بليس . (٢) الجزولية : ١٢٨ .

(٣) الجزولية : ١٢٨ ، وقوله : بحرف ... .

(٤) ب : قائم . (٥) تكملة من : أ .

(٦) ب : فيها . (٧) أ : المنصوب .

(٨) ب : الجزر ، وهو يوافق ما في الجزولية .

(٩) الجزولية : ١٢٨ - ب ، وقوله : وإن كان بعد الحرف وصف وموصوف ولولي الوصف الحرف ... .

مثاله : ما زيد قائما ولا قاعدا أبوه ولا قاعد أبوه ، وما زيد بقائم ولا قاعد أبوه  
ولا قاعد أبوه ولا قاعداً أبوه<sup>(١)</sup> ، أي إذا كان الخبر الذي جاء بعده حرف العطف  
منصوبا لفظا جاز في الوصف الذي بعد حرف العطف الرفع والنصب ، وإذا كان  
الخبر منصوبا [ معنى<sup>(٢)</sup> ] مجرورا لفظا جاز في الوصف الذي بعد حرف العطف الرفع  
والنصب والجزم .

وقوله : وإذا تأخر الوصف جاز الرفع والنصب<sup>(٣)</sup> .

مثاله : ما زيد قائما ولا أبوه قاعد وقاعداً ، وما زيد بقائم ولا أبوه قاعد وقاعداً  
ولا يجوز الجر<sup>(٤)</sup> .

وقوله : مطلقا<sup>(٥)</sup> .

أي سواء كان الوصف سببا نحو ما تقدم أو أجنبيا نحو : ما زيد قائما ولا عمرو  
قاعد ولا يجوز الجر<sup>(٥)</sup> .

وقوله : وأما الموصوف فليس / ١٥٧ ب فيه إلا الرفع<sup>(٦)</sup> .

يعني سواء كان الوصف مقدما أو مؤخرا أو سببياً أو أجنبيا ، وليس يقتضي  
ذلك اتفاق وجوه الرفع وإنما<sup>(٦)</sup> يقتضي الاتفاق في الرفع خاصة لا في وجوهه<sup>(٧)</sup> .

(١) ب : ولا قاعدا أبوه ولا قاعد أبوه .

(٢) تكملة من : أ . (٣) الجزولية : ٢٨ ب .

(٤) فلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين فيكون الأب معطوفا على زيد وهو معمول لـ ( ما )  
وقاعد معطوف على ( قائم ) وهو معمول الباء . بخلافه إن كان منصوبا فهو معطوف على الخبر وهو معمول ( ما ) .  
فيكون من باب العطف على معمولي عامل واحد .

قال اللورقي : هـ ولا يجوز الجر أيضا في المعطوف على خبر ليس المجرور ، إلا إذا تقدم الوصف على الاسم .  
أما لو تأخر فلا يجوز إلا عند من يجوز العطف على [ معمولي ] عاملين ، المباحث الكاملية ١٠٨/٢ .  
(٥) للعلّة الأنفة الذكر . (٦) ب : إنما . بدون همزة .

(٧) قال اللورقي : هـ فنتى تقدم الوصف منصوبا أو مجرورا ارتفع الموصوف بأنه فاعل ، وإن كان  
مرفوعا فرفع الموصوف على الابتداء وتقديم الخبر وكان من عطف الجمل فإن كان الوصف مؤخرا منصوبا أو  
مجرورا بالياء فرفعه على أنه اسم ( ما ) الذي ناب حرف العطف عنها ، وإن كان مرفوعا على الخبر وكان من  
عطف الجمل أيضا ، المباحث الكاملية ١٠٨/٢ - ١٠٩ .

تم بحمد الله ( الجزء الثاني )  
بتقسيم محققه ، وليه - إن شاء الله تعالى  
( الجزء الثالث ) وأوله : ( باب نعم وئس )